

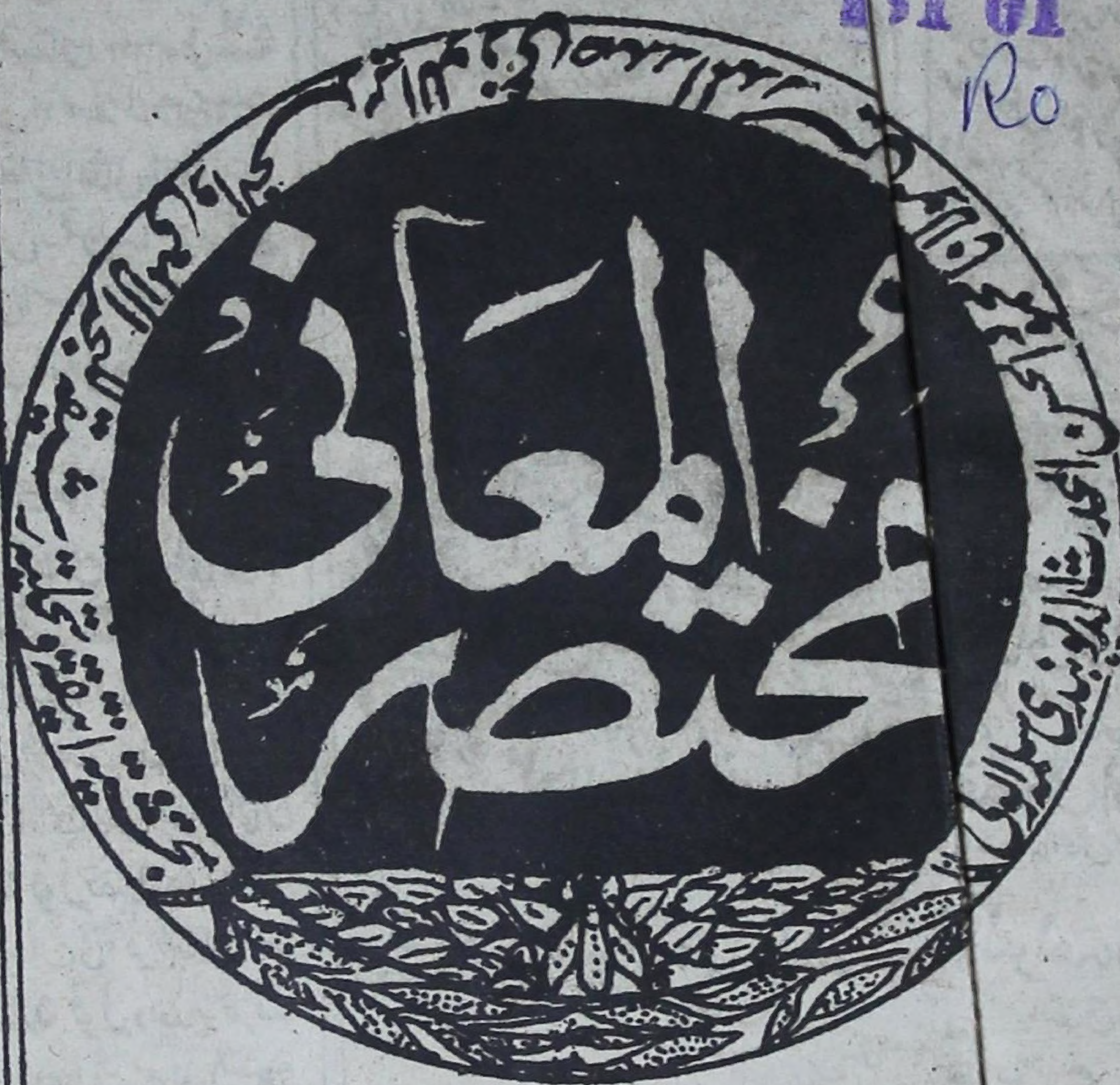
ARL
/

ARL
1981

وَقَوْلُ الْعَفِيفِ رَبِّ الرِّكِيَّةِ

نحمدک یا من قنا لطیع هذا الشرح الجلیل متہ سعیدین لتفتازانی عنی

1ST 01
Ro



ہتمام خدیوہ العلماء محمد اسحاق الناطق

بمکتبہ دارالعلوم دیوبند من مکتبہ دارالعلوم دیوبند

کتب خانہ دارالعلوم دیوبند

دیوبند

ہندوستان بھر میں علمی، مذہبی کتب
سنی اور عہدہ ملنے کا پتہ
کتب خانہ رحیمہ دیوبند ضلع سہارنپور (یو۔ پی.)

۲

وَيُؤَيِّدُ الْقُلُوبَ بِمُجْدٍ ذَلِكَ وَمَقَابِلَهُ قَدْ تَبَيَّنَ الْمَقَادِيرُ
عَلَى الدَّوَامِ فَقَطُّ وَالْإِنْسَانُ عَلَى الْحُدُوثِ فَقَطُّ الْأَسْمَاءُ تَبْدُلُ
وَعَلَى الْأَسْمَاءِ مَعَانِي الْحُدُوثِ الَّتِي تَبْدُلُ عَلَى الْمَقَادِيرِ
كَمَا يَقُولُ وَأَمَّا النُّزُولُ فِي تَحْدِيدِ مَعْنَى الْأَسْمَاءِ فَهُوَ
نَفْسُهُ وَكُلُّهَا لِيُنَاسِبَ الْمَقَامَ الْأَوَّلَ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الثَّانِي
فَالْمَقَامُ الْمَقَامُ خَصِيصٌ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى جَلَالِ
وَأَعْدَادِ الْحَمْدِ وَظَرْفٌ وَهُوَ لَا تَقْوَى تَحْفَظُ

قوله خمدك انك الحمد الثناء
بالجميل ومن المعلوم ان كل اوصافه تعالى جميلة فكانه
قال نصفك بكل صفة لك جميلة واختر التعقيب بالجميل
بأنك لا لاقتداء بالقرآن العظيم والعلم بحديث بكل امر ذي
بال لا يبد فيه بالحمد لله فهو اجزم ولان الحمد اللغوي اظهر
من الشارعية للسان في ادراك المقصود ونحو الاعتقاد والجمال
على الجوارح بغير الحمد على المدح للامرين الاولين وينبغي على انه
معمد لمحمده واختر الحمد على المسلمين للاختيار واختر جملة
تعالى فاعل مختار كما عليه الاسمية والماضوية لافادتها
لتحقيق مضمونها على جميل لمدادها
والاستمرار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من سرح صيدورنا المخلص البيان في ايضاح المعاني ونور
قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثنائي واصل على نبيك محمد
المؤيد دلائل اعجازه باسرار البلاغة وعلى اله واصحابه المحضين

قصة السبق في مضمار الفصاحة البراعة وتجد فيقول العبد
 محل تسابق الخيل ١٢
 العبد الفقير الى التفوق والكمال ١٣

الفقير الى الله الغني مشعور بن عمر ابلد عود سعيد

التفتازاني في هداية الله سوا ما مر في اذاعة حلاوة التحقيق قد
تفتازان قرية من اعمال خراسان ولدت سنة اثنتي عشرة وستمائة وتوفي في احدى وتسعين سبعمائة اقدم من لقطب الرازي والعبد المذنب
شرح فيما مضى تلخيص المفتاح الغنية بالله اصبغ على المصباح و
للعامة محمد بن عبد الرحمن القول خطب عما مضى سنة ١٢٠٠

او دعت غرائبك سمحت به الا نظاشتته بلطائف فقر سبكتها
 جمع غريبة ١٤ جمع نكتة ١٥ النظر مكر ١٦ زمينة الكلام والمراد
 صفها وصفتها ١٧

محمد والقريب ١٢ تجزئ **هـ** قوله اغنية الخ اي صيرته غنبا والضمير في اغنية وفي معانية واستاره
 كان فيه تشييت الطاهر لكن الكل اشاح في ذلك فلهذا الغنى ١٢ وسوقى **هـ** قوله بالا صبح
 الصبح والضحاح هو السراج والضحاح استعارة للشمس وعرفه من ذلك المتن غنبا بالمطول

١٤ قوله ثم رأيت عطف على قوله شرجت وعبرتم الى الترتيب للترجيح بين الغيلين وراى تحمل انها علمية فتكون جملة سألوني في محل نصب مفعولاً ثانياً
 ويحمل ان تكون بصرية فتكون الجملة المذكورة في محل نصب على الحال ١٢ وسوتى **١٥** قوله من الفضلاء حال من الكثير او صفة ١٢ تحسريد
١٦ قوله والجم الغفير مأخوذ من الجوم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو السراى والجمع العظيم السائر لكثرة وجه الارض او ما داراه والخطب محل اطناب فلا يعترض
 بان هذه الجملة ليكن ما قبله وقد يمنع بان الجم الغفير يبلغ في الكثرة من لفظ الكثير والاذكياء بالجم من الفضلاء بناء على ان المراد بالفضلاء من القصف بكثرة العلم ١٢
١٧ قوله من الهمة بفتح الهاء وكسر الهمزة الارادة وعرفا حالة للنفس تتبعها غلبة ابتعاث الالى نيل مقصودها والمراد منها المعنى اللغوى اى سألوني ان اصرف
 ارادتي ١٢ وسوتى **١٨** قوله والاقتصار الخ عطف على اختصاره اذ على مفعول سألوني الثاني وفي الاقتصار اشارة الى انه ليس المراد بالاقتصار المستول
 السابق لاثبات جميع المسائل المذكورة في المطول في
 الفاظ قليات بل المراد به الاقتصار على بيان معانيه وحذف
 ما زاد فالالاقتصار تفسير للاختصار ١٢ من التجريد والدسوتى
١٩ قوله لما شاهدوا الخ متعلق بسألوني اى لما علموا علما
 فاشيا كالشهادة ثم يحتمل ان يقرر لما بالتحقيق تعليلا
 لسألوني ويحمل ان يقرر بالتشديد فيكون طرفا سألوني
 وانما كان التقاصر والتقاعد عما ذكره والتقليب المذكور
 ان علة لطلب الاختصار لان في اختصاره نفع المتقاصر
 باعطاءهم مفرد وهم وقع المتحليلين باستغناء الناس
 بذلك المتحصر عن مصنوعهم فيكون الانتهاء والسخ
 بطلان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتناهم
 بما ينبتون وسوتى رحمه الله **٢٠** قوله عن استطاع
 الخ السين والتاراما للطلب الى عن طلب طلوع
 اذ انما لان تحمين اللفظ والمعنى عن طلوع اى ادراك
 وفهم والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف اى
 النارة الطالعة بمعنى الظاهرة ١٢ وسوتى رحمه الله
٢١ قوله واطوى الخ شبه حاله من الاسباع من الشئ
 المطلوب به حال من طوى كشيء موعنا من شخص والمعنى
 لا يلزم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح ١٢ وسوتى
٢٢ قوله بان استحسن الخ اى بان الاتيان بالامر الذى
 تحسنه ذود الطابع ١٢ وسوتى **٢٣** قوله عن آخرها
 اى الى آخرها من معنى الى ويصح فعل عن باقية على
 حالها وهى متعلقة بمحذوف اى قبول الانا مشاعن آخرها
 واذا انشا ذلك القول عن الآخر كان ناشئا
 عن غيره بالاو ١٢ وسوتى **٢٤** قوله خلافا
 الخ اى فصار المتكلم فيه خلافا وصداد ذلك الفن
 محل خلاف او فى الكلام مباينة يعنى صار هذا الفن
 خلافا لادنى الكلام تشبيه بليغ اى كشيء يختلف بهو
 الصفصاف وهو لا يتركه ١٢ تجريد وسوتى **٢٥** قوله
 حتى طارت الخ ذهبت ببقية آثار السلف فى طرق الاباح
 ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرّة لان عادة الرّيح
 ان تترك ما مرت به فى طريقها فغير بالمرّة دارا واللائق
 قالادراج منصوب على الظرفية ١٢ وسوتى **٢٦** قوله
 وسألت الخ اسنادا ليل الى البطاح

يدألفكار ثم رأيت الكثير من الفضلاء والجم الغفير من الأذكىاء
 يسألوننى صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان
 معانيه وكشف استناره لما شاهدوا من أن المحصلين قد
 تقاصرت همهم عن استطاع طواله انواره وتعاقدت
 عزائمهم عن استكشاف خبايا أسراره وان المتحليلين قد
 قلبوا أحداق الأخذ والانتهاج وعاثوا على ذلك
 الكتاب وكنت أضرب عن هذا الخط صفا واطوى دون
 مرامهم كشحا علما منى بان مستحسن الطبائع بأسرها ومقبول
 الاسماء عن آخرها امرا ليس بمقدرة البشر وانما هو شان
 خالق القوى والقدر وان هذا الفن قد نصب اليوم ماوكة
 فصارجدا لا بلا اثر وذهب رداوكة فعاد خلافا بلا ثم رحتى
 طارت ببقية آثار السلف أدراج الرياح وسالت باعناق
 مطايا تلك الأحاديث البطاح واما الأخذ والانتهاج فامر

مجاز عقلى وكان حقه ان يسند الى المطايا ففى هذا المجاز مباينة كانه من قوة السير وسرعة سائنت الالكمنية
 التى هى الاباطح وانما جعل سبيلها قبلها بالاعناق لان السرعة والبصيرة فى سير المطايا يظهر ان غالبها
 فيها واصل التركيب وسالت المطايا بتلك الاحاديث فى البطاح لان السير حقه ان يسند للمطايا بالمقصود
 من هذا الكلام ذهاب هذا الفن وعلماؤه ١٢ فى اشارة البعيد اشارة لبعده مرتبه بهذا الكتاب منهم ١٢

له قوله يرتاح الى الذي وقع الاخذ من كلامه لا الآخذ وذلك لان العاقل لا يرضى بالاخذ من كلام غيره يرضى ان يكون العنبر ياخذ من كلامه
 لما فيه من الرفعة والثواب ١٢ وسوقه **له** قوله فلا رضى هذا شرط ربيت ما خوذ من قول بعضهم شربنا شرابا طيبا عند طيب كذلك
 شراب الطيبين طيب شرابا ما يرقنا على الارض جرعة ولا رضى من كاس الكرام نصيب لكن الشارح بدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله في
 الكلام تشبيه نفسه بالكرام ونفس المطول بالكراس والمنفصلين بالارض ١٢ وسوقه **له** قوله ثم ازيد ثم اخرج غير ثم لافادة تراخي زيادة الشغل والغرام
 عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه
 قوله وكنت اضرب الخ وفي التعبير
 بالمفاعلة اشارة لتكرير السؤال
 وتكرار المدافعة ١٢ وسوقه **له**
 قوله وظالم الخ اراد الشارح بالظالم
 والادام لازمهاد هو الميل المحب
 واهانة الهواجر الى الطلب
 من اضافة المشبه الى المشبه
 اي في الطلب الذي هو كالهواجر
 بما مع ان في كل منها صعوبة على
 النفس ١٢ تجريد **له** قوله
 على وفق الجار والمجرور صفة لخذ
 اي انتصبا باد شرعا كائنا على
 وفق مطلوبهم ١٢ وسوقه **له**
 قوله ثانيا صفة للمصدر المعتمد
 بوجهة الجار والمجرور اي انتصبا
 ثانيا او شرعا ثانيا ويحتمل ان يكون
 ظرفا اي انتصبا لشرح ذلك الكتاب
 في زمن ثان ١٢ وسوقه **له**
 قوله مع جمود الجود عدم سيلان المار
 عند ذاب استيعابنا لضعف القرينة
 اي عدم انبساطها في المدارك الجامع
 قللة الانفعال الا بعد تكلف ١٢ تجريد
 وسوقه **له** قوله بصير البليات
 اي بسبب البليات التي كالقصر هو
 برد شديد بصير البليات ويجوز المار ١٢
 وسوقه **له** قوله بصير الخ من
 اضافة المشبه الى المشبه اي بالنكبات المشبهة
 بالريح العاصفة المهيبة للهب النار ١٢
 وسوقه **له** قوله تراي البلدان
 راي البلدان طرده اياه وهو كناية عن
 عدم استقراره في محل لتلبسه الاسفار
 ١٢ وسوقه **له** قوله حتى الخ غاية
 لبني لاوطان طفقت بمعنى جعلت يحتمل
 ان يكون حتى تفرقة على وتراي ١٢
له قوله فيوما الخ اي وصار على في
 هذه الاسفار بما مع التنقل كحال النمل
 ويوم بوجه من الخ والاربع اسماء

٣
 قوله يرتاح الى الذي وقع الاخذ من كلامه لا الآخذ وذلك لان العاقل لا يرضى بالاخذ من كلام غيره يرضى ان يكون العنبر ياخذ من كلامه
 لما فيه من الرفعة والثواب ١٢ وسوقه **له** قوله فلا رضى هذا شرط ربيت ما خوذ من قول بعضهم شربنا شرابا طيبا عند طيب كذلك
 شراب الطيبين طيب شرابا ما يرقنا على الارض جرعة ولا رضى من كاس الكرام نصيب لكن الشارح بدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله في
 الكلام تشبيه نفسه بالكرام ونفس المطول بالكراس والمنفصلين بالارض ١٢ وسوقه **له** قوله ثم ازيد ثم اخرج غير ثم لافادة تراخي زيادة الشغل والغرام
 عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه
 قوله وكنت اضرب الخ وفي التعبير
 بالمفاعلة اشارة لتكرير السؤال
 وتكرار المدافعة ١٢ وسوقه **له**
 قوله وظالم الخ اراد الشارح بالظالم
 والادام لازمهاد هو الميل المحب
 واهانة الهواجر الى الطلب
 من اضافة المشبه الى المشبه
 اي في الطلب الذي هو كالهواجر
 بما مع ان في كل منها صعوبة على
 النفس ١٢ تجريد **له** قوله
 على وفق الجار والمجرور صفة لخذ
 اي انتصبا باد شرعا كائنا على
 وفق مطلوبهم ١٢ وسوقه **له**
 قوله ثانيا صفة للمصدر المعتمد
 بوجهة الجار والمجرور اي انتصبا
 ثانيا او شرعا ثانيا ويحتمل ان يكون
 ظرفا اي انتصبا لشرح ذلك الكتاب
 في زمن ثان ١٢ وسوقه **له**
 قوله مع جمود الجود عدم سيلان المار
 عند ذاب استيعابنا لضعف القرينة
 اي عدم انبساطها في المدارك الجامع
 قللة الانفعال الا بعد تكلف ١٢ تجريد
 وسوقه **له** قوله بصير البليات
 اي بسبب البليات التي كالقصر هو
 برد شديد بصير البليات ويجوز المار ١٢
 وسوقه **له** قوله بصير الخ من
 اضافة المشبه الى المشبه اي بالنكبات المشبهة
 بالريح العاصفة المهيبة للهب النار ١٢
 وسوقه **له** قوله تراي البلدان
 راي البلدان طرده اياه وهو كناية عن
 عدم استقراره في محل لتلبسه الاسفار
 ١٢ وسوقه **له** قوله حتى الخ غاية
 لبني لاوطان طفقت بمعنى جعلت يحتمل
 ان يكون حتى تفرقة على وتراي ١٢
له قوله فيوما الخ اي وصار على في
 هذه الاسفار بما مع التنقل كحال النمل
 ويوم بوجه من الخ والاربع اسماء

يرتاح به اللبس فلا رضى من كاس الكرام نصيب وكيف يخفى
^{الانا يشرب فيه اودام ان شراب فيه ١٢}
 عن الاغفار السائلون ومثل هذا اقل يعمل لعاملون ثم ما
^{الاخذ اي لنيل ثواب مثل هذا الاخذ ١٢}
 زادتهم مدافعة الا شغقا وغراما وظما في هواجر الطلب او ما
^{جاءه يد ١٢ شدة ١٢ العطش ١٢ جمع اجرة وهي نصف النهار ١٢ العطش شدة ١٢}
 فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحه ثانيا ولعنات
^{اي هيات وتفرغت مجازا من الوقوت ١٢}
 العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القصر بصير البليات
^{صافا ١٢ الطبيعة والفضل ١٢}
 وجمود القطنة بصير البليات تراي البلدان والاقطار و
^{الحداثة ١٢ ربح شديدة الصوف ١٢ المصائب ١٢}
 نبوا لاوطان عني والاقطار حتى طفقت اجوب كل غير قائم
^{جمع وطن ١٢ جمع وطرف يعني حافة ١٢ قطع ١٢ اي كل مكان في البرية ١٢}
 الارحاء واحرك كل سطر منه في شطرنج لغبراء شعروا مجزوي
^{جمع رجاء بالقصر هو الناحية ١٢ من هذا الشرح ١٢ قطعة ١٢ الارض ١٢}
 ويوم بالحق وبالعذاب يوما وما بالخليصاء ثم لما وفقت بعون
^{موضع ١٢ موضع ١٢}
 الله تعالى وتأييده لا تمام وقوضت عنه خيامه بالاختتام بعد ما
^{لا تمام هذا الشرح ١٢ هو نقص البنا ١٢ جمع خيمة ١٢}
 كشفت عن وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز الفرائد على طرف الشما
^{عطف على قوله تنصبت ١٢ جمع خريدة وهي الحناد من النساء ١٢}
 فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ويخلصد الاذهان فيرهف البصائر و
^{تأنيده ١٢}
 يضي الباب زيا ب البيان ومن الله التوفيق الهداية وعليه التوكل
^{جمع لب يعني عقل ١٢}

موضع في الجار والعرض من هذه التسمية لا اعتذارا بانه الف كناية في حالة متنبهة فان حصل منه مغوة فلا نوم عليه ١٢ وسوقه **له** قوله على طرف الشام متعلق بوضعت والمراد بقر
 حده الاعلى والشام بضم الشاء ونحوها بنت لطيف صغير سهل التناول والمراد من هذا الكلام انه اتى بالفاظ سهلة ليفهم منها المعنى بلا مشقة ١٢ وسوقه
له قوله وفيما الخ نور عقول ارباب البيان والبيان يحتمل ان يراد به العلم الآتي ويحتمل ان يراد به المنطق المفصع المعرب ١٢ وسوقه **له** صا لمعنى الطبع والوسخ ١٢

١٤ قوله الحمد افتتح كتابه بالبسملة التي الافتتاح بها من اجل الافتتاح باسمه الله تعالى ثم بالحمد البانغ اعلى درجات الكمال اقتدار بالكلام المجيد وهو باعما جاز به السنة لتأريخها بالوحي واختار الحمد لثبوتها موافقا للمنزل على قوله الشكر تشييعا للبيان بمدرج الاقتباس وتبيينها لاختصاصها برب الناس الاول

١٥ قوله هو الثناء باللسان ان قلنا ان الثناء يعنى ويشمل فعل اللسان وغيره واللسان كان فعل للسان وغيره فالاحتياج الى قيد اللسان بعد الثناء ظاهر فيفيد الاحتراز وان قلنا ان الثناء مختص باللسان وانه الذكر بخير فذكر اللسان لدفع توهم المجاز في الثناء بجمله عاما ١٢ تحسيرا بدين مع توضيح

في البداية والنهاية وهو حسب ونعم الوكيل بسم الله الرحمن الرحيم
 في ابتداء التأليف ونهايته ١٢

الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة
 او بغيرها والشكر فعل يبنى عن تعظيم المنعم لكونه منعماً سواء كان
 باللسان او بالحنان او بالاركان فهو الحمد لا يكون الا للسان ومتعلقه
 يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة وموثره يكون

اللسان وغيره فالحمد اعظم الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار
 المورد والشكر بالعكس لله هو اسم للذات الواجب لوجوه مستحق
 الجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الذات والثبات
 وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب
 اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك
 على ما سيبي وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته على ما انعم الله على

العامة ولم يتعرض للنعمة به ايها المقصور العبدية عن الاحتاط به
 ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ وعلم من عطف الخاص
 على العامة المقول الاول مقدم ١٣

مغنى قلنا الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف النعم امكن من الحمد على نفس النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة ان النعمة اثر الانعام
 ١٣ مطلق ١٢ تجريد ١٤ انما عرفت الشكر مع انه لم يذكر في المتن لانه احراز الحمد ولم يعرف المدح كانه مراعاة لما قال الزمخشري ان الحمد والمدح شئ واحد ١٣

مغنى قلنا الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف النعم امكن من الحمد على نفس النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة ان النعمة اثر الانعام
 ١٣ مطلق ١٢ تجريد ١٤ انما عرفت الشكر مع انه لم يذكر في المتن لانه احراز الحمد ولم يعرف المدح كانه مراعاة لما قال الزمخشري ان الحمد والمدح شئ واحد ١٣

مغنى قلنا الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف النعم امكن من الحمد على نفس النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة ان النعمة اثر الانعام
 ١٣ مطلق ١٢ تجريد ١٤ انما عرفت الشكر مع انه لم يذكر في المتن لانه احراز الحمد ولم يعرف المدح كانه مراعاة لما قال الزمخشري ان الحمد والمدح شئ واحد ١٣

مغنى قلنا الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف النعم امكن من الحمد على نفس النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة ان النعمة اثر الانعام
 ١٣ مطلق ١٢ تجريد ١٤ انما عرفت الشكر مع انه لم يذكر في المتن لانه احراز الحمد ولم يعرف المدح كانه مراعاة لما قال الزمخشري ان الحمد والمدح شئ واحد ١٣

١٦ قوله على قصد التعظيم واعلم انك اذا
 تلفظت بقولك زيد عالم مثلاً تارة تكون قاصداً
 بذلك التعظيم وتارة تكون مذكراً بالذات قاصداً
 الهز والسخرية وتارة الاقصاء شياً فكلهم تقصد
 شيئاً او قصداً لا يستهزأ به فلا يكون حمداً على قول
 الشارح اراد ان يبين الحمد اللغوي الاكمل المعتمد
 ولا يعتد بالحمد الا اذا وجد قصد التعظيم والا كان غير
 اكل ١٣ وسوقى **١٧** قوله فعل عظم من بان الفعل
 ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف وحينئذ
 فيكون الفعل في كلامه غير شامل للشكر اللسانى
 والحنانى لان الذى باللسان قول والذى
 بالحنان كيفية نفسانية وحينئذ فلا يصح تسمية الفعل
 بعد ذلك بقوله سوار الحمد فكان الاول ان يعبر
 بامر يشمل الموارد الثلاثة ويحجب بانه اراد بفعل
 الامر والشان على اصطلاح اهل اللغة
 لا ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف
 ١٣ وسوقى **١٨** قوله فهو رد الخ بدم المورد
 وفي جانب الحمد والمتعلق في جانب الشكر
 تقدير للاخص في جانب كل منهما ١٢ تحسيرا
١٩ قوله الحمد الخ نظير من كلام الشارح
 ان بين المورد من عمومها وخصوصاً مطلقاً
 وكذا بين المتعلقين وان بين مفهوم الشكر
 عمومها وخصوصاً وجهياً مجتمعان في ثناء بلسان
 في مقابلة احسان ويتفرع الحمد في ثناء بلسان
 لانه مقابلة احسان ويتفرع الشكر في ثناء
 بعينه لسان في مقابلة احسان ١٢ تحسيرا
٢٠ قوله اسم الحمد مراده بلا اسم ما قابل
 الكنية واللقب او ما قابل الصفة وبهذا الاخير
 يشعر كلامه في المطلق وهو لا نسب ليس المراد
 من الاسم ما قابل الفعل والحرف ١٢ تحسيرا
٢١ قوله في تقديم حيث قال قدم الفعل
 لانه اهم من اسم الله لان المقام مقام قراءة
 ١٢ وسوقى **٢٢** قوله وان كان من كلامه
 ان الاهم العرضي اذا اقتضاه الحال يكون اد
 بالرعاية من الاهم الذاتى ١٢ وسوقى **٢٣** قوله
 على الغامض اشار الى ان ما مصدرية لا موصولة افظا
 فلا يحتاج الموصول الى التقديم اي انعم به من غيره
 في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مغزاه اما
 ١٣ مطلق ١٢ تجريد ١٤ انما عرفت الشكر مع انه لم يذكر في المتن لانه احراز الحمد ولم يعرف المدح كانه مراعاة لما قال الزمخشري ان الحمد والمدح شئ واحد ١٣

له قوله على العام لان تعليمه سبحانه ايانا البيان الذي لم تكن تعلم من جملة العامة ١٢ علامه وسوقى **له قوله** البراعة الاستهلال هو اول
 تصوت الصبي استيعار اول كل شئ فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء يسمى باصطلاحا كون الابتداء مناسبا للمقصود لانه
 سبب لتفوق الابتداء والبراعة حاصلة هنا بذكر البيان لان هذا الكتاب في فن البيان ١٣ تجريد **له قوله** ما لم تعلم ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم

على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتبنيها على فضيلة نعمة البيان
 من البيان بيان لقوله ما لم تعلم قد مر رعاية للبراعة والبيان هو

المنطق الفصيح المربى على الضمير والصلوة على سيدنا محمد خير
 اى المنطوق به ١٢ بمعنى الظاهر ١٣ هو المظهر بدالات وضعيته ١٤ دمار للشارع المقتضى ١٥

من نطق بالصواب افضل من اوتى الحكمة هي علم الشرائع وكل
 هو ضد الخطا ١٢ اشارة الى القوانين ١٣

كلهم وافق الحق وترك فاعل لا يتاعلان هذا الفعل لا يصلح الا لله
 اى كلام الخطاب ١٤

وفصل الخطاب اى الخطاب لفصول بين الذى يتبينه من
 اشارة الى المعجزة ١٢ تفسير للمفصول ١٣ تفسير للبين ١٤

يخطب به ولا يلتبس عليه او الخطاب لفصل بين الحق والباطل
 تفسير لقوله يتبينه ١٢ اى المميز ١٣

وعلى اله اصله اهل دليل اصيل خص استعماله في الاشراف واولى
 فيه اضافة الآل الى الضمير هو جاز على التحقيق فلا قلنا قال من نحن العامة ١٢ اى الذين هم الامم ١٣

الخطر الاطر بل جمع طاهر كصاحب اصحاب صحابة الاخيار جمع
 اثنان ١٢

خير بالتشديد اما بعد هو من الظروف الزمانية المبنية على منقطة
 اى انما ١٢

عن الاضافة اى بعد الحمد والصلوة والعامل فيه اما الدنيا بتعها
 اى انما ١٢

عن الفعل والاصل مما يمكن من شئ بعد الحمد والصلوة وهما ههنا
 اى انما ١٢

مبتدأ او اسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا
 اى انما ١٢

لان المراد ما لم تكن تعلم بقوتنا واجتهادنا فية اشارة الى كمال المنه حيث علمنا والتاد الى تعلمه ١٢ من تجريد **له قوله** علم الشرائع الاضافة للبيان ان جعل يعلم معنى المسائل في الامية ان جعل بمعنى الادراك بمعنى من اوتى ان جعل بمعنى الملكة ١٣ تجريد **له قوله** وكل كلام عطف على اقبله من عطف العام على الخاص لان قولك الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق وليس شريعة ١٢ وسوقى **له قوله** وفصل الخطاب لشارح الفصل مجازا بمعنى المفصول او الفاصل ويجوز ابقاها على الحقيقة اى على المصدرية ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في زيد عدل ١٢ من ملازذه **له قوله** جمع خير بالتشديد اى اذ بهذ ان الاخيار صفة مشبهة واحدا منها خير بالتشديد لا بالتحفيف لما في القاموس من ان المنخفضة في الجمال واليسم المشددة في الدين والصلاح كذا اى عبد حكيم ومحمدا ان خيرا كان منفعة مشبهة سوار كان مشددة او مخففة يجمع على اخبار لكن لشارح انما قيد بالتشديد لانه المناسبات مقام هكذا في الاطول ١٢ **له قوله** اما بعد اياهه بلفصل اى لفصل ما بعد ما عاقلها من التاكيد وجاز ذهاب التاكيد انك قد ردت الاخبار بقيام زيد فقلت زيدة ثم واذا ردت تاكيدك وان قائمها محالة قلت ايا زيد فقامى هما يكن من شئ فزيد قائم فقد قلت قيام زيد على وجوده في الدنيا ولم تحقق والمعلق على الحق محقق ١٢ سوقى **له قوله** والعامل فيه المراد

ان لفظه اما عملها ليس هو افعالها لانيها عنها عن الفعل وهو يمكن الذي هو فعل شرط في هذا اشارة الى ان العامل في الظروف حقيقة بفعل اما ما في ظرف العوض ١٢ وسوقى **له قوله** وهما ههنا اى في هذا التقدير الذي قدره الذي هو اصل ما واما قيد ابتداءية هما ههنا لا هنا قد تكون في غير هذا المكان معنوا لا قولك هما تعطى من شئ قبل ١٢ تجريد **له قوله** ويكن شرطى فصل شرط وكان ههنا تامة بموجود فاعلمها ضمير يعود على ههنا من شئ بيان لها في موضع الحال ١٢ وسوقى **له قوله** لازمة اى لتنفك عن الاتيان بعد متصلة بواجبها في غالب حواله ومروا فنع ١٣ تجريد لاني

٤
له قوله فحين تضمنت اما اى اهتمتها ودلت عليها بالوقوعها موضعها ١٢ **له قوله** لزمتها الفاء الخ اى فحين قامت اما مقام المبتدأ وهو مهمل الزمها لصديق الاسم وحين قامت مقام فعل الشرط وهو يكن لزمتها الفاء ففى كلام الشارح لف ونشر مشوش ١٣ وسوقى **له قوله** والصوق الخ لما كان اللازم للمبتدأ نفس كونه اسما كان المتناسب ان يكون اللازم لنا نبيه ايضا كذلك ولما لم يكن لتعين حرفية اما جعل لصوق الاسم اى وقوع الاسم بعدها بفصل بدلا عنه اذ لا يدرى **له قوله** كما التكرار ١٤

في الجملة راجع الى كل من الائمة
والابكار اي ائمت الفار وصدق
الاسم اقامة لازم مقام الملزم
في الجملة والبقار لاثرة في الجملة وبيان
ذلك ان الفار وان قامت مقام
الشرط وهو ما قبل الجزاء الا انها ليست
في مقام حقيقة لان مقامه حقيقة قبل
الظرف لانه معمول وهو المحل الذي فيه
اما وكة الصدق الاسم لم يقيم في مقام
المبتدئ لان مقامه حقيقة هو موثوق
اما ما نحننا بت عنه ودقت في موضع
لكن لما كانت الفار قريبة من ما فكنا بها
صلت في موضع ملزم وها في حالة محله في
الجملة لاني التحقيق وكذا المكان الاسم
ملاصقا لما فكان الاسمية صلت بموضعها
في حالة محله في الجملة لاني التحقيق هو
وتجريد **قوله** هو طرف اي فيما وقع بعد
جملتان قانية بحكي بمعنى لم نخو دم زيد وما
يتفقه النظم وبمعنى الاخوان كل نفس لما عليها
حافظ **قوله** هو الحكيم **قوله** يعني اذ هذا
احسن من قول الشارح في المطول انها بمعنى
اذا لان لما ظرف لما معنى من زمان اذ
كذلك بخلاف اذا فانها المستقبل فالملائية
بينها وبين اذا قوي واحسن **قوله** وسوق
قوله علم الى اشار بتقدير المضاف
له ان توابعها بالمرعطا على البلاغة وان
المضاف الذي هو علم مسط عليها **قوله** تجريد
قوله من العلوم اشاره الى ان المحرر
اضاني ولا فقد تعرف دقائق اللغة العربية
يفرض على كمالهم اوسيلة بالعرب وهو في
قوله لكن الخ وفي الكلام عطف
اي وجلالة العلم بجلالة معلومه فائده وهذا
تم تحقيق **قوله** التجريد البنائي **قوله**
معلومه هو الامجاز كما هو ظاهر من كلام شارح
دو به اجليته هذا المعلوم انه حلال شرط الكلام
الذي هو القرآن **قوله** تجريد **قوله** وغاية
يكره ان يراد بها الفوز وكذا ان يراد بها الصفا

فحينئذ تضمنت اما معنى الابداء والشرط لزمها الفاء ولصوق
 اى المبتدئ ١٢ اى فعل الشرط ١٣ اى لزوماً فنياً لا عقلياً ١٤

الاسم إقامة لانهم مقام الملزوم وأبقاء لانهم في الجملة فلما هو
هو الفاء والاسمية ١٣ هو المبتدأ والشرط ١٣

ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا و

معنى كان علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع

من اجل العلوم قلنا واذا قمنا سرا اذبه اى بعلمه لبلادة وتوا بها لا
تبقي ضيئة ١٢ اى تربة ومنزلة ١٣ اى نكاته ١٤ هذا الدليل على غير ترتيب اللف ١٥

بغيره من العلوم كاللغة والنحو والصرف يُعرف دقائق العربية
اشارة الى حصر مستفاد بتقديم به ١٣

وأسرارها فيكون من أدق العلوم سرا ويكشف عن جواهر لا يحازي
عطف تفسيرا

نظم القرآن استعارهاى به يعرف ان القرآن معجزه كونه فى اعلى مراتب
علة كونه معجزه ۱۳۱

البلاغه لا شتماله على الدقائق ولا سرار الخارجه عن طرق البشر و
عليه لكونه في اعلى مراتب البلاغه ۱۲

هذا وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام وهو وسيلة الى الفوز
 في معرفة اعجاز القرآن ١٢
 اے تصديق النبي ١٢

جميع السعادات فيكون من اجل العلوم لكون معلومه وغايتها
الدينيّة والاخرية ١٢
في هذا العلم ١٣

من اجل المعلومات والغايات وتشبيده وجوه الاعجاز بالاشياء الخفية
 اى فى النفس ١٢

الاستتار استعارة بالكناية وأثبت الاستتار لها تخيلية وذكر الوجهين

البنی صلی اللہ علیہ وسلم ۱۳ **قوله** تشبیہ وجه الخ الاستعارة بالكناية كما سيجي ان شبه شئ بشئ في النفس فيسكت عن ذكره او كان سوى المشبه الاستعارة التحيلية ان شئت المشبه شئ من لوازم المشبه الايهام ان يذكر لفظ معينان قريب بعيد ويراد به البعيد ذكر الشارح رحمه الله بعبارة المتقربين الاول انه شبه في النفس وجه الاماز بالاشياء المحتمية تحت الاستار واثبت السند للوجه فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة تحيلية وذكر الوجه ايهام فان الوجه يعمل في المعينين العضو مخصوص بالمعنى القريب لطرق وهو المعنى البعيد يريد بهنا البعيد ۱۴ غلط

اے بچا مع میں النفوس ۱۳

ای جہا علی اصفا

بسم الله الرحمن الرحيم

عطف علی کان الاول ۳۱

خبر کان ۱۳

فقیر المشہورہ بالا دے ۱۲

المجلد ١٢

من الروايات

६-

نظرون علیہ فی

هذه اى القسم الثالث كتاب كل ١٢ وسوقى **قوله** من اعظم الى من نسبة اعظم الى ما صنف فيه فلا بد من تقدير مضافات فى القسم الثالث اى ما كان نفع لقسم الثالث اعظم مضاف
 ما صنف فيه ١٢ تجريد **قوله** احسن الكتب المشهورة اى فترتيب الكتب المشهورة احسن وترتيب القسم الثالث احسن بوضع مسائل فى المراتب العليا وبعض المراتب يكون احسن من بعض مسائل
 القسم الثالث على الحشو نظير ما يصرح به التحليل احسن الترتيب كما لا يخفى ١٢ من الدسوقى **قوله** علمها الخ ان قام الشئ بنهاية فلا يقبل زيادة وبالا يقبل ما لا يصلح منه التفضيل والجواب
 ان المراد بالتمام القرب لانه هو يقبلها فالكتب قربة الى تمام التحرير بقسم الثالث اقرب اليه ويقال تمام من جهة الكم ولا زيادة من جهة الكيف او بالعكس ١٢ تجريد **قوله** ان معمول الخ على المحذوف اى
 ليس متعلقا بجدا المذكور لان معمول الموصوفى **قوله** راحة من الفعل اى مالا وفى ملائمة بفعل كالمصدر فانه يدل على الحدوث وهو احد جزئى مدلول الفعل ١٢ وسوقى **قوله** لكن كان
 بلا استدراك على وصف القسم الثالث بالادنى السابقة وذلك كما وصفه بالا وهذا السابقة توهم انه مصون عن الحشو والتطوير الغنقى فترفع هذا التوهم بقوله ولكن كان الخ ١٢ وسوقى -

له قوله وهو الزائد الخ اي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في اداء المراد سواء كان لفائدة ام لا متعينا كان ام لا وسوقى **له قوله** وهو الزائد على اصل المراد اي اللفظ الزائد على اصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة ١٢ وسوقى **له قوله** وتستعرف الفرق اي الفرق المتعددة والافاق التي ذكره يؤخذ منه فرق ايضا لا يقتضي ان يكون بينهما العموم والخصوص المطلق وذلك لانه قيد التطويل يكون لغير فائدة واطلق في الحشو فيجتمعا في زائد لا لفائدة وحاصل الفرق الاتي ان الحشو هو اللفظ الزائد المتعين في التطويل هو الزائد على اصل المراد مع عدم تعيينه وهذا الفرق الاتي يقتضيه ان يكون بينهما التباين ١٣ علامة وسوقى **له قوله** كون الكلام مغلقا قال علامة الدو ان كون الكلام مغلقا اما بسبب خلل في اللفظ وهو التعقيد للفظ او خلل في الانتقال وهو التعقيد المعنوي او بسبب ضعف التاليف لان مخالفة الحشو في الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الاعراب فالتعقيد هنا في كلام المصنف شامل لضعف التاليف بخلاف فيما ياتي فانه خاص بالامر من الاولين بدليل عطف ضعف التاليف عليه **له قوله** قابلا اختارا في جانب الاختصار القبول وفي

الاخيرين الاختصار ايمارا الى ان الاحتراز عن الاخيرين اعم من الاول ١٢ تجريد **له قوله** الفت مختصر لم يقل اختصرة مع انه اختصارا لانه ليس مطع نظره اختصارا القسم الثالث لامر دعا اليه بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه ما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه ١٣ وسوقى **له قوله** يتضمن اشارة الى ان مختصرا جامع ثم ان المراد يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلى المعروف والقواني وفي المظان القرآن لان هذه المباحث لو احق لعلمي المعاني والبيان ١٣ وسوقى **له قوله** حكم على اي حكم على كل فانه كلمة الحكم كون الحكم عليه كليما والضمير في ينطبق وجزئية راجع الى الحكم الكلي ومعنى الطباق صدق عليه اي الجميع وهو احتراز عن لفظية لطبيعة والام في ليتعرف لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم القاعدة ١٣ عجز الحكيم **له قوله** ليتعرف الخ وكيفية المتعرف ان تاخذ الجزئي وتجعله موضوعا وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محمولا ثم تحلل هذه القضية صغرى او تحلل لقاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئي كان تقول ان زيد قائم كلام يلقى على المنكر وكل كلام يلقى على المنكر يجب توكيده ثم تحذف المكرر فيخرج الحكم ١٢ تجريد **له قوله** على ما يحتاج اليه الخ اي لا على ما يستغنى عنه منهما والا كان حشوا في هذا اشارة الى ان القسم الثالث فيه امثلة وشواهد مستغنى عنها ١٣ وسوقى **له قوله** في خصل الخ اي باعتبار الصلاية اي ان كل ما صلح ان يكون شاهدا صلح ان يكون مثالا من غير عكس مراد ذلك ان الشاهد لابد ان يكون من كلام من يعتد بعمره بخلاف المثال فينبغي العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الاثبات والايضاح لان هذا خارج عن حقيقة الامثلة والشواهد لان كون الجزئي مذكورا لا يوضح او للاثبات بدارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتها اما ان اخذ من حيث انه مثال او شاهد يكون الاثبات والايضاح واخلال فيه فحينئذ لا يكون بينهما العموم والخصوص المطلق بل يكون بينهما التباين الكلي لانه قد اعتبر في كل غير ما عتبر في الآخر والتباين الجزئي وهو العموم والخصوص لوجهي بيان يقال لمثال ما قصده لا يوضح او لا يثبت ام لا والشاهد قصده الاثبات اي دموه الايضاح ام لا ١٣ من شرح الوسوقي **له قوله** لم آل مضارع معتل

وهو الزائد المستغنى عنه والتطويل وهو الزائد على اصل المراد

بلا فائدة وتستعرف الفرق بينهما في بحث الاطباء والتعقيد هو كون

الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة قابلا لخبر بعد خبر اي كان قابلا

لاختصار لما فيه من التطويل مقتضيا اي محتاجا الى الايضاح لما

فيه من التعقيد والى التجريد ما فيه من الحشو الفت جواب

لما مختصرا يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد اجمع

قاعدة وهي حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا

كل حكم مع منكر يجب توكيده ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة وهي

الجزئيات المذكورة لا يوضح القواعد والشواهد وهي الجزئيات

المذكورة لا يثبت القواعد فهي اخص من الامثلة واما من

الا لو هو التقصير جهدا اي اجتهادا او قد يستعمل لانه هو هنا متعدي

الى مفعولين وحذف المفعول الاول المعنى لا يمنع جهدا في تحقيقه

اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الاحكامات وهذا يسهل اي

اصلا لا لانه من اثنين الاول المتكلم والثانية قار الكلمة فقلبت الهمزة الثانية الفان جنس ما قبلها وحذفت الواو للجازم ما فيه الاكالة ١٣ التجريد والوسوقي **له قوله** قد حمل ذكر اول المعنى الحقيقي لا لانه هو التقصير لم ينف صحة كون المراد ذلك ثم ذكر المعنى الذي يستعمل به في بطريق المجاز الشواهد والمضمين وهو المنع ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى اشارة الى ان المعنى الاول وان امكن ان يراد بهما الوجود غير مشورة الا ان الانسب الثاني لان هذا الفعل ذا قرن بالجر ونحوه قلما يوجد بالاسعمال لا تقديرا الى مفعولين فيحصل ان في لآل جهدا او جهاد بان اصل بمعنى اقصر جهدا اما حال من فاعله اي مجتهد او مصدح حال مقدرة اي مجتهد اجهدا او تميز عن نسبة التقصير الى الفاعل فيكون في المعنى قاعلا مجازيا اي لم يقصر اجتهادى او منصوب بنزع الخافض لى في اجتهادى ثانيها ان آل تتضمن معنى المنع فجزء مفعول ثان والاول محذوف اي لم امسك جهدا وهذا هو الذي عمل عليه الشارح الثالث انه تتضمن معنى الترك فجزء مفعول ولا حذف حينئذ الرابع ما نقل عن بي البقار ان لم آل من الافعال لنا قصته بمعنى لم ازل فجزء خبر بمعنى مجتهد او انما اختار الشارح الوجه الثاني لانه في غاية الشروع فكان ربح المجاز المشهور ١٣ من تجريد

قوله تناو لا المتناول في الاصل يدلي لاخذ الشيء اريد به ههنا لازم وهو الاخذ فهو من اطلاق اسم الملزوم واردة اللازم ١٢ وسوتى **قوله** اضافة المصدر الى اضيف اضافة المصدر او هذه الاضافة اضافة المصدر في المفعول المطلق او من نوع خبر محذوف ١٣ وسوتى **قوله** المفعول الخ اي عطية لا تضمن لم اباغ وهو تركت وليس عطية للنفق لان المفعول لا اجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للنفق وهو المبالغة لان المعنى عليه ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب التسهيل بل امر اخر مع ان المبالغة فيه منفية اصلا فلهذا اول الشارح الفعل المنق بالمثبت ١٢ من الدسوتى والتجريد **قوله** معنى اباغ وانما درج الشارح المعنى للاشارة الى ان ترك المبالغة ليس عين معنى لم اباغ لوجوب تغير المتضمن والمتضمن ١٣ وسوتى **قوله** بان لا تطويل الخ هذا الشرط

تنقيحه ورتبه اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا من ترتيب

اي ترتيب السكاكى او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل و

المفعول به ولم اباغ في اختصاص الفظه تقريبا مفعول له ما تضمنه

معنى لم اباغ اي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطية ي تناوله

وطلبا التسهيل فهمه على طالبيه والضمائر المختصرو في وصف

مؤلفه بانه مختصر منقح سهل لما اخذ تعرض بانه لا تطويل فيه و

لا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث اضافة الى ذلك المذكور من

القواعد وغيرها فوائد عشرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها

اي على تلك القوائد وزوائد لم اظفر اي لم افخر في كلام احد بالتصريح

بها اي بتلك الزوائد لا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه

يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصد هاهو مية تلخيص المفتاح

ليطابق اسمه معناه وانا اسأل الله قيام المسند ليده قصدا

الى جعل الواو للحال من فضله حال من ينفع به اي هذا المختصر كما

ترتيب اللف فقوله لا تطويل راجع الى قوله مختصر وقوله لا حشو راجع الى قوله منقح وقوله لا تعقيد راجع الى قوله سهل الماضي ١٣ تجريد **قوله** المذكور من القواعد وغيره اشار الشارح بذلك الى ان اسم الاشارة ليس راجعا للمختصر الا لا تقتضيه ان هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة اليه وليس كذلك اول فوائد اشياء والامثلة بالمذكور اهل صحة الاشارة اليها بذلك كسبح افراد اسم الاشارة وعوده على متعده ١٣ من شرح الدسوتى **قوله** وزوائد قال في المطول ولقد اعجب المصنف في جعل ملتقات كتب الائمة فوائد جعل مختصرات فواظره زوائد ودولا محجاب ان كلامه موجه لتحمل للمرجح والزم فيحمل ان مختصرات فواظره زوائد الشان فيها ان تطرح ولا تقبل فتمت زوائد تواضع عنه ويحمل ان يكون المراد ان مختصرات فواظره زوائد في الفصل على الفوائد التي تقتضيتها من كتب الائمة ١٣ وسوتى **قوله** تلخيص المفتاح لانه تلخيص عظم اجزاء فانه في الاعتراض بانه انما هو تلخيص بعضه ١٣ تجريد **قوله** ليطابق اسمه معناه اي ليكون معنى اسمه العلوي هو الالفاظ المخصوصة الدلالة على المعاني المخصوصة مطابقاء مناسباً للمعناه الاصلى وهو التنقيح والتحصيل فاندفع ما قيل ان تلخيص المفتاح علم فلا يدل على الالفاظ المخصوصة ولا يدل جزره على جزء معناه ١٣ الدسوتى والتجريد **قوله** قدم المسند اليه علم اولان تقدم المسند اليه على المسند للفعلة اذا لم يل حرف النفي قديما في التحصيل قديما في التقوية على ما سيجي وههنا لا يعرف شئ منها وجه حسن اذ لا حشو فقر السؤال عليه بل للتشريك في السؤال من ليكون اقرب الى الاجابة لا اجتماع القلوب والبدن عن التجرد في الدعار ولا تأكيد اسناد السؤال اذ لا انكار ولا تردد للمسمع فيه حاصل ما اجاب به الشارح انه قصد ان يجعل الجملة حالا ليقيد مقارنة السؤال بجميع ما تقدم من التاليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا الا بيراد الجملة الاسمية مع الواو اذ

لو اردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في العطف مع ان الجملة المضارعية المتبسة بالحالية لا تقتصر بالواو لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من ان التقديم لا يكون الا لاحد الامرين ولا حسن شئ منها ههنا الا ان يقال القصد بذلك محبة بيان منشأ اختيار الجملة الاسمية ١٣ من عبد الحكيم **قوله** قصد الخ اي جعل الواو للحال يستدعي تقديم المسند اليه لتكون الجملة اسمية فيقع افتراءها بالواو ونحو ذلك المضارعية فانه لا يصح افتراءها بالواو اذ كانت حالا ١٣ تجريد **قوله** من ان ينفع اي حال من المقدر الما دل الوقع مفعولا اي اسال الله النفع به حال كونه كائنا من فضله فهو من تقديم الحال على صا جهها ١٣ في

قوله وهو المفتاح او القسم الثالث اصله ظاهر واما جعل جملة المفتاح اصلا في نظر لان القسمين الاولين من تعلق للمختص بها حتى يجعلها اصلا
 ويجاب بان ما كان جزءه اصلا بغيره فكل اصل لذلك الغير بهذا الاعتبار ١٢ وسوقى **قوله** ان يفتح الحزمة على حذف لام الجزالة لقول اسال وبكسر ما على
 الاستيذان البياني جوابا عما يقال لاى شئ سالت دون غيره ١٢ وسوقى **قوله** اى محسبى بشرى ان حجب محسب فهو اسم فاعل لا اسم فاعل كما هو الصحيح ١٢ وسوقى
قوله عطف انما جعل الواو عاطفة لان الاصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للحال لان الجملة الحالية لا تكون انشائية ولا يصح جعلها اعتراضية لان الاعتراض لا يكون
 فى آخر الكلام ولعدم تضمنه نكتة جزيلة ١٢ وسوقى **قوله** اما على جملة انما انحصر العطف فى هذين لان المتقدم على نعم الوكيل تلت بـ على لا يصح عطفه على الاول منها وهى
 انما اسال الله لعدم الجاهل ولكونها حال لا انشائية لا يمكن
 حال الاول على الثانية وهى انى ذلك لا انها معللة وهذه لان
 للتعليل فتبين الثالثة يعنى حوسبى فاما ان يكون العطف عليها
 تمامها او على جزءها ١٢ وسوقى **قوله** اما على حوسبى
 وان لزم عليه عطف الجملة على المفرد لا يجوز ان يفتقر
 معنى الفعل كما هنا لان حوسبى فى معنى يحسبنى ١٢ وسوقى **قوله**
 قوله الضمير لى يعنى هو فى قوله حوسبى ولما كان تقدم المخصوص
 خلاف الشارح قال الشارح على سبيل التبرى منه على
 ما صرح به صاحب المفتاح ١٢ وسوقى **قوله** قال السيد
 الشريف قدس سره فى حاشية على المطول استصعب الشارح
 هذا العطف والامر به لان اختار اولاه معطوف على مجموع
 جملة وهو حوسبى لكننا نقدر فى المعطوف مبتدا بقرينة ذكره سابقا
 اى هو نعم الوكيل ومعناه حينئذ على ما هو المشهور وسيا يتك
 انشاء الله تعالى ان الحى وهو المقول فى شارة نعم الوكيل فيكون
 جملة اسمية خبرية متعلقة خبرا بجملة فعلية انشائية ولا شبهة
 صحة عطفها على الجملة الاسمية الخبرية السابقة واختار ثانيا ان
 على حوسبى دلالة حاشية الى اعتبار تضمنه معنى يحسبنى ويكتفى فان
 الجمل التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات ويجوز
 عطفها على المفردات وعكسها وكفى اذ اورد على فى التبيين نكتة
 فيها عدل الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه
 وكفاك حجة قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا حسبنا الله
 ونعم الوكيل فان هذا الواو من الحكاية لاس من المحكى ولا يشك من
 مسكة فى حن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمد ابوه نجس وما
 ابوه انتهى لمختصا **قوله** عطف الانشاء الى الاول
 فظاهر والمعل على الثانى فلان حوسبى بمعنى محسب وهو بمعنى يحسبنى فهو جملة
 خبرية فى المعنى فسقط ما قبل المعطوف عليه على الثانى مفرد
 فليس يجوز لان الجزالة الانشاء انما تجزى ان الجملة ١٢ تحسب
قوله رب المختص الى اورد على المختص المذكور الخطبة فانها
 من المختص بلا شك فكان على الشارح ان يريد بها واجيب بان المراد
 رب هو المقصود من المختص فى الجملة اى سواء كان مقصودا بالذات
 كالفنون الثلاثة وما يتعلق بها او مقصودا بالاتباع كالمقدمة فانها
 مقصودة بها للعلم الذى الف فيه المختص الانتفاع بها فيه حينئذ
 فخرجت الخطبة لانها ليست اعادة منها ١٢ تجريد وسوقى **قوله**
 قوله من قبيل المقاصد اى بالذات والا فالمقدمة مقصودة فى

نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه ان اى الله تعالى ذلك
 النفع وهو حوسبى اى محسبى وكافى ونعم الوكيل عطف اما على جملة
 وهو حوسبى والمخصوص محذوف اما على حوسبى اى هو نعم الوكيل
 فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره
 فى مخزى نعم الرجل على كلا التقديرين قد عطف الانشاء على
 الاخبار مقدمة رتب المختص على مقدمة وثلاثة فنون لانه
 المذكور فيه اما ان يكون من قبيل مقاصد فى هذا الفن والثانى
 المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية
 المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن
 التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو الفن الثالث وجعل
 الخاتمة خارجة عن الفن الثالث هم كائنين ان شاء الله تعالى
 انجز كلاما فى اخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة
 ذكرها بطريق التعريف العمد بخلاف المقدمة فانها لا مقتضى

الفن ايضا لكن تبعا واقيم لفظ قبيل لادراج الامثلة والشواهد فى الفنون الثلاثة لان المقاصد الحقيقية القواعد فقط ١٢ وسوقى **قوله** الثانى المقدمة اخره فى التبيين لان مفهومه
 عدمى وقدمه فى البيان للباطنة والقصر الكلام عليه ثم ان محل الثانى على المقدمة خاصا جاز من لا استقرار فاندفع بايقال لم لا يجوز ان يكون شيئا اخر وهو الدفع انتايتنا مقصودا للكتاب
 فلم يخرج المقدمة والفنون الثلاثة وما يقال بهنا يقال فى الثالث ١٢ من تجريد الدوى **قوله** فى تأدية المعنى المراد به البلاغة ما زاد على اصل المعنى من الاحوال التى يقصدها البليغ
 كالانكار وقلو الذهن هذا الخطا يخرج عن الفن الاول ١٢ المحقق الدوى **قوله** الا فهو الى الا بان كان الغرض ليس الا اذا اصابنا بما هو مجزى تحمين للفظه ترميدنه فهو الثالث ١٢ وسوقى
قوله جعل الخاتمة الى هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المقصود فى الفنون الثلاثة والمقدمة غير جاز من جملة اجزاء الكتاب الخاتمة فكان على الشارح ذكرها بتقرير الجواب ان الخاتمة من الفن
 الثالث وليست بخاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثالث فقد هم **قوله** كما بين ان فى اول الخاتمة حيث يقول انما قلنا ان الخاتمة من اثنى عشر كتابا ان جعلها خاتمة للكتاب فاجب عن
 الفنون الثلاثة كما توهم غيرنا لان المصنف قال فى آخر بحث الحاشيات اللغوية هذا ما يشهد بان الله تعالى به وقرينه من اصول الفن الثالث وديمقيت اشياء ويذكر بان العلم المدعى بغير المصنفين

القسمين الاولين من تعلق للمختص بها حتى يجعلها اصلا
 لى الله تعالى ذلك
 النفع وهو حوسبى اى محسبى
 وهو حوسبى والمخصوص محذوف
 فالمخصوص هو الضمير المتقدم
 فى مخزى نعم الرجل
 الاخبار مقدمة رتب المختص
 المذكور فيه اما ان يكون من قبيل
 المقدمة والاول ان كان الغرض منه
 المعنى المراد فهو الفن الاول
 التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى
 الخاتمة خارجة عن الفن الثالث
 انجز كلاما فى اخر هذه المقدمة
 ذكرها بطريق التعريف العمد
 الفن ايضا لكن تبعا واقيم لفظ
 عدمى وقدمه فى البيان للباطنة
 فلم يخرج المقدمة والفنون الثلاثة
 كالانكار وقلو الذهن هذا الخطا
قوله جعل الخاتمة الى هذا جواب
 الثالث وليست بخاتمة للكتاب
 الفنون الثلاثة كما توهم غيرنا

له قوله والخلاف حاصله ان من نظر الى صخر جهرا قال ان تنوينها للتقليل ومن نظر الى كثرة نفعها قال ان تنوينها للتعظيم وهذا اطلاق تحت على انه يصح اعتبارها
بالاعتبارين المذكورين ١٢ تجريد الباني **له قوله** للتعظيم او للتقليل فان قلت التقليل لا يقابل الا لكثرة والتعظيم لا يقابل الا لثقله فاما المقابلة في كلامه لا تحسن بل كان الاول ان
يقول للتعظيم المشايخ سلك في هذه العبارة مسلك الاجتهاد فكأنه قال للتكثير والتعظيم او للتقليل والتحقير فحذف من الاول التكثير بدليل ما اثبت في الثاني ومن الثاني التحقير
بدليل ما اثبت في الاول والتعظيم لا يقابل في كل احوال ان اراد بالتقليل التحقير مسامحة ١٣ من الدسوقي والتجريد **له قوله** والمقدمة اي من حيث هي لا بقيد كونها مقدمة هذا
المختصر ولذلك اظهر مع ان المقام للضمير ١٢ تجريد **له قوله** من قدم بمخنة تقدم اي قدم اللازم لا المتعدي لان المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيئا آخر ١٢ تجريد

لا يرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام فنكرها وقال مقد والخلاف
في ان تنوينها للتعظيم او للتقليل **له قوله** لا ينبغي ان يقع بين المحصلين
والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها
من قدم بمخنة تقدم اي قال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشرع
في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام
المقصود لا ارتباطه بها وانتفاع بها فيه وهي ههنا البيان معنى
الفصاحة والبلاغة والمحصل علم بلاغة في علم المعاني و
البيان وما يلازم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك
والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفى على كثير
من الناس لفصاحة هي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور
يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة والكلام مثل كلام فصيح و
قصيدة فصيحة قيل مراد بالكلام عا ليس بكلمة ليعلم المركب لا سنادي
غيره فانه قد يكون بيت من لقصيد غير مشتمل على سنا يصح السكوت
وهو المركب الناقص ١٣

له قوله لما يتوقف مقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة
وذكر الالفاظ لتوقف الابناء عليها لانها مقصودة لذاتها
وبذلك تعلم ان النسبة بين المتقدمتين المباني الكلية لان
مقدمة الكتاب اسم للالفاظ كما يدل عليه قوله لطائفة من
كلامهم بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق
يحتجمان فيما يتوقف عليه الشرع هذا عند من اعتبر التقاد
في مفهوم مقدمة العلم وعند غيره النسبة بين المتقدمتين
العموم والخصوص الوجهي يحتجمان فيما يتوقف عليه الشرع
اذا ذكر امام المقصود ومقدمة الكتاب فيما لا يتوقف
عليه الشرع في المسائل اذا ذكر امام المقصود وتنفر ومقدمة
العلم فيما يتوقف عليه الشرع اذا ذكر في الاشارة ١٣ من
تجريد والدسوقي ١٢ **له قوله** وهي ههنا اي المقدمة
ههنا اي في ذلك الكتاب ١٣ وسوقي **له قوله** الفرق
الخر قد علمت تحصل وهو ان مقدمة الكتاب اسم لمجموع
الطائفة من الكلام اللفظي اني يقدها المصنف امام
المقصود ولا ارتباط له بها فالحال بقدمه وان حصل به الارتباط
والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان
مخصوصة يتوقف عليه الشرع فيه ١٣ وسوقي **له قوله**
تبنى والخر علم ان للفصاحة معان متعددة في اللغة مثل
نزع الرغوة وذهاب اللبان من اللبني والطلاق للسان
وظهور المصباح وغيره ولا شك ان تلك المعاني كلها تنبئ
اي تدل على الظهور لان معناها الظهور فلذا قال تنبئ عن
الابانة الظهور ١٣ من الدسوقي **له قوله** مثل كلام فصيح
وقصيدة فصيحة اشار بها المثالين الى انه لا فرق في الوصف
بالفصاحة بين المنظوم وغيره والقصيدة مأخوذة من القصد
لان الشاعر يقصد تجويدا وتهذيبا والتأني والنقل من الوصفية
الى الاسمية او التقدير الموصوف مؤنثا وقيل مأخوذة
من اقتصدت الكلام بمعنى اقطعة قيل لا يسمى الابيات
قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة
وما دون ذلك يسمى قطعة ١٣ تجريد والدسوقي **له قوله**
قيل المراد بالاصل ايضاح ما في المقام ان المصنف اعرض
عليه بانه قد بقي شئ ليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات الناقصة
فانها ليست بمفردة لان المفرد ما قابل المركب لا كلاما

لانه المركب التام والمركب المذكور ناقص فلكوت المصنف عنها يقتضي ان لا تكون فصيحة والابلية مع انها توصف بالفصاحة قطعا فيقال مركب فصيح وجنود في كلام
المصنف تصور اجاب الخ لاني والزور في بانها اي المركبات الناقصة داخل في الكلام في كلام المصنف اذا مراد بالكلام المركب مطلقا فيشتمل المركب التام الناقص
حسنا لا تصور في كلامه وروايت ارجح هذا الجواب بانه لا يتم الا اذا ثبتت عن العرب انهم يطلقون على المركب المذكور كلاما فصيحيا مع انهم لم يقولوا فيه ذلك ووصفهم له بالفصاحة
في قولهم مركب فصيح يجوز ان يكون من حيث مفردانه لا من حيث ذاته سلمنا انه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته وان القصود لازم على المصنف فلا دلي على ان المركب المذكور
في المفرد لانه الكلام بان يراد بالمفرد ما قابل الكلام وذلك لانه لم يعبه اطلاق الكلام على ما قابل لمفرد بل المعهود والطلاق على المركب التام ١٣ من الدسوقي

له قوله وفيه نظري في ادخال المركب الناقص في الكلام نظري ١٢ وسوقى له قوله ولم ينقل الخ اي والمنقول عنهم انما هو وصفه بالفصاحة دون وصفه

بانه كلام حيث قالوا مركب فصيح ووصفه بالفصاحة لا يستلزم تسمية كلاما لان الوصف بالفصاحة اعم من التسمية بالكلام والا لم يستلزم الاخص فيجوز ان يكون وصفه بالفصاحة لكون كلمته فصيح لا لكونه كلاما فبطل ادخال المركب الناقص في الكلام ١٢ وسوقى له قوله على ان الجار والمجور في مثل خبره خبرا محذورا اي والتحقيق على ان او يكون على الاستدراك بمعنى لكن او على بمعنى مع اي مع الحق الخ ودل ذلك على ان الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جئ بها هو التحقيق فيها وحاصله ان المركب الناقص على التحقيق متصف بالفصاحة لذاته لا بالعرض بواسطة المفردات كما قال من قبل ويؤيد بان هذا المركب داخل في المفردة بقرينة مقابلة بالكلام ولا يدخل في الكلام كما اول بالتحليل ١٢

عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظري انه انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلمة فصيح ولم ينقل عنهم ذلك

واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحته المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقال للمركب على

ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام

هم بنا قرينة على انه اريد به المعنى الاخير اعني ليس بكلام ويوصف

بها المتكلم ايضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهو تبنى

عن الوصول لا انتهاء بوصف بها الاخير ان فقط اي الكلام و

المتكلم دون المفرد اذ لم يسمعه كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة

انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال هي لا تحقق في المفرد وهم

لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلام من

الفصاحة والبلاغة ولا لتعدد المعاني المختلفة الغير المشتركة

في امرينها في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى

الاول ثم التقسيم ثانيا ١٢ وسوقى له قوله لتعذر الخ فلا يتاتي ان يلحق بالفصاحة بتعريف يعنى اقسامها الثلاثة ويخرج غيرها وبذلك الجملان الكلمة فانها لما اشتركت اقسامها في امرينها صارت لتعريف الكلمة بحيث يتميز عن الكلام والكلام عرفت اولاباها قول مفرد ثم قسمت الى اسم فاعل وحرف

وكذلك بلاغة قسم كلام منها ثم عرفت تلك الاقسام واما الاشارة في الامر العام مطلقا في اصل الاشارة في وجود المفهومات العامة الكلية كشيء وموجود مستحق اقسام الفصاحة وكذلك بلاغة مشتركة في هذه المفهومات ولكن لا يطلع شي منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة لعدم حصول التميز المذكور فاذن قد يقال لا نسلم عدم اشتراكها في امرينها

اذلا شك في وجود المفهومات العامة التي تميزها كشيء وموجود وغيره ١٢ وسوقى

من المتعذر والدسوقي، له قوله على ما يقابل العلم ان الطلاق المفرد على هذه الامور كلها اطلاقا حقيقة واذا كان كذلك فدخل المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز دخوله دخول المركب الناقص في الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقا فانه يلزم عليه التجوز والحمل على الحقيقة ١٢ وتجريد له قوله ومقابلة الجواب عما يقال ان المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة فما القرينة هنا على ان المراد بالمفرد ههنا ما قابل الكلام فاجاب بقوله ومقابلته الخ ١٢ وسوقى له قوله والمتكلم ايضا انما زاد ههنا ايضا دون ما تقدم يعني زاد الشارح مع المتكلم لفظ ايضا ودون الكلام لان المفرد والكلام من جنس واحد اي كلاهما من جنس اللفظ فهما كاشي الواحد ولفظة ايضا لا ياتي بها الا بين شيئين بخلاف المتكلم ١٢ وسوقى رده بتوضيح

له قوله تبني عن الوصول في التلج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذ كان يبلغ بعبارة كنه مراده من حد كرم فحي في اللغة تبني عن الوصول والانتها كونهما وصولا

مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام المقتضى الحال والمناسبة بين المعين ظاهرة ولم يقل في الاصل كتناف

بما ذكره سابقا ١٢ من التجريد البنائي له قوله لفظ انما واقعه في جواب شرط مقدور قط اسم فعل بمعنى انتهاء واذا

وصفت بها الاخيرين فقط اي فانية عن وصف المفرد بها ١٢ الدسوقي والمطول له قوله اذ لم يسمع الخ فانه

ان ادخل المركب الناقص في المفرد كما هو راي الشارح فلا يتم الاستشهاد لانه يلزم من عدم سماع التصات

الكلمة بالفصاحة عدم سماع التصات المركب المذكور بها بل كان الحق ان يقول اذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ لا

ان يراد بالكلمة ما ليس بكلام فتشمل المركب الناقص وان ادخل المركب الناقص في الكلام كما هو راي الخ لاني فلا اشكال

في التعليل ١٢ له قوله لان ذلك الخ يعني ان ما ذكر من التعليل لا يتم الا اذا انحصرت معنى البلاغة فيما ذكره مع انه يجوز لها

معنى اخرى يصح وجوده في المفرد على تقدير ان يتصف بها ١٢ وتجريد له قوله انما قسم هذا توجيه لمبادرة المصنف بالتقسيم ولا

وتعريف كل على حدة بعد ذلك مع ان الاصل ان يذكر التعريف

قوله فالفصاحة الخ اي اذا اردت بيان كل من اقسام الفصاحة والبلاغة فاقول لك الفصاحة الخ فالقار فار الفصحة ويقال لها فار الفصحة لها
والضاد والاضافة في ذلك من اقسام الفصاحة اي الفار المفضة او المفضة سميت بذلك لانها اقصى عن شرط مقدارها ولو كانت اقصى
واظنة وقيل غير ذلك ١٢ من وسوق **قوله** قد اى قد اى تعريف اقسام الفصاحة على تعريف اقسام البلاغة لتوقف ادراك البلاغة وتصورها من حيث المفهوم سواء
كانت بلاغة متكلم او كلام على ادراك الفصاحة ١٣ وسوق **قوله** لتوقفها اى لتوقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد وبلا واسطة واما لتوقف فصاحة المتكلم على فصاحة
المفرد فبواسطة اخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم والمتوقف على المتوقف على شئ متوقف على ذلك الشئ وقد يقال لمصنف لم ياخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة
المتكلم بل اللفظ السائل للمفرد كما يحكي عليه شارح فيكون
توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد وبلا واسطة ايضا
١٤ التجريد والرسوق **قوله** خلو صه الخ قيل وجهه ان
فصاحة المفرد في الثلاثة ان المفرد مادة وهي عروضة
وصورة وهي صيغة ودلالة على معناه وحينئذ فيعبد بان
مادة هي اللفظ في قوله تعالى في القياس مصر وفي دلالة على سنا
وهو الغاية ويكون اجزاء ذلك في الكلام ايقنا فيعبد في المادة تناسر
الكلمات وفي صورته في التاليف العارض على الكلمات
صنعت التاليف وفي دلالة على معناه التعقيد ١٥ وسوق
قوله خلو صه الخ مفرد من تنافر الحروف الخ هذا الكلام
من باب السلب الكلي وهو المسمى بعموم السلب من قبل
رفع الايجاب الكلي وهو المسمى بالسلب العموم فالمعنى
حينئذ عدم التصاف بكل واحد من الثلاثة بحيث ما وجد
واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصحة ١٦ وسوق
قوله المستند الخ اشارة بذلك الى انه ليس المراد
حقيقته القياس في اللغة بل الذي هو الحاق شئ بشئ بجامع
بينهما كالحاق الصغير بالحرف في التبريم سيما مع الاسكان بل المراد
القياس الذي تشاره استقرار اللغة اى تتبع الكلمات
اللغوية وهو القياس الصرفي كقولنا كلما تحركت الياز او
الواو او الفتح قبلها قلبت الفار وانما لم يقل الشارح
الصرفي بدل اللغوي مع انه المراد للاشارة الى ان انتشار
هذا القياس الغرضي استقرار اللغة ١٧ محقق الرسوق
قوله لا يخلو عن تسامح ذكر الرسوق وغيره فتسامح
وجنين الاول ان الفصاحة هي كون الكلمة جارية على
تقواين المستند من استقرار كلام العرب تقناية
الحروف كثيرة الاستعمال ويلزم من الكون المذكور الخلو
عما ذكره ليس الخلو المذكور نفس كون الكلمة جارية على
التقواين الى آخره فتعريف الفصاحة بالخلو عموما ذكر
تعريف بالخارج عن مفهوم الفصاحة فلا رغبها وهذا ان
قلنا بجزاه لكن لا يخلو عن تسامح والثاني ان الفصاحة
وجودية لان معناها الكون المذكور والخلو عموما لان
معناه عدم الامور المذكورة فلا يناسب تعريف الوجودي
بالعدم ١٨ **قوله** غدا رة اي ذواته وفي الاساس
الذاتية الشعر المنسل من الراس الى الظاهر وانما سمى

الى متصل ومنقطع ثم عرف كلامها على حدة فالفصاحة في
المفرد قد اى الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على
معرفة الفصاحة لكونها ما خوة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد
على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفها على خلو صه اي خلوص
المفرد من تنافر الحروف والغاية ونحوه القياس اللغوي اي
المستند من استقرار اللغة وتفسير الفصاحة بالخلو ص لا
يخلو عن تسامح فالنفاذ وصف في الكلمة توجب ثقلها على
اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات في قول آخر القيس
شعر عند آثره اي ذواته جميع عديدة والضمير عائد الى الفرع
مستشزرات اي مرتفعات او رفوعات يقال استشزرة
اي رفعه واستشزراى ارفع الى العلى تضل العقاص في
مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيدة وهي
الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول المرسل خلا المثنى يعني

قوله استشزرة الخ اشارة الشارح بهذا الى ان هذا الوصف ما خذ اما من فعل متداول من فعل لازم ويتبين
على ذلك كونه اسم فاعل او اسم مفعول فان كان ما خذ من المتعدى فهو اسم مفعول بفتح الزاى المجعولة وان كان ما خذ من الفعل اللازم فهو اسم فاعل بفتح
بسر الزاى ١٩ وسوق **قوله** الى العلى جمع العليا ملينيت الاعلى اي الى جهة العلى وهي السموات ٢٠ تجريد **قوله** المجموعة من الشعر كانت عادة لسان القرآن
تجمع شيئا من شعر اسهاني وسط الراس وتشره بخيط وتجعله مثل الزبانية ليصير مجدا ويسمونه غديرة ذواته وعقيدة ثم يستره بآخر الشعر المثنى والمرسل خلف الظهر فلهذا يصير المثنى والمرسل
مرسبين على ظهرها وتحتها العقاص المجموع كالرمانة خابها فحبالا يظهر فظهر لك ان الغدا رة والعقاص بضم الغاء في فل غدا رة اصل تغسل بى وهو تى والتجريد

[illegible]

ان ذواته مشدودة على الرأس بحيث وان شعرة ينقسم الى عقاصير
 في الزاوية الزاوية ١٣ اي وسط ١٢

فسر الغذاء بالذوايب ١٢

ای وسط ۱۲

فصل الثانی فی الزواجب ۱۲ ای وسط ۱۲

مثنی و هرسل الاول یغیب فی الاخیرین الغرض بیان کثرت الشعر لفضا

ای الحقائق ۱۲

هم هنا ان كل ما يغدو الذوق الصريح ثقيل متعسر النطق فهو متنافر سواء

۱۷۱

كان من قرب لمخارج او بُعِدَ لها او غير ذلك على ما صرح به ابن كثير

12

کتابت شد در روز دوشنبه ۱۲۸۵

ثقة ۱۲
كتوسط الشين بين التاء والراء لما ياتي ۱۳

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

اسم كتاب في اللغة ١٢ هو المختار الى ١٣

توسل الشدة المحذرة التي هي من المهيئة الرخوة بين التاء التي

المس. في المنة الخفا ١٢. الخاذة في المنة المليون ١٣.

المهملة المشددة بالذال الزاء المعجمة تارة هي المهملة وتارة ذالوقال

سیدایا

٢٢٢

من مملوكة السيد ...
 ضد الرخوة ١٢
 ضد المصوبة ١٣

مستشرقون لزال ذلك

مستشرق لڑاں دیکھ کر یہ نظر لایا کہ براء بن مالک ایضاً یہی
 بوقال حشر فات لکان اونے ۱۲

فَقَامَا

حسب النقل المختار

وقيل ان قرب المنجاريه سبب نقل محل لفصاحة وان قوله لعالم محمد
يعني ان كان قرب الخارج سبب النقل يكون المراد ايضا ثانيا غير نصيحي
تأمل الزدزني ١٣

المجلد الثاني

تقلا قريبا من حد التنازع فيحل بفصاحة الكلمة لمن لكلام الطويل
لما فيه من قرب المخارج ١١

المشتمل على كلمة غير فصيح لا يخرج عن الفصاحة كما يخرج الكلمة

الطويل مشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً في نظرنا فصلاً الكمال

فانجزة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل قصير وان هذا النفا

خارج عن كونه نصيباً لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل
الجموع القليلة لكن الكلام الطويل ١٤٠ دسوقي ١٣٠ قوله على أن هذا القائل يعني أن بدخلة فصاحة

بالمركب التام لانه يلزمه اشتراط فصاحة المقدرات في المركب التام والناقص لاجتماعهم على اشتراط فصاحة المركب التام على تفسير غيره لان فصاحة المقدرات انما اشترطت في فصاحة الكلام والمركب لناقص على تفسير غيره

فصاحة الكلمات أكثر على تفسيره لأنه يلزمه التحلل في المركب التام والناقص لاجتماع النجوم على أنه يشترط في فصاحة
فلو كان هذا القائل يفسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل في قوله لكن الكلام انحولا بما له في المركب التام

مبنية على المحمول فيهم ايضا من العاقل لان العاقبة شذوذا
 بعد و قد ينقسم الى ثلاثة اقسام ثلاثة اربعة خلافا لما يورد في ظاهر
قوله والفرع الثاني وان لم يكن بحقيقة هذا الكلام
 لمتقنا فيه الى هذا اللازم فظهر ان المراد بهذا الكلام ليس هو
 يدرك بها طائف الكلام ودوجه تحية فكل ما عده الذوق ثقيل
 متعسر النطق به كان ثقيلًا وما لا فلا خلافا لمن قال لضابط القول
 عليني ضبط التنافر بعد الخارج ولمن قال بقرهبالان كلاهما
 اليطرد لانا نجد عدم التنافر مع قرب المخرج كما يجيش والشيء
 ومع بعده كعلم بخلاف ملح فقرب الخارج وبعد كل منهما
 غير مطرد فلا يكون ضابطا ١٢ علامة الدسوقي **قوله**
 منشأ الثقل الخ والاعلى الاول فنشأ الثقل فيها اجتماع هذه
 الحروف المخصوصة والحاكم بثقلها الذوق ١٣ دسوقي **قوله**
قوله من المجهولة لم يقل من المجهولة الرجوة بل انصرفت على الصفة
 المشتركة بين الزاء والراء ترويح للنظر التي فانه لا يتم الا
 بذلك لضعف اذا ذكرت الصفة المختصة بالزاي وهي الرخاوة
 والمختصة بالراي وهي التوسط بين الرخاوة والشدّة
 لتبين الفرق حينئذ بين الزاء والراء ١٤ تجريد **قوله**
 وفيه نظراي في هذا الزعم نظره رد للكلام من أصل
 لا لقوله ولو قال الخ وحاصله ان علة الثقل التي ذكرتها
 وهي مضاربة الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله وما بعده
 في الصفة موجودة في مستشرق ايضا فيجب ان يكون تنافرا
 ايضا ١٥ دسوقي **قوله** لكن الكلام الخ بهذا جواب عما
 يقال يلزم على هذا ان يكون الم أعيد غير نصيحة ان سورة
 من القصة ان غير نصيحة وهذا باطل ١٦ دسوقي **قوله**
 لا يخرج الخ سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف
 المتبقارية المخرج سبب للثقل المحل لفصاحة الكلمة والآن
 الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة
 فيها الم أعيد عن الفصاحة دايدة بعضهم بان انتفاها وصف
 الخبز كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاها وصف الكل ١٧
 مطول **قوله** كما لا يخرج الخ وذلك كالقرآن فاعني
 قال الله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقد اشتمل على كلمات
 غير عربية كالقسطاس فانها كلمة فارسية اسم للصيغة
 وكالمشكاة فلها كلمة هندية اسم الطائفة التي لا تنقد ومع
 اشتماله على تلك الكلمات الشير العربية لم يخرج من كونه عربيا
 كما تشهد له الآية ١٨ علامة الدسوقي **قوله** وفيه نظري في
 ذلك القيل لظن من حيث اشتماله على الدعوى المشار اليها بقوله
 ولكن الكلام الطويل الخ والقياس المشار اليه بقوله كما لا يخرج
 الخ وحاصل الامر الاول ان ما ادعيت من ان الكلام الطويل
 المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحا لا يسلم بل هو
 قصير فيلزم من انتفاها الاول انتفاها الثانية حيث قد عطلت
 انت في فصاحة الكلام على قوله اكثر منها على قول من قسر الكلام
 وات في فصاحة الكلام هو عند تشييل المركب الناقص بخلاف المركب
 بكلام وحينئذ فالخلل الملازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون
 كلام فصاحة كلمات وهذا القائل ليسر الكلام بما يعم التام والناقص
 ط ١٢ تجريد

له قوله ظاهر ان الساد لوجود الفارق لانه اشتراط في فصاحة الكلام فصاحة اجزائه كلها وهي كلماته ولم يشترط في عربية الكلام عربية اجزائه كلها لانه يكفي كون اكثر
 على لغة العرب في نسبة المجموع اليهم بدليل اتفاق النخاعة على وجود البعثة في ابراهيم ونحو مع اجماع المسلمين على ان القرآن عربي لما نص عليه في دوله
 الاشارة في عربية الكلام فاطلاق العربي عليه باعتبار الاسلوب لا جميع مفرداته او ان ما وقع فيه مما يؤهم ان غير عربي من توارد اللغات كما في الصابون فان معناه في
 جميع اللغات واحد ١٢ تجريد **قوله** ولو سلم الخ هذا تسليم الدعوى اى سلمنا ما ادعيت من ان السورة لا تخرج عن الفصاحة مع اشتغالها على كلمة غير فصحة لكن يترك
 شئ آخر وهو وقوع شئ غير فصيح في القرآن وهو باطل لانه مما يقود الى نسبة الجمل والعجز الى الشذوذه فبطلت دعوى هذا القائل ١٣ من دسوقي **قوله**
 الجمل او العجز بيان ذلك ان اشتمال القرآن على
 غير فصيح اما لعدم علمه تعالى بانه غير فصيح او لعدم علمه بان
 الفصيح او لى من غير الفصيح فيلزم الجمل واما لعدم
 قدرته على ابدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم العجز ١٢ دسوقي
قوله غير ظاهرة الخ والمراد بعدم ظهور معناها ان لا يتقيل
 الذهن منها الى معناها الموضوعة بسهولة وعدم ما يوسية
 الاستعمال بالنسبة للعرب العرب اى سكان البادية لا بالنسبة
 للمولين والافرنج كثير من قصائد العرب عن الفصاحة ١٢
 دسوقي **قوله** ولا مانوسة ثم اعلم ان الغريب ثمان
 احدها ما يتوقف معرفة معناه على البحث في كتب اللغة
 المبسوطه كتكامل كاتم وافر نقود ومنه ما يرجع في معرفة
 معناها الى كتب اللغة لكونه غير مستعمل عند العرب فيحتاج
 الى ان يخرج على وجه بعيد ذلك كسرج وسياتي بيانه
 والمصنف مثل الثاني وقول الشارح غير ظاهرة المعنى
 صادق على القسمين ١٢ دسوقي بتفسير ١٣ **قوله** اى
 شعر الاسود كالنجم اى فغاما للنسبة كلابن ونامر والنسبة فيه
 تشبيه من نسبة المشبه بالمشبه به ١٢ دسوقي **قوله**
 اى الفاعل هو مجاز مرسل لان المزن اسم محل الرسن وهو
 الف البعير فاطلق عن قيده واريد به الالف ١٢ دسوقي
قوله كالسيف السريحي اى كالسراج قال المحقق
 السورة على ما قيل في بيان وجه الغرابة في هذه الكلمة
 اعني سر حاء اسم مفعول مشتق وكل مشتق لا بد له من اصل
 يرجع اليه باشتقاقه منه ففتش في كتب اللغة فلم يوجد فيها
 سر حاء وانما وجد من هذه المادة متركي وسراج ولا يصح
 اشتقاق السراج منها كما هو الظاهر وحمل هذه الكلمة على
 الظاهر لا يصح لوقوعها من معنى غارت بالغة فاصحح الى
 تخرج هذه الكلمة على وجه تسليم من الخطا وان كان بعيدا
 فاخلقوا في تخرجها وحملها بالاشارة الى المصنف ان فعل
 قبحى نسبة الشئ الى اصله كبرمة وفسقة وتهمته اى نسبة
 الى قبحه سراج بمعنى منسوب اليه السريحي او السراج اى -
 بالمشابهة فوجه التخرج هذا ووجه البعد ان خبر النسبة لا يدل
 على التشبيه فاخذ منها بعيدا ١٢ **قوله** فان قلت الخ فاصل
 انما حمل سراج اسم مفعول من سرج الشد وجهه لى نوره فمضى
 من سراجا رجيته فليس فيه تشبيه فيكون سراجا
 ظاهرا عن الغرابة فيكون فصحا ١٢ دسوقي **قوله** قلت الخ اجاب من السؤال المذكور بجهين اشار الى الاول بقوله لا احتمال ان يكون مستحيا الخ واصل ان يحتمل ان
 المولدون واخذوه من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقعا في لغة العرب اصلا فلا يمكن حمل سراجا في كلام الجاهل الذي هو من شعراء العرب اسم مفعول
 ماخوذ منه لا سأل اخذ السراج من اللاحق ونقصه ان سراج بهذا المعنى غريب من القسم الثاني من الغريب اعني ما يحتاج الى التخرج على وجه بعيد فان هذا يحتاج الى
 التخرج المذكور واشار الى الثاني بقوله او يكون من باب الغرابة اى من القسم الاول من الغريب لانه لم يشتهر بهذا المعنى في كتاب اللغة والاصل ان سراجا اذا جعل اسم
 مفعول من سرج الشد وجهه بمعنى حسن وان لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم وهو ما يحتاج الى تخرج بعيد لانه غريب بالمعنى الثاني وهو ما يحتاج الى تفتيش عليه في كتب اللغة المبسوطه والى التخرج

فسر الكلام باليسر لكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر
 الفساد ولو ثبت عدم خروج السورة عن الفصاحة فوجود
 اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير
 فصحة مما يقود الى نسبة الجمل او العجز الى الله تعالى
 الله عن ذلك علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
 غير ظاهرة اطلع ولا مانوسة الاستعمال نحو مسرج
 في قول ابن الجاهل شعر ومقلة وحاجبا مزججا اى مداقعا
 مطولا وفاحما اى شعر اسود كالنجم ومرسنا اى انفا مسرجا

اى كالسيف السريحي في الدقة والاستواء وسريحي اسم
 قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البرق واللمعان
 فان قلت لم لم يجعلوه اسما مفعول من سرج الله وجهه
 اى بجده وحسنه قلت لا احتمال ان يكون مستحيا واولدا
 من السراج او يكون من باب لغز اية ايضا والمخالفة ان تكون

المولدون واخذوه من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقعا في لغة العرب اصلا فلا يمكن حمل سراجا في كلام الجاهل الذي هو من شعراء العرب اسم مفعول
 ماخوذ منه لا سأل اخذ السراج من اللاحق ونقصه ان سراج بهذا المعنى غريب من القسم الثاني من الغريب اعني ما يحتاج الى التخرج على وجه بعيد فان هذا يحتاج الى
 التخرج المذكور واشار الى الثاني بقوله او يكون من باب الغرابة اى من القسم الاول من الغريب لانه لم يشتهر بهذا المعنى في كتاب اللغة والاصل ان سراجا اذا جعل اسم
 مفعول من سرج الشد وجهه بمعنى حسن وان لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم وهو ما يحتاج الى تخرج بعيد لانه غريب بالمعنى الثاني وهو ما يحتاج الى تفتيش عليه في كتب اللغة المبسوطه والى التخرج

١٩ قوله للحال اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة مع ان العطف هو الاصل في الواو لانه المتسابق للضم ولوقوعه في مقابلة وحدي فاحال ١٣ وسوقى ٢٥
قوله حروف المراد من الحروف مجوع الحائين والهائين التي في امددها وفي عدالها من الحروف مع كونه اسماء لانه ضمير يجوز كونه على صورة الحرف وتغليب
١٣ تجريد وسوقى ٢٥ قوله منها اي من الكلمات والمراد من الكلمات في مرجع الضمير الكلمتان لان منشار الثقل في الثاني حروف من كلمتين هما امددها وفي العبارة
استخدام لان المراد من الكلمات الجمع حقيقة وهو ما فوق الاثنين ومن ضمير الكلمتين فاختلاف مصدر المخرج والضمير ١٣ من التجريد والسوقى ٢٥ قوله وهو اي ما ذكر
من مجوع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل وتحقق مع تكرير امدده ففى بعض مع الواو الثقل في الثاني المخل بفصاحة حاصل بتكرير امدده ففى بعضى البار ولو قال شارح
وفي الثاني تكرير حروف ههنا كان اخيرا فصح ١٣ وسوقى

والورى للحال وهو مبتدأ وخبره معى وانما مثل عتالين لان الاول
متناه في الثقل والثاني دونه ولان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع

الكلمات في الثاني اجتماع حروف متناه وهو في تكرير امدده دون مجرد
وهي القرب والتكرير ١٣

الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل مثل فبجده فلا يصح القول
بان مثل هذا الثقل مغل بالفصاحة ذكر الصاحب سميع بن عباد انه

انشد هذا القصيدة محضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت
قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجته قال نعم مقابلة المديح

باللوم وانما يقابل بالذم او الهجاء فقال الاستاذ غير هذا اريد فقال
الصاحب ادرى غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير في امدده

مدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خالصة عن
حد الاعتدال نافر كل التنافر فاشي عليه الصاحب والتعقيد ١٣

قيل المناسب نافر كل التفرد وتنافر كل التنافر ١٣

كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام ظاهرا لئلا يعلو المراد

لخلل واقع اما في النظم بسبب تقديم تأخير اوحدي واحدهما

١٣ وسوقى لمفصلا ٢٥ قوله لخلل في هذا من جملة التعريف لاخر الممتشابه والمثل فان عدم ظهور دلالة المعنى المراد ليس لخلل النظم

ولا لخلل الانتقال بل لارادة التكملة اخفاء المراد منها حكم ومصالح على ما تقر في محله ١٣ وسوقى ٢٥ قوله اما في النظم اي التركيب سواء كان نظما او نثرا وهذا هو التعقيد اللفظي وكما ما لمع لخلل

فيكون الجمع كذا في عبد الحكيم ١٣ قوله تقديم وتأخير قبل المراد بتقديم اللفظ عن محله الاصل الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخير عن ذلك المخل واما لا يجتمعان قطعا فليس احداهما معنيا عن الآخر
فالجمع بينهما ظاهر ويحتمل ان يكون المراد تقديم اللفظ على لفظ آخر وتأخره عنه فعلى هذا بينهما ملازم ويلزم من تقديم الشيء على غيره تأخير غيره وبالعكس هذا انما لم يقتصر على احدهما مع
استناده كل من التقديم والتأخير للاخر اشعارا بكفاية ملاحظة احدهما في التخلل وان لم يلاحظ الاخر ١٣ من الجملية والسوقى

٢٥ قوله للحال اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة مع ان العطف هو الاصل في الواو لانه المتسابق للضم ولوقوعه في مقابلة وحدي فاحال ١٣ وسوقى ٢٥
قوله حروف المراد من الحروف مجوع الحائين والهائين التي في امددها وفي عدالها من الحروف مع كونه اسماء لانه ضمير يجوز كونه على صورة الحرف وتغليب
١٣ تجريد وسوقى ٢٥ قوله منها اي من الكلمات والمراد من الكلمات في مرجع الضمير الكلمتان لان منشار الثقل في الثاني حروف من كلمتين هما امددها وفي العبارة
استخدام لان المراد من الكلمات الجمع حقيقة وهو ما فوق الاثنين ومن ضمير الكلمتين فاختلاف مصدر المخرج والضمير ١٣ من التجريد والسوقى ٢٥ قوله وهو اي ما ذكر
من مجوع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل وتحقق مع تكرير امدده ففى بعض مع الواو الثقل في الثاني المخل بفصاحة حاصل بتكرير امدده ففى بعضى البار ولو قال شارح
وفي الثاني تكرير حروف ههنا كان اخيرا فصح ١٣ وسوقى
٢٥ قوله دون مجرد الجمع والمخل ان مجرد الجمع بين الحاء
والهاء وان كان فيه ثقل الا انه لا يؤدى الى الاخلال
بالفصاحة كيف وقد وقع في القرآن نحو فبه والقول
باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجزى عليه من بل
اذا تكررت الكلمة التي اجتمعت فيها زاد الثقل فيخرج الكلام
بنك عن الفصاحة ١٣ وسوقى ٢٥ بان مثل هذا الثقل اي بان هذا الثقل لانه
بمجرد الجمع بين الحاء والهاء ما تشبهوا لانه لا يترع قلبا فبنا هذا وان كان فيه
ثقل لكن لا يخل بالفصاحة ١٣ وسوقى ٢٥ قوله نعم مقابلة
المديح الخ ويمكن ان يعتذر عن هذا بانه عدل عن الذم
اشارة الى انه لا ينبغي ان يخطر بالبال لغو مقام الممدوح
عن ان يخطر ذمه ببال احد ١٣ تجريد ٢٥ قوله في التكرير
بمقدار وقوله خارج الخبر ١٣ وسوقى ٢٥ قوله نافر كل
التنافر المراد بكونه نافر كل التنافر انه نافر تنافرا قويا كاملا
وفيه ان هذا بينا في ما سبق للشارح من ان المثال الاول
متناه في الثقل وهذا الثاني دونه وقد يجاب بان التنافر
الكامل مقول بالنشكك فلا ينافي ان هناك ما هو اكمل
من هذا ١٣ قوله والتعقيد عرف المصنف التعقيد
نظارة اي ضعف التاليف وتنافر الكلمات بل اكتفى
فيها على بيان الامثلة كما مر لان لهاى للتقدير بسبب لخلل
في النظم والمخل في الانتقال فلو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم
المراد ١٣ تجريد بتفصيل ما ٢٥ قوله اي كون الكلام معقدا
اشارة الى ان التعقيد مصدر المبنى للمفعول لا مصدر المبنى
للمفاعل وهو جواب سوال مقدرو هو ان التعقيد صفة لفعل
فكيف جعلها المصنف صفة للكلام فلا يصح حمل قوله ان يكون
الخ على ان عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام
ففسر التعقيد بذلك ليصير صفة للكلام مخلا بفصاحته ١٣ من
التجريد والسوقى ٢٥ قوله ان لا يكون الخ ان قلت يلزم
على هذا التفسير ان يكون للفرز المعنى غير فصيح مع انها من
المحسنات ولما بلغ المصنف هذا الاعتراض اجاب بان
للفرز والمعنى غير فصيحين مطلقا وعد هما من المحسنات ممنوع
لكن الحسن الجواب ان يقال ان الدلالة في الفرز والمعنى ان كانت
واحدة عند الفطن بل العلم بالاصطلاح فهما فصيحان والا فلا فالفرز
والمعنى عند اهل بديع قول يدل ظاهره على خلاف المراد الا ان

الفرز يكون على طريق السؤال بخلاف المعنى ١٣ وسوقى لمفصلا ٢٥ قوله لخلل في هذا من جملة التعريف لاخر الممتشابه والمثل فان عدم ظهور دلالة المعنى المراد ليس لخلل النظم
ولا لخلل الانتقال بل لارادة التكملة اخفاء المراد منها حكم ومصالح على ما تقر في محله ١٣ وسوقى ٢٥ قوله اما في النظم اي التركيب سواء كان نظما او نثرا وهذا هو التعقيد اللفظي وكما ما لمع لخلل
فيكون الجمع كذا في عبد الحكيم ١٣ قوله تقديم وتأخير قبل المراد بتقديم اللفظ عن محله الاصل الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخير عن ذلك المخل واما لا يجتمعان قطعا فليس احداهما معنيا عن الآخر
فالجمع بينهما ظاهر ويحتمل ان يكون المراد تقديم اللفظ على لفظ آخر وتأخره عنه فعلى هذا بينهما ملازم ويلزم من تقديم الشيء على غيره تأخير غيره وبالعكس هذا انما لم يقتصر على احدهما مع
استناده كل من التقديم والتأخير للاخر اشعارا بكفاية ملاحظة احدهما في التخلل وان لم يلاحظ الاخر ١٣ من الجملية والسوقى

٢٠ قوله ما يجب الخ وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في الكلام العرب
وجوز ان يكون التعقيد حاصلًا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التايف لايكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم ٢١
قوله الفرق في الاصل جمع فرزوقه وهي القطعة من العجين لقب بهام بن غالب ابن صعصعة البتيمي الشاعر المشهور لتقطيع وجهه بالجدرى قطعا كقطع العجين ١٢

من الدسوق **هـ** قوله وما مثله إلا من الطويل
المقبوض فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن
مفاعيلن فعول مفاعلن **هـ** قوله الإو امر الخ
في وصف الملك يكون إلى امره بالمدح إشارة
لطيفة إلى أن مشابهة الملك له إنما جارت من قبله
بحكم أن الولي شبه الخال ففيه مبالغة مدح ١٢ تجريد
هـ قوله يقار بديل على أن مماثلة الملك للملح
ليست بكاملة ١٣ تجريد **هـ** قوله أي ليس مثله الخ
يمكن حل البيت على وجه لا تعقيد فيه وهو جعل مملكا
مستثنى من الضمير المستقر في الجار والمجرور الواقع خبر
ما بعد حذف المتعلق والواو منه مبتدأ وحج خبر أول الخ الوه
خبر ثان والجملة صفة للملكا ويقار به صفة ثانية هي
الاملكا موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بالصفة
أي يشبه في الفضائل وعلى هذا فالمراد بالحيوة في قول
حي تشابيه الكاملة وكثيرا ما تنزل تشابيه منزل
الحيوة وتنزل الهم منزلة الموت وغاية ما يلزم على
هذا الوجه أن فيه نصب مملكا مع أن المختار رفعة فأن
المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي ١٢ من الدسوق
والتجريد **هـ** قوله وتقدّم المستثنى الخ ويلزم منه تناقض
المستثنى عنه عن المستثنى لكن لا يطرح لاحظ التقديم وجوز
التأخير حاصل غير مقصود ويصح العكس لا سهل ١٢
هـ قوله مثله اسم ما هذا الأعراب مبنى على القول بوجوب
نطق الشاعر بغير لغة والألفاظ فزوق بمعنى هم يملكون
١٢ دسوق **هـ** قوله لتقدمه الخ أي ولو كان مؤنثا
عنه فكان المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى
منه وإلا رأت إلى المصنف مرقوما في تفسير المعنى للأمر
علامته دسوق **هـ** قوله قيل الخ توهم الخلو في
ذكر المصنف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي لأنه أسهل
وأكدر أذكر التعقيد اللفظي يعني عن ذكر الضعف
لأنه لا فائدة في إشارته إلى دفع الأول ولم يتيسر
لدي في الثاني لكونه في غاية الظهور ١٢ الوانفاس
اللفظي **هـ** قوله يعني عن ذكر التعقيد اللفظي أي لأن
اللفظ لا يكون ناشئا إلا عن ضعف التأليف
الخامس من التعقيد اللفظي ١٢ من الدسوق **هـ**
دفعه نظرا في هذا القيل نظر واصل منع أن
اللفظ لا يكون إلا عن ضعف التأليف بل يجوز
أن يكون عن غيره مع اشتراط ضعف التأليف
ببطلان الترتيب باقتناع عادة الأمور موجبة لصحة

الحال من التقيد للفظ ١٢ من الرسوق **القول**
 وفيه نظر في هذا القيل نظر واحد منع ان التقيد
 اللفظ لا يكون الا من ضعف التاليف بل يجوز ان
 يكون من غيره مع اشتداد ضعف التاليف بوزان
 يحصل التقيد باجتماع عدة امور موجبة لصحة
 فهمه من اراد ان كان كل منها جازيا على قانون
 يشترط على الضعف دون التقيد ويكتف بالضعف
 توسعهم الحال الى وموافق ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠

غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد كقول الفردق في مدح خال
لا يفصل إلا اجتنبي بين البتة والجزء والصفة والموصوف ^{١٢} المتكلم ^{١٣} كسفر جل ^{١٤}

هشام بن عبد الملك بن مروان هو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل
عبد الملك بن مروان بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

المخزومي شعر وما مثله في الناس لا ملوكا ابوامه حتى ابوه

یقاریہ ای لیس مثلہ فی الناس حی یقاریہ ای احد یسبھہ فی

الفضائل الاممك اي رجل اعطى الملك يعني هشاماً ابوامه اي

الیوم ذلک المملک ابو ای ابراهیم محمد ای لا یمثلہ احد الا بن

اخته وهو هشام فقيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابوامه ابوه

بلا جنى الذى هو حى وبين الموصوف فى الصفة اعنى يقاربه

بِالْأَجْنَبِيِّ الَّذِي هُوَ الْبُوهُ وَتَقْدِيرُ الْمُسْتَنْزِعَتِي مُلْكًا عَلَى الْمُسْتَنْزَعَةِ مِنْهُ

اعني حى وقصل كثير بين البذل وهو حى البذل منه وهو مثله

فقوله مثله اسمها وفي الناس خبره وجملا منصوب لتقدمه على
قال الشيرازي في شرح المفتاح مثله مبتدأ وخبره وما يخبره على اللغة التي هي لوان مثله خبر وحى مبتدأ وبطل عمل ما

المستثنى منه قيل ذكر ضعف التأليف يعني عن كسر التعقيد اللفظي

وفيه نظر الجواز ان يحصل لتعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة

فهم ان كل من جازى على قانون النفي وجب التعقيد دون الضعف وكذا يمكن ان يوجد ضعف التاليف بدون التعقيد فان قولك جازى احمد بالتشديد
يشتمل على الضعف دون التعقيد ويختص الضعف والتعقيد في بيت الفرز في فاعلم انهما يجتمعان ويفترقان كما قال غير واحد فكيف يعني احداهما عن الآخر فبطل
توهم الخاطي الى وموافقيه ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠

١٥ قوله وان كان الخ وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتاخير المبتدأ ١٢ وسوقى **١٥** قوله وهذا اي بما ذكر من قوله لجاز ان يحصل الخ مع قوله ان كان كل منها الخ وانما ظهروا وما قيل بسبب هذا لانه لا يخفى ان تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد وان كان جاريا على قانون التوضيح زيادة التعقيد ١٣ من سوقى **١٥** قوله وهو ما يقبل الخ علة لمخذوف تقديره وجعلنا التعقيد ما يزيد صحيحا لانه ما يقبل الخ والحاصل ان تقديم المستثنى على المستثنى منه وان كان جائزا شائعا لكنه يوجب التعقيد فان حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادة التعقيد لان التعقيد ما يقبل الشدة والضعف ١٢ وسوقى **١٥** قوله اي لا يكون الخ اي لاجل بطو لغير السامع في انتقالها من المعنى الاول الى المعنى الثاني اي الذي له نوع ملازمة بالمعنى الاول وهو المعنى الكنائى او المجازى فالمعنى الاول كالاخبار بكثرة الرماذ في قولك

فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون الخ ويهذه يظهر فساد

ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى

على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النجاة اذ

لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو ما يقبل الشدة والضعف واما

في الانتقال عطف على قوله افاض في النظر اي لا يكون الكلام ظاهرا

الدلالة على المراد لخلل ايقه في انتقال الذهن من المعنى الاول

المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود ذلك بسبب ايراد اللوازم

البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القوائن الدالة

على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف لم يقل كقوله لئلا

يتوه عوا الضمير الى الفرزدق شعر ساطل بعد الدار عنكم لتقربوا

وتسكب بالرفع هو الصيغة عيناي الدموع لتجد ايه جعل سكب

الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكابة والحزن اصحاب لكنه

اخطا في جعل جهود العين كناية عما يوجبها واما التلاقي من الفرزدق

في مقام المدح زيد كثير الرماذ والمعنى الثاني الاخبار بكثرة الرماذ في قولك
وحاصل ما في المقام ان شرط فصاحة الكلام الكنائى والمجاز
قريبا فهم من المعنى الاصل فان لم يكن كذلك بان كان المعنى
الملايس بعيدا فهم من الاصلى عرفا بحيث يفتقر في فهمه الى
وسائط مع خفاء القرنية لم يكن الكلام الكنائى والمجازى
فصحا يحصل التعقيد ١٢ وسوقى **١٥** قوله بسبب ايراد
الخ مذموب المصنف في المجاز والكنائى ان الانتقال من
الملزوم الى اللازم فكان الاول ان يقول بسبب
ايراد الملزومات تامل ويصح ان يكون المعنى بسبب قصد
اللوازم وادارتها من الملزومات فلما عترض ١٢ تجريد
١٥ قوله الى الوسائط الكثيرة اقول ظاهر هذا الكلام
والكلام السابق اعني اللوازم البعيدة يدال على ان لخلل
المذكور يتوقف على ثلثة لوازم وثلاث وسائط فاكثر لير
كذلك بل يتحقق ذلك بلازم واحد واسطة واحدة
واجيب بان وقوع الخلل بلازم واحد واسطة واحدة
نادر فلهذا لم يتعرض له الشارح بل الغالب ان الخلل
يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط واطلاق الجمع على ما فوق
الواحد شائع ١٢ من السوقى **١٥** قوله وهو الصحيح اي
رواية ودراية لانه ثبت عنده بنقل صحيح ولان الصحيح في
معنى البيت عند الشارح ما سينقله عن الشيخ وهو
مبنى على الرفع كما سيأتي بهذا في التجريد ١٢ **١٥** قوله
لجمدا الجمود في الاصل انعقاد المانع وعدم سيلانه
شدة البرد والعين الجمود مالا ومع لها كذا في الصحاح
١٢ **١٥** قوله جعل الدموع الخ قد عجز ليكب الدموع
لينتقل من معناه الى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي
يحصل كثيرا عن فراق الاحبة وهذا امر سرى الادراك تجريد
١٥ قوله واصاب اي في ذلك يجعل لسرعة فهم الحزن
من سكب الدموع عرفا ولذا يقال البكاء الدمع اي اخذته
واضحك اي كما قال الشاعر شعر البكاء في الدمع ديار بما به
يضحك الدمع بما يرضى ١٢ من السوقى **١٥** قوله لكنه
اخطا الخ اي لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين
فهو خطا عجزا لبغاء وان كان له وجه صحيح كما في بطول
لان الجارى على استعمال البغاء انما هو الانتقال من

جمود العين اعني ميسها الى تجلبها بالدموع وقت طلبه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الاحباب فهو الذي يفهم من جمودها بسرعة لا دوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر
في قوله الا ان عيننا لم تجديوم واسطة عليك بجارى ومعها الجمود اي لجملة بالدموع ١٢ من السوقى **١٥** قوله من الفرح والسرور مصدر لفعل اللازم
والسرور مصدر متعدى وحينئذ فلا مشاكلة بينهما وقد يجاب بان السرور اما مصدر المبنى للفاعل وهو قد يكون لازما ما يقال تزيدي اي حصل سرور فاما مشاكلة صالحة
١٢ وسوقى

له قوله لا الى ما قصده الخ وهذا لا يصح عندهم في الدعاء للمخاطب ان يقال لازالت عينك جامدة لانه دعاء عليه بالحزن ويصح ان يقال لا ابي الله عليك بل الانتقال من جمود العين الى السرور يحتاج الى وسائط خفية بان ينتقل من جمود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع الى انتفاء الحزن فمن انتفاء الحزن الى السرور لكن لما كانت هذه الوسائط خفية صار الكلام مقفلاً من المطول والتجريد **قوله** اني اليوم الخ هذا يشير الى ان السين في قوله ساطل بدة

للتوكيد لا محالة لا استقبال لان اليوم وال صريح على ان طلب البعد انما هو في الحال فهو على حد قوله سكتب ما قالوا ١٢ علامة وسوقى **قوله** او ردناه في الشرح حاصله ابي والحزن ولازجها ملازمة المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه خيالي بغيره لان عادة الزمان لاخوان المعاملة بتقيض المقصود ووبالفساد ان الالبابة والزمان انما يتون بخلاف المراد في الواقع لاني الظاهر والذي طلبه الشاعر مراد في الظاهر لاني الواقع والاحسن ما قال السيد السندان الشاعر ان كان من الحكماء المتكلمين بالحكم والمحققين فالا حمله على ما ذكره في دلائل الاعجاز وان كان من الظفر فالعنى على ما قال ذلك البعض ١٢ ونقص **قوله** فصاحة الكلام الخ اشارة الشارح بذلك الى ان قول المصنف ومن كثرة الخ عطف على مقدر في كلام هذا القائل والجمهور مقول القول ١٢ وسوقى **قوله** ما ذكر اى من الامور الثلاثة السابقة اعنى ضعف التاليف في تلك الكلمات والتعقيد ١٢ **قوله** من كثرة التكرار اى للفظ الواحد كما كان او فعلاً او حرفاً كان الاسم ظاهراً او ضميراً وانما شرط هذا القائل لكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخلل فصاحة والالتصاح التوكيد اللفظي ١٢ وسوقى **قوله** يتابع الخ عطف على الكثرة لا على التكرار ١٢ **قوله** كقوله الخ اى قول ابي الطيب احمد المتبني من الطويل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن **قوله** كانها تجري الخ فيه اشارة الى ان استعمال سبوح في الفرس مجاز لان السبوح في الاصل كثير السج اى العموم في المار شبه الجري الكثير السج في المار ١٢ وسوقى **قوله** حال الخ لانه كان في الاصل لفظاً لها ولغت النكرة اذا قدم عليها عرب حالاً ١٢ وسوقى **قوله** فاعل الظرف لا عماده على الموصوف وهو سبوح ويجوز ان يكون مبتدأ والظرف خبر مقدم عليه ١٢ تجريد **قوله** قيل الخ قائد الشيخ الزوزني وحاصله ان التكرار ذكر الشئ مرتين فهو عبارة عن مجوع الذكريين ولا يتحقق تعدده الا بالتزج ولا يتكرر التكرار الا بالتسديس وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار اذ لم يحصل فيه تعدد التكرار فضلاً عن الكثرة اذا ضمنا فيه ثلاثة فقط ١٢ وسوقى رحمه الله تعالى.

فان الانتقال من جمود العين الى مجملها بالده وعحال ارادة البكاء
عنه لقوله اخطار ١٢ خبر ان ١٢

هي حالة الحزن على مفارقة الوجة لا الى ما قصد لا من السرور

الحاصل بالملازمة ومعنى البيت اني اليوم اطيب نفسا بالبعد

والفراق وأوطئها على مقاساة الحزن لا شوق والتجسس غصصها
اي اضمير ١٢

واحتل لا حبلها حزنا فيفضل لدموع من عيني لا تسبب بك الى
عنه للاختلال ١٢ ذلك الحزن ١٢

وصيل يدا وم مسرة لا نزول فان الصبر مفتاة الفرج ومع كل عسر
راجع الى قوله بجزء ١٢

يسر او كل بداية نهاية والى هذا اشكر الشيخ عبد نقاه في دلائل

الاعجاز وللقوم همها كلام فاسد وردناه في الشرح قيل فصاحة

لكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله
المراد بالجمع ما فوق الواحد ١٢

شعر وتسعد في غمرة مرة بسيرة اى فرس حسن الجري لا تعب
شدة ١٢ من الاسعاد الالمانية ١٢

راكبها كما تجري على الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها

متعلق بشواهد شواهد فاعل لطرف اعنى لها يعنى ان لها من
اي دلائل ١٢

نفسها علامات دالة على مجابتيها قيل لتكرار ذكر الشئ مرة بعد اخرى

استعمال سبوح في الفرس مجاز لان السبوح في الاصل كثير السج اى العموم في المار شبه الجري الكثير السج في المار ١٢ وسوقى **قوله** حال الخ لانه كان في الاصل لفظاً لها ولغت النكرة اذا قدم عليها عرب حالاً ١٢ وسوقى **قوله** فاعل الظرف لا عماده على الموصوف وهو سبوح ويجوز ان يكون مبتدأ والظرف خبر مقدم عليه ١٢ تجريد **قوله** قيل الخ قائد الشيخ الزوزني وحاصله ان التكرار ذكر الشئ مرتين فهو عبارة عن مجوع الذكريين ولا يتحقق تعدده الا بالتزج ولا يتكرر التكرار الا بالتسديس وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار اذ لم يحصل فيه تعدد التكرار فضلاً عن الكثرة اذا ضمنا فيه ثلاثة فقط ١٢ وسوقى رحمه الله تعالى.

٢٣
 ١٥ قوله وفيه نظر الخ حاصله ان التكرار اسم لمجموع الذكركين بل هو الذكر الثاني المسبوق بآخر والمراد بالكثره ما زاد على الواحد وجنزة فالكثرة تحصل
 بالذكر ثلاثا كما في البيت او يقال ان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب كثره الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك في حصول كثرة
 الذكر بتثنية ١٢ وسوقى ١٥ قوله مثل قوله الخ اي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن ابن بابك من الطويل فويل فويل فويل فويل فويل فويل فويل فويل
 المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا التي هي معظم الارض التي فيها الحجارة اسمي فيكون عامته منادى منصوب لاضافته الى ما بعده ١٢ وسوقى ١٥ قوله والجنبد روض
 ذات حجارة كذا في الاساس والذي في الصحاح ان الجنبد بسكون النون الحجارة واما الارض ذات حجارة فيقال لها جنبد بفتح الجيم والنون وكسر الهمزة فعلى هذا يكون

ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثاً وفيه نظراً لأن المراد بالكثرة
ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً وتتابع
الإضافات مثل قوله ^{بشيء} شع حمامة جري حومة الجندل ^{بشيء} سمع فانت
^{بشيء} برأى من سعاد ومسمع فيه إضافة حمامة إلى جري وجري
^{اسم محبوبته ١٣}
إلى حومة وحومة إلى الجندل والجراة تانيث لأجر قصرها للضرورة
وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً والحومة معظم الشئ والجندل
أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام نحوه وقوله فانت برأى
^{صوت ١٢}
أي حيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان برأى مني ومسمع
أي بحيث أراه واسمع قوله كذا في الصحيح فظهر فسادهما قيل ومعناه
^{قائل الإزدني ١٤}
أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما
يشهد به العقل والنقل وفيه نظراً لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع
الإضافات أن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز
عنه بالتنافر والأفلا يحل بالفصحاة كيف وقد وقع في التنزيل مثل

يصح القول بانها بخلاف بالفصاحة مطلقا وقد وقع كل منهما في التنزيل ١٢ دسوقى **قوله** في التنزيل وفي السنة ايضا كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات ١٣ تجريد القول لاضافات في تتابع الاضافات تشتمل على اخلت بان يكون الاول مضافا للثاني والثاني الى الثالث وغير المتداخلة مثل الصنف توجد الادوية كما سيجي وفي هذا الحديث توجد الشاني اي غير المتداخلة ١٤

له قول ملكه علم ان الصفة الحاصلة للنفس في اول حصولها تسمى حال الان المتصف بها يقدر على ان ينتهي في الزمن الحال او انها من القول والانتقال
تقدر على التحويل والانتقال منها فان ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن للتصنيف بها ان تنتهي سميت ملكة الملك صاحبها بالغير في المداك
كيف شار اولاً انها هي ملكة من قامت به لكونها تملك من كالكاتب فانها في ابتداءها تسمى حالاً فاذا تقررت صارت ملكة ١٢ دسوقي ١٢ قوله والكيفية الخ التي بالاسم
الظاهر مع ان المحل للتصنيف اشارة الى ان التعريف المطلق كيفية سوا كانت راسخة اولاً ولو اتى بالتصنيف لغيرهم عوده الى الكيفية الموصوفة بالرسوخ التي هي الملكة ١٢ دسوقي ١٢
قوله عرض هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه بل يكون

تابعاً بغيره في التميز بان يكون وجوده في نفسه هو وجوده
في الموضوع بحيث تكون الاشارة لاحدهما اشارة
الى الآخر وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره
بان يكون مختصاً بالغير اختصاص الناعت بالمنعوت
بحيث يكون الاول نشأ والثاني منقوتاً ١٢ دسوقي
١٢ قوله ولا يقتضيه هذا فصل ثان لاخراج العرض
الذي يقبل القيمة لذاته وهو الكم كالعدد والمقادير من
الحظ والسطح والجسم ١٢ دسوقي ١٢ قوله والاقسمة
هذا فصل ثالث لاخراج النقطة والوحدة والنقطة
هي بذاته الحظ والوحدة كون الشيء لا ينقسم وكل منها
عرض يقتضي عدم القسمة ١٢ دسوقي ١٢ قوله
اقتضار اولياء هذا قيد رابع لا يدخل في العلم في تعريف
الكيف فان الصحيح ان العلم من مقولة الكيف المراد
من الاقتضار الاول من الاقتضار لا ان في اي يقتضي
القيمة ولا عدمها لذاته فدخل في هذا التعريف العلم فانه
عرض لا يتوقف تعقله على غيره ولا يقتضي القسمة ولا
عدمها لذاته واما بالنظر للعلوم فتارة يقتضيه القسمة
مثل العلم المتعلق بجزء فرد وتارة يقتضيه الاقسمة
كالعلم المتعلق بامور متعددة لكن لا بالذات بل
بواسطة متعلقاته تعني المعلومات ١٢ لمخص ١٢
قوله ليدخل الخ اي المتعلق بجزء المعلومات فيشمل العلوم
الواحد والاكثر ١٢ دسوقي ١٢ قوله عن المقصود اي
عن جنس مقصود ولا كلفه اذا تحقق كتعبير عن الكل بدون
الرسوخ ١٢ دسوقي ١٢ قوله يقتدر بها ان قلت هذا
التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما
ما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه
اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب
القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى انفسهم
عما يستعمل فيه الباري السببية ١٢ مطبل ١٢ قوله
اشارة الى بيان ذلك ان يقال لو قال يعبرون
بغيره لزم ان لا يسمى من له ملكة التعبير عن مقاصده
فصحا حال السكوت لفقد التعبير في تلك الحالة
اذا دلالة لقوله يعبر بها الا على انه يوجب التعبير من
صاحبها ١٢ دسوقي ١٢ قوله ليعم المفرد الخ اعني
قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح لئلا يتوهم انه يجب في
فصاحة المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد التي لا يمكن التعبير عنها الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناساً
مختلفة ليرفع احداً منها فتقول دار جارية ثوب لاساط فغير بلفظ ليعم المفرد والمركب ١٢ من دسوقي ١٢ قوله فظاهر كثرة افراده بخلاف المفرد انه ليس بالاصوكة
واحدة فلذا مثل لما يقول فلما تقول ١٢ دسوقي -

دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبداً ونفس ماسو بها فالهبة
ربح وعادة ١٢ مثالان لتتابع الاصناف ١٢ مفعول رحمة ١٢ مثال لكثرة التكرار ١٢ انهما ١٢ بيضاء

فجورها وتقورها والفصاحة في المتكلم ملكة وهي كيفية سر أسخنة
صدر الداب ١٢

في النفس الكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا
لا في الجسم كالبياض والافلا تسمى ملكة ١٢ جنس شامل لانواع الاعراض التسعة ١٢

يقتضي القسمة والاقسمة في محله اقتضاء اولياء فخرج بالقيود
المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام ١٢

الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال و
فخذ لك ولقولنا لا يقتضي القسمة الكميات ولقولنا الاقسمة

النقطة والوحدة وقولنا وليا ليدخل فيه مثال لعلم بالمعلوما
دون ان يقول صفة ١٢

المقتضية للقسمة او الاقسمة فقول ملكة اشعار بانه لو عبر
عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن

فعلك راسخاً فيه وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون
اي ما ذكر من الملكة بمعنى الصفة ١٢

ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحاً اذا وجد فيه تلك
الملكة سواء وجد التعبير او لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم

المفرد والمركب اما المركب فظاهر اما المفرد فكلما تقول عند
عن المقصود ١٢

المفرد والمركب اما المركب فظاهر اما المفرد فكلما تقول عند

المفرد والمركب اما المركب فظاهر اما المفرد فكلما تقول عند

المفرد والمركب اما المركب فظاهر اما المفرد فكلما تقول عند

المفرد والمركب اما المركب فظاهر اما المفرد فكلما تقول عند

١٥ قوله بحسب الاعتبار اي بحسب اعتبار المعبر واما بحسب الذات فها وادفاد كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الاحوال كذلك لان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات تكون المقامات والاحوال واحدا بالذات ١٢ وسوقى ١٤ قوله بتوهم الخ حاصل ان الامر الداعي لا يراد للكلام اذا توهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام يسمى حالالا لان احدا منة الثلاثة يسمى حالالا اذا توهم فيه كونه محلا لى مقابا وانما عبرت ارجح بالتوهم لان الامر الداعي ليس في الحقيقة زمانا ولا مكانا وانما ذلك مراد به تخيل ١٢ من الدسوقى

١٤ قوله في هذا الكلام اعني قول المصنف الآتي فمقام كل الخ فاسم الاشارة راجع لما ياتي كما يدل عليه كلامه في المطول او يقال ان الاشارة لما سبق باعتبار ان دسوقى ١٢ وتبين لما ياتي ١٢ وسوقى ١٤

اشارة اجمالية الخ المراد بضمها حصر ما عداه وذلك لان المصنف حصر مقتضيات الخ حال في اقسام ثلثة ما يتعلق بابزار

الجملة وما يتعلق بالجملة من فضاء اعدادا لا يخص بشئ من ذلك مرتبا لهذه الاقسام على هذا الترتيب فاشارة الى القسم الاول بقوله فمقام كل الخ واسم الاشارة في قوله مقام الفصل يبين مقام الوصل في الثالث بقوله ومقام الايجاز في قوله لكل كلمة مع صاحبها مقام والمفصل بحال تلك مقتضيات فهو كلام اجمالي يفصل ما ياتي في علم المعاني ١٢ من الدسوقى ١٤ قوله اي خلاف كل منها في هذا التفسير اشارة الى ان ضمير خلافة عامة الى كل واحد ان الضمير في قول شارح الخ خلاف كل منها راجع للاربع المذكورة وهو من مقابلة الجمع بالجمع وفيه توزيع فكانه قال اي مقامات هذه المذكورات بتباين مقامات خلافا لهما ١٢ وسوقى ١٤ قوله ومقام اطلاق الخ اي النسبة المحاصلة بين المسند والمراد باطلا لظهوره من المقيدات نحو زيد قائم ١٢ وسوقى ١٤ قوله او التعلق اي والمقام الذي يناسبه اطلاق التعلق اي تعلق المسند بمعموله كالتعلق بفعل بالمفعول نحو ضربت زيدا ١٢ وسوقى ١٤ قوله او المسند اليه الخ اي والمقام الذي يناسبه اطلاق المسند اليه واطلاق المسند في قوله عن التقييد بتابع نحو زيد قائم ١٢ وسوقى ١٤ قوله او متعلقه اي المقام الذي يناسبه اطلاق متعلق المسند اي اطلاق معموله في قوله عن التقييد بتابع نحو زيد ضارب رجلا ١٢ وسوقى ١٤ قوله وانما فصل قوله الخ

الا اعتبار وهو انه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفي المقام كونه محلا له وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط

مقتضيات الاحوال وتحقيق مقتضى الحال فمقام كل من التنكير

والاطلاق والتقديم والذكر يبين مقام خلافة اي خلافت

كل منها يعني ان المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او

المسند يبين المقام الذي يناسبه التعريف ومقام اطلاق

الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يبين

مقام تقيد به مؤكدا واداة قصر وتابع او شرط او مفعول او

ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند ومتعلقا

يبين مقام تاخير وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه فقوله

خلافه شامل لما ذكرناه وانما فصل قوله ومقام الفصل يبين

مقام الوصل تبينها على عظم شأن هذا الباب وانما لم يقل مقام

خلافه لانه اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل و

ولم يذكر الفصل مع ما تقدم ١٢ وسوقى ١٤ قوله تبينها الخ قال شارح في المطول وانما فصل قوله هذا ما سبق الامر من احدهما التبيين على انه باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى جهر به فمهم البلاء على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال الخمسة بالكثر من جملة ١٢ قوله وانما لم يقل الخ اي لم يقل المصنف مقام خلافة مع انه موافق للسوابق لكون الوصل اخصر واظهر من خلافة اما كونه اخصر فلان في خلافة خمسة احرف لان همزة وصيغة تسقط في الرفع واما كونه اظهر فلان خلافت الفصل لما كان في الواقع مخفرا في الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معناه لا محالة لان خلاف لفظ الخلاف فانه يوسم ان خلافت الفصل اعظم من الوصل في الفصل الخواشي

٥٤ قوله وللتبني الخ اي اعظم شأن الایجاز واما بعد ايضا لكونه ليس قاصدا باحوال اجزاء الجملة ولا باجمل بخلاف ما قبله فصار عا قبله **٥٥ قوله** مقام الایجاز اي والمقام الذي يناسب الایجاز اي اقلال اللفظ **٥٦ قوله** وكذا خطاب الخ اي مثل الایجاز وخلافه في كونها متباينين المقام خطاب الذي من خطابه الغني في كونها متباينين المقام فاسم الاشارة راجع للاموار المذكورة التي لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التبيين في المقامات وتكمل ان المعنى وشمل مقام الایجاز مقام خلافة في التباين مقام خطاب الذي مع مقام خطاب الغني فحاصله تشبيه المقامين بالمقامين في التباين وعلى هذا فلفظ مقام مقدر في كلام المصنف واشار الشارح الى الاحتمال الثاني بقوله فان مقام الاول الخ وعلى الاحتمالين اضافة الخطاب من اضافة المصدر الى المفعول والمراد من الخطاب ما هو طلب به **٥٧ قوله** ليس كونه اي كالفعل وقوله مع صاحبها اي مع كلمة المصاحبة لها اي التي جمعت وذكرتها معاني كلام واحد وذلك كان الشرطية وقوله مع صاحبها متعلق بمصنفات محذوفات اي لموضع كل كلمة او حال من كل كلمة او مصنف كونه او متعلق بالنظر الى الواقع خبر مقدم وكذا في دسوقي وتجريد **٥٨ قوله** ليس تلك الخ اي ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهي الفعل **٥٩ قوله** في اصل المعنى اي لا في صيغة فيكون بين الكلمتين تغيير في المعنى في الجملة كان اذا فانهما اشتركا في اصل المعنى وهو شرط واختلغا في ان الاول للشك الثانية للتحقق وكذا الماضي والمضارع فانهما اشتركا في الدلالة على الحدث والزمن اختلغا في ان الاول للزمان الماضي والثاني للحال والاستقبال وانما قيد الشك في اصل المعنى لينتزع المترادفين كما لو اشتركا في جميع المعنى كما وهما فان كلا منهما لا يعقل مقام الفعل مع ما هو عين مقامه معهما **٥١ قوله** وكذا الكل الخ ما تقدم بيان مقام الفعل مع الاداة وهذا بيان لمقام الاداة مع الفعل **٥٢ قوله** وعلى هذا القياس يتدار وجبر القياس مفعول محذوف اي واجبر القياس على هذا بحيث تقول للفعل مع بل الاستفهامية مقام ليس مع غير من ادوات الاستفهام وللمبتدأ مع الخبر المقدر مقام ليس مع الخبر اذا كان جملة **٥٣ قوله** دارتفاع الخ معطوف على قوله هو مختلف من عطف الجمل والفرص منها بيان تعدد ومرتب البلائه ويكون بعضها اعلى من بعض ثم تعيين اعلها واسفلها **٥٤ قوله** في الحسن والقبول اي في باب الحسن والقبول وهذا احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالتعريب والترتيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التاثير وقلته او كالتصحيح فان ارتفاعه به هذا الوجه اشتماله على اكثره النصائح وكلا لا اعلام عما في الواقع فان باعتبار

للتبني على عظم الشأن فصل قوله ومقام الایجاز بيان مقام

خلافه اي الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذي مع خطاب
 وهو تعبير المراد بلفظ غير زائد ولا ناقص **٥٣**

الغني فان مقام الاول يبين مقام الثاني فان الذي يناسبه

من الاعتبار اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ملا يناسب
 عطف مراد **٥٤**

الغني ولكل كلمة مع صاحبها اي مع كلمة اخرى مصلحتها
 كان الشرطية **٥٥**

مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يتشارك تلك الصاحبة في اصل
 اي الفعل مثلا مثل اذا **٥٦**

المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام
 اي باداة الشرط **٥٧**

ليس له مع اذا وكذا الكل كلمة من ادوات الشرط مع الماضي مقام
 ترادف **٥٨**

ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس وارتفاع شأن الكلام
 اي حال **٥٩**

في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب والمخطاطة

المخطاط شأنه بعد ما اي بعد ان مطابقته للاعتبار المناسب

والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبر المتكلم مناسبا

للمقام محبت السليقة او بحسب تدبيره الى البلاغة يقال اعتبرت
 اذا كان المتكلم من غير العرب **٥١**

المصدق الى غير ذلك **٥٢** عبد الحكيم **٥٣** قوله بمطابقته الخ اي باشتماله على الامر المعبر المناسب لحال المخاطب فكما كان الاشتمال انما كان مشتملا عليه اليقين بحال المخاطب كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البلاغة ما رفع واعلى وكما كان النقص كان اشتراط المخطاطا دسوقي **٥٤** قوله والمراد بالاعتبار الخ اشار بذلك الى ان المصنف اطلق المصدر واداسم المفعول واختار هذه العبارة للتبني على ان الاعتبار للزوم ذلك الامر المناسب صارا الامر المناسب كانه نفس الاعتبار **٥٥** قوله يقال اعتبرت الخ هذا دليل من اللفظة لقوله والمراد بالاعتبار الخ **٥٦** دسوقي

قوله واراد الجواب عما اورده على كل من المتقدمين في قول المصنف دارتفع شأن الكلام نحو حاصل ما اورده على الاول ان ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول انما هو كمال المطابقة وزيادتها لا باصل المطابقة كما هو ظاهر لان الحاصل باصل المطابقة انما هو الحسن لا الارتفاع فيه وحاصل ما اورده على الثانية ان الاخطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعدهما من اصلها كما هو ظاهر لان الاخطاط في الحسن يقتضي ثبوت اصل الحسن وهو انما يكون بالمطابقة اذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يتم قوله والاختطاط في الحسن بعدم المطابقة وحاصل ما اجاب الشارح ان المراد بالكلام في قوله دارتفع شأن الكلام نحو الكلام الفصيح فاصل الحسن ثبوت له بالفصاحة وارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة والاختطاط بعدهما ١٢ وسوقى

قوله بالحسن الحسن الذي جواب عما يقال ان قوله دارتفع شأن الكلام في الحسن بمطابقة لا يتم لان ارتفاع شأنه في الحسن انما هو باشتماله على الحسنات البديعية لا بالمطابقة المذكورة وحاصل الجواب ان المراد بالحسن الحسن الذي الحاصل بالبلاغة ولا شك ان ارتفاعه انما هو بالمطابقة المذكورة والحسن العرفي الذي يحصل بالحسنات البديعية ١٢ في قوله الداخل في البلاغة اي في بابها فمثل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت اصل الحسن للذات ... بالفصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض علامه متى المصنف كما امر ١٢ علامه وسوقى قوله هو الاعتبار الخ هو فصل مفيد للحصر اي هو الاعتبار المناسب لا غير ١٢ وسوقى قوله على ما يفيد هذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف بل المعلوم من ان الارتفاع يحصل بالمطابقة والما حصله غير ما عدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الجواب انه معلوم من اضافة المصدر وهو ارتفاع لما بعد لما في الرضي من ان اسم الجنس عن الذي يقع على اقل والكثير بلفظ الواحد اذا شتم ولم تقم قرينة تخففه عن ما يصدق عليه فهو الظاهر لاستغراق الجنس كما يقال ضربني زيد في الدار ١٢ من الدسوقي وعبد الحكيم قوله ومعلوم ان الاشارة الى ان هذه المقدمة معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف والتعريض في كلام المصنف اي فمقتضى الحال ان عليهما معان حذف احدهما لتعلم بهما فالحاصل ان بينهما مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم وهي ان ارتفاع شأن الكلام بمطابقة مقتضى الحال مقدمة مأخوذة من كلام المصنف وهو ان ارتفاع شأن الكلام بمطابقة لا اعتبارا للناسب ينتج من اشكال ثالث ان مطابقة الكلام مقتضى الحال هي مطابقة للاعتبار المناسب بخلاف المكرر وهو الموضوع ويلزم من هذه النتيجة ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب هو المطلوب ١٢ خلاصة الدسوقي والتعريض

قوله عباد الله اي في بابها فمثل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت اصل الحسن للذات ... بالفصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض علامه متى المصنف كما امر ١٢ علامه وسوقى قوله هو الاعتبار الخ هو فصل مفيد للحصر اي هو الاعتبار المناسب لا غير ١٢ وسوقى قوله على ما يفيد هذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف بل المعلوم من ان الارتفاع يحصل بالمطابقة والما حصله غير ما عدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الجواب انه معلوم من اضافة المصدر وهو ارتفاع لما بعد لما في الرضي من ان اسم الجنس عن الذي يقع على اقل والكثير بلفظ الواحد اذا شتم ولم تقم قرينة تخففه عن ما يصدق عليه فهو الظاهر لاستغراق الجنس كما يقال ضربني زيد في الدار ١٢ من الدسوقي وعبد الحكيم قوله ومعلوم ان الاشارة الى ان هذه المقدمة معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف والتعريض في كلام المصنف اي فمقتضى الحال ان عليهما معان حذف احدهما لتعلم بهما فالحاصل ان بينهما مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم وهي ان ارتفاع شأن الكلام بمطابقة مقتضى الحال مقدمة مأخوذة من كلام المصنف وهو ان ارتفاع شأن الكلام بمطابقة لا اعتبارا للناسب ينتج من اشكال ثالث ان مطابقة الكلام مقتضى الحال هي مطابقة للاعتبار المناسب بخلاف المكرر وهو الموضوع ويلزم من هذه النتيجة ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب هو المطلوب ١٢ خلاصة الدسوقي والتعريض

الشيء اذا نظرت اليه وراحت حاله اراد بالكلام الكلام الفصيح اي الامر الداعي اليه ١٢

وبالحسن الحسن الذي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج اي منشأ ذات البلاغة ١٢

لحصوله بالمحسنات البديعية فمقتضى الحال هو الا اعتبار

المناسب للحال والمقام يعني اذا علم ان ليس ارتفاع شأن الكلام

الفصيح في الحسن الذي لا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما

يفيده اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرفع بالبلاغة التي هي عبارة

عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد بالاعتبار

المناسب ومقتضى الحال احد والا لما صدق انه لا يرتفع

الا بالمطابقة للاعتبار المناسب لا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى

الحال فليتأمل فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ بمعنى انه يقال كلام

بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى

اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك

لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال

علته راجعة الى البلاغة الى اللفظ ١٢

قوله الا لما صدق الخ لما صدق المحرر السابقان يعني ان لم يكن بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب تضاد بل كان بينهما تباين كلي او تباين جزئي او عموم وخصوص مطلق بطل المحرر ان المذكور ان ١٢ وسوقى مع توضيح قوله فليتأمل قال لا مكان المناقشة في المماثلة المذكورة بوجوب الاول بان يقال ان قوله والا لما صدق المحرر في نظر من لا يصدق المحرر ان مع عدم تضادهما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق فان المحرر في الخاص لا ينافي المحرر في العام لان المحرر في العام لا يتلزم ثبوت الحكم لجميع الافراد بل غاية ما يفيد هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الافراد مثله كالتب في الاشياء لا ينافي في الضر في الحيوان والوجه الثاني ان المطلوب بيان التضاد مقتضى الحال ولا اعتبار بالمناسب مع ما يظهر من تفسير مقتضى الحال بالا اعتبار بالمناسب وما ذكر في الدليل لا يفيد التضاد في المفهوم يقينا بل يحتمل ان يكونا متساويين في الصدق فقط لا المتحد في المفهوم وكان المطلوب الا تضاد ١٢ فخلص الجواب عن الاشياء قوله فالبلاغة الخ قصد دفع التناقض بين كلامي عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة للفظ وقال مرة ان البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ وحاصل الدفع ان البلاغة ليست صفة لفظ باعتبار ذاته بل باعتبار

التي يصاغ لها الكلام باعتبار الالفاظ المفردة والكلمة المجردة وكثيرا ما
 اي مقتضيات الاحوال ١٢
 عن اعتبار افادة المعنى ١٣

والعامل فيه قوله يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحته ايضا
 في النظر ١٢
 اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ١٣

اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى ولها اى لبلاغة الكلام

عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وما يقرب منه عطف على قوله
 ای طاقتهم و قدرتهم ۱۲

هذا مجاز هذا هو الموافق لما في المفتاح وزعم بعضهم انه عطف

الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من

جزئی علیٰ انہ حیث کان الطرف الاعلیٰ امر ادا حد شخصیا لا انقسام لہ فی جہتہ کما ہو الاعلیٰ فی الطرف

الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضة به في الاعجاز ٢٢١ اي هو منصوب او ذو
المشهورون بالبلاغة والمتقدمون للمعارضة والافالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المحققين من الجمن الملك

يصلح ان يتصف به المسلوب ١٢ في **قوله** وهدمها مطلق
 سوقي **قوله** باعتبار المعاني اى وجود او عدمها يطابق
 لان المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا
 من حيث انه الفاظ مفردة اى مجردة عن افاده المعنى الثانى
 ان اسم الزم من ينصب على الظرفية فكذا صفة وليس المراد بكون
 صفة للاحيان ان موصوفة الاحيان مقدارى احيانا كثيرا لان
 التثنية واجب حينئذ بل المراد انه كان فى الاصل صفة للاحيان
 ثم اقيم مقابها بعد حذفها وصدابعضها ونصيب نصيبها بمعنى
 كثيرا اى احيانا كثيرة ١٢ وسوتى **قوله** لها طرفان هذا
 اشارة الى ان البلاغة تتفاوت باعتبار مراعاة تمام
 النخصا لنسب المناسبة فى كل مقام وعدم مراعاة تمامها دان
 لهذا بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله لها طرفان اى
 مرتبتان احداهما فى غاية الكمال والاخرى فى غاية النقصان
 ويلزم من ذلك ان يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما ١٣
 وسوتى **قوله** ويعجزهم الخ اى يصيرهم عاجزين
 عن معارضة فان قيل ما ذكرتموه من ان الكلام يرتقى
 ببلاغة الى ان يخرج عن طوق البشر ممنوع اذ ليست
 البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة والمعا
 والبيان كاذلان لهذا فمن احاط بهذين العلمين لم
 لا يجوز ان ياتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة
 ولو بقدر اقص سورة من القرآن يحاج بان يكفل
 البلاغة لهذا الامر ممنوع اذ لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا
 الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا والاطلاع على كميت
 الاحوال اى معرفته عددها وكيفيتها فى الشدة والضعف
 ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التى يتوقف
 عليها الاتيان بكلام هو فى الطرف الاعلى فامر آخر لا يتعلق
 بعلم البلاغة ولا يستفاد منه ١٢ من السوتى **قوله**
 كلاهما حد الاعجاز اتى بقوله كلاهما جوبا عما يقال ان لفظ
 حد مفرد فلا يصلح الاخبار به عن الاعلى وما يقرب منه قوله
 الجواب ان قوله حد الاعجاز خبر عن محذوف تقديره قوله
 والجملة خبر عن الاعلى وما يقرب منه ١٢ قوله **قوله**
قوله وندعم بعضهم الخ هذا عكس الاول لان
 يقتيد ان حد الاعجاز ليس له فردان الاعلى وما يقرب منه
 وهذا الزعم يفيده ان الطرف الاعلى النوع تحتة فردا
 حد الاعجاز وما يقرب منه وهذا الزعم لبعض شراح الاصطلاح
 وسوتى **قوله** لا يكون من الطرف الاعلى اى الذى
 تنتهى اليه البلاغة وفلك لان ما يقرب من حد الاعجاز
 المراتب العالية فقط ولا وجه لجعل تلك المراتب العالية
 من الطرف الاعلى الذى تنتهى اليه البلاغة لانه من

نقطة التي هي طرف الخط فلو كان ما يقرب من حد الاعجاز
 قوله في الشرح قال الشارح في المطول ظاهره
 لاجته لجمعه من الطرف الاعلى الذي ينتهي لبلغة اذا
 على هو والمضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز
 ب او يقره فعلا مبينا للمفعول ١٢ سو في عند تحفيص البشر لا
 البشر ١٢ سو في -

له قوله الى مادونه اورد على هذا التعريف انه يصدق على الطرف الاعلى والوسط ايضا فتعريف الاسفل يكون غير مانع لان كل واحد من الاعلى والوسط يصدق عليه انه مرتبة اذ غير الكلام عنها الى مادونها التحق باصوات الحيوانات لان ما كان دون الاسفل يصدق عليه انه دون بالنسبة الى الاعلى والادنى بالضرورة واجيب بان هذا لا يرد في دفعه ماني مامن معنى العموم لان المعنى هو ما اذا غير الى اى مرتبة دون التحق باصوات الحيوانات فخرج الاعلى والادنى فانهما ليسا كذلك اذ من جملة ما دون الاعلى والادنى والاسفل ومن جملة دون الاسفل والاسفل والتعريف الى واحد منها لا يلحق باصوات الحيوانات واجيب ايضا بان المراد الى مرتبة تحت بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق ١٢ دسوقي وتجريد له قوله من غير الخ البيان للصود وحسب الاتفاق فهو على حذف اى التفسيرية وعطف الخواص على ما قبله مرادف وليس من ذلك اى من الكلام المتحق باصوات الحيوانات ترك مراعات اللطائف في مخاطبة البليد بل ذلك الترك مما يجب على البليغ لان ترك اللطائف حينئذ من اللطائف ١٢ دسوقي ١٣ قوله بحسب تفاوت الخ بان يقتضيه بعض المقامات تأكيد واحد امثلا وبعضها اكثر اذ في عدد هائلة وكثرة بان تكون مقامات واحوال كلام اكثر من مقامات واحوال كلام آخر ١٢ سج

اسفل هو ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه اى الى مرتبة وهي

ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيحا لا عراب عند

البلاء باصوات الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق

من غير اعتبار اللطائف والخواص لزائدة على اصل مراد وبينهما

اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب

تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال

بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخرى المطابقة

والفصاحة تورث الكلام حسنا وفي قوله تتبعها اشارته

الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة

والى ان هذه الوجوه اما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة

والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون التكمل لانها ليست

ما يجعل المتكلم متصفا بصفة والبلاغة في المتكلم مذكرة يقتدر

على اى تأليف كلام بليغ فعليه ما تقدم ان كل بليغ كلاما كان او

المراد الى مرتبة تحت بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق ١٢ دسوقي وتجريد له قوله من غير الخ البيان للصود وحسب الاتفاق فهو على حذف اى التفسيرية وعطف الخواص على ما قبله مرادف وليس من ذلك اى من الكلام المتحق باصوات الحيوانات ترك مراعات اللطائف في مخاطبة البليد بل ذلك الترك مما يجب على البليغ لان ترك اللطائف حينئذ من اللطائف ١٢ دسوقي ١٣ قوله بحسب تفاوت الخ بان يقتضيه بعض المقامات تأكيد واحد امثلا وبعضها اكثر اذ في عدد هائلة وكثرة بان تكون مقامات واحوال كلام اكثر من مقامات واحوال كلام آخر ١٢ سج

اد بليغ وهذا لا ينافي انه لو صفت بكونه محسنا او مرصدا لكان ١٢ من الدسوقي ١٣ قوله على تأليف كلام بليغ اى اى كلام بليغ يقصده لان التكرار الموصوفه تتم نحو اكرم رجلا لما اى اى رجل عالم كان فتخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع خاص كالمدح دون آخر كالمدح ١٢ عبد الحكيم بطول او يجب بان اضافة المصدر اى في تأليف كلام بليغ يفيد العموم او ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر ١٢ دسوقي ١٣ قوله فاعلم ان المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح بعد تعريفهما للتعريف وبيان مرجح البلاغة وبيان الحاجة الى الفنون الثلاثة وانحصارها في الثلاثة وبيان الخلاف في التسمية ١٢ بطول

متكلاً على استعمال اللفظ المشترك في معنييه او على تاويل كل ما

يطلق عليه لفظ البليغ فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف

البلاغة مطلقاً ولا عكس اي بالمعنى اللغوي اي ليس كل فصيح بليغاً

لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال كذا يجوز ان يكون

لاحد ملكة يقتد بها على التعبير عن مقصود بلفظ فصيح من غير

مطابقة لمقتضى الحال وعلم ايضا ان البلاغة في الكلام مرجعها

اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى

الغنى الى الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والا لربما ادى

المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً الى تمييز الكلام

الفصيح عن غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير

فصيح فلا يكون بليغاً لوجوب الفصاحة في البلاغة ويدخل في

تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيح من غيرها فحقها

والثاني اي تمييز الفصيح من غيره منه اي بعضه ما يبين اي يوضح

ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي حتى يقال فكيف يصح قوله الآتي وما يحترز به عن الاول فهو علم المعاني لانه خطأ في كيفية التادية لانه نفس التادية ١٢ عبد الحكيم

قوله والا لربما اورد اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز في الخطأ في التادية فلا يكون مطابقاً لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً وقد فرضناه بليغاً اذا خلف وكذا العبارة الآتية فتدبر فخذل في الاقدام ١٣ عبد الحكيم

قوله على استعمال الخواي بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه كما هو عند البعض فان البليغ موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع ١٢ وسوقى

قوله او على الخواي او على تاويل هو كل الخواي او على تاويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ عند من لا يحوز استعمال المشترك في معنييه فالبليغ على هذا امر كلي تحت فردان فهو من قبيل الكل المتواطي وهو المشترك المعنوي ١٣ وسوقى

قوله مطلقاً اي كانت بلاغة كلام او المتكلم لكن اخذها في بلاغة الكلام بطريق الصراحة واما اخذها اي الفصاحة في بلاغة المتكلم فبواسطة وذلك لانه اخذ في بلاغة المتكلم قوله على تاليف كلام بليغ وقد اخذ الفصاحة من تعريف المتكلم

بليغاً واخذاً من اخذها في بلاغة المتكلم ١٣ في زيادة قوله بالمعنى اللغوي وهو عكس الموجبة الكلية موجبة كلية واخترت باللفظ من العكس الاصطلاحي المنطقي وهو عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فانه صحيح بان يقال بعض فصيح بليغ ١٤ من الدسوقي

قوله اي ليس الخواي ان يكون علة لقوله لا عكس بالمعنى اللغوي اي لانه ليس كل فصيح بليغاً ويحتمل ان يكون تفسير القول ولا عكس ففسر النفي وهو لا بليس وفسر المنفي وهو العكس اللغوي بهما بعد ليس ١٣ وسوقى

قوله وعلم الخواي ما في المقام ان الفصاحة والبلاغة تتوقفان على امور الاحتراز عن تناقض الحروف وعن الخرافة وعن مخالفة القياس عن تناقض الكلمات وعن ضعف التاليف وعن التعقيد اللفظي وعن التعقيد المعنوي وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ في تادية

المعنى المراد فمتى فقد الاحتراز عن واحد من الامور السبعة الاد انتفت الفصاحة فتنقضي البلاغة لتوقفها عليها ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصيحاً الاحتراز عن

الخرافة يكون لعلم اللغة والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف والاحتراز عن ضعف التاليف وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو والاحتراز عن تناقض الحروف وعن تناقض الكلمات يكون بالذوق السليم والاحتراز عن التعقيد المعنوي يكون بعلم البيان والاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد يكون بعلم المعاني واما الوجه الذي تورث الكلام حساً زائداً انتفعت بعلم

البديع اذا علمت ذلك تعلم ان مرجع البلاغة اي الامور التي يتوقف عليها حصول البلاغة شيان للاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والاحتراز عن الاسباب المحللة بالفصاحة وهذا الثاني يندرج تحت الاحتراز عن الامور السبعة المذكورة وقصد

المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا علم ما يحتاج اليه في حصول البلاغة وعلم ان بعضه يدرك بعدم آخر وبعضه بالحسن وبعضه بهذين العلمين علم ان الحاجة ماسة اليهما ١٣ علامه وسوقى

قوله ان البلاغة في الكلام جعل البلاغة مقيداً بقيد الكلام تبعاً لما في الايضاح والآن ترك حتى يعلم البلاغة في المتكلم ايضا لكن قيد بالكلام للاشارة الى ان رجوع بلاغة المتكلم للامرين انما هو بالتبع لرجوع بلاغة الكلام لهما فتوقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما لان بلاغة المتكلم متوقفة على بلاغة الكلام لاخذها في مفهومها فاذا كانت بلاغة الكلام متوقفة عليهما كانت بلاغة المتكلم كذلك ١٣ الدسوقي والتعريف

قوله الاحتراز عن الخطأ في كيفية التادية فالا احتراز عن التعقيد المذكور احتراز عن الخطأ في كيفية التادية لانه نفس التادية ١٢ عبد الحكيم

قوله والا لربما اورد اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز في الخطأ في التادية فلا يكون مطابقاً لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً وقد فرضناه بليغاً اذا خلف وكذا العبارة الآتية فتدبر فخذل في الاقدام ١٣ عبد الحكيم

قوله والا لربما اورد اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز في الخطأ في التادية فلا يكون مطابقاً لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً وقد فرضناه بليغاً اذا خلف وكذا العبارة الآتية فتدبر فخذل في الاقدام ١٣ عبد الحكيم

له قوله متن اللغة اي اصلها لان المتن يستعمل بمعنى الاصل وقيل سمي هذا العلم المتن لان المتن هو ظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه
والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلقت بالافعال من حيث المعنى الموصوف له اللفظ والتعلق بالمعنى اقوى ١٢ في وجع **هـ** قوله يعني به الخ جواب مما يقال ان

الظاهر كلام المصنف يقتضي ان علم متن اللغة يبين فيه ان هذا اللفظ مثل تكا كما تم تزيين مع انه لم يذكر في اللغة اصلا وحاصل الشارح ان مراد المصنف يكون الغرابة تبين في متن اللغة ان هذا العلم يوفق السالم من الغرابة من غيره بمعنى من يتبع الى آخر ما قال ١٢ رسوق **هـ** قوله بعض الالفاظ فكيف يقول ان تميز السالم من غيره يبين في علم متن اللغة ١٢ تجر **هـ** قوله فيه يعرف الخ لان من قواعدهم ان المتن اذا اجتمع في كلمة وكان الثاني امتم كما لم يكن زائدا لغرض وب الادغام ١٢ تج **هـ** قوله والتعقيد اللفظي يرد عليه ان التميز للفظ قد يكون سببه اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال جاز على اللغة متن كما سبق واذا لم يجب ان يكون الخالقون النحوي فكيف يبين في علم النحو اجيب ان بسبب التعقيد للفظ عن اجتماع تلك الامور انما هو الخلق الاصل فيها من تقديم او تاخير مثلا ومخالفة الاصل وان جازت توجب عسر الدلالة والتعقيد والنحو يبين فيه ما هو الاصل وما هو خلاف الاصل يبين ان الاصل تقديم الفاعل على المفعول وتقديم المفعول خلاف الاصل وحينئذ النحو يعرف بالتعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الاصل ١٢ **هـ** قوله ايدرك الخ عطف على يبين اي ومنه تميز يدرك متعلقة وهو التناظر بالحسن كما يدل عليه قوله اذ به يدرك الخ ١٢ **هـ** قوله فقد سها الخ ان مقتضاه ان كل ما عدل التعقيد المعنوي يدرك بالحسن وليس كذلك بل المتك بالحسن بعض ما عده لا جميعه ويحتمل

في علم متن اللغة كالغريبة وانما قال متن اللغة اي معرفة اوضاع

المفردات لان اللغة اعم من ذلك يعني به يعرف تميز السالم من

الغرابة عن غيره بمعنى ان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني

المفردات المانوسة علم ان ما عداها ما يفتقر الى تنقيح او تحرير

فهو غير سالم من الغرابة ويجوز ان يبين فساد ما قيل انه ليس في

علم متن اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث

عنه في الكتب المبسوطة في اللغة او في علم التصريف كمنها لفة

القياس اذ به يعرف ان الاجل مخالف للقياس دون الاجل

او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي اويديك بالحسن

كالنفاذ اذ به يعرف ان المستثنى من متناظرون مرتفع وكذا تناظر

الكلمات وهو اي ما يبين في العلوم المذكورة اويديك بالحسن فالضمير

عائد الى ما ومن زعم انه عائد الى ما يدرك بالحسن فقد سها هو ظاهر

ما عدل التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحسن تميز

ان وجها سهوا ليوهم ان التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ما عدل التعقيد المعنوي يدرك بالحسن اي واما هو فلا يدرك بالحسن وهو محتمل لا ادراكه بالعلوم السابقة

وحينئذ فلا يكون محتاجا لعلم البين ان لبيان التعقيد المعنوي مع اننا البعد ببيان الحاجة الى بيان التعقيد ١٢ رسوق

ان وجها سهوا ليوهم ان التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ما عدل التعقيد المعنوي يدرك بالحسن اي واما هو فلا يدرك بالحسن وهو محتمل لا ادراكه بالعلوم السابقة

وحينئذ فلا يكون محتاجا لعلم البين ان لبيان التعقيد المعنوي مع اننا البعد ببيان الحاجة الى بيان التعقيد ١٢ رسوق

له قوله فلم الخ اي بعض مرجهاد هو تميز الفصح من غيره ١٢ وسوقى **له قوله** وبقي اي من المرجح الاحتراز عن الخطار الخ فانها غير مبينين في علم من العلوم المذكورة ولا مدركين بالحس فست الخ ١٢ وسوقى **له قوله** وما يجتزبه الخ لما كان الامر الاول الاحتراز عن الخطار فنصار معنى قول المصنف وما يجتزبه عن الاول الخ ان علم المعاني يجتزبه عن الاحتراز من الخطار وهو كما ترى فاشارة اشارة الى دفعه في تفسير لفظ الاول بان المراد من الاول الامرين الباقيين الذين احتجج بالاحتراز عنها اي الخطار لا الاحتراز عن الخطار كما صرح في المطول ١٢ **له قوله** لما كان الخ اورده على هذا التعليل ان مرجع البلاغة كما مر شيئا من الاحتراز عن الخطار في تادية المعنى المراد تميز الفصح من غيره والشئ الاول انما يكون بعلم المعاني ولا يشترك فيه غير من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التمييز بزيد والشئ الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والخوف لا زيادة له عن غيره واجيب عن الاول بان المراد بقوله مزيد اختصاص بها اي مجموعها لا لكل منها وعن الثاني بان علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز بل ذلك حاصل منه تبعا والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ عرايا وبناء ١٢ من المسمى **له قوله** اختصاص بها على ان البلاغة انما يتحقق عندهما اي عند المعاني والبيان ويتم بهما والعبارة للجزء الاخير ١٢ بالقاسم **له قوله** يتوقف الخ وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الميضية على عدة علوم لان هذين العلمين للبحثان الاعلى ما يتعلق بالبيان ١٢ وسوقى **له قوله** وجود تحسين اي الطريق والامور التي يحصل بها تحسين الكلام ١٢ وسوقى **له قوله** يسمى الجميع الخ هذا طريق آخر غير الطريق الاول لان الطريقة الاولى ان تسمى الفن الاول بعلم المعاني والثاني بالبيان والثالث بالبدع والطريقة الثانية ان تسمى الثلاثة اي المعاني والبيان والبدع كلهم بعلم البيان ١٢ **له قوله** والثلاثة الخ ظاهر قول المصنف يدل على ان قوله والثلاثة الخ من تمة الطريقة الثالثة فيكون حاصله ان الطريقة الثالثة ان تسمى الاول بالمعاني والاخيرين بالبيان وتسمى الثلاثة بالبدع وقيل تقديره بعضهم يسمي الثلاثة علم البدع فعلى هذا يكون قوله والثلاثة الخ طريقا رابعا وليست من تمة الطريقة الثالثة ١٢ **له قوله** لا يخفى الخ اما وجه تسميته الاول بالمعاني فلانه يعرف به المعاني التي يصلح لها الكلام المسماة بخواصل التركيب وتسميته الثاني بالبيان فلانه يعرف به بيان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والظهور وتسميته الثالث بالبدع فللبحث فيه عن المحسنات ولاخفاري بداعتها واما لانه لما لم يكن له مدخل في تادية المعنى المراد الموصوف على الكلام صار امرا مبتدعا اي زائدا اما تسمية الجميع بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولاخفاري في تعاقب الفنون به في الكلام الفصيح المذكور تصحيحا وتجريما واما وجه تسميته الاخيرين بالبيان فلان المنطق الفصيح او التغليب الفن الثاني على الثالث واما تسميته الجميع بالبدع فللبدع مباحثها اي حسن اولادها يعرف بها امور مبتدعة بالنسبة الى تادية اصل المراد يخص سوقى وتجسريد

السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعض

مبين في العلوم المذكورة وبعض مدرك بالحس وبقي الاحتراز

عن الخطأ في تادية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي

فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعاني

اول وعلم البيان الثاني واليه اشار بقوله وما يجتزبه عن الاول

اي الخطأ في تادية المعنى المراد علم المعاني وما يجتزبه عن التعقيد

المعنوي علم البيان وهو اهذين لعلمين علم البلاغة لما كان مزيد

اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم

ثم احتاجوا الى علم آخر فوضعوا ذلك علم البدع

واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البدع ولما كان

هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها الخمسة مقصوده في ثلاثة فنون

وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني

والاخيرين يعني البيان والبدع علم البيان والثلاثة علم البدع

الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والظهور وتسميته الثالث بالبدع فللبحث فيه عن المحسنات ولاخفاري بداعتها واما لانه لما لم يكن له مدخل في تادية المعنى المراد الموصوف على الكلام صار امرا مبتدعا اي زائدا اما تسمية الجميع بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولاخفاري في تعاقب الفنون به في الكلام الفصيح المذكور تصحيحا وتجريما واما وجه تسميته الاخيرين بالبيان فلان المنطق الفصيح او التغليب الفن الثاني على الثالث واما تسميته الجميع بالبدع فللبدع مباحثها اي حسن اولادها يعرف بها امور مبتدعة بالنسبة الى تادية اصل المراد يخص سوقى وتجسريد

المراد تميز الفصح من غيره والشئ الاول انما يكون بعلم المعاني ولا يشترك فيه غير من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التمييز بزيد والشئ الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والخوف لا زيادة له عن غيره واجيب عن الاول بان المراد بقوله مزيد اختصاص بها اي مجموعها لا لكل منها وعن الثاني بان علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز بل ذلك حاصل منه تبعا والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ عرايا وبناء ١٢ من المسمى **له قوله** اختصاص بها على ان البلاغة انما يتحقق عندهما اي عند المعاني والبيان ويتم بهما والعبارة للجزء الاخير ١٢ بالقاسم **له قوله** يتوقف الخ وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الميضية على عدة علوم لان هذين العلمين للبحثان الاعلى ما يتعلق بالبيان ١٢ وسوقى **له قوله** وجود تحسين اي الطريق والامور التي يحصل بها تحسين الكلام ١٢ وسوقى **له قوله** يسمى الجميع الخ هذا طريق آخر غير الطريق الاول لان الطريقة الاولى ان تسمى الفن الاول بعلم المعاني والثاني بالبيان والثالث بالبدع والطريقة الثانية ان تسمى الثلاثة اي المعاني والبيان والبدع كلهم بعلم البيان ١٢ **له قوله** والثلاثة الخ ظاهر قول المصنف يدل على ان قوله والثلاثة الخ من تمة الطريقة الثالثة فيكون حاصله ان الطريقة الثالثة ان تسمى الاول بالمعاني والاخيرين بالبيان وتسمى الثلاثة بالبدع وقيل تقديره بعضهم يسمي الثلاثة علم البدع فعلى هذا يكون قوله والثلاثة الخ طريقا رابعا وليست من تمة الطريقة الثالثة ١٢ **له قوله** لا يخفى الخ اما وجه تسميته الاول بالمعاني فلانه يعرف به المعاني التي يصلح لها الكلام المسماة بخواصل التركيب وتسميته الثاني بالبيان فلانه يعرف به بيان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والظهور وتسميته الثالث بالبدع فللبحث فيه عن المحسنات ولاخفاري بداعتها واما لانه لما لم يكن له مدخل في تادية المعنى المراد الموصوف على الكلام صار امرا مبتدعا اي زائدا اما تسمية الجميع بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولاخفاري في تعاقب الفنون به في الكلام الفصيح المذكور تصحيحا وتجريما واما وجه تسميته الاخيرين بالبيان فلان المنطق الفصيح او التغليب الفن الثاني على الثالث واما تسميته الجميع بالبدع فللبدع مباحثها اي حسن اولادها يعرف بها امور مبتدعة بالنسبة الى تادية اصل المراد يخص سوقى وتجسريد

قوله وهو مرجع العلم للمعاني وتذكير الضمير للرعاية وتذكير الضمير باعتبار الخبر والمراد بالمرجع ههنا القاعدة والثمرة لا ما يتوقف عليه الشيء كما مر سابقا في قول المعنف فلم ان مرجع العلم
 الا ان لا يتوقف علم المعاني وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة اذ يمكن ان يوجه في شخص ملكة يعرف بها احوال اللفظ العربي من حيث يطابق بها اللفظ مقتضى العمل
 ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصد ما فقد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية ١٢ من قى دج **قوله** معتبرة الاى على جهة الشرطية لان الرعاية
 المذكورة شرط لاعتماد الثمرة البيان وهى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة والضمير فلا يعتمد ثمره البيان مالم يوجد رعاية المطابقة لا على جهة الجزئية لان رعاية المطابقة
 اخرج عن البيان لا بزم منه ولا فائدة لان البيان ليس مركبا من اعتبار المطابقة وايراد المعنى الواحد بطرق ولا يترتب على البيان الرعاية المذكورة فظهر ان الرعاية ليست
 جزءا للبيان ولا فائدة له فكون معتبرة في

البيان على جهة الشرطية ١٢ **قوله** العلم الواحد كشيء الجوز زيد فانك تعبر عنه
 تارة بقولك زيد سخي وتارة بقولك زيد صبيان
 الكلب وتارة بقولك زيد كثير الرماة بقولك
 زيد هنزل بغصيل وتارة بقولك رايت بجوانى
 الحمام وقد رايت زيد ١٢ وسوقى **قوله**
 وهو علم قال الشارح فى المطول بيان
 ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة
 اصول مستنبطة من تراكيب البلفا تحصل
 من ادراكها وهما رستها قوة بها يتمكن من اختصار
 والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهى
 العلم الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد
 ان يطلع مسائل حاضرة فى ذهنه بل تريد ان
 حالة بسيطة اجمالية هى مبدء تفصيل مسائل
 بها يتمكن من اختصارها ويجوز ان يريد بالعلم
 نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق
 عليها انتقم فلم ان يجوز اطلاق العلم على كل ما يندرج
 ١٢ **قوله** ادراكات جزئية ان قلت ادراكات
 لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية والذي يتصف
 بها انما هو المدرك كالانسان فزيد وجنيد فالكنا
 ان يقال يقتدر بها على ادراك الجزئيات
 واجيب بان فى كلام حذف مضاف الى
 يقتدر بها على ادراكات مدركات جزئية
 قد يقال لا حاجة لذلك لان ادراك الجزئى
 جزئى حقيقة لان جزئية المدرك بالفتح
 تستلزم جزئية الادراك ١٢ وسوقى **قوله**
قوله ويجوز ان يفهم من كلامه ان العلم مشترك
 ولا يضر وقوعه ههنا فى التعريف لصحة ارادة
 كل من معينه ومنع وقوع المشترك فى التعريف
 اذ لم يصح ارادة كل من معانيهم مقصود
 الشارح بالمعنى الاول وتصدير المعنى
 الثانى يجوز يقتضى ان الثانى مرجع الراجح
 الاول مع ان الامر ليس كذلك لان اطلاق

المناسبة الفن الاول علم المعاني قدمه على

علم البيان لكونه منزهة المفرد من المركب لان رعاية
 والمفرد مقدم على المركب لبيان تقدمه ١٢

المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة فى
 اى رعاية المطابقة ١٢

علم البيان مع زيادة شئ اخر وهو ايراد المعنى الواحد فى طرق
 مختلفة وهو علم اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويجوز

ان يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولا يستعبد لهم
 ان يراد به ان المطلق العلم على القواعد المعلومة كالمطلق المطلق

المعرفة فى الجزئيات قال يعرف به احوال اللفظ العربى اى هو
 العلم فى الجزئيات

علم يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من
 جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكنا

ان نعرفه بذلك العلم وقوله التى بها يطابق اللفظ مقتضى
 اى تملك الملكة او بالاصول والقواعد ١٢

الحال حترار عن الاحوال التى ليست بهذه الصفة مثل
 الاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما

لا بد منه فى تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البدائية من

العلم على المسائل كثيرة شائع واطلاقه على الملكة قليل مع ان المناسب لقوله الآتى وينحصر فى ثمانية ابواب هو المعنى الثانى لان المنحصر فى الابواب انما هو الاصل للملكة
 ١٢ من الدسوقى **قوله** يستنبط منه اى يستخرج منه ونقطة من للتعدية ان جرينا على ان المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية ان جرينا على ان المراد به الملكة لى
 يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات ١٢ تحريده البنائى **قوله** مالا بد الاى على وفق الواقع فاندفع الاعتراض بان بعض هذه الامور لا يتوقف ادراكها على المعنى
 عليه كالادغام اذ هو قال زيد اصل كان مود بالاصل المعنى ١٢ تحسريد

١٤ قوله ونحوها اعترض بالمحتمات البدئية قد يقضيها الحال فلا يخرج من التعريف والجواب ان المراد من المحتمات البدئية ما لم يقضيها الحال والا
فلا يخرج من التعريف بل تكون واقعة فيه بالحيثية المرادة لانها من افراد المعروف ١٢ في بيغرام ١٥ قوله والمراد بالجواب عما يقال ان قول المصنف يعرف
به حال اللفظ العربي يتبادر منه ان المراد من المعرفة اعم من التصور والتصديق لان المعرفة تشملها فتصور احوال اللفظ كالتعريف والتأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك
يرسل في العلم المعاني مع ان تصور هذه الاحوال ليس شئ من علم المعاني والحاصل الجواب ان المراد من المعرفة المعرفة التصديقية وحينئذ بمعنى كلام المصنف انه علم يصدر
ويحكم بسببه بان هذه الاحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال

هذا محصل كلام الشارح كما يرشد اليه ما بعد لكنه لو
عبر بالتصديق لكان اصرح في مقصوده ١٢ ماخوذة
من الرسوقى ١٥ قوله من هذه الحيثية يعني
ان علم المعاني لا يعلم به احوال اللفظ من حيث كونه
مطابقا لمقتضى الحال بل البحث فيه عن احوال
اللفظ من جهة كونه حقيقة او مجازا فقد خرج البيان
من المعاني ١٢ لمخص ١٥ قوله الامور العارضة
الخاى فالمراد باحوال اللفظ مقتضيات الاحوال
وليس المراد بالاحوال الامور الداعية التي اضيفت اليها
المقتضى كالانكار لان تلك ليست احوالا للفظ بل
للمخاطب ١٢ تجريد ١٥ قوله ومقتضى الحال
حاصل ان الحال هو الانكار مثلاً ومقتضى الكلام
الكلى المؤكد واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوى
على التأكيد المخصوص وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة
لان اللفظ المخصوص بسبب احتوى عليه في التأكيد
المخصوص مطابق للكلام الكلى بمعنى انه صار فردا من
افراد وعلى هذا معنى كلام المصنف انه علم يعرف
به احوال اللفظ من حيث ان بها يصير اللفظ
مطابقا لافراد من افراد مقتضى الحال ١٢
رسوقى ١٥ قوله واللامع الخاى وان
لم ير بمقتضى الحال الكلام الكلى بل اردنا به
الكيفيات كما هو ظاهر المفتاح لما صرح القول بانها
اى تلك الكيفيات احوال ١٢ رسوقى ١٥
قوله لانها عين الخاى فحينئذ يلزم اتحاد المطابق
بالفتح وهو مقتضى الحال والمطابق بسببه وهو
احوال اللفظ واما المطابق بالكسر فهو اللفظ
فقولك مثلاً ان زيد اقام للمكر مطابق بسبب
ما فيه من التأكيد مقتضى الحال وهو التأكيد واتحاد
المطابق بسببه محال الكيفيات الكيفية المراد
بها بالاحوال الكيفيات الجزئية فلا يلزم اتحاد
تأمل ١٢ فى رجب ١٥ قوله واحوال لاسناد
الخاى الجواب عما يقال ان قول المصنف يعرف
باحوال اللفظ العربي غير شامل لاحوال لاسناد
كالتأكيد وعدمه القصر والمجاز والحقيقة فحينئذ
فان هذه ليست من احوال اللفظ بل من احوال
الاسناد وهو غير لفظ فمقتضى ان هذه الاحوال
لا تعرف بعلم المعاني وان البحث عن تلك الاحوال

الجنيس والترصيع ونحوهما ما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه
علم به يعرف هذه الاحوال من حيث انها يطابقها اللفظ لمقتضى
اى لان علم المعاني معرفة هذه الاحوال مطلقا ١٢
الحال لظهور ان ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني
كما توهم عبارة المصنف ١٢ اذا علمت التصديقات لا التصورات ١٢
التعريف والتأكيد والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير
ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن
اى لقولنا من حيث ١٢
احوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد باحوال اللفظ الامور
العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير
ذلك ومقتضى الحال فى التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف بكيفية
للمصنف بصفة مخصوصة ١٢
مخصوصة على ما اشير اليه فى المفتاح وصرح به فى شرحه لا نفس
الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتأكيد على ما هو ظاهر عبارة
المفتاح وغيره واللامع القول بانها احوال بما يطابق اللفظ مقتضى
الحال لانها عين مقتضى الحال قد حققنا ذلك فى الشرح وحوال ١٥ سنا
ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان التأكيد تركه مثلاً من الاعتبارات

ليس من مسائل ذلك الفن مع انه منها وحاصل الجواب ان هذه المذكورات وان كانت احوالا وادواها فالا سناد والا ان المستند جزء الجملة فتكون المذكورات
احوال للجملة بالواسطة فمراد المصنف من قوله يعرف به احوال اللفظ اسم من ان يعرف مباشرة او بواسطة ١٢ علامه وسوقى

له قوله الرجعة الخ لانه يصدق على احوال الخبر وانها احوال نفس الكل ١٢ دسوقي وتجريد له قوله مجرد اصطلاح اى اصطلاح من علماء الفن مجرد من
 الموجب ولا يصح ان يكون تخصيص اللفظ بالعربي لاخراج غير العربي لان احوال اللفظ الغير العربي ايضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال بها يرتفع شأنه
 لكنهم توافقوا على التعرض لمحوث من احوال اللفظ العربي دون غيره ١٣ من تى دى له قوله لان الصناعة الخ لانه دلالة الصناعة فيكون خبرا ثانيا حاصل ان
 الصناعة انما وضعت واسست للبحث عن اللفظ العربي لان مقصود بدونه انما هو معرفة اسرار القرآن وهو عربي وان كان يمكن جريتها في كل لغة ١٤ تى دى
 له قوله المقصود بهذا بدل من الضمير فينصرف

العائد على علم المعاني لانه الفاعل من يترجم
 المصنف حذف الفاعل وزاد الشارح ذلك
 لاخراج التعريف وبيان الاختصار والتبنيها
 من العلم وليست من المقصود ومنه فلو لم
 يزد المقصود لفسد المحرر لكون هذه الاسرار
 ليست من الابواب الثمانية والحاصل ان المراد
 بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائل وتعاريف وبيان
 وجه الاختصار والتبني الآتى وبالمقصود مسائل
 التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية ١٢ تى
 له قوله احوال الخ هو بالرفع خبر لمحوث
 اى اولها وكذا في البوابى او بالنصب على انه
 مفعول لمحوث اى اعني وبالحجر على انه بدل
 بعض ثمانية البواب ١٢ دسوقي له قوله
 متعلقات الفعل اى اوامى معناه وانما انقر
 عليه لانه الاصل ١٢ دسوقي له قوله القطر
 لم يقل احوال القصر وكذا ما بعده لانها في نفسها
 احوال فلو ذكر لزوم اضافة شى الى نفسه لكنه
 ينتقص بالانشار ١٢ تجريد له قوله وانما الخ
 انما قدر ذلك اشارة الى ان قول المصنف
 لان الكلام الخ على المحذوف معلوم مما سبق ١٢
 له قوله لانه لا محالة هو مصدر مسمى بمعنى
 التحول وهو اسم لا خبره محذوف اى موجودة
 والجملة معترضة بين اسم ان وخبر ما هو شتمل
 مفيدة لتأكيد الحكم اى لان الكلام شتمل على
 نسبة ولا قول عن ذلك موجود اى لا بد من
 ذلك ١٢ تى له قوله قائمة بنفس المتكلم
 اعلم ان النسب ثلاثة كلامية وزهنية وخارجية
 فالاولى تعلق احد الطرفين بالآخر المفهوم
 من الكلام وتصورها وحضورها في ذهن المتكلم
 هو النسبة الذهنية وتعلق احد الطرفين بالآخر
 في الخارج خارجية فالاولى والثالثة قائمة باحد

الطرفين والثانية قائمة بذهن المتكلم والاعلمت بذلك
 الشارح قائمة بنفس المتكلم محل التفرقة فصار قيام النسبة
 الكلامية بنفس المتكلم وقد يجب بان المراد بقيام النسبة

الرجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح

الباء واختر على المقصود عليه ١٢

لان الصناعة انما وضعت لذلك فينحصر المقصود من علم المعاني

لأن الصناعة انما وضعت لذلك فينحصر المقصود من علم المعاني

في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء الا لكلى في الجزئيات ولا

لان المراد من العلم جملة المسائل ولا يطلق على كل واحد منها

ليصدق علم المعاني على كل باب احوال الاسناد الخبرى وحوال

لان الكل يصدق على كل واحدة من جزئياته ١٢

المسند اليه وحوال المسند وحوال متعلقات الفعل والقصر

والا نشاء والفصل والوصل والايجاز والاطاب والمساواة وانما

انحصر فيها لان الكلام اما خبرا وانشاء لا محالة

لأن الكلام انما هو خبر او انشاء لا محالة

على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق

احد الشئيين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا

اوسلبا او غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به

اذ لا ايجاب ولا سلب فيها بحسب الوضع وان لا يرد ١٢

على المحكوم عليه اوسلبه عند خطا في هذا المقام لا نه لا يشمل

النسبة التي في الكلاماء نشائي فلا يصح التقسيم فالكلام ان

تفرق على المنفى ١٢ لانه تقسيم الكلام الى الخبر والانشار ١٢

كان لنسبة خارج في احد الزمنة لثلاثة اى يكون بين الطرفين

الكلامية بنفس المتكلم اذ كما لها لاهنا صفة للنفس متحققة فيها فهو قيام علم اذ ادراك كسائر المعلومات لا قيام تحقق قيام البياض بزيده بهذا اندفع ايضا ما يراى من التنافى
 بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقصود لقيامها بنفسه وقوله وى تعلق اللفظ لقيامها باحد الطرفين ١٢ تخصر الدسوقي له قوله اى النسبة المفهومة منه الحاصلة في ذهن
 ١٢ له قوله خارج المراد بالخارج النسبة الخارجية الثابتة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام انما سمي المصنف النسبة الخارجية خارجا لوقوعها في الخارج ١٢ تجريد
 له قوله فى احد الخ اى واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية فى احد الزمنة الثلاثة واقاد الشارح بهذا دفع ما يتوهم من ان الاخبار الموجبة الاستقبالية نحو سيقوم زيد كلها كاذبة
 اذ لانه لهما خارجية فى الحال تطابقا وان الاخبار تسبيلية الاستقبالية كلها صادقة موافقة نسبتها المفهومة منها الخارجية وحاصل الدفع ان المعبر بثبوت النسبة الخارجية فى احد
 الزمنة الثلاثة فان كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية فى الحال وان كانت استقبالية اعتبر ثبوتها فى المستقبل ١٢ دسوقي -

له قوله قطعا يعني وان قطعنا النظر عن ادراك الذهن وهكذا يكون القطع بمعنى الجزم والمناسب سابق الكلام الاول ١٢ في ٥٢ قوله وفيه الاى
 معنى وجود النسبة الخارجية وجودها في الواقع بين الشئتين وليس المراد وجودها انها متحققة في الخارج والبيان كذا في النجم فمضى الخارج الذي نسبت
 اليه النسبة خارج الذهن يعني الواقع ونفس الامر ليس بمعنى الايمان اى الاشياء المعينة المشاهدة ١٣ في ٥٢ قوله ولا وجه الاقال الشارح في المطول لان الانشاء
 ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون مسنده ايضا متعلقات قال في الاطول وفيه ان انتفاء الاختصاص لا ينفى وجه تخصيص اذرب مشترك يخص في البيان ببعض تلكه
 والتمكته ههنا ان القوم يحتجوا عن المسند اليه والمسند الخبريين وكذا عن متعلقات البغض والقصر وتركوا الاشياء في المقاييس ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء
 وانما فعلوا ذلك لان الخبر اكثر وزاياء او فرغ على ان بعض
 المحققين على انه لا انشاء الا وهو في الاصل خبر صار
 انشاء ينقل كما في بعت او حذفت كما في اضرب بزيادة
 كما في لا تضرب فان اصلها تضرب وهو الخبر في غير ذلك
 ١٤ هكذا في الخبر ٥٢ قوله انه الخ على الاستدراك
 اى لكن لا حاجة اليه اى الى ذلك التقييد وهو قوله الفائدة
 وذلك لان الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال متى
 كان مطابقا لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة ومنه
 كان زائدة الفائدة فلا يكون بليغا واجيب بان الغرض
 التنبيه على ان هذا القيد مأخوذ في مفهوم الاطناب ولم
 يقيد الزيادة بكونها فائدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه ١٣
 وسوقه وحلي ٥٢ قوله احوال الجملة هذا بالنظر
 للفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة اذا
 تعلقت بجملة ١٣ قوله او المسند اليه او المسند
 هذا بالنظر للقصر والاطناب مقابلة اذا تعلقت بمفرد ١٣
 وسوقى ٥٢ قوله في هذا المقام اى مقام حصر المقصود
 من علم المعاني في الابواب الثمانية ١٣ وسوقى ٥٢
 قوله وجعلها الخ يعني ذكر سبب افراد بعض الاحوال ...
 بالتبويب عن بعض ائمة واما مجرد تعدادها وبيان الحصر
 فيها فهذا لا طائل تحته لان هذا معلوم باستقرار كلامه
 ١٣ في ٥٢ قوله تخصني في الشرح قال لشارح
 في المطول في بيان السبب في افراد هذه الابواب الثمانية
 اللفظ اما جملة او مفرد احوال الجملة هي الباب الاول
 والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او
 مسند مخجل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلثة تميز بين الفضلة
 والعمدة والمسند اليه والمسند لما كان من هذه الاحوال
 بالمزيد مخوص وكثرة البحوث وتعدد طرق وهو القصر
 افراد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما لمزيد شرت
 ولهم به مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل وجعل بابا سادسا
 ولما كان من الاحوال ما لا يخص مفردا ولا جملة بل يجري
 فيها وكان له شيوع وانتشار كثير جعل بابا سادسا
 يعني الايجاز والاطناب والمساواة في الاحوال المشتركة
 فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا بحاث راجعة الى الانشاء
 خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا حاصل ما ذكره الشارح

لزيد قطعاً سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست
 كما عند الحكماء ١٣

منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية والخبر لا بد له من
 كما عند اهل السنة بل من الاعتبارات ١٣ اى المتحققة في الخارج عن الذهن ١٣

مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات
 هو الباب الاول ١٣ هو الباب الثاني ١٣ هو الباب الثالث ١٣ هو الباب الرابع ١٣

اذا كان فعلاً او ما في معناه كالسيد واسمى لفاعل والمفعول
 اى اصطلاحاً ١٣ اى كل ما يفهم منه معنى الفعل ١٣

وما اشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر وكل
 كالنظر وغيره ١٣

من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى
 اى بين الاسناد والتعلقات ١٣ هو الباب الخامس ١٣

اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على
 هذا الباب سادس ١٣ هو الفصل

اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه
 اى بقوله فائدة ١٣ وكذا عن المحققين ١٣

بعد تقييد الكلام بالبليغ او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل
 هو الايجاز والمساواة ١٣ اى دليل الحصر على الخبر ١٣ لفائدة كلامه ١٣

تحتة لان جميع ما ذكره من القصر والفصل والوصل والايجاز
 تحتها لان جميع ما ذكره من القصر والفصل والوصل والايجاز

ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه والمسند مثل لتا
 هو الاطناب والمساواة ١٣

والتقديم والتاخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب
 ههنا من احوال الطرفين ١٣

افرادها وجعلها ابوابا براسها وقد خصنا ذلك في الشرح تنبيه
 من غير ١٣

انما افرادها بابا لكثرة تشعبها وصعوبة امرها بكثرة مباحثها بخلاف غيرها من الاحوال كالتمريض والتذكير والتقديم والتاخير وغيرها فلذا لم يفرز بابا ١٣ ٥٢ قوله تنبيه هو
 خبر مخفوف اى هذا تنبيه وهو في اللغة الايقاظ وفى الاصطلاح اسم لكلام مفصل الحق ليعلم معناه اجمالا من الكلام السابق فلما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع
 الاشياء الى معناه بما يقوله تعاقبه او لا تطابقه وفى ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالا وضع لذكر تفصيلها تنبيها فقال هذا تنبيه في تفسير الصدق والكذب وفى ذلك تنبيه
 بهما من الاستدلال والرد والخلاف ١٣ من الدسوق والتجريد -

١٣ قوله تنبيه هو خبر مخفوف اى هذا تنبيه وهو في اللغة الايقاظ وفى الاصطلاح اسم لكلام مفصل الحق ليعلم معناه اجمالا من الكلام السابق فلما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع
 الاشياء الى معناه بما يقوله تعاقبه او لا تطابقه وفى ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالا وضع لذكر تفصيلها تنبيها فقال هذا تنبيه في تفسير الصدق والكذب وفى ذلك تنبيه
 بهما من الاستدلال والرد والخلاف ١٣ من الدسوق والتجريد -

١٤ قول تفسيره متعلق بتبيين ان اريد منه المعنى اللغوي لانه مصدر وان اريد به المعنى الاصطلاحي فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فيكون الجواز المجرى متعلقا بمحذوف اي دال او شتمل على تفسيره قد يقال انه يتعين الثاني لانه اي التنبيه وان كان في الاصل مصدر الا انه انسخ عن المصدرية وجعل اسما للالفاظ المخصوصة ١٢ وسوتى ١٤ قول اشارة الى حيث قال تطابقه او لا تطابقه فافاد ان الكلام الخبرى اما ان توجد فيه المطابقة او لا ولا شك ان المطابقة هي الصدق وعدمها هو الكذب فقد تقدم ذات الصدق وذات الكذب وان لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما في الجملة اي باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميهما ١٣ قى وتجب يد ١٤ قول اختلف الخبر اختلفت احوالها ان العلماء اختلفوا في الخبر بل يخصص في الصادق والكاذب به قال الجمهور والنظام اوله لا يخصص بل فيه ما ليس بصادق ولا كاذب وبه قال الجاحظ والقائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب فالجمهور فسرها بتفسير النظام فسرها بتفسير آخر ١٢ قى ١٤ قول في الصدق والكذب اعترض عليه بان الخبر ليس محصورا في الصدق والكذب بل في الصادق والكاذب واجيب بتقدير مضاف اما قبل لفظ الخبر اي بالانحصار عن الخبر او قبل لفظ الصدق اي في ذي الصدق وذي الكذب ١٢ كذا في الدسوتى والتجريد ١٤ قول اي مطابقة حكم الحق ان المقصود بهذا التفسير هو الايمان ان المطابقة وعدمها صفة حكم اولاد بالذات وبواسطة تصف الخبر بهما لان الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يتصف بالمطابقة حقيقة ١٢ جيبى ١٤ قول لواقع ادرو على تعريف الصدق والكذب المباعدة كجنتك اليوم مرة فانها يصدق عليها كذب وليست بكذب الجواب ان المبالغ ان قصد ظاهر الكلام كذب وان قصد معنى مجازيا كالكثر في المثال فصدق المطابقة المعنى المراد للواقع فالمراد حقيقة المعنى المراد للوضع ١٢ تجريد ١٤ قول بان تكونا الخ اي مصورة بان تكونا ثبوتيتين كلف في زيد قائم وقد حصل القيام له في الواقع ١٢ ١٤ قول او سلبيتين كما في قولك زيد ليس بقائم ولم يحصل له قيام في الواقع ١٢ وسوتى ١٤ قول بان يكون الخ كما اذا قيل زيد قائم ولم يحصل له قيام في الواقع او قلت زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام في الواقع فللكذب صورتان كما ان للصدق صورتين ١٢ وسوتى ١٤ قول الاعتقاد الخ حاصل ان الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعقونة للخبر وهي التي في ذهنه ١٢ كذا في الدسوتى ١٤ قول ولو كان الخ فقول القائل سمار تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله سمار فوقنا غير معتقد لذلك كذب

على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق اشارة ما اليه في مازانة تأكيداً ١٢

قوله تطابقه او لا تطابقه اختلفت اهلون بالانحصار الخبرى

الصدق والكذب في تفسيرهما فليل صدق الخبر مطابقته لـ متعلق باختلاف ١٢

مطابقته حكمه للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبرى

وكذبه اي كذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع يعنى ان

الشيئين الذين اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد ان يكون بينهما نسبة ١٢

في الواقع اي مع قطع النظر عما في الذهن وما يدل عليه كلامه فمطابقة ١٢ نفس الامر ١٢

تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بان تكونا

ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعددها بان تكون احداهما ثبوتية ١٢ المطابقة ١٢

والاخرى سلبية كذب وقيل صدق الخبر مطابقته لا اعتقاد الخبر ١٢ قائل النظام ١٢

ولو كان ذلك الا اعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها ١٢ تفسير الخطأ ١٢

اي عدم مطابقته لا اعتقاد الخبر ولو كان خطأ فقول لقائل سمار تحتنا ١٢ النسبة المعقونة ١٢ فكيف اذا كان صوابا ١٢

معتقدا ذلك صدق وقوله سمار فوقنا غير معتقد لذلك كذب ١٢ الغوية ١٢

تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله سمار فوقنا غير معتقد لذلك كذب والواقع في قوله ولو كان خطأ للمحال اي معناه وضعا خطأ يثبت وقيل للخطأ اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والخبر محذوف تدل عليه الجملة السابقة ١٢ من المطول وسعد الحكيم ١٤ قد سبق الخ في مواشى المطول اللهم اني استسما ١٢ تنبيهه لانه في حكم البديهي فليس بكبير احتياج الى الدليل ١٢ ١٤

له قوله والمراد به تفصيل المقام ان العلم هو حكم جازم لا يقبل التشكيك ولا الاعتقاد المشهور هو حكم جازم يقبله والنظن هو حكم بالطرف الرابع ففي التفسير الثاني للصدق والكذب ان اخذ الاعتقاد بمعنى مشهور يخرج عنه العلم والنظن ويلزم الواسطة بين الصدق والكذب وهذا القائل لا يقول به لانه من جملة القائلين بالانحصار فلا راحة هذا الوجه بقول شارح ان المراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الرابع سوار يقبل التفكير ام لا فاضل العلم والنظن في الاعتقاد وطلعت الواسطة بين الصدق والكذب لكن الاشكال ... بخبر الشاك لان عدم الاعتقاد فيه ظاهر فيلزم الواسطة بين الصدق والكذب ولا تحقيق الانحصار مع انه باطل عند هذا القائل فاجاب الشارح باننا لانسلم الواسطة بل خبر الشاك اطل في الكذب فانه اذا انتفى الاعتقاد في صورة الشاك لصدق عدم مطابقة الخبر للاعتقاد لان السالبة تصدق عند عدم الموضوع وعدم الاعتقاد هو الكذب واشار الشارح الى ضعف

هذا الجواب بلفظه اللهم ووجه الضعف انه خلاف المتبادر ان المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد في الصدق والكذب معا وعدم الاعتقاد في الشك ظاهر فيلزم الواسطة وانه مومم بحريان الكذب في الانشائات لعدم اعتقاد المطابقة فيها لمخالف الحواشي **له** قوله اللهم قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكانه يستعان في اثباته بالصدق ووجه الضعف كونه خلاف المتبادر وانه مومم بحريان الكذب في الانشائات وهو مخالف الاجماع **له** قوله مذكور الخ قال في المطول ما حاصله ان المشكوك ليس بخبر عند الشاك لانه لم يدرك وقوع النسبة ولالا وقوعها ولم يحكم بشئ من النفي والاثبات وهذا هو مراد باب العقول من انه تصويحيث كان بالنسبة الى السامع خبر لانه سمع جملة خبره كزيد في الدار انك انكلم شاك فيه لكنه يدل على الحكم بالنسبة الى السامع اقول خلاصة الجواب ان المشكوك خبر من وجه وليس بخبر من وجه من الجهة الاولى داخل في الصاوق او الكاذب ضرورة ولا يلزم الواسطة ومن الجهة الثانية خارج عن المقلم يعني الخبر فلا محذور يلزم الواسطة **له** قوله بدليل الخ متعلق بمحذوف اي حتمك في اثبات ما ذهب اليه من تفسير المصدق والكذب بدليل هو قوله تعالى فالصناديق بيانية **له** قوله فانه تعالى الخ توجيه لكون الآية وليلا وحاصله ان الله تعالى وصف المنافقين بانهم كاذبون في قولهم انك رسول الله مع ان نسبة ذلك الكلام وهو ثبوت الرسالة لمطابقة الواقع لكنهم لم يطابقوا في اعتقادهم كونه غير رسول الله فدل على ان كذب الخبر عدم مطابقة الاعتقاد واذا تحقق ان الكذب مجرد عدم مطابقة اعتقاد كان الصدق المقابل له هو تلك المطابقة لعدم الواسطة عند انحصار **له** قوله ورد الخ حاصله جوابان احدهما بالمنع ولما سندان والثاني بالتسليم تقريرا لال لانسلم ان الكذب في الشهود به لم لا يجوز ان يكون التكذيب راجعا للشهادة باعتبار انتمية الكلام المخبري وهو ان شهادة صادرة من صميم القلب اذ راجع التسمية خبرهم شهادة ان الشهادة انما تكون على اوفق الاعتقاد كلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلان السمي شهادة ومن المعلوم ان الدليل اذا طرق الاحتمال سقط به الاستدلال وتقرير الثاني سلمنا ان التكذيب راجع للشهود به كما قلنا لكن التكذيب راجع له باعتبار الواقع في زعمهم لا باعتبار الواقع في نفسه واذا كان راجعا له باعتبار الواقع في زعمهم صدق ان الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب لان المراد من الواقع اعم من ان يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم او باعتبار نفسه **له** قوله باعتبار الخ وفيه ما يقال ان الشهادة انما تكون بالصدق لان من ادعى ان الخبر وحاصل الخبر ان الكذب راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته الخ **له** قوله او في تسميتها فيه ان الكذب لا يدخل الا في التسمية الخبرية التامة والتسمية وصف من اوصاف المسمى فكيف يتصف بالكذب الجواب ان كون التسمية خبرا اعم من اعتبار تضمنها حكما خبريا وهو ان اخبارهم هذا السمي شهادة **له** قوله خبره ومطول **له** قوله شهادة لان الاخبار افاضل عن المواطاة لم يكن شهادة حقيقة **له** ايضاح **له** قوله على وفق الاعتقاد المراد من عليه الشارح في المطول وغيره ان مواطاة الاعتقاد في مطلق الشهادة ممنوعة لانه يقال شهادة الزور نعم في الشهادة الصادقة معتبرة واجاب عن انفا من الشريفة بان المواطاة في الشهادة المطلقة وان لم يكن ما خروا في اللغة ولكن يدل عرفا على كونه عداوا عن علم ومواطاة قلب اجيب ايضا بان الشهادة خبر خاص هو اوافق النسان القلب بالشهادة الزور فلو كان

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم الرابع فيعلم العلم والنظن وهذا

يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق

الانحصار اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق

عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في ان المشكوك خبرا وليس بخبر

مذكور في الشرح فليطالع ثم يدلي بقوله تعالى اذ جاءك المنافقون

قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله وانك تشرهد

ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول

الله لعدم مطابقة الاعتقاد هم وان كان مطابقا لواقع ورد هذا

الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم المواطاة

فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع

وهو ان هذه الشهادة من صميم القلب خلوص الاعتقاد بشهادة ان

واللام والجملة الاسمية او المعنى انهم كاذبون في تسميتها اي في تسمية

هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما تكون على وفق الاعتقاد فتقول تسميتها

في قوله انك لرسول الله الجواب الثاني

في قوله انك لرسول الله الجواب الثاني

١٥ قوله اخص منه لانه اعتبرني كل منهما جميع الامرين الذين الكفر بالواحد منهما ١٢ مطول ١٤ قوله بنار الخ جواب اعتراض على قوله لانه اعتبرني الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا حاصله انه ليس كذلك لانه انما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد وحاصل الجواب ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد الخبر مطابقة له فقد توافق الواقع والاعتقاد فمطابق احدهما مطابق للآخر وانما لم يوافق الواقع والاعتقاد حينئذ لان من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتقد الخبر ١٢ تجريد ١٤ قوله حينئذ اي حين اذا اعتقد مطابقة اي الخبر للواقع والحال ان الخبر مطابق للواقع ١٢ تجريد ١٤ قوله على احدهما فالجمهور مقتصر على تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر في تفسيره على المطابقة للاعتقاد ١٢ ١٥ قوله افترى الخ تمام الآية وقال الذين كفروا بل ندلكم على رجل بينكم اذا تمزق كل ممزق انكم في خلق جديد افترى... على الله كذبا ام بهجنة ١٢ ١٥ قوله افترى صله افترى مثل آراشترى بهمتين الاولى استفهامية مفتوحة والثانية للوصل فحذفت الثانية استفهامية عنها بهمة الاستفهام ١٢ ١٦ قوله لان الكفار الخ خلاصة استدلال الجاحظ انه ثبت بهذه الآية ان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالخشع والنشع في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو فيكون الاخبار حال الجنة مغاير للكذب لمحالة لانه قسيم هو غير الصدق ايضا لان الكفار لا يعتقدون ان النبي صلى الله عليه وسلم صادق بل يعتقدون عدم صدقه فاذا كان يكون الاخبار حال الجنة واسطة بين الصدق والكذب وهو ما قال به الجاحظ ١٢ ١٦ قوله منع الخلو اي الصادق يمنع الجمع ايضا فالقضية حقيقية تمنع الجمع والخلو لا يمكن في غير اجتماع الافتراء الذي هو الكذب مع اخبار حال الجنة لان الجنون لا يحل ولا خلوه عنها بحسب زعمهم فليس المراد منع الخلو بالمعنى الاخص الذي يحكم بالتناقض في الكذب فقط بل المراد منع الخلو بالمعنى الاعم الذي هو الحكم بالتناقض في الكذب اعم من ان يكون هناك حكم بالتناقض في الصدق ايضا والا طاعا لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقة وان كانت القضية من قبيل في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما مستلزم نظرهم منع الخلو ١٢ تجريد ١٥ قوله لا قوله ام بهجنة اي الواقع في الآية وذلك لانه استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب لانه تصور فلا تصديق فيه لا تكذيب ونفي اشئ فرع عن صحة بثبوت وقال لبعض لما كان يرد عليه نظائر العبارة انه لا يصدق على

بتفسيره اخص معه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبرني الصدق

١٤ من نفسه ١٣ تفسير الجمهور وتفسير النظام ١٢ اي الجاحظ ١٣

مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها

١٤ مطابقة الاعتقاد ١٣ اي الواقع والاعتقاد ١٢

جميعا بناء على ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة

١٤ مطابقة الخبر للاعتقاد ١٢

توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا الاعتقاد عدم المطابقة يستلزم

عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على

عطف على اعتبار حال ١٣

احد هاديل افترى على الله كذبا ام بهجنة لان الكفار حصروا

١٤ مستدلا بدليل ١٣

اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالخشع والنشع على ما يدل عليه قوله

تعالى اذا تمزق كل ممزق انكم في خلق جديد الافتراء والاخبار حال الجنة

شأنه بجمروا ١٢

على سبيل منع الخلو واشتراك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة

١٤ مراد الكفار ١٢

١٤ حصر اجاريا على سبيل منع الخلو ١٣

لا قوله ام بهجنة على ما سبق الى بعض الاوهام غير الكذب لانه

قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذا لمعنى الكذب ام اخبار حال الجنة

وقسيمه الشئ يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوا

في التحقق ١٣

لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي

١٤ مقام الانكار عليه ١٣

ام بهجنة انه قسيم الكذب لان الجنون ليس مندرجا تحت الاخبار ولا هو قسم منه كما ان الكذب قسم له حتى يصح جعله قسيما للكذب اختار الشارح ان المراد بالثاني هو الاخبار حال الجنة ١٤ قوله لانه قسيم الخاص المندرج تحت شئ عام اذا قيس الى ذلك العام سمي قساما واذ قيس الى شئ آخر مثله مندرج معه تحت سمي قسيما مثل التصور والتصديق قسامان للعلم وقيمان بالنسبة الى كل منهما فالغايه بين القسمين ضروري ١٢ مولوي النور على ١٤ قوله لم يعتقدوا صدقه ولا بد في السؤال بكلمة ام من اعتقاد احد هاديل على التبعين ولذا لا يصح الجواب بنعم او لا حينئذ لاخبار في عبارة المصنف ١٢ عباد الحكيم

١٤ قوله نظم شأنه أي مشرعا لان الاعتقادات كلها اخبار لغة فان أكثر المحاورات اخبار ١٢ في ١٤ قوله وكثرة مباحثه انما كثرت مباحثه بسبب ان المزاي
والنحو اصل المعبرة عند البلغاء والكثرة وقوعها فيه ١٣ في ١٥ قوله قدم الخ ثم للترتيب في الاخبار وانما تعرض لتقديم احوال الاسناد على مجرد احوال المسندين
دون القصر والفصل والوصل والايجاز والاطناب لان كون الاسناد نسبة يقتضيه تاخر احواله عن احوال المسندين ١٤ في ١٥ قوله بعد تحقق الخ أي لانه لم يسند احد لطرفين

للاخر لم يصرا حد هما سند اليه والاخر مسندا
والجمل ان المقترض يلاحظ احوال الطرفين

ويقول ان الاسناد متاخر عنها في الوجود
والجيب لا يلاحظ احوالها بل المنتظور له وبعدها

بالاسناد ولا يعقل الوصف الالجب
وجود الاسناد فهو متقدم طبعا فينبغي

ان يقدم وضعها ١٥ في ١٥ قوله لا شك الخ
من ههنا الى قوله فينبغي الخ تهديد لبيان

احوال الاسناد ١٢ في ١٥ قوله
أي من الخ أي من يكون قاصدا للاخبار

والاعلام الا في الجملة الخ التجربة مطلقة بل
قوله والا فالجملة الخ ١٣ في ١٥ قوله

والا فالجملة الخ أي وان لم يكن المراد بالخبر
في قول المصنف من يكون بصيرا للاخبار

بل من يتكلم بالجملة الخ تجربة كما هو ظاهر كلامه
لم يستقم المحرر المذكور لانتقاضه بما ذكرنا

من الآتين ١٢ في ١٥ قوله والتعسر
مثل اظهار الضعف كما في قوله تعالى

حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني
وهن اعظم مني ١٢ في ١٥ قوله في قوله

تعالى فان اللفظ مستعمل في معناه لكن
للاعلام بالحكم او لازمه لان المخاطب وهو

مولى سبحانه عالم بكل منهما بل لا ظم بار
التعسر والتعزير على ضيقه رجاءها ١٢ في

١٥ قوله مفعول الافادة في الشان
والاول قول المخاطب والفاعل محذوف

أي افادته المخاطب اما الحكم ١٢ في ١٥ قوله
١٥ قوله ههنا أي عند اهل العربية وخرجه

عن الحكم عند اهل المعقول فانهم يفسرونه
بالايقاع والانتزاع ١٢ في ١٥ قوله كونه

الخ أي الحكم بمعنى وقوع النسبة اولاد وقوعها
مقصود للمخبر بخرجه ١٢ في ١٥ قوله لا يستلزم

أي ذلك الكون تحققه أي ثبوته في الواقع
وهو تحقيق الحكم بمعنى النسبة وحاصله ان

قصد المخبر بخرجه افادة وقوع النسبة أي كون
النسبة واقعة لا يستلزم تحققه في الواقع لان

دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها
ولست عقلية تقتضيه استلزام الدليل

لادلول استلزامه عقليا كدلالة الاثر على
يكون الخبر كذا ١٢ في ١٥ قوله لم يزل الخ أي ليس مراد ذلك القائل نفى دلالة الخبر على ثبوت الحكم كالقيام

في الواقع يجوز كون الخبر كذا ١٢ علامة وسوقه -

بحث الخبر اعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدّم احوال الاسناد على

احوال المسند اليه والمسند مع تاخر النسبة عن الطرفين لان

البحث هنا انما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه

او مسندا او هذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم

اد مسندا ١٢
اد مسندا ١٣

على النسبة انما هو ذات الطرفين لا بحث لنا عنها لا شك ان قصد

المخبر أي من يكون بصيرا للاخبار والاعلام والجملة الخ خبرية

عطف تفسير ١٢

كثيرا ما تورد لا غرض اخر غير افادة الحكم ولا زمه مثل النحرز

على سبيل المجاز ١٢

والتحسر في قوله تعا حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى

وما اشبه ذلك بخبره متعلق بقصد افادة المخاطب خبر ان

اما الحكم مفعول الافادة او كونه أي كون المخبر عالما به أي بالحكم والمراد

حقيقا كان او مجازيا ١٢

بالحكم ههنا وقوع النسبة أولا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره

توطئة لقوله وهذا مراد الخ ١٢

لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل

لانه كونه لا يستلزم تحققه في الواقع ١٢

أي الحكم ١٢

ذلك الكون ١٢

على ثبوت المعنى وانتفاءه والا فلا يخفى ان مدلول قولنا نريد قائم

لله الوضعية ١٢

القيام لزيد في الواقع ودلالة ذلك لا يستلزم ان يكون ثبوت القيام متحققا في الواقع لجواز ان
يكون الخبر كذا ١٢ في ١٥ قوله لم يزل الخ أي ليس مراد ذلك القائل نفى دلالة الخبر على ثبوت الحكم كالقيام وانتفاءه كما هو ظاهر كلامه بل مراده انه لا يستلزم تحققه وثبوته
في الواقع يجوز كون الخبر كذا ١٢ علامة وسوقه -

١٥ قوله وعدم ثبوته الخ اي في الواقع وقوله احتمال عقلي نشأ من كون دلالة الخبر وصفيته يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال ١٢ وسوقى ١٥ قوله
 ويسمى الاول الخ انما يسمى الاول فائدة الخبر والثاني لازم فائدة الخبر لان المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولا اسم لازم الفائدة ما هو غير موضوع له
 ١٦ مطلق ١٥ قوله قد يقصد المتكلم افادته للمخاطب بالخبر فلا ينافي انه قد لا يقصد افادته كما في صورة قصد افادة اللازم ١٢ ١٥ قوله كلما افادنا شاربه الى ان لازم
 ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى ان افادة الاول ملزمة لافادة الثاني ١٢ ١٥ قوله وتسمية
 مثل الواجب قيل لادم فائدة الخبر وقوله مثل هذا الحكم اي تسمية هذا الحكم دما مثله والمراد بهذا الحكم بحفظ التوراة ولما دما مثله كل حكم يكون معلوما قبل الاخبار وشاربه هذا الجواب عما يقال
 ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به كيف ينبغي فائدة وهاهنا الجواب انه ليس المراد
 بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما شأنه ان يستفاد منه ١٢ ١٥ قوله والمراو يكونه الخ وهذا جواب
 عن المنع الوارد على الملازمة في قوله كلما افاد الحكم افادته عالم به تقرب من المنع لاسم الملازمة اي لاسم ان كلما افاد الحكم افاد
 انه عالم به يجوز ان يكون الخبر خبر بشي عالم بخلافه او شاكا فيه مترددا او ظاننا له او متوهمه له وهاهنا الجواب ان هذا المنع
 لا يرد الا اذا قلنا المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وليس كذلك بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن
 المخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار سوار كان معتقدا له اعتقادا جازما او غير جازم او غير معتقدا اصلا او معتقدا
 بخلافه واطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء ومشتهرين الناس ١٢ ١٥ قوله وقد ينزل الخ اي وقيل
 ينزل المتكلم المخاطب العالم بهما اي بغاية الخبر ولاذمها منزلة الجاهل لعدم جري
 المخاطب على مقتضى علمه ١٢ علامة سوت ١٥ قوله سوار اي كالمستويين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات
 من العلم وهو العمل به وقد انتفى عنهما معا ١٢ وسوت ١٥ قوله وتنزيل العالم بالشئ اى سوار كان ذلك الشئ
 فائدة الخبر ولازمها او غيرهما فهو اسم مما تقدم ١٢ وسوت ١٥ قوله وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل

ومفهومه ان القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لامدلول

اللفظ ولا مفهومه فليفهم ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد

بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازما اي

لازم فائدة الخبر لانه كلما افاد الحكم افادته عالم به وليس كلما افاد انه

عالم بالحكم افاد نفسه الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار

كما في قولنا من حفظ التوراة قد حفظ التوراة وتسمية مثل

هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شأنه ان يقصد بالخبر

ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم

في ذهنه وهم هنا اباحت شريفة سمحنا بها في الشرح وقد ينزل

المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى

اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم

فان من لا يجري على مقتضى علمه هو الجاهل سواء كما تقول للعالم

التارك للصلوة الصلوة واجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل

١٥ قوله والمراو يكونه الخ وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمة في قوله كلما افاد الحكم افادته عالم به تقرب من المنع لاسم الملازمة اي لاسم ان كلما افاد الحكم افاد انه عالم به يجوز ان يكون الخبر خبر بشي عالم بخلافه او شاكا فيه مترددا او ظاننا له او متوهمه له وهاهنا الجواب ان هذا المنع لا يرد الا اذا قلنا المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وليس كذلك بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن المخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار سوار كان معتقدا له اعتقادا جازما او غير جازم او غير معتقدا اصلا او معتقدا بخلافه واطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء ومشتهرين الناس ١٢ ١٥ قوله وقد ينزل الخ اي وقيل ينزل المتكلم المخاطب العالم بهما اي بغاية الخبر ولاذمها منزلة الجاهل لعدم جري المخاطب على مقتضى علمه ١٢ علامة سوت ١٥ قوله سوار اي كالمستويين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العمل به وقد انتفى عنهما معا ١٢ وسوت ١٥ قوله وتنزيل العالم بالشئ اى سوار كان ذلك الشئ فائدة الخبر ولازمها او غيرهما فهو اسم مما تقدم ١٢ وسوت ١٥ قوله وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل

له قوله لا اعتبارات الخ لا بل امور اقتضية لا غير المتكلم على مخاطبة تفيد ان الخطاب ان الخطاب غير عالم كمدى الجري مقتضى العلم فيما ذكر ١٢ وسوتى
له قوله ولقد علموا الخ اللام في لقدمية القسم اى واقعة في جواب قسم محذوف والضمير في علم اليهو وضمير اشتراه ما ذكر في كتاب السحر والمراد بالشرار
الاستبدال والاختيار اى اختيار السحر على كتاب التوراة ومفعول يعلمون محذوف او انه منزل منزلة اللام اى لو كانوا يعلمون مذمومة الشرار ولو كانوا من بل
العلم وجواب لو محذوف تقديره لا تمنعوا وحصل معنى الآية والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر اى اختاره على كتاب التوراة في الآخرة نصيب من الثواب
اصلا ثم قيل والله لنكس ما باعوا به انفسهم اى حظوظها لو كانوا يعلمون برورة ذلك الشرار لا تمنعوا منه وحصل الشاهد من الآية قوله لو كانوا يعلمون لانه ينفي العلم عنهم لان لو لا
لا تمنعوا الثاني لا تمنع الاول وقد اثبت

به لا اعتبارات خطابية كثيرة في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن

اشترله ماله في الآخرة من خلاق ولبيس ما شروا به انفسهم لو

لتأكيد النفي ١٢

كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير منه قوله

للانتقال والترقي ١٢

تعالى وما رميت اذ رميت فينبغي اى اذا كان قصد الخبر بخبره افادة

فيما شارة الى ان الفاعل في قوله فينبغي للتفريق ١٢

المخاطب فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حدرا

والا كان مخطئا بحسب الصنعة ١٢

عن اللغو فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه

سكت من الالام انكالا ١٢

اى لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترد اى ان النسبة

تفسير لقوله خالي الذهن ١٢

هل هي واقعة ام لا ويحذف ابين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم

الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد

اى التردد ١٢

فيه متنافيان استغنى عن لفظ المبنى للمفعول عن مؤكدا ان الحكم

مثل ان واللام وغيره ١٢

لا يجهتان اصلا ١٢

ليتمكن الحكم في الذهن حيث وجد خاليا وان كان المخاطب مترددا

الحقيقية تعيلية ١٢

فيه اى في الحكم طالبا له بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في ان الحكم

اى الحكم

بمعنى وقوع النسبة ١٢

اى الحكم بمعنى العلم فقيده استخدام ١٢

بينها وقوع النسبة او لا وقوعها حسن تقويته اى تقوية الحكم بمؤكد

الوقوع ١٢

لا يستلزم الخلو عن احد هما الخلو عن الآخر فلهذا فساد ما سبق الى بعض الادبام ومنشأه عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم ١٢ تجريد ١٢ قوله اى لا يكون الخلو عن التفسير لقوله خالي الذهن
وقوله عالما بوقوع النسبة الخ تفسير الحكم فالمراد بالحكم مبنيا العلم بوقوع النسبة او لا وقوعها وهو المسمى بالتصديق والاذعان ١٢ وسوتى ١٢ قوله وبهذا تبين الخ التقرير الذى
ذكرناه من ان المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه ان لا يكون عالما بوقوعها ودفع ظهور فساد ان المراد بالحكم الاذعان والتصديق ولا شك ان خلو الذهن عن الاذعان لا يلزم
خلوه عن التردد فيه وفيه هذا القائل ان المراد من الحكم النسبة فقال ما قال فافهم ١٢ قوله يستلزم الخلو الخ ضرورة ان التردد في الحكم يجب حصول الحكم التصورى ١٢ في
١٢ قوله بل التحقيق الخ لان الحكم يعنى الاذعان والتردد متنافيان والخلو عن احد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر ١٢

ذلك العلم لهم في صدر الآية اى في قوله ولقد
علموا لانهم لما لم يعلموا بمقتضى العلم نزل ذلك
العلم منزلة عدمه فصاروا بمنزلة الجاهلين ثابت
العلم لهم اولا هو الموافق للظاهر والواقع ونفيه
عنهم ثانيا مظهر لتسليم منزلة الجاهلين لعدم
جرهم على موجب علمهم ١٢ في قوله بل
تنزيل الخ هذا ترقى آخر وهو تنزيل وجود شئ
اعلم من ان يكون علما او غيره منزلة عدم
لما في الآية فان وجود الرى المنزل منزلة عدمه
ليس بعلم والحاصل ان الآية السابقة نزل فيها
مطلق العلم اى اعلم من كونه متعلقا بفائدة الخبر
او غيره منزلة عدمه وانما يهنا نزل وجود شئ
مطلقا علما كان او غيره منزلة عدمه ١٢ وسوتى
له قوله وما رميت الخ قال السيد في تفسيره
اى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة وقال بعض
ما رميت تاثيرا فدميت كسالكين في هذين ...
التفسيرين نظر لانه لا بد ان يكون موردا لاثبات
والنفي متحدا حتى يحتاج الى التنزيل وفي
التفسيرين المذكورين تبدل مؤداهما وتال
الدسوتى وغيره انه لما ترتب على رميه عليه السلام
آثار عجيبة لم ترتب على فعله غيره من البشاعة
وهي اصابة جميع الكفار بالتراب في انفسهم نزل
ذلك الرى منزلة عدمه بالنسبة عليه السلام
لندرة دخوله عن العادة ١٢ له قوله
اذ رميت روى انه صلى الله عليه وسلم لما التقى
الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصى في
وجوه المشركين وقال شاهدت الوجوه فلم يبق
مشرك الا شغل بعينيه فانهزوا فخرلت عيني
له قوله خالي الذهن معنى خلو الذهن من
الحكم ان لا يكون الحكم حاصل فيه وحصوله في غا
هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان
والخلو عن الاذعان لا يستلزم
الخلو عن التردد فان الاذعان والتردد متنافيان

١٤ قوله لكن المذكور الخ اي فيكون المذكور فيها منافي لما ذكره القوم لان ما في دلائل الاعجاز يقتضي ان التاكيد للمتردد ولا يجوز كنهالي الذهن وكلام القوم يقتضي ان التاكيد له جائز بل مستحسن وجميع بعضهم بين الكلايين بان الظن في كلام الشيخ شرط في التاكيد بكلمة ان خاصة لانها كالحكم للتاكيد بخلاف غير ما وعدم اشتراط القوم ذلك في غير ما فلا تنافي وهذا الجمع مردود بقوله تعالى انهم معترفون فان فيها التاكيد بلفظة ان للمتردد وقيل اراد الشيخ بالظن ان له ميلا الى الجانب الآخر من غير ان يصل الى حد الحكم

فدخل المتردد في الظان ١٣ اتي رتج
 ١٥ قوله قوة وضعفا اي لا عدوا
 فقد يلزم لانكار الواحد تأكيدا ان
 مثلا لقوة ١٢ اتي ١٥ قوله يعني
 يجب الخ اشار الشارح بهذا الى
 تقدير معنات في المتن هو الزيادة
 ليعتلق به قوله بحسب التقدير وجب
 زيادة تو كيد وعرضه منه الفان
 تعلق قوله بحسب بقوله وجب لان الظاهر
 ان الوجوب لا يتفادى ولا يتعدى لانه
 يلزم دم وهو شئ واحد وتعلقه به
 يقتضي تفاوت وتعدد ١٢٥ تجريد -

١٥ قوله كما قال الخ ان اريد
 به التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر ان
 اريد الاستدلال على الوجوب ففيه
 انه لا دلالة في الآية على وجوب التاكيد
 ولا وجوب كونه بقدر الانكار بل يحتمل
 ان كلام التاكيد كونه بقدر الانكار
 استسماني ١٢ وسوقه ١٥ قوله
 عن رسل عيسى وهم يوشع
 الموحدة وسكون الواو فتح اللام
 وبعد ما شين معجمة ويحيى وشمعون وهو
 الثالث الذي عززها بعد تكذيبها
 هذا هو الصحيح وما قيل انهم يحيى وشمعون
 والثالث الذي عززها هو يوشع
 او جيب التجار فغير موثوق به كما
 اعترف به الشارح ١٢ رتج وفي -
 ١٦ قوله اذ كذبوا ظن لقول
 مقدر مفعول حكاية والاصل حكاية
 عن رسل عيسى قوله اذ كذبوا الخ لا يقال
 ولا الحكاية اذ قول الله تعالى والحكاية
 ليست اذقت التكذيب ١٢ تحبيره
 ١٧ قوله وقوله اذ كذبوا اي قول
 المصنف اذ كذبوا بصيغة الجمع ولم
 يقل اذ كذبوا بصيغة التثنية مع ان
 المكذب في المرة الاولى اشان فقط
 ١٢ في ١٥ قوله بني الخ اي لان
 ما جاء به الثالث عين ما جاء به الثاني
 فالجاء على ما جاء به اشان بانه كذب حكم
 على ما جاء به الثالث بنفسه بانه كذب لانه عينه ١٢ في ١٥ قوله والا اي وان لم نقل ذلك فلا يصح لان المكذب في الاثنان فكيف يجوز المصنف بغير الجمع بقوله اذ كذبوا ١٢ في -

ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الاعجاز
 انه انما يحسن التاكيد اذا كان للمخاطب ظن في خلاف حكمه ان
 كان المخاطب منكرا للحكم وجب تو كيد ١٥ اي تو كيد الحكم بحسب الانكار
 اي بقدر قوة وضعفا يعني يجب زيادة التاكيد بحسب زيادة الانكار
 ازالة له كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى على نبينا وعليهم السلام
 قيل للقسم الثالث ١٢
 حين ارسلهم الى اهل نطاكية اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون
 مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية رتبنا يعلم انا اليكم مرسلون
 مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار
 وهو رتبنا يعلم ١٢
 حيث قالوا اما انتم لا تبشروا مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا
 تكذبون وقوله اذ كذبوا صيغة على ان تكذيب الاحثين تكذيب لثلاثة
 ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠
 والا فالكذب اول اثنان ويسمى الضرب الاول بتد ابنا والثاني طليبا
 ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠
 والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي الوجوه المذكورة
 وهو التاكيد وجوبا ١٢ لانه مسبوق بالانكار ١٣
 وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسنانا في الثاني

على ما جاء به الثالث بنفسه بانه كذب لانه عينه ١٢ في ١٥ قوله والا اي وان لم نقل ذلك فلا يصح لان المكذب في الاثنان فكيف يجوز المصنف بغير الجمع بقوله اذ كذبوا ١٢ في -

١٥ قوله لان معناه الخاى معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال اى مقتضى الحال الظاهر فالحال تحته فردان ظاهر وخفى فالظاهر ما كان ثابتاً في نفس الامر والخفى ما كان ثابتاً باعتبار ما عند المتكلم واذا كان الحال تحته فردان كان ظاهر الحال اخص من مطلق الحال فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهراً وعموم المقتضى بالكسرة يقتضى عموم المقتضى ١٦ قوله غير عكس اى لغوى واما العكس المنطوق فثبت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال ١٧

مقتضى ظاهر الحال ١٧

١٨ قوله كما في صورة الخ و

ذلك كما لو نزل غير السائل

منزلة السائل فالق عليه الكلام

موكداً فالتاكيد مقتضى الحال

الذى هو السؤال تنزيلاً لكنه

خلاف مقتضى الظاهر الذى

هو عدم السؤال حقيقة فهو

١٩ قوله وكثيراً ما الخ لفت

النظرية او المصدرية وما زائدة

التاكيد الكثرة اى يخرج الكلام

تخرجاً كثيراً او جديداً كثيراً والمراد

ان يخرج الكلام على خلاف مقتضى

الظاهر كثيراً في نفسه لا باضافة

الى مقابلة حتى يكون الاخراج

على مقتضى الظاهر تليداً ٢٠

٢١ قوله اذ اقدم

اليه طرف ليعمل فيقتضى ان جعل

غير السائل بمنزلة السائل

مقيماً بالتقديم المذكور مع انه

قد ينزل بمنزلة لا غرض اخر

كالاتهام بشئ من الخبر لكونه

مستبعداً او التنبيه على غفلة

السامع واجيب بان هذا

التقديم بالنظر لما هو شائع

في الاستعمال كذا في عبد الحكيم ٢٢

٢٣ قوله ما يلوح بالخبر اى

بجسه وذلك بان يذكر له كلام

يشير الى جنس الخبر بحيث يجاد

صاحب الفطنة والذكاء ان

يتروك في الخبر ويطلب من حيث

انه فرد من افراد ذلك الجنس

الذى دل عليه الكلام المتقدم

كما سيجي مثاله في الكتاب ٢٤

٢٥ قوله يعنى ينظر الى غير

يعنى اشارة الى ان معنى

الاستشراق ليس هو النظر

فقط بل هو مجموع امور ثلثة

رفع الراس والنظر ولبسط الكيف فوق الحاجب مجرد من اثنين

منها وادريه النظر ثم بعد ذلك يستعمل النظر هنا في لازمه العرفي

وهو التامل ٢٦ قوله اى لانه عني اشارة بذلك التفسير الى ان المراد بالهني عن الخطاب في شأنهم الهني عن الدعار والشفاعة لهم من قبيل طلاق العالم وادارة الخاص ٢٧

ووجوب التاكيد بحسب الا نكار في الثالث اخرجاً على مقتضى الظاهر

وهو اخص مطلقاً من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال

١٥ مقتضى الظاهر

فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة اخراج الكلام

على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على

مقتضى الظاهر كثيراً ما يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى

الظاهر فيجعل غير السائل كالسائل اذ اقدم اليه اى الى غير السائل

هو كمالى الذهن ١٦ هو المتردد في الحكم ١٧

ما يلوح اى ما يشير له اى لغير السائل بالخبر فيستشرف غير السائل

اى بجنس الخبر ١٨

له اى للخبر يعنى ينظر اليه يقال ستشرف الشئ اذ ارفع رأسه ينظر اليه

ويستطع كفه فوق الحاجب كما يستظل من الشمس ستشرف المتردد

١٩ اى استشرق الشمس وادركها

٢٠ اى استشرق الشمس وادركها

الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اى لا تدعني يا نوح في شأن

قومك واستدفاع العذاب عنهم لشفاعتك فهذا الكلام يلوح

٢١ تقوية الهني عن الدعار والشفاعة لهم من قبيل طلاق العالم وادارة الخاص ٢٢

بالخبر تلويحاً ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب فصاروا مقام

ان يتردد الى مخاطب في انهم هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق ام لا

٢٣ في جواب انهم

٢٤ قوله اى لانه عني اشارة بذلك التفسير الى ان المراد بالهني عن الخطاب في شأنهم الهني عن الدعار والشفاعة لهم من قبيل طلاق العالم وادارة الخاص ٢٥

له قوله ان تامل اي تامل فيه لان التامل النظر في الشيء ١٢ وسوقى **قوله** ارتدع اي رجع عن انكاره بان ينقل الى مرتبة المشروء او خالي الذهن ١٣
 وسوقى **قوله** ان يكون معلوما اي متصورا وهذا بالنظر الى الادلة العقلية ١٤ **قوله** مشاهد اعنده اي بالحس وهذا بالنظر الى الادلة الحسية ثم ان تفسير
 المعية بالمعلومية والمحسوسية وتفسيره بالموصولة بالدليل يعبر المعنى عليه اذا كان المنكر عالما بالدليل الذي اذا تامل ارتدع عن انكاره فيتوجه عليه اشكال وحاصل ان الانسان
 متى علم بالدليل علم المدلول قطعا وجنث فلا يتوقف الارتداع على التامل والجواب انه ليس المراد بالدليل الدليل المنطقي وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر حتى يروا ذكر البراهين
 بالدليل الاصولي وهو ما تمكن التوصل بصيغ النظرية
 الى مطلوب خبري والمراد بالتامل فيه ان يستنبط
 مقدمات صحيحة من وجه صحيح توصل الى الارتداع ١٥ وسوقى
قوله من غير تأكيد عليه بان اسمية الجملة تعيد
 التأكيد واجيب بان مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدة
 انها ما يصلح ان يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام
 فليست للتأكيد مطلقا اذا عجزت مؤكدة ١٦ وسوقى
قوله قيل الخ هذا وجه ثان في بيان معنى مدع حاصلا
 ان كون الدلائل مع المنكر ليس معناه كونها معلوما كما
 بل معناه ان تكون الدلائل موجودة في نفس الامر فقط
 بدون معلوميتها ١٧ **قوله** لا يمكنه الخ لا يمكن ان
 يكون الشئ موجودا في نفس الامر ولا يكون مشاهدا
 ولا يمكنه التامل فيه لعدم حصوله لوجه فلا يمكنه في الارتداع
 وجوده في نفس الامر فقط بدون ان يكون معلوما ومشاهدا
 ١٨ **قوله** وقيل معنى ما الخ هذا وجه ثان في معنى
 نقطة ما يعني ليس المراد من الموصولة الدلائل كما سبق
 بل المراد منه العقل ١٩ **قوله** لان للناسب حينئذ
 اي حين اذ فسر بالشيء من العقل لا بالدلائل تلك المنا
 ان يقول ما ان تامل بدوني قوله فان المناسب
 الى صحة هذا القيل بالعمل على الحذف والاصال لان الامل
 تامل به فحذف الباء وادخل الضمير بالفعل او يقال مراده
 بالعقل الادلة العقلية وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح او لا
 تامل ٢٠ وسوقى **قوله** لا ريب فيه في كونه
 غير كذا نظر لان لا التي تعني بالنسب للتأكيد وكذا اسمية
 الجملة كما صرحوا بذلك والجواب لا نسلم ان التأكيد الحكم الذي
 كذا منا فيه بل التأكيد الحكم عليه وليس كذا منا فيه لاسمية الجملة ليست التأكيد
 من كذا ٢١ **قوله** ظاهر هذا الكلام الخ يعني المتبادر
 من هذا الكلام التمثيل لا التنظير وجه الظهور انه ذكره بعد القاعدة
 اعني جعل المنكر كغير المنكر وجوه نحو فالظاهر انه مثال بها ٢٢
 ما خود من في وجه **قوله** وترك التأكيد ذلك كان مقتضى
 الظاهر ان يقال انه لا ريب فيه ٢٣ **قوله** وبيان الا فيه
 اشارة الى دفع ايراد وجهها تقريره ان هذا الحكم معنى في الريب
 بالكنية لا بالصلح ان يكلم بكثرة المتباين فضلا عن ان يكون
 الجواب ان المراد من في الريب ليس ان احد الامة تاب فينبى المراد
 ان القرآن ليس بمنظنة للريب بل يعني ان يتتاب فيه هذا مطابق
 لواقع وينكره كثير من المخاطبين فكان مقتضى الظاهر ان يؤكد لكن نزل
 قوله ما ينكره كثير الخ اي لا تكثر انكارها لكونه ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه لا النفي الريب منه ٢٤ والاحسن ان يقال ان كان حامل الاول ان النفي ليس نفي الريب بل كون القرآن محلا للريب
 ومنظنة الخط بالمنكر ذلك وحاصل الثاني ان النفي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة وما يدل على احيته الوجه الثاني قول المصنف بعده وبهذا اعتبارات النفي فانه شعر بان
 ما تقدم تحسن الاشهاد وايضا الوجه الثاني لا يحتاج فيه الى تاويل بخلاف الاول فانه يحتاج في تاويل كما مر بان المراد نفي ان القرآن محلا للريب ومنظنة له في وجه **قوله** انه نظير الخ اي لما نحن
 فيه اي جعل المنكر كغيره وقوله لتنزيل اللام فيه لا لاجل اي لا لعل تنزيل الشئ منزلة عدمه ليس هذا اللام صلة للنظير بل صلة للنظير مخدوفة والمقصود من التمثيل بيان وجه الشبه بين النظيرين فيمكن جعل اللام
 بمعنى في فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بان نظير الشئ ان يكون خارجا عن افراده مع ان تنزيل ريب المتباين بمنزلة عدمه من افراد تنزيل الشئ منزلة عدمه فالاولى ان يقول انه نظير تنزيل
 الانكار منزلة عدمه فاقول ٢٥

اذا كان معادى مع المنكر ما ان تامله اي شئ من الدلائل
 والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشئ ارتدع عن انكاره ومعنى
 كونه معه ان تكون معلوما له مشاهدا عند ما تقول لمنكر الاسلام
 الاسلام حق من غير تأكيد لان مع ذلك المنكر لا تامل داله على
 حقيقة الاسلام وقيل معنى كونه معه ان يكون موجودا في نفس
 الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن محلا
 عندا وقيل معنى ما ان تامله شئ من العقل وفيه نظر لان المناسب
 حينئذ ان يقال ما ان تامل به لانه لا يامل العقل بل يتامل به محولا
 ريب فيه ظاهرا هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد
 لذلك وبيانه ان معنى لا ريب فيه ليس لقران بمطنة للريب ولا
 ينبغي ان يرتاب فيه وهذا الحكم ما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل
 انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه ليس مما
 ينبغي ان يرتاب فيه والاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل وجود شئ

لواقع وينكره كثير من المخاطبين فكان مقتضى الظاهر ان يؤكد لكن نزل
 قوله ما ينكره كثير الخ اي لا تكثر انكارها لكونه ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه لا النفي الريب منه ٢٤ والاحسن ان يقال ان كان حامل الاول ان النفي ليس نفي الريب بل كون القرآن محلا للريب
 ومنظنة الخط بالمنكر ذلك وحاصل الثاني ان النفي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة وما يدل على احيته الوجه الثاني قول المصنف بعده وبهذا اعتبارات النفي فانه شعر بان
 ما تقدم تحسن الاشهاد وايضا الوجه الثاني لا يحتاج فيه الى تاويل بخلاف الاول فانه يحتاج في تاويل كما مر بان المراد نفي ان القرآن محلا للريب ومنظنة له في وجه **قوله** انه نظير الخ اي لما نحن
 فيه اي جعل المنكر كغيره وقوله لتنزيل اللام فيه لا لاجل اي لا لعل تنزيل الشئ منزلة عدمه ليس هذا اللام صلة للنظير بل صلة للنظير مخدوفة والمقصود من التمثيل بيان وجه الشبه بين النظيرين فيمكن جعل اللام
 بمعنى في فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بان نظير الشئ ان يكون خارجا عن افراده مع ان تنزيل ريب المتباين بمنزلة عدمه من افراد تنزيل الشئ منزلة عدمه فالاولى ان يقول انه نظير تنزيل
 الانكار منزلة عدمه فاقول ٢٥

قوله الاستغراق في الذي يفهم من وقوع النكرة في سياق النفي وهو لا في ريب فيه **قوله** وبكذا عطف على محذوف دل عليه السياق اي هذا الذي ذكرنا امثله اعتبارات الاسناد في النفي ١٢ **قوله** هذا القياس بالرغم من خبره والجواب على هذا القياس وبالنسبة لمفعول محذوف اي واجرى على هذا القياس ١٣ **قوله** ثم الاستناد ثم الاستينات النحوي او انها للترتيب المذكور في لعطف الجمل ١٢ **قوله** مطلقا لا جمل هذا التعميم الى المصنف بالاسم الظاهر دون التعمير وان كان المحل له لتلايته ثم عوده على الاسناد والمقيد بالجزءي وارتكاب الاستخدام في الكلام خلاف الاصل وقوله المعرفة اذا عرفت معرفة كان الثاني عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد باضافته من قرينة المغايرة ١٢ **قوله** انشايد ان هذا يقضي اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالاسناد التام لا اختصاص الانشاء والاخبار به مع ان الحقيقة والمجاز لا يختصيان بالاسناد التام بل يجران في الناقص ايضا كما في اسناد المصدر للمفعول تقول عجبني ضربت يدي عجبني انبات الشد البقل والعجبني انبات الربيع البقل واجيب بان المراد بالاسناد الانشائي والجزئي ما في الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما او ناقصا ١٢ **قوله** حقيقة عقلية اعلم ان الحقيقة والمجاز على نحو عقلية ونحوي والفرق بينهما ان كون الاسناد الى ما هو له او الى غير ما هو له ان كان يدرك بالعقل من دون عقلية اللغة فهو حقيقة عقلية ومجاز عقلي مثل انبات الشد البقل وانبات الربيع البقل فانه لا شك ان كون الاسناد في الاول الى ما هو له وفي الثاني الى غير ما هو له مما يدرك بالعقل دون اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق في نفس الحكم قبل التعبير عنه بالحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي فان كون هذا الاسناد مستعملا في محله او كونه متجاوزا عن محله عما يدرك بوضع اللغة وبهذا يصير انبات الربيع البقل من الموحدة مجازا ومن الدهر حقيقة لتفاوت عمل عقليهما مع اتحاد الوضع اللغوي عندهما ١٢ **قوله** مطلقا **قوله** لم يقل الخ يعني بوقال بكلمة اما دون منه لا فادحض لنا في القسمين اعني الحقيقة والمجاز لان وضع التقسيم ليعطى التام فهو يمنع الخلو مع ان بعض الاسناد ليس بحقيقة ولا مجازا عند المصنف ١٢ **قوله** في التجريد **قوله** عنده واما عند السكاكي فالاسناد منصرف في الحقيقة هي اسناد الشيء الى ما هو له عند الحكم في الظاهر والمجاز اسناد الشيء الى غير ما هو له عند الحكم في الظاهر بتأويل الشيء اعم من ان يكون فعلا او معناه او خبرا جامدا او مشتقا ١٢ **قوله** جعل الخ حاصل ان المتصنف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ما تسلط عليه البيوت العقلية وهو الاسناد والتصانيف الكلام بها باعتبار ما اشتمل عليه من الاسناد والتصانيف الكلام بالحقيقة والمجاز العقليين بالتبع للامرا العقلي وهو الاسناد والتصانيف لاسناد بالاهمال فجعل الاسناد متصفا بهما كما فعل المصنف او لم من جعل الكلام معروفا بهما كما فعل صاحب المفتاح ١٢ **قوله** من احوال اللفظ حاصل هذا التوجيه المذكور ليراد الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني ان لهما اتصافا بهما من حيث انهما قد يقضي بهما الحال ويراد عليه ان ما به هذه الاشياء

منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه وهو الدليل ١٢

تعويلا على ما يزيله حتى نفى الربيب سبيل الاستغراق كما نزل الانكاس اي استنادا ١٢

منزلة عدمه لذلك حتى صحت ترك التاكيد وهكذا اي مثل اعتبارات التعويل ١٢

الاثبات اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الا مبتدأ في وتقويته بمؤكد استحسننا في الطلبى وجوب التاكيد بحسب الانكاس في الانكارى تقول لخالى الذهن ما زيدا قائما وليس زيدا قائما وللطالب ما زيدا بقائم وللمنكر والله ما زيدا بقائم وعلى هذا القياس الباري خير ليس من المؤكدات للحكم عند السكاكي ١٢

ثم الاسناد مطلقا سواء كان انشائيا او اخباريا منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجازا كقولنا الحيوان جسم والاشنان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز نصف الاسناد دون الكلام لان التصانيف الكلاميهما انما هو باعتبار الاسناد واوردهما في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ في علم المعاني وهي اي الحقيقة العقلية اسنادا لفظيا

لا توجب تخصيص العقليين بالاياد في المعاني لشمولها للحقيقة والمجاز اللغويين والكنائية واجيب بان حقيقة العقلية مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ كما هو قسم له من احواله ايضا واليه نظر المصنف ولما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من احواله وكذا الكناية فهذا هو مناط الفرق كذا في جلي ١٢ **قوله** في المعلوم فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زدعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه يبي على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها ياتي بها اللفظ بمقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحقيقة فلا يكون داخل في علم المعاني والافا الحقيقة والمجاز العقليين ايضا من احوال المسند اليه او المسمى به ١٢

له قوله او معناه اي او اسناد وال معناه والمراد معناه التضمني وهو الحدث فكان المعنى او الدال على جزر معنى الفعل التوى ١٢ في ٢٤ قوله كالفاعل ١٢
تتمثل للشئ وان كانت استقصائية لان الشئ المسند اليه الذي ثبت له الفعل او معناه مختص في الفاعل والمفعول عند المصنف كما سيأتي ١٢ في ٢٤ قوله فيما ياتي ١٢
اي فعل بني له اي كالفاعل المصاحب للفعل الذي بني اي صيغ واستدل به نفي بمعنى مع وكذا يقال فيما ياتي ١٢ وسوقى ٢٤ قوله وبهذا دخل التوضيح المقام ان قوله ما هو ليتبادر
منه ان المراد ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منها فاذا زيد قوله
عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وكان المطابق

او معناه كالمصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

احترز بهذا املا لا يكون المسند فيه فعلا او معناه مثل الحيوان جسم ١٢

واسم التفضيل والظرف الى ما الى شئ هو اي الفعل او معناه

له اي لذلك الشئ كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمر او المفعول

به فيما بني له نحو ضرب عمر وفان الضار بية لزيد والمضروب بية لعمر و

هذا كان العموم ليس

نفي في خبر ان ١٢

عند المتكلم متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد

اي متعلق بما له المستر الذي هو اعتقاد ١٢

دون الواقع في الظاهر وهو ايضا متعلق بقوله له وبه يدخل فيه

اي بقوله في الظاهر ١٢

اي في ظاهر حال المتكلم ١٢

ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون

سواء مطابق الواقع ام لا بان كان غير مطابق لواحد منهما ١٢ اي ما يدل على معناه ١٢

هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب

اي الفهم من ظاهر حاله ١٢

قرينة دالة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان

معناه قائمه به ووصف له وحقه ان ليسند اليه سواء كان

عطف لازم ١٢

مخلوق الله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب

ذلك الفعل ١٢ عن غير الله ١٢

او لا مكرض ومات فافسام الحقيقة العقلية على ما يشتمل التعريف اربعة

الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المؤمن انبت الله البقل

واخلا في الحد وخرج ما يطابق الواقع

فقط بعد ان كان داخلا فاذا زيد في

الظاهر دخل به في الحد ما يطابق الواقع

ولم يطابق الاعتقاد دخل ايضا ما لم يطابق

شيئا منهما وصار التعريف تناديا لا لاقساما

الاربعة اعني ما يطابق الواقع والاعتقاد

وما لم يطابق شيئا منهما وما يطابق الواقع

دون الاعتقاد وما يطابق الاعتقاد دون

الواقع ١٢ في ٢٤ قوله لا ينصب الخ

مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم...

القرينة وملاحظة اياها بما كانت للملاحظة

امرا خفيا او ديرا الامر على وجودها فلهذا يعتبر

تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما

سياتي من قوله بوجود القرينة ١٢ عبد الحكيم

٢٤ قوله ووصف له سواء كان قائما به

كالاوصاف الموجودة او مستمرة عا عنه

كالاوصاف الاعتبارية ١٢ عبد الحكيم ٢٤

قوله وحقه الخ عطف مسبب على السبب

والمراد باسناده اليه نسبة اليه سواء صلح

حمله عليه ام لا واتي به دفعا لما يتوهم من ان

المراد من كونه قائما به ووصف له لا بان

يحمل عليه حمل هو اطاعة اي حمل هو هو فلا

يشتمل ما اذا كان المسند مصدر الا انه لا يحمل

كذلك ١٢ وسوقى ٢٤ قوله مخلوق الله

اي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله

فقال في نحو بن زيد ١٢ في ٢٤ قوله

اول غيره اي غير الله اي على طريق الكسب

فادرا بالخلق ما يشتمل الكسب وذلك نحو

ضرب زيد عمر او يقال قوله سواء كان مخلوقا لله

يعني على قول المعتزلة ١٢ وسوقى ٢٤

قوله ادلا اي ادلا يكون صادرا عن اختياره

بان لا يكون صادرا عنه كماله او يكون صادرا

للا اختيارا كركبة العرش وبهذا يسقط ما ادور

من ان المرض والموت ليسا صادرا من

عنه اصلا وكانه يغفل عن كون السالبة تصديق

بنفي الميضيوع على انه لا يقال المراد بالصدر

عند الظهور منه ولا يشك ان الصدر بهذا المعنى

محقق في المرض والموت ونحوهما ١٢ تجريد ٢٤

قوله انبت الله البقل اي فان انبت البقل في الواقع لله هو كذلك في اعتقاد المؤمن به ٢٤

قوله انبت الله البقل اي فان انبت البقل في الواقع لله هو كذلك في اعتقاد المؤمن به ٢٤

١٥ قول نحو قول الجاهل الكافر كما يوضح من مقابلته بالموافق والموافق الجاهل بالموافق القادر هو الذي ينسب نفسه لغير الله تعالى ١٦ قوله ثبت الربيع انما يقبل في الواقع قوله في اعتقاد الجاهل للربيع فهو مطابق للاعتقاد دون الواقع ١٧ كذا في الدسوقي ١٨ قوله فقط ما يطابق للاعتقاد ولكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه ١٩ قوله من يعرف الحق لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعترض وهو اي المعترض يخفيها منه اما لو عرف ذلك لمخاطب حال المتكلم او يكون المتكلم مظهر حاله كان كلامه المذكور مجازا عن الاقدار والمكلمين فبين عدم العرفان والاخبار عموم من وجه فاحد القيد لا يخفى عن الآخر فلا يتوهم ان الاقتصار على القيد الثاني كاف بقي شيء آخر وهو ما اذا قال المعترض ذلك الكلام لمن يعرف حاله ومن لا يعرفها فيلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في وقت واحد ولا مانع منه بالنظر لشخصين ٢٠ من الدسوقي وعبد الحكيم ٢١ قوله خلق الله تعالى الجاهل الاختيارية والاضطرارية فقد طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الافعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعترض للاعتقاد لان خلق الافعال الاختيارية هو العبد ٢٢ دسوقي ٢٣ قوله متروك غير مذكور في المتن لقلة وجوده فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة في الاقسام الثلاثة لكون المقام مقام البيان فان المصنف صرح في الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة الاربعة وعزى ان هذا المثال من في المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يحكي انت فحقيقة لم يحكي سوار كان مطابقا للواقع او لا فيكون مثالا للقسمين اما يطابق شيئا منها ويطابق الواقع دون الاعتقاد وانت تعلم ان اللائق بالمتن الاختصار الادراج ٢٤ عبد الحكيم ٢٥ قوله وانت تعلم ان اي فذلك الاسناد من الحقيقة ولم يطابق واحدا منها لانه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي ذلك كونه كذبا لان الكذب لا ينافي الحقيقة ٢٦ دسوقي ٢٧ قوله خاصة اقضه من تقديم المسند اليه موافق على المسند المعلق اي تعلم فانه يفيد الاختصاص بخوانا سمعت فحاجتك ٢٨ دسوقي ٢٩ قوله مجاز عطف لان التجوز في امر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوي فانه في امر نقلي وهو ان هذا اللفظ لم يوضع بهذا المعنى والمجاز قيل اصله مجوز من جاز المكان اذا اقتضد لان الاسناد تعدى مكانه الاصل فقلت حركة الواو للسكان قبلها فقلت اللفظ كما يجب الاصل والفتح ما قبلها بحسب الآن ٣٠ تجريد دسوقي ٣١ قوله مجازا حكيا اي منسوب الى حكم العقل او الى الحكم الذي هو اشرف افراده لان المجاز العقلي كما يشمل الاسناد ويشمل التسمية الاضافية والايقاعية ايضا او منسوب الى النسبة بان يراد بالحكم مطلق النسبة لا خصوص النسبة التامة ٣٢ عبد الحكيم بتوضيح ٣٣ قوله ومجازا في الاثبات ان قلت التقييد لا يجزى يقتضيه عدم جريانه في النفي وليس كذلك الا ترى الى قوله تعالى فما رحبت بخبارهم اجيب بان التقييد بالاثبات لا شرفية اوله الاصل لان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات وان المراد بالاثبات الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفي اذ في كل منهما انتساب واتصاف ٣٤ دسوقي ٣٥ قوله الاله ملابس اي الى شئ بينه وبينه ملائمة دار تباط وتعلق ويجوز فتح البار وكسر الملامية مفاعلة من الطرفين ٣٦ دسوقي ٣٧ قوله سوار كان الجاهل اشعار بذلك التعميم الى ان الاقسام الاربعة التي مرت في الحقيقة تأتي بنافي المجاز لشمول التعريف لها معنى ما يطابق الواقع والاعتقاد معا ما يطابق الواقع فقط وما يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق واحدا منها والامثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها امثلة لاقسام المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب فافهم ٣٨ دسوقي ٣٩ قوله وبهذا سقط وجه السقوط انه حيث عمتاني ذلك الغير بان اراد به ما يعبر في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر صار قوله تباقل اي قرينة مما جاء اليه بالنسبة الى بعض افراده وهو ما يغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند اليه فيه غيرا عند المتكلم في الظاهر ٣٩ دسوقي

والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل
 اي دون الواقع ١٢ اي الكافر ١٣ اي المطر اوز من الربيع
 والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول معترض لمن لا يعرف حاله
 بدون الاعتقاد
 وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها وهذا المثال متروك
 مقوله للقول
 في المتن والاربعة ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد جميعا نحو قوله جاء
 زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يحكي دون المخاطب لو
 علمه المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة لجواز ان يكون المتكلم قد
 اي عدم الجي ١٢ اي كما علم المتكلم
 جعل علم السامع بانه لم يحكي قرينة على انه لم يرد ظاهرا فلا يكون الاسناد
 ليكون مجازا ١٣
 الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر منه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى
 مجازا حكيا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد
 اي منسوب الى المجاز ١٤
 الفعل او معناه الى ملائمة له اي للفعل او معناه غير ما هو له اي غير
 بالصفة تلبس بالنسبة الى الحال
 الملائمة الذي ذلك الفعل او معناه مبنية له يعني غير الفاعل في المبنى
 اي مسند حقيقة ١٥
 للفاعل وغير المفعول به في المبنى للمفعول سواء كان في الغيبة في الواقع
 او عند المتكلم في الظاهر بهذا اسقط ما قبل انه ان اراد غير ما هو له عند
 اي التبريم في غير ما هو له ١٦

١٥ قوله ثبت الربيع انما يقبل في الواقع قوله في اعتقاد الجاهل للربيع فهو مطابق للاعتقاد دون الواقع ١٦ كذا في الدسوقي ١٧ قوله فقط ما يطابق للاعتقاد ولكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه ١٩ قوله من يعرف الحق لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعترض وهو اي المعترض يخفيها منه اما لو عرف ذلك لمخاطب حال المتكلم او يكون المتكلم مظهر حاله كان كلامه المذكور مجازا عن الاقدار والمكلمين فبين عدم العرفان والاخبار عموم من وجه فاحد القيد لا يخفى عن الآخر فلا يتوهم ان الاقتصار على القيد الثاني كاف بقي شيء آخر وهو ما اذا قال المعترض ذلك الكلام لمن يعرف حاله ومن لا يعرفها فيلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في وقت واحد ولا مانع منه بالنظر لشخصين ٢٠ من الدسوقي وعبد الحكيم ٢١ قوله خلق الله تعالى الجاهل الاختيارية والاضطرارية فقد طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الافعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعترض للاعتقاد لان خلق الافعال الاختيارية هو العبد ٢٢ دسوقي ٢٣ قوله متروك غير مذكور في المتن لقلة وجوده فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة في الاقسام الثلاثة لكون المقام مقام البيان فان المصنف صرح في الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة الاربعة وعزى ان هذا المثال من في المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يحكي انت فحقيقة لم يحكي سوار كان مطابقا للواقع او لا فيكون مثالا للقسمين اما يطابق شيئا منها ويطابق الواقع دون الاعتقاد وانت تعلم ان اللائق بالمتن الاختصار الادراج ٢٤ عبد الحكيم ٢٥ قوله وانت تعلم ان اي فذلك الاسناد من الحقيقة ولم يطابق واحدا منها لانه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي ذلك كونه كذبا لان الكذب لا ينافي الحقيقة ٢٦ دسوقي ٢٧ قوله خاصة اقضه من تقديم المسند اليه موافق على المسند المعلق اي تعلم فانه يفيد الاختصاص بخوانا سمعت فحاجتك ٢٨ دسوقي ٢٩ قوله مجاز عطف لان التجوز في امر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوي فانه في امر نقلي وهو ان هذا اللفظ لم يوضع بهذا المعنى والمجاز قيل اصله مجوز من جاز المكان اذا اقتضد لان الاسناد تعدى مكانه الاصل فقلت حركة الواو للسكان قبلها فقلت اللفظ كما يجب الاصل والفتح ما قبلها بحسب الآن ٣٠ تجريد دسوقي ٣١ قوله مجازا حكيا اي منسوب الى حكم العقل او الى الحكم الذي هو اشرف افراده لان المجاز العقلي كما يشمل الاسناد ويشمل التسمية الاضافية والايقاعية ايضا او منسوب الى النسبة بان يراد بالحكم مطلق النسبة لا خصوص النسبة التامة ٣٢ عبد الحكيم بتوضيح ٣٣ قوله ومجازا في الاثبات ان قلت التقييد لا يجزى يقتضيه عدم جريانه في النفي وليس كذلك الا ترى الى قوله تعالى فما رحبت بخبارهم اجيب بان التقييد بالاثبات لا شرفية اوله الاصل لان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات وان المراد بالاثبات الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفي اذ في كل منهما انتساب واتصاف ٣٤ دسوقي ٣٥ قوله الاله ملابس اي الى شئ بينه وبينه ملائمة دار تباط وتعلق ويجوز فتح البار وكسر الملامية مفاعلة من الطرفين ٣٦ دسوقي ٣٧ قوله سوار كان الجاهل اشعار بذلك التعميم الى ان الاقسام الاربعة التي مرت في الحقيقة تأتي بنافي المجاز لشمول التعريف لها معنى ما يطابق الواقع والاعتقاد معا ما يطابق الواقع فقط وما يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق واحدا منها والامثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها امثلة لاقسام المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب فافهم ٣٨ دسوقي ٣٩ قوله وبهذا سقط وجه السقوط انه حيث عمتاني ذلك الغير بان اراد به ما يعبر في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر صار قوله تباقل اي قرينة مما جاء اليه بالنسبة الى بعض افراده وهو ما يغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند اليه فيه غيرا عند المتكلم في الظاهر ٣٩ دسوقي

وتعلق ويجوز فتح البار وكسر الملامية مفاعلة من الطرفين ٣٦ دسوقي ٣٧ قوله سوار كان الجاهل اشعار بذلك التعميم الى ان الاقسام الاربعة التي مرت في الحقيقة تأتي بنافي المجاز لشمول التعريف لها معنى ما يطابق الواقع والاعتقاد معا ما يطابق الواقع فقط وما يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق واحدا منها والامثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها امثلة لاقسام المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب فافهم ٣٨ دسوقي ٣٩ قوله وبهذا سقط وجه السقوط انه حيث عمتاني ذلك الغير بان اراد به ما يعبر في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر صار قوله تباقل اي قرينة مما جاء اليه بالنسبة الى بعض افراده وهو ما يغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند اليه فيه غيرا عند المتكلم في الظاهر ٣٩ دسوقي

له قوله فلا حاجة الى لانه لا يسند خبر ما هو له في الظاهر الا اذا كان هناك قرينة تدل على ان ذلك المسند اليه غير ١٢ قوله خرج الخ لانه يعين ما هو له في الواقع ولما خرج عنه ذلك فيكون تعريف المجاز غير جامع ١٢ قوله الى المسبب وهو الشد تعالى على زعمه لانه يقتضيان الفاعل الحقيقي هو الربيع وان الشد تعالى سبب ١٢ قوله بتبادل والتاؤل فتعلم من آل الـ كذا يرجع اليه فمناه تطلب المال الذي هو حقيقة الكلام التي يدل المجاز اليها والموضع الناشئ من العقل والمراد بتطلبها الالتفات اليها لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر ١٢ وسوقى ٥ قوله من الحقيقة وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كما في ابنت الربيع العقل فان التاؤل فيه طلب حقيقة وهو الاستناد الى ما هو له اي ابنت الشد العقل في الربيع ١٢ عبد الحكيم ٥ قوله او الموضع الخ عطف على الحقيقة الـ طلب ما يؤل اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما في اقدمي بلدك حتى لي عليك اي قدمت بذلك الحق لي عليك فانه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم افعال لاقدام لانه امر موهوم لكن من جهة العقل وهو القدر للحق وسبب تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من انه لا يلزم للمجاز العقل ان يكون له حقيقة وقيل في حل هذه العبارة ان معنى تطلب ما يؤل تطلب للمال فيجوز ان يكون مصداقاً ميمياً بمعنى المفعول فيكون معناه ما يؤل اليه ويجوز ان يكون اسم مكان فيكون معناه الموضع الذي يؤل اليه فيكون او الموضع معطوفاً على قوله ما يؤل اليه ١٢ عبد الحكيم رحمه الله عليه ٥ قوله وحاصله الخ عطف على معنى الخ اي ان معنى التاؤل الحقيقة ما ذكر وحصل معناه نصب قرينة وفيه ان نصب القرينة ليس حاصلاً لك المعنى الذي ذكره او طلب الحقيقة او الموضع وبما حفظه ليس هو نصب القرينة ... والجواب ان المراد حاصلاً باعتبار لانه اي ان نصب القرينة لازم لما ذكره فالمصنف اطلق اسم الموضع وهو التاؤل اعني طلب الحقيقة او الموضع دارا واللازم به هو نصب القرينة على طريق الكناية ١٢ وسوقى ٥ قوله لا يسند اليها

المتكلم في الظاهر فلا حاجة الى قوله بتاؤل وهو ظاهر ان اراد غير ما هو

اي عدم الحاجة ١٢

له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل نبت الله البقل عجائز

القول

علقيا باعتبار الاسناد الى السبب بتاؤل متعلق باسناد ٥ ومعنى

الهار للمصاحبة او الملازمة او السببية ١٢

التاؤل انك تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤل

عطف على ما ١٢

بيان لما ١٢

اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة صارفة عن ان يكون

قرينة على ما ١٢ اي التاؤل ١٢

الاسناد الى ما هو له وله اي للفعل وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق

اي او معناه وفيه التفسير ١٢

اي تعيين ١٢

للتعريفين لا يشترط اي مختلفة جمع مشتت كمرضي مرضى يلبس على

اي الحقيقة والمجاز لتقليين ١٢

والمفعول به والمصدر والزمان المكان السبب لم يتعرض للمفعول به

لوقوع عليه ١٢ لكونه جزء مفهوماً ١٢ لكونه جزء مفهوماً ايضاً ١٢ لكونه لازم وجوده ١٢

وتنحوها لان الفعل لا يسند اليها فاسنادها الى الفاعل والمفعول به اذا كان

من التمييز والمستثنى ١٢

الحقيقة ١٢

مبيناً له اي للفاعل او المفعول به يعنى ان سنه الى الفاعل اذا كان مبيناً له

اي الفاعل الخوى ١٢

او الى المفعول به اذا كان مبيناً له حقيقة كما مر من الا مثله واسنادها

لـ الحقيقة ١٢

الى غيرها اي غير الفاعل والمفعول به يعنى غير الفاعل في المبني للفاعل

بـ مختلفة ١٢

وغير المفعول به في المبني للمفعول للملازمة يعنى اجل ان ذلك الغير يشترط

بـ مختلفة ١٢

بـ مختلفة ١٢

الاخيرة فصور المجاز عشرة مثل المصنف ستة منها كذا في الدسوقي والتجريد ٥ قوله يعني لاجل ان لما كان ظاهر كلام المصنف ان الملازمة بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند اليه المجازي وكان هذا غير مراد وانما المراد ان العلاقة هي المناجزة بين المسند اليه الحقيقة والمسند اليه المجازي في الملازمة اي في تعلق الفعل بكل منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة اتمه الشارح بالعبارة اشارة الى انه ليس المراد بالملازمة في كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند اليه المجازي كما مر بل المراد بها المشابهة والمحاكاة بين المسند اليه المجازي والحقيقة في التعلق كالنهر في قولك جرى النهر يشابه ما هو له اي يشابه المسند اليه الحقيقة وهو الماء فالجري يشابه الماء من جهة قيامه وبلايس الغمر من جهة كونه واقفاً فيه كذا في الدسوقي

له قوله عيشة راضية علم من هذا التركيب عيشة راضية صاحبها الرضى كان بحسب الأصل من الفعل الحقيقى وهو صاحب ثم حذف الفاعل اسند الرضى
الى ضمير العيشة وقيل عيشة راضية لما بين صاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضى بكل وان اختلف جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث
الحصول منه وبالعيشة من حيث قوه عليها فصار ضمير العيشة مفعولا لا محالة لا حقيقة ثم اشتق من ضمنت هية فغلب معنى الفعل واسند الى المفعول قال بعضهم نسيب الخليل ان لا مجاز في هذا التركيب بل الراضية
بمعنى ذات الرضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامراى ذى اللبن وذى التمر والتار للبانة لان هذا البناء يستوى فيه المذكور والمؤنث ١٢ من الدسوقي **له قوله فيما**
بنى الخ اشار بذلك الى ان الرضا هو فى اسناد راضية

الى الضمير المستتر اعنى ضمير العيشة لان الشاهد في
اسناد راضية الى العيشة لان الاسناد الى المبتدأ
ليست بحقيقة ولا مجاز عند المصنف كما سبق بل
واسطة بينهما وكذا يقال فيما بعد من الامثلة ١٣ فى
له قوله واسند الخ اى الى المفعول الحقيقى
والا فالسند اليه هنا فاعل نحوى ١٢ تجريد **له**
قوله وسيل مفعول اصله فم السيل الواوى بمعنى ملاء
ثم بنى الفاعل للمفعول واشتق منه اسم المفعول واسند
لضمير الفاعل الحقيقى وهو اسيل بعد تقديمه وجعله
مبتدأ ١٢ وسوق **له** قوله واسند الى الفاعل
اى الحقيقى والا فالسند اليه هنا نائب فاعل ١٢ تجريد
له قوله وشعر شاعر اى فقد اسند ما هو بحسب
الفعل اعنى شاعر الى ضمير المصدر وجعله ان يسند
الفاعل اعنى الشخص لانه الفاعل الحقيقى بحيث
يقال شعر شاعر صاحبه لكن لما كان الشعر شاعرا
بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما مع الاسناد
اليه مجازا ١٢ وسوق **له** قوله فى المصدر الحسن
شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشئ الذى يريد
المبالغة فى وصفه ما يتبعونه به تأكيد وتبيينا على تباينه
في معناه من ذلك قوله لم تزل تليل واهية وهيار
وشعر شاعر ١٢ كذا فى المطول **له** قوله جده
اى جدا جهاده واصله جديده اى اجتهاده لان
حق الجدان يسند الى صاحب الجرد وهو الشخص لا الى
الجدة نفسه لكن اسند اليه لما لبسته الجد يكونه جزر معنى
الفعل ١٢ فى وج **له** قوله لان الشعر الخ اى
بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان صح بالمعنى
المصدر ايضا ولذا قال الادبى ١٢ عبد الحكيم **له**
قوله فى الزمان اى فيما بنى للفاعل واسند الى الزمان
لما فيه للفاعل الحقيقى فى الالبسة الفعل لكل منهما ١٢
وسوق **له** قوله وينبى الخ شروع فى بيان
ابتراض على المصنف يكون تعريفه غير جامع للنب
الاضافية والايقاعية مع ان المجاز العقلى يجرى
فيها ايضا ثم اشار الى الجواب بقوله اللهم كما كذا فى
الدسوقي والتجريد **له** قوله شقاق بينهما اهل الكلام

ما هو له فى ملبسة الفعل مجاز كقولهم عيشة راضية فيما بنى للفاعل
اى اسند اليه الحقيقى كما مر ١٢ وهو الجوى ١٢ شمر فى امثلة اقسام المجاز ١٢ وهو الراضية ١٢

واسند الى المفعول به اذ العيش مرضية وسيل مفعول فى عكسه اعنى
اى ضمير العيشة

فيما بنى للمفعول واسند الى الفاعل لان السيل هو الذى يفعمى عيلا
وهو اسيل يعنى ضمير ١٢

من افعمت الاناء اذ املاته وشعر شاعر فى المصدر والاولى
الاخام بكون ١٢ اى فيما بنى للفاعل اسند الى الضمير ١٢

التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا بمعنى المفعول وخام صائم
اى المؤلف المنظم لا التاليف والمنظم ١٢

فى الزمان ونهر جار فى المكان لان الشخص صائم فى النهار والمجاور
اى فيما بنى للفاعل واسند الى المكان ١٢

فى النهر وبني الامير المدينة فى السبب وينبغي ان يعلم ان المجاز
اى فيما بنى للفاعل واسند للسبب الامر ١٢

العقل يجرى فى النسبة الغير اسنادية ايضا من الاصناف الارقاعية
وكذا الحقيقة العقلية ١٢ اى كما يجرى فى الاسنادية ١٢ بيان الغير ١٢

نحو عجبنا انبات الربيع وجرى الا نهار قال الله تعالى وان خفتم شقاق
مثال الاضافة ١٢

بينما ومكر الليل والنهار ونحو تومت الليل واجريت النهر قال الله
اى الزوجين ١٢ مثال الايقاعية ولما فصله نحو ١٢ اى المار فى النهر ١٢

تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادى
هذا محل اعتراض اى فالتعريف غير جامع ١٢

اللهم الا ان يرد بلا اسناد مطلق النسبة وهما مباحث نفسية وشخا
بشرى

هما الشرح وقولنا فى التعريف بتاؤل يخرج نحو ما من قول الجاهل نبت
اى تعريف المجاز ١٢

وان نفتم شقاق الزوجين فى الحالة الواقعة بينهما فاضيف المصدر للمكان لان السبب اسم مكان ١٢ من الدسوقي **له** قوله ومكر الليل والنهار
فاضيف المصدر للزمان **له** قوله تومت الليل على الليل لانه تومت الشخص فى الليل ١٢ وسوق **له** قوله ولا تطيعوا امر المسرفين
الايقاع على ذى الامر لانه هو المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا المسرفين فى امرهم فحذف فى هذه الامثلة ماحق الفعل ان يوقع عليه وادفع على غيره ١٢ فى **له**
قوله اللهم الخ اشارة الى الجواب يعنى يكون مجازا من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة القائمة بين الاسناد
والسند اليه فاستعمل فى مطلق النسبة تامة كانت او ناقصة بين الطرفين او بين الاسناد والمفعول ١٢ تجريد

له قول لكن لا تناول فيه لانه لم ينصب قرينة صارفة عن كون الاسناد ماهوله فيكون حينئذ حقيقة لا مجاز ١٢ وسو في ٥٥ قوله كما يخرج النجاس كقولك
 جار زيدا وانت تعلم انه لم يحكى فان اسناد الفعل فيه وان كان غير ماهوله لكن لا تناول فيه اي لانه لم ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد
 له ١٢ في ٥٥ قوله الاقوال الكاذبة اعترض عليه بان ظاهر كلام الشارح يدل على ان قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع انه منها وجيب بان المراد من قول
 الكاذبة التي يعتقد المتكلم كذبها ويقصد
 ترويحها وقول الجاهل ليس منها بهذا
 الاعتبار لانه يعتقد صدقها ١٢ كذا في
 السو في ٥٥ قوله الكاذبة بل
 الصادقة المخالفة للاعتقاد المتكلم ايضا
 كقول المعتزلي المخفي حاله خلق الله
 الافعال كلها ١٢ اطول ٥٥ قوله
 نحو قوله اي الصلوات العبدى ومعنى
 البيت ان كروا الايام ومروا الليالي
 تجعل الصغير كبر او الطفل شابا ١٢
 فانيا ١٢ وسو في رحمه الله ٥٥ قوله
 على المجاز اي بل يحل على الحقيقة التي
 هي الاصل في الكلام وان كانت
 كاذبة ١٢ في ٥٥ قوله ما دام لم
 يعلم ليس مراد الشارح ان لفظة دام
 مقدرة فانه لا يجوز حذف الافعال
 المتأخرة سوى كان سيما حذف
 بعقده بل بيان لحاصل المعنى كحل
 ما مصدرية نابتة عن ظرف الزمان
 المضاف الى المصدر الاول وهو
 صلتها به اي لم يحل على المجاز مدة
 انتفاء العلم والظن حتى اذا تحقق
 احداهما يحل على المجاز ١٢ بعد الحكم
 ٥٥ قوله لم يعلم ولم يظن حسرت
 بقوله لم يعلم او لم يظن ما اذا علم انه
 لا يعتقد الظاهر او ظن ذلك لانه في
 باتين الحالتين يحل على المجاز ويكون
 حال المتكلم او المنطقون قرينة صارفة
 للاسناد عن ظاهره ١٢ في ٥٥
 قوله لا انتفاء التناول اى لا انتفاء
 التناول المشروط في المجاز فان
 شك فالاصل الحقيقة فهنا خمسة
 صور علم او ظن ان قائله اما ظاهره
 فيكون حقيقة او علم وظن انه اراد
 خلاف الظاهر
 فيكون مجازا
 او شك فيكون تنجية
 ايضا ١٢
 تجريد

٥٦ له قول لكن لا تناول فيه لانه لم ينصب قرينة صارفة عن كون الاسناد ماهوله فيكون حينئذ حقيقة لا مجاز ١٢ وسو في ٥٥ قوله كما يخرج النجاس كقولك
 جار زيدا وانت تعلم انه لم يحكى فان اسناد الفعل فيه وان كان غير ماهوله لكن لا تناول فيه اي لانه لم ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد
 له ١٢ في ٥٥ قوله الاقوال الكاذبة اعترض عليه بان ظاهر كلام الشارح يدل على ان قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع انه منها وجيب بان المراد من قول
 الكاذبة التي يعتقد المتكلم كذبها ويقصد
 ترويحها وقول الجاهل ليس منها بهذا
 الاعتبار لانه يعتقد صدقها ١٢ كذا في
 السو في ٥٥ قوله الكاذبة بل
 الصادقة المخالفة للاعتقاد المتكلم ايضا
 كقول المعتزلي المخفي حاله خلق الله
 الافعال كلها ١٢ اطول ٥٥ قوله
 نحو قوله اي الصلوات العبدى ومعنى
 البيت ان كروا الايام ومروا الليالي
 تجعل الصغير كبر او الطفل شابا ١٢
 فانيا ١٢ وسو في رحمه الله ٥٥ قوله
 على المجاز اي بل يحل على الحقيقة التي
 هي الاصل في الكلام وان كانت
 كاذبة ١٢ في ٥٥ قوله ما دام لم
 يعلم ليس مراد الشارح ان لفظة دام
 مقدرة فانه لا يجوز حذف الافعال
 المتأخرة سوى كان سيما حذف
 بعقده بل بيان لحاصل المعنى كحل
 ما مصدرية نابتة عن ظرف الزمان
 المضاف الى المصدر الاول وهو
 صلتها به اي لم يحل على المجاز مدة
 انتفاء العلم والظن حتى اذا تحقق
 احداهما يحل على المجاز ١٢ بعد الحكم
 ٥٥ قوله لم يعلم ولم يظن حسرت
 بقوله لم يعلم او لم يظن ما اذا علم انه
 لا يعتقد الظاهر او ظن ذلك لانه في
 باتين الحالتين يحل على المجاز ويكون
 حال المتكلم او المنطقون قرينة صارفة
 للاسناد عن ظاهره ١٢ في ٥٥
 قوله لا انتفاء التناول اى لا انتفاء
 التناول المشروط في المجاز فان
 شك فالاصل الحقيقة فهنا خمسة
 صور علم او ظن ان قائله اما ظاهره
 فيكون حقيقة او علم وظن انه اراد
 خلاف الظاهر
 فيكون مجازا
 او شك فيكون تنجية
 ايضا ١٢
 تجريد

الربيع البقل رأيا الا نبأ من الربيع فان هذا الاسناد كان الى غير
 اي مقتدا ١٢
 ماهوله في الواقع لكن لا تناول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفه
 اي الربيع ١٢ اي الاسناد ١٢
 الطبيب المريض نحو ذلك ما يطابق الاعتقاد دون الواقع فقوله
 بتاويل يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا التعريض بالسكاكي
 اي قول المصنف ١٢
 حيث جعل التناول لخراج الاقوال الكاذبة فقط والتنبه على هذا
 دون قول الجاهل ١٢
 تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع انه ليس ذلك
 من دأبه في هذا الكتاب اقتصرا على بيان اخرجه بنحو قول الجاهل مع
 عطف على تعريض فعلها واحدة ١٢
 انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا ولهذا اى لان مثل قول الجاهل يخرج عن

المجاز لا اشتراط التناول فيه لم يحل نحو قوله شعر اشبال الصغير افنى الكبير
 اي في المجاز ١٢
 كرا العذاة ومر العشة على المجاز اي على ان سنا اشبال وافنى الى كرا العذاة
 بسكون الياء وتخفيفه ليوافق الباقي ١٢
 ومر العشة مجازا دام لم يعلم ولم يظن ان قائله اى قائل هذا القول
 لم يعتقد ظاهره اى ظاهر الاسناد انتفاء التناول لا احتمال ان يكون
 القول بمقتدا ١٢ اي من عدم ١٢
 هو معتقد الظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل نبأ الربيع البقل كما

استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهرة مثل

الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابى النجم

شعر ميز عنه اي عن الرأس قنزعاً عن قنزع هو الشعر المجتمع في

نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيقها واختلافها بطي او اسرع

حال من الليالي على تقدير المقول اي مقولاً فيها ويجوز ان يكون

الامر بمعنى الخبر مجاز خبر ان اي استدلال على ان اسناد ميز الى

جذب الليالي مجاز بقوله متعلق باستدلال اي بقول ابى النجم

عقبيه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعاً عن قنزع افناه اي ابا النجم

شعر رأسه قيل الله اي امره وارادته للشمس طلعت فان يدل على انه

فعل الله تعالى وانه المبدى والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون السنألى

جذب الليالي بتاول على انه زمان او سبب اقسامه اي تسلم المجاز

العقل باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما اربعة لان طرفيه

وهما المسند اليه والمسند اها حقيقةتان لغويتان نحو انبت الربيع

له قوله لم يعلم لم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهرة مثل
مثل الاستدلال في اشارة الى ان في قوله كما استدلال الكاف اسمية بمعنى الفعل مضافة الى الفعل وما مصدرية فقوله كما استدلال مفعول مطلق لفعل
محذوف دل عليه لم يعلم ١٢ وسو في قوله عن الرأس المتقدم في قوله قد أصبحت ام الخيارات تدعى على ذنبا كله لم صنع من ان رأت راسي كراس الاصبع مبرعته والمعنى ان هذه
المرأة أصبحت تدعى على ذنوبها
لم ارتكب شيئاً منها الروي
راسي خالية من الشعر كراس الاصبع
فان النساء يغيضن الشيب
ويطلبن الشباب وجملة ميز عنه الخ
مفسرة لرؤية راسه كراس الاصبع
سببية لوجه الشبه ١٣ في
قوله قنزعاً عن قنزع اي فصل
في الرأس قنزعاً عن قنزع بسبب
ذهاب ما بينهما فن لاولى بمعنى في
ويتم ان المعنى ازال عن الرأس
قنزعاً عما قنزع فن الثانية بمعنى
بعد ١٢ وسو في قوله جذب
الليالي الجذب لغة المدد مضى الاكثر
يقال جذب الشجر اذا مضى اكثره
استعمل هنا في مطلق المضى داراد
بالليالي مطلق الزمان ١٣ في
قوله مقولاً فيها اي من المنكر
في حقها عين اليسر والرفاهية
الطبي وعين العسر والضيقة اسرع
اد من الشاعر لانه لا يبالى بعد التميز
المذكور بها كيف كانت ١٢ مجازاً
قوله ويجوز الخ اي مع كونه
حالا والمعنى حال كونها بطي
وتسرع ويجوز ان يكون استينافاً
كان الزمان قال لما تقول فيما
حدث فاجاب بانه راض بالمفعول
اسوع فيه والبطار ١٢ تحسريد
قوله طلعت تمامه حتى اذا
داك افق فارحى ٢ تحسريد
قوله فانه بدل الاى قوله
افناه قيل التحدث اسناد الفناء
الى قيل الشعر ١٢ تحسريد
انه زمان فيه انه اذا كان المسند اليه
جذب الليالي لا يكون زماناً لان الجذب
ليس زماناً والجواب انه من اضافة
الصفة الى الموصوف التقدير الليالي

المجازية فالمسند اليه بالحقيقة الليالي الموصوفة بالجذب وهي زمان ١٢ وسو في تحسريد
قوله اي اقسام المجاز اعلم انه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الاقسام الاربع بل الحقيقة
العقلية كذلك تنقسم لهذه الاقسام وامثلتها اي تاك الامثلة التي مثل بها المصنف للمجاز بعينها لكن يختلف الحال بالنظر من صدرت منه كونه مؤنثا وجاهلا وانما تركها المصنف ليعلمها
بالمقابلة ولقطة الاقسام بجاهلها ١٢ وسو في قوله نحو انبت الربيع الخ اي فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له ولا مجاز الا في اسناد الانبات الى الربيع اذا صدرت من الموجد
١٣ كذا في الدرر

٥٨ قوله يتج القوي الخ مصدر مضاف الى المفعول اى يتج القوي وقوله النامية الاولى ان يقول الميمنة بغيرها من النباتات ١٢ **٥٩** قوله كذا المراد الخ حاصله ان الشباب الذى هو المسند اليه معناه الاصلى كون الحيوان في زمن ازدياد قوته وانما سمي بهذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة

اي مشتعلة من شب النار

او قد ما ١٢ في وج **٥٩**

قوله كون المعنى الخ وقد استعير

لكون الزمان في ابتداء حرارته

للملايسة له وفي ازدياد قواه وجه

الشبه كون كل من الابدارين

مستحقا لما يترتب عليه من نشارة

الاخراج والمحاسن ١٢ بتحديد

٥٩ قوله انبت البقل الخ

اي ازدياد قوه الارض الميمنة

نحو صلاته في الزمان ١٢ في

٥٩ قوله في عكسه اى فيما

المسند مجاز وهو احياء الارض

والمسند اليه حقيقة وهو الربيع

٥٩ قوله وجه الانحصار اى

وجه حصر المجاز العقلي في الصور

الاربعة المذكورة واضمح عند

لاز جعل المجاز العقلي في اسناد

الفعل او معناه الى الفاعل او

غيره مما ليس مبتداء كما تقدم

وحينئذ فلا يكون الا فيما بين الكلمتين

والكلمات لا تتحدان من هذا

الاحوال الاربعة فتزيد بهارة

صاتم المجاز عند المصنف انما هو

في اسناد الصاتم الى ضمير

النهارة وما على مذهب السكاكي

الذي يجعل لاسناد فيما بين جملة

بهارة صاتم الى زيد فهو مشكل لان

مجموع بهارة صاتم وهو واحد

طرق في الجملة لا يسمى مجازا لغويا

لان المجاز اللغوي لا يكون الا

في الكلمة كما قال السكاكي ومجموع

بهارة صاتم ليس بكلمة فكان

الانحصار في الاقسام الاربعة على

مذهب السكاكي مشكلا ١٢ في

وج **٥٩** قوله لانه اشترط

الخ ان قلت الامر الظاهر يحتاج

الى الاستدلال اجيب بان هذا

من التبعية لا من الاستدلال ١٢

٥٩ قوله مستعمل في ذلك

البقل ومجازان لغويان نحو احي الارض شباب الزمان فان

المراد باحياء الارض **٥٩** القوي النامية فيها واحداث انصارها

تأذكي ١٢

بما تلخصه كزنا ١٢ وهو المعنى المحلى ١٢

بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة

تقتضيه الحس والحركة وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها

النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون

اي الشباب ١٢

حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفتان بان

اي المفروزة فيه ١٢

يكون احدا الطرفين حقيقة والاخر مجازا نحو انبت البقل شباب

الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجازا واحي الارض

اي انبت ١٢

الربيع في عكسه ووجه الانحصار في الاربعة على ما ذهب اليه

المصنف ظاهر لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او ما في معناه

فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجازا وهو اى

المجاز العقلي في القرآن كثيرا كثير في نفسه لا ببالاضافة الى مقابله

حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقدير في القرآن على كثير لمجرد

لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى به الحقيقة ولا بالمجاز لقولهم في تعريف كل منهما كلمة مستعملة الخ كذا في عبد الحكيم **٥٩** قوله في القرآن كثير روي على الظاهرية الزائمين عدم وقوع

المجاز العقلي في اللغوي في القرآن لا يهاجم المجاز الكذب والقرآن منزّه عنه ووجه الرد انه لا يهاجم مع القرنية ١٢ وفي

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

١٢ قوله مستعمل في ذلك

الالهتام واذا تليت عليهم آياته اي لا الهتام المجرى عن التحصيل والا فهو كثير في غير القرآن ايضا كالسنة وكلام العرب ١٢ سورة تولى واذا تليت عليه آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير ١٣ مطا **سورة** قوله اسند الخ يبنى قرارة اسندنا
 وتعالى او تولى ايها الماقتباس وان المعنى واذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير ١٣ مطا **سورة** قوله اسند الخ يبنى قرارة اسندنا
 وما بعده بالنار للمفعول تاو يا ١٢ سورة **سورة** قوله امر هذا بيان لكونه سببا والحاصل ان المسند اليه هنا سبب امر وما ياتي سبب بواسطة واعلم انه يجوز ان
 يكون يذبح مجازا لغويا عن امر
 بالذبح وحيث فلا يكون مما
 نحن فيه لا يقال ان احتمال
 ذلك لا يضر لان المثال يكتفي
 الاحتمال لا نقول ليس المقصد
 هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد
 والاستدلال على كثرة ردائنا
 من زعم خلافة ١٢ سورة **سورة**
 قوله وسبب الاكل اي فلو
 سبب السبب للنزاع وسبب
 السبب سبب فهو من الاسناد
 للسبب بواسطة ١٢ سورة
 قوله مفعول به لان الاتقاء منه
 نفسه لا يفي حتى يكون مفعولا في
 سورة **سورة** قوله لتتقون ثم
 ان اس تقون وتلقون من
 الوقاية وهو فطر الصيانة متعلقا
 مفعولين والاول محذوف والثاني
 يوا على حذف المضاف اي
 عذاب يوم حذفت لفظا عن المعنى
 فكيف تقون انفسكم عذاب يوم
 وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر
 فيكون متعلقا بمفعول واحد محتمل
 ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم ١٢
 عبد الحكيم **سورة** قوله يوم القيامة
 في ذكره نظرا لانه يورى الى
 التكرار للاستغناء عن بقوله في
 الآخر يوما فالاولى حذو او ذكره على
 وجه التفسير في آخر الآية بان يقول
 وهو يوم القيمة والقول بان
 يوم القيمة مفعول لتتقون يوما
 بدل منه خلافا للظاهر وقال
 الفاضل اللاهورى ان يوم القيمة
 بمعنى في يوم القيمة فهو منصوب
 على الظرفية ويوم مفعول به هو
 الا وفق بقول الشارح ١٢ من
 السورة **سورة** قوله ان يبيت
 الخ فسر قوله تعالى ان كفرتم بان

الالهتام واذا تليت عليهم آياته اي لا الهتام المجرى عن التحصيل والا فهو كثير في غير القرآن ايضا كالسنة وكلام العرب ١٢ سورة تولى واذا تليت عليه آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير ١٣ مطا **سورة** قوله اسند الخ يبنى قرارة اسندنا
 وتعالى او تولى ايها الماقتباس وان المعنى واذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير ١٣ مطا **سورة** قوله اسند الخ يبنى قرارة اسندنا
 وما بعده بالنار للمفعول تاو يا ١٢ سورة **سورة** قوله امر هذا بيان لكونه سببا والحاصل ان المسند اليه هنا سبب امر وما ياتي سبب بواسطة واعلم انه يجوز ان
 يكون يذبح مجازا لغويا عن امر
 بالذبح وحيث فلا يكون مما
 نحن فيه لا يقال ان احتمال
 ذلك لا يضر لان المثال يكتفي
 الاحتمال لا نقول ليس المقصد
 هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد
 والاستدلال على كثرة ردائنا
 من زعم خلافة ١٢ سورة **سورة**
 قوله وسبب الاكل اي فلو
 سبب السبب للنزاع وسبب
 السبب سبب فهو من الاسناد
 للسبب بواسطة ١٢ سورة
 قوله مفعول به لان الاتقاء منه
 نفسه لا يفي حتى يكون مفعولا في
 سورة **سورة** قوله لتتقون ثم
 ان اس تقون وتلقون من
 الوقاية وهو فطر الصيانة متعلقا
 مفعولين والاول محذوف والثاني
 يوا على حذف المضاف اي
 عذاب يوم حذفت لفظا عن المعنى
 فكيف تقون انفسكم عذاب يوم
 وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر
 فيكون متعلقا بمفعول واحد محتمل
 ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم ١٢
 عبد الحكيم **سورة** قوله يوم القيامة
 في ذكره نظرا لانه يورى الى
 التكرار للاستغناء عن بقوله في
 الآخر يوما فالاولى حذو او ذكره على
 وجه التفسير في آخر الآية بان يقول
 وهو يوم القيمة والقول بان
 يوم القيمة مفعول لتتقون يوما
 بدل منه خلافا للظاهر وقال
 الفاضل اللاهورى ان يوم القيمة
 بمعنى في يوم القيمة فهو منصوب
 على الظرفية ويوم مفعول به هو
 الا وفق بقول الشارح ١٢ من
 السورة **سورة** قوله ان يبيت
 الخ فسر قوله تعالى ان كفرتم بان

الالهتام واذا تليت عليهم آياته اي لا الهتام المجرى عن التحصيل والا فهو كثير في غير القرآن ايضا كالسنة وكلام العرب ١٢ سورة تولى واذا تليت عليه آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير ١٣ مطا **سورة** قوله اسند الخ يبنى قرارة اسندنا
 وتعالى او تولى ايها الماقتباس وان المعنى واذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير ١٣ مطا **سورة** قوله اسند الخ يبنى قرارة اسندنا
 وما بعده بالنار للمفعول تاو يا ١٢ سورة **سورة** قوله امر هذا بيان لكونه سببا والحاصل ان المسند اليه هنا سبب امر وما ياتي سبب بواسطة واعلم انه يجوز ان
 يكون يذبح مجازا لغويا عن امر
 بالذبح وحيث فلا يكون مما
 نحن فيه لا يقال ان احتمال
 ذلك لا يضر لان المثال يكتفي
 الاحتمال لا نقول ليس المقصد
 هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد
 والاستدلال على كثرة ردائنا
 من زعم خلافة ١٢ سورة **سورة**
 قوله وسبب الاكل اي فلو
 سبب السبب للنزاع وسبب
 السبب سبب فهو من الاسناد
 للسبب بواسطة ١٢ سورة
 قوله مفعول به لان الاتقاء منه
 نفسه لا يفي حتى يكون مفعولا في
 سورة **سورة** قوله لتتقون ثم
 ان اس تقون وتلقون من
 الوقاية وهو فطر الصيانة متعلقا
 مفعولين والاول محذوف والثاني
 يوا على حذف المضاف اي
 عذاب يوم حذفت لفظا عن المعنى
 فكيف تقون انفسكم عذاب يوم
 وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر
 فيكون متعلقا بمفعول واحد محتمل
 ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم ١٢
 عبد الحكيم **سورة** قوله يوم القيامة
 في ذكره نظرا لانه يورى الى
 التكرار للاستغناء عن بقوله في
 الآخر يوما فالاولى حذو او ذكره على
 وجه التفسير في آخر الآية بان يقول
 وهو يوم القيمة والقول بان
 يوم القيمة مفعول لتتقون يوما
 بدل منه خلافا للظاهر وقال
 الفاضل اللاهورى ان يوم القيمة
 بمعنى في يوم القيمة فهو منصوب
 على الظرفية ويوم مفعول به هو
 الا وفق بقول الشارح ١٢ من
 السورة **سورة** قوله ان يبيت
 الخ فسر قوله تعالى ان كفرتم بان

بقينتم على الكفر فلا يحتاج الى المفعول به لان الخطاب مع الكفار ١٢ عبد الحكيم **سورة** قوله او عن طوله لا يخفى ان مجر الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقار في الدنيا وتأخيرهم له الى
 يوم القيمة لان الطول قد شتم على السرور فلا بد من اعتبار كثرة الهوم مدح حتى يحسن التعجب ١٢ تجريد **سورة** قوله الى مكانه اي الى مكان وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به
 بواسطة من لالى الظرف اذا المعنى واخرت من الارض لاني الارض ١٢
 س اول الآية فكيف تقون ان كفرتم يوم يجعل الولدان شيبا ١٢

له قوله وهو كثير يعني قوله وغير مختص معطوف على قوله وهو كثير لقطع النظر عن تقييده بقوله في القرآن فلا يتوهم ان معناه انه غير مختص بالخبر في القرآن فقط ١٢
كذا في الديواني **قوله** ويجوز ان يقع الياء وكسر الجيم وجحد بكسر الجيم وضم الدال واصله ولتجدي اى ولتجهد اجتهادافا قام المصدر مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه ١٣ من **قوله** ولا بد ان انما تعرض بهذا مع استفادته من قيد التأول توطئة لتقسيمها الى لفظية ومعنوية فهو بمنزلة البيان لقوله تباؤل وكان ينبغي ان يذكره متصلا بما يتعلق به ١٤

قوله بالمذكور اى في عبارة المشكك وليس المراد المذكور في كلام المصنف سابقا ١٥ تجريد **قوله** من جهة العقل اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز في نسبة الاستحالة الى القيام ويمكن ان يكون بيانا لحاصل المعنى فقال ذلك ١٦ اى في غيره **قوله** يعني اشارة الى جواب يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل حقيقة مع ان العقل الصحيح يحيد وحاصل الجواب ان المراد بالاستحالة ما لو على العقل ونفسه حكم بهاد اثبات الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه الى دليل ١٧ تجريد **قوله** لان العقل الخ اى كل عقل او عقلان فمحققين من المحققين والمبطلين فلا اراد بالمستحيل عقلا المستحيل بالضرورة اى لا يحتاج في الحكم باستحالة الى نظر واستدلال اعادة او احساس وهذا التفسير على نسوخ لان العقل وفي بعض النسخ لان العقل بحرف النفي عطفا على قوله يعني ان يكون الخ اى ان الاستحالة العقلية الى تكون قرينة للجواز ما تقدم لاكون العقل اذا فلى مع نفسه اى فلى من منازعة الوهم وغلبة الشيطان بعده محال لا يلازمه قول الدهري انبت الربيع البقل فلان العقل الموحده ١٨ في **قوله** محبتك الخ اى اصله نفسى جازت بنى اليك لاجل المحبة فالمحبة سبب راع الى المحبة فالاعمال لفظا كانت المحبة مشابها للنفس من حيث تعلقت المحبة على جهة الجواز والقرينة الاستحالة ١٩ دسورتي

وهو كثير وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز في الاثبات وايراد ^{اى في غير عبارة المصنف ١٢}
تصريح لما علم التزاما وتوحيده لفظا ١٣
في احوال الاسناد الخبرى يؤهم اختصاصه بالخبر بل يحرى في الانشاء ^{كل واحد منها ١٤} ^{فالى بقوله غير مختص بالخبر واما ذلك الوهم ١٥}
نحوها مان ابن لي صرحا فان البناء فعل العملة وهامان سبب ^{اى تفراما كانا فاليا ١٦}
امروكذا قولك فليثبت الربيع ماشاء وليصم غمارك ولتجد جدك ^{اصلا وتضمنت في غمارك ١٧} ^{اصلا ثبتت الشر الربيع ماشاء ١٨}
وما شبه ذلك مما اسند فيه الامراء والنه الى ما ليس المطلوب منه ^{نحو لا يقيم ليك ولا يقيم غمارك ١٩}
صدور الفعل او الترك عنه وكذا قولك لست الهزار وقوله تعالى ^{اى في النهى ٢٠} ^{اصلا لست الهزار في النهى ٢١}
اصولك تارك ولا بدله اى للجواز العقل من قرينة صارفة عن ^{اصلا اياك ربك بسبب تلبك بالصلوة ٢٢}
ارادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة ^{على لقوله لا بد الخ ٢٣}
لفظية كما مر في قول ابى النجم من وله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة ^{وقيد بفتح القرنين ٢٤}
قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا ^{لفظا او معنى ٢٥}
اى من جهة العقل ليعنى يكون بحيث لا يدعى احدا من المحققين ^{اى المسند ٢٦}
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا فلى ونفسه يعدة ^{اى قيامه به ٢٧} ^{كالهبة ٢٨}
محالا كقولك محبتك جاءت بنى اليك لظهور استحالة قيام المحبة بالمحبة

له قول وانما قال الخ في احكامية الكلام المصنف بالمعنى والا فاما المصنف عبر بالاسم الظاهر حيث قال قيام المسند بالمذكور وقصد الشارح بذلك التبيين على ان يذكر المصنف في الايضاح من جملة جهة صدوره عنه قيسا لقيامه به حيث قال كاستحالة صدور المسند في المسند اليه او قيامه به بما لا يجدي فائدة معتدة بها والا فلي ما ذكره هنا ١٢ وسوى ١٤ قوله كقرب وبعد فتقول قرب الدار وبعيدت الدار مثلاً فالقرب والبعيد قائمان بالدار ولكن لا على سبيل الصمد بل على سبيل الاتصاف ١٢ في ١٤ قوله اي كصدور الكلام اشارة الى ان الضمير يرجع الكلام المعلوم من المقام كما في الايضاح ... والاولى رجوع الضمير للمجازي يكون الضمير على فسق واحد لكن يلزم على هذا ان من قرأ من المجاز صدق المجاز عن الموهوب فيلزم معرفة انه مجاز قبل قرينة انه مجاز فتدل الشارح عن ادراج الضمير الى المجاز مراد من هذا من السورة والتجريد ١٤ قوله اي قال غا اي الصمد عن الموهوب في مثل اشاب الصغير واقل في الاستحالة العقلية لان الموهوب يحيل قيام الاشابة والافانار بالمسند اليه المذكور فلا يصح ان يحيل مقلدا للاستحالة ١٢ قوله لا نسلم جواب عن الالزام السابق باننا لا نسلم دخول قوله اشاب الصغير في الاستحالة العقلية لان المراد بها هنا الاستحالة البدئية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير فطر والمثال المذكور ليس كذلك ١٢ من في ١٤ قوله معرفة الخ حاصل مراد المصنف ان المجاز العقل لا يبدل من فاعل المفعول يكون متاداً بفعل حقيقة يكون خفياً ١٢ في ١٤ قوله اي فارجو فلما كانت التجارة سبباً للمرجح اسند اليها مجازاً من باب الاسناد الى السبب والراجح حقيقة ادباً بها وانما كان الفاعل الحقيقة هنا ظاهر بسبب عرف الاستعمال لان عرف اهل اللغة اذا قصد الاستعمال الحقيقة اضافوا الراجح للتجارتين ١٢ في ١٤ قوله لا يزيدك الخ الشعر لاني لو اس و قال البعض لابن معزل والصواب في الاول

او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند لا استحالة قيام هزم عطف على قوله عفا ١٢

الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكناً عقلاً وانما قال قيامه به

ليعز الصمد ورعده مثل ضرب وهزم وغيره كقرب وبعد وصد امره اي عن الاختيار ١٢ اي غير الصدور كالاتصاف ١٢

عطف على استحالة اي او كصدور الكلام عن الموهوب مثل شاب الصغير فهو قرينة ثالثة للمجاز ١٢

البيت فانه يكون قرينة معنوية على ان اسناد اشاب وافنى الى كز اي الصدور ١٢

الغداة ومز العشر مجاز لا يقال هذا داخل في الاستحالة لاننا نقول

لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا

في ابطاله الى دليل ومعرفة حقيقة بعنه ان الفعل في المجاز العقل اي المجاز العقلي ١٢ وما في معناه ١٢

يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد اخذ الضمير لان العطف باد ١٢

حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون الاسناد

حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فها رجعت متجارتهم اي فارجو في

متجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قوله سترني كثيرة الاسناد الى الفاعل المجازي وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقة ١٢

رؤيتك اي سترني الله تعالى عند رؤيتك وقوله ع يزيدك وجهه

وقيل في وجه التوفيق ان ابن المعزل كنية ابني نواس ولا يخفى بطلانه ومعناه ان وجهه يزيدك علم حسن اي علما يحسن في وجهه اذا ما زدت به نظر اي اذا وقعت النظر في وجهه ولمعته فيه وذلك لان وجهه يشمل على دقائق حسن متعددة فيظهر في كل مرة من النظر والتامل حقيقة تظهر في مرة الى سبقت ١٢

له قوله في وجه اشارة الى ان وجه مفعول ثالث يزيد بواسطة الحرف وان الاسناد في الكلام المذكور الى المفعول بواسطة المفعول الاول كما في الخطاب والثاني حسنا كما في الرسولي ١٢ **قوله** في هذا اي قوله ومعرفة حقيقة الا حيث اشترط في المجاز العقلي ان يكون له فاعل حقيقي الا انه تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا ١٣ وسوق **قوله** حيث زعم الخا اي حيث قال الشيخ انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل محقق في الخارج يكون الاسناد له حقيقة وتحرر النزاع ان المجاز العقلي هل يشترط في تحققه ان يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق في الخارج اسند ذلك الفعل قبل المجاز اسنادا حقيقيا معتداهما بان يقتصد في العرف والاستعمال اسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل او لا يشترط فذهب المصنف والسكاكي اشترط ذلك لاجل ان ينقل الاسناد من ذلك الفاعل الحقيقي الى الفاعل المجازي وذهب الشيخ لا يجب ذلك الا اذا كان الفعل موجودا فان كان غير موجود بان كان امرا اعتباريا فلا يصح ان يكون له فاعل حقيقي بل يتوهم ويفرض له فاعل نقل الاسناد منه للفاعل المجازي فالفاعل ليس محققا في الخارج واما ان يوجد ما هو الله تعالى فلا نزاع فيه انما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور اي بحسب العرف... والاستعمال فسقط الاعتراض الآتي ١٢ كذا في الرسولي والتجريد **قوله** فانه ليس الوجود وجودا لئلا يقال اعتباري والحاصل ان الشيخ ذكر ان هذين المثالين ونحوهما من المجاز في الاسناد الذي له حقيقة لفنيين المصنف ان حقيقة خفيت على الشيخ لان حق الاسناد فيه لله تعالى ١٣ وسوق **قوله** وكذا اقدمي الخ فان الاقدام ليس فاعل حقيقي واسناد الاقدام الى الحق مجاز عقلي وتوجب المجاز العقلي في هذا على مذهب الشيخ ان يقال انه بوجه في كون الحق له مدخل في تحقق التقدم وفرض اقدام صادر من فاعل متوهم ثم نقل منه واسند الى الحق مباينة في ملائمة التقدم فالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل للفاعل المتوهم المفروض وكذا يقال في سرتي وزيك وجه حسنا فنقول الشيخ ليس لهذه الافعال فاعل اي محقق في الخارج يعتد باسنادها اليه هذا ١٣ وسوق **قوله** بل الموجود ههنا الخ يعني ان الكلام في فاعل الفعل المتعدي لاني قال للفعل اللازم والفعل المتعدي غير موجود ههنا حتى يكون له فاعل حقيقي بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقة معنى فاعل المتعدي لعدم وجود الفعل المتعدي فان قيل كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع تحققه قطعاً فالجواب ان المراد ان المتكلم لهذه الافعال لم يقصد معنى المتعدي والاخبار عنه وان كان متحققا في الواقع الاعلى سبيل التحليل وما كان كذلك لا يحتاج الى فاعل ١٢ تجريد **قوله** لا بد ان يكون الخ وفيه ان هذا يسلمه الشيخ وليس مراده تغيير بل المراد بقوله لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل نفى الفاعل الذي قام للفعل وهو الفاعل الحقيقي بالوجه المذكور ومحصله نفى لزوم الحقيقة للمجاز وليس مراده نفى الفاعل الموجود الا ليس فيه ١٢ من الرسولي -

حسنا اذا ما زدت له نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما او دعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل ولا معان وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتي في سرتي وزيك وليزيدك في يزيدك وجه حسنا اي في الاستعمال فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة ولذا اقدمي بلدك حق لي على فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدر وما عترض عليه الامام فخر الدين الرازي بان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل اي موجوده هذا ليس له الشيخ ايضا فاعتراض الامام مدفوع ١٢ فلا مجاز ولا يمكن تقديره وزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقة الخفاها فثبت المصنف وظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكتابي

حسنا اذا ما زدت له نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما او دعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل ولا معان وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتي في سرتي وزيك وليزيدك في يزيدك وجه حسنا اي في الاستعمال فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة ولذا اقدمي بلدك حق لي على فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدر وما عترض عليه الامام فخر الدين الرازي بان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل اي موجوده هذا ليس له الشيخ ايضا فاعتراض الامام مدفوع ١٢ فلا مجاز ولا يمكن تقديره وزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقة الخفاها فثبت المصنف وظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكتابي

قوله تكلف وذلك لان تقدير الفاعل الموجود هو الله تعالى في هذه الافعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الفرض في التركيب ولان الفاعل من قام به الفعل ولا يقال انه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكره ١٣ وسوق **قوله** والحق الخ وذلك لانه ليس مراده نفى الفاعل را سابل مراده نفى وجوب فاعل اسند اليه المسند قبل اسناد الى المجاز في العرف والاستعمال على ان المراد بالفاعل ههنا من قام به الفعل لا الموجود كما مر قول الامام بانتفاء صدور الفعل لا عن فاعل مسلم في الافعال اللازمة دون المتعدية الاعتبارية كذا في الخواشي ١٢ **قوله** وانكره الخ ووجه افكار ان المجاز خلاف الاصل وقد ثبت في الطرق قطعاً وثباته في الاسناد وان كان لا فساد فيه لكن يمكن ردة الى المجاز في الطرق قطعاً والحاصل له على ذلك الانكار لتقليل الانتشار وتقريب الضبط ١٣ وسوق -

له قوله يجعل الربيع الخ توضيح المقام انه لابد في الاستعارة المذكورة من مستعار عنه ومستعار له فاذا قلت انشبت المدينة الظفار بافلاق فالمستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة والمستعار له معنى المدينة ومعنى قولهم بالكناية انك كنييت عن المستعار بشئ من لوازم معناها معنى الاظفار ولم تصرح بالمستعار وهذا على طريق الجمهور واما على رأي السكاكي فالمستعار منه هو المشبه بمعنى المدينة والمستعار اللفظ الدال على المشبه اي لفظ المدينة والمستعار له معنى السبع لاسطة قرنية والتمسك بذلك كالظفر في تقريره باشبهت المدينة بالسبع وادعينا انها فرد من افراده ثم ادرونا اللفظ الدال على المشبه اي المدينة مراد منه المشبه به وجعله فردا من افراده اذ هاراج وسياقي ذلك مبسوطا ١٢ وسوقه بتوضيح **له قوله** المبالة الخ الظاهر ان مراده بالمبالغة في التشبيه ادخال المشبه في جنس المشبه به وجعله فردا من افراده اذ هاراج **له قوله** وجعل نسبة الجوع عطش على

يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة
 يجعل الربيع مثلا استعارة ١٢
 متعلق بجعل الربيع ١٢

في التشبيه ويجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى
 اى الى الربيع ١٢

قوله ذاهبا الى ان مامر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهو عند

السكاكي ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب
 اى بحسب اعتقاد المصنف كما سيأتي ١٢
 اى حقيقة في اعتقاد المصنف ١٢

اليه شيامن لوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المبيت
 اى الى المشبه المذكور ١٢

بالسبع ثم تفرد بها بالذكر وتضيف اليها شيامن لوازم السبع فتقول مخالف
 في اغتيال النفوس ١٢ اى مراد بها المشبه به ١٢ الى المدينة ١٢

المدينة نشبت بفلاق على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعنى
 تعلق ١٢
 على لقوله ذاهبا ١٢

القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل

الحقيقي اليه لى الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا المثال

وما صله ان يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود
 مثل المدينة والربيع ١٢

الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر وينسب اليه شئ من لوازم الفاعل
 مراد منه الفاعل الحقيقي ١٢

الحقيقة وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكي نظرا لانه يستلزم ان يكون المراد
 من رد المجاز الحقيقي الى الاستعارة بالكناية ١٢

بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها كما سيأتي في الكتاب
 اى المتن ١٢

قوله صاحبها لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازى يجب ان يراد به الفاعل الحقيقي اى حيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم نظرية الشئ في نفسه لان التفسير راجع الى من قوله تعالى فاما من ثقلت موازينه فهو نفس صاحب العيشة ١٢ وسوقى رحمه الله تعالى

بواسطة ثم لا يخفى انه مخالف لما اشهر من ان قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخيلية فيجب ان يادل على ان المراد جعل نسبة ما هو مشبه بالانبات اليه قرينة واجيب بان ما هو مشهور محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكناية في المجاز العقلي الواقعة فيمنا قرينة قد تكون امر محققا فانه لفظة قد صرح في البحث المجاز العقلي بان القرينة قد تكون امر محققا كما في نيت الربيع بقول ١٢ كذا في الدسوقي **له قوله** ان تذكر الخ اى ذكر المشبه لكون مامرته واضطرص بانها عند السكاكي لفظ المشبه للاذكرة واجيب بان اضافة ذكر الممول به قوله ان تذكر من اضافة الصفة الى الموصوف اى المشبه المذكور ١٢ **له قوله** المساوية الخ اطرص عليه بان الانبات في المثال ليس لازما مساويا للمشبه به اى التعلل في فانه قديم والانبات حادث فابن المساواة والجواب بان المراد الانبات لانبات بالقوة ولا شك انه لازم مساو ليس مستقيم لانه يلزم على هذا ان يكون معنى انبت الربيع البقل على كلام السكاكي قد راعى الانبات وسخافة ظاهره فلا حسن في الجواب ان يقال المراد بالانبات لانبات بالفعل وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك صدقا وكذا بما معايل المراد يكون اللوازم مساوية لللوازم انها لا توجد الا مع بعضها فاعتبه ولا شك ان الانبات لا توجد الا مع بعضها فاعتبه ولا شك لا ياتي في تحققه تعالى قبل تحقق الانبات كذا في الدسوقي **له قوله** يعنى الخ اى يعنون هذا المفهوم لامن حيث خصوصية ذاته تعالى فلا بد ان ادعاه كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا ١٢ عباد الحكيم **له**

قوله صاحبها لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازى يجب ان يراد به الفاعل الحقيقي اى حيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم نظرية الشئ في نفسه لان التفسير راجع الى من قوله تعالى فاما من ثقلت موازينه فهو نفس صاحب العيشة ١٢ وسوقى رحمه الله تعالى

له قوله وهو الخ أي ما ذكرناه يقتضيه الخ وذلك لأن ما ذكره ان يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي ويبدى انه فرد من افراده ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر مراد به الفاعل الحقيقي بقية نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي اليه ولا شك ان هذا يقتضيه ان المراد بالعيشة صاحبها لانها فاعل مجازي فيجب ان يراد بها الحقيقة وهو صاحبها وهذا لا يصح الا بمعنى لقولنا فهو في صاحب عيشة راض صاحبها في نفسه ١٢ في قوله وهذا اي الاستلزام المتقدم الذي شئ منه الفساد يعني على ان المراد من الضمير المرجع واحد وان الضمير في راضية للعيشة بمعنى صاحب فتكون العيشة بمعنى صاحب ولا معنى للظرفية حينئذ واما اذا

ارتكب الاستحرام بان اريد بالعيشة او لا المعنى الحقيقي وهو التعيش اي ما يعيشه الانسان واريد به ان الضمير صاحبها المعنى فهو في عيشة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض على السكاكي ١٣ في قوله ان نفسه اي الذي هو مفاد الضمير في نهارة وفي ذلك اضافة شئ الى نفسه ١٢ في قوله لا شك ان الخ أي في اضافة الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي وهذا في قوله واللازم باطل ١٤ في قوله وهو الذي لا يرد عليه دفع الغضب بخلاف مثال المتن فان يناقش فيه بان يرتكب الاستحرام لان النهاء معينين الزمان المحفوظ وهو الحقيقة والآخر الصائم وهو المعنى المجازي ويراد باسم الظاهر المعنى الحقيقي وبضمير الضمير المجازي فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الاستعارة انما هي في الضمير المستتر في صائمه لاني نهارة ١٢ كذا في السوقي والتجريد ١٥ قوله لها بان خبر يكون فهو متعلق بالاستعارة المحذرة لا بالامر ١٦ في قوله لان المراد الخ أي في ضمير ان هو العلة وبه ذلك ان يشبه الفاعل المجازي وهو يمانى بالفاعل الحقيقي وهو العلة ثم افراد السبب بالذكراة المشبهة بحقيقة فصار الكلام يا ايمان ابن يا علة فالله اعلم بالصواب والخطاب مع غيره وهذا فاسد ١٧

من تفسير الاستعارة بالكناية على ما ذهب اليه السكاكي وقد ذكرناه وهو يقتضيه ان يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة وهذا معنى على ان المراد بعيشة وضمير راضية واحد ويستلزم ان لا يصح اضافة في كل ما اضيف اليه الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو حارة صائمه بل ان اضافة شئ الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهارج فلان نفسه على مذهب السكاكي ١٣ ولا شك في صحة هذا الاضافة ووقوعه كقوله تعالى فما رحمت تجارتهم استدلال على صحة هذه الاضافة ودورها ١٤ وهذا اولى بالتمثيل ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى ياها ما ابن لي صرحا طامثا لان المراد به حينئذ هو العلة انفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض سرتي رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية واللازم

له قوله لان النذر له الخ فيكون الامر ايضا لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تشبيه او جمع او عطف ١٨ في قوله ان يتوقف الخ اي ان ما قاله السكاكي يستلزم ان يتوقف استعمال نحو انبت الربيع البقل على السمع من الشارع ١٩ في قوله لان الخ اي ما يطلق عليه تعالى توقيفية يعني لا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد اذن من الشارع ولم يرد اطلاق الربيع والطبيب والريوية المذكورة في الامثلة السابقة على الشر تعالى ٢٠ كذا في التجريد رحمه الله تعالى

قوله اي الامور الجاهية اي الامور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي تكون ميسرة قريبا حتى لا يروى الرفع فانه عارض للسند اليه من حيث انه مسند ايضا فضافة
 في الترجمة للعهد ١٢ تجريد **قوله** من حيث انه الخ هذه هيثية تقييدية واحتراف بذلك عن الامور التي تعرض له لاس من هذه الهيثة لكونه حقيقة او مجازا ولكونه كلياً او جزئياً
 لكونه جوهراً او عرضاً فلا تذكر هذه العوارض في هذا المبحث وانما تم جعل الهيثة للتعليل لانه يكون معنى الكلام حينئذ الامور العارضة له من اجل كونه مسند اليه فيفيد ان الحذف والذكر
 والتعريف والتفكير وغير ذلك من الاحوال عارضة له من اجل كونه مسند اليه مع انه ليس كذلك بل الحذف انما عارض له لاجل الاحتراز عن العبث مثلاً كذا ان ذكر انما عارض له لكونه الاصل
 لا يكون مسند اليه الى آخر ما قال المصنف ١٢ وسوق **قوله** اما هذه القاعدة المصنفة ان الواقع بعد ما هو المقتضى للحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال فلا احتراز من العبث
 وكذا ما بعده احوال تقتضيه الحذف ثم ان من المعلوم ان حذف
 المسند اليه فعل لفاعل فهو من اوصاف الشخص لاس من اوصاف
 المسند اليه العارضة له واجيب بانه اطلق الحذف واراد يحصل
 بالمصدر وهو الاخذات وكذا يقال في ما بعده او جعل هذه الامور
 مصدر المبنى للمفعول فتكون هذه الامور احوالاً للسند اليه ١٢
 وسوق **قوله** ودع عدم الحادث اي الحذف مقدم من
 الذكر واخر عن بان هذه العلة انما تفيد تقدم الحذف على الذكر فانه
 دون سائر الاحوال لان الحذف مقابل له خاصة دون بقية
 الاحوال فثبت للذكر وانتقدم على الاصل مقدم على الفرع ١٢ في
قوله فلا احتراز الخ اعلم ان الحذف يتوقف على الامرين
 احدهما وجود ما يدل على الحذف من القرائن والثاني وجود
 المرجح للحذف على الذكر اما الاول فهو مذكور في غير هذا الفن
 كالنحو واما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله فلا احتراز
 الخ ثم اعلم ان نكات الحذف التي يذكرها المصنف منه ما يجمع
 بعضها مع بعض لكن المدار على المقصد والملاحظة ١٢ وسوق
 تجريد **قوله** عن العبث حاصله ان من جملة مرجحات الحذف
 على الذكر قصر التقرض والتباعد عن العبث وذلك ان ما قامت
 عليه القرينة وظهر عند مخاطب فذكره بعد بحثا خاليا عن الفائدة
 فيجوز ان يبلغ ١٢ في **قوله** بنا على الظاهر حال من العبث
 اي حال كون العبث مبنياً على ما هو الظاهر من اغمار القرينة
 عنه لا على التحقيق وفي نفس الامر كمن من الكلام ١٢ عبد الحكيم
قوله او تخيل العدول الخ هو مصدر مضاف لمفعوله
 الثاني اي تخيل المتكلم السامع العدول الى اقوى الدليلين
 اي من جملة الاسباب المرجحة لحذف المسند اليه ان يوقع المتكلم
 في خيال السامع وفي وجهه بذلك الحذف انه عدل الى اقوى
 الدليلين هما العقل واللفظ واقواهما هو العقل وذلك لتخيل
 يوجب نشاط السامع وتوجه عقليه نحو المسند اليه زيادة توجه ١٢
 في **قوله** من حيث الظاهر جواب سؤال ديه كيف
 يعتمد على اللفظ مع انه البين دلالة العقل بان يعلم ان هذا
 اللفظ موضوع كذا فاجاب بان الاعتماد على اللفظ انما هو
 بحسب الظاهر وان اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ
 ١٢ تجريد **قوله** لا فتقار اللفظ اليه فان اللفظ لا يمكن ان
 يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن
 ان يدرك بدون توسط اللفظ كدلالة الاثر على المؤثر وان
 كان بحسب العادة لا بد من تخيل الالفاظ ولان الدلالة العقلية
 لا تختلف بخلاف الدلالة الوضعية ١٢ تجريد **قوله** انما قال
 الخ هذا جواب عما يقال لم زاد المصنف لفظ تخيل وهدا قال او
 للعدول وحسن الجواب انه انما زاد تخيل لانه العدول ليس محققا بل امر تخيلي متوهم لان الدال عند الحذف مجرّع العقل واللفظ لا العقل فقط بل الدال حقيقة هو اللفظ الاول
 عليه بالقرائن بواسطة العقل ١٢ كذا في الرسوق

على مراد السكاكي بالاستعارة بالكتابة اجاب عن هذه الاعتراضات
 بما هو برئ منه ورأينا تركه اولى احوال المسند اليه اي
 ١٢ السكاكي

الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على
 ١٢ احوال المسند اليه

المسند لما سيأتي اما حذفه قدامه على سائر الاحوال لكونه عبارة
 ١٢ احوال المسند اليه ١٢ من غير اقامة على مقوله ١٢

عن عدم الايمان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره هنا بلفظ
 ١٢ الايمان ١٢ اذ لم يذكر

الحذف وفي المسند بلفظ الترتيب ياتي على ان المسند اليه هو الركن
 ١٢ في قول المسند

الا عظم شديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه اتي به لرحمة
 ١٢ في قول المسند

بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فانه ترك عن صله فلا احتراز
 ١٢ في قول المسند ١٢

عن العبث بناء على الظاهر لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة
 ١٢ في قول المسند ١٢

ركنا من الكلام او تخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
 ١٢ في قول المسند ١٢

فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند
 ١٢ في قول المسند ١٢

الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لا فتقار اللفظ اليه وانما قال
 ١٢ في قول المسند ١٢

تخيل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه
 ١٢ في قول المسند ١٢

تخيل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه
 ١٢ في قول المسند ١٢

فلا احتراز من العبث لان العبث لا احوال
 لان المسند اليه بلفظ حقيقة نفس الامر

له قوله اذ اختار الخ فان قلت الحذف يقتضي صلاحية المقام له بان يكون المخاطب عارفاً بوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف انه يعرف
المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يحذف الحذف من المتكلم ان يعرف المخاطب المسند اليه ما بقرينة فليكن الاختبار
لتحصيل التعيين على انه قال اختباراً تنبيه السامع ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفاً بوجود القرين **١٢** **له قوله** بل تنبيه الخ اعتراض بان بل يطلب التصور اذ
لطلب التصديق وجب فلا يصح ان تكون ام معادلة لبل فالصواب استنباط ما لا واجب بان في الكلام حذف همزة الاستفهام والاصل بل تنبيه لان ام المتصلة لازمة
للهمزة ويكون ههنا بمعنى قد كما في قوله تعالى بل انا على
الانسان حين من الدهر فلا يلزم دخول الاستفهام على مثله
كذا نقل الدسوقي من ارباب الحواشي وقال عبد الحكيم ام ههنا
منقطعة وما قيل ان الصواب في التفسير تنبيه ام لا ليس
بصواب على ان ام المتصلة قد تنحى معادلة لبل على قلة كما
في الرضوي **١٣** **له قوله** بالقرائن الخ حقيقة الخ قد حكى ان بعض
الخطار من بني العباس انه ركب سفينة مع واحد من تداء
قتل الخليفة ذلك الواحد اى طعام اشهى عندك فقال فرخ
البعض المصلوق فاتفق عودهما ههنا لك في المقابل فقال
الخليفة مع اى شئ فاجاب السديم مع الملح فتعجب من سخاوه
وكما تنبيهه وليقطة **١٤** كذا في الدسوقي **١٥** **له قوله** ايهام
صوته الخ مقرر للشرائع موضع للدلائل فيجب ابتداء ترديد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما ينبغي ان يعلم انه كما
يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صوته
عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايهام صوته عن سماع المخاطب
او عكسه **١٦** **له قوله** ايهام صوته عن سماع المخاطب
الفساد فتجب مخالفة ترديد الشيطان **١٧** **له قوله** فاجر
ليخبر قولك عند حضور جماعة ما فهم عدد فاجر فاسق وترديد
الذي هو العدد ومثلاً نقضه ليتأتى لك الانكار عند نومه لك على
سبه وتشكيه منك فتقول ما سيمتك ما عمتك **١٨** **له قوله**
قوله او تعينه اما ان المسند لا يصلح الا او لكما فيه بحيث لا يسبق
الذين انى غيره او لكونه متعيناً بين المتكلم والمخاطب وهذا الكلام
يجازى الاحتراز عن العبث كما يحكى لكن مدار الدواعي والمقتضيات
على القصد وقصد التعيين غير قصد الاحتراز فقد يقصد ان معاد
كذا الحال في جميع الدواعي اذ لم يكن هناك تناف فلا يخفى
ذكر الاحتراز عن العبث عن ذكر التعيين اذ قد يكون نكتة الحذف
للمقصود للبلغ التعيين من الاحتراز وان كان ذلك حاصل من
غير قصد وهذا عند اعتراض الشارح الآتي من اصله **١٩**
تجربو وضع **٢٠** **له قوله** يعني عن ذلك لان العبث بذكره لا يكون
للابعد تعينه فالتعيين داخل في الاحتراز المذكور فمضى تعين المتن
اليه كان ذكره عبثاً فيكون حذفه احترازاً عن العبث واذا كان
كذلك فلا يصح جعل التعيين قسماً للاحتراز **٢١** **له قوله**
داودا التعيين اظهر في محل الانكار لتلاويهم عود الضمير في الانكار
كذا قيل وهو بعيد لان الضمير في تعينه لا يرجع الى الانكار
انه قريب منه فلعن الاولى ان يقال ان المصنف انما اظهر

بالبقرائن قوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز
تأخره دام وثمان طویل ١٢

والتخيل المذكورين او اختبار تنبيه السامع عند القرينة هل
فيه شارة الى ان اولى قول المصنف او تخيل باللفظ فهو يجوز الجمع في قوله

يتنبه املا او اختبار مقداره تنبه هل يتنبه بالقرائن الخ الحفية
له معنى في قوله

املا او ايهام صوته اى المسند اليه عن لسانك يعظي له او
ليكون منيعاً للذمة

عكسه اى ايهام صوته عن لسانك عند تحقير له او تأتى الانكار اى
تسيرة لدى الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان المراد
قيلتم

زيد ليتأتى لك ان تقول ما روت زيد ابل غيره او تعينه والظاهر ان
مرد الحذف

ذكر الاحتراز عن العبث يعني عن ذلك لكن ذكره لا مريين احدهما
اى عن تعينه

الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكره من المثال وهو خالق لما
اى التعيين

يشاء فعال لما يريد اى الله تعالى الثاني التوطية والتمهيد لقوله
اى كماله

او ادعاء التعيين نحو وهاب الالوف اى السلطان او نحو ذلك
حذف المسند اليه لادعاء تعينه

كصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجره او ساقاة او فوات فرصة
هل وتكلى

او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول
في قوله

لتزيم رجوع الضمير للمسند اليه كبقية النماز المتقدمة **٢٢** **له قوله** بسبب ضجره او ساقاة هما بمعنى واحد فالعطف مرادف او تفسيرى مثاله ما مر في قوله قلت ليل فلم يقل انا
بصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب الضجر الحاصل من المرض **٢٣** **له قوله** واخره بالضم ما يغتم تناوله او قطعة من الزمان يحصل فيه المقصود والنظر **٢٤** **له قوله** او محافظة الخ كما في قوله قلت عليل لم يقل انا عليل بصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب محافظة الوزن **٢٥** **له قوله** او سجع هو في النشر كالروى في شعر كمانه
قولهم من طابت سريرته حمدت سيرته لم يقل حمد الناس سيرته بصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع اذ لو ذكر لك كانت الادلة مرفوعة والاشارة
منصوبة **٢٦** **له قوله** او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول

لتزيم رجوع الضمير للمسند اليه كبقية النماز المتقدمة **٢٢** **له قوله** بسبب ضجره او ساقاة هما بمعنى واحد فالعطف مرادف او تفسيرى مثاله ما مر في قوله قلت ليل فلم يقل انا
بصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب الضجر الحاصل من المرض **٢٣** **له قوله** واخره بالضم ما يغتم تناوله او قطعة من الزمان يحصل فيه المقصود والنظر **٢٤** **له قوله** او محافظة الخ كما في قوله قلت عليل لم يقل انا عليل بصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب محافظة الوزن **٢٥** **له قوله** او سجع هو في النشر كالروى في شعر كمانه
قولهم من طابت سريرته حمدت سيرته لم يقل حمد الناس سيرته بصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع اذ لو ذكر لك كانت الادلة مرفوعة والاشارة
منصوبة **٢٦** **له قوله** او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول

له قوله للتهويل نحو امير المؤمنين يامر بك هذا تهويل للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين لتمثيل امره ١٢ في قوله او التعجب اي اظهار التعجب من المسند اليه اذ
نفس التعجب لا يتوقف على ذكر المسند اليه كما في قولك صبي قادم الاسد فلا شك ان منشأ التعجب ميقاومة الاسد لكن في ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه ١٣ في قوله
او الاشهاد او الخ اي ولاجل ان يتعين عند الاشهاد لا يمنع الاستشهاد وكان يقال للاشهاد واقعة عند قصد النقل عنه مادام وقع لصاحب الواقعة بل يابح هذا امثلا
فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل عنه زيد يابح كذا بكذا لفلان ليكون زيدا متعينا في قلب الناقل عن الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهور عليه سبيل الانكار والتعليق
لناقل ١٢ في قوله او التسهيل الخ اى كتابة الحكم عليه اى على السامع بين يدي الحاكم كما اذا قال الحاكم لشاهد واقعة بل اقر هذا على نفسه كذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا اقر
على نفسه كذا فيذكر المسند اليه كذا سجد المشهور عليه سبيل الانكار والتعليق
الانكار بان يقول الحاكم عند التسهيل انما فهم الشاهد انك شرت
الى بخري فاجاب ولذا لم انكر ولم اطلب الاغذار فيه الى
له قوله اي ايراد الخ يعني ليس المراد تعريفه بجملة معرفة لان
ذلك من شأن الواضع بخلاف ايراده معرفة فانه من وظيفة
المتكلم البليغ وهو المراد ١٢ من دسوقي ١٤ قوله لان الاصل
الخ تقدم في كل ما هو الاصل فيه ١٤ قوله فبالاظهار الخ لم يذكر
نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها كما ذكرنا في المفتاح ...
والايضاح والنكتة قصد المتكلم افادة المخاطب افادة كاملة
واعترض على قوله واما تعريفه فبالاظهار بان الغار بعد انما
تدخل على الجواب فبالاظهار لا يصلح للجواب فالاولى ان تبطل
الغار على قوله ان المقام واجيب بان الغار مقدمة من تاخير
والاصل واما تعريفه بالاظهار فلكون المقام للتكلم او ان الجار
والجواب في تعريفه محذوف والجملة هي الجواب والتقدير واما
تعريفه فهو حاصل بالاظهار وقوله لان المقام علة المحذوف مأخوذ
مما قبله تقديره وتعريفه بذلك لان المقام الخ وذكر عبد الحكيم
ان الغار عاطفة على محذوف في عطف المفصل على الجملة
والاصل واما تعريفه فلا فادة المخاطب اثم فادة فبالاظهار
لذا وبالعلمية لكذا فيندفع الاعتراضان ١٢ من الدسوقي
له قوله بتقدم ذكره خرج بهذا القيد الاسمار الظاهرة فاما
وان كانت كلها غيبا الا انها ليست الغيبة فيها لاجل التقدم
ليس التقدم شرط فيها ١٢ له قوله واما معنى الخ نحو
اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير راجع للعدل المدلول عليه
بلفظ الفعل وهو اعدلوا ١٢ له قوله وقريبة حال نحو قوله
تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشي والتواري
بالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلوة هل
على ان المرجع للشمس ١٢ بتجريد ١٤ قوله واما حكما بان يدل
شي ما ذكر على المرجع لكن قدم لنكتة كضمير رب رب ر جلا
وضمير الشان فان التقدم فيها لازم للضمير لنكتة وهي البيان
بعد الابهام لكن حكم الضمير التأخير فالمرجع في حكم التقدم ذكره ١٢
بتجريد ١٤ قوله واصل الخطاب اي اللائق بغير الخطاب
والواجب فيه بحكم الوصف ان يكون لشخص معين واحد كان او
اكثر فيكون ضمير الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصيغة
الجمع لجامعة معينة او للجمع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى

يا ايها الناس اعبدا ربكم فان الشمول الاستغراق من قبيل اتعين ثم اعلم ان قول المصنف واصل الخطاب الخ توطئة لقوله وتبين ان
المقام مقام الخطاب معلوم ان الخطاب توجيه الكلام لما ضر وان المعارف يكون وضعها المعين خاف ان يتوهم ان ضمير الخطاب لا يعدل به عن المعين اى غيره فاشارة الى انه قد
يعدل به عن المعين ١٢ دسوقي ١٤ قوله على سبيل البدل الخ دون الشمول ولذا افرغ فقال ترى دون ترون ففيدة اشارة الى ان الخطاب لا يخرج عن اصل وضعه من كل وجه حتى
يكون كالتكرار في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب المتعينين ١٢ بتجريد ١٤ قوله ولو ترى الخ فيه ان التوطئة في الماضي واذا ظفرت له مع ان تلك الحالة في المحشر واجيب بانه نزلت تلك
الحالة لتحقق وقوعها منزلة الماضي فاستعمل فيها لو واذا على سبيل المجاز وجواب لو محذوف اى رايت امرا قطيعا ١٢ في ١٤ قوله تقطيع الخ اى بيان لطاعة حالهم من قطع الامر بالصلم شدة
شناعة وقبحه ١٢ في ١٤ قوله لى تنابها طاهم الخ المراد به ما طويهم وقت نفس الرؤس لاجل الخجلة والخوف بسبب احوال لقيمة من رثاثة الهيئة واسود او لوجه وغيره وصلة ذلك ١٢ في

او كما عليها وقد يكون الذكر للتهويل او التعجب او الاشارة في قضية
١٤ الخ تعريف ١٢ اى اظهار التعجب ١٢
او التسهيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار واما تعريفه
اي ايراد المسند اليه معرفة واما قدم مهننا التعريف وفي المسند
التكثير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التكثير
١٤ الخ تعريف ١٢ اى اظهار التعجب ١٢
فبالاظهار لان المقام للمتكلم نحو انا ضربت او الخطاب نحو انت ضربت
او الغيبة لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا او تقديرا واما معنى بدلالة
١٢ الخ تعريف ١٢ خوفي دارة زيدا وضرب غلامه زيدا ١٢
لفظ عليه او قرينة حال واما حكما واصل الخطاب ان يكون معين
توطئة لقوله وقد تترك ١٢
واحد اكان او كثيرا لان اصل وضع المعارف على ان تستعمل لمعين
١٢ الخ تعريف ١٢ مطلقا ١٢
مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب مع
١٢ الخ تعريف ١٢ اى القار ١٢
معين الى غيره اى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل
نحو ولو ترى اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم عند سريرهم لا يريد بقوله
ولو ترى مخاطبا معيناً قصداً الى تقطيع حال المجرمين اى تنابها طاهم
١٢ الخ تعريف ١٢ اى القار ١٢
في الظهور لاهل المحشر حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بهما رؤية راء

يا ايها الناس اعبدا ربكم فان الشمول الاستغراق من قبيل اتعين ثم اعلم ان قول المصنف واصل الخطاب الخ توطئة لقوله وتبين ان
المقام مقام الخطاب معلوم ان الخطاب توجيه الكلام لما ضر وان المعارف يكون وضعها المعين خاف ان يتوهم ان ضمير الخطاب لا يعدل به عن المعين اى غيره فاشارة الى انه قد
يعدل به عن المعين ١٢ دسوقي ١٤ قوله على سبيل البدل الخ دون الشمول ولذا افرغ فقال ترى دون ترون ففيدة اشارة الى ان الخطاب لا يخرج عن اصل وضعه من كل وجه حتى
يكون كالتكرار في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب المتعينين ١٢ بتجريد ١٤ قوله ولو ترى الخ فيه ان التوطئة في الماضي واذا ظفرت له مع ان تلك الحالة في المحشر واجيب بانه نزلت تلك
الحالة لتحقق وقوعها منزلة الماضي فاستعمل فيها لو واذا على سبيل المجاز وجواب لو محذوف اى رايت امرا قطيعا ١٢ في ١٤ قوله تقطيع الخ اى بيان لطاعة حالهم من قطع الامر بالصلم شدة
شناعة وقبحه ١٢ في ١٤ قوله لى تنابها طاهم الخ المراد به ما طويهم وقت نفس الرؤس لاجل الخجلة والخوف بسبب احوال لقيمة من رثاثة الهيئة واسود او لوجه وغيره وصلة ذلك ١٢ في

١٥ قوله على حذف المضاف أي على الاحتمالين المذكورين في صورة نسخة بها لكن في الاول حذف المضاف يعني الروية من الاول أي من مرجع ضمير بها وفي الثاني حذف من الثاني أي من مخاطب انما احتج بتقدير هذا المضاف يعني الروية في الاحتمالين لان حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح ان يختص المخاطب بها بخلاف الروية فانها وصف قائم بالمخاطب فيصح اختصاصه بها ١٦ وسورة ١٧ قوله بايراده فلما اشار الى ان العلمية مصدر للتعدى ومعناه جعله علما وجعل بالابرار فانها شأن المتكلم ودون الوضع فانه وظيفة الواضع وتركه في الاضمار لان هذا اخرج الى البيان فان العلمية الكون علما وهو ليس بمبرر او بقرب الاضمار من التعليل ١٨ من حج ١٩ قوله مع جميع مشخصاتة يعني ان العلم وضع لمجموع الذات وم مشخصاتة فهي أي الشخصات جز من الموضوع لانهما امرزاند على الموضوع لانهما غير بانة يلزم على هذا ان يكون العلم مجازا تدل الشخصات فاذا سمي صيغة بعلم يكون اطلاقه عليه عند الشؤفة

دون راء و اذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب
عليه السلام اى لا يختص بالاولاد الهاء واخلة على المقصود

دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مداخل في هذا

المخاطب وفي بعض النسخ فلا يختص بها أي بتروية حالهم فمخاطب

أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف وبالعلمية أي تعريف
 ما به إلى الاحتمالين

المسند إليه بإيراد^{ته} علما وهو ما وضع لشيء معين مع جميع^{ته} مشخصاته
 ١٤ نظام

لا حضرت ای المسند الیه بعینه ای لبتخصده بحيث یكون متمیزاً
لا بحقیقۃ وزاتہ بل بکمال اتقائه لعلہ یبید فی الذہن

عن جميع ما عدا الا و احترز هذا عن احضار باسم جنسند مخور حل عالم

جاءني في ذهن السامع ابتداءً اي اول مرة واحترزني عن مخجاءني

زيد وهو سالك باسم شخص به ای بالمسند الیه بحيث لا يطلق
هذا الصفة آخر الذات المعنونة بعد العرفه اعضاء ثان

باعتبار هذا الوضع على غيره واحتريه عن احضار بعض المتكلم

والمخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد الإضافية

وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالتقيد الاخير مغني عما سبق و

قيل وأحترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط تقدم ذكره كما في الضمر

العهد الذبني فانهما في حكم النكحة **قوله** والاضافة نحو جار غلامى اذا لم يكن له الاغلام واحدا لان المعروف

اللام العهد التجاري والمعرف بالإضافة يحتاج إلى العلم بالمعهود الذي الموصول يحتاج للعلم بالصلة. وحينئذ فالاحضار في
بتدريج لا بقوله مختص. اجيب بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق في العهد التجاري والموصول المعرفة بالإضافة

العلیہ السلام از فلا اعتراض ۱۲

له قوله لان الخيعة جميع طرق التعريف مشروطة بتقدم شيء حتى العلم فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم ايضا مع انه المقصود هذا في قوله قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدأ والتقدير ادلاوا خبرا ثانيا او بدلا من المرد يحتمل ان يكون هو ضمير الشأن مبتدأ ثان والجملة خبره والشاهد انما هو على الاعراب الثاني في ايراد المسند اليه علماء في قوله اصله الاكبر اي اصله القريب والا فالاصل الاصيل اليه منكروا هو من الالف الفتح اي بعد الالف على فعال المفعول اي معبود ١٢ قوله وعوضت الخ اعترض عليه بوجهين الاول ان معنى التوفيق الاتيان بالشئ عوضا فلما يمكن وجود العوض في الكلمة قبل الاتيان واللازم تفصيل الحاصل مع ان حرف التعريف موجود هنا قبل التوفيق الثاني انه يلزم الجمع بين العوض والعوض قبل حذف الهزة في قولنا الاله لان الهزة وحرف التعريف كليهما موجودان فيه معاداللازم باطل والجواب ان المراد بالتوفيق تصديق العوض لا الاتيان بالعوض فيكون المراد ان بعد حذف الهزة قد اعتبر جعل حرف التعريف عوضا عن الهزة ثم جعل علما في الكلام حذف واجاب بعضهم بان ال في قوله اصله الاله من الحكاية لا من المحكية فمزاها ان أصله المنكر فحذفت الهزة وعوض عنها حرف التعريف ١٣ كذا في السوتى هـ قوله علما اختلف في لفظ الجلالة فقيل علم بالوضع وقيل بالغلبة الحقيقية وقيل بالغلبة التقديرية كما هو مذکور في الكتب ثم ان ما ذكره الشارح من ان اصله كذا ثم حذف وعوض وجعل علما الخ خلاف ما عليه الامة من ان لفظ الله وضع للذات العلمية من اول الامر من غير سبق تصرف فيه ومن غير اشتقاق له من شيء كما نقل عن سيبويه ١٤ من السوتى هـ قوله الواجب الخ الغرض من هذه القيود بيان الذات المسمى بمجرع لبيان اعتبارها في المسمى والا كان المسمى القرات والصفة وليعبر كذلك واللا يلزم ان يكون لفظ الجلالة كليا وباطل كما سيجي بل المسمى الذات وعدا ١٥ كذا قال في وجع هـ قوله ام اي ليس بعلم لان مفهوم العلم جزئي وهذا مفهومه كلي كما قال ١٦ في هـ قوله لما فادت التوحيد فيه نظرا لان على تقدير وضع لفظ الجلالة للمفهوم الكلي يكن افادة التوحيد ايضا ذلك بواسطة القرينة المعينة الدالة على انحصار ذلك المفهوم في الفرد الواحد وحينئذ فالملزمة ممنوعة وجوب بان المراد لما افاد التوحيد لفظه والالم يكن فرق بين بين لاله الا الله وبين لاله الرحمن مع ان اهل اللغة يجعلون الاول مفيد للتوحيد دون الثاني فظهر ان الاول يفيد التوحيد بذاته والا فلو كان توجد مع كل منهما وهذا تبين فساد ما قيل ان افادة لاله الا الله التوحيد فاما سبب الشروع لا بحسب اللغة ١٧ من السوتى هـ قوله كما في الانتقاء الخ وكما في الاسماء الصالحة لذلك نحو علي ومعاوية اذا اعتبرناهما معين وكما في الكنى الصالحة لذلك ايضا نحو ابو الحارث وابو البشر وانما لفظ الانتقاء لانها الواضحة في ذلك لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح والذم والاسماء والكنى تبين المدح تبعاً ١٨ في هـ قوله ركب على وهرب معاوية عن معني يصلح العلم له نحو الوهوب فعل كذا في معني جهنمي فعل كذا توجيه الكناية في هذا المثال ان بابا سبب حسب الأصل مركب صناعي معناه ملابس للهب في النار كما يقول ابو الفضل وانما الحرب ملابسها ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهب كونه جهنميا فاطلق الوهوب وادبر لازمه وهو كونه جهنميا فاذا قلت في شأن كافر اسما بوهوب فعل كذا مراد بذلك جهنميا فعل كذا فانكته في ايراد المسند اليه علما الكناية عن كونه جهنميا ١٩ من هـ قوله فيكون الخ اي الانتقال الاله فيكون الخ اي الانتقال الاله فيكون الخ اي الانتقال الاله

الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظرا لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل هو الله احد فانه اصله الاله حذف الهزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي المنحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظرا لانه لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لكانت افادته التوحيد ان الكلي من حيث هو كمي محتمل الكثرة او تعظيم او اهانته كما في الانتقاب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية او كناية عن معني يصلح العلم له نحو الوهوب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول عن الانتقاب لان معناه ملازم النار ولا يسبها ويلزمه انه جهنمي فيكون انتقالا

الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظرا لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل هو الله احد فانه اصله الاله حذف الهزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي المنحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظرا لانه لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لكانت افادته التوحيد ان الكلي من حيث هو كمي محتمل الكثرة او تعظيم او اهانته كما في الانتقاب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية او كناية عن معني يصلح العلم له نحو الوهوب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول عن الانتقاب لان معناه ملازم النار ولا يسبها ويلزمه انه جهنمي فيكون انتقالا

دلائل ما فيه من سواد الادب حتى سجدنا معاوية رضي الله تعالى عنه واقررة عليه بما لا يلحق بمنصبه بل بوجوهنا هامة غير علم نخل بان سواد الادب لما فيه من الابهام ٢٠ كذا في السوتى هـ قوله او كناية الاله اي يوتي بالمسند اليه علما لاجل كونه كناية عن معني يصلح العلم له اي لذلك بحسب معناه الاصله قيل العلمية ٢١ من السوتى هـ قوله نحو الوهوب الخ فقد ركب الوهوب فعل كذا في معني جهنمي فعل كذا توجيه الكناية في هذا المثال ان بابا سبب حسب الأصل مركب صناعي معناه ملابس للهب في النار كما يقول ابو الفضل وانما الحرب ملابسها ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهب كونه جهنميا فاطلق الوهوب وادبر لازمه وهو كونه جهنميا فاذا قلت في شأن كافر اسما بوهوب فعل كذا مراد بذلك جهنميا فعل كذا فانكته في ايراد المسند اليه علما الكناية عن كونه جهنميا ٢٢ من هـ قوله فيكون الخ اي الانتقال الاله فيكون الخ اي الانتقال الاله فيكون الخ اي الانتقال الاله

١٥ قول المتقدم المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها في غيره ١٢ في ١٢ قوله سوى الصلة فيانه اذا علم الصلة امكن ان يعبر بطريق غير الموصولية كالإضافة نحو مصاصنا بالاس كذا وكذا والجواب انه لا يشترط في النكتة ان يخص بذلك الطريق ولان تكون ادلة به كل يكفي وجود مناسبة بينهما وجعلها به وان امكن حصولها بغير ذلك الطريق ايضا فليس المراد بالاعتناء بهما الامور المناسبة من غير اطراد وانعكاس فان علم بالحالة المختصة كما يحصل بالموصولية يحصل بالاضافة

المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجلا
لـ بالمسند اليه ١٢

عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكم او لكيما علم بغير الصلة نحو الذين
لـ اعلم والمطاب ١٢

في بلاد الشرق لا عرفهم ولا تعرفهم بقلته جدوى مثل هذا الكلام
لا تعرفهم الشرق ١٢

وندرة وقوعه واستحسان التصريح بالاسما وزيادة التقرير
لـ استنباط ١٢

تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير
لـ اقدم هذا القول لانه من الاقوال الثلثة ١٢

المسند اليه نحو راودته اي يوسف على نبينا وعليه السلام

والمرادوة مفاعلة من راو يروء جاء وذهب فكان المعنى خادعته
بمعنى تفسيرا ولا احد بها ففقد المراد منها المفاعلة ١٢

عن نفسه وفعلت فعل المجاز ٦ لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان
اي صاحبه ١٢

يخرجه من يده محتمل عليه ان يغلبه وياخذ منه وهي عبارة عن
جملته مبنية لغة فعلت فعل المجاز ولا فرق بين العاطفة ١٢

التحمل لمواقفته اياها والمسند اليه التي هو في بيتها عن نفسه متعلق
هو بيتها قيل ١٢

براودته فالغرض المسوق له الكلام نراه يوسف على نبينا وعليه السلام
لـ زليخا ١٢

ذيله والمذكور اذ ل عليه من امرأة الغريز اوز ليخا لانه اذا كان في
لـ ان في بيتها ١٢

بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم يفعل كان غاية النزاهة وقيل هو
لـ مراد بالمراد ١٢

في قوله سوى الصلة فيانه اذا علم الصلة امكن ان يعبر بطريق غير الموصولية كالإضافة نحو مصاصنا بالاس كذا وكذا والجواب انه لا يشترط في النكتة ان يخص بذلك الطريق ولان تكون ادلة به كل يكفي وجود مناسبة بينهما وجعلها به وان امكن حصولها بغير ذلك الطريق ايضا فليس المراد بالاعتناء بهما الامور المناسبة من غير اطراد وانعكاس فان علم بالحالة المختصة كما يحصل بالموصولية يحصل بالاضافة
وهذا السؤال والجواب تجريان في قوله واستحسان الخواص مثال ذلك من الزكيات ١٢ في ١٢ قوله الذي كان معنا امس رجلا الذي كان الخواص في المعنى لم يعلم شيئا من احوال المسند اليه الاكونه كان معناه بالاس ولم يعلم كونه عالما او غيره ١٢ قوله الذي لا يكون الا ما يصدرية او موصولية والعائد محذوف اي لما لا يكون فيه التكميل الخ ١٢ في ١٢ قوله من راد لم يقل من راد واشار الى الاصل الاصيل لان اصل راد وراود وزياد الواو للبيان المفاعلة ١٢ بتقريره
١٢ قوله فكان المعنى الخ انما لم يحزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بان هذا مراد الشد تعالى فالألب الايمان بالعبارة المفيدة للظن ١٢ في ١٢ قوله غامضة عن تغصه عن معنى لام التعليل وهي اصل نفسه كما في قوله تعالى وما نحن بتباركي آهتنا عن قولك ادان المعنى خادعة خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بوساطتها فيفسد السببية ١٢ في ١٢ قوله فعلت الخ عطف تفسير فيه اشارة الى انه لم يتحقق المفاعلة حقيقة اذ لم يحصل لها بالارادة من المواقفة وايضا اشارة الى ان المفاعلة ليست على بابها وبجوارها تكون على بابها بمعنى ان كلا منهما جودته طلب لكن طلبها للوقوع وطلبها للاقتناع ١٢ عبد الحكيم وغيره ١٢ قوله وهي الخ لما كانت الخادعة عامته بين المراد منها بقوله وهي الخادعة ههنا عبارة عن التحمل الى الاحتمال على مجازة يوسف زليخا فاللام في قوله لمواقفة بمعنى في ١٢ في ١٢ قوله فالغرض الخ اي اذا علمت ما قلناه لك في معنى المرادة فالغرض الخ وهذا بيان الوجه الاول من الوجوه الثلاثة المذكورة في زياده التقرير ١٢ في ١٢ قوله قبل الخ بيان للقول الثاني من الاقوال الثلثة السابقة وهو تعريف المسند اليه بالموصولية لزيادة تقرير المسند وهو المرادة ههنا ١٢

له قوله من فوطا حاصل ماذكرة في تقرير المسند ان اذا كان ملوكا بها بحسب الصورة وعندها في بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن حتى اذا طلبت منه شيئا لا يمكن ان
يخالفها فقوله التي هو في بيتها تقرير للمراد و ١٢ وسوقى ٥٢ قوله في امرأة العزيز راجع الى قوله الابهام وقوله اوزليخا راجع الى قوله الاشتراك فهو شرطي ترتيب
اللفظ وهو في الاول با الابهام وفي الثاني بالاشتراك لان الاول اسم جنس من قبيل المتواطى فغير ابهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي ويحتمل ان امرأة العزيز
وزليخا راجعان الى الابهام والاشتراك
في امرأة العزيز معنوي وفي الزليخا
لفظي وحاصل ماذكرة في تقرير المسند
اليه انه يوافق وراو نه زليخا لم يعلم
انها التي هو في بيتها او يمكن ان يكون
هناك امرأة اخرى اسمها زليخا لانه علم
مشترك وكذا الوقال راو وده امرأة
العزيز بخلاف وراو وده التي هو في
بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشار الى
معروفة ١٢ في ٥٢ قوله لاستبحان
الجم لان زليخا من المستقيم في تركيب
الحروف بحسب السمع اوله يقع التصريح
باسم المرأة اوله من بشر
اذا اتبع النسبة ما صدر عنه مما لا يطبق
يكون التصريح مستقيما مستقبلا ١٢ في
٥٢ قوله من اليم الجمال هو بيان
لما غشيتهم اوان من التبعض وعلى
التقديرين حال من الفاعل اعني
الاسم الموصول او انه ظرف لتعلق
بغشيتهم والمعنى غشيتهم ما كثر من البحر
لا يحصى قدره فاورد المسند اليه اسم
موصول اشارة الى انه يمكن تفصيله
١٢ وسوقى ٥٥ قوله ان الذين الى
هذا البيت من كلام عبدة يسكون الباء
ابن الطيب من تصديده يعظ فيها بنية
اركانه مستعملين متفعلن مستعملين
٥٦ قوله فغير الى في الموصول
من حيث الصلة او في الموصول الصلة
لانها كاشي الواحد والا فالتيه من
الصلة لاسن الموصول تامل ١٢ في
٥٦ قوله من التنبية حيث علم عليهم با
تحقق ضمير ما هو منات للاخوة فيعلم
انها متعينة فيكون ظنهم للاخوة خطأ
١٣ في ٥٥ قوله ان القوم الفلاني
يتبادر منه ان كلام الشاعر في قوم
مخصوص والظاهر انه تنبيه على خطأ
ظن الاخوة بالذاس ايا كانوا في اي
وقت كان فليس هناك قوم معينون
يتاتي التفسير عنهم بالقوم الفلاني ١٢ في ٥٩ قوله يعني تاتي الى
اشار بهذه العناية الى ان في كلام المصنف نوع تسامح اذ مقتضا
ان الابهام حاصل بالموصول فقط مع انه انما حصل بالموصول مع انه في سائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع الصلة فكان للشارح على هذا ان ياتي
بالعناية في الجميع ١٢ كذا في التحسين

٤٣
٥٢ قوله في امرأة العزيز راجع الى قوله الابهام وقوله اوزليخا راجع الى قوله الاشتراك فهو شرطي ترتيب
اللفظ وهو في الاول با الابهام وفي الثاني بالاشتراك لان الاول اسم جنس من قبيل المتواطى فغير ابهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي ويحتمل ان امرأة العزيز
وزليخا راجعان الى الابهام والاشتراك
في امرأة العزيز معنوي وفي الزليخا
لفظي وحاصل ماذكرة في تقرير المسند
اليه انه يوافق وراو نه زليخا لم يعلم
انها التي هو في بيتها او يمكن ان يكون
هناك امرأة اخرى اسمها زليخا لانه علم
مشترك وكذا الوقال راو وده امرأة
العزيز بخلاف وراو وده التي هو في
بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشار الى
معروفة ١٢ في ٥٢ قوله لاستبحان
الجم لان زليخا من المستقيم في تركيب
الحروف بحسب السمع اوله يقع التصريح
باسم المرأة اوله من بشر
اذا اتبع النسبة ما صدر عنه مما لا يطبق
يكون التصريح مستقيما مستقبلا ١٢ في
٥٢ قوله من اليم الجمال هو بيان
لما غشيتهم اوان من التبعض وعلى
التقديرين حال من الفاعل اعني
الاسم الموصول او انه ظرف لتعلق
بغشيتهم والمعنى غشيتهم ما كثر من البحر
لا يحصى قدره فاورد المسند اليه اسم
موصول اشارة الى انه يمكن تفصيله
١٢ وسوقى ٥٥ قوله ان الذين الى
هذا البيت من كلام عبدة يسكون الباء
ابن الطيب من تصديده يعظ فيها بنية
اركانه مستعملين متفعلن مستعملين
٥٦ قوله فغير الى في الموصول
من حيث الصلة او في الموصول الصلة
لانها كاشي الواحد والا فالتيه من
الصلة لاسن الموصول تامل ١٢ في
٥٦ قوله من التنبية حيث علم عليهم با
تحقق ضمير ما هو منات للاخوة فيعلم
انها متعينة فيكون ظنهم للاخوة خطأ
١٣ في ٥٥ قوله ان القوم الفلاني
يتبادر منه ان كلام الشاعر في قوم
مخصوص والظاهر انه تنبيه على خطأ
ظن الاخوة بالذاس ايا كانوا في اي
وقت كان فليس هناك قوم معينون
يتاتي التفسير عنهم بالقوم الفلاني ١٢ في ٥٩ قوله يعني تاتي الى
اشار بهذه العناية الى ان في كلام المصنف نوع تسامح اذ مقتضا

تقرير للمراوكة لما فيه من فوط الاختلاط والاكفة وقيل هو تقرير
المسند اليه لا مكان وقوة الابهام والاشتراك في امرأة العزيز اوزليخا
والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظني انها مثال لها و
لا استبحان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح او التخييم اي
التعظيم والتحويل نحو غشيتهم من اليم ما غشيتهم فان في هذا
الابهام من التخييم ما لا يخفى او تنبيه المخاطب على خطأ نحو ان
الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدرهم ان تصرعوا
اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففية من التنبيه في خطأ هم في
هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني او الائمة اي الاشارة
الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول علمت هذا العمل على وجه
علمك وعلى جهة اي طرزة وطريقته يعني تاتي بالموصول الصلة
للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب
والعقاب المدح والدم وغير ذلك نحو ان الذين يستكبرون عن
عقابي المذلة والذين هم في صلات خاملين والذين هم عاكفون
على صناعتهم والذين هم كاشفون عن صدورهم والذين هم
مكلمون بالقرآن انهم لا يسمعون له والذين هم يفترون
على الله كذبا والذين هم يفترون على الله كذبا والذين هم
يفترون على الله كذبا والذين هم يفترون على الله كذبا

٥٩ قوله يعني تاتي الى
اشار بهذه العناية الى ان في كلام المصنف نوع تسامح اذ مقتضا
ان الابهام حاصل بالموصول فقط مع انه انما حصل بالموصول مع انه في سائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع الصلة فكان للشارح على هذا ان ياتي
بالعناية في الجميع ١٢ كذا في التحسين

كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين ففيه ايماؤه الى ان الخبر المبنى عليه

الایمار بواسطۃ الصلۃ بخلاف ما یقول ان الذی بنی بیت زید بنی لثانیاً فانہ لا یکون فیہ تعریف الے تعظیم بنا ربیۃ وان اشار الے جنس الخبر الے **قوله** الخ الے
داخل المور الواحد تشابهه لا یختلف والحاصل ان شان الصانع المتقن للصنعۃ ان تكون صنعۃ متقنه فحیث کان البناء لذلك البیت فعل من سمک السمار فلا یکون ذلک
البناء الاعظم لما علمت ان افعال المور الواحد لا تختلف ۱۲ من قی **قوله** الے تعظیم الخ والادس ان یقول الے المقریض بتعظیم الخ ۱۳ من قی - * * * * *

٤٤
١٤ قوله ما ينبغي الخ لان شعيبا عليه السلام بنى فكلذ به يوجب الخسران وكان الاولى ان يقول ان الخسران على من جنس الخيبة والخسران لانه المناسبات تقدم
١٢ قوله وتعليم الخ اي حيث اوجب تكذيب الخسران في الدارين وكان المناسب ان يقول وفي هذا الايام تعظيم لشان شعيب الذي هو مفعول به ١٢
١٣ قوله وغيره الخ الذي ان الخ في الموصول مع الصلة ايما رالى ان الخ من نوع ما يتعلق بالفقه كالتصنيف وفي ذلك الايام تعريف بان مصنفه قبل ١٣
١٤ قوله ان الذي يتبع الخ فالموصول يشير الى ان الخ من جنس الخيبة وفي ذلك الايام تعريف بحقارة الشيطان لانه اذا كان اتباعه يترتب عليه الخسران كان
محقرا ههنا لا محالة ١٢ في هه قوله وقد يجعل الخ وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح ان تكون وليلا لوجود الخ في البيت المذكورة انفا فانه يصلح ان يقال اكل الخول

ودما وزالت بحقتها لا هنا ضربت الخ ١٢ في هه قوله بكوفة
الجند متعلق بغير بيت والبار معنى في واضافتها الى الجند فانه
جند كسرى بهاد الخول موزن سماعا وان كان هنا معنى البيت
١٢ من في هه قوله ما ينبغي الخ لان الانسان لا يقيم في محل
خلاف محل الا اذا كان كاره لا بل محل ١٢ في هه قوله ثم ان الخ
وذلك لان المهاجرة اما على لزوال المحبة او معلول لوقوع
ذهب الى كل منها طائفة وعلى التقديرين يحصل التحقيق
فاشبهات المراد على الاول بمرهان على الثاني بمرهان
الى ١٢ من التجريد ١٢ قوله وهذا معنى الخ ليعني المحدثين
الخبر بتثنية وتقريره حتى كان الصلة وليلا عليه وليس المراد
بحقيق الخ خبر تحصيل واجاده بان تكون الصلة على الخيبة
الواقع ١٢ في هه قوله فظهر الخ اذا حصل الايام ان خبر
السامع بحسن الخ لا يلزم من ذلك ان يتبين بحيث يزول
عنه الشك والانكار له واما تحقيق الخبر فهو ان يتشعر السامع
بحسن الامر ويتيقنه ويقرر عنده بحيث يزول عنه الشك
والانكار الا ترى الى قوله ان المتى ضربت الخ فانه يحصل منه
في ذهن السامع جنس انقطاع المودة ويثبت عند
بحيث يزول عنه الشك والانكار لانه يلزم عادة من المهاجرة
بالكونه وضرب البيت بها زوال المحبة بخلاف ان الذي
سلك السمار الخ اذا يلزم عادة ولا عقلا من سلك السمار بناء
البيت المذكور فقد وجد الايام فيه بدون التحقيق فظهر الفرق
١٢ وسو في هه قوله اي تعريف المسند اليه يعني لفظ لما تقدم
ان المسند اليه والمسند من اوصاف اللفظ قوله لتمييزه الى
المسند اليه اي ذات المسند اليه لان التميز اكل تميز افهاما ولا
ففي الكلام متى ام او حذف مضاف اي لتمييز معناه ١٢
من الدسوة والتجريد ١٢ قوله لتمييزه الخ لان اكل التمييز
لا يكون بالعين والقلب ولا يحصل ذلك التمييز الا باسم
الاشارة فان قلت ان كلام المصنف يقتضيه انه اعرف
من سائر المعارف وليس كذلك اجيب بان المراد انه اعرف
بتمييزه بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه ايضا
ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التفسير بما فوقه من المعارف
اد ان المراد انه اكل من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه
اشارة حية اكل في التمييز من غيره وان كان غيره اكل منه
من غير ذلك الوجه ١٢ من الدسوة والتجريد ١٢ قوله ابو
الصقر خبر عن اسم الاشارة او بدل منه او بيان له وخبر المبتدأ قوله من نسل شيبان ١٢ في هه قوله نصب على المدرج فعل
للتعليل والفعل المدرج تقدير ما يدل على المدرج بل المدرج عنه تقدير ما يدل على النظم فقط ١٢ في هه قوله من نسل شيبان حال
ثانية من صاحب الاول فيكون من قبيل المرادفة الى قوله شيبان بن ثعلبة ابو قبيلة صاملا سالا لقبيلة وما في البيت يحتملها ١٢
١٤ قوله بين الفضال الخ حال من نسل شيبان وهو الواجهة الى حال كونهم مقيمين بين الفضال والسلام او من شيبان او من ابو الصقر يعني يقيمون البادية لان
فقد الغرض في الخبر ١٢ وسو في غيره -

ما ينبغي عن الخيبة والخسران وتعظيم لسان شعيب عليه السلام وما
يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة
الفقه قد صنف فيه كتابا او لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان
فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا نحو ان الذي
ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت
بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبغي عن زوال
المحبة وانقطاع المودة لانه يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كانه
برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذي
سلك السماء اذ ليس في رفع الله تعالى السماء تحقيق وتثبيت لبنائه
لحم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر وبلاشارة اي تعريف
المسند اليه بايراد اسم الاشارة لتمييزه اي المسند اليه اكل تمييز
لغرض من الاعراض نحو قوله هذا ابو الصقر فرد النص على المدرج او
على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الفضال والسلام وهما
على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الفضال والسلام وهما

١٢ قوله قوله نصب على المدرج اي نصب بفعل محذوف لا فائدة المدرج فعل
للتعليل والفعل المدرج تقدير ما يدل على المدرج بل المدرج عنه تقدير ما يدل على النظم فقط ١٢ في هه قوله من نسل شيبان حال
ثانية من صاحب الاول فيكون من قبيل المرادفة الى قوله شيبان بن ثعلبة ابو قبيلة صاملا سالا لقبيلة وما في البيت يحتملها ١٢
١٤ قوله بين الفضال الخ حال من نسل شيبان وهو الواجهة الى حال كونهم مقيمين بين الفضال والسلام او من شيبان او من ابو الصقر يعني يقيمون البادية لان
فقد الغرض في الخبر ١٢ وسو في غيره -

له قوله يعني التفسير لقوله بين الفصال والسلم ١٢ قوله لان فقد لان من كان في الحضرة تالة ذلك المحكام وشقتهم بخلاف البادية ويحتمل ان يكون المراد بالوصف بسكنى البادية وصفتهم كمال البلاغة والفصاحة لكونهم لا يخاطبون طوائف العجم فيكون كلامهم سائلا مما يخل بالفصاحة والشاهد في ايراد المسند اليه اسم
 اشارة تفصيلا في كلامه لغير من مدحه بالانفراد في المحاسن وبالغز ١٢ من وسوقه ١٢ قوله غير المحسوس اي غير المدرك بحاسته البصر الذي وضعه راسم الاشارة ١٢ في قوله
 اولئك آباءى هذا من كلام الفريزوني يجوز ان يذكر في هذه القصيدة جماعة من الكبار قومه وعددها غيرهم ثم قال اولئك آباءى الخ فلو قال فلان وفلان آباءى لم يكن فيه تعريض
 بذلك فلما اورد المسند اليه باسم الاشارة حصل التنبيه على عبادة جبريت حتى كان لا يدرك غير المحسوس ١٢ قوله اوبى ان حاله اي انه يوتى بالمسند اليه اسم اشارة لبيان حال معناه
 من القرب والبعد والتوسط فنقول في القرب في معنى من ...

البيان ١٢ وسوقى ١٢ قوله دامثال هذه الخاى وهذه
 المباحث دامثالها كالشك والخطاب والغيبة بالنسبة الى الضمير
 واحضاره بعينه بالنسبة للعلم وعرض الشارح من هذه العبارة
 جواب سوال وهو ان كون ذلك القرب وذلك البعيد وذلك
 للتوسط مما تنبيه اللغة لانه بالوضع فلا ينبغي ان يتعلق به نظر المعاني
 لانه انما يبحث عن الزاكن على اصل المراد وحاصل جواب الشارح
 ان لاسمار الاشارة جهتين فاللغة تبحث عنها من جهة ان هذا
 موضوع للقرب والخ والعلم المعاني تبحث عنها من جهة انه يوتى
 بهذا اذا قصد التكلم ببيان قرب المشار اليه الخ وهذا القرب زائد
 على اصل المراد فان اصل مراد التكلم من الكلام الحكم على ذات
 المسند اليه معبر عنه باى لفظ كان سواء كان علما او موصولا او
 اسم اشارة او غير ذلك ١٢ تجريد وغيره ١٢ قوله وعلم المعاني
 الخ لا يخفى ان ذلك يخص من علم اللغة ايضا فانه اذا عرفت
 ان هذا القرب عرف انه اذا قصد قرب المشار اليه يوتى بهذا
 ويحاجب بان معرفة انه اذا قصد الخ من علم المعاني هي يقصد
 فيه بالذات والامر فذلك من اللغة فباللغة فيبحث عنها من جهة
 من حيث الوضع والى المعاني من حيث انها مطابقة لمقتضى
 الحال فاختلغا تجريد وغيره ١٢ قوله او تحقير الخ اي ان يوتى
 بالمسند اليه اسم اشارة قصد التحقير معطوف بسبب دلالة على
 القرب ووجه ذلك ان القرب من لوازمه المحقارة يقال هذا
 امر قريب الى من سهل لتناول وكان كذلك يلزم من ان يكون
 حقيرا فيلحق القرب بهنا عبارة عن وكونه مرتبة وسفالة الدرجة
 ووجه ان الشخص كلما كان اقرب واشرف درجة احتلج اليه
 اليه الى الوسائل اكثر واشرف فعادة فالاستغناء عن الوسائل
 دليل قاطع على وكونه ١٢ وسوقى ١٢ قوله قال ابو جبر
 مشير الى المصطفى صلى الله عليه وسلم واول الآية واذا راك
 الذين كفروا ان يتخذوا لك الا برة والذى يذكر الخاى ...
 قائمين هذا الذكر الخ ١٢ تجريد ١٢ قوله اي الذي يذكر الخ فقد
 اورد المسند اليه اسم اشارة موضوعا للقرب قصد الاشارة وكان
 الكفرة قهرا يدعيون ان هذا التحقير ذكر التكلم المستعمل في معنى
 الالوهية عنها ١٢ وسوقى ١٢ قوله او تعظيم البعد اي يوتى بالمسند
 اليه اسم اشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد نظرا
 الى ان البعيد شانه العظمة اذ لا تتأله الا يدي ١٢ وسوقى ...

شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد الخ في الحضرة والتعرض

بعبادة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اولئك آباءى

فجئني بمثلهم اذا جمعنا يا جبريل المجامع + اوبى ان حاله اي المسند

اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذلك زيد

واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال

هذه المباحث ينظر فيها اهل اللغة من حيث انها تبين ان هذا مثلا

للقرب وذلك للتوسط وذلك للبعد علم المعاني من حيث انه اذا اراد

قرب المسند اليه يوتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم

على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصورا على اى وجه

كان او تحقيره اي تحقير المسند اليه بالقرب نحو هذا الذى يذكر الخ

او تعظيمه بالبعد نحو ذلك الكتاب تنزيلا لبعده ورفعه محله

منزلة بعد المسافة او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك للعين فعل كذا

تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة لفظ ذلك

١٢ قوله تنزيلا الجواب عما يقال ان الكتاب المشار اليه حاضر فاجاب استعمال اشارة البعيد فيه ١٢ وسوقى ١٢ قوله او تحقيره بالبعد اي يوتى بالمسند اليه اسم اشارة قصد التحقير معناه بسبب دلالة على البعد لان الامر المحقير من شأنه ان لا يلتفت الناس اليه وينجده عنهم فمن هذا الوجه يكون المحقارة مناسبة للبعد المكاني واستلزامه له ١٢ سيد وسوقى ١٢ قوله عن ساحة الخ اعطافه الخاى الحضور من اضافة الصفة الى الموصوف اي من ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة ١٢ وسوقى ١٢ قوله ولفظ ذلك قصد الشارح بهذا مجردا فائدة فائدة حاصلا ان لفظ ذلك موضوع للبعد المحسوس بحاسته البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس لكونه يعمل مجازا للغائب عن حاسته البصر مطلقا سواء كان ذاتا او معنى ولما عرفت المحسوس ١٢ كذا فى الدسوقى ...

١٢ قوله تنزيلا الجواب عما يقال ان الكتاب المشار اليه حاضر فاجاب استعمال اشارة البعيد فيه ١٢ وسوقى ١٢ قوله او تحقيره بالبعد اي يوتى بالمسند اليه اسم اشارة قصد التحقير معناه بسبب دلالة على البعد لان الامر المحقير من شأنه ان لا يلتفت الناس اليه وينجده عنهم فمن هذا الوجه يكون المحقارة مناسبة للبعد المكاني واستلزامه له ١٢ سيد وسوقى ١٢ قوله عن ساحة الخ اعطافه الخاى الحضور من اضافة الصفة الى الموصوف اي من ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة ١٢ وسوقى ١٢ قوله ولفظ ذلك قصد الشارح بهذا مجردا فائدة فائدة حاصلا ان لفظ ذلك موضوع للبعد المحسوس بحاسته البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس لكونه يعمل مجازا للغائب عن حاسته البصر مطلقا سواء كان ذاتا او معنى ولما عرفت المحسوس ١٢ كذا فى الدسوقى ...

له قوله الى كل هذا الصلوح مما ذكرنا عرفنا ان اسماء الاشارة مطلقا صنعت لان يشار بها الى المحسوسات المشاهدة فخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهدة
ادرك بخير البصر من باقي الحواس فاذا قلت سمعت هذا الصوت او شممت هذا الريح اذقت هذا الطعم كان مجازا ١٣ وسو ١٤ قوله او معنى انا دهر باليسر انما
محسوسة له ما قام لغيره فمثل اللفظ كقولك قال لي انسان كذا فسر في ذلك القول ١٤ وتي ١٥ قوله فساد الخ اي فساد فسادا بحسب اللغة وان كان المعنى الذي قيل
حاصلا في المثال ١٣ ج ١٤ قوله
ان معناه الخ فمثل المشار اليه على اسم
الاشارة وجعل الباء واخترت على
المتقدم وفي ذلك تصف مخالفة
اللغة ١٣ تجريد ١٥ قوله لاجل الاوصاف
قال العصام لا ينبغي ان التنبيه
لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على
كونها عقب المشار اليه فانه يقع ان
تكون قبله كان تقول جاء في القائل
الكاظم زيد وهذا يستحق الاكرام ولا
على ان يكون ما هو جدير به واردا
بعده كان تقول ويستحق الاكرام هذا
وحينئذ قالوا نعم ان يقول التنبيه
عند الاشارة الى موصوف على
ان المشار اليه جدير بما اسند لاسم
الاشارة من اجل كونه موصوفا
١٣ تجريد ١٥ قوله او تلك الخ
اي فقد اورد المسند اليه اسم الاشارة
مع ان المحل للتصغير لاجل التنبيه
للسامع على ان المشار اليه حقيق
بالحكم المذكور بعد اسم الاشارة من
اجل ما تصف به من الصفات
قبلها ١٢ س ١٥ قوله هو الذي
يؤمنون اي الذات مجهولة بعين
هذه الصلة فالصلة واخترت في
الصفات فارادة عن المشار اليه
فلاننا في ذكر الصلة ههنا على ايمان
من الاوصاف والناظر ان يثبتها
لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا
استطردوا في تتبع ذكر الموصول
بدون الصلة والمراد هو الموصول
فقط كذا قال عبد الحكيم ١٥ قوله
تنبيه الخ قال العصام فان اراد
اسم الاشارة بجولة المحسوس
باعتبار التمييز المحل بالانصاف
فتبين الحكم مشتق ليشعر بعجلة
ماخذه

١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠

صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى وكثيرا ما يذكر المعنى
بما ١٣ من بغير ١٤

الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد
له من البهر ١٥

او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب
له تنبيه المشتمل على ١٦

المشار اليه باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه
بعض الاوصاف متاخرة عن ذكر المشار اليه ١٧ ليس المراد من الصفات الخفية ١٨

يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول

الثاني وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا اظهر
انه غالبا في غير التعقيب تدل على التاخر ١٩

فما دام قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب وصا على انه متعلق

بالتنبيه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم
له مستدير ٢٠

الاشارة من اجلها متعلق بجديراى حقيق بذلك لاجل الاوصاف

التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب يقومون لصلوة

الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب
شاهد اول ٢١ شاهد ثان ٢٢

المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بما يوافق
التاسع ان يقال وهو المفلحون ٢٣

الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيه على ان المشار اليه
كالانفاق مما ذكره ٢٤

له قوله من اجل اتصافهم بخلاف ما نواتي بالضمير فانه لا ينفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة كمال التميز فيلاحظ مع الوصف
بجوف الضمير فانه موضوع للذات فقط ١٢ وسوقى له قوله وباللام الخاضع لما ذهب اليه المصنف ان لام التعريف على قسمين لام العهد الخارجي ولا الحقيقة
فلام العهد تنتمي لاقسام ثلاثة لان معهودها ما هو كذا اي تقدم ذكره صريحا او كناية او على اي لم يتقدم له ذكره لكن معلوم عند الطالب ولام الحقيقة تنتمي لاقسام
اربعة لان مدلولها اما الحقيقة من حيث
هي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة او
من حيث وجودها في ضمن فروق معينين
وتسمى لام العهد الذي هو او من حيث وجودها
في ضمن جميع الافراد التي يتناولها اللفظ
بحيث اللغة وتسمى لام الاستغراق المعرف
وسياقي الجمع فظهر ان الاقسام سبعة وان
لام العهد الذي هو عند علماء البيان غير ما
عند النحاة ١٣ من التجريد وفي قوله
اي معهود اي في الخارج وقدم لام العهد
على لام الحقيقة مع انه آخرها السكاكي
لان المعروف بها اعرف من المعروف بلام
الحقيقة وكثرة اباحت لام الحقيقة ولو
اخر المعروف بلام العهد لكثرة الفصل بين
القسمين ١٢ من اطول ووسوقى له
قوله اي الى حصته اشارة بهذا الى ان المراد
بالمعهود الحصته المعهودة لانها الكابلية في
المعهودية لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة
والا فالاشارة الى المعهود تحقيق في لام
الجنس ايضا والحصته والفرد عندهم بمعنى
واحد وانما اختار لفظ الحصته دون الفرد لان
المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود
الخارجي قد يكون ثوبا قد يكون اكثر من
واحد من عبدة الحكيم ويغزوه ١٤ قوله واحد
كان الخنك اذا قيل لك جار رجل او جلال
او رجال فتقول اكرم الرجال او الرجلين
او الرجل ١٢ تجريد ١٥ قوله يقال عهدت
الخارجي لغة والمراد به هنا لزمه وهو المتعين
لان ادراك الشيء وملاقاته يتلزم تعيينه
فالمراد بالمعهود المعين ١٢ تجريد ١٥ قوله
لتقدم الخاء علم ان هذا التقديم بشرط الصحة
استعمال المعرف في الحصته كناية عن الضمير لفظا
٢ وسوقى له قوله اي وضعتها انت الضمير
مع كونه راجعا لالانه دار الامر بين مراعاة
المرجع والحال التي هي بمنزلة الخبر اعني ان
درعاية الخواص لانه محط القادة ١٢ في
١٦ قوله لكن التمر بما لا نسب ليقول لغيره ان
يكون التمر في كلام الشارح مصدر حرر المعنى

أحقا بهما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلان ٧
اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة وباللام اي تعريف
المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصته من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب احدا كان او اثنين او جماعة
يقال عهدت فلانا اذا ادركته اولفيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او
كناية نحو وليس الذكر كالكأنتى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة
مكران كالتى اي كالكأنتى التي وهبت تلك الكأنتى لها اي لامرأة عمران
فالكأنتى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعا قالت رب انى وضعتها
انتى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في
قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان ليعم الذكور
والاناث لكن التحرير وهو ان يعق الولد لخدمة بيت المقدس فما كان للذكور
دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب نحو
خرج الامير اذ لم يكن فى البلد الا هو وواحدا للاشارة الى نفس الحقيقة
للمفعول فقوله ان يعق مجهول ١٢ وسوقى له قوله وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب نحو
قوله للاشارة الى لام الجنس ولام الحقيقة معناه واحد وهو قسم من لام الجنس يقال العهد الذي هو والاستغراق كذا في الاطول ١٢

له قوله من اجل اتصافهم بخلاف ما نواتي بالضمير فانه لا ينفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة كمال التميز فيلاحظ مع الوصف
بجوف الضمير فانه موضوع للذات فقط ١٢ وسوقى له قوله وباللام الخاضع لما ذهب اليه المصنف ان لام التعريف على قسمين لام العهد الخارجي ولا الحقيقة
فلام العهد تنتمي لاقسام ثلاثة لان معهودها ما هو كذا اي تقدم ذكره صريحا او كناية او على اي لم يتقدم له ذكره لكن معلوم عند الطالب ولام الحقيقة تنتمي لاقسام
اربعة لان مدلولها اما الحقيقة من حيث
هي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة او
من حيث وجودها في ضمن فروق معينين
وتسمى لام العهد الذي هو او من حيث وجودها
في ضمن جميع الافراد التي يتناولها اللفظ
بحيث اللغة وتسمى لام الاستغراق المعرف
وسياقي الجمع فظهر ان الاقسام سبعة وان
لام العهد الذي هو عند علماء البيان غير ما
عند النحاة ١٣ من التجريد وفي قوله
اي معهود اي في الخارج وقدم لام العهد
على لام الحقيقة مع انه آخرها السكاكي
لان المعروف بها اعرف من المعروف بلام
الحقيقة وكثرة اباحت لام الحقيقة ولو
اخر المعروف بلام العهد لكثرة الفصل بين
القسمين ١٢ من اطول ووسوقى له
قوله اي الى حصته اشارة بهذا الى ان المراد
بالمعهود الحصته المعهودة لانها الكابلية في
المعهودية لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة
والا فالاشارة الى المعهود تحقيق في لام
الجنس ايضا والحصته والفرد عندهم بمعنى
واحد وانما اختار لفظ الحصته دون الفرد لان
المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود
الخارجي قد يكون ثوبا قد يكون اكثر من
واحد من عبدة الحكيم ويغزوه ١٤ قوله واحد
كان الخنك اذا قيل لك جار رجل او جلال
او رجال فتقول اكرم الرجال او الرجلين
او الرجل ١٢ تجريد ١٥ قوله يقال عهدت
الخارجي لغة والمراد به هنا لزمه وهو المتعين
لان ادراك الشيء وملاقاته يتلزم تعيينه
فالمراد بالمعهود المعين ١٢ تجريد ١٥ قوله
لتقدم الخاء علم ان هذا التقديم بشرط الصحة
استعمال المعرف في الحصته كناية عن الضمير لفظا
٢ وسوقى له قوله اي وضعتها انت الضمير
مع كونه راجعا لالانه دار الامر بين مراعاة
المرجع والحال التي هي بمنزلة الخبر اعني ان
درعاية الخواص لانه محط القادة ١٢ في
١٦ قوله لكن التمر بما لا نسب ليقول لغيره ان
يكون التمر في كلام الشارح مصدر حرر المعنى

للمفعول فقوله ان يعق مجهول ١٢ وسوقى له قوله وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب نحو
قوله للاشارة الى لام الجنس ولام الحقيقة معناه واحد وهو قسم من لام الجنس يقال العهد الذي هو والاستغراق كذا في الاطول ١٢

له قولهم المسمى بهذا التفسير للحقيقة وإشارة إلى أنه ليس له مدعى معناه المشهور وهو الماهية مستقاة من الوجود في الخارج لأن الأمر الخلق باعتبار حقيقة وجوده في الخارج لا يقال له حقيقة باعتبار تعلقه في الذهن سواء كان له وجود في الخارج أو يقال له مفهوم فإشارة الشارع في هذا التفسير إلى أن المراد بالحقيقة المفهوم يشمل قولك حقيقة والقول فإن اللام فيها عينية ١٢ وسوى ١٣ قوله من غير اعتبار البيان لنفس الحقيقة ١٤ من غير ملائمة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد من الناس حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع ليعني مفرد لأن التعريف للماهية دون الأفراد وكذا اللام الداخلة على موضوع الطبيعة نحو الحيوان فليس في كلام الشارع نظر لأن لام العهد الذي في كلام الاستفراق اعتبر فيها الأفراد مع أنها من قسم لأم الحقيقة واعتبار الأفراد فيها في عدم اعتبارها فلا يصح جعلها من فروع لأم الحقيقة واجب بان المراد من غير اعتبار الأفراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر من القرآن وذلك ما بان لا اعتبار له أسطة القرآن كما في لام العهد الذي في كلام الاستفراق وهذا الجواب يدل عليه قول الشارع فيما يأتي ١٥ وسوى ١٦ قوله الرجل خبراً غرض حقيقة الرجل الملوحة وهذا خبر من حقيقة المرأة الملوحة وهذا لا ينافي هذا كون بعض أفراد جنس المرأة خيراً من بعض أفراد جنس الرجل لأن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس ١٧ في قوله ما اعتبار عهديه يعني فالمفهوم ابتداء هو الحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتفصل استحضار أفرادها كان كل واحد من الأفراد مفهوماً وهذا ١٨ وسوى ١٩ قوله لمطابقة ذلك الخ معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك أو أخذ على الحقيقة فالمفرد المسمى باعتبار مطابقة الحقيقة المعلومة صار كأنه مفهوم فله عهديه بهذا الاعتبار فيسمى مفهوماً أو شيئاً ٢٠ من التخصيص ٢١ قوله يعني الإشارة إلى أن قول المصنف يأتي بمعنى بطلان اللام في قوله الواحد معنى على ٢٢ قوله على فظاهر أنه يستعمل في الفرد ونفسه لكن حقق في المطول ما حاصله أنه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة وتحقيقه أن المعروف بلام الحقيقة هو مفهوم الحقيقة المتحد في الذهن وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فصار التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوجود ٢٣ في قوله كما يطلق الخ فالجاء مع إطلاق الكلمة على فرد في كل منها لكن المراد بالإطلاق فيما نحن فيه الذكر وفي المثل للبراد بالإطلاق المحل ٢٤ وسوى ٢٥ قوله دخل السوق فتوكل أو قل قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة والعهد الخارجي منتف من الأصل فعلم من هذا أن المراد بالحقيقة في ضمن بعض الأفراد ٢٦ في قوله حيث لا عهد بان تعدد أسواق البلدة ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب ٢٧ في قوله وأخاف الخ في فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الذهن وليس المراد حقيقة الذنب من حيث هي لأنها لا تأكل ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد ٢٨ وسوى ٢٩

الأفراد الصالحة في كلام الحقيقة والقرينة

قوله تفاوت ما حاصل الفرق أن المعروف بلام العهد الذي مدلوله الحقيقة في ضمن فرد ما والذكر مدلولها فرد ما فاختصر هذا قلنا أن النكرة موضوعية للفرد المنتشرة فإن قلنا أيضاً أنها المفهوم كالمعروف بلام الحقيقة فالفرق أن كتيبت الجنس وعهديه معتبر في مدلول العهد بلام العهد الذي في غير معتبر في النكرة وإن كان حاصله ٣٠ حـ

له قولهم المسمى بهذا التفسير للحقيقة وإشارة إلى أنه ليس له مدعى معناه المشهور وهو الماهية مستقاة من الوجود في الخارج لأن الأمر الخلق باعتبار حقيقة وجوده في الخارج لا يقال له حقيقة باعتبار تعلقه في الذهن سواء كان له وجود في الخارج أو يقال له مفهوم فإشارة الشارع في هذا التفسير إلى أن المراد بالحقيقة المفهوم يشمل قولك حقيقة والقول فإن اللام فيها عينية ١٢ وسوى ١٣ قوله من غير اعتبار البيان لنفس الحقيقة ١٤ من غير ملائمة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد من الناس حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع ليعني مفرد لأن التعريف للماهية دون الأفراد وكذا اللام الداخلة على موضوع الطبيعة نحو الحيوان فليس في كلام الشارع نظر لأن لام العهد الذي في كلام الاستفراق اعتبر فيها الأفراد مع أنها من قسم لأم الحقيقة واعتبار الأفراد فيها في عدم اعتبارها فلا يصح جعلها من فروع لأم الحقيقة واجب بان المراد من غير اعتبار الأفراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر من القرآن وذلك ما بان لا اعتبار له أسطة القرآن كما في لام العهد الذي في كلام الاستفراق وهذا الجواب يدل عليه قول الشارع فيما يأتي ١٥ وسوى ١٦ قوله الرجل خبراً غرض حقيقة الرجل الملوحة وهذا خبر من حقيقة المرأة الملوحة وهذا لا ينافي هذا كون بعض أفراد جنس المرأة خيراً من بعض أفراد جنس الرجل لأن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس ١٧ في قوله ما اعتبار عهديه يعني فالمفهوم ابتداء هو الحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتفصل استحضار أفرادها كان كل واحد من الأفراد مفهوماً وهذا ١٨ وسوى ١٩ قوله لمطابقة ذلك الخ معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك أو أخذ على الحقيقة فالمفرد المسمى باعتبار مطابقة الحقيقة المعلومة صار كأنه مفهوم فله عهديه بهذا الاعتبار فيسمى مفهوماً أو شيئاً ٢٠ من التخصيص ٢١ قوله يعني الإشارة إلى أن قول المصنف يأتي بمعنى بطلان اللام في قوله الواحد معنى على ٢٢ قوله على فظاهر أنه يستعمل في الفرد ونفسه لكن حقق في المطول ما حاصله أنه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة وتحقيقه أن المعروف بلام الحقيقة هو مفهوم الحقيقة المتحد في الذهن وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فصار التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوجود ٢٣ في قوله كما يطلق الخ فالجاء مع إطلاق الكلمة على فرد في كل منها لكن المراد بالإطلاق فيما نحن فيه الذكر وفي المثل للبراد بالإطلاق المحل ٢٤ وسوى ٢٥ قوله دخل السوق فتوكل أو قل قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة والعهد الخارجي منتف من الأصل فعلم من هذا أن المراد بالحقيقة في ضمن بعض الأفراد ٢٦ في قوله حيث لا عهد بان تعدد أسواق البلدة ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب ٢٧ في قوله وأخاف الخ في فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الذهن وليس المراد حقيقة الذنب من حيث هي لأنها لا تأكل ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد ٢٨ وسوى ٢٩

ومفهوم المسمى من غير اعتبار ما صدقت عليه من الأفراد كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرفة بلام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرفة بلام الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة المتحد في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه مفهوماً في الذهن وجزئياً من الجزئيات تلك الحقيقة مطابقاً لها كما يطاق لكل الطبع على جزئ من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على أن ليس لقصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل في بعضها كقولك أدخل السوق حيث لا عهد في الخارج و مثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب هذا في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ أو ذحال ووصفا للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك وإنما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو أن النكرة معناه بعض غير من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة

قوله تفاوت ما حاصل الفرق أن المعروف بلام العهد الذي مدلوله الحقيقة في ضمن فرد ما والذكر مدلولها فرد ما فاختصر هذا قلنا أن النكرة موضوعية للفرد المنتشرة فإن قلنا أيضاً أنها المفهوم كالمعروف بلام الحقيقة فالفرق أن كتيبت الجنس وعهديه معتبر في مدلول العهد بلام العهد الذي في غير معتبر في النكرة وإن كان حاصله ٣٠ حـ

٨١
قوله مختلفان فان الجبر وموضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد للمقربة باعتبار وجود الحقيقة فيه فافادة البعوضة
 في الجبر بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة تجريد بزيادة **قوله** ولقد انما مضميت ثم قلت لا يعني والمعنى امر على ليم عادة ستي ثم امكنه ولا التفت اليه
 والاشتباه بما مر ثم اقول لجماعة الخللان انه لا يعني والشاهد في قوله لا يعني فان الجملة في حكم النكرة وقعت صفة لليم لان الشاعر لم يرد ليمنا معيناً اذ ليس فيه اظهار ملكة العلم المقصودة
 بالتميز بها ولا المناهية من حيث هي بقرينة المهور ولا الاستغراق لعدم تاتي المهور على كل ليم من اللام بل المجلس في ضمن فرد بهم فهو كالنكرة فلذا جعلت الجملة صفة لاحالا
 في **قوله** الاستثناء يعني المتصل في قوله الا الذين آمنوا الخ ١٢ **قوله** الذي شرطه حاصل الدليل ان المستثنى منه كالانسان يجب ان يكون المراد به كل فرد
 اذ لو اريد به الحقيقة لم يصح الاستثناء للأفراد لعدم

وانما تستفاد البعضية من القرينة كال دخول والاكل فيما مر فالجرح

وَذُو الْأَلَامِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقَرِينَةِ سَوَاءٌ وَبِالنَّظَرِ إِلَى أَنْفُسِهِمَا مَخْتَلِفَانِ
 فِي الْأَطْرَافِ مِنْ كُلِّ بَعْضٍ غَيْرِ مُبِينٍ إِنْ كَانَ فِي التَّنْكِيرِ بِالْمَوْضِعِ وَفِي ذِي الْأَلَامِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقَرِينَةِ

ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة
 الأولى فيوصف بالظاهر ١٣

كقوله **ع** ولقد أمر على النبي عليه السلام **ع** وقد يفيد المعروف باللام المشار

بها إلى الحقيقة الاستغراق نحو أن الإنسان في خير أشير باللام
بفتح الهمزة

الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من حيث

متحققه فی ضمن بعض الافراد بل فی ضمن الجميع بدلیل حجت الاستثناء
کافی بقسم الثاني ۱۲

الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره

فَالْإِثْمُ الَّذِي لَتَعْرِيفِ الْعَهْدِ النَّاهِي أَوْ لَا اسْتِغْرَاقِ هِيَ إِذْ الْحَقِيقَةُ تَحْتَلُّ

على ما ذكرنا بحسب المقام والقربة ولهذا أفئنا ان الضمير قوله قد ياء وقد

يفيد عائد إلى المعرف بالأم المشار إليها إلى الحقيقة ولا بد في لازم الحقيقة

من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها الذي لا يتميز عن

أما إذا كانت النكاحات مثل الجمي، ورجي، وأخا أعتد الحضانة في الزمن

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

العهد

والمشار اليه بلام
مهما من لم يروى في التحريم

له قوله ولام الحقيقة قال البعض مقصود الشارح بيان الفرق بين لام العهد الخارجي اعلمى وبين القسم الاول من اقسام لام الحقيقة خاصة كما يفهم من عبارة المطول وعلى هذا فقول ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد واضح لا اشكال فيه لان القسم الاول من لام الحقيقة اعني الحقيقة من حيث هي لا ينظر فيه الى الافراد وقال البعض مقصود به بيان الفرق بين لام العهد الخارجي وبين لام الحقيقة باقسامها هيكل عليه قوله من غير نظر الى الافراد لانه قد ينظر في دخول لام الحقيقة الى الافراد كما في العهد الذهني والاستغراق فكيف يصح قوله من غير نظر الافراد الا ان يقال ان النظر الى الافراد في العهد الذهني والاستغراق انما يكون من القرينة

وخارج من اصل الواضع ويمكن ان يكون قوله فليتأمل اشارة الى هذا **له قوله** في الاستغراق يعني من حيث هو لا في خصوص المسند اليه فلا يرد عليه ان الغيب في المثال الاول مجرور والصاعقة في المثال الثاني مفعول به للسند اليه ١٢ من تجريد **له قوله** ان يراد فيه ان الارادة فعل بلهكم والاستغراق وصف للفظ واجيب بان الارادة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق سبب واردة السبب ١٢ تجريد **له قوله** بحسب اللغة قلل الفاضل عليه السلام ذكر اللغة انما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة او الشرع او الاصطلاح وانما اقتصر على اللغة لانها الاصل فلا يتوهم انه يقتضيه انه اذا اريد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب وضع الشرع او بحسب عرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقة وليس كذلك ١٢ **له قوله** الصاعقة جمع صانع واصل صاعقة صوغته كمال وكلمة قلبت الواو والفاء لثقلها وانفتح ما قبلها ١٢ **له قوله** على مذهب المازني القائل بان اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا سواء كانا بمعنى الحدث ام لا ١٢ راجع **له قوله** فلا بد ان الحدثان الحادث معتبر في الفعل فعلم من هذا انها لا يكونان فعليين في صورة الاسم الا انه اذا قصد بهما الحدث اما اذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقة ١٢ في **له قوله** ولو علم اي ولو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدث او البتة وان اللام في الصانع موصولة لاحرف التعريف فاما لاجابة تخريج على القول الضعيف وهو قول المازني لان مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق ١٢ من وسوق **له قوله** اكرم الذين

توجه امتيانه عن تعريف العهدان لام العهد اشارة الى حصص معينة

١٢ تعريف لام الحقيقة ١٢ الخارجي ١٢

من حقيقة واحد اكان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى

نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتأمل هو اي الاستغراق

ضربان حقيقة وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم

الغيب الشهادة اي عالم كل غيب شهادة وعرفي وهو ان يراد كل

١٢ فليتأمل ١٢

فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصياغة

١٢

١٢

اي صاعقة بلدة او اطراف مملكة لانه لمفهوم عرفا لصاعقة الدنيا

١٢

قيل المثال مبني على مذهب المازني والافعال في اسم الفاعل عند

١٢

غيره موصول وفيه نظيران الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث

١٢

١٢

١٢

دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لا تخمقوا هذه الصلة

١٢

١٢

١٢

١٢

١٢

١٢

فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم

١٢

مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا

١٢

هما ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين يا تونك الانريد او اضرب القائميين

لاحرف التعريف فاما لاجابة تخريج على القول الضعيف وهو قول المازني لان مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق ١٢ من وسوق **له قوله** اكرم الذين

له قول واستغراق هذه المسئلة مستقلة لها تعلق بما قبلها حاصلها ان اسم الجنس المفرد اذا دخلت على اداة الاستغراق كان شموله للأفراد اكثر من شمول المثنى والجمع الداخل عليها اداة الاستغراق والمراد بالمفرد ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ ايضا ولا كما يجمع المحل باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية نحو لا تزوج النساء والمراد بالجمع ما كان جمعا في المعنى سواء كان الجمع في اللفظ ايضا ولا نحو قوم درهبط ١٢ في قوله يتناول الخ ايضا ذلك انك اذا قلت لا رجل في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد سواء كان الفرد مفردا او من اجزاء المثنى او من اجزاء الجمع واما قولك لا رجلين ادرجال في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين او ثلاثة ثلاثة وهذا لا ينافي وجوده في فرد باعتبار المثنى او فردا وفردين باعتبار الجمع فيحصل ان استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد واستغراق المثنى يشمل كل اثنين اثنين جماعة ١٣ من الدسوقي **قوله** لا رجال في الدار او لا البيان

بلا التلويح لئلا ينفى الجنس انما نفى في الاستغراق بخلاف غيره فانه ظاهر في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق ١٢ **قوله** يتناول كل واحد هذا اعتراض على ما قال المصنف ان استغراق المفرد يشمل من استغراق المثنى والجمع بان هذا القول مسلم في النكرة المنفية واما في المعرفة باللام فلا لان الجمع المعرفة باللام الاستغراق شامل لكل واحد من الافراد فاستغراقه مساو لاستغراق المفرد فلا تقع دعوى اشتمالية المفرد على الجمع مطلقا ويوجب بهان لام الجنس اذا دخلت على جمع بطلت منه معنى الجمعية فصارت في حكم المفرد وقد مر ان المراد من المفرد في كلام المصنف ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ ايضا ولا فدعوى الاشتمالية المذكورة مختص بها اذا بقي الجمع على معناه الاصل ولم يبطل معنى الجمعية ١٢ **قوله** وقد اشغبا الكلام الخ اي بايراد الامثلة والشواهد الدالة على ان الجمع المعرفة ساط للمفرد في الاستغراق وان كان بينهما فرق من حيث ان المفرد المستغرق لا يستثنى منه الا الواحد والجمع المعرفة المستغرق فيصح استثناء الواحد والمثنى والجمع منه ١٣ في قوله مظنة اعتراض الخ وحاصله ان ادخال اداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد ينبغي ان لا يجوز لان اسم المفرد لا يكون في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراذه على وحدة معناه واداة الداخلة عليه الاستغراق تدل على تعدد ويمتنع ان يكون الشيء الواحد واحدا ومتعددا في حالة واحدة فبطل كبر المفرد مستغراقا ١٣ من في قوله يتناهيان قيل هذا الاعتراض انما يظهر على القول بان اسم الجنس موضوع للمفرد المنتشر اما على القول بان اسم الجنس موضوع للماهية فلا يظهر لانه لا تنافي بين الماهية والتعدد لانها كما تحقق في ضمن الفرد يتحقق في ضمن الجماعة ١٣ في قوله لان الحرف الخ حاصل ما ذكره جوابا بان اولها بتسليم ان الوحدة تنافي التعدد وثانيها منع تنافيهما وكان الترتيب ان يقدم الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى رجاءه فحصل الثاني ان استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادي اعم من كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون مع آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماعه مع الآخر وهذا لا ينافي الوحدة لا تصاف كل فرد بالوحدة اذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شيء آخر معه وليس معنى المفرد

الاعمروا واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره ^{وهو المقصود هنا ١٢} **قوله** استغراق المثنى والجمع بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى ^{ولا ينافي في خروج الواحد ١٣} يتناول كل اثنين والجمع يتناول كل جماعة بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم واما في المعرفة ^{انه قول المصنف استغراق المفرد اعم ١٢} باللام فلا بل الجمع المعرفة بلا لا استغراق يتناول كل واحد من افراد ^{الجموع} على ما ذكره ائمة الاصول والنحو دل عليه الاستغراق واسرار اليه ائمة التفسير وقد اشغبا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة ولما كان ههنا مظنة اعتراض هو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه ^{الفرد اعم من المثنى ١٣} والا استغراق يدل على تعدده وهما متنافيان اجاب عنه بقوله لا تنافي ^{له الوحدة والتعدد ١٤} بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي والتعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه محض اعم من الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وامتناع وصفه بنبوت الجمع ^{في مطلقا}

الداخلة عليه اداة الاستغراق مجموع الافراد حتى يحصل التناهي لان مجموع الافراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر اي كل مجموعي وهذا لا ينافي بالوحدة وهذا الجواب مبني على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر آخر معه لا اعتبار عدم امر آخر مثله وحاصل الجواب الاول انما سلمنا التناهي بينهما لكن عدم الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجديده عن الوحدة كما ان علامته الجمع في نحو مسلمين انما تحقق بعد تجديده عنهما وهذا مبني على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم امر آخر معه ١٢ بجديده وتجديده غيره **قوله** وامتناع الخ هذا جواب عما يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصح حرف الاستغراق دل على متعدد فقتضاه ان يجوز وصف بالجمع مع انه ممنوع وحاصل الجواب ان النجاة انما ممنوع من ذلك الوصف للمخاطبة على المشاكلة اللفظية واعلم ان في امتناع وصف بالجمع نظر بل يجوز رعاية للمعنى ومنه قوله تعالى او لطفل الذين لم يظفروا على عورات النساء الان يقال ان المراد من الوصف ما يكون طرا فيكون المراد ان وصف بالجمع مطرد وممنوع ١٣ من الجواب

استغراق المثنى والجمع

له قوله ولان الاول ان يقول اولان لان هذا جواب ثان منان الاول لاقتضائه بقا معنى الوحدة واقتضاه الاول لهما ١٢ تج ١٤ قوله وهذا اي لابل
 ان معناه كل فرد لا مجموع الأفراد ١٣ تجريد ١٤ قوله انصر طريق ظاهر ان الصنفة انصر طريق التعريف وليس كذلك ذلك لا ينفك عن الان في المصنوع والاعمال والاشياء والاشياء
 باللام فقد يكون الامر بالعكس احيب بان المراد انها انصر الطريق التي تفيد مقصودا متكاملا او السامع بحيث المقام كما هي هنا فان مقصودا المتكلم افادة انه محبوب فلو ذكر العلم
 او التفسير وغيره لما دل على ذلك ١٢ تجريد ١٤ قوله هو اي نحو قول جعفر بن علية الحارثي وهو سجون حين قتل واحدا من بني عقيل بمكة فنجن بها وكان يومئذ
 بمكة ركب من اليمن وفيه محبوبه ثم
 ان الركب عزم على الرجل فانشر
 هذا وهو من الطويل اذ كانت نقول
 مفاعيلن فنون مفاعيلن مكررا ١٣
 من الحاشي ١٤ قوله اي هو
 هو ثلاث يا آت اوليان من نفس
 الكلية والاولى منها بدل من ١٣ او
 مقول اذا صله هو وفي اجتمعت
 الواو والثانية مع الياء تقلبت ياء
 واو غمت في الياء وكسرت الواو
 الاولى للناسبة والثانية لام الكلمة
 والياء الاخيرة ياء المتكلم اضيف اليه
 الاسم ونحو ان لا يؤول الهوى
 بالمهوى بل يراى به محل هو اي وهو
 القلب يعني ان القلب سائر يسير
 الجبيرة وحبى موثق بمكة او يراى ان
 نفس الهوى سائر يسير القلب سائر
 يسير الجبيرة ١٣ من الدسوقي والتجريد
 ١٤ قوله الاختصار مطلوب لشار
 بهذا الى ان احضاره في فوهين
 السامع باختر طريق انما يقتضيه تعريف
 بالاصناف اذا كان الاختصار مطلوبا
 والا فلا يقتضيه ١٣ في ١٤ قوله
 اليامين جمع يمان بمعنى يمين واصل يمان
 يمانى اعل اعلال قاض ويمانى اصله
 يمينى حذف ال ياء المدغمه وعوض
 عنها الالف على خلاف القياس فنصار
 يمانى ١٣ وسوقه وتجريد ١٤ قوله
 اى مبعده بغير العين باخوذة من البعد
 اللازم بمعنى بعد وقرار البعض لفظ
 العين مفعول من البعد المتعدي
 اى البعد الغير ١٣ وسوقى ١٤ قوله
 المستتبع اى الذى تبعه قوله يقتضيه
 واما هم ١٣ في ١٤ قوله ثان
 تعظيما لثان المضاف اليه الذى اضيف
 له المسند اليه وانما قدم على المضاف لانه
 مقدم عليه في الاعتبار لانه منسوب اليه
 وان اخر عن المضاف في الذكر ١٣ كذا

٨٣

للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق

بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور

وان حكاية الاختفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض بالاضافة

اي تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف لانها اي الاضافة

اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع نحو هو اي اي مهوى وهذا

اخصر من الذي احواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام و

فرط السامة لكونه في السجى والجيب على الرجل مع الركب اليما نين

مصعداى مبعدا اذهب الارض تمامه جنيب وجتماني بمكة

موثق الجنيب المحنوب المستتبع والجثمان الشخص الموثق المقيد ولفظ

البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر اولتضمنها اي لتضمن الصنفة تعظيما

لشان المضاف اليه او المضاف او غيرها كقولك في تعظيم المضاف اليه

عبد حضر تعظيما لك بان لك عبد او في تعظيم المضاف عبد الخليفة

ركب تعظيما للعبد بانه عبد للخليفة وفي تعظيم غير المضاف المضاف اليه

١٤ قوله تعظيما للتكلم وفيه تعظيم للمضاف ايضا كما في المثال السابق لكنه غير مقصود ولا ملاحظ ١٣ في راجع ١٤ قوله وهذا معنى الخ يعني المراد بالخبر في كلام المصنف
غير المسند اليه المضاف وغيره الصنف اليه المسند اليه وهذا لا يناسب كونه مضافا اليه غير ذلك وليس معناه غير المضاف اليه مطلقا وغير المضافات مطلقا حتى يراد ان
ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما اذ يصدق على الياء في عندي انها مضاف اليه ١٣ تجريد وغيره ١٤ قوله نحو اتفق الخ فانه يتعذر تعدا كل من كان على الحق كما
انه يتعذر تعدا اهل البلد في المثال بعده ١٢ وسوق ١٤ قوله فلا فرادى فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الافراد التي يصدق عليها مفهومه ففي الجمع المقصود بالحكم
فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه وفي المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه فاعلم ان الافراد لا ينافي كونه مثنى او مجموعا ١٢ وسوق وغيره
١٥ قوله في المقصود الخ اي لكون المقصود بالحكم نوعا من الانواع لا اسم
المعصوم بالحكم نوعا من الانواع لا اسم
لجنس المنكر وذلك لان التنكير كما يدل
على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة
النوعية ١٢ في ١٥ قوله الغشادة اي
قليس المراد فردا من افراد الغشادة
لان الفرد الواحد لا يقوم بالابصار المتعددة
بل المراد نوع من جنس الغشادة وذلك
النوع هو غطاء الرقبة والتعاطي تكلف
في العنق والمراد به هنا الاعراض عن آيات
الله تعالى بالتكلف والاضافة في غطاء
التعاطي للبيان ١٣ في وغيره ١٥ قوله
وفي المفتاح الخ قد يقال لا تمانى بين
كلام المصنف والمفتاح لان الغشادة
الوعظية نوع من مطلق الغشادة فمراد
المصنف بقوله نحو وعلى البصار هم غشادة
في نوع من الغشادة هو الغشادة العظيمة
وذلك النوع هو غطاء التعاطي فتأمل
١٢ وسوق ١٥ قوله او التعظيم والتحقير
اي بذكر المسند اليه نكرة لا فائدة تعظيم معناه
او تحقيره وانه بلغ في ارتفاع شأنه اذ في
الانحطاط مبالغا لا يمكن ان يعرف لعدم
الوقوف على عظمته في الاول وتقدم الاستدلال
في الثاني ١٢ في ١٥ قوله كقوله في قول
ابن ابي السمت بكسر السين وسكون الميم
كذا نقل الدسوقي وهو من الطريق لا كذا
ففي من معانيه في قول من معانيه طورا
١٣ قوله له حاجب الخ اعلم ان الحجب
يستعمل في صلة حرف عن قال الله تعالى
كلهم من ربه يمدحون فاعلم ان هذا قوله
له حاجب اما صفة محذوف وفي كل امر
حرف مستقر صفة له حاجب اى له حاجب
من الارباب في كل امر يشهد ويكون
في معنى من ١٢ كذا في التجريد ١٥ قوله
ما في عظيم الخ هذا من كون المقام مقام
المرجع يعني اذا اراد ان يتكلم امر قبيحا
منه ما في عظيم لا يمكن تعينه واذا طلب منه الشان
معروفه او حسنا لم يمكن له ما في عظيم فضلا عن تعظيم
١٢ كذا في الدسوقي

عبد السلطان عند تعظيما للتكلم بان عبد السلطان عنده وهو

وان كان المضاف اليه لكنه غير المسند اليه المضافا وغيره ما اضيف

اليه المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما ولتضمنها اختيار المضاف

نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما

نحو ولد الحجام مجلس زيد او لا غناها عن تفصيل متعذر نحو اتفق

اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه بمنع عن

التفصيل فانه مثل تقدير البعض على البعض نحو علماء البلد حاضر

الى غير ذلك من الاعتبارات وامثلة كثيرة اى تنكير المسند اليه

فلا فرادى اي للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو

جاء رجل من اقصى المدينة يسئ او النوعية اي للقصد النوع

منه نحو وعلى البصار هم غشاة اي نوع من الاعظية وهو غطاء التعاطي

عن آيات الله تعالى وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاة عظيمة او

التعظيم او التحقير كقوله شمر له حاجب اي ما في عظيم في كل امر

١٣ في ١٥ قوله الغشادة اي
قليس المراد فردا من افراد الغشادة
لان الفرد الواحد لا يقوم بالابصار المتعددة
بل المراد نوع من جنس الغشادة وذلك
النوع هو غطاء الرقبة والتعاطي تكلف
في العنق والمراد به هنا الاعراض عن آيات
الله تعالى بالتكلف والاضافة في غطاء
التعاطي للبيان ١٣ في وغيره ١٥ قوله
وفي المفتاح الخ قد يقال لا تمانى بين
كلام المصنف والمفتاح لان الغشادة
الوعظية نوع من مطلق الغشادة فمراد
المصنف بقوله نحو وعلى البصار هم غشادة
في نوع من الغشادة هو الغشادة العظيمة
وذلك النوع هو غطاء التعاطي فتأمل
١٢ وسوق ١٥ قوله او التعظيم والتحقير
اي بذكر المسند اليه نكرة لا فائدة تعظيم معناه
او تحقيره وانه بلغ في ارتفاع شأنه اذ في
الانحطاط مبالغا لا يمكن ان يعرف لعدم
الوقوف على عظمته في الاول وتقدم الاستدلال
في الثاني ١٢ في ١٥ قوله كقوله في قول
ابن ابي السمت بكسر السين وسكون الميم
كذا نقل الدسوقي وهو من الطريق لا كذا
ففي من معانيه في قول من معانيه طورا
١٣ قوله له حاجب الخ اعلم ان الحجب
يستعمل في صلة حرف عن قال الله تعالى
كلهم من ربه يمدحون فاعلم ان هذا قوله
له حاجب اما صفة محذوف وفي كل امر
حرف مستقر صفة له حاجب اى له حاجب
من الارباب في كل امر يشهد ويكون
في معنى من ١٢ كذا في التجريد ١٥ قوله
ما في عظيم الخ هذا من كون المقام مقام
المرجع يعني اذا اراد ان يتكلم امر قبيحا
منه ما في عظيم لا يمكن تعينه واذا طلب منه الشان
معروفه او حسنا لم يمكن له ما في عظيم فضلا عن تعظيم
١٢ كذا في الدسوقي

١٤ قوله او التكميل اي يولد المسند اليه فكرة لا فائدة للتكثير ١٢ وسوقى ١٤ قوله ورضوان الخ لى رضوان قليل كبر من كل نعيم في الجنة لان كل ما سواه من ثمراته وهذا المعنى اولى مما قيل لى رضوان عظيم من الله اكبر من كل نعمة كان لهم لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الإشارة لى كمال كبريائه ١٣ مجزئ البنانى ١٤ قوله والفرق الخ انما فرق روى لى من لم يفهم الفرق فاعترض على المصنف بانه لا حاجة لى ذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقيق لان التكثير هو التعظيم والتقليل هو التحقيق ١٢ وسوقى ١٤ قوله وكذا التحقير والتقليل لى الاول مقابل للتعظيم فمرجه لى الكيفيات لانه عبارة عن الخطا الشان ودرجته المرتبة ودرجته القدر والثانى مقابل للتكثير فمرجه لى الكميات لانه عبارة عن قلة الافراد والاجزاء فظهر الفرق ١٢ كذا فى الدسوقى ١٤ قوله للتحقير والتقليل لى كما ان التعظيم والتكثير قد يجمعان وقد يفترقان فلهذا كان التحقير والتقليل ١٢ فى ١٤ قوله ومن تنكير الخ لما مثل صاحب المفتاح فى هذا المقام بامثلة لتكثير غير المسند اليه فاحتاج لى تكلف التأويل فاذا المصنف ان مراد السكاكى التمثيل لتكثير غيره سلا يتوهم اختصاص تلك الامور بتكثير المسند اليه فقال ومن تنكير غيره الخ ١٢ وسوقى ١٤ قوله لى غير المسند اليه لان دابة فى المثال الآتى مجرور بالاضافة ويار مجرور بن ١٢ فى ١٤ قوله لى كل فرد الخ ذكر لى تفسيرين حاصل التفسير الاول ان خلق الشخص من شخص فالتكثير فى دابة واللوحة الشخصية وحاصل التفسير الثانى خلق النوع من النوع فالتكثير فى دابة ويار للوحدة الشخصية فالتكثير محمول على الذات فلا يروا آدم وحواء ويمسى دمايتول من التراب كالحقبة البرغوث ونحو ذلك ١٣ من تجزئ ١٤ قوله هو نوع النطفة فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة ١٢ فى

يشينه + اى يعيبه وليس له عن طالب العرف حاجب آمانه حقير

من الشين وهو العيب ١٢

للى المردود والامان ١٢

مثال التحقير

فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم وان له لا بلا وان له لغنا او التقليل

للى الهالكثرة ١٢

مخو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم

بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات و

فهو راجع للكيفيات ١٢

للى المرتبة ١٢

فى النصفين

المقادير تحقيقا كما فى الابل او تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير

فان معنى من المعانى ١٢

والمراد من الكميات

والتقليل ولاشارة الى ان بينهما فرقا قال قد جاء التنكير للتعظيم

للى بين التعظيم والتكثير ١٢

للى النصفين

والتكثير مخو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى

ذو وعد كثير هذا ناظر الى التكثير وذو آيات عظام هذا ناظر الى

التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل من حصيل منه شئ اى حقير

للى

قليل ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد والنوعية مخو

ناظر لى التقليل ١٢

والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من

نطفة معينة هى نطفة ابيه المختصة به وكل نوع من انواع الدواب

من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من

١٥ قوله اي حرب عظيم انما جعل التنكير هنا للتعظيم لان حرب القليل يؤذن بالتساؤل في انهي عن موجب الحرب الذي هو الر بار وهو غير مناسب للمقام فالمناسب له حمل
الحرب على العظيم ويحتمل ان تنكير الحرب للنوعية اي نوع غير متعارف من الحرب وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره ١٢ وفيه ١٥ قوله لا للتاكيد
للمجود التاكيد بدون افادة النوعية والا فالمفعول المطلق لا ينفك عن التاكيد وانما لم يكن هنا لمجود التاكيد لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه والتناقض لان الظن الذي نفى اوله
هو الذي اثبت ثانيا ١٣ وسوق ١٥ قوله وبهذا الاعتبار هو جواب عن اشكال يورده على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل
فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر لظن مطلقا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه فاجاب بان المصدر المستثنى للنوعية لا المجود التاكيد فصح الاستثناء باعتبار النوعية

ولا حاجة حينئذ بان يجاب بان الكلام
محمول على التقديم والتأخير اي ان
الالظن لظنا ١٢ كذا في قال في درج
١٥ قوله على ان يكون الخ واما على
جمله مبينا للنوعية اي ضربا كثير او قليلا
فيصح الاستثناء المذكور فلا فرق بين
قولك ما ضربت الاضربا وبين قوله تعالى
ان لظن الاظنا في انه ان ارى بالمصدر
فيها بيان النوعية فصح الاستثناء وان
ايده مجرد التاكيد امتنع للزوم استثناء شئ
من نفسه التناقض ١٣ وسوق ١٥
قوله يجب ان يكون الخ لئلا يلزم استثناء
الشئ عن نفسه ويلزم التناقض لا ما
ضربة مثالا يقتضيه نفى الضرب والاضربا
يقتضيه اثباته ١٣ وسوق ١٥ قوله
ففي هذا الابهام اي حيث ارى المقيد
يا مطلق لا يصلح الا ١٢ تجريد ١٥ قوله
من تعظيم فضله الخ لان ابهامه يدل على
ان المعبر عنه اعظم في رفته واجل من
ان يعرف حتى يصرح به والذوق ليلزم
شاهد صدق القرآن الدلالة على المراد
١٢ تجريد ١٥ قوله واما وصفه قدم من
التواريخ الوصف لانه اذا اجتمع التواريخ
بيدها بنعت ١٢ تجريد ١٥ قوله
وهو النسب هنا اي بالتعليل وهو قوله
فلكونه الخ لان الذي يعطل انما هو الاحدا
لا الالفاظ ١٣ وسوق ١٥ قوله وافق
بقوله واما بيانه الخ فان الغالب استعمال
هذه العبارة في المعنى المصدر ١٢ معنى
تعقيب بالتابع المخصوص واما التابع
المخصوص فالشائع فيه مطلق بيان
وبدل للبيان والايدال ١٢ كذا في
الدسوق ١٥ قوله والاحسن ان
يكون الخ اي الوصف الذي عا عليه الصغير
بمعنى النعت لان المبين والكاشف
المسند اليه انما هو الوصف بمعنى التابع
لا ذكره والمعنى المصدر انما يتصرف بهما
ثانيا وبالعرض ١٣ في درج

الدواب ومن تنكير غيره للتعظيم نحو فاذا كوا بحرب بين الله ورسوله
١٥ غير المسند اليه ١٢

اي حرب عظيم وللحقير نحو ان نطق الاظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا
١٥ بالساق ١٢

اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هو هنا للنوعية
١٥ بالتاكيد ١٢

لا للتاكيد وبهذا الاعتبار وقوعه بعد الاستثناء مفعلا مع
١٥ يكون المفعول المطلق هنا للنوعية لا المجود التاكيد ١٢

افتناء ما ضربته الاضربا على ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدا
١٥ المستثنى من فاعله ١٢

ضربه لا يحتمل غير الضرب حتى يصح الاستثناء والمستثنى منه

يجب ان يكون متعدد يشمل المستثنى وغيره وكما ان التنكير الذي

في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كما في
١٥ انما قيل ١٢

قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد ببعضهم محمدا

صلى الله عليه واله وسلم ففي هذا الابهام من تفضيحه ثمانية فضله اعدا قد
١٥ بمسبه ١٢

ملا يخفى واما وصفه اي وصف المسند اليه الوصف قد يطلق على نفس
١٥ هو ان كان موصوفا او موصيا فالوصف من احوال المسند اليه مطلقا ١٢

التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدا وهو نسب ههنا وافق قوله ابايها واما
١٥ في ١٢

الايدال منه اي اما ذكر النعت له فلكونه اي الوصف بمعنى المصدر الاحسن
١٥ في تفسير الوصف بالمعنى المصدر ١٢ ١٥ في ذكر الوصف ١٢

له قوله على ان يراد الخ فان قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل الضمير راجعا للصفة المحرمة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو اعدوا الوعد
للتقوى قلت مرجع الشارح احتمال الاستدراك لانه من الصناعات الهدية الحسنة الكلام ١٢ وسمي ١٣ قوله الجسم الطويل الخ استشكل بان كل واحد صفة على
حدة مع انه ليس كاشفا واجاب البعض ان كل واحد ليس صفة على حدة وليس كاشفا بل الصفة الكاشفة مجموعها والادل مقيد بما بعده قال السيد للظاهر ان الوصف كاشف
هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى
وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ
والاعراب كان قبل الجسم الذي هو في
الجمرات كما ان قولك حلوا حامض خبر واحد
معنى كان قبل مزج تعدد اللفظ والاعراب
١٢ تجزئة ١٣ قوله فان لم يكن الخ فيه
اشارة الى حكمة فصل عما قبله وزاد في
الطاول ان فيه التنبيه على التقادير
بينها في الكشف فان السابق يعينه
تفصيل معنى الجسم بالبين بعينه تفصيل معنى الجسم
المتوقد وان استمر ١٢ في ١٣
قوله اي قول ادس بن جبر بن جبر
وسكون الجيم في مرثية فضالة بن كعدة
بفتح الفار وكسر الكاف في كعدة وسكون
لامه او بفتح الكاف واللام والبيتين
المنسوخ واخره مستعملين مفعولات
مفتعلن مرتين وجاه في مفعولات مفتعلن
في وج ١٣ قوله الذي يظن الخ
يكتمل ان يكون مفعولا لظن محذوفين
اي الذي يظنك متصفا بصنعة ويكتمل
انه نزل منزلة اللازم وقوله بك بيان
لموضع الظن ١٣ في ١٣ قوله
كان قد راى الخ كان مخففة من الثقيلة
اسما ضمير الشأن والجملة حال من فاعل
يظن اي يظن في حال كونه مشبها للروية
والسمع اي لذي الروية والسمع اي الذي
الروية والسمع او للراي والسمع ١٣ في
١٣ قوله على انه الخ الذي يساعد
السوق ان الخ قوله بعد عدة آيات شعر
ادهى فلا تنفع الاشاحة من امر من
قد يحاول للمهد ما قاله في جعله منصوبا
لاسم ان او بتقدير يراد عنى كما قال شارح
بعد ذلك ١٣ وسمي ١٣ قوله او
مخصصا لفرق بينه وبين الوصف بين
ان النقص من المخصص تخصيص اللفظ بالروية
ومن البين كشف المعنى ١٣ في ١٣

ان يكون بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احد معنييه وبضمير معنى

الاخر على ما ينبغي في البدل معنيته اي للمسند اليه كاشفا عن

معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان

هذه الاوصاف ما يوضح الجسم ويقع تعريفه ونحوه في الكشف اي مثل

هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن صفا للمسند

اليه قوله شاعرا لامي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمع

فالامي معناه الذي المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه

ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه اما مرفوع على انه خبر ان في البيت

السابق اعني قوله شعر ان الذي جمع السهولة والنجدة والبر والتقى

بها او منصوب على انه صفة لاسم ان او بتقدير يراد عنى او لكون الوصف

مخصصا للمسند اليه اي مقلدا لاشترائه او رافضا لاحتماله وفي عرف النحاة

التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرة والتوضيح عن رفع

الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان وصفه بالتاجر

قوله مقلدا الخ اي مقلدا للاشتراك الواقع فيه اذا كان معرفة والمراد بالاحتمال الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي

تاجر متاخر قل الاشتراك في رجل ١٣ في ١٣ قوله اذا خفا احتماله لانه رافضا للاحتمال الواقع فيه اذا كان معرفة والمراد بالاحتمال الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي

والاشتراك اللفظي ما وضع لعينين او اكثر باوضاع متعددة كزيد قاتنه وضع للشخصين تاجرا وفقيها مثلا فوضعه بالتاجر رافضا لاحتمال الفقيه فتوصل من ذلك ان التخصيص يدخل

المعارف والنكرات وان التخصيص فريد من تقليل الاشتراك في الاحتمال وهذا اصطلاح البيانيين بخلاف النحاة فان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط دام رافضا لاحتمال في المعارف فيقال له قد وضع لا تخصيص عندهم ١٣ وسمي ١٣ جملة الشعر لانه

له قوله مدحا او ذما اي مادحا او ذما او ذما مبالغة ١٢ في ٥٢ قوله حيث يتعين انما لعدم شريك له في ذلك الاسم والمعرفة
 الخاطبة له بعينه قبل ذكر الوصف ١٢ تجريد ٥٣ قوله كان الوصف الذي فيه نظر لانه يقتضي ان الموصوف اذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب في الوصف ان
 يكون مخصصا ولا يكون للدرج مع انه ليس كذلك بل يصح ان يكون للدرج او الذم ايضا بحسب قصد المتكلم واجيب بان المراد ان الظاهر من الوصف التخصيص عند عدم التعين
 وان صح ان يراد منه المخرج او الذم ١٢ قوله اس الدابر الخ اسن مبتدأ مبني على الكسرة والدابر لغت موكلة مرفوع نظر المحل وجملة كان خبره ١٢ وسو ٥٤ قوله
 مما يدل الخ قد يقال اي فائدة لهذا التوكيد ويجاب بان ذلك انما يقوله الفصحاء اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع في الاسم كرب وعلم فيكون ذكره اشارة للفرج بدويرة او وقع فيه
 سرور فيكون ذكره اشارة الى التسايف عليه ١٢ تجريد ٥٥ قوله لبيان المقصود الخ ان كلام الشارح يدل على

يرفع احتمال غيره او يكون الوصف مدحا او ذما نحو جاءني

زيد العالم والجاهل حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل

ذكره اي ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا ولو كونه

تاكيد انما اس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ اس

اي تقريرا لتاكيد المصطلح ١٢

يدل على الدور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره

اي المضي فوصف بالدابر تاكيد ١٢

قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه

حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنسين

عنه لكون النعت هنا مبينا للمقصود من المسند اليه ١٢

ليبان ان المقصد منها الى الجنس دون المفرد وبهذا الاعتبار

الجنس القصد لبيان ان

افاد هذا الوصف زيادة التعظيم والاحاطة واما توكيد اي

بسبب تحقق الجنس في جميع الافراد ١٢

توكيد المسند اليه فالتقرير اي لتقرير المسند اليه اي

تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مقرا محققا ثابتا

في ذهن السامع ١٢

مجيت لا يظن به غيره نحو جاءني زيد اذا اظن انك غفلة السامع

المراد بالظن ما يشبه التيقن ١٢

عن سماع لفظ المسند اليه او عن جملة على معناه وقيل المراد به تقرير الحكم

سرو فيكون ذكره اشارة الى التسايف عليه ١٢ تجريد ٥٥ قوله لبيان المقصود الخ ان كلام الشارح يدل على
 ان الوصف المبين للمعنى هو مقايير الوصف المذكور للوصف
 الكاشف والوصف المخصص المذكور سابقا مع ان كاشفها
 يصدق عليها اني لبيان المقصود وتفسيره فتدريج الى
 الفرق بين الاوصاف الاربعة فالفرق بين الوصفين
 للمقصود وبين الوصف المذكور ان الموكلة لا يلاحظ فيه بيان
 المقصود الا على بل مجرد التاكيد بخلاف هذا الوصف فان الموكلة
 فيه بيان المقصود والفرق بينه اي بين الوصف المبين وبين
 الكاشف ان الغرض من الوصف المبين المقصود بيان احد
 المحتملين للفظ او المحتملات بان يحتمل للفظ معنيين تكثر في
 بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في
 المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف
 بان المقصود ايضا المعنى لبيان احد المحتملات والفرق بين
 وبين المخصص ان الغرض من المبين للمقصود بيان محتملات
 اللفظ ورفع غيره من محتملات الغرض من المخصص بيان احد
 افراد المعنى ورفع غيره ١٢ من ٥٤ قوله حيث وصف الخ
 ببيان ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق
 لكن يجوز ان يراد بها جنس دواب الارض واحدة وطير جو واحد
 فيكون استغراقا عاما فذكر الوصف المختص بجنس دون الجنس
 بطائفة لينبه على ان المراد دواب الارض كانت وطير اي
 جوماتان فقد افاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم للمراد
 الاستغراق الحقيقي ١٢ من الدوس ٥٥ قوله من خواص
 الجنسين وهو الكون في الارض بالنظر الى الدابة والطيران
 بالجنحين بالنظر للطائر فان بذاتيه الى جميع افراد الجنس على
 السواء ولا يختص به فرد ١٢ من ٥٤ زيادة التعميم اما اصل التعميم
 والاحاطة فمأخوذ من وقوع النكرة في سياق النفي مقدومة بمن
 ١٢ تجريد ٥٥ قوله اي تحقيق الخ يعني ليس المراد بتقريره ذكر
 اوله ثم ذكره ليقره ويشبهه فان هذا شامل لنحو اناسيت في حاجتك
 وهو غير مراد هنا ١٢ من ٥٤ قوله مفهومه مدلوله المراد بالمفهوم
 والمدلول اما واحد كما قال صاحب التجريد فهو عطف تفسير اما المراد
 من المفهوم المعنى الحقيقي والمجازي نحو هي الاسد لغته حينئذ فعطف
 المدلول من عطف العام على الخاص ولقي به بعد الناحية اشارة
 الى انه المراد كما قال الدوس ١٢ من ٥٤ قوله اي هذا التفسير

لتحقق الغرض ان ليس المراد من التحقيق تحقيق المسند اليه في نفسه ازالة الخفاء بل تحقيق في ذهن السامع بازالة احتمال الغفلة لظن السامع ان ذلك اللفظ غيره ١٢ من ٥٤ قوله ومن جملة المفاهيم

يحمل السامع وهو ظاهر اي غفلة السامع عن جملة المسند اليه على معناه ويحمل التوكيد على غفلة السامع عن حمل الحكم المسند اليه على معناه فلا يجر السامع عليه معناه ويحمل ان التفسير راجع الى لفظ

المسند اليه على ان الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل الذي هو التوكيد او السامع ١٢ من ٥٤ قوله وقيل المراد بهذا المقابل بقوله اي تقرير المسند اليه حاصدا ان الشارح

يقول ان مراد المصنف بقوله فلتقريره تقرير المسند اليه فقط وهذا القائل يقول ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم او الحكم عليه لانه هو المسند اليه مثل تقرير الحكم بالارادة

هذا هو المقصود من قوله اي هذا التفسير اي هذا التفسير هو الذي هو المقصود من قوله اي هذا التفسير اي هذا التفسير هو الذي هو المقصود من قوله اي هذا التفسير

له قوله نحو انما عرفت لتقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرر الاسناد المتكلم مرتين ١٣ من ١٢ قوله لانه ليس الخ هذا القول القائل المذكور والمحكوم عليه نحو انما
 سميت الخ حاصل انما لا نسلم ان اناسميت الخ من تأكيد المسند اليه لان حدى حال ولا غير عطف على المسند اليه لانه على انه لو لم يكن له التأكيد لكانت المسند اليه محذوفاً عن الكلام
 في حدى ولا غير بل الموجود فيها تأكيد التخصيص المستفاد من تقديم المسند اليه فالجواب ان حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح لكن تمثيله لتأكيد المسند اليه المقيد بتقريره ما ناسميت
 في حاجتك وحدى غير صحيح ١٣ من ١٢ قوله وتأكيد المسند اليه الخ رد نقول صاحب القيل المراد بالتقرير تقرير الحكم وحاصل الرد اننا لا نسلم ان تأكيد المسند اليه يفيد تقرير الحكم لان تقرير الحكم
 في نحو انما عرفت انما هو من تقديم المسند اليه المستند على تكرار الاسناد وان تأكيد المسند اليه والامتناع في الحال بتقديم المسند اليه وتأخيره مع انه لو اخرج فليل عرفت انما عرفت انت لم يفد تقرير الحكم
 اصلاً ١٣ من ١٢ قوله قطا اعترض عليه بان قطا ظرف
 لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فلا يصح استعمال قطا لانه
 الماضي فنقول الشارح اما خطأ كما قيل او محمول على المجاز كما
 قال البعض ١٣ من ١٢ قوله اودع توهم التجوز العلم ان دفع ...
 التأكيد المجاز المتوهم لا يوجب دفع المجاز المحقق بل سبباً لقولنا
 رما في الاسد نفسه تأكيد لاسد المجاز عن الشجاعة لدفع توهم
 ان الرامي بعض غلابة ١٢ من ١٢ قوله جاني زيد زيد ذكر
 الشارح في دفع توهم التجوز مثال التأكيد اللفظي والمعنوي
 وذكرنا الاول فقط اشارة الى ان التأكيد اللفظي يدفع
 توهم التجوز والسهو كليهما والتأكيد المعنوي يدفع توهم التجوز كما مر
 دون توهم السهو فانه اذا قال جاني زيد نفسه احتل انه اراد ان
 يقول جاني عمر ونفسه فسبب مطلق بزيد مكان عمر وكذا في
 المطول وحاشية للسيد الشريف ١٣ من ١٢ قوله توهم عدم
 الشمول اعترض عليه الشارح في المطول حاصلاً ان لا فرق
 بين دفع توهم التجوز وبين دفع توهم عدم الشمول لان كلهم انما
 يكون تأكيداً اذا كان المتوهم والا على الشمول ومحملاً لعدم
 الشمول على سبيل التجوز والا لان تاسيساً فما الحاجة لذكر
 عدم الشمول بعد ذكر التجوز فحمل الشارح في المطول على زيادة
 التوضيح واجاب السيد الشريف بان التجوز فيما سبق محقق بالتوهم
 لعدم الشمول فانه تجوز لغوي لم يندرج في التجوز المذكور اجاب
 البعض بان كون عدم الشمول مجازاً مختلف فيه فان بعضهم يجعله
 حقيقة ويسمونه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم ١٣ من ١٢ قوله
 لم تقدمهم اي اطلقت القوم وادوت بهم من عدا ذلك البعض
 كما هم هم القوم فالتأكيد بدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم
 ١٣ من ١٢ قوله اوانك الخ وذلك لتعاضد توهم
 واشتباك مصاحمهم واشتراك مضارهم درضار كلهم بما
 فعل بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ
 القوم اذ علم انه اراد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب
 الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم
 لما ذكرنا فالظاهر ان في الكلام حينئذ مجاز اسناداً ١٣ من ١٢
 سيد الشريف ١٣ من ١٢ قوله نحو قد علم ان كل موصوف
 اجري على صفة يتحمل ان يكون عطف بيان وان يكون بـ
 وانما النزاع في الاحسن منهما فاختر الشارح عطف البيان لان
 الايضاح له مزيد اختصاص به اختار صاحب الكشاف كونه
 بدلالة ان فيه تكميل العامل حكماً ويتفرع عليه تأكيد النسبة وكان المصنف رجع احتمال كونه عطف بيان فمثل به ١٣ من ١٢ قوله ولا يلزم هذا شروع في اعتراضات ثلثة على المصنف
 في قوله فلا يضاحه الخ والجواب عن الكل ان كلام المصنف مبني على الغالب فلا اعتراض ١٣ من ١٢ قوله ليجاز ان الخ نحو جاني زيد ابو عبد الله لان كل واحد من الاسم والكنية
 مشتركاً بان يكون زيد مشتركاً بين اشخاص ليس فيهم ابو عبد الله الواحد وكذلك يكون ابو عبد الله مشتركاً بين اشخاص آخر ليس فيهم احد اسم زيد الا واحد فمضى ذكر واحد
 من الاسم والكنية منفرداً عن الآخر كان فيه خفاء دير لرفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الاول ١٣ من ١٢ كذا في الرسوطة -

٩٠
 في حدى ولا غير بل الموجود فيها تأكيد التخصيص المستفاد من تقديم المسند اليه فالجواب ان حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح لكن تمثيله لتأكيد المسند اليه المقيد بتقريره ما ناسميت
 في حاجتك وحدى غير صحيح ١٣ من ١٢ قوله وتأكيد المسند اليه الخ رد نقول صاحب القيل المراد بالتقرير تقرير الحكم وحاصل الرد اننا لا نسلم ان تأكيد المسند اليه يفيد تقرير الحكم لان تقرير الحكم
 في نحو انما عرفت انما هو من تقديم المسند اليه المستند على تكرار الاسناد وان تأكيد المسند اليه والامتناع في الحال بتقديم المسند اليه وتأخيره مع انه لو اخرج فليل عرفت انما عرفت انت لم يفد تقرير الحكم

نحو انما عرفت او المحكوم عليه نحو انما سمعيت في حاجتك وحده ١٣ من ١٢
 غيري وفيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه شيء وتأكيد المسند
 اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا اودع توهم التجوز
 اي التكميل بالمجاز نحو قطع اللصل امير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
 ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلابة اول دفع
 توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجاني غير زيد وانما
 ذكر زيد على سبيل السهو اول دفع توهم عدم الشمول نحو جاءني
 القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجي الا انك لم تعتد
 بهم وانك جعلت الفعل الواقعة من لبعض كالواقعة من الكل بناء
 على اهمدني حكم شخص واحد وامام يانه اي تعقيب المسند اليه بعطف
 البيان فلا يضاحه باسم مختص به نحو قد علم صد يقك خالد ولا
 يلزم ان يكون الثاني اوضحه لجواز ان يحصل الايضاح من
 اجتماعها وقد يكون عطف البيان بعيراً اسم مختص به
 قوله ولا يلزم هذا شروع في اعتراضات ثلثة على المصنف
 في قوله فلا يضاحه الخ والجواب عن الكل ان كلام المصنف مبني على الغالب فلا اعتراض ١٣ من ١٢ قوله ليجاز ان الخ نحو جاني زيد ابو عبد الله لان كل واحد من الاسم والكنية
 مشتركاً بان يكون زيد مشتركاً بين اشخاص ليس فيهم ابو عبد الله الواحد وكذلك يكون ابو عبد الله مشتركاً بين اشخاص آخر ليس فيهم احد اسم زيد الا واحد فمضى ذكر واحد
 من الاسم والكنية منفرداً عن الآخر كان فيه خفاء دير لرفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الاول ١٣ من ١٢ كذا في الرسوطة -

١٣ من ١٢ قوله ولا يلزم هذا شروع في اعتراضات ثلثة على المصنف
 في قوله فلا يضاحه الخ والجواب عن الكل ان كلام المصنف مبني على الغالب فلا اعتراض ١٣ من ١٢ قوله ليجاز ان الخ نحو جاني زيد ابو عبد الله لان كل واحد من الاسم والكنية
 مشتركاً بان يكون زيد مشتركاً بين اشخاص ليس فيهم ابو عبد الله الواحد وكذلك يكون ابو عبد الله مشتركاً بين اشخاص آخر ليس فيهم احد اسم زيد الا واحد فمضى ذكر واحد
 من الاسم والكنية منفرداً عن الآخر كان فيه خفاء دير لرفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الاول ١٣ من ١٢ كذا في الرسوطة -

٩١ **قوله** قوله والمؤمن الخ تمامه ركبان مكة بين الغيل والسند اي والسند الذي آمن الطير العائذات اي الملتجئات الى الحرم واسما كانت به للامن من الاصطياد والاخذ تمسها ركبان مكة ولا تنقض لهما والغيل بفتح الغين وسكون اليماء والسند بفتح السين والنون موضعان في جانب الحرم فيها الماء وجواب القسم في البيت الثاني وهو وان ايتت بشئ انت تكبره اذن فلا رفعت سوطا الى يدي والعائذات اما منصوب على المفعولية للمؤمن او مجرد باضافة المؤمن اليه والطر عطف بيان على العائذات وهو اسم غير مختص بالعائذات لان العائذات مصادق على الطير والوحش وغيرهما يعمون بالحرم والطر صادق على العائذ بالحرم وعلى غيره فبينهما عموم وخصوص وجهي لكن قد حصل مجموعها البيان فثبت انه مثال لما يحصل به البيان وهو غير مختص بالاول لكن الاول هنا ليس بمسند اليه وهو العائذات ١٢ كذلك في الحواشي - **قوله** للمرح لان فيه اشعارا باعتبار

كقوله ^{البراءة} والمؤمن العائذات الطير ^{البراءة} يسماها + فان الطير عطف بيان
البراءة للقسم ١٢ جمع عائذة من العوذ وهو الاتجار ١٢

جمع عائذة من العوزة وهو الألتجار ١٢

البلاد للقسم ١٢

للعائذات مع انه ليس اسما مختصا بها وقد يحى عطف البيان لغير
 احواله من المثلث ١٢

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً مآباً

الايضاح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس

ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف ببيان للكمة جيء به للمدح

لا لايضاح كما ينبغي الصفة لذلك واما الابدال منه اى من المسند اليه

تقرير المسند اليه ١٢

فلزيادة التقرير من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافة البيان الى

الزيادة في

مصدقہ زائد ان جہل الزما

سفر
المنارة

للزيادة التي هي التقرير وهذا من عادة افنان صاحب المفتاح حيث قال

۱۳۰۰

التعبير ١٥

في التأكيد للتقرير و هم هنا الزيادة التقرير و مع هذا لا يخرج عن نكتة لطيفة وهي
الاقتنان ١٢

الافتنان ۱۲

الأيام إلى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصوداً بالنسبة والتقرير زيادة

محصل تبعاً وضمناً بخلاف التأكيد فان الغرض من نفس التقرير والتحقيق مخرجاً

انہوں نے زیدؑ کو بدل الکل و محصل التقریر بالتکریر وجاء القوم اکثرهم فی بدل البصر زید

لے کر پہلے الکل ۱۳

ثوبه في بدل الاشتغال وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشغل على التابع اجازة كانه مذكورا

والا تشارك

وہی حاصل اللہ تعالیٰ

امافی البعض فذا هو اما فی الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل
 اعمق الاشتمال الاجمالي ١٣

۱۷ معنی الاشتمال الاجماعی ۱۳

٥٢ قوله للمدح لان فيه اشعارا باعتبار
 الوضع التركيبى الى كونه محمدا فيه التقال
 والتعريض بمن التجأ اليه وان كان هنا ...
 مستعملا في معناه العلمى ولذا جعل المجرور
 عطف بيان ١٢ وسوقى **٥٣ قوله** لا
 الايضاح لان الكعبة اسم فمحقق حيث الله
 تعالى لا يشاركه فيه شئ ١٢ عبد الحكيم **٥٤ قوله**
 من اضافة المصدر الى العلم ان الزيادة تسمى
 مصدرا ومضى الحاصل بالمصدر وعلى
 الاول الاضافة لامين الى الفاعل اذ الى
 المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية وعلى
 الثانى فالاضافة بيانية ١٢ كذا قال عبد الحكيم
٥٥ قوله وهى الايماء الى الاشارة الى
 ان البديل هو المقصود بالنسبة يعنى والمبدل
 منه وصلة له وهذا الايماء انما حصل بذكر الزيادة
 فانه يشعر بان التقدير ليس مقصودا بالمبدل
 بل امر زائد على المقصود منه ١٢ وسوقى -
٥٦ قوله تحصل تبعا الى بحسب اصل الكلام
 خلافا فى ان البليغ يقصده ١٢ وقى **٥٧ قوله**
 فى بديل الكل قال الفاضل الجليلي لاجل
 تسمية هذا النوع ببديل المطابق كما سماه ابن
 مالك فى الفيتة لا بديل الكل لوقوعه على
 اسم الله تعالى نحو اى صراط العزة الحميد
 فحين قربا بالجر فان المتبادر من الكل ان يعبر
 والتجزي وذلك ممتنع هنا وان حمل الكل
 على معنى آخر ولكنه لا يليق بحسن الادب ١٢
٥٨ قوله بديل الكل هو الذى يكون فاته
 عين ذات المبدل منه وان كان مغائرا
 فى المفهوم ١٢ **٥٩ قوله** بالتكرير لان المراد
 من الاول والثانى اوصافية الامران ^{تختلف}
 التعبير عنه فالاول يعبر عنه بزيد وجبراته ثانيا بانوك
 فقد تكرر زيد من حيث معناه فحصل التقدير
 ١٢ وسوقى **٦٠ قوله** بديل البعض هو ما يكون
 ذات جزءا من ذات المبدل منه ١٢ **٦١**

قوله بدل الاشتمال هو الذي لا يكون ذاته عين ذات المبدل منه ولا بعضا ويشتمل المبدل منه عليه بحيث يكون والا عليه اجمالا ومشعرا به بوجه ما **قال** قوله ان المتبوع يشتمل على
يؤخذ من ان في بدل البعض اشتمالا وانما لم يسم ايضا بدل اشتمال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك ببدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتبعية عليه لفظا
بمخالف الاشتمال في بدل البعض فانه ظاهر **قال** اما في البعض اي اما اشتمال المتبوع على التابع اجمالا في بدل البعض فظاهر **قال** اما في
الاشتمال اي اما اشتمال المتبوع على التابع اجمالا في بدل الاشتمال فلان معناه اشتمال للبدل منه على المبدل من حيث كونه والا عليه اجمالا لا كاشتمال لظرف
على المنظرون **قال** مطول **قال** في

١٥ قول لا كاشتغال الظرف بل لا يشترط خصوص ذلك بل انما من الاشتغال الظرفي وغيره لان الاشتغال الظرفي لا يكف في بدل الاشتغال بل تارة يكون اشتغال
عليه كاشتغال الظرف على المنظور كما في قوله تعالى لا يكون لك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر ظرف للقتال وتارة لا يكون اشتغاله عليه كاشتغال الظرف كما
في سرق زيد ثوبه بالمال فالماض ان الاشتغال الظرفي غير مشروط في بدل الاشتغال ١٢ من ٢٥ قوله من حيث الخ اي من حيث نسبت الفعل اليه كما فصل السيد لا من
حيث فانه فان زيدا لا يتقاضى الثوب ١٢ عبد الحكيم ٢٥ قوله اجمالا احتراز من التفصيل نحو قتل الامير ستيافه وبنو الوزير عماله فانه من المعلوم عرفا من قولك قتل الامير ان قتل
ستيافه وكذا من قولك بنو الوزير ان
البنو عماله فها من بدل الغلط لا بدل
الاشتغال اذ شرط ان لا يتفاد
هو من المبدل منه معينا بل يتبع
النفس متشوقة الى البيان ولا
اجمال في نحو ذين المثالين ١٢ تجريد
٢٥ قوله ويراد به التابع ليس
المراد ان يستعمل في التابع حتى يكون
مجازا بل المراد انه يشترط بالتابع اي
بنوعه وان يفهم منه بواسطة نسبة
الفعل اليه ان المراد نسبة الفعل
الى التابع غير ان المتكلم لم يصرح
بذلك ٢٥ قوله ثم يدل اذ
مراده الاطرص على المتن بانه كان
حقا ان يقول واما الابدال من
غير زيادة التقويم والايفاض والمصنف
لم يذكر الايفاض واجيب بان التقويم
يستلزم الايفاض فهو ليس بمقصود بل
حاصل تجاوه المقصود وهو التقويم ١٢ من
دسوقه ٢٥ قوله لا يقع في الخ
قال في الاطول بدل الغلط ان كان
ما هو يثبت في اللسان والبيان
وما هو ان تذكر المبدل منه عن قصد
ثم تذكر المبدل فتوهم انك غلط
وعوضك الترتيبي من الاول الى
الاخر نحو شمس جاء في والثاني يقع
في كلام البلاغة ويعتبره الشعراء كثيرا
مراعاة وتفننا ٢٥ قوله تفصيل
المسند اليه اي بان يذكر كل فرد من المسند
اليه بلفظ مختص به مع الاختصار
والحال ان المقام يقتضي تفصيل
قوله عطف يعني بلفظ يشتملها كما في
جاء في ترجمان فيضوت التفصيل المتبنا
الاختصار ١٢ من دسوقه ٢٥
قوله ثم انه الله والحق اصل ما ان العلة
في السند اليه المسند اليه مجزى
التفصيل للمعنى الاختصار في
قوله جاء في زيد وجاء في عمرو ولم يوجد
الاختصار لتكرار العاقل وان كان
قوله المبدل ذلك من العطف على المسند اليه ١٢ من دسوقه

لا كاشتغال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعر ا به
١٢

اجملا متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه
لأنه طالب المبدل ١٢

متشوقة الى ذكره منتظرة له بالجملة يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث
لأنه في بدل الاشتغال ١٢

يطلق ويراد به التابع نحو اخرجني زيد اذا اخرجك عملك بخلاف ضربت
لان الذات لا تعقب من حيث هي فالمتبوع مشعر الى التبع اجمالا ١٢

زيد اذا ضربت حمارة ولهذا احتجوا بان نحو جاءني زيدا اخوة بدل
لأنه لا يجب ان يكون
لأنه لا يجب ان يكون
لأنه لا يجب ان يكون

غلط لا بدل الاشتغال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتغال
راجع للنقطة ١٢

بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن الاضاح وتفسير ولم يتغير من لبدل
لان فيه التفصيل لبدل الاجمال ١٢

الغلط انه لا يقع في فصيح الكلام واما العطف اي جعل الشئ معطوفا
لأنه عطف النسق ١٢

على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيدا وعمرو
للكلام ١٢

فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير ازالة على تفصيل الفعل
منه ١٢

بان المتكلمين كانا معا او مترتبين مع جملة او بلا جملة واحتراز بقوله مع
توضيح ١٢

اختصار عن نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع
لأنه مع الاختصار ١٢

انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة وما يقال عن انه احتراز
منه ١٢

عن نحو جاءني زيد جاءني عمر من غير عطف فليس بشئ اذ ليس فيه

دلالة على تفصيل المسند اليه بل محتمل ان يكون اضرايا عن الكلام الاول

نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز والتفصيل المسند بانه قد حصل

بلحد المذكورين او لا وعن الاخر بعدة مع مهلة او بلا مهلة كذلك

اي مع اختصار واحترز بذلك عن نحو جاءني زيد وعمر بعدة بيوم

او سنة او ما شبه ذلك نحو جاءني زيد فعروا وتمرروا وجاءني

القوم حتى خالده الثلاثة تشترك في تفصيل المسند الا ان الفاء

تدل على التعقيب من غير تراخ وتمر على التراخي وحتى على ان اجزاء ما

قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعسكر فمتى

تفصيل المسند فيها ان يعتبر تعلقه بالمتبوع او لا وبالتابع ثانيا حيث

انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت

في هذه الثلاثة ايضا تفصيل المسند اليه فلم يقل او تفصيلها ما قلت

فربي بين ان يكون الشئ حاصل من الشئ بين ان يكون مقصودا منه

له قوله ليس فيه الاى وحيزه فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه لان قوله مع الاختصار كما قال ذلك القائل لان المثال المذكور اذا خرج بالقياس الاول
فكيف يحترز عنه لما بعده ١٢ حتى يتوضع له قوله بل محتمل ان مراد الشارح والله اعلم ان في جاري زيد جاري عمر واحتمالين احدهما ان يكون اضرايا عن الكلام
الاول فيكون الحكم فيه مرجوعا عن الاول فلم يبق فيه المسند اليه فخرج من قوله فلتفصيل المسند اليه لانه لا محالة فبطل قول القائل انه خارج من قوله مع اختصار والثاني
ان يكون العاطف ملاحظا فيه فلا يكون اضرايا عن الاول فحينئذ يصح كونه تفصيل المسند اليه لكن ليس فيه اختصار لتكرار العامل فيصح الاحتراز عنه بقوله مع اختصار الظاهر
ان عرض ذلك القائل الاحتراز بالنظر الى الاحتمال الثاني فيكون كلامه صحيحا لا غير عليه فلعن مقصود الشارح ان جعل ذلك القائل المثال المذكور متعينا للاحتراز مطلقا لا
لما فيه من الاحتمال بل متقنا

الحواشي على قوله على ان
اجزاء الجزاء من الملاحضات
بطريق التمثيل للاختصار
المعتبر في حقه كما صرح به في
المعنى وغيره ان يكون معطوفا
بعضا من جمع قبلها كقوله الحج
حتى المشاة او جزا من كل
نحو اكلت السمكة حتى راسها
او كالجمل حتى يمتدني البحارة حتى
حديثها وبالجمل فاشترط
فيها ان يكون متبوعا بالعد
في الجملة حتى يتحقق فيه نقص
١٢ تجريد قوله لا يشترط
الجزا ان يكون ملازمة
الفعل لما بعده حتى قبل ملازمة
الفعل لاجزاء ما قبلها نحو مات
كل ابني حتى آدم اذ في
اثنا عشر نحو مات الناس حتى
الانبياء اذ في زمان واحد
نحو جاري في القوم حتى خالدا
حيادك معا ويكون خالدا
ضعفهم او اقواهم ١٣ من طول
هـ قوله فرق الجزا بقى انهما
قد يقصدان معا الا ان يحاب
بانه ترك ذلك لعله مما ذكره لانه
اذا بين ما يكون لتفصيل المسند
اليه وما يكون لتفصيل المسند
علم ما يكون لتفصيلها معا وهو
مجموع ما تفصيل المسند اليه
وما تفصيل المسند اليه

له قوله على قيد زائد والقيود هنا الترتيب بين المجيئين مثلاً بهلته او غير ما فقولك جاز زيد فعمر والقيود الزائدة على اثبات المجي لزيد وعمره الترتيب بين المجيئين من غير
هله ١٢ من في قوله فهو الغرض الخاص فينصب النفي والاثبات على ذلك القيد ويكون هو المقصود من الكلام ١٣ في قوله فليتأمل قال البعض في
التأمل اشارة الى ان هذه القاعدة اي قوله لان الكلام اذا اشتمل على قيد اقلية لا كلية اذ قد يكون النفي الداخر على المقيد راجعاً الى القيد والمقيد وحدة قد يكون راجعاً الى
القيد والمقيد معا بواسطة قرينة دالة فقوله فليتأمل اي لتلاطيف انهما كليته وقال بعضهم امر بالتأمل في هذا البحث لكثرة فوائده والامر بالمحافظة عليه كما اشار اليه بقوله وهذا البحث
الذي تجسريد وسوقى له قوله وهذا البحث وهي انه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد ويحتمل ان يكون المراد بها كون الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات
والنفي فهو الغرض الخاص والمقصود من

وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان حاصله لكن ليس

اى الامثلة الثلاثة ١٢ اى من العطف ١٣

العطف بهذه الثلاثة لاجل ان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد

اى الحروف الثلاثة المذكورة ١٣

على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض الخاص والمقصود الا على

من الكلام ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان

المذكورة ١٣

معلوم ما وانما سبق الكلام لبيان ان مجي احد هما كان بعد الآخر

للسامع من قبل ١٣

فليتأمل وهذا البحث مما اوردوه الشرح في دلائل الاجازة ووضوحها الى افضة

عليه اوردوا الشرح مع عن الخطاء في الحكم الى الصواب نحو جاءني زيد

اى المحكوم به ١٣

لا عمرو لمن اعتقد ان عمر جاءك دون زيد او انهما جاءك جميعاً

فيكون نقص القلب ١٣

فيكون نقص القلب ١٣

فيكون نقص القلب ١٣

ولكن ايضا للرد الى الصواب لانه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو

اى نقص افراد ١٣

اى لكن ١٣

يعني لفظ لكن حرف عطف ١٣

ما جاءني زيد لكن عمرو وانما يقال لمن اعتقد ان زيد اجاءك دون عمرو

اى نقص القلب ١٣

لا لمن اعتقد انهما جاءك جميعاً وفي كلام النحاة ما يشعر بانها

يقال لمن اعتقد انتفاء المجي عنها جميعاً او صرف الحكم عن محكوم عليه

اى المحكوم به ١٣

الى محكوم عليه اخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو

والنفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ١٣ وسوقى له قوله اوردوا الصانع
الذي لا بد من تعقيد الروايات المذكورة بقولنا من مختار
ليخرج عنه نحو ما جاءني زيد ولكن جاء عمر فانه
وان كان فيه رد الصانع للصواب لكن
لاختصار فيه فلذا لم يكن من العطف على
المسند اليه بل من عطف الجملة على الجملة
ويمكن ان يجاب بان الغرض من الرد
المذكور لانه لا يحصل من العطف المذكور
لانه لا يحصل الامتداد كما عرفت سابقاً من
عدم وجوب اختصار النكتة ١٢ وسوقى
في قوله لانه انما هي هذه الاشياء
وفاطما يتوهم ان لكن مثل فاسن كل وجه
في قوله انما جاءك جميعاً
يعني لانه لا يفي لنقص القلب الا افراد
ولكن نقص القلب واما نقص التبيين فلا
يجب له شيء من حروف العطف ١٣ مولوي
عبد الحكيم في قوله وفي كلام الخواص
فهم جملوه لنقص الافراد لانهم جملوه لا تندياً
وعرفوه بانه لا يقع ما يتوهم من ان الكلام ليس
كما في نحو ما جاءني زيد فليتوهم في مجي
عمر وايضاً لا بينهما من المشاركة فلا يتحقق
غيره قال لكن عمر وفهدا يدل على انه المتوهم
الاشتراك في النفي ١٣ من في ٥٩
قوله وفي كلام النحاة الغرض من نقل كلام
النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره سابقاً
قال حاصل السابق ان لكن نقص القلب
فقط وحاصل قول النحاة انه نقص الافراد
١٣ من في قوله انتفاء المجي الخ واما ان يقال
لمن اعتقد انها جاءك جميعاً على ان يكون
نقص افراد فلم يقل به اهل العلم ان الخواص
بين النحويين والبيانين في كون لكن نقص
الافراد او القلب انما هو في النفي دون
الاثبات فانه لا قائل ١٣ ما عدا من الروايات

+

+

+

+

+

قوله عبارة عنه فهو في ذلك زيد هو القائم نفس زيد ١٢ وسو في ١٣ **قوله مطابق له** اي في الافراد والتشبيهات الجمع ان قلت انه يلزم من مطابقة المسند اليه يعني للمبتدأ مطابقة للتأني اى المسند لانه لا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ قلت لاسلم الملزوم لجواز ان يكون الخبر فعل تفصيل وهو لا يجب مطابقة للمبتدأ نحو زيدان هما اخن من عمرو ١٢ **قوله تخصيصه** الا يعني ان كل كلام على ان التحصيل من نكات ضمير لفصل لاحتمال كونه في اختصاص فلا ينافي ان ضمير الفصل قد يكون للتمييز بين كون ما بعده خبرا او نقادا لتأكيد المحرر او حصل المحرر بغيره نحو ان الله هو الرزاق فاقصاره على اختصاص لانه اهم نكاته ١٢ من التجريد **قوله** بقصر المسند الى ما كان السابق الى الفهم يجب التفتت من تخصيص المسند اليه باستدراكه على المسند لان الباري يدخل على المقصود عليه لان اختصاصه بحسب مفهومه الاصل يقتضي دخولها على المقصود عليه فيقال اختصاص الجود بزيد اي صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوز له غيره وقد اوضح الشارح بان الباء واقعة في كلام المدح على المقصود ودخولها على المقصود عليه وان كان راجعا الى الاصل الا ان الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصود كما بين امثلة ١٢ **قوله** بان ثبتت في اي ذلك المسند بخصوصه حاصله ان ذلك المسند بخصوصه يقع عقلا استاء الى افراد متعددة فاذا اسند لواحد واستاء بضمير الفصل كان ذلك المسند مقصورا على هذا المسند اليه بخصوصه ١٢ **قوله** ثبت له المسند فقط ثبتت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير لفصل هو القصر في الثبوت لا اثبات والفرق ظاهر ١٢ تجريد **قوله** معناه تحصيل الخ اي وليس معناه انك تحقق بالعبادة ومقصود عليها فليس لك من الاجوال والادوات غير ما ١٢ وسو في ١٣ **قوله** اما تقديم الخ قال صاحب الكشاف انما يقال مقدم او مؤخر لظلال عن مكانه لا للقيام في مكانه فلهذا كيف يقال المسند عليه انه مقدم لانه قائم في محله ويجاب بان المراد من تقديمه ايراد ما ابتدأه اول النطق فانه في الاعتراض ١٢ من تجريد **قوله** ايم اي من ذكر باقي الاجزاء الكلام والمراد من كون ذكره اهم ان العناية به اكثر من العناية بذكر غيره ١٢ من تجريد **قوله** ولا يخفى الخ اي في بيان نكتة التقديم مجرد الخ اي لا يخفى صاحب علم المعاني ان يقتصر في بيان نكتة التقديم على الاهتمام بحيث يقول قدم المسند اليه الاهتمام مثلا بل ينبغي ان يبين سببه ليعلم المتعلم المكاسب للبلاغة الجهات المعبرة عند لفظه المتقدمة للاهتمام ١٢ من تجريد **قوله** لا بد من تحقق قبل الحكم اعتراض عليه السيد السدي في حواشيه على المطول ان اريد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها فهو مبيو يتحقق المسند اليه والمسند بمعاني الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعقلها لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب لانه تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم الحكم به فلا يلزم لانه لا بد من تحقق الحكم عليه في الذهن قبل الحكم نعم لا كان الحكم عليه هو الذات والحكم به اليه صفة كان الاولى ان يلاحظ قبل الحكم به واما انه يجب ذلك فلهذا ان اريد تحقق قبل الحكم تقدمه في العقل واما ان اريد تحقق قبله في الخارج فتارة فيه اذا كانا من الموجودات الخارجية الا ان ترتيب

به اقلا ولا نه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له فلتخصيصه
 بالمسند اليه ١٢ اى ضمير الفصل ١٢

اي المسند اليه بالمسند يعني بقصر المسند على المسند اليه لان معناه

قوله زيدا هو القائم القيام مقصورا على زيد لا يتجاوز الى عمرو والباء

في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها في قوله خصصت فلانا

بالذكر اذا ذكرته دون غيره كان جعلته من بين الاشخاص مختصا

بالذكر اي متفردا به والمعنى هنا جعل المسند اليه من بين ما يصح

التصايف بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال في

اي لا تعبد معناه فخصصك بالعبادة ولا تعبد غيرك واما تقديمه

اي تقديم المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يخفى في التقديم مجرد ذكر

الاهتمام بل لا بد ان يبين ان الاهتمام من اي جهة وبأي سبب فلذا

فصله بقوله اما لا نه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه

ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدنا ان يكون في الذكر ايضا مقدا

ولا يتحقق للعدول عنه اي عن ذلك الاصل اذ لو كان امر يقتضيه

الافعال السابقة المعاني في تلك المعاني في العقل لانه الخارج فالا نسب في العقل ان يعتبر التحقق في الذهن انتم فعلي هذا المناسب لتوجيه كلام الشارح ان يقال ان المراد بقوله ولا بد الادوية دون الوجوب لان الادوية في نظر البلوغ يكون بمنزلة الواجب والمراد بالتحقق التحقق في الذهن وبالحكم المحكوم **قوله** ولا يتحقق للعدول عنه اي ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديم المسند اليه في الذكر فاعلم ان ما يقتضيه العدول عن ذلك الاصل اما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم ١٢ من القول وغيره

الافعال السابقة المعاني في تلك المعاني في العقل لانه الخارج فالا نسب في العقل ان يعتبر التحقق في الذهن انتم فعلي هذا المناسب لتوجيه كلام الشارح ان يقال ان المراد بقوله ولا بد الادوية دون الوجوب لان الادوية في نظر البلوغ يكون بمنزلة الواجب والمراد بالتحقق التحقق في الذهن وبالحكم المحكوم **قوله** ولا يتحقق للعدول عنه اي ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديم المسند اليه في الذكر فاعلم ان ما يقتضيه العدول عن ذلك الاصل اما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم ١٢ من القول وغيره

له قوله فلا يقدم اي المسند اليه انه اذا كان مقتضى العدول عن الاصل فغاية انه نكتة اخرى معارضة لنكتة الاصل فلم قدمت على الاصل ويجاب بان لا اصل
 نكتة ضيقة فيخرج غيرها عليها ويقال ليس المراد مقتضيا للعدول من النكات بل المراد مقتضى العدول بحسب الخواص المأمور بها من التجريد **له قوله**
 تشويقا اليه لما في المبتدأ من الوصف الموجب لذلك او العلة لذلك كقوله حارت في المثال والحاصل ان في قوله حارت البرية تشويقا للنفس الى علم الخبر فاذا قيل حيوان
 تمكن في النفس لان حصول الشئ بعد التشويق والطلب الذوا وقع في النفس ١٢ كذا في الدرس **له قوله** كقوله اے قول ابي العلاء المعري من قصيدة يري بها فقيها حنفيا اركا
 فاعلان مستغفلين فاعلان ويجوز ان يكون في فاعلان مستغفلين فينتقل الى فاعلان ومفاعلين وهذا الزحافات وقع في هذين البيتين ١٣ مطول وفيه **له قوله** حارت البرية فليد في
 انزاعا ولا يعاد ولا يعاد والمراد من الحيرة الاختلاف فاعلان المستغفلين
 واما واللازم لان الحيرة في الشئ يلزمها الاختلاف ١٤ من
 دسوقي **له قوله** مستحدث الخ المراد باستحدث الحيوان
 من الجماد والبعد والمعاد للاجسام الحيوانية وهو القيد كما
 يدل السياق والسياق وتقر بعضهم ان المراد استحدث من
 النطفة او من التراب باعتبار الاصل ١٥ كذا في التجريد

له قوله والنشور اي انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم
 في الذباب الى المحشر ١٦ دسوقي **له قوله** ليس بنفساني
 اي الذي ليس متعلقا بالنفس فقط بل متعلق بالنفس
 الروح والجسم معا ١٧ في **له قوله** يدل ما قبله اي
 ان المراد بالحيوان المستحدث من جماديه آدم والذي تحيرت
 البرية فيه معاده ونشوره يدل ما قبله وليس المراد بالحيوان
 المستحدث من جماد الذي تحيرت البرية فيه فانه صالح واجبات
 موسى لما قال بعضهم ١٨ في **له قوله** علة لتجويل الى اي
 انما عجلت المسرة السامع لاجل ان يتفاؤل ومجلت المسرة
 له لاجل ان يتظير ذلك لان السامع انما يتفاؤل ويتظير لاجل
 ما يقع به الكلام فان كان يشتر بالمسرة تفاؤل به اي تبادر
 لغرض حصول الخير ان كان يشتر بالمسرة تطير به اي تبادر ففهم
 حصول الشراء في **له قوله** سعدني دارك اي قدم المسند اليه
 لكون ذكره اهم لتجويل المسرة لا للمسرة اذ هي عاصلة مع التأخير
 وانما عجلت المسرة لاجل تفاؤل السامع اي تبادر حصول
 الخير له ففهم بخلاف السفاح في دار صدقك فان التقديم فيه
 لتجويل المسرة ومجلت المسرة لاجل تطير السامع وهو ان
 يتبادر الى فهم حصول الشراء في **له قوله** واما الايهام
 اي يقدم المسند اليه لكون ذكره اهم اما لاجل ان يقع به الحكم
 في وهم السامع انه لا يزول عن خاطر حتى ان الذين اذا
 التفت بخبر عنه لا يحري على اللسان الا ذكر المسند اليه لان ما لا
 يزول عن خاطر يحري على اللسان او لا فاذا قيل الجيب جاء
 قدم المسند اليه في الايهام انه لا يزول عن خاطر ١٩ دسوقي
 وتجريد **له قوله** انما ارفعهم قال عبد الحكيم في حواشيه
 التنظيم مستفاد امان بغير لفظ المسند اليه كقوله ابو الفضل
 او من الاضافة نحو ابن السلطان او بوصفه نحو رجل فاضل
 واظهاره يحصل بتقدمه لانه يدل على ان الكلام سبق له كذا
 الحال في التحقير فلذا زاد لفظ الانهارد ولم يقل مثل تعظيمه او تحقيره
 ٢٠ من التجريد **له قوله** قال عبد القاهر قدرا بفعل اشارة
 الى ان عبد القاهر فاعل بفعل محذوف فيه ان هذا ليس من
 المواضع التي تحذف فيها الفعل فالاولى جعله مبتدأ والخبر محذوف كما فعل في المطول حيث قال عبد القاهر او وكلاما اخر ٢١ من دسوقي اقول في هذا حذف جملة وفي ذلك حذف مفرد ٢٢
له قوله وقد يعتمد الخ هذا مقابل للاهتمام المذكور في قوله سابقا واما تقديمه فلكون ذكره اهم لانه من جملة نكات الاهتمام ٢٣ كذا في الدرس وفي التجريد

العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقديم
على المفعول واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ
تشويقا اليه اي الى الخبر كقوله شعر والذي حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد + يعني تحيرت الخ لائق في معاد
الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله شعر
بان امرأته واختلف + الناس فداء الى ضلال وهاد يعني
بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به واما لتجويل المسرة
او المساءة للتفاؤل علة لتجويل المسرة او التطير علة لتجويل
المساءة نحو سعدني دارك لتجويل المسرة والسفاح في دار
صديقك لتجويل المساءة واما الايهام انه اي المسند اليه
لا يزول عن خاطر لكونه مطلوباً وانه يستلزم به لكونه محبوباً
واما لنحو ذلك مثل اظهر ارفعهم او تحقيره او ما اشد ذلك
قال عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقدير تخصيصه

له قوله مقدم اے فلو كان المستثنى منه بقدر خاصا مع الكلام كما في نحو ما انقراأت الالف تحت ثمانية فانه يفيد ان الالف غير متراكب
سورة الفاتحة وهذا صحيح ١٢ سورة ٥٤ قوله على وجه المحرر اي كما بينا لان ما اذا لا يفيد ان المحرر ١٢ سورة ٥٤ قوله والا فدياني في
مجموع الشرط والمجاز معطوف على مجموع قوله وقد يترجم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان دلي حرف النفي ١٢ سورة ٥٤ قوله بان لا يكون الخبر هذا الكلام
يدل على ان المراد من
الولي في كلام السابق ان
دلي حرف النفي ان يكون
بالمسند اليه مؤخر عن
حرف النفي متصلا
كان او متصلا بفعل
قوله بلا فصل كان
بيانا للمعنى الاصطلاحي
للولي لا انه مقصود من
مرسقط الاعتراف بان
الشارح ذكر في تفسيره
صورتين نقطتين ان
لا يكون في الكلام حرف
النفي او يكون حرف النفي
متاخرا عن المسند اليه بقى
ما اذا كان حرف النفي
مقدما لا انه مقصود
من المسند اليه نحو ما ان
قلت مع انه يفيد تخصيص
وجه السقوط ان هذه
الصورة داخلة فيما سبق
غير خارجة من الولي ١٢
سورة ٥٤ قوله للتخصيص
اي بزمه التقوى وان كان
يترجم ويغير ملحوظا بغير
سورة ٥٤ قوله بنحو دلي
لان الغرض من التاكيد
دفع شبهة مخالفت
قلب سامع والشبهة
في الاول ان الفعل صدر
من يترك والثاني انه
صدر منك بمشاركة الغير
والدال صريحا ومطابقة
على دفع الادل بنحو لا غير
وعلى دفع التاكيد بنحو
دون بعكس

مقدّر عام وكل ما نفيت عنه المذكور على وجه المحصر يجب ثبوته

لغيره تحقيقا لمعنى المحصر ان عاما فعام وان خلاصا فخاص في هذا

المقام مباحث نفيسة وشجنا بها في الشرح ولا اى ان لم يل المسند

اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف النفي او يكون حرف النفي

متاخرا عن المسند اليه فقد ياتي التقديم للتخصيص رد اعلى من زعم

انفراد غيره اى غير المسند اليه المذكور به اى بالخبر الفعلي او زعم

مشاركته اى مشاركة الغير فيه اى في الخبر الفعلي نحو اناسيت في

حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب او زعم مشاركته

لك في السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول اى على تقدير كونه رد ا

على من زعم انفراد الغير بنحو لا غيرى مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواه

لانه الدال صريحا على ازالة شبهة ان الفعل صدر عن الغير يؤكد

على الثاني اى على تقدير كونه رد اعلى من زعم المشاركة بنحو حد من مثل

متنفا او متوحدا او غير مشترك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك

١٢
طول
+ +
+
+
+

قوله انما يكون الا فلو قيل في الاول وهو في الثاني لا غير ما ارتفعت الشبهة مراعاة وان كان يلزم ارتقاء هامة **قوله** هو يعطى الجزيل انما كان التقويم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند اليه على فعل مستد الى ضميره اسنادا وانما مفيداً للتقوى لان المبتدأ طالب للوجه فاذا كان الفعل بعده مراداً الى نفسه فيثبت له ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذي قد تقدمت وهو عائد الى المبتدأ فيثبت له مرة اخرى قصار الكلام بمثابة ان يقال يعطى زيدا الجزيل يعطى زيدا الجزيل هذا حاصل ما ياتي للشارح **قوله** وسوقى **قوله** وكذا اذا كان الجواب هو معطوف على محذوف اي فقد ياتي كذا وكذا اذا كان الفعل مثبتاً والمشار اليه بكذا البيان المذكور في اناسيت وفي هو يعطى الجزيل والمعنى وكذا التمثيل الذي فيه الفعل مثبت التمثيل اذا كان الفعل منفياً وليس المشار اليه بكذا البيان التقديم عند عدم الولى للتخصيص التقوى حتى يرد ان المذكور فيما سبق لم يكن مختصاً بما اذا كان مثبتاً فلا يحسن ايراد هذا الكلام ولما كان قول المصنف وكذا اذا كان منيفاً مستفاداً من قوله السابق والا لا يشمله فكان يكفي من ان ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفياً ودل على انما ذكره لزيادة التوضيح ١٢ من السنة وفي التجريد **قوله** نحو انت ما سعت الخ مثلاً فاما قلت هذا فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل ما انا قلت نعم يفرق ان من جهة ان ما انا قلته انما يلحق من اعتقد ثبوت القول واصاب في ذلك ولكنه اخطأ في نسبة الى الحكم اما القول اذا كان على سبيل المشاركة وما انا قلته فانه يلحق لمن اعتقد عدم القول واصاب في ذلك نسبة لغير الحكم ولكنه اخطأ في ذلك ١٢ وسوقى **قوله** التقوى الحكم المنفي قالوا لا والى عذت المنفي لان الحكم المنفي في المثال هو الكذب وليس المراد تقوى الكذب المنفي وانما المراد تقوى نفي الكذب يدل على ذلك قول المصنف فانه اشد لنفي الكذب ولم يقل اشد للكذب المنفي لان يجب بان مراد الشارح النفي من حيث نفيه فللمحوظ حينئذ نفي لا ذاته ١٢ من سورة **قوله** لما فيه الخ اي لان الفعل في هاتمت لا تكذب منذ مرتين مرة الى المبتدأ ومرة الى الضمير المستتر فهو بمثابة ان يقال انت لا تكذب انت لا تكذب وقد فهم من بيان عللة التقوى ان التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين ان يكون الشئ مقصوداً بالذات وان يكون حاصله بالنتج ١٢ وسوقى **قوله** لا تكذب الخ اي لم يبين التمثيل الا بالتقوى لانه لم يورد مثالاً لتخصيص فلان المثال المذكور يصلح لهما ١٢ عبد الحكيم **قوله** ليصرف الخ قد يقال التفريق المذكور مشتمل مع ذكر مثال التخصيص ايضا لان يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك الا ان يقال انه قصد الاحتياط على احد المثالين فلما دار الامر بين احدهما اقر في مثال التقوى ليصرف عليه فالمعنى انتم المصنف على مثال التقوى اي ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس المعنى ولم يذكرهما جميعاً والوجه الاخر ان يقال ان مراد الشارح ان كل ما معلوم من الاول الكلام لانه شامل للنفي فمثال التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر ١٢ تجريد **قوله** اولان الخ اي باعتبار اشتغال على انت وجبته فلا احتمال الاول ادلى ١٢ **قوله** التاكيد الحكم والفرق بين تأكيد الحكم وتاكيد المحكوم عليه ان تأكيد الحكم المنفي للتقوى ان يكون الاسناد مكرراً بخلاف تأكيد المحكوم عليه فان الاسناد فيه واحد فائدة دفع توهم تجوزا وغلط او نسيان ١٢ من سورة **قوله** هذا الذي ذكر الخ اشارة الى تعيين ما عطف عليه قوله الآتي وان الخ من جليبي

الغير في الفعل والتاكيد انما يكون لدفع شبهة خلجيت قلب السامع
 هذا من جهة التعليل وهو راجع لهذا التعليل والذي قبله ١٢
 اء خالفت ١٢

وقد ياتي لتقوية الحكم وتقوية في ذهن السامع دون التخصيص نحو

هو يعطى الجزيل قصدا الى تحقيق انه يفعل عطاء الجزيل وسيرد
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

عليك تحقيق معنى التقوى وكذا اذا كان الفعل منفياً فقد ياتي
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

التقديم للتخصيص قد ياتي للتقوى فالاول نحو انت ما سعت في حاجة
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

قصدا الى تخصيصه بعدم السع والثاني نحو انت تكذب وهو لتقوية
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

الحكم المنفي وتقوية فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب بها فيه من
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

تكرار الاسناد المفقود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال لتقوى ليفرق
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما اشار اليه بقوله وكذا ان من
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

لا تكذب انت يعني انه اشد لنفي الكذب من لا تكذب انت مع ان فيه
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

تاكيد الانه اي لان لفظ انت اولان لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

بانه هو ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

والتجوز والنسيان لتاكيد الحكم لعدم تكرار الاسناد هذا الذي ذكر من
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل
 لا يعطى الجزيل

١٥ قوله معرف ان كان المسند اليه معرفة سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا **١٢** وسوقى **١٥** قوله او الواحد لمنع الخلق قد يجتمعان نحو رجل جاءني اي لامرأة ولا رجلا **١٢** تحريم **١٥** قوله نحو رجل جاءني يجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونهما في المعنى لان المعنى ما جاءني الارجل وكان على المصنف ان يبيد ما رجل جاءني ورجل ما جاءني على ما تقدم في المعرفة **١٢** وسوقى **١٥** قوله اي لامرأة اي ان المجي مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر وكون الذي جاء واحدا او اكثر ليس منظورا به **١٣** في **١٥** قوله الجنية والعدد قد يقصد تخصيص الجنس ليعقب الجنس الآخر وقد يقصد العدد فيبقى مقابله **١٢** في **١٥** قوله فاصل النكرة لا نرفع على قوله حامل المعين الجنية والعدد المعين ولم يتعرض في التفريق للنكرة المثني والجمع اعتمادا على المقايضة **١٢** تحريم **١٥** قوله يكون لواحد من الجنس اى تتصل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث يكون دالة على الامر من الواحد والجنس **١٢** في **١٥**

التقديم للتخصيص تارة والتقوى اخرى ان بنى الفعل على معرف وان
 بنى الفعل على منكر افاد التقديم تخصيص الجنس والواحد اي
 بالفعل نحو رجل جاءني اي لامرأة فيكون تخصيص الجنس اولا
 رجلان فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين
 الجنسية والعدد المعين اعني الواحد ان كان مفردا والاثنين ان
 كان منثني او الزائد عليه ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة ان يكون
 لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد
 فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دليل العجز ان لا فرق بين
 المعرفة والنكرة في ان البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون
 للتقوى ووافق في اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان التقديم
 يفيد التخصيص لكن خالفه في شرطه فاحصل فان مذهب الشيخ اذ
 ان ولى حرف النفي فهو للتخصيص قطعا ولا فقد يكون للتخصيص وقد
 يكون للتقوى مضمرا كان او مظهرا مضمرا او منكر لغيا كان او فعلا منقيا

قوله والذي يشعر به كلام الشيخ
 صحت جريان التقوى في كل معرفة لا ذات
 رجل جاءني فالمنع ان جاء ولا بد من هذا الالزام
 ان للمرأة جارت ايضا اذ ليس المقصد
 التخصيص فالمصنف قد نسب الشئ
 شيئا لم يقل به مرادة ولم يشعر به كلامه **١٢**
 وسوقى **١٥** قوله في ان الباء الا
 حاصل مذهب الشيخ التحويل على حرف النفي
 وانه ان تقدم على المسند اليه التقديم
 قال هذا ومعرفة ظاهرة نحو ما زيد قال
 هذا وضمير نحو ما ناقلت هذا وان لم تقدم
 حرف النفي بان لم يكن اصلا او كان دنا
 فتارة يفيد التقديم التخصيص وتارة يفيد
 التقوى من غير فرق بين نكرة او معرفة
 ظاهرة او مضمرة **١٢** وسوقى **١٥** قوله
 يفيد التخصيص اعلم يقل والتقوى لان
 التخصيص محل النزاع بينهما واما التقوى
 فوجه في جميع صور التقديم وان كان غير ملحوظ
 في بعضها **١٢** وسوقى **١٥** قوله في
 شرائط وتفاصيل الشرائط ثلثة اشار
 الى اثنين منها بقوله ان جاء وقد روي
 الثالث بقوله بشرطه ان لا يمنع الخ فمذهب
 الشرط لا يقول به عبد القاهر والمدا
 عنده على تقدم حرف النفي متى تقدم على
 المسند اليه حرف النفي كان التقديم للتخصيص
 والتفصيل يرجع الى ثلثة ما يكون للتخصيص
 فقط وما يكون للتقوى فقط وما احتلها وتما
 اشار الشارح الى سابق قوله ومذهب السكاكي
١٢ تحريم **١٥** قوله فان مذهب الشيخ
 الخ حاصل مذهبهم على ما ذكره الشارح

ان المسند اليه انكرة واما معرفة ظاهرة او مضمرة فمعرفة ثلثة وفي كل منها اما ان تقدم على المسند اليه حرف النفي او لا بان لم يكن حرف نفي اصلا او تاخر فالجواب تسعة متى تقدم حرف النفي على المسند اليه كان التقديم مفيد للتخصيص كان المسند اليه نكرة او معرفة ظاهرة او مضمرة وان لم يكن حرف نفي اصلا او كان ولكن تاخر عن المسند اليه نكرة كان او المعرفة ظاهرة مضمرة فتارة يكون للتخصيص وتارة يكون للتقوى فصور الاقبال ست فالسنة الاخيرة تارة تكون للتخصيص وتارة للتقوى والثلثة الاولى تكون للتخصيص

هذا حاصل مذهبهم
 ١٢ وسوقى تحريما

قوله وذهب السكاكي الى ان مجموع الصور على مذهب الشيخ والسكاكي تب وفصلها الشيخ تفصيلين ثلثة للتخصيص فقط والسته تارة للتخصيص تارة للتقوى كما مر بيانه في الشرح وتفصيله في الحاشية السابقة واما السكاكي ففصلها ثلثة تفصيل ما يتعين فيه التخصيص وهو الفكرة اذا لم يمنع منه مانع على ما سيأتي وتحتها ثلث صور اذا وليت حرف النفي واما اذا سبقه واما اذا لم يكن هناك ففصلها ثلثة في ما يتعين فيه التقوى وهو المعرفة اذا كان مظهرا وتحتها ايضا ثلث صور ذكرت

الثلث ما يحتمل التخصيص والتقوى وهو المعرفة اذا كان مضمرا وتحتها ايضا هذه الثلاثة بدخلاء الفرق بين المذهبين ١٢ كذا في البحر في غيره

قوله ان كان نكرة اي سواء تقدم حرف النفي او تأخر او لم يكن نفي اصلا فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة واحدة من هذه الثلاثة وهي ما اذا تقدم حرف النفي وتما في صورتين ما اذا تأخر او لم يكن نفي لانها عند عبد القاهر من صور الاحتمال واما كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكي في الاحوال الثلاثة بوجود الشرطين

قوله الايتين ١٢ وسورة ١٢ **قوله** والى هذا اشار الخبير في بيان على وجه الاحمال ابن المصنف اشار بقوله واستثنى المنكر بقوله وشرط اذا لم يمنع منه مانع الى انه ان كان المسند اليه نكرة كان التقديم مفيدا للتخصيص واما بقوله بخلاف المعرفة لانها اذا تأخرت كانت فاعلا لفظا الى انه ان كان مصرفة منطرة فتقدم بها ليس التقوى واما اشار بقوله والا فلا يفيد التقوى الى انه اذا كان مضمرا فقد يكون التقوى

و اشار بقوله ان كان تقديره في الاصل الى انه ان كان مضمرا فقد يكون التقوى

التخصيص ١٢ وسورة بتغير **قوله** لفظا وذلك بان يكون تأكيد الفاعل الاصطلاحي او بدلا منه فانه اذا كان كذلك كان فاعلا في المعنى لا في اللفظ ١٢

قوله وقد راي قدره ان كان مؤخر في الاصل ثم قدم لا فائدة للتخصيص في العلم السامع ذلك لا فائدة ولا يستغنى بهذا الشرط عما قبله ولا العكس لانه لا يلزم من جواز التقديم

ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع

اي المسند اليه ١٢
اي التقديم ١٢

وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس لا للتقوى ان كان مضمرا فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير معرفة بين ما يلي حرف

نفي اذا تأخر او لم يكن نفي اذا تقدم او لم يكن نفي اذا تقدم او لم يكن

النفي وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال لتقدم يفيد الاختصاص

المصنف ١٢
اي السكاكي ١٢
بشرطين ١٢

ان جاز تقدير كونه اي كون المسند اليه الاصل مؤخر على انه فاعل

شرط اول ١٢

معنى فقط لا لفظا نحو انا قدمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قدمت انا فيكون انا فاعلا معنى تأكيد اللفظ وقد ر عطف على جاز ليعني ان افادة

لانه مرادف للفاعل ١٢
هو الشرط الثاني ١٢

التخصيص مشروطه بشرطين احدهما جواز التقديم والاخر ان يعتبر

اي تقديره مؤخر ١٢

ذلك اي يقدر انه كان في الاصل مؤخر او لا اي وان لم يوجد

التقدير ١٢
اي المسند اليه ١٢
على انه فاعل معنى ١٢

الشرطان فلا يفيد التقديم التقوى الحكم سواء جاز تقديره بالخير

اي لا التخصيص ١٢
هذا مفهوم الشرط الثاني ١٢

كما مر في انا قدمت ولم يقدر او لم يحجز تقديره بالخير اصلا نحو زيد قام

اي لم يلاحظ تقديره ١٢
هذا مفهوم الشرط الاول ١٢

فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقد علم ما سندا نكرة ولها

كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون مؤخر بل جاء في مفيد التخصيص

مؤخر تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل ان يكون جاء التأخير ان المحال يقدر ايضا ١٢ من سورة ١٢ **قوله** او لم يحجز الجزاى وان قدر مؤخر بالافعال جملها بالقوا عدس وسورة ١٢ **قوله** ما سندا نكرة اي عند قوله بخلاف المعرفة من انه اذا اخرج يكون فاعلا لفظا لا معنى فقط فيلزم على كون اصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز ١٢ وسورة ١٢ **قوله** ولما كان مقتضى الا على مقتضى قوله والا فلا يفيد التقوى الحكم فانه يدل على ان لا يجوز تقديره مؤخر على انه فاعل في المعنى انما يفيد تقدير التقوى لا التخصيص وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جاء في ادلا يمكن تقديره مؤخر على انه فاعل معنى بل يكون فاعلا لفظا فيلزم ان يكون تقديم المنكر التقوى فقط لا التخصيص فخرجه من ذلك الحكم ١٢ من الدرر سوتى

قوله يقدر الخ اي فبهذه الامثلة تقدرية كما يقدر المعومات والستيمالات ولا يلزم من تقدير ان الاصل ذلك عند التقديم انه يقال ذلك عند التأخير ايضا **١٠٢**
 يقال جار في رجل على ان رجال فاعل لا انه بدل من دسوقي **قوله** ثم قال السكاكي ثم يهنا في جميع ما سياتي بمجر الترتيب في الذكر والاخبار اي ثم بعد ما تقدم عن السكاكي
 انكر بان السكاكي قال الخ دون الا اعتبار الترتيب والبعيد بين تلك المدارج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان لان قول السكاكي اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص
 والاستثناء **قوله** ان لا يمنع الخ توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شر اهر ذانا **١٢** تجريد **قوله** مانع وهو انتفاء فائدة القصر من اعتقاد
 المخاطب في تقدير الحكم مع تسليم اصله **١٢** تجريد **قوله** شر اهر ذانا الهير صوت الكلب عند مجزئه وتا ذيه اي شر جعل الكلب ذانا لله اي مصوتا ومفزعاه قيل الهير
 مطلق صوت الكلب وعلى هذا
 فالقديم يكون للتخصيص بلا مانع
 من الدسوقي والتجريد **قوله**
 قوله بان المهر الخ اذ ظهر المهر للكلب
 لا يهره ولا يغزفه فلما معنى لتقي الخ
 اذا شئ انما ينفي عن الشئ اذا كان
 ثبوته له والا فلي النفي عن الفائدة
 قيل كون المهر لا يكون الا شر
 انما يقتضي عدم الاحتياج للتقديم
 فاما هنا كما قال المصنف لبيب
 بان اللازم وان كان عدم
 الاحتياج فقط الا ان الاحتياج
 له متحقق عند البلغار الذين كلامهم
 موهوم عن الحق **١٢** تجريد دسوقي
قوله لا انه لا يقدر الخ لان
 هذا الكلام انما يقال في موتام
 الحث على شدة الحر لهذا الشر
 والتحريض على قوة الاعتذار في كون
 المهر شر الاثر من مما يوجب التمايل
 في دفعه وقلة الاعتناء فلا يصلح
 قصده من هذا الكلام **١٢** من التجريد
قوله واذا الخ الظرف
 متعلق بمحذوف اي وان لم يطلب الوجه
 للتخصيص فت تصرع الائمة **١٢**
 دسوقي **قوله** في الوجه الخ
 يجوز ان تكون الفاء للتفريع على
 متعلق الظرف المقدر ويجوز كون
 الفاء جوابا لا تشبيها كما بان في
 الحركة والمكون وعدد المحذوف
 كما قالوا في قوله تعالى فاعلم ياتوا
 بالشهاد ومحصل ما في المقام
 ان السكاكي ذكر ان في شر اهر ذانا
 مانعا من التخصيص والتفريع ولو
 هذا الكلام بما اهر ذانا لا شر ولا

ان المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل فاعل فانه ما لا يقول به عاقل
 اي بل هو فاعل لان النفي اثبات **١٢**
 فضلا عن فاعل بل المراد ان في مثل قولنا رجل جاءني يقدر ان
 الاصل جاءني رجل على ان رجل بدل فاعل ففي مثل قولنا رجال
 جاءني يقدر ان الاصل جاءني رجال فلما لم يقل قال السكاكي وشرطه
 اي وشرط جعل المنكر من هذا الباب اعتبار التقدير التأخير فيه ان لا يمنع
 من التخصيص فانه كقولك رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل
 جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذانا فان فيه مانعا
 من التخصيص ما على التقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلا امتناع
 ان يراد المهر شر الاخير لان المهر لا يكون الا شر او اما على التقدير الثاني
 يعني تخصيص الواحد فليثب من مظان استعماله اي لنحو تخصيص
 الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لا انه لا يقصد به ان المهر شر
 لا شران وهذا اظهر واذا قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه
 بما اهر ذانا الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم تخصيصه وبين
 ما لا يفيد الاختصاص **١٢**

ان ما لا يفيد الاختصاص بين الكلامين تناقص فاشتر
 المصنف الى الجمع بين الكلامين بان التخصيص الذي نفاه السكاكي
 تخصيص الجنس او الفرد ما قاله الخاتمة تخصيص النوع فلامنا فاة **١٢**
 دسوقي رحمه الله **قوله** في وجه الجمع في الحقيقة الوجه المطلوب
 انما هو لا فائدة المثال تخصيص وان كان يلزم من ذلك الجمع بين الكلامين دسوقي رحمه الله تعالى -

له قول

المعنى شري عظيم الى اى فيصو قولهم معناه ما اشرى الاشرى قطع الى عظيم لا شري لان التقييد بالوصف نفى الحكم عما عداه كما هو بطريقه بعض
الاصوليين ١٢ وسو في ٥٤ قول والمانع الخ يعنى فلا منافاة بين قول السكاكى ان فيه ما نفعنا من تخصيص بين كلام القوم المفيد ان فيه تخصيصا لان كل واحد
ناظر الى جهة فالقوم ناظر الى تخصيص النوعى وهو المصحح لا يتراءى وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تاخير السكاكى ناظر لتخصيص الجنس والفرق الذين لا سبيل لهما الا تقدير
كون المسند اليه مؤخر فى الاصل ثم قدم ١٢ وسو في ٥٤ قوله وفيما ذهب الى ان التقديم لا يفيد تخصيص الا اذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخر فى الاصل
انه فاعل معنى فقط وقد رى بالفعل كونه فى الاصل
مؤخر اذ من ان رعى جارى لا سبب لتخصيص
فيه سوى تقدير كونه مؤخر فى الاصل ومن انتفاء
تخصيص الجنس فى شراير فاناب ١٢ في ٥٤ قوله
اذا نفعنا من الترتيب قوله التقديم يعنى لا اختصاص
ان جاز الخ فانه يعنى منه انه يجوز تقديم الفاعل
المعنى دون اللفظ ١٢ بغيره ٥٥ قوله
اولى وجه الاولوية انه اذا قدم التابع بدون
المتبوع الذى هو الفاعل فقد تقدم على متبوعه
وعلى ما يمنع تقديم متبوعه عليه وهو الفاعل فلا
تضاعف جتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل فانه
واحدة وتكفى بذه الصورة فى الاولوية وان لم
يتحقق الاولوية فيما اذا قدم مع الفاعل مؤخر
عنه على الفعل وقيل فى وجه الاولوية ان التابع
لا يجوز تقديمه انما قاما د اسم التابع بخلاف الفاعل
فقد اجاز لبعض الكوفيين تقديمه ولان الفاعل
اذا نفع عن الفاعلية وقدم يخلفه فمجهول بخلاف
التابع اذا قدم فانه لا يخلف شي ١٢ وسو في
٥٥ قوله فيجوز ان كان الاول للمصنف
ان يقول فانتفاء تقديم الفاعل اللفظ
دون المعنى تحكم فاعله ان تجوز السكاكى
تقديم المعنى مع بقاء على المتابعة دون اللفظ
مع بقاء على الفاعلية تحكم ١٢ وسو في
٥٥ قوله وكذا تجوز الفسخ الى هذا جوابا يقال
عن جانب السكاكى ان الفرق بينهما جواز الفسخ
عن التابعية فى التابع فلهذا قدم وانتفاء
الفسخ عن الفاعلية فى الفاعل فلم يقدم اصل
الجواب ان تجوز الفسخ فى التابع دون الفاعل
اللفظي تحكم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم
لان الفاعلية غير لازم لذات الفاعل كالتبعية
١٢ وسو في غيره ٥٥ قوله وانتفاء الجزر
ما يقال جوابا عن السكاكى حاصل ان كون تجوز
التقديم فى المعنى دون الفاعل اللفظي حكما
منه لان التابع يجوز تقديمه حال كونه تابعا
بل واقع فى قوله عليك ورحمة الله السلام لمعطو

قولنا بل لا نعلم من التخصيص تقطيع شأن الشر بتكثيره اى جعل التنكير

بسبب تنكيره ١٢

للتعظيم والتحويل ليكون المعنى شري عظيم فطبع اهدر اناب شري حقيق

فيكون تخصيصا نوعيا والمآل انما كان من تخصيص الجنس والواحد

كون تخصيص نوعا ابعين من اشرى الجنس ولا الواحد ١٢

وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكى نظرا اذا فاعل اللفظ والمعنى

كما فى زيد قام ١٢

كالتاكيد والبدل سواء فى امتناع التقديم باقيا على حالها اى مادام

كما فى انما جئت ١٢ كما فى رضى جارى ١٢

الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديمه التابعا ولى فتجوز تقديم

من امتناع تقديم الفاعل ١٢

المعنى دون التحكم وكذا تجوز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم

اللفظي ١٢

لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا ولا امتناع فى

المتبوع الذى هو الفاعل حال كونه فاعلا

ان يقال فى يجوزيد قام انه كان فى الاصل قارن زيد فقام زيد جعل مبتدأ

كما يقال فى تجوزد قطيفة ان جردا كان فى الاصل صفة فقام وجعل

مثال تقديم التابع بعد اسلافه من التبعية ١٢

مضايفا وامتناع تقديمه التابع حال كونه تابعا عما اجمعه عليه النجاة

الى فى العطف ضرورة الشر فمنع هذا مكابرة والقول بان حالة تقديم الفاعل

كما فى قوله عليك ورحمة الله السلام ١٢

ليجعل مبتدأ يلزم خلوا الفعل عن الفاعل هو محال بخلاف الخلو عن البع فاسد

فانه ليس محال ١٢

اعنى قوله ورحمة الله مقدم على المتبوع اعنى السلام فيقاس على التوكيد والبدل فزده الشارح بان النجاة اجمعت على امتناع تقديم التابع مادام تابعا فى الاختيار وفى القول المذكور
ضرورة الشر منعت تقديم التابع مكابرة لا يمنع ١٢ من السو في ٥٥ قوله القول بان هذا جواب سوال آخر يرد من جانب السكاكى على قول الشارح تحكم تقرير السؤال انه ليس بحكم بل بينهما
فرق لان المعنى فى الاصل تابع وتقدم التابع ليحل مبتدأ الا يلزم عليه ضرورة ان غاية ما يلزم عليه خلو المتبوع عن التابع ولا ضرر فيه بخلاف الفاعل اللفظي فان تقديمه ليحل مبتدأ يلزم
عليه خلوا الفعل عن الفاعل وهو محال فزده الشارح بان الخلو عن الفاعل فى حالة التقديم والتحويل مجرأ اعتبارا يلزم منه خلوا الفعل عن الفاعل بحسب الواقع على ان فى حالة التقديم
والتحويل اعتبر فى الفعل ضميره فلم يحل الفعل عن الفاعل فى لحظة من اللحظات فلا فرق بين التابع والفاعل فى جواز الفسخ فيها ١٢ من السو في ٥٥

له قول بلفظ الاسم اي بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف لفاعله بمعنى المماثلة لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهم بعضهم لانه بمعنى مثل وهو لا يناسب المقام

ولا يتعدى بالباء ١٢ من في وغيره ٥٤ قوله وكذا مع فاعله الظاهر نحو زيد قائم ابوه فقام ابوه ليس جملة ولا معاملة معاملة وانما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر لا فاعله المستند للضمير كما اوضح في المطول والحاصل ان قائم اذا رفع الضمير حكوا له مع فاعله بالافراد شبهة بالخالي من جهة عدم تغيره في الخطاب والنية واذ ارفع اسما ظاهرا حكوا عليه بالافراد حكوا له ما اذا رفع الضمير ولم ينظر والكونه كالفعل لا يتفاوت عند الاسناد للنظام حتى يكون مع فاعله جملة ١٢ من وسو ٥٤ قوله كاللازم والحاصل انه لم يقل لازما بل قال كاللازم اشارة الى ان القواعد لا تقتضي وجوب التقديم ولكن اتفق انها لم يستعمل في الكناية الا مقدين فاشبهها بما اتقنت القواعد لتقديمه حتى لو استعمل بخلافه عند قصد الكناية بان قيل لا يخجل مثلك ولا يجوز

في بعض النسب وشبهه بلفظ الاسم محرورا عطف على تضمنه لعنه

ان قوله يقرب مشعر بان فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى

في زيد قائم فلاول لتضمنه الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير

ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه اي مثل قائم مع

الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا جملة ولا عمل قائم مع الضمير

معاملتها اي معاملة الجملة في البناء في مثل رجل قائم ورجلا قائما

ورجل قائم ومما يترقده اي ومن المسند اليه الذي يري تقديمه

على المسند كاللازم فلفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية في

مثل نحو مثلك لا يخجل وغيرك لا يخجل بمعنى انت لا تخجل وانت تخجل من

غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بالمثل الغير انسان اخر مماثل

للمخاطب وغير مماثل بل المراد في الخجل عنه على طريق الكناية لا

اذا نفى الخجل عن كان على صفة من غير قصد الى مماثل لزوم نفيها ايضا

الجو له بنفيه عن غيره مع امتصائه محل تقديمه وانما يري التقديم في مثل

غيرك كان كالاما منبذ اعذر الهلغار ولو
اتقنت القواعد جاز ١٢ من في
٥٤ قوله مثل وغير خصها بالذكر لانها
المستعملان في كلاهم والقياس يقتضي
ان يكون ما هو بمعناها كالمماثل والمغاير
وغيرها كذلك كذا قال عبد الحكيم ٥٥
قوله على سبيل الكناية اي من اطلاق اسم
الملزوم واردة اللازم وبيان انك انك قلت
مثلك لا يخجل فقد نفيت الخجل عن كل ماثل
للمخاطب اعم من كل من كان متصفا
بصفات والمخاطب من هذا العالم لانه
بتلك الصفات فيلزم ان لا يخجل للزوم حكم
الخاص بحكم العالم فقد اطلق اسم الملزوم
وهو نفى الخجل عن المماثل واريده للزوم وهو
نفيه عن المخاطب وكذا اذا قيل غيرك
لا يجوز لانه اذا نفى الجود عن الغير على العموم
في الغير انحصر الجود فيه على طريق الكناية فقد
استعمل لفظا لغير في المعنى وهو ضمير يعود
نفي الجود عن كل مغاير واريده لادامه هو
اثبات الجود للمخاطب ١٢ من وسو ٥٤
قوله مثلك لا يخجل الى الجوز بوقوع
النكرة بمعنى مثل وغير مبتدأ لتخصيصها
بالضافة وان لم يتورق به لتوغلها في
الابهام ١٢ على ويده ٥٤ قوله من
غير ارادة الجواز اي فان اريد بالمثل الغير
انسان معين لم يكن تقديمه كاللازم
لان لزوم التقديم انما كان عند اكتاب
الكناية واذا اريد التعريض فلا كناية ١٢
من وسو ٥٤ قوله بان يراد الخ
تصوير للمعنى فالمراد التعريض اللغوي وهو
الاشارة الاجالية وعدم التصريح بانك
لم تصرح بالمعنى بل ابهتة واجملته لا
الاصطلاح الآتي بيانه حتى يراة غير متحقق
هنا لانه اذا كان الكلام مقصودا بالغير او
المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض
١٢ بتجريد ٥٤ قوله مع امتصائه محلا من

جملة الدليل وجه الاقتضار ان الجود صفة موجودة في الخارج وكل ما هو كذلك فلا بد له من موصوف اعم من محل يقوم به وليس له الامكان للمخاطب والغير فاذا انتفى عن الغير
تعين ان يقوم بالمخاطب ١٢ وسو ٥٤ رحمه الله تعالى

له قوله هذه الصورة اي في مثلك لا يخل ويترك لا يجوز فلو قال في مثل بايتين الصورتين كان اظهر من **له** قوله **البيان** لان الكناية من باب دعوى الشيء
 بينية اذ وجود المعلوم دليل على وجود اللازم فقولك فلان كثير الرماذ في قوة قولك فلان كريم لانه كثير الرماذ وكذا هنا قولك غيرك لا يجوز في قوة انت تجوز لان
 غيرك لا يجوز **له** قوله **لا فائدة** التقوى علة لقوله اعون مقدم عليه وكون التقديم اعون عليه لان الكناية كما تفيد اثبات الحكم بطريق ابلغ كذلك التقوى يفيد **له** من
له قوله **مقتضى** القياس الخ وذلك لان المطلوب من المثاليين وهو اثبات الجود للخاص والافتقار للكل من حيث يحصل بالكناية هي حاصلة مع التاخير كالتقديم فكان مقتضى
 القياس ان يجوز التاخير لحصول المقصود به ايضا **له** قوله **المسور** بكل الخ ذكر الشارح للتقديم شرطين احدهما دخول لفظ كل على المسند اليه وثانيهما كون المسند

هذه الصورة كاللازم لكونه اي لكون التقديم اعون على المراد بهما
 اي هذين التركيبين لا الغرض من اثبات الحكم بطريق الكناية
 التي هي ابلغ والتقديم لا فائدة التقوى اعون على ذلك وليس معنى
 قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس
 ان يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال لا على التقديم نص عليه في
 دلائل الاجازة قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
 بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي نفى الحكم عن كل فرد
 نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من افراد الانسان
 بخلاف ما لو اخبرنا لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة
 الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي
 والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول ذلك اي كون التقديم
 مفيد للعموم دون التاخير لانه لا يلزم ترويج التاكيد وهو ان يكون
 لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله على التأسيس هو ان يكون لا فائدة

مقرونا بحرف النفي اذ لو لم يوجد شرطان
 لا يجب تقديمه لانه اذا لم يكن هناك لفظ
 الكل مثل نحوه لم يقيم لم يجب تقديمه للشيء
 لان التقديم والتاخير سواء في عدم قوت
 العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذا لم يكن
 هناك المسند مقرونا بالنفي لا يجب
 تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان
 قام لعدم قوت العموم فيه بالتقديم التاخير
 لحصوله مطلقا قدم المسند اليه واخره
 كذا في الحواشي **له** قوله **لانه** دال الخ
 يعني اذا كان المسند اليه مستقيا للشرط
 المذكورة وكان المشكك قصده في تلك
 الحالة افادة العموم فيجب عليه ان يقدم
 المسند اليه واللام يفيد العموم وذات
 المقصود فالغرض من قول المصنف
 لانه دال الخ بيان للحال التي لا جملها
 ارتكبت التقديم لا مستدلال عقله
 من **له** قوله **والتاخير** يفيد
 الخ بهذا بناء على الغالب كما سيصرح والا
 فقد يتوجه القيد في مثل ان النفي
 يفيد عموم السلب كما في والله لا يجب
 كل مختال فيوز كذا قال الفاضل الحلبي
 وغيره **له** قوله **وذلك** اي تقديم
 المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
 بحرف النفي مفيد للعموم السلب وتاخير
 عن مفيد السلب العموم بدون العكس
 من وسو **له** قوله **لانه** يلزم
 الخ حاصلة انه لو لم يكن التقديم مفيد للعموم
 النفي والتاخير مفيد النفي للعموم بل كان
 الامر بالعكس للزم ترجيح التاكيد على
 التأسيس لكن اللازم باطل لان التأسيس
 خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة
 خير من حملها على الاعادة فالملازمة ومثله قوله
 مع ان التأسيس راجح الخ اشارة الى
 المقدمة الاستثنائية يعني لكن اللازم
 باطل وبيان الملازمة سيحكي ما كذا في
 السوقة لم يذكر هنا اداة الجمع كما ذكره
 في مفاد التاخير لان عموم السلب لا يلزم سلب
 العموم بخلاف العكس **له** قوله **والتاخير**

اي لا يخل ويترك لا يجوز فلو قال في مثل بايتين الصورتين كان اظهر من له قوله البيان لان الكناية من باب دعوى الشيء

١٥ قوله خير من الاعادة فيه نظر لان الاعادة قد تكون متعينة فيما اذا اقتضى الحال التاكيد كما اذا كان المخاطب منكرا وليس معه ما يزيل اذكاره فانه يجب التاكيد والاعادة
 له واجب بان يكون الاعادة خيرا من الاعادة بالنظر للغالب بالنظر لنفسه لا قطع النظر عن اللغات العارضة **١٥** قوله وبيان لزوم الاظهار
 للملازمة والشبهة السابقة حاصلة ان تقديم السالبة المنكر بدون كل نحو كل انسان لم يقيم السلب العموم ونفي الشمول وتأخير نحو لم يقيم انسان لعموم السلب شمول النفي فيجوز
 دخول كلمة كل فيها يجب ان يعكس الامر لتكون لفظ كل للتأسيس الراجح للتاكيد المبرج **١٥** قوله اما في اي اماردوم ترجيح التاكيد على التأسيس في صورة
 التقديم لو انعكس الامر بالتقديم والتأخير **١٥** قوله لان حرف السلب في هذا فرق لفظي بين الموجبة المعدولة والسالبة كما تقر في موضعها لكنه جار في لم يقيم انسان
 ايضا مع انها سالبة على ما سيجي والتحقيق ان الحكم

معنى جديد مع ان التأسيس اجم لان الاعادة خير من الاعادة
 لم يكن حاصلا قبله **١٥**
 وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس ما في صورة التقديم فلا
 ان لم يقدّم تقديم لفظ كل عموم السلب تأخير سلب العموم **١٥**
 قولنا انسان لم يقيم موجبة محملة اما الايجاب فلا نه حكم فيها بثبوت
 ا في مثال الاول بدون الكل **١٥**
 عدم القيام للانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف السلب قد جزأ من
 المحمول واما الاهمال فلا نه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع
 عطف على الايجاب **١٥**
 مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقيم
 موجبة محملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد عن
 انه الملازم **١٥**
 كل فرد لان الموجبة المحملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية
 اي فقط **١٥** علة لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس **١٥** علة قولنا انسان لم يقيم **١٥**
 عند وجود الموضوع نحو لم يقيم بعض الانسان بمعنى انها متلازمان في
 اما عند عدم الموضوع ليست في قولها بل اعم **١٥**
 الصدق لانه قد حكم في المهمة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم
 ا في التحقق **١٥** دليل للتلازم **١٥** ا في ثبوت نفي القيام لانه معدولة **١٥**
 من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايضا كان يصدق نفي القيام
 ا في ماصدق **١٥**
 عن البعض وكذا صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق
 هذا دليل موجبة المهمة المعدولة المحمول **١٥**
 عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم
 ا في المهمة **١٥** صدق السالبة الجزئية **١٥**

ان كان لسبب الربط في سالبة وان كان برابط
 السلب في معدولة فالحكم به في انسان لم يقيم سلب
 القيام في فاعل في معدولة وفي لم يقيم انسان سلب في القيام
 عن انسان في سالبة والفرق في معنى بين السالبة
 والمعدولة ان الاولى لا تقتضي وجود الموضوع
 والثانية تقتضي وجودها **١٥** قوله وقبح جزاها لانها لا يمكن تقدير الربط
 بعد حرف السلب الذي هو لم لان لم شديدة الاتصاف
 بالفعل فلا يفصل بينهما بالربط فانه في ما يقال
 لا يتعين ان يكون معدولة المحمول تامل **١٥** قوله
 قوله معان الحكم الخ هذا من تهمته الدليل على
 انها محملة واني لم لا ترد العقيدة الطبيعية نحو الانسان
 نوع فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع انها
 لا تسمى فهمة لان الحكم فيها على الطبيعة دون الافراد
 فنحصل الفرق بينهما ان المهمة وان لم يذكر فيها كمية
 الافراد لكن حكم فيها على الافراد واما الطبيعية وان
 لم يذكر فيها كمية الافراد كالمهمة لكن ليس الحكم في الطبيعية
 على الافراد بل على الطبيعة بخلاف المهمة **١٥** قوله
 والتجريد **١٥** قوله عن جملة الافراد في الافراد
 جملة وانها قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من
 بعض وعدم حصوله من كل واحد وايضا ما كان يصدق
 انتفاء القيام عن البعض فهو الحق **١٥** قوله
 قوله لانه كل فرد في قوة فلا ينافي قوله الا في اعم من
 ان يكون جميع الافراد وبعضها **١٥** قوله
 نحو لم يقيم بعض الانسان مثال للسالبة الجزئية فمعناها
 سلب القيام عن بعض افراد الانسان وهذا المعنى
 يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الافراد دون
 بعض وعند انتفاء عن كل فرد **١٥** قوله
 قوله وايضا ما كان الجملة زائدة وكان تاممة والتعريف
 عطف عن المضافات اليها اي داي حال ثبت وهو
 كون الافراد التي نفي عنها القيام جميع الافراد لو
 بعضها يصدق نفي القيام عن البعض وهو بعينه
 دليل السالبة الجزئية فظهر من هذا ملازمة السالبة
 الجزئية المهمة **١٥** قوله كلاما صدق
 الخ هذا بيان لملازمة المهمة للسالبة الجزئية كما بين

مكسرها قبل ذلك حاصلا كلما صدق نفي القيام عن البعض الذي هو مدلول السالبة الجزئية صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وهذا مدلول الموجبة المهمة المعدولة المحمول
 فظهر من هذا ملازمة المهمة للسالبة الجزئية **١٥** قوله في قوة السالبة الجزئية تفريع على الدليل السابق في قوله في قوة السالبة الجزئية تفريع على الدليل السابق في قوله في قوة السالبة الجزئية
 المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى انها متلازمان في التحقق **١٥** قوله

١٥ قوله واذا كان الانسان لم يقم الخ مرتبط بقوله سابقا واذا كان الانسان لم يقم موجبة جملة يجب ان يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
 * تجريد ١٥ قوله معناه نفى القيام الا انه ان يقول ثبوت عدم القيام عن الافراد جملة الا ان يقال في الكلام حذف مضات اى محصل معناه اولاد
 معناه اللازم لا المطابق اذ هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفى القيام ١٥ قوله واما في صورة التأخير عطف على قوله السابق اما في صورة التقديم اى واما بيان

عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجب الموضوع امان في الحكم
 عن كل فرد او بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض ايا ما كان يلزمها
 نفى الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد جواز ان يكون منفي عن البعض
 ثابتا للبعض الاخر واذا كان الانسان لم يقم بدن كل معناه نفى القيام
 عن جملة الافراد لان كل فرد لو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك
 كان كل لتأكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفى الحكم عن كل فرد
 ليكون كل لتأسيس معنى اخر ترجيح التأسيس على التأكيد واما في
 صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة جملة لا سوفيهما والسالبة
 المهمل في قوة السالبة الكلية المقضية للنفي عن كل فرد نحو لا شئ
 من الانسان بقائه ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من ان المهمل في
 قوة الجزئية بينه بقوله لو ورد موضوعها اى موضوع المهمل في سياق
 النفي حال كونه نكرة غير مصدرية بلفظ كل فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد
 واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان

لزم ترجيح التأكيد على التأسيس
 في صورة التأخير فلان الخ ١٥ قوله المقضية قال
 الشارح رحمه الله واما قال في
 الاول المستمرة د بهنا المقضية
 لان السالبة الجزئية يحتمل نفى الحكم
 عن كل فرد ويحتمل نفية عن بعض
 واثبوت بعض وعلى كل تقدير
 يستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد
 فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا
 بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي
 بصرحها نفى الحكم عن كل فرد
 مطول ١٥ قوله ولما كان
 هذا اى الحكم بن السالبة الجملة في قوة
 السالبة الكلية ١٥ قوله بينه
 بقوله اى فيكون هذا الحكم مخصوصا بقوله
 الجملة السالبة في قوة الجزئية فما
 عندهم من ان المهمل السالبة في قوة
 الجزئية انما هو في غيرا موضوعها في
 سياق النفي وهو نكرة غير مصدرية
 بكل وهذا صادقا بصور ثلاث اما
 اذا كان موضوعها معرفة نحو الانسان
 لم يقم او نكرة ولم يتقدمه نفى نحو الانسان
 لم يقم في هذه الصور في قوة الجزئية واما
 لو كان موضوعها نكرة غير مصدرية
 بكل واقعا في سياق النفي فانها
 تكون في قوة السالبة الكلية نحو لم
 يقم ان ١٥ قوله واما في صورة
 ١٥ قوله بورد موضوعها في
 سياق النفي الخ اى كل نكرة ...
 كذلك في مفيدة بعموم النفي اشار
 الشارح بقوله حال كونه نكرة غير
 مصدرية بلفظ كل اى ان الحكم
 بان ورود الموضوع في جيز النفي
 يفيد عموم السلب بتقديره من ان
 يكون الموضوع نكرة وان لا يصدر
 بلفظ كل والا كان مفيد السلب العموم
 ١٥ قوله فانه يفيد الخ
 اى النكرة في سياق النفي او الموضوع
 النكرة في سياق النفي ١٥

قوله يفيد الخ اے فی ترکیب واحد اسناد واحد کجاں القوم کلہم فلفظ کلہم يفيد تقویۃ یا يفيدہ القوم وہہنا لیس کنک بل بطل الاسناد اے الانسان قت
 الاسناد اے کل ۱۲ تجرید وغیرہ **قوله** لا نسلم انہ لو حمل الخ یعنی لو حمل الانسان لم یقم ولم یقم انسان بعد دخول لفظ کل علی ما تلا علیہ قبل کل فلا نسلم ان یکون
 کل التاکید لان التاکید ہو یا يفيد تقویۃ یا يفيدہ لفظ آخر فی ترکیب واحد معلوم انہ لیس ہنا لفظان فی ترکیب واحد اکہ احد ہما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد اے کل وامننا

یقیناً تقویہ ما یقید لفظ آخر و هذا الیس كذلك لان هذا المعنی
 حیثئذ انما افاده الاسناد الی لفظ کل لاشیء اخر حتی یكون کل تکید الیه
 اے حسین بحول الاسناد الی لفظ کل ۱۲
 و ہذا الاسناد الی الانسان ۱۳

حمل هذا الكلام انا انفسه انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى
حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد لا يخفى ان هذا المنع مما يصح على
الشاهد المتقدم و قد تكلم

تقديران يراد التاكيد الاصطلاحي اما لو اريد بذلك ان تكون كل
 لا فادة معني كان حاصل بدنه فاندفاع المنع ظاهر وحيث قد يتوجه
 ان لا يعبر بالحق التاكيد بل كل بهذا المعنى

اشارة اليه بقوله ولان الصوة الثانية يعنى السالبة المرهمله نحو
 هذا منع ثان ١٣

لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن
 لان الخاص يتلزم العالم ١٣

الجملة فاذا حملت كل على الثاني أي على أفادة النفي عن جملة الأفراد
حتى يكون معنى لم يقد كل انسان في القيام عن الجملة لا عن كل فرد
حتى للتفريق ١٢

لا تكون كل تاسيس سابل تاكيد الان هذا الموضع كان حاصله يدونه و
 اے نفی القیام عن الجودۃ ۳۳
 لے بدون شکل ۱۲

چینڈن فلو جعلنا لم یقیم کل انسان بعوم السلب مثل لم یقیم انسان لم یلزم

ترجیم التاکید علی التاسیس ذی الحاسیس صلیب انما یلزم ترجیم احد

من كل فرد ادباني يكون متبعيا عن بعض الافراد ثانيا لبعض ... الاخر ادباني يكون محتملا لبعضين
 التاكيد وعلى غيره تاسيس قلوب جعلنا لم نقيم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
 سيما قطعان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فتأمل في دسوقه ومطيل -

له قول الظاهر ان قول معمول صفة وكذا قوله اخلة صفة ايضا فية عطف صفة على مثلهما ١٢ وسو في ١٣ قوله ليس بسديد لما فيه من الخاص على العالم باد وهو مفعول ١٢ وسو في ١٤ قوله بمعنى او جعلت معمول يتصل ان يكون مراد الشارح بهذا ان قول الماتن معمول بمعنى جعلت معمول فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل اي اخرت ويكتل ان جعلت مقدر وهو معطوف عطف وبقي معمول وهو قول معمول ١٣ وسو في ١٥ قوله شامل لذلك لان تاخيرها عن اداة النفي صادق بان تكون معمول للفعل المنفي

اولا فالاول نحو ما اخذت كل الدراهم والثاني نحو ما كل متني المرحل بالرفع على كون بالمتيئة ١٢ من تي ١٣ قوله اللهم جواب عن الاعتراض الوارد على العطف بتخصيص التاخير المذكور سابقا على هذا التاويل يصح عطف معمول على كل واحد من داخله واخرت ١٣ قوله بما اذ لم تدخل اليه اي والمعنى بان اخرت لفظه كل عن اول لقائني الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمول للفعل المنفي هذا على تقدير عطف معمول على اخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخله ان كانت كل داخله في خبر النفي بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها او كانت معمول للفعل المنفي واذا اختص التاخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول ١٢ وسو في ١٤ قوله او غير ذلك كان يكون كل مجرورا وظرفا او تاكيدا لاحدهما نحو ما مررت بكل القيم كلهم او ما مررت كل اليوم او اليوم كله ١٢ سج ١٤ قوله كل الدراهم لم اخذ جعل الفعل منفيا لم لان المنفي بما لا يتقدم معمول عليه بخلاف لم ولان على ما بين في النسخة ١٢ مطول ١٤ قوله وكذا لم اخذ اليه اشار الى ان المصنف ترك مثال التاكيد اعتما را على فهمها مما سبق كما في المطول ١٢ تجريد ١٤ قوله في المعنى فاعلا اي سوار كانت فاعلا في اللفظ ايضا ولان كان توكيذا في اللفظ الفاعل ١٢ وسو في ١٥ قوله او افاد تعلقه على ان افاد تعلقه الخ اعلم ان اطلاق الثبوت على نسبة الفعل او الوصف للفاعل واطلاق التعلق على نسبة الفعل او الوصف للمفعول اصطلاح شائع ١٢ كذا في الدسوقي والتجريد ١٤ قوله في المعنى مفعولا اي سوار كانت مفعولا في اللفظ ايضا ولان كانت توكيذا للمفعول ١٢ وسو في ١٥

معمولة للفعل المنفي الظاهر انه عطف على داخله وليس بسديد لان

الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا الوعطفها على اخرت بمعنى

او جعلت معمول لان التاخير عن اداة النفي ايضا شامل لذلك اللهم

الا ان يخصص التاخير بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل

على ما يشعر به المثال والمعمول عدم ان يكون فاعلا او مفعولا

او تاكيدا او غير ذلك نحو ما جاء في القوم كلهم في تاكيد الفاعل وما

جاء في كل القوم في الفاعل وقدم مثال التاكيد على الفاعل لان كلا

اصل فيه او لما اخذ كل الدراهم في المفعول المتاخرا وكل الدراهم

لما اخذ في المفعول المتقدم وكذا لما اخذ الدراهم كلها والدراهم كلها

لما اخذ في جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى

اصل الفعل واذا الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعضها اضعف اليه

كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف لمذكور في الكلام

او افاد تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض نكات كل في المعنى

او افاد تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض نكات كل في المعنى

او افاد تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض نكات كل في المعنى

او افاد تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض نكات كل في المعنى

١٤ قوله يدل الخطاب اي مفهوم المخالفة مثلاً ما جاز القوم كلهم نفى محيى الكل فيضم منه ثبوت محيى لبعض ١٢ تجريد **١٥** قوله هذا الحكم اي الحكم اي ثبوت الفعل او الوصف لبعض ١٢ تجريد **١٦** قوله لا يلى لانه قد توجه النفي عند وقوع كل في حيزه الى اصل الفعل ويكون نفى الفعل عن كل فرد بدليل لايات المذكورة ١٢ من دسوقي **١٧** قوله يدل الخ قد يقال ان الكلام اشجع بنى على اصل الوضع وافادة هذه الايات لشمول النفي ليس من اصل الوضع وانما هو بواسطة القرائن والادلة الخارجية وهي تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم اطاعة الخلفاء فالايات مصدقة عن الظاهر بهذه الادلة الخارجية لان العمل بمفهوم المخالفة لم يعارضه معارض فنقول اشجع بنى على الاصل والوضع وافادة تلك الايات وامثالها لشمول النفي بواسطة القرائن فلا يصح بطلان كلية قول اشجع ١٢ من في دسج **١٨** قوله ولا قطع الخ اورد الشارح هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفي الذي كلامنا فيه لانه نفي اشارة الى ان النفي كالنفي في الحكم السابق ١٢ من تجريد **١٩** قوله بان قدمت الخ في هذا التفسير اشارة الى ان النفي المستفاد من لفظه والاي توجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم كل عليه فلا يرد ان انتفاء دخول كل في حيز النفي قد يكون بانتفاء النفي في الكلام اصلاً فلا يصح حينئذ لبقا قوله الا اني عسم النفي على اطلاقه ١٢ كذا في الدسوقي والتجريد **٢٠** قوله ولم تقع الخ قيد يخرج كل الدراهم لم اخذ فانها اي كل مقيدة على النفي لكنها معموية للفعل المنفي ولو زاد هنا ورتبة بعد قوله لفظاً لا يستغنى عن قوله ولم تقع الخ سائل ١٢ تجريد **٢١** قوله بقول النبي الخ لفظ الحديث من رواية ابى هريرة في المسلم على الرسول صلى الله عليه وسلم صلوة العصر فلم يركعتين فقام ذو اليمين فقال اقصر الصلوة يا رسول الله فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصدق ذو اليمين فقالوا نعم يا رسول الله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقي من الصلوة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم ١٢ **٢٢** قوله بالرفع اي لا بالنصب يجعل اقصرت كأكملت فاعل ضمير النبي عليه السلام في قوله فاعل هذا رواية اقصرت بالنسبة للفاعل وروى ايضا بفهم القاف وكسر الصاد للبناء للمفعول وعليه فالصلوة نائب فاعل ١٢ تجريد **٢٣** قوله بوجين اي كون المراد من قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن نفى كل واحد من القصر والنيان ثابت بوجين والوجه الثالث انه ورد في بعض الطرق لم الش ولم تقصر وهو صريح في نفى كل واحد من الامر ١٢ **٢٤** قوله لا بنفي الجمع الخ صالحة اذا قيل انه قائم ام عمر فانه يجاب بتعيين احدهما بان يقال قام عمر او بنفي كل منهما بان يقال لم يقم واحد منهما ولا

مفعولا للفعل او الوصف ذلك بدليل الخطاب وشهادة الله و
 اي ثبوت الفعل او الوصف وتعلقها ببعض ١٢
 استعمال والحق ان هذا الحكم اكثرى لا يحل بدليل قوله تعا والله محبة
 كل محتال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطعم كل حلاف قهين
 كثير القوم على الناس ١٢ كثير الاثم ١٢ كثير الخلفى الحق والباطل ١٢
 والاى ان لم تكن داخلية في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظاً
 اي كل ١٢
 ولم تقع معموله للفعل لمنه عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاً
 نفي اصل لفعل عن كل فرد قول النبي صلى الله عليه واله وسلم لما قال
 له ذو اليمين اسم واحد من الصحابة اقصر الصلوة بالرفع فاعل قصر
 لقب بطلون يد ١٢ بهمة الاستفهام ١٢
 ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبي صلى الله عليه
 وسلم والمعنى لم يقم واحد من القصر والنيان على شمول النفي وهو بوجين
 احدهما ان جواباً اما بتعيين احدهما من بينهما جميعاً فخطئة المستفهم
 نفي الجمع بينهما لانه عاف بان الكاش احدهما والثاني ما روى انه لما قال
 النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له واليدين بعض ذلك قد نكح
 اي مقتضى ثبوت لاحدهما ١٢
 ان الثبوت لبعضهما في النفي عن كل فرد من النفي عن المجموع وعليه اي
 اي بيان فضل ١٢ بوجه كذا ١٢ الذي هو سلب جزئى ١٢

بجواب بنفي الجمع بان يقال لم يقوما معاً بل القيا كل واحدهما لان هذا الجواب لا يفيد التامل شيئاً لانه عالم ان احدهما قائم ولم يعلم عينه فكذلك ههنا لا يصح ان يكون مراد النبي عليه السلام لم يقع جميعاى بل الواقع احدهما فانه لا يسلو جواباً بل قد يكون جواب ام يا ثبات الامر ايضا لكن لم يذكر الشارح لانه غير ثابت في الحديث فاقصر عليه الاحتمالين السابقين ١٢ من الدسوقي راجع

له قوله رفع كل اي على انه بانه اخره جمل لم اصنع والراي محذوف ١٢ وسوق ٥٥ قوله من الذنوب قال عبد الحكيم فيه اشارة الى ان النكرة اعني ذنبا للهمم وان كانت في الاثبات بقرينة المقام وقال الجلي فيه اشارة الى ان المراد من الذنوب هنا الذنوب لانه اسم جنس يقع على القليل والكثير ١٣ تجريد وغنيمة

الاول ان المصنف انما فضل ان اشارة الى ان التاخير للمستند ليس من مقتضيات احوال انما هو من ضرورياتها ولازمها مقتضى الحال انما هو التقديم للمستند فيلزم منه تاخير المستند اليه ١٤ وسوق ٥٥ قوله اي في قوله اشارة الى ان اشارة اسم الاشارة مع ان اشارة مستند لادله المذكور ١٥ تجريد ٥٥ قوله لاقتضاه الحال اياه اي اقتضاه باطن الحال اياه لعدم عرض اختيار آخر لطف من الظاهر ١٦ وسوق ٥٥ قوله كقولهم اي قول العرب ايتهم من غيري ذكر المستند اليه لفظا او تقدير ١٧ تجريد ٥٥ قوله عدم قرينة تدل عليه فيه اشارة الى ان الموجب للاضمار احد الظاهرين اما تقدم المرجح او قرينة تدل عليه فاذا قلنا ان مقتضى الظاهر الاثبات بالاسم الظاهر لا بالضمير فمقام نعم الرجل مقام الظاهر لعدم وجود الامر من اللذين يقتضيان الاضمار فاذا قلت نعم رجلا زيد باضمار المستند اليه كان الكلام مخروجا على خلاف مقتضى الظاهر لعدم اعتبار آخر اللفظ من ذلك الظاهر وهو جهول الابهام ثم التفسير المتأخر بوضع هذا الباب المدرج والام العامين اي من غير تعيين في المفضلة ١٨ وسوق ٥٥ قوله الى المتعلق معهود اي الى شئ معقول في الذهن بهم بالعد يكون رجلا او امرأة او اكثر فاذا اتى برجل مثلا الزم هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعلق دون شخصه فزال الابهام حاصل في الجملة فاذا ذكر المخصوص بعد ذلك تبين شخصه وانما اعتبر في ذلك المتعلق كونه متهما لا اجل ان يحصل الابهام ثم التفسير المناسب لو وضع هذا الباب اعني باب نعم ١٢ من سورة ٥٥ قوله يعلم جنس المتعلق اي فقط دون شخصه المحصل الابهام ثم التبيين المحصل المخصوص بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعلق كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التبيين الذي كان مقصودا في باب نعم ١٢ من تجريد ٥٥ قوله في احد القولين اي المشهورين فلا ينافي ان هناك قول آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ وخبر محذوف وسوق ٥٥ قوله خبر مبتدأ محذوف لانه لما تقدم ذكره قال بهما قدرا السؤال عنه من هذا فاحسب بقوله هو زيد ما تجريد

موم النفع عن كل فرد قوله اي قول ابى النجم شعر قد اجتمعت أمم الخيارات

اي رد قول ١٣

تدعى به على ذنبا كله لم اصنع برغم كله على معني لم اصنع شيئا مما تدعى به على

من الذنوب لا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن

١١٥ مستند اليه لم يصحبه حقيقة ١١٦ في مبحث المستند ١١٧ في علم السلب ١١٨

الاخبار الى الرفع المفتقر اليه اي لم اصنعه واما تاخير اي تاخير المستند

اليه فلاقتضاء المقام تقديم المستند وحيث بيانه هذا الذي ذكر من

١١٩ في مبحث المستند ١٢٠ في مبحث المستند ١٢١

الحذف والذكر والاظهار وغير ذلك في المقامات المذكورة كله مقتضى

مقتضى بذكر ١٢٢

الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف

مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المظهر موضع المظهر

كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا

المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المستند اليه عدم قرينة

تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعلق مهور في الذهن والتمزم

لا في الخارج ١٢٣

تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعلق وما يكون هذا من غير المظهر

اي لغير المتعلق ١٢٤

في احد القولين اي قول من محال المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما

تفسير لاهد القولين ١٢٥

١٢٦ قوله يعلم جنس المتعلق اي فقط دون شخصه المحصل الابهام ثم التبيين المحصل المخصوص بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعلق كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التبيين الذي كان مقصودا في باب نعم ١٢ من تجريد ٥٥ قوله في احد القولين اي المشهورين فلا ينافي ان هناك قول آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ وخبر محذوف وسوق ٥٥ قوله خبر مبتدأ محذوف لانه لما تقدم ذكره قال بهما قدرا السؤال عنه من هذا فاحسب بقوله هو زيد ما تجريد

له قول فيقول الخ ويحتمل ان يكون الضمير في نعم راجعا الى المتعل الذي هو مثل القول السابق لا الى زيد المبتدأ وعليه فيكون من هذا الباب كذا قيل فيه نظر اذ هو على هذا الاحتمال انما يكون من باب وضع المضمير المبهم موضع المضمير المعين لا من وضع المضمير موضع المظهر فلا يكون كونه من هذا الباب على هذا الاحتمال صحيحا ايضا ومن الدسوقي قوله ان يكون ان يكون الخ فان قلت على هذا الاحتمال ان الرباط الذي يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ قلت الرباط العموم الذي في الضمير الشامل للمبتدأ كما في صورة الفاعل المظهر فكأن قيل زيد نعم هو اي مطلق شئ الذي زيد من جملة فزيد ذكر مرتين او لا بخبره وتانيا من حيث دخول في جملة مرجح الضمير كذا في الدسوقي **قوله** ويكون الخ جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا الى المخصوص فيلزم تشيئة الضمير جمعا اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا مع انه ليس كذلك **قوله** لكونه من الخ اي لما شابهته للاسم الجامدة في علم المتكلم ويرد على هذا ان ليس من الافعال الجامدة مع انه يجب مطابق الضمير المتصل بهما لمجرد ١٢ من مطول وتجريد **قوله** يمكن ان كان او القصة ليشير الى ان التذكير باعتبار الشان والثانيث باعتبار القصة فان قيل كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا رابط في الجملة الواقعة خبرا قلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا يتجوز لرابط لان الجملة المفسرة لضمير الشان عين المبتدأ فهي في حكم المفرد فلا يحتاج لرابط فتعنه هو زيد عالم ان الشان والمحدث ان زيد عالم فالجواب زيد عالم عين المبتدأ اي الشان والمحدث وكذا لا يحتاج الرباط في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قولي زيد منطلق ١٣ دسوقي تبصر ما **قوله** والعلم الخ قصد الشارح بهذا الاستعمال على قول المصنف وقوله هو اي زيد عالم فانه يقتضيه صفة استعمال هي زيد عالم ١٢ من الدسوقي **قوله** على ان الخ فيها اشارة الى ان ضمير الشان والقصد واحد في المعنى انما اصطلاحا على ان الجملة المفسرة للضمير اذا كان فيها مونث غير فضلة ولا شبيهها بالفضلة فان الضمير يوثق ويقال له ضمير القصة الا ذكرنا فيقال له ضمير الشان ١٢ دسوقي **قوله** في فضلة الخ اي ولا شبيهها بالفضلة فمثال الفضلة نحو اجهانيث غرقة ومثال سببه الفضلة نحو اجهانيث كان القرآن معجزة لان المعجزة في المثال ان لم يكن في الاصل فضلة لكنه منسوب كالفصلات فلا يوثق للضمير في المثالين بل يقال فيها انه دائما اشترط كون المونث غير فضلة وشبهها بها لان الضمير مقصود ولهم فلا تراعى مطابقة للفصلات ١٢ دسوقي وتجريد **قوله** مجرد قياس الى قياس على قولهم هي هند يلية بجامع عود الضمير في كل الى القصة مجرد عن السماع ... والاستعمال وجيز فلا يصح قول المصنف وقوله هو اي زيد عالم المفهوم منه ان ذلك سموع ١٢ من دسوقي **قوله** يمكن ان يكون الخ ان قلت هذا يمكن الحاصل في ضمير الشان يحصل بقولك الشان زيد عالم ايضا من غير التزام خلاف الظاهر فلا يتحقق الاضمار بالتحقيق قلت هذا ممنوع اذا سماع متى سمع الاسم المظهر فهم منه بدولة ولو اجمالا بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجح ما هو فليفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع فلم يشتمل الا بهام في الاسم المظهر مثل الضمير فلا يتحقق فيه التثنية ١٢ من دسوقي **قوله** من المناسق وجلا لا عتيا فيه امرين لذة العلم ودفع الم الشوق بخلاف المناسق بلا تعبان فيه الاول فقط لا يخفى ان اللذة المشتملة على دفع الالم على اللذة

من يجعله مبتدأ ونعم جلا خبره فيحتمل عنداه ان يكون الضمير عائدا
فلا يكون من هذا الباب ١٣

الى المخصوص وهو مقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل

نعم او نحو من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة وقوله
اي نعم جلا خبره فيحتمل عنداه ان يكون الضمير عائدا
اي نعم جلا الزيدون ١٢

هو اي زيد عالم مكان الشان او القصة فلا ضمير فيه ايضا خلاف

مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان
اي تقدم المستند اليه ١٢

انما يوثق اذا كان في الكلام ميمونث غير فضلة نحو هي هند يلية فقوله
اي في الجملة المفسرة للضمير ١٢

هي زيد عالم مجرد قياس ثم علق وضع المضمير موضع المظهر في البابين
اي قياس مجرد عن السماع ١٢

بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي محي على عقبيه في
لفظ على شدة اللصوق ١٢

ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنه
انتظاره اي انتظار السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنه فيتمكن

بعد وروده فضل فمكن لان الحصول بعد الطلب عزم من المناسق
اي تمكننا فاضلا زائدا ١٣

بلا تعجب لا يخفى ان هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع ما لم يسمع
اي ما ذكر من ان السامع اذا لم يفهم منه معنه انتظر ١٢

المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه الشوق الانتظار وقد يعكس
فلا يكون تعجب ١٢

للموجودة بدونه ١٢ تجريد **قوله** هذا لا يحسن في باب نعم اي التعليل الذي ذكره الماتن موضع الضمير موضع المظهر لا يحسن في باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لا يعلم مجرد سماع نعم ان فيه ضميرا فلا يتشوق ولا ينتظر لوجه تعليل المذكور انما يحسن في الضمير ان فقط لكن لا مطلقا بل اذا كان الضمير الشان باذرا مثل هو زيد عالم اما اذا كان مستترا نحو كان زيد قائم فالحال باب نعم في عدم التشوق والانتظار فلا يحسن التعليل فيه ايضا تايل ١٢ من اطول الدسوقي **قوله** لان السامع الخ لا يخفى انه مجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعتدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه من حيث ان النفس تعلم انه لا بد من مجيء والانتظار التام انما يتحقق اذا وجد محل ما ينتظر ولم يبي كما في ضمير الشان فان حق الضمير ان يتقدم مرجحه ولا تقدم فاذا وجد محله لم يوجد تحقق الانتظار حينئذ ١٢ تجريد **قوله** لم يعلم الخ اعترض عليه الفاضل الجليل بانه يجوز ان يكون مراد المصنف من تمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير لا يخفى في سماع المفسر لجواز علمه بقرينة اخرى فيتحقق الشوق والانتظار ولعله لذلك لم يقل الشارح لا يصح في باب نعم ١٣

في هذا الباب كذا قيل فيه نظر اذ هو على هذا الاحتمال انما يكون من باب وضع المضمير المبهم موضع المضمير المعين لا من وضع المضمير موضع المظهر فلا يكون كونه من هذا الباب على هذا الاحتمال صحيحا ايضا ومن الدسوقي قوله ان يكون ان يكون الخ فان قلت على هذا الاحتمال ان الرباط الذي يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ قلت الرباط العموم الذي في الضمير الشامل للمبتدأ كما في صورة الفاعل المظهر فكأن قيل زيد نعم هو اي مطلق شئ الذي زيد من جملة فزيد ذكر مرتين او لا بخبره وتانيا من حيث دخول في جملة مرجح الضمير كذا في الدسوقي **قوله** ويكون الخ جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا الى المخصوص فيلزم تشيئة الضمير جمعا اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا مع انه ليس كذلك **قوله** لكونه من الخ اي لما شابهته للاسم الجامدة في علم المتكلم ويرد على هذا ان ليس من الافعال الجامدة مع انه يجب مطابق الضمير المتصل بهما لمجرد ١٢ من مطول وتجريد **قوله** يمكن ان كان او القصة ليشير الى ان التذكير باعتبار الشان والثانيث باعتبار القصة فان قيل كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا رابط في الجملة الواقعة خبرا قلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا يتجوز لرابط لان الجملة المفسرة لضمير الشان عين المبتدأ فهي في حكم المفرد فلا يحتاج لرابط فتعنه هو زيد عالم ان الشان والمحدث ان زيد عالم فالجواب زيد عالم عين المبتدأ اي الشان والمحدث وكذا لا يحتاج الرباط في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قولي زيد منطلق ١٣ دسوقي تبصر ما **قوله** والعلم الخ قصد الشارح بهذا الاستعمال على قول المصنف وقوله هو اي زيد عالم فانه يقتضيه صفة استعمال هي زيد عالم ١٢ من الدسوقي **قوله** على ان الخ فيها اشارة الى ان ضمير الشان والقصد واحد في المعنى انما اصطلاحا على ان الجملة المفسرة للضمير اذا كان فيها مونث غير فضلة ولا شبيهها بالفضلة فان الضمير يوثق ويقال له ضمير القصة الا ذكرنا فيقال له ضمير الشان ١٢ دسوقي **قوله** في فضلة الخ اي ولا شبيهها بالفضلة فمثال الفضلة نحو اجهانيث غرقة ومثال سببه الفضلة نحو اجهانيث كان القرآن معجزة لان المعجزة في المثال ان لم يكن في الاصل فضلة لكنه منسوب كالفصلات فلا يوثق للضمير في المثالين بل يقال فيها انه دائما اشترط كون المونث غير فضلة وشبهها بها لان الضمير مقصود ولهم فلا تراعى مطابقة للفصلات ١٢ دسوقي وتجريد **قوله** مجرد قياس الى قياس على قولهم هي هند يلية بجامع عود الضمير في كل الى القصة مجرد عن السماع ... والاستعمال وجيز فلا يصح قول المصنف وقوله هو اي زيد عالم المفهوم منه ان ذلك سموع ١٢ من دسوقي **قوله** يمكن ان يكون الخ ان قلت هذا يمكن الحاصل في ضمير الشان يحصل بقولك الشان زيد عالم ايضا من غير التزام خلاف الظاهر فلا يتحقق الاضمار بالتحقيق قلت هذا ممنوع اذا سماع متى سمع الاسم المظهر فهم منه بدولة ولو اجمالا بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجح ما هو فليفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع فلم يشتمل الا بهام في الاسم المظهر مثل الضمير فلا يتحقق فيه التثنية ١٢ من دسوقي **قوله** من المناسق وجلا لا عتيا فيه امرين لذة العلم ودفع الم الشوق بخلاف المناسق بلا تعبان فيه الاول فقط لا يخفى ان اللذة المشتملة على دفع الالم على اللذة

112

بن يحيى بن اسحاق الراوندى وراوند بفتح الواو قرية والاكثر على انه كان زنديقا قيل انه كان من الاولياء وقيل البيت المذكور سجان من دفع الاشياء موضعها و
فرق العز والاذلال تفريقا والشرع لم يذم في السموات وبها **قوله** هذا الحكم السابق وهو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا **هـ** قوله من هذا الامر علما تميز قول
عن المفعول والاصل من علم الامور اي اتقنه وتفسير النحر بالاتقان تفسير مجازي علاقه المشابهة في ازالة ما به الضر فان القتل والذبح الذي هو معنى النحر الحقيقي يزيل
الدماء والرغوبات التي بالحيوان الاتقان يزيل الشكوك

وضع المضمير موضع المظهر أي موضع المظهر موضع المضمير فان كان المظهر معمول يعكس ١٢
بيان للعكس ١٣

الذى وضع موضع المضمرة اسم إشارة فلكمال العناية بمقيدة اى تميز

المستند اليه لاختصاصه بحكمه تعالى كقوله شعر كعاقل عاقل هو صفت
 على الامور
 من الامور
 من الامور
 من الامور

عاقلاً الاول معنی کامل العقل متناه فیہ اعیان ای اغیثه و
 فی کون متعدد ۱۲

عجزته او اعيت عليه فصعبت مذاهبه: ای طرق معاشه جاهل جاهل
 فیکون لازماً ۱۳ تفسیر لما قبله ۱۴ لے و کم جابن کامل: بحوالہ ۱۵

للقاء مرزوقا + هذا الذي ترك الأوهام حائرة + وصير العالم النخري أرى
 أرى ترك ٣ أرى القول ١٣ أرى التمرة ١٣

ملتقن من مخز الأمور علما التقى بها زنديقا وكافرا أنا فيا للصانع العدل
بكمبر الزمان

الحكيم فقول له هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل

مخروعا والجاهل من روقا فكان القياس فيه التضرع قول الى اسم الإشارة

كمال العناية بتجديده ليري المصلين ان هذا الشئ المتهذر المتعفن هو الذي
 الذي في قلوبنا من الشر والفساد
 اي كونه العاقل محمودا تاجلا مرزوقا ١٣

الحكم العجيب وهو جبل لا وهام حائرة والعالم النخري زنديقا فالحكم البديع

هو الذي أثبت للسند إليه المعبر عنه باسم الاستشارة^{١٢} والتحكمة عطف^{١٣}

على كمال العناية بالسامع كما إذا كان السامع فاقده البصر ^{أو} ولا يكون

الدماء والرغوبات التي بالحيوان الاتقان يزيل الشكوك

والشبهات ٣٣ تجريد ٥٤ قوله نافيًا للصانع قالوا لو كان

فيما انما كان الامثلة لك ١٢ مطلقا **شأنه** قوله وكان لقياس

لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة يكون حقيقته في

المحسوس في قول فالحكم البديع الخ اشارة بذلك
لما في بعض النسخ الحكم البديع الخ اشارة بذلك

مرزوقا من مائة اختصاص المسند اليكم يدعي انه عمارة عنه

و معنی کون هذا الحكم بدلیجاً انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه

الشارح من اختلاف المسألة المعطاة عنه باسم الشارح

الحکم البديع المختص به فالسند اليه هو كون العاقل مجردا عما يجال

مرکز و قادیان و محکم البیدریج المحقق به ای الثابت له جعل لادام

على كمال العناية كان لنا فيه ان يكون قوله اذ التهم معطوفا

على الاختصاص ويكون كل من التهم والاختصاص سببا

للمال الغناية لما صرح في المصاحح الا انه لما كان يورد عليه
قصد التكميل بالسامع لا ليعتقن كما في العنايات بالتمتة بالانقضاء

بسم الإشارة سوار قصد به کمال العناية بتميز ام لاجله...

الشارح عطفًا على كمال العناية دون الاختصاص حتى لا يرد
 إلى الزيادة من علمه على ما هو عليه

كان الحكيم يقول لك النافعي من ههنا فقلت له هذا ضربك

فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هو زيد لتقدم المراجعة في

سوال اللہ عدل من ظہی الظاہر والی بالاسم الظاہر
فی الضمیر قصہ اللہ والاسم والی بحرث عت لم

هو مؤيد الخليفة العباسي بجاسته البصرة منزلة البصرة تهكمية ١٣

رسوبی **الف** قوله اولایکون و هذا مقابله لمتی و انما

صداى مخصوص فالتقى المشار اليه المستوس لا المشار اليه

نطقه که از قال ک، المی س، مریخی فقلت هذا هنریک

فما اسرل وقربو زادت ماخ ان قول او لا يكون مقابل

فقوله فاقد البصر الم يكن فاقد البصر لكن ثم يشاء ان يبه

و اما ای همیوس لما اذا قال لك المصير من ضربتي احدثت
 اذا عرفت انك مشر الامم عدي كما انما روي عن علي بن ابي طالب

غيره انما لا يمنع من كون المقام مقام اهتمام لتقديم الطرح في

سوال: و بهذا ندانم ما یقال اذالم یکن تمثرا لیه اسلام یکن

بعل زالكه من وفتح الشاہر من هذا الموضع ۱۲ من الدسوقی -

[Faint, illegible text at the bottom of the page]

٥٢ قوله انما عطف على التكم اي يوضع اسم الاشارة موضع المضمير لاجل التنبيه على بلادة السامع فاذا قال قائل من عالم البلد مثلاً فقول له ذلك زيد كان ذلك القول مكان هو زيد لان محل الضمير تقدم المرجع فالاتيان باسم الاشارة خلافاً لمقتضى الظاهر عدل اليه ايماراً على كمال بلادة ذلك السامع بانه لا يدرك الا المحسوس ١٢ من الرسو٢ ٥٢ قوله ادع على كمال فطانته حاصله ان المتكلم يستعمل اسم الاشارة الذي اصله المحسوس في المعنى الغامض الخفي ايماراً على ان السامع لكاه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة فامضته وهذه عند فلان ظاهرة مدحاله وتعرضاً لغيره فكان مقتضى الظاهر ان يقال دهي ظاهرة عند فلان لتقدم المرجع لكن عدل عن الظاهر للتنبيه على كمال فطانته السامع ١٢ من رسو٢ ٥٢ قوله ادع على كمال فطانته لاجل التنبيه على كمال بلادة السامع

ثمه مشار اليه اصلاً او النداء على كمال بلادته اي بلادة السامع
 اي المشار اليه المحسوس اصلاً
 بانه لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته بان غير المحسوس عنده
 لى السامع ١٢
 بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه عليه و
 خبر مقدم ١٢
 على وضع اسم الاشارة موضع المضمير ادعاء كمال الظهور من غير هذا
 حال من تعالت ١٢
 الباب لى غريب المسند اليه شعر تعالت اي اظهرت العلة والمرض
 بجزء من قوله
 كى اشجى اشجى اشجى اشجى بالكسر صار حزناً لاشجى بالفتح
 بصيغة المرفوع ١٢
 بمعنى نشب في حلقه وما بك علة تريد ان قتله قد ظفرت بذلك اي
 لى وقف العظم في طلة ١٢ الواو حاله ١٢
 يقتله كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس محسوساً فعل الى ذلك
 نقض ذلك اي لا
 اشارة الى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس ان كان المظهر الذى وضع
 المحسوس
 موضع المضمير غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اي جعل المسند
 بان كان علماً او مرفوعاً بلاضافة اوبال ١٢
 اليه متمكناً عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد الذى يصمد
 اليه ويقصد في الحوائج من صمد اليه اذا قصد له يقبل هو الصمد لزيادة
 تفيها قبله ١٢
 التمكن ونظيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد وضع المظهر موضع
 بجزء من قوله ١٢

لا يدرك الا المحسوس ١٢ من الرسو٢ ٥٢ قوله ادع على كمال فطانته حاصله ان المتكلم يستعمل اسم الاشارة الذي اصله المحسوس في المعنى الغامض الخفي ايماراً على ان السامع لكاه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة فامضته وهذه عند فلان ظاهرة مدحاله وتعرضاً لغيره فكان مقتضى الظاهر ان يقال دهي ظاهرة عند فلان لتقدم المرجع لكن عدل عن الظاهر للتنبيه على كمال فطانته السامع ١٢ من رسو٢ ٥٢ قوله ادع على كمال فطانته لاجل التنبيه على كمال بلادة السامع حتى كان محسوساً بالبصر ولو لم يكن ظاهراً في نفسه كقول القائل عند الجدال وتقرير مسألة انكرها الخصم هذه ظاهرة او مسلمة فكان مقتضى الظاهر ان يقال دهي ظاهرة لكنه عدل الى اسم الاشارة ادعاء كمال ظهوره ١٢ من الرسو٢ ٥٢ قوله اي اظهرت العلة لان التقابل يستعمل في اظهار ما لم يكن كمتارج اي اظهر العرج ولم يكن به عرج ١٢ رسو٢ ٥٥ قوله اشجى اشجى اشجى اشجى من شجى شجى على حد علم يعلم فاما شجى يشجى فهو سعد يقال شجاني هذا الامر الى اخره ١٢ مطول ٥١ قوله فلزيادة التمكن ووجه افادة الظاهر التمكن دون المضمير ان المضمير لا يخلو عن ابهام في الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من اصله كالعلم فاذا التقى للسامع بالا بهام فيه تمكن من فهمه ١٢ من رسو٢ ٥٥ قوله التمدد الصمد لم يورد العاطفة بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كانت متممة للاولى وتوحيده الصمد مع تنكير احد علمهم بصمدية تعالى بخلاف قوله ١٢ جلي ٥٥ قوله ولم يقل هو الصمد لى مع انه مقتضى الظاهر لتقدم المضمير ١٢ رسو٢ ٥٩ قوله لزيادة التمكن لى لانه لو قال هو الصمد كان فيه استحضار للذات بالضمير لكن لم يكن فيه تمكن وتقرير لان في الضمير ابهاماً ما بخلاف المظهر فانه ادل على التمكن سيما اذا كان علماً لانه قاطع للاشتراك من اصله ١٢ من الرسو٢ ٥١ ونظيره مبتدأ وقوله بالحق خبر وقوله من غيره حال منه اي حال كون تلك الآية من غيره دهي حال مؤكدة اذ كونهما من غيره معلوم من كونها نظيراً ١٢ رسو٢ رحمه الله تعالى

له قوله وبالحق كون هذا المثال من قبيل وضع المظهر موضع المضمرة اذا فسر الحق الثاني ما فسر به الاول كما يدل على قاعدة إعادة المعرفة معروفا واما اذا فسر الحق الثاني بالامر والنهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلام الحقين لا يندم على حدة كذا في شرحه للمفتاح وتقديم الجار والمجرور في موضعين اعني بالحق يعني المحصر جلي على المطول **قوله** بالحكمة الخ هي استحالة على صلاح المعاش والمعاد وسماها حكمة لانها حق ثابت في الواقع **قوله** حيث الخ مع انه مقتضى الظاهر لتقدم المرجح **قوله** دسوة **قوله** وبذلك التاكيد لان خشية حقوق الفرض من شئ يلزمها اجلال وتكثير في القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التاكيد لانه يدل على الملزوم ولذا قال الشارع كالتاكيد **قوله** من دسوة

قوله او تقوية داعي المأمور قال في المطول اي ما يكون داعيا لمن امره بشئ الى الامتنال والالتزام به فيكون اضافة الداعي للمأمور من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ففي المثال الاتي ذات الخليفة تكون مقتضية للداعي المذكور والتعبير عنها بامر المؤمنين للادال على السلاطة والتمكن من فعل المذكور بالمأمور لو خالف تقوى ذلك الداعي **قوله** اذ اني الدسوتي والتجريد **قوله** المزمعين يامر بكذا فاستناد الامر الى لفظ امير المؤمنين دون الضمير الذي هو انا موجب لدخول الخوف في قلب سامع لدلالة لفظ امير المؤمنين على القهر والسطوانة وانه يهلك العاصي وموجب لاداء المهاباة الخاصة من روية ومشا فهمة وموجب لتقوية داعي المأمور بخلاف انا آمر كانه لا يدل على ذلك **قوله** من دسوة **قوله** لم يقل انا العاصي لانه انا العاصي اتيك على ان يكون العاصي بلا اي من ضمير المتكلم **قوله** المطول **قوله** اعني نقل الخ فسر السكاكي اسم الاشارة بهذا التفسير واخاد بهذا التفسير ان الاشارة ليس الى وضع المظهر موضع المضمرة بل الاشارة لما يفهم منها من ايراد قوله تعالى فتوكل على الله وقوله ابي عبدك العاصي انا كالمثالا بوضع الظاهر موضع المضمرة لانه يتضمن نقل الكلام من الحكاية

المضمرة لزيادة التمكن من غيره اي غير باب المسند اليه وبالحق اي ^{حل من الخبر ١٢} بالحكمة المقتضية لانزال نزلنا اي القرآن وبالحق نزل حيث ^{الحج ١٢} لم يقل وبه نزل وادخال الروح عطف على زيادة التمكن في ضمير السامع ^{اي قلبه ١٢} وتربية المهاباة وهذا كالتاكيد لادخال الروح او تقوية داعي المأمور ^{الخطبة ١٢} ومثاله اي مثال التقوية وادخال الروح مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يا مراك بكذا امكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمرة ^{اي الذي هو مقتضى الظاهر لان المقام للتكلم ١٢} المضمرة لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه ^{مع ان المقام يقتضي التاكيد ١٢} فاذا اعزمت فتوكل على الله حيث لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية ^{اي ليد المتبادرة ووضوح الراي ١٢} الداعي الى التوكل عليه لانه على ذات موصوفة بصفا كاملة من ^{بوضع المظهر موضع المضمرة لاستعطاف ١٢} القدرة وغيرها او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة بقوله **شعر** ^{بلفظ من المزمع ١٢} انا عبدك العاصي انا كالمثالا بمقرا بالذنوب وقد دعاك ^{حال من فاعل انا ك ١٢} لم يقل انا العاصي ^{اي سالك ١٢} لما في لفظ عيدك من التخصم واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال ^{استفادة من لاسم الظاهر ١٢} السكاكي هذا اعني نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند

الغيبية فما قيل لانه لا فائدة في قوله غير مختص بالمسند اليه لانه في كلام المصنف دلالة في كلام السكاكي لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لانه المفهوم من كلامه اختصاص وضع المظهر للاسم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وان كان ذلك مفهوما منه فمما لان التصريح بما علم فمما لا يكون تكرارا **قوله** عبد الحكيم وتجريد **قوله** غير مختص الخ اي بل تامة يكون في المسند اليه كما في قوله ابي عبدك وفي قوله امير المؤمنين يا مراك مكان انا العاصي وانا آمرك وتامة يكون ذلك النقل في غير المسند اليه كما مر في قوله فتوكل على الله مكان فتوكل على هذا الكلام من الالتفات عند السكاكي **قوله** من الدسوتي

والله اعلم بالصواب

له قوله ولا بد من هذا القيد وهو قوله بشرط ان يكون الخ واما ترك المصنف لفهم من المقام لان كلامه في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ١٢ وسوقى ١٣
قوله يخرج الخ فانه وان كان يصدق على كل من المشايخ انه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الاول والخطاب
في الثاني الا ان التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام وتيقنه السامع انه ياتي بعده باسم ظاهر خبر عنه لان الاخبار عن القمير انما يكون باسم ظاهر ١٢ وسوقى ١٣ قوله نحن للذوق
كل الجمل الشعر على ان يوم القيل غارة لمحا والظاهر ان الصباغة تصرح بخبر معنى صباغة اياك من صباغة اياه صباغة ويجوز ان يراد الايمان المطلق بقرينة الصباغة فنصبه
في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون الصباغة مفعولا مطلقا ومفعول مفعول صباغة اخذت له صباغة والنيض مصغرا مفعول بالشم والغمارة اسم مصغر نصيب على التعليل اي لاجل
الغمارة والملاحح صيغة مبالغة في الملاحح كالمكثرا في
هذا القول قد انتقل من ضمير المتكلم وهو نحن الى الغيبة
وهو اللزوم الا انه يقتضيه الظاهر لان الاخبار بالظاهر
وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم او الخطاب فاعلى
ظاهر ما يستعمل في الكلام ولم يجز على خلاف ما يترقب السامع
نحو لا هذا الشرط الحكم بان هذا التفات ١٢ من صبي وتجريده
له قوله فان التفات الخ لانه انتقل من التعبير
معنى بالغيبة وهو مالك يوم الدين الى الخطاب في قوله
اياك نعبد واياك نستعين فليس فيه التفات لانه
انتقال من الخطاب وهو اياك نعبد الى خطاب آخر وهو
اياك نستعين وكل واحد من قوله اياك نستعين واهنا
والنعمت اذ انظرت له مع قوله مالك يوم الدين يصدق
عليه ما انتقل من طريق الى طريق آخر لكنه ليس على خلاف
مقتضى الظاهر بل جار على مقتضى الظاهر لانه لما التفات
للخطاب في اياك نعبد صا الى اسلوب الخطاب فهو ايضا
خارج بهذا القيد عن التفات ١٢ من وسوقى ١٣ قوله
على ما يشهد الخ من ان العائد الى الموصول قياسه ان يكون
يلفظ الغيبة لان الموصول اسم ظاهر من قبيل الغيبة وان
عوض به الخطاب بسبب النداء وحينئذ فاموا جارا على مقتضى
الظاهر كما ان حق الكلام بعد تمام النداء ان يكون بطريق
الخطاب نحو يا زيد قم واما قيل قلنا فحق الغيبة والصلة تتم
للمنداد الذي هو الموصول في كالجزم عنه فلا يراد في الكلام
حكم الخطاب العارض بانتهاء الابد تمامه ١٢ من وسوقى
له قوله ومقتضى الظاهر ارجح حاصله ان الشارح
ذكر قولين في تفسير التفات في هذه الآية الاول ان الغيبة
المتكلم ولا بد خبرا نيا عن الذات المتكلمة بغية المتكلم فغيره
التفات ومقتضى الظاهر ارجح وحاصل القول الثاني
ان الغيبة من الغيبة طبعين ان كان مقتضى الظاهر ان يقال
وما لكم لا تعبدون الذي فطرني واليه ترجعون فعول عن
مقتضى الظاهر في الاول وادفع عن المتكلم موقع ضمير خطاب
ثم عبر بعد ضمير المتكلم بضمير الخطاب فقد اجماعا للمعبر عنه واختلف
العبارة فبما لا بطريق التكلم ثم عبرا باني بطريق الخطاب
وما التفات وهذا المعنى هو التحقيق كما قال شارح وذلك
لان قوله وما الى لا اعبد الخ لتعريف بالحق طبعين لان المقصود
وعظم وزجرهم على عدم الايمان ففهم المقصود ونون بذلك القول
ترجعون التفات على المذهبين لا قبل ١٢ من وسوقى ١٣
له قوله ان المراد بالكم لا تعبدون لان التكلم بصيب النجار وهو من المؤمنين فانهبادة حاصلة منه بالفعل الا انه اقام
له تمام انما طبعين فنسب ترك العبادة الى نفسه ولو ايضا
بالحق طبعين استشار له انه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وهو من
الملاطحة في الخطاب ١٢ وسوقى ١٣ قوله الله تعالى

السامع ولا بد من هذا القيد يخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو
نحن الذين صبحوا الصباغة وقوله تعالى اياك نستعين واهدا
وانعمت فان الا لتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه
ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين امنوا التفاتا والقياس امنتم
فقد سحا على ما يشهد به كتب النحو وهذا اي الا لتفات بتفسير
الجهو اخض منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان
يكون قد عبر عن معن بطريق من الطرق ثم بطريق آخر ويكون
مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل عنها الى طريق آخر
فيحقق الا لتفات عنده بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده
من غير عكس كما في تطاول ليلك مثال الا لتفات من التكلم الى الخطاب
وما الى لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون ومقتضى الظاهر ارجع
والتحقيق ان المراد بالكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم
كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعول

على هذا التحقيق في قوله وما الى التفات على مذهب السكاكي فقط لانه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفي قوله واليه
ترجعون التفات على المذهبين لا قبل ١٢ من وسوقى ١٣ قوله ان المراد بالكم لا تعبدون لان التكلم بصيب النجار وهو من المؤمنين فانهبادة حاصلة منه بالفعل الا انه اقام
له تمام انما طبعين فنسب ترك العبادة الى نفسه ولو ايضا
بالحق طبعين استشار له انه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وهو من
الملاطحة في الخطاب ١٢ وسوقى ١٣ قوله الله تعالى

١٢٣
٥١ قوله لربك من فائدة الالتفات في الآية ان لفظ الرب فيه شأ على فعل المأمور به لان من يربك يستحق العبادة ١٢ تجريد **٥٢** قوله مقضى الظاهر لان
 عطيناك تكلم وقوله لربك غيبة لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة كما مر ١٢ وسوق **٥٣** قوله طردب صفة للقلب الطرب خفة تعثرى الانسان شدة
 سربا وحزن ١٢ وسوق **٥٤** قوله دليل مفعوله الثاني اى بتقدير الياء والمفعول الاول الياء وانما قلنا بتقدير الياء لان كلف لا يتعدى المفعول الثاني بنفسه بل بالياء
 ويقال كلفت زيد ايكدا والى تقديره ما يشير قوله الشارح والمعنى يطالبنى القلب بصل لى ١٢ وسوق **٥٥** قوله محذوف وقال العصام الانسب حينئذ ان يكون بين
 تكلفه وشط تنازع فى قوله وليها ويكون المعنى تكلفه لى اى جهها المفرط وليها يعنى قريبها اى فيكون وليها مفعولا ثانيا فكلفه وفاغلا نقوله شط فلا حاجة الى تقدير المفعول
 منه ٥٤

عنه الى طريق الخطاب فيكون التفات على المذهبين ومثال الالتفات
عن الكلام ١٢
الى القول المذكور ١٣

۱۳۱۱

من التكلّم الى الغيبة إِنَّمَا أُعْطِينَاكَ الْكُفْرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَخُذُوا
 لِي الْخِيَرَةَ أَذْهَبَ الْجَنَّةَ كَذَا قَالُوا ١٤

۱۳۱

مقتض ^{٥٢} الظاهر لنا ومثال الالتفات من الخطاب إلى التكليل قال الشاعر

تاريخ التفتيش ١٥

اللهم طمأنت قلبك أي ذهب بك في الحسان طروب و معنى طروب في
البناء للتوبة ١٢

النهار للثانية ١٢

الحسان ان له طرباني طلب الحسان نشاط في عراودهم بعيد الشباب تصغير
فيا شاعر في الحسان
التي تعلق في الحسان
حقيقة الخفايا
امارة على
بالوصال
منه مطالبها
ظرف نظروا ونظما

انے تعلق فی الحسن
ربط و ب

۱۶
مفتی المصطفیٰ
رشدی

فصل ۱۲
کتاب مطالب العباد

ظرف نظرو بقاء و نظرها ۱۱

بعد للقرآن ای حین ولی الشباب و کادینصر عصر ظرف مضاف الی
 لے حین بدل سن بعد ۱۲

۱۲۰

الجملة الفعلية أعني قرأه جان اي قَرَّبَ مشيَّب يكفني ليلى فيه التفات

من الخطاب في بك الى التكمه ومقتضيه الظاهر بكيفك وفاعل يكلفني
النيل يكتفي لا تكلم

النبي الخلفي لا تكلم

ضمير القلب ليلى مفتوحه الثاني والمعنى يطالبنى القلب بوصلى ليلى

وروى تكفته بالتاء الفوقانية على أنه سند إلى ليله المفعول لثاني

محذوف ای شد اندر احوال او علی انه خطاب للقلب فیکون المقامات اخر
و یکنون ان یکون احوالها النفس لما فی یک ظاهر یکنون المقامات اخر

وَيَكْتُمُ الْإِنْسَانُ مَا فِيهِ ۚ أَنفُسًا كَمَا فِي بَيْتِهَا يَكُونُ الْتِفَافًا آخِرًا ۖ

من الغيبة إلى الخطب وقد شطأى بعد وثبها أى قربها وصادت

محمد صالح بن محمد
ابن ايام ولبها

عوار بيننا وخطوب قال الخرزوقي عادة يجران يكون فاعلت

جميع كتاب هو الامر العظيم

١٢ تجريد بتوضيح ١٥ قوله
 اى شدائد فراقها اى انها
 تحتل الشدايد المترتبة على فراقها
 ١٤ وسوقى ١٥ قوله ادله
 انه الهم والمفعول على هذا ايضا لى
 اى وصل لى والتكليف على
 هذا الثالث بمعنى الطلب ١٤ من
 تجريد ١٥ قوله فيكون التفاتا
 آخرى غير المقررا ولا فيكون في
 البيت على هذا احتمال الاخير
 التفاتان والحمد ان على رواية
 يكلفه باليار التحتية ليس فيه
 الا التفات واحد عند الجمهور والسكاك
 من الخطاب المتكلم وكذا على رواية
 تكلفه بالتاء الغوقية ان جعل
 الفاعل لى واما ان جعل فاعلا
 ضمير القلب كان فيه التفاتان
 بالتفات الجمهور والسكاك احدهما
 فى الكاف فى بك مع يار المتكلم
 فى تكلفه وثانيهما فى القلب مع
 فاعل تكلفه المقدر بانتهى قلب
 ١٢ من سوقى ١٥ قوله الغيبة
 الى الخطاب اى لانه غير دال على
 القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه
 باسم الظاهر وثانيا بطريق الخطاب
 حيث عبر بتكلفه اى انت يا قلب
 وهذا غير الالتفات السابق من
 الخطاب فى بك الى المتكلم فى
 تكلفه ١٢ وسوقى ١٥ قوله
 عواد جمع عادية دهرى ما يصر فك
 عن الشئ ويشغلك على ما فى ...
 القاموس ١٢ تجريد ١٥ قوله
 يكون فاعلت فالاصل عادات
 تحركت الواو والفتح ما قبلها
 قلبت المقاطع حذفت الالف
 الالف لا التقاء الساكنين فافعل
 محذوف اللام فوزنه الآن فاعلت
 ١٣ وسوقى ١٥ وسيله فالالتفات

حاصل ایضا من الخطاب فی الکلام اذا مقتضی الظاهر کذا لک المیل و علی هذه الروایة فالتکلیف بمقتضی التخیل ۱۲ و موسسه -

له قول من عادى ما خوار من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلا حذف فيه ووزنه فعلت واصلة عودت على وزن قولت تحركت
 الواو والفتح ما قبلها قلبت الفاء لالتفات منقلبة عن واو هي عين الكلمة ١٢ وسوقى ١٥ قوله والقياس الظاهر ان تعبيرة تارة بقوله مقتضى الظاهر تارة
 بقوله والقياس لتفنن ١٢ تحريم ١٥ قوله مالك يوم الدين هو وصف ظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهرا ايضا ١٢ تحريم ١٥ قوله اي وجه من الالتفات الى في
 اسه تركيب كان واسما اشار الشارح بتقدير من له ان في كلام المصنف حذف مضاف ١٢ وسوقى ١٥ قوله اذا نقل اي قول من طريق كالتعبير الى طريق آخر كالتعبير
 قال الفاضل الجولي وغيره ان هذه القاعدة التي ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا كما في اياك نعبد ونعاليه عن النشاط
 والالتفات والاصغار فليذكر قاعدة غير

المعاداة كانت الصوارف والخطوب صارت لغيره يجوز ان يكون
 مقابلة من المعاداة ١٢ تفسير للعوادى والمعاد العوائق ١٢

من عاد ليعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
 رجعت العوادى ١٢ من المحولة ١٢

عليه قبل ومثال الالتفات من الخطاب الغيبة قوله تعالى حقه اذا
 له قبل المحولة ١٢

كنتم في الفلك وجرت فيهم والقياس بكم ومثال الالتفات من الغيبة

الى التكم قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتنسها فاستقنا
 ومقتضى الظاهر ساقه اي ساق الله تعالى ذلك السحاب واجراه

الى بلد ميت ومثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى

مالك يوم الدين اياك نعبد ومقتضى الظاهر اياه ووجهه اي

وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان

ذلك الكلام احسن نظرية اي بتجديدا واحدا من طريق الثوب
 اي الاستماع ١٢

لنشاط السامع وكان اكثر ايقاظا للصغاء اليه اي الى ذلك الكلام لان
 اي لاجل نشاط السامع ١٢ اسه اكثر تنبيها ١٢ لاجل الاصغاء ١٢

لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق وقد يختص
 لاجل التوضيح ١٢

مواقف بلطائف غير هذا الوجه العام كفي سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر
 له مواضع الالتفات ١٢

هذه مما يصح في حقه تعالى ايضا كان
 النسب وقد يقال المراد ان الكلام
 الالتفاتى انما وقع صارح لان يراد به
 هذه القاعدة بالنظر لنفسه مع تنقل النظر
 عن العوارض الخارجة كقول المصنف
 المولى سبحانه او غيره ١٢ قوله
 احسن نظرية هذه القاعدة في النقل حقيقة
 كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا
 في النقل التقديرى كما هو مذهب الكاكي
 توجد هذه القاعدة لانه اذا سرح خلافت
 ما يترقبه من الاسلوب كان له زيادة
 نشاط ودور رغبة في الاصغار الى
 الكلام ١٢ تحريم ١٥ قوله من طريق
 الثوب اذا سحلت به محلا صار كانه جديده
 فتقول بتجديدها بيان للمعنى اللغوي وقوله
 احداثا بيان للمراد فانه احداث جديدة
 اخرى لا م لتجديد الثوب فاما قال الجولي
 ان النظرية لتجديد اللام تكون بمعنى الاحداث
 والاكانت فاقصدت كون بمعنى التجديد فيها
 ذكره الشارح تحليط بين لا يسا بعد الكتب
 المشهورة من اللغة ويبنى عنه قول الشارح
 من طريق الثوب بدون ذكر طريق ١٢
 تحريم لمختصا ١٥ قوله وقد يختص قال
 الشارح في المطول الى قد يكون لكل
 الالتفات سوي هذا الوجه العالم لطيفة وهو
 يختص به بحسب مناسبة المقام استه
 فيقول ان قد جئنا للتفتيش والتفتيش قال
 العصام في تفسيره على قد يختص بعض سوي
 ببعض اللطائف لانه يختص كل الالتفات
 بلطيفة سوى هذا الوجه العام كما فسر به
 الشارح وهو لا واجب ذلك ان لا يكتفى
 في الالتفات باللمعة العامة والجواب المحسن
 عندي ان مراد الشارح بقوله لكل الالتفات
 الاقسام الستة المذكورة سابقا لكل جزئى
 من جزئيات الالتفات فيكون لفظ قد
 للتفتيش لا للتفتيش فلا يقع اشكال فيصام
 عليه مثال

له قول على طريق الاتساع اى حيث اجرى اللفظ مجرى المفعول به فاضيف اليه اسم الفاعل كما فى قوله ويوما شهدناه سليمان واما ما من قوله من تجريد غيره
له قول والمفعول محذوف لانه نسيا منسيا كما فى قولهم فلان يعطى اى يفعل لا عطاف فلان وما قيل ان المحذوف كالمفعول كانه قيل مالك يوم الدين
جميع كلامه فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ١٢ من تجريد له قول دلالة على التعميم اما علة لحذف المفعول اى حذف الفعل دلالة على التعميم لانه يتوسل بالاطلاق في المقام
الخطابى لانه العموم لكلام يلزم الترجيح بلامه كما ياتى واورد
عليه انه لو قال مالك الامر كله حصلت الدلالة على التعميم واجب
بالمنع مستندا باحتمال حمل

الامر على المجهول ولو سلم فالمراد
دلالة على التعميم مع الاختصاص
واما علة بقوله اضعيف على
طريق الاتساع لانه اذا جعل
الزمان ماما وقع عليه الملك
افاد شمول الملك لكل ما فيه
بالدلالة العقلية بخلاف ما اذا
قيل مالك الامر كله في يوم الدين
١٢ وسوق له قول
لتجديد اى من اقادة الخلق
انه مالك الامر كله اوجين انزبا
قوة المحرك ١٢ وسوق له
قوله والمخاطب بتخصيصه
والمعنى يوجب ذلك المحرك
ان يخاطب العبد ذلك المحقق
بالعبد ما يدل على تخصيصه
بان العباد ذرية غاية الخضوع
واما قوله لا لا يغيره وان
الاستعانة فى جميع المهمات
منه لا من غيره ١٢ معلول -
له قول والاستعانة
اورد على التخصيص ان الاستعانة
كثيرا ما تقع بغيره تعالى ما يطلب
الاستعانة به ووجه احد ما اورد
اهنا فى اى بالاضافة الى
الاستعانة ونحوها الشئ ان المراد
بالاستعانة طلب تفصيل
الاسباب وتفسيرها وتفصيل
والتي هي مختصان به تعالى
والثالث ان المقصود بالاستعانة
انما هو الله تعالى وان حصلت
بالصورة ١٢ من تجريد له
قوله فاللطيفة المختص بها الخ
اى فاللطيفة الدارعة للارتفاع
فى هذا الموضع وهو انما اختص
التفصيل على ان العبد اذا اريد
فى قراءة الفاتحة يجب ان تكون قراءة
على وجه التمام وسوى

الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجيد ذلك العبد من نفسه محركا لا قبالة
لله استحقاق الحمد لله تعالى ١٢ اى ذكر اننا نشأ من قلب ١٢
استحقاق الحمد لله

عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
يوم الدين ١٢

العظام قوى ذلك المحرك ان يؤل الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك
لله ينتهى ١٢

الصفات يعنى مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد

مالك الامر كله فى يوم الجزاء لانه اضعيف مالك الى يوم الدين على

طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول
لله الحقيقة ١٢

محذوف دلالة على التعميم فيجوز ان يوجب ذلك المحرك لتناهي
لله مع الاختصار ١٢

فى القوة الاقبال عليه اى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد
وسمى الله سبحانه ١٢

والمخاطب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات
عطف على الاقبال ١٢

فالماء فى بتخصيصه متعلق بالمخاطب يقال خاطبته بالداء اذا
لما ان الباء فى بغاية متعلق به ١٢ لانه فالمخاطب يتعدى بالباء ١٢

دعوت له مواجعة وغاية الخضوع هو معنى العبادات وعموم المهمات

مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقد
لله مفعول الثاني ١٢

المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الا لتفان فيه تنبيه على
لله من العبد ١٢

له قول لما اخبر الكلام الزل وما كان كلامه في احوال المسند اليه على مقتضى الظاهر والخر ذلك الى خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه او ردة
اقسام منه وان لم تكن من المسند اليه وفيما تقدم ايضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند اليه فتأمل ١٢ تجريد ٥٤ قول عدة اقسام هي ثلثة
تلقى الخاطب بغير ما يترقب والتعبير عن المسند بلفظ الماضي والقلب واما قوله او السائل الخ فهو من جملة تلقى الخاطب فطفة عليه من عطف الخاص على العام ١٣ وسوقى
٥٥ قوله والهاج الخ صرح الشارح بان الهاء في قوله بغير للتعدية وفي قوله يحمل كلامه للسببية ودفع لما يقال ان في كلام المصنف تعلق حرفي برمتى اللفظ والمعنى

بجاء واحد هو ممنوع وجعل
الدفع انها مختلفان معنى فلا
اعتراض ١٣ من الخواش
٥٥ قوله على خلاف مراده
فمراد الخاطب وهو الحاج في
المثال الاتي بالادهم القيد
وخلافه هو الفرس الادهم
١٢ تجريد ٥٥ قوله متوعدا
اياه سبب قول حجاج ذلك
ان القبعثي كان جالسا في
بستان مع جماعة من اخوانه
في زمن المحصر اي العنب
الاضطرب لبعضهم الحجاج فقال
القبعثي اللهم سود وجهه واقطع
عنفقه واسقني من دمه فبلغ
ذلك الحجاج فقال له انت قلت
ذلك فقال نعم ولكن اردت
العنب المحصر ولم اردك فقال
له لا احملك على الادهم فقال
القبعثي شغل الامر فحمل على
الادهم والشهيد فقال له
الحجاج وملك انه تحدي فقال
ان يكون حديا خيرا ان يكون
حديا غير من ان يكون بليدا
فقال الحجاج لا عوانه حملوه
فلما حملوه قال سبحان الذي
سخر لنا هذا الآية فقال طرحوه
على الارض فلما طرحوه قال
منها خلقناكم وفيها نعيدكم فنادى
عن يمينه واحسن اليه على ياقين
١٣ قوله في الامير
على الادهم وان قلت كان لما
بعض الحجاج ان يقول لاحسن
الادهم فملك لان القيد يوضع
على الرجل لا العكس قلت هذا
الاستعمال امر مضمي يقال فله
على الادهم اي قيده وولس لم
فليكن من قبيل المتعبدات مستوفى
ادشيد القيد بالمرء على طريق الاستعارة بالكناية والحمل تخفيس والهاج التحسين
والظاهر ان المراد ما يترقبه الكلام الدال على طلب تلك العقوبة وبغير الكلام الدال على ندم الامير على ان السابق من الامير وادله لا يجوز ١٢ تجريد

ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يحسن

شرع ١٣ اي يتأكد ١٣

نفسه ذلك المحرك المذكور لما اخبر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر

او رة عادة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال من

١٣ عدم الاشارة الى
في افعاله

خلاف مقتضى اي مقتضى الظاهر تلقى الخاطب ضافة المصدر

اي المواجزة ١٣

الى المفعول اي تلقى المتكلم الخاطب بغير ما يترقب الخاطب والباء في

بغير للتعدية وفي يحمل كلامه للسببية اي افا تلقاه بغير ما يترقبه

بسبب انه حمل كلامه اي الكلام الصادر عن الخاطب على خلاف مراده

لن التكلم ١٣

اي مراد الخاطب وانها حمل كلامه على خلاف مراده تنبيه الخاطب على

اي من المتكلم ١٣

انه اي ذلك الغير هو الاولي بالقصد الامر اذ تقول القبعثي

عطف لتفسير ١٣

أداة توضح الى الذي

للحجاج وقد قال الحجاج له اي للقبعثي حال كون الحجاج متوعدا

بن يوسف ١٣

اياه لا احملك على الادهم يعني القيد هذا مقول قول الحجاج مثل

الامير يحمل الادهم ولا شرب هذا مقول القبعثي فابتر وعيد

اي القبعثي ١٣

الحجاج في معرض الوعد تلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه

البارسية ١٣

دائرة ١٣

في صورة الوعد ١٣

ادشيد القيد بالمرء على طريق الاستعارة بالكناية والحمل تخفيس والهاج التحسين
والظاهر ان المراد ما يترقبه الكلام الدال على طلب تلك العقوبة وبغير الكلام الدال على ندم الامير على ان السابق من الامير وادله لا يجوز ١٢ تجريد

١٥ قوله اي الذي غلب الخ اي انه يولد وفيه شعرات بيض ثم يكثر الشعر الاسود حتى يغلب على البياض ويذهب البياض بالمرّة ويحتمل ان المراد ويذهب
 البياض في راي العين وبأدنى الرأى لقلة ١٢ وسوقى ١٥ قوله الاشهب اي قرينة على ان مراده بالادهم الذي يحمله عليه القرس لا القيد ١٢ وسوقى
 ١٥ قوله من اصفه الخ فاصفد يدل على الخمر لانه من اصفد بالتحريك وهو الاعطاء بخلاف الصفد فانه يدل على الشر لانه من الصفد بالكسر هو ما يوثق به وهذا
 مكر وعدو او عدو ١٢ من وسوقى ١٥ قوله او السائل الفرق بين تلقى السائل وتلقى المخاطب ان تلقى السائل جنى على السؤال بخلاف تلقى المخاطب ١٢ وسوقى
 ١٥ قوله بغير ما يتطلب في الصراح التطلب التطلب لان التلقى لا يختص بمن يبايع في التطلب وكأنه او قد حسن لازدواج
 بين يتطلب ويتطلب ويرقب فرج رعا

جانب اللفظ على جانب المعنى
 لقى انه اور وعليه ان الجواب يجب
 ان يكون مطابقا للسؤال يجب
 بان السؤال ضربان هدى
 وتعليم وللأول يجب ان يطابق
 جوابه والثاني يطابق حال السائل
 لا السؤال فتجوز المخالفة فيه وسؤال
 الالهة والنفقة من هذا القبيل
 ١٢ من تجريد - ١٥ قوله الاول
 بحال عدم البلية لجواب يسأل
 او عدم الفائدة فيه النسبة اليه ١٢
 وسوقى ١٥ قوله او المهم
 عطف المهم على الاولى من عطف
 الملزوم على اللازم لان كونه هو
 المهم يستلزم كونه او في النسب
 بحال دون العكس لان الشئ
 قد يكون اولي بالحال على تقدير
 التوجه لطلبه ولا ولا يكون في
 نفسه من جملة المهمات التي يتأكد
 طلبها ١٢ من وسوقى ١٥ قوله
 يسألونك عن الالهة مثال للتنبيه
 على انه الاول دليل قوله في
 شرح التنبيه على انه الاول
 والا ليقرب الخ والآية الآية اي
 يسألونك ماذا يفعلون الخ
 مثال للتنبيه على انه الاهم بدليل
 قوله في شرح تنبيهه على ان المهم
 نفي كلامه نشر على ترتيب اللفظ
 ١٢ وسوقى ١٥ قوله سألوا الخ
 حيث قالوا ما بال الهلال يبدو
 وقفا مثل الخط ثم تزياد قليلا
 قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال
 ينقص حتى يبدو كما بدأ فلفظا يسأل

على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وحتم
 اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد
 فتنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصد الامير
 اي من كان مثل الامير في السلطان اي الغلبة وبسطة اليد
 الكرم والمال والنعمة فخير بان يصفداى يعطى من اصفدا ان
 يصفداى يقيدة من صفدة او السائل عطف على المخاطب اي
 تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سواله منزلة غيره اي غير ذلك
 السؤال تنبيه للسائل على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله او المهم
 كقوله تعالى يسألونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج
 سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فاجيبوا
 ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الالهة بحسب الاختلاف
 معالم يوقت بها الناس امورهم من المزايع والمتاجر ومحال الديون
 والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته ذلك للتنبيه على ان
 بها عن الجنس فالمسئول عنه بها بهنا حقيقة امر الهلال وشانه لاى شئ اختلاف تشكيلاته النورية ثم عوده الى ما كان عليه فالمسئول عن الحقيقة الهلال يحتمل ان يكون
 غايته وحكمته وان يكون سببه غيب النزول لا اختصاص له باحدهما وكذا اللفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر عن سبب اختلاف الالهة وان يقدر عن حكمه الالهة فاحتمل
 المشات والراعب والقاعنه انه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب انما اجابا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل فلا يكون مثال المصنف في شئ واختار السكاكي انه
 سؤال عن السبب لان الحكمة ظاهرة ولفظ ما تستعمل في السؤال عن السبب القاعنه لا السبب الظاهري فيكون الجواب حينئذ خلاف مقتضى الظاهر على اسلوب الحكيم ومطابقا لما
 قال المصنف ١٢ من الخواشي ١٥ قوله ذلك لاجابهم ببيان الغرض والحكمة لا ببيان السبب القاعنه ١٢ وسوقى رحمه تعالى

بها عن الجنس فالمسئول عنه بها بهنا حقيقة امر الهلال وشانه لاى شئ اختلاف تشكيلاته النورية ثم عوده الى ما كان عليه فالمسئول عن الحقيقة الهلال يحتمل ان يكون
 غايته وحكمته وان يكون سببه غيب النزول لا اختصاص له باحدهما وكذا اللفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر عن سبب اختلاف الالهة وان يقدر عن حكمه الالهة فاحتمل
 المشات والراعب والقاعنه انه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب انما اجابا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل فلا يكون مثال المصنف في شئ واختار السكاكي انه
 سؤال عن السبب لان الحكمة ظاهرة ولفظ ما تستعمل في السؤال عن السبب القاعنه لا السبب الظاهري فيكون الجواب حينئذ خلاف مقتضى الظاهر على اسلوب الحكيم ومطابقا لما
 قال المصنف ١٢ من الخواشي ١٥ قوله ذلك لاجابهم ببيان الغرض والحكمة لا ببيان السبب القاعنه ١٢ وسوقى رحمه تعالى

له قوله مع ان الارض الخ فحق ان يجعل مشبهها به دون سماءه لون ارضه ١٢ من دسوقي **له** قوله يعقدها بها اشار بذلك الى ان الملاحظة التي يوجبها القلب **١٣٠**
 غير متدبها على هذا القول ١٢ دسوقي **له** قوله فلما الخ جواب لما في البيت الواقع بعده وهو شعر امرت به الرجال لياخذوها وكمن نظن ان لن تستطاعا
 وان زائدة وجري بمعنى ظهر وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه السمن بالماء الجادى واشتبهت له مشيها من خواصه وهو الجري والسمن بكسر السين وفتح الميم ضد الزل
 وما في قوله كما طينت مصدريه ١٢ من دسوقي **له** قوله والمعنى اى المراد فيكون الغرض تشبيه الناقة في سمنها بالقدن وهو القصر المطين بالسياع اى الطين المخلوط
 بالتبن حتى صار متينا السمن الحفرة

فيه دلالة من وقد قلب الكلام
 ولم يتضمن هذا القلب مبالغة
 كما تضمنها في قوله كان يون ارضه
 سماره ١٢ علامه دسوقي رحمه الله تعالى
هـ قوله بمنزلة الاصل فيدل
 على عظم سمنها المشبه بالطين حتى
 صار السمن كثرة بالنسبة للاصل
 من السمن وغيره كانه الاصل ١٢
 فحريه والعلم ان هذا الايراد الذي
 ذكره الشارح لا يرد على المصنف
 الا على ما ذكره الشارح تبعا
 للمصنف من ان السباع الطين
 المخلوط بالتبن واما على ما ذكره
 الزمخشري في الاساس من ان
 السباع بالكسر الالة التي لطين بها
 فلا يرد ولا ينافي ان يكون في القلب
 المذكور معنى لطيف فيحمل ان يكون
 المصنف جري على ما في الاساس
 وحديث فلا اعتراض عليه تامل ١٢
 دسوقي **له** قوله احوال المسند
 اى الامور العارضة امن حيث انه
 مسند التي بها يطابق الكلام متقنى
 التحليل ١٢ دسوقي **له** اما ترك
 قد تقدم وجه التعبير هنا بالترك
 وهناك المحذوف وهو ان المسند
 اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه
 والاحتياج اليه فوق الاحتياج
 الى المسند حيث لم يذكر فقط
 فكانه التي به لفظ الاحتياج اليه
 ثم اسقط لغيره بخلاف المسند
 فانه ليس بهذه المثابة في
 الاحتياج فيجوز ان يترك في
 به لغيره ١٢ كذا في المطول -
هـ قوله في المراتح اى المراتب
 عن الميراث وتعيين العود الى
 اقوى الاوليين وحينئذ المقام
 بسبب التمسك او بسبب المحافظة على الوزن واتباع الاستعمال وغير ذلك ١٢ دسوقي **له** قوله امسى بالمدينة رحله امسى اما مسند الى ضمير من وجلة بالمدينة رحله خبره ان كانت
 تاقده وحال ان كانت تامة واما مسند الى رحله مجازا وبالمدينة خبره احوال ١٢ عبد الحكيم ناقلا عن التجربة **له** قوله فاني وقيار الخ غلة المحذوف مع الجواب والتقدير
 ومن يك امسى بالمدينة رحله فقد حسنت حاله وسارت حالتي وحالة قيار لاني الخ ١٢ دسوقي **له** قوله ضبابي بضاد ميمه وبعد الالف بار موهدة فيا ساكنة مكسورة ما قبلها
 قالوا انه ماخوذ من ضبابي الارض اذا احتمى فيها فيكون موهودا ١٢ دسوقي وغيره

في وصف لون السماء بالغبرة حتى كانه صار بحيث يشبه به لون
 اى لون السماء ١٢
 الارض في ذلك مع ان الارض اصل فيه والاى وان لم يتضمن
 اى في الغبرة ١٢ اى لون الارض ١٢ اى في التشبيه ١٢
 اعتبار الطيفارده لانه عدول عن مقتضى لظاهر من غير نكتة يعتد بها
 زائدة على خبر ولطافة القلب ١٢
كقوله فقلها ان جري سمن عليها كما طينت بالقدن اى القصر
 اى القطار ١٢ ان زائدة ١٢ اى ظهر ١٢ بالفار كوشك ١٢
 السباع اى الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن
 بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل ان يقول انه يتضمن
 اى اصله وسوية بالطين ١٢
 من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت
 الفدن بالسياع لانه يهامه ان السباع قد بلغ من العظم الكثرة الى ان
 اى القلب ١٢
 صار بمنزلة الاصل والقدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن
احوال المسند اعادته فلما مر في حذف المسند اليه كقوله
 البرهان ان المحذوف ضبابي
شعر ومن ياك اسه بالمدنية رحله عفاي وقيار بها لعربيت
 الرحل هو المنزل والماد وقيار اسم حمل للشاعر وهو ضبابي بن الحارث كذا
 في الصحيح وقيل اسم فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التوسر والتوجع
 رجع بغيره

له قوله امسى بالمدينة رحله امسى اما مسند الى ضمير من وجلة بالمدينة رحله خبره ان كانت
 تاقده وحال ان كانت تامة واما مسند الى رحله مجازا وبالمدينة خبره احوال ١٢ عبد الحكيم ناقلا عن التجربة **له** قوله فاني وقيار الخ غلة المحذوف مع الجواب والتقدير
 ومن يك امسى بالمدينة رحله فقد حسنت حاله وسارت حالتي وحالة قيار لاني الخ ١٢ دسوقي **له** قوله ضبابي بضاد ميمه وبعد الالف بار موهدة فيا ساكنة مكسورة ما قبلها
 قالوا انه ماخوذ من ضبابي الارض اذا احتمى فيها فيكون موهودا ١٢ دسوقي وغيره

له قوله فالمسند الخ وتقدير الكلام فاني بها الغريب وقيار بها غريب ١٢ له قوله بنا على الظاهر متعلق بالبحث اي ان الجثية منتظر فيها للظاهر وفي الحقيقة ليس
ذكره بمشال انه اصدركنى الاستناد ١٢ وسوقى له قوله لا تمناع العطف لما يلزم عليه من توجه ما يلين المبتدأ وان لم يعمل واحد هو الخبر وهذا عند البصريين واما
عند الكوفيين فالعامل في خبر ان ما كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف المحذور المذكور ١٢ وتجريد له قوله واما اذا الخ اي واذا قدرنا لقياد خبر محذوف فاد جعلنا الغريب
المذكور خبر ان فيجوز ان يكون هو اي قيار عطف على محل اسم ان لان الخبر المذكور الذي هو لغريب مقدم على المعطوف تقديره وان كان في اللفظ متأخرا فان قلت لم يحل
لغريب خبر عن قيار ويكون المحذوف خبر ان قلت منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله لغريب لان لام الابتداء انما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ بان ولا تدخل
على خبر المبتدأ غير المنسوخ بان الاشد هذا

من دسوقى له قوله فلا يكون مثل ان
زيد او عمر واذها اي ما فيه العطف على محل
اسم ان قبل معنى الخبر الذي هو ممنوع كما مر
لما فيه من اجتماع ما يلين على معمول واحد بان
وعمر على ذاهبان دسوقى له قوله بل مثل
ان الخ ما فيه العطف على محل اسم ان بعد معنى
الخبر اي تقديره اذ يقدر عمر وخبر فيكون خبر الاول
المذكور في نية التقديم على المعطوف ١٢ وتجريد
له قوله ويجوز ان يكون الخ هذا الوجه نفس
ما سبق في قوله فالمسند الى قيار الخ لكن اعاده
لاجل افادة انه من عطف الجمل لا من عطف المفرد
كما في الوجه الذي قبله والحاصل ان البيت يحتمل
احتمالات اربعة اثنان جائزان واثنان ممنوعان
فالجائزان جعل قيار مبتدأ خبر محذوف والجملة
باسرها عطف على جملة اسم ان وخبرها او جعل قيار
عطف على محل اسم ان ويقدر له خبر عطف على
خبر ان والممنوعان جعل قيار عطف على محل اسم
ان والغريب خبر عنها ١٢ وسوقى رحمه الله تعالى
له قوله اي نحن راضون بما عندنا وانت
راض بما عندك من الراى واذا دنا مختلفه فكل
انسان يشع رايه ١٢ من دسوقى له قوله
زيد منطلق وعمر وان جعل الكلام من عطف الجمل
كان من قبيل حذف المسند من الجملة الثانية والا
فمن حذف المعطوف على المسند ١٢ وسوقى
له قوله من غير ضيق المقام هذا وجه زياده
هذا المثال فانه فاع ما يقال ان هذا المثال مؤلف
للاول في ان المحذوف في كل منهما من الثاني للاول
الاول فاني فائدة في ذكره وجه الدفع ان المقصود
لحذف في الاول الاستراخ عن العبث مع ضيق
المقام وفي الثاني الاستراخ عن العبث من غير
ضيق المقام فافترقا ١٢ من دسوقى له قوله
فاذا زيد الخ الفارس فاذا قبل هي للسببية
التي يراو بها لزم ما بعد ما قبلها اي مقاجاة
زيد لازمة للتزوج وقيل للعطف محلا على المعنى
اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب -

فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء
د هو وغريب ١٢
على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجه ومحافظة الوزن ولا يجوز
ان يكون قيار عطف على محل اسم ان وغريب خبر عنها لا تمناع العطف
فيكون من عطف المفرد ١٢ وهو الرفع ١٢
على محل اسم ان قبل معنى الخبر لفظا او تقديره او اما اذا قدرنا له خبرا
اي للقياد ١٢
محذوف فافيجوز ان يكون هو عطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديره
اي قيار ١٢
فلا يكون مثل ان زيدا وعمر وذاهبان بل يكون مثل ان زيدا وعمر و
فانه ممنوع ١٢
لذا هب هو جائز ويجوز ان يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة باسمها
اي قيار ١٢
عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وقوله شعير نحن بما عندنا و
اي قول قيس بن الخليل ١٢
انت بما عندك راض والراى مختلف فقوله نحن مبتدأ محذوف
اي من المند ١٢
الخبر لما ذكرنا اي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول
اشارة الى فائدة تعدد المثال ١٢
بقريته الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقولك زيدا منطلق
وعمر واي عمر ومنطلق محذوف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام
له
وقولك خرجت فاذا زيدا اي موجود او حاضرا واقف او بالباب او

فالعامل في اذا هو فاجات فيمنه يكون مفعولا به لا ظر فافيجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف فيمنه لا يكون مضافا الى الجملة وقال الميراث ان اظنرت مكان فيجوز ان يكون هو خبر
المبتدأ اي فها المكان زيد والترم تقديمه لثابتها اذا الشرطية لكنه لا يهروني نحو خرجت فاذا زيدا بالباب اذ لا معنى لقولنا فها المكان زيد بالباب ١٢ مطول -

له قوله لان الظاهر انه تعليل لكون الحذف لما مر ان الحذف لما مر تفصيلا وجود القرينة فينبهنا بهذا التعليل وليس تعليل لا يتبع الاستعمال لانه لا يتجزأ كما هو ظاهر
 ١٢ تجريد **قوله** وقد ينضم الخ فاذا اصرح حينئذ بالخبر مع وجوب تلك القرينة كان ذلك مبتدأ بالنظر للظاهر وفي كلام الشارح اشارة الى انه اذا كان الخبر
 مخصوصا لا يجوز ان يكون قرينة مجردا اذا المفاجأة لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية مما يدل عليها ١٢ من وسوق **قوله** في السفر اي في المسافر بين اي في
 غيبته والسفر بفتح السين وسكون القاء اسم جمع لمسافر ١٣ وسوق **قوله** الذي هو ظرف قطعا اي بخلاف ما قبله وهو فاذا زيد فانه ليس بالخبر في نظرنا قطعا بل كتيل
 ان يقدر نظرا في فاذا زيد بالباب وان يقدر غيره كما هو جالس وقوله الذي هو ظرف قطعا في اشارة لكتبة ذكره المثال بعد الذي قبله ١٣ وسوق **قوله**
 اعني المحافظة الخ تفسير للمقام او تفسير
 ليضيق المقام من حيث سبيل المحافظة
 سبب يفتن المقام ١٢ وسوق **قوله**
 قوله ولا يتبع الخ اي الاستعمال الوارد
 على ترك نظره لانه اذا حذف الخبر مع
 تكرار ان وتعدوا سمها سوار كانا كرتين
 كما مثل اي ان مالا وان ولدا او موفيتين
 كان زيدا وان عمر ١٢ من التجريد **قوله**
 قوله لو انتم تملكون الخ تمام الآية قل لو انتم
 تملكون خزائن رحمة ربى اذا الاسمكم خشية
 الاتفاق اي الفراغ والنفاد ان قلت
 كيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو
 مقتضى الشرطية فان ملك الخزانة انتهى
 فكيف يتصور من غناها ونفادها قلت
 اجاب بعضهم لعلمهم يقولون عن عدم
 تملكها وان كانت غير متناهية في
 نفس الامر فيسكون مع ملكها خوف
 فراغها وان الغرض المبالغة في خزيمهم
 وتعلمهم حتى انهم لو ملكوا مالا يتصور نشأه
 وسكونه ١٢ وسوق بتغيير **قوله** لا
 لو تملكون تملكون اخر من بان فيجب
 بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالنحو
 من يقول تقديره لو تملكون والجواب ان
 الجمع بينهما في عبارة الحاجة بيان لفعل
 المقدر والمتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر
 لفظا على وجه الابقاء والتقرير لا على
 وجه بيان المقدم ١٢ تجريد **قوله**
 ابدل من الخ حاصله ان
 المغير الياء هو نفس
 المتصل الذي كان على
 غاية انه تغير من
 الاتصال الى
 الانفصال فهو
 فاعل في قوله لو انتم
 تملكون جملة
 فعلية ١٢
 وسوق

ما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل
 هذا وجه زيادة هذا المثال ١٢

على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرآن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخرج
 في الجمع ١٢

المشعر بان المراد فاذا زيدا بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله **شعر** ان
 مثل واقف ١٢ من السرح ١٢

محل وان مرتحلا وان السفر اذ امضوا محلا اي ان لنا في الدنيا
 مصدر ميمي بمعنى المحلول ١٢ مصدر ١٢ في المسافر بين ١٢ مصدر مجع الاجمال في بعدا وطولا ١٢

حلولا ولما عنهما الاخرة ارحمنا والمساغفون قد توغلوا في المصن
 على الموضع ١٢

لا رجوع لهم فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار
 على لا وطاق ١٢

والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل لصيق المقام اعني المحافظة على
 ١٢

الشعر ولا يتبع الاستعمال لاحرار الحذف في مثال لان ولدا وقد وضع
 كذا في قوله

سيدويه في كتابه لهذا ابابا فقال هذا اباب ان مالا وان ولدا وقوله تعالى
 قل لو انتم تعلمون خزانة ربي فقولوا انتم ليس بمبتدأ لان لو انما

تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف
 الاول

الفعل احترازا عن العبث لوجوه المفسر ثم ابدل من المضمير المتصل المضمير المنفصل
 وهو تملك التمسك ١٢

على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف هو هنا فاعل وفيما سبق
 في قوله

١٢

١٣٣
 ١٥ قوله اسم اي ان قدر متعلق الجار اسم فاعل وقوله او جمله اي ان قدر متعلق الجار فعلا ١٢ وسوقى ١٤ قوله فصبر جميل الصبر الجميل الذي لا شكايه حمدا الى الله
 والجميل الذي لا اذى منه والصبر الجميل الذي لا عتايه معه يعلم الصبر الجميل الصبر النفعين ١٥ قوله يحتمل الامر من اي بل التثنية والثالث
 ان يكون من حذفت المسند والمسند اليه معا اي قل صبر هو جميل ١٢ وسوقى ١٤ قوله اي فصبر جميل اجل اي فصبر جميل في هذه الواقعة اجل من صبر غير جميل واذا كان
 اجل من الصبر الغير الجميل هو اجل من الجزع من باب اول ١٢ تخبريد ١٥ قوله او فامر اي شاني الذي ينبغي ان اتصف به صبر جميل ١٢ في ١٤ قوله لان
 الخ علة لمحذوف اي وفتح التمثيل بهذه الآية بوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق لان الخ ١٢ وسوقى ١٤ قوله عند تحقيق الخ جواب سؤال واراد على قوله سؤال محقق حاصله ان
 ان السال في الآتي ليس

اسم او جمله وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند والمُسند

اليه اى فصير جميل اجمل او فاخرى صير جميل فى الحذف تكثير الفائدة

یامکن حمل الکلام علی کل من المعینین بخلاف ما لو ذکر فانه یکون
البار للتصور ۱۳ ای الذکر ۱۳

نصافي احدهما ولا بد للحدف من قرينة دالة عليه ليفهم ا معنه
 «ان خلاص الامر ١٣» اي على الحدف ايضه المحذوف ١٣

كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق مخولين سألتهم من خلق السموات

والارض ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام

عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق

والدليل على ان المرفوع فاعل والمحدث فعله انه جاء عند عدم الحدث كذلك

كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَمَّا سَأَلَهُمْ هَمَزَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولَنَّ خَلَقْنَاهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى قَالَ مَنْ مَعِيَ الْعِظَامُ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ

مَرَّةً أَوْ مَقْدَرٍ عَظِيفٍ عَلَى مُحَقِّقٍ مَحْقُولٍ خَيْرٌ أَرَبٍ تَحْشِلُ فِي مَرْثِيَةِ يَزِيدَ بْنِ

غسل ع لبیک یزید کانه قیل من یبکیه فقال ضارع ای بکیه ضارع
 نه اهل سوال المقدس

ذليل في خصومة لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء وتمام مع ومختلط مع
تفسيره لا قبله - ١٦ -

محققا لان لم يقع به دليل اقيره
 بان الحق للشك فقله ان
 سألتم قضية شرطية لا
 الوقوع والاعدام فلا يصح ان
 لجواب السؤال المحقق حاصل
 ما اجاب به الشارع ان المراد
 يكون الكلام جوابا لسؤال محقق
 انه محقق عنه تحقق ما فرض
 من الشرط والجزاء اى قوله
 بالفعل فيمنذ يكون قوله الشر
 جوابا لسؤال محقق والعرض
 بان هذا ينافى ما ياتى في
 قوله لبيك يزيد الخ فان السؤال
 فيه محقق ايضا بهذا المعنى مع
 انه جمله مقدر بل يجري هذا
 في كل سوال مقدر فلا يظلم
 فرق بين المحقق والمقدر
 على ذلك فالاولى ان يقال
 المراد بالمحقق ما وجدنى الكلام
 ونطق به بالفعل والمقدر
 بخلافه كما فى البيت اللاتى ١٢
 وسورة وتجرب ٥٥ قوله
 والدليل الجواب عما يقال
 بها جعلت نكطة الجمالة في
 الآية مبتدأ والخبر محذوف
 بان يكون التقدير الله خلق
 ويكون من حذف المسند ايضا
 والمرجح لكونه تالفا وهو ساقى
 ٥٩ قوله خصومة يقتضى
 ان اللام التوحيديت اى تحت
 خصومة مع غيره او للتعليل
 اى لاجل خصومة تالفة من
 لاطاقة له على خصومته وهو

قوله على غير القياس لان فاعل لا يكون جمعا قياها المفردة بل لفاعلة وفعلية فلو كان جمعا لكانت بمعنى بالكة لكان قياها ١٢ تجريد **قوله** ١٣
 كلوا ثم قال رباح لو اخرج اى للسحاب ١٢ **قوله** اذ هاب الوقائع في الوجه الاول ولما ياتي الوجه الثاني من اضافة المصدر للفاعل ومفعوله بالذات
 الاول ويزيد في الثاني والوجه الاول احسن لان تعليقه اى تعليق ما ياتي به المقدر مما ياتي به سلبية الشرع وذلك لانه لما بين سبب الفارقة ناسب ان يبين سبب الاقتباط
 ايضا اخذه الجاني ١٢ من دسوقي **قوله** لاجل اذ هاب المنيا اى المعبر عنها بالطوارح قيل ان ارادة الواحد من الجمع اعمى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك
 المنيا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الامنية واحدة والجواب ان المراد بالمنيا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها وقد اجيب بان اللام في
 المنيا للجنس واللام الجنسية

اذا دخلت على جمع اطلقت
 منه معنى الجمعية فيصدق بالوا
 من التجريد **قوله**
 على التقديرين اى على تقدير
 تعلق ما يختبط او يبيك ١٢
قوله وفضل الخ
 هذا جواب عما يقال لم يدل
 الشارح الى هذا التركيب المقتض
 لحذف المصدر مع اركان
 الامل وهو البناء للفاعل
 واستقامة الوزن به
 وذلك بان يجعل يزيد مفعولا
 وصار فاعل بيك فاحذف
 لا المصدر ولا المصدر اليه فاجاب
 بقوله وفضل الخ وحاصل ان
 ما عدل اليه لفضل على ما
 عدل عنه والخرص افادة
 ترجيح البناء للمفعول على البناء
 للفاعل من حيث ما ذكره
 المصنف لا ترجيح من سائر
 الوجوه حتى يعترض بان
 في خلافه وهو البناء للفاعل
 لوجود وجوه الترجيح ايضا
 كالسلامة عن الوزن وغيره
 وحيث فيكون في كل منهما
 جهات ترجح فليبلغ ان
 يتار كلاهما ١٢ من الدسوقي
 والتجريد **قوله**
 لانه لما استدركت اى
 وهو صانع كان الفاعل استحق
 للمفعول ذكره بالبراق للتفصيل
 وهذا معنى التفصيل ١٢
قوله ووقع الخ

تطير الطوارح والخطيب الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة
 اى اطاحة فالتطير بمعنى الماضى ١٢ اى لطيب المعروف ١٢
والاطاحة اذ هاب الالهة والطوارح جمع مطيحة على غير القياس
 وناس جميع المطائح قيل بالفتح
كلوا ثم جمع مطيحة ومتا تعلق بختبط ولمصدرية اى سائل يسأل
 في ما يطعم ١٢
من اجل اذ هاب الوقائع ماله اوى كى المقدراى بيك لا اجل اذ هاب
 اشار بذلك الى ان من التخليل وان ما ادلة مع الفعل بعد ما بمصدر ١٢
المنيا يزيد وتطير على التقديرين بمعنى الماضى عدل اليه استحضارا
 لان السؤال والى كرا كما يكون لاجل الاطاحة ١٢
لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى رجحان تحويلك يزيد عن صعبنا
للمفعول على خلافه يعنى ليك يزيد عن صعبنا للفاعل ناصبا ليزيد
ورأفقا الضام بذكر الاسناد بان اجمال ولا اجمالا ثم فصل تفصيلا
اما التفصيل فظاهرا واما اجمال فانه لما قيل ليك يزيد علمان
هناك بالياء اسناد اليه هذا البكاء لان الاسناد للمفعول لا بالفاعل
مخدوف اقيم هو مقامه ولا شك ان المتكرا وكذا اتوى ان اجمال ثم
 والتفصيل او وقع في النفس بوقع نحو يزيد غير فضلة لكونه صناد اليه لا
 اشار يادراج لفظ نحو الى ان الكلام ليس في مقول البيت ١٢
مفعولا كلفى خالفه ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة لان
 وهو صانع ١٢

صح الترجيح بذلك لانه مناسب للمقام لان بدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المرشحة منه بيان احواله فالتناسب ان يكون اسما عمدة ومقصودا كذلك ١٢ تجريد **قوله**
 قوله كحصول نعمته الخ بخلاف ما لو كان مبنيا للفاعل فان الفاعل حينئذ معرفة مترتبة اذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبنى للمفعول فانه يتم الكلام بذكر المفعول وهو
 الفاعل ١٢ من دسوقي **قوله** غير مترتبة وغير المترتبة بالمرقبة غير افشوتة بالم الانتظار وتعب الطلب في لذة صفة فتكون الذا وهذه المقدمه ناقصة فيها المصنف والشارح
 انفسا حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه قبل الشئ بعد طلبه الذا وتعب الشارح اقول الذية قبل الشئ بعد طلبه من حيث شفا النفس من تعب الطلب ولم الانتظار
 والذية النعمة غير المترتبة من حيث دم اسبقها بالم الانتظار ١٢

يكون لاجل هذا المعنى أي أن أفراد
المسند مشروط بكونه غير سببي لا مفيد
للتقوى فهو لا يكون مفردا لا تحقق
هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا
اذلا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط والا فلا فيكون ان يقر
الجواب بجعل كون المسند غير سببي
ولا مفيد للتقوى على ما قصده ما فراد
كما هو ظاهر كلام المصنف لا شطرا
بل مبني على محض **قوله** ثم
اسبى الى هذا قول على كلام المصنف
والقصود دفع اعتراض وارد عليه
في ترك تعريف السببي والتيا بالمثل
ومعلوم ان تعريف التحقيق بمجرد
المثال لا يخلو من خفاء لان اوجه
التماهي كثيرة **دسوق** **قوله**
قوله وصفا فعليا مراده بالوصف
الفعل الجاري على من هو له وسببه
الغاية ووصف حقيقة فقد انظر
الساكن عنهم بالتسمية بالفعلي كما انظر
عنهم باجرا وهذا في المسند مع تخصيصه
السببي فيه بالجملة فمخرج اصطلاحه
مكتبر في كلام الشارح وانه قد
ما عساه ان يقال ان الغاية ايضا
يسمى الوصف بحال ما هو من سببه
وصفا سببيا واصل الدفع انهم
وان حاركوه في ذلك لكن لم يشاركو
في المجموع فالمراد ان المجموع من
اصطلاحات صاحب المفتاح **دسوق**
من **قوله** من سببه
المراد بالسبب هنا مطلق يتعلق
فيدخل نحو كريم غلامه كريمة جاريتة ونحو
ذلك **دسوق** **قوله** الكافي فيه
اشارة الى انه يعلم من مثال سببي
مثال مقابلة وهو الفعلي كما ذكرنا
الدسوق **قوله** نحو زيد ابوه
منطلق اي نحو ابوه منطلق من قولك

قوله ان نقول ان فعله هذا الجواب لاجابة الى التقدير المذكور في الجواب الثاني اعني مع عدم افادة نفس التركيب الى الخروج ما ذكره من ذلك **دسوق**
قوله بالطريق المخصوص وهو تكرير الاسناد مع وحدة المسند فخرج القسمان المذكوران وهما عرفت عرفت وان زيدا عادت **دسوق** **قوله**
لكن لا نسلم ان هذا الجواب بالمنع حاصل لان سلم ان هذه الصورة لا تفيد التقوى بل هي مفيدة له ضرورة تكرير الاسناد والموجب للتقوى بالتقوى موجود وان كان غير مقصود للمصنف
انما عول في هذه الافراد على عدم افادة التقوى لا على عدم قصد **دسوق** **قوله** ولو سلم اي كون الاقوال المذكورة لا تفيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد ان افراد المسند

نقول ان تقوى المحكم في الاصطلاح هو تأكيد بالطريق المخصوص
نحو زيد قام فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى
ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا اناسيت في حاجتك ورجل جاءني
وما انا قلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا ان ليس بقصد
هذه الصور الى التقوى لكن لا نسلم انها لا تفيد التقوى ضرورة حصول
تكرير الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد ان افراد المسند قد يكون
لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا
المعنى ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سقي في النحو
الوصف بحال المشي نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من
سببه نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وفي في علم المعاني المسند في نحو
زيد قام مسند افعليا وفي نحو زيد قام ابوه مسند سببيا وفكرهما يها لا
يخلو عن صعوبة واقتراح ولهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي
بالمثال وقال والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق فكذلك زيد انطلق ابوه

زيد ابوه منطلق لان المسند سببي هو ابوه منطلق **دسوق** **قوله** ابوه منطلق يعني داما زيد منطلق ابوه فليس المسند فيه سببيا عنه لان المسند مفردا لا جملة على ما يأتي فهو
من قبيل الفعلي **دسوق** **قوله** وكذا زيد المثال السببي في الجملة الفعلية وما قبله مثال له في الجملة الاسمية **دسوق** **قوله** سلمنا ان تعبر عبارة بان المنع
عدم قصد التقوى في هذه الصور بحال لدل وجهان قصد التخصيص لا ينافي في قصد التقوى لاحتمال قصد جامعا **دسوق**

١٣٤ قوله ان يفسر الخ اي على قاعدة السكاكي تفسير الاصعوبة فيه ولا انغلاق صاذا على ابو منطلق وعلى غيره ١٢ وسوقى **١٣** قوله بحجة علقته الخ اعترضه السيد بان فيه دور التوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث اخذت في تفسيره توقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المصنف بعد ما كونه جملة فلتتقوى او لكونه سببيا وليستفاد من كلامه هنا مفهومه ان مفهوم قوله اما افراده الخ ان كونه سببيا علة لكونه جملة كما صرح به الشارح واجب بان كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتي علة لايراد المسند جملة لاعلة لتصور كونه جملة فالتوقف على كونه سببيا ايراده جملة لا لتصوره بل والمتوقف على كونه جملة تصوره كونه سببيا لا ايراده فاختلقت جهة التوقف فلا بد ان لا يجرى **١٤** قوله لانه مفرد لان الوصف مع مرفوعه الظاهر المضمرة في حكم المفرد ولا يرد على هذا ما مر من انه جعل الوصف في نحو رجل كريم ابو ده صفا سببيا مع انه مفرد لانه انما يشترط في السببي كونه جملة اذا كان مسندا لا وقت كونه نعتا من لدن سوقي

١٣٥ قوله ليس بجاء اي ليس ملتبسا بجاء لا اتحادا للمبتدأ والخبر فلا يحتاج الى الرباط وهذا المسند ليس بفعل ولا سببي لانهما انما قيلان فيما اذا تغير المبتدأ والخبر فلا يردانه اذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل في ضابط الافراد مع انه جملة كذا في الرد والتجريد **١٣٥** قوله العدة الخ اعترض بان السكاكي اشترط انما نادى على ما قاله الشارح وهو ان يكون المضاف للضمير اسما مرفوعا كالمثاليين الاولين وحينئذ فيخرج الثلاثة الاخرة وهي يد حررت به زيد ضربت عمراني داره ونه يد ضربته فليس المسند في هذه الثلاثة سببيا عند السكاكي فلا حاجة للشارح فلو كان العدة في ذلك ما قال السكاكي ما خالفه الشارح والحاصل ان المسند سببي عند السكاكي اربعة اقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد اليه يطلق ما دسم فاعل نحو زيد اليه منطلق او اسما جادا نحو زيد اخو عمر او جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهر نحو زيد النطلق ابو ده والتعريف الضابط لجميع اقسامه متعسر انما في الدسوقي **١٣٥** قوله قبل زمانك ههنا شك مشهور وهو ان قبل ظرف زمان فيكون المعنى وهو الزمان الذي في زمان متقدم على الزمان الذي انت فيه فان كان قبل عين الزمان الذي جعل ظرفا له لم يكن الشئ ظرفا لنفسه ان كان غيره لم يكن يكون الزمان آخر هو ظرف له وكلها باطل واجيب بان قبلية في اجزاء الزمان اية لازمانية فظرفية قبل فيها باعتبار زمانها باعتبار زمان آخر فيها فسقط التردد الدائر بين العينية والغيرية على ان هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه بل للغة والمعنى لا اعتبارا بمباشرة على الظاهر دون تلك التوقيعات ١٢ من لدن سوقي والتجريد **١٣٥** قوله المستقبل على مينة اسم الفاعل كالماضي واسم المفعول وكلما هما المنقول الموانع للمعقول لان الزمان يستقبل كما تستقبله **١٣٥** قوله يتربص يتربص بوجهه من شأنه ان يتربص فاندفع ما قيل كم من شئ لا يتربص بوجهه مع هذا يمكن مستقبله واعترض على الشارح مثل السابق بان يتربص وال على الزمان المستقبل في المستقبل لان المستقبل الذي هو مبدول يتربص كما هو ظرف للترقب ظرف لوجوده المستقبل ايضا لا معنى لترقبه في الماضي او الحال فيكون في المستقبل فيلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه وان يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل ويحاجب عنه ايضا بالاجوبة السابقة وبان الافعال الماخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان فتدبر ١٢ كذا في الدسوقي وغيره -

ويمكن ان يفسر المسند السببي بحجة علقته على مبتدأ بجاء لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة فخرج المسند في نحو زيد منطلق ابو ده مفرد وفي نحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بجاء وفي نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيها مسندا اليه ودخل فيه نحو زيد ابو قائم وزيد قام ابو ده وزيد موصرات به وزيد ضربت عمراني داره وزيدا ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبرا لمبتدأ ولا تقيد التقوي والعدة في ذلك فتبع كلام السكاكي لا نالم بنجد هذا لعدم تكرار الاسناد ١٣ اي في هذا التفسير قيوده من حيث الادغال والافراج ١٣ في الاصطلاح ممن قبله واما كونه اي المسند فعلا فلتقسيده اي واما الاتيان به فعلا فيكون لتقسيده باحد الخ ١٣ في تقيد المسند باحد الاثمنة الثلاثة الماضية وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل هو الزمان الذي يتربص وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واولائل المستقبل متعاقبة من غير جملة وتراخ واهذا امر عني وذلك لان الفعل دال بصيغته على احدى الاثمنة الثلاثة من غير احتياج

واوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر وهذا التعريف للحال العرفي وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه مثل يعلى ويحج واما الحال الحقيقة فالآن الذي لا يتجزأ وهو الآن الحاضر بدون الجزاء السابق واللاحق ١٣ تجريد وغيره ١٣ قوله من غير جملة وتراخ اي بين كل جزئ ما يليه لا بين ادل الاجزاء وانه اذا جملة بينهما لازمة اذا طالت السلسلة كما يقال زيد يعلى والحال ان بعض صلواته ما هن بعضه باقى فجعل الصلوة الواقعة في الاوقات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال زمان الحكم فقط ١٣ من تجريد **١٣٥** قوله هو امر عني يعني مقرا بالحال مرعنى بنى على العرف وليس مضبوطا بتجديد معين فيما لا يدرك حاله فهو حال فانه يقال زيد ياكل ويحج ويكتب لقرآن وتعلم الفقه ويحج الكفار ويحج كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير اجزائها وكما ان المراد المشتبه بهذا التعريف للحال العرفي دون الحقيقة فانه الآن الذي لا يتجزأ كما مر من الدسوقي **١٣٥** قوله من غير احتياج جواب عما يرد بان الاسم ايضا قد يدل على احد الاثمنة فكيف نقول المصنف واما كونه فعلا فالتقيد الخ مع ان التقيد المذكور ممتنع مع ما رواه اسما علمت ان الاسم ايضا قد يدل على احد الاثمنة وحاصل الجواب ان العلة في التقيد مع الاخرة فلا يحتاج الى التصريح معه بقرينة بخلاف الاسم فانه وان حصل به التقيد لكن يحتاج الى القرينة ١٤ وسوقى بتغيره -

132

قوله يدل عليه بقرينة اعتراض بان هذا ينافي قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فان هذا يفيد انه يدل على الزمان الحال بلا قرينة واضحة الى القرينة اذا اريد غير الحال كاحتياج الفعل لها اذا اريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه حينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل واجب بان المراد بقول الشارح لان الفعل وال بصيغة الجزالة على احد الازمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما فاذا ايكال الدلالة عليه صريحا احتج الى قرينة اخرى وجب **قوله** على اخضربه كان ينبغي ان يؤخره عن قوله مع افادة التجرد ليعتلق بافادة التجرد والتقيد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بصيغة القرينة فترجع الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى الا بقصد الاختصار وتجريد **قوله** ولما كان الجواز علم ان التجرد يطلق على معينين احدهما الحصول بعد ان لم يكن والثاني التقيد والحصول شيئا قسريا على وجه التزام

الى قرينة تدال على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة
 اى دلالة صريحة ١٣

خارجية كقولنا زيد قائم الآن وامس هذا قل على اخضر وجهه

ولما كان التبرُّك لازماً للزمان لكونه كمتاب غير قارٍّ لذات أي لا يحتمل

اجزاء في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع

افادته التقييد يا حذا الان منته مفيد اللتي واليه اشار بقوله مع
 اني قد وجدته في الكتاب

افادة التجرد كقوله ^{في بعض} شاعر أو كما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا
له قول طريف يعنى نفسه بالشيا ^{جاءت ١٢} كغراب ^{بين القمل والطائفة ١٣}

يُجْتَبَعُونَ فِيهِ فَيُتَمَنَّى شُدُّونَ وَتُفَاخِرُونَ كَانَتْ فِيهِ قَائِمٌ قَبِيلُهُ

بَعَثُوا إِلَىٰ عَرِيفِهِمْ وَعَرِيفَ الْقَوْمِ الْقِيمِ بِأَمْرٍ الَّذِي شُهِرَ بِهِ لَهُ

وَعَرَفَ بِتَوْسَمِ أَيْ يَصْدُرُ عَنْهُ تَفَرُّسُ الْوَجْهِ وَتَامَلَهَا شَبَابًا فَشَبَابًا
فِي إِشَارَةِ إِلَى دَهْرِ التَّيْمَةِ ۝

ولحظة فليحظة وأما كونه أي مستنداً سما فلأداة عندهما أي
 (الظاهر أن يقال للأداة مطلق الثبوت ١٤)

عدم التقيد المذكور بالحد يعني لإفادة الدائم والثبوت لأغراض

تتعلق بذلك كقول^ه لا يالف الدهر هو المضروب^ه صرنا وهو ما يجعل
 له الدوام والثبوت ١٢
 بيان ٣

فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق من الصخرة

للدوام والثبات فمن خارج لا يحجب اصل
الوضع وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله الآتي قال الشيخ عبد القاهر الخ فانه اذا دانه لادالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فكلام الشارح يثير الى انه ينبغي ان يحل كلام المصنف
على ان اقادة للدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعاً للتعارض بينهما فنقله لكلام الشيخ اشارة الى الجمع وحاصله ان كلام الشيخ باعتبار الوضع وباعتبار كلام المصنف باعتبار القدر
الخارجية لا الى الاعتراض على المصنف وان اتم ذلك ١٢ وسوقى **قوله** كقولنا في النظرين لوثية يتدرج بالفعلى والكلم اركان مستغلان فاعلن ويجوزنى فاعلن فعلن ١٣ من الحاشية
قوله مرتبة المشهور نصبه على انه مفعول لقوله لا يالجب والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالفه من جانب مرتبة ١٢ عصام **قوله** وهو منطلق فتعبير بمطلق
للاشعار بان انطلاق الدرهم من الصرة امر ثابت دائم لما يتجدد وان الدرهم ليس لها استقرار فالى الصرة وهذا ما بالغت فيه مدحهم بالكلم وفي قوله لكن متر عليها الخ تكميل

١٤ قوله دامالان مقام المدرج يقته ضنى دوام ذلك كما يدل عليه قوله قبل هذا شعرنا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق الخيرات تسبق هكذا في التجريد **١٥ قوله** موضوع الاسم اي الاسم المسند في التركيب موضوع لاجل ان يثبت الخواص اذ انما وضع لاجل هذا المعنى وهو ثبوت ما شئى داما فادته للدوام والاستمرار فانما هو من قرينة خارجية ١٢ دسوقي **١٦ قوله** من غير اقتضاء الخ ان قلت ان الاسم كما يحل على الدوام بواسطة القرآن يصح ان يحل على الاستمرار التجردى باعتبار القرآن الخارجية كالفعل فلا شئ يخص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجردى دون الاسم قلت وجه ذلك مناسبة الاستمرار التجردى للفعل لاشتماله على الزمان التجردى ١٢ دسوقي **١٧ قوله** فلا تعرض الى واما فادته الدوام فمن المقام والخارج كعرض المدرج او الذم فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم لان كلام الشارح بحسب الاستعمال باعتبار القرآن الخارجية وكلام الشارح بحسب اصل الوضع ١٢ دسوقي **١٨ قوله** كما في زيد طويل الخ هذا نظير للنسبة في قوله فاعل تعرض الخ فانه لا تعرض فيه اكثر من اثبات الطول صفة لزيد ومن اثبات القصر لغيره ولا تجرد فيه اعترض بان الطول القصر لازمان لهما دائما وانما لا يجب بانها دان كازاء امين لكن استفادته ودوامها ليست من جوهر اللفظ بل من حيث ان الطول والقصر وصفان لادمان فيستفادان من خارج ١٣ من الدسوقي والتجريد **١٩ قوله** ما اقيس الفعل لا يقال ان تقييد الفعل بما ذكر من متعلقات الفعل فذكره هنا من ذكر الشئ في غير محله لانا نقول لا يلزم من كونه من متعلقات الفعل ان لا يكون من مباحث المسند حتى يكون ذكره في غير محله ١٢ من في **٢٠ قوله** بمفعول مطلق لى غير مذكور الا فهو لا يفيد تربية الفائدة وذلك لان الفعل يحتمل الحقيقة والمجاز والمصدر المذكر اذا فسر الحقيقة والذمى فادته هو احد متعلقات الفعل هو الظاهر منها الا ان يقال المتعين فائدة لم نحن نقابل ١٢ دسوقي **٢١ قوله** فالتربية الفائدة فان قلت هذا مشكل في المفعول لان الفعل المتعدي يتوقف تعقيب على تفعل المفعول به فالتقيد به لا يصلح للفائدة لا الترتيب بها اي فرق بينه وبين الفاعل فان تعقله يتوقف على كل منهما قلت الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما هو مفعول لكل احد لا على تعقل المفعول من بخلاف الفاعل فان تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لانه اعتبر في مظهره النسبة الى الفاعل الخاص فتأمل ١٢ تجريد **٢٢ قوله** اشار الى جوابه الخ حصل ذلك الجواب انما لا نسلم ان هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذى كلامنا فيه بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل

ثابت الدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع **٢٣** الاسم على ان ثبتت به الشئ للشئ من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمر وقصير واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرها بمفعول مطلق او به او فيه اوله او معده ونحوه من الحال والتقدير والاستثناء فالتربية الفائدة لان الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شئ ما موصوف وفلان بن فلان حفظ التوسعة سنة كذا في بلدة كذا وما استشعر سوا او هو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقيد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه

٢٤ قوله اشار الى جوابه بقوله والمقيد في كان زيد منطلقا هو منطلقا لان كان لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي واما تركه اي

وهذا الكلام لنافية وحينه فلا اعتراض ١٢ دسوقي **٢٥ قوله** لان منطلقا الخ لانه هو الدال على الحدث والمسند انما هو الدال على الثبات كان ناهيا انما يدل على الزمان ولا دلالة له على الحدث كما قال السيد وغيره وحينه فيفيد ذلك المسند بمفاد كان وهو الزمان الماضي فيفيد الكلام ان الانطلاق لزيد كان فيما مضى فكانك قلت زيد منطلق في الزمان الماضي فالجواب ان منطلقا نفس المسند لان اصل التركيب زيد منطلق وكان اذ ذكرت لدلالة التماس على زمان النسبة فبى باعتبار دلالتها على الزمان قيد منطلقا فحصل في المثال تربية الفائدة وزال الشك ١٢ كذا قال الدسوقي

12-

له قول او عدم العلم الى اى عدم العلم المتكلم بالمقيدات كقولك ضربت ولم تقل زيدا مثالا لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك واعترض على جعل الشايع عدم العلم
افعالا لما لا يكون الا وجوديا وهذا امر عديم لان المانع من الشئ يكون منافيا له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التربية وان كانت متعذرة معدا حبيب
بن المراد بالمانع هنا المانع اللغوي وهو لا يتأتى تحصيل الشئ معه وجوديا كان او عدميا منافيا لكان او لا ١٢ من الديموى **له** قوله ما تقييده كان ينبغي
هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد كيجرى القيود والوجودية على سنن واحد احبيب بانه لما كان محتاجا الى بسط اخره عن الترك ١٢ تجريد **له** قوله
دفع بهذا ما يتوهم من لفظ ادوات انها كلها حروف ١٢ **له** قوله قيد الحكم الخ فان كلامه هو الجزاء وانما الشرط قبله بمنزلة الفضلات كالمفعول والنظر

ترك التقيد فلها نعم منها أي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء امددة
لے تقید المند ۱۳

والفرصة أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على نرمان الفعل أو

مكانه او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات ونحو ذلك واما تقييده
اي علم المتكلم ١٢
كجود الاختصاص بعينه او من غير العلم ١٣
الواقع منه ١٤
اي الفعل بالشروط مثل اكرمك ان تكو مني او ان تكو مني اكرمك
مثال لتقدم الجمله على الشرط ١٥
وما يشبهه ١٦
مثال لتأخر الجمله ١٧

فلا اعتبارات وحالات تقتضى تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين
 ١٤ نكات معتبرات ١٣ قى عطف تفسير ١٣

ادواته یعنی حروف الشرط واسماءه من التفصیل وقد بین ذلک
 بیان لما ۱۲

التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف
أي قول المصنف دام القيد بالشرط ١٢

اهل العربية قيد الحكم الجزاء مثل المفعول به نحو فقولك ان جئتني

الركب بمنزلة قوله اركبوا وقت مجيئكم اياي ولا يخرج العلم

بِهَذَا التَّقْيِيدِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَبَرِ وَالْإِنْشَائَةِ بَلَّ أَنْ كَانَ الْجَنَاءُ

خبر أفاعله الشرطية خبرية نحو أن جئتني كروا في أن كان إنشاء فانشية
اعني مجموع الشياطين والجزء ١٢ بسبب خبرية الجزاء ١٢

فخوان جاء الى زيد فأكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن

الخبرية واحتمال الصدق والذب وما يقال من ان كل من الشرط

جئني الكريك فالمعتبر لاصل المافادة هو
 الاخبار بالاكرام واما الشرط فهو قيد كالك
 قلت الكريك وقت مجيئك ١٢ وسموت
٥٥ قوله بمنزلة قوله الكريك الجم يستفيد
 الوقت من التعليل لان الشرط قيد في
 الجزاء فهو بمنزلة العلة واما ان المعلن
 والعلة واحد فالمعنى في هذا المثال الكريك
 لاجل مجيئك اي اي وفي زمانه ١٢ وسموت
٥٦ قوله عما كان عليه اي قبل التقييد
 بالشرط لان اداة الشرط انما تخرج الشرط
 عن اصله ولا تسلط لها على الجزاء بل هو
 باق على حاله ١٢ وسموت **٥٧** قوله
 بل ان كان الجزاء انما قيل عليان الجزاء
 في قولك ان ضربتك تضربني خبر مع
 ان الجملة انشائية ودوران حسنة
 الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء
 كما صرح به الرضي فليس بخبر ١٢ تجريد
٥٨ قوله واما نفس الشرط اي الجملة
 الشرطية وهدا بدون الجزاء وهذا
 مقابل في المعنى لقوله ولا يخرج ١٢
 وسموت **٥٩** قوله عن الجزية اي عن
 كونه كلاما خبريا لانه صار مركبا ناقصا وكما
 اخرجته الاداة عن الجزية اخرجة ايضا
 عن الانشائية لانه صار بالاداة مركبا
 ناقصا والمخصوص عندهم في الخبر والانشاء
 انما هو المركب المتتام فما قال في المشرح
 في المطول لان الحرف قد اخرجه اسم
 الانشاء ليحل على حذف المضافات اي
 الى حكم الانشاء من حيث انه لا يحتمل صدقا
 ولا كذبا فصار كالمفعول والافهويس
 الانشاء ايضا كما سبق في ١٢ **٦٠** قوله
 واما قال في قوله المشرح العلامة في
 شرح المفتاح وهذا مذهب في دفع...
 التناقض بين ما قاله المشرحنا سابقا وما
 قاله المشرح العلامة وحاصل ذلك

اللايراد كيهن يقال ان الكلام عند اهل العلم
لا يدخل له فيه دافعا هو قيده مع ان هذا
عن اصله فليس المعتبر في القضية حكم
منه وحاصل الجواب ان ما قاله الشارح

له قوله وانما الخبر اى وانما الكلام الخبرى سواء كان الجزاء فى الاصل خبرا او انشرا حتى انك اذا قلت ان جارك زيد فذكره فلهذا الحكم بالزوم بين الخبر والاكلام
ولو كانت صورة الجزاء انشرا ١٢
قوله فكم من فرق الخ قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبي اهل العربية واهل الميزان فان المال واحدات
الفرق ان الشرط عند اهل العربية محض للجزء ببعض التقديرات حتى ان لا يلا التقيد بالشرط كان الحكم الذى فى الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقيد مفهوما مفهوم
مخالفة لما ذهب اليه الشافعية وعند اهل الميزان كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الكلية لا يفيد الحكم اصلا فلا يكون الشرط مخصصا للجزء ببعض التقديرات
فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكوت عندها هو مذهب الحنفية ١٣ وسوقى **قوله** ولكن لا بد الخ لما حال معرفة الاعتبارات المفاداة لادوات الشرط على تبينها ببيان معانيها
المذكورة فى علم النحو اشار الى ان ثلثة منها

والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق الكذب انما الخبر هو مجموع

الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للاول فانما هو اعتبار المنطقين

فمفهوم قولنا كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل

العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من اوقات طلوع الشمس فالحكم

عليه هو النار والمحكوم به هو الوجود باعتبار المنطقين الحكم

بلزومه وجود النهار بطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس

والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين لكن لا بد من

النظر هنا فى ان واذا ولولا ان فيها ابجاثا كثيرة لم يتعرض لها فى علم

النحو فان واذا للشرط فى الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع

الشرط فلا تقع فى كلام الله تعالى على الاصل الاحكاية او على ضرب من

التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه فان واذا مشتركان فى الاستقبال

بخلاف لو وتفرقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به اما عدم الجزم بلا وقوع

الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا ولما قصوبان والافتراق

لا يكفى فى بيان الاعراض المفاداة لها بيان
معانيها المذكورة فى علم النحو فقال ولكن
١٢ **قوله** اصل ان الجزم هو صادق
بالشك فى الوقوع وقومه وظنه والجزم
بعده ما ظن الوقوع والجزم بعينه فليس
موقعا لها فى الاصل ولو شملتها عبارة
المصنف ذهب عدم الجزم بوقوع الشرط
فانهم اكدوا ان الجزم بغيره **قوله**
بوقوع الشرط اى تحققه ليدخل ما اذا كان
الشرط سلبا ١٣ تجريد **قوله** على
وهو عدم الجزم بوقوع الشرط لانه تعالى
عالم بحقائق الاشياء على ما هى عليه فيعلم
فى حقه تعالى الشك والتردد فى شئ ما
١٤ وسوقى **قوله** الاحكاية اى عن الغير
كما فى قوله ان يسرق فقد سرق سارقا
قبل حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام
١٥ **قوله** او على ضرب من التاويل
اى بان يفرض ان هذا الكلام واقع على
لسان شخص عربى تكلم بهذا الكلام كما ساقى
فى قوله وان تصيهم بيته فى حقيقته باقية
على اصلهم امن الشك والتوهم فقوله
الاحكاية او على ضرب من الجزم اى فيقطع عينه
كلام الله تعالى على الاصل ١٥ وسوقى
قوله واما عدم الجزم جواب من
سؤال مقدود حاصله كما ان ان بعدم
بوقوع الشرط كذلك سى لعدم الجزم بلا
وقوعه كما صرح به النخاعة من انها انما تستعمل
فى المعانى المحتملة المشكوكه وكما ان اذا
للجزم بوقوع الشرط اى ايضا لعدم الجزم
بلا وقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه
فعدم الجزم باللاقوع مشترك بينهما فيشرط
فيهما ان يكون مدخولها غير مجزوم بعدم وقوعه
اذ لو حصل الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل فيه
لان هذا لا يكون محالا فكان على المصنف
ان يتعرض لبيان ذلك بحيث يقول لكن
اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط بلا وقوعه
داصل اذا الجزم بوقوعه وعدم الجزم
بلا وقوعه وحاصل الجواب ان المصنف ليعد وبيان الفرق بينهما ولا وجه لدخول ما كان مشتركا فى مقام الافتراق ١٦ من الذى سلف

له قول غير مقطوع به العلم ان غير المقطوع بوقوعه اما محتمل للوقوع وعدمه على حد سواء فيكون مشكوكا فيه وان للشك واما ان يكون مترجحا لعدمه على وجوده ...
 فيكون متوجها وهي تستعمل في المتوهم ١٢ كذا في الرسوخة ١٣ قول في الغالب انما قيد به لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر بالوقوع لانه انما يقع مرة مع انه مقطوع بوقوعه ١٤ قول موقعا لان اي حقيقة وتجاوزا فانه مع ندرته اما مشكوك فيه فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحوقا بالمشكوك بسببه موقع لان تجاوزا ١٥ قول لفظ الماضي ان اللفظ الدال بالوضع على الزمان للماضي سواء كان الفعل الماضي او المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضي ولم يقل الماضي لتلايا تبادله من الفعل الماضي ١٦ تجريد ١٧ قول فاذا جازتم

الخ لور آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا في المقطوع ...
 وان في احتمال والمراد القطع وعدمه بالنظر الى حال الشيء في نفسه فمن الكلام على لسان من يجوز عليه الشك التردد والافتابا فنظر الى علم الله تعالى ليس الا التعميم بالوقوع او اللاد قوع ١٨ جلي ١٩ قول قوم هو اي فروع وقومه وساهم قوم موسى لانه مبعوث اليهم ٢٠ كذا في التجريد وغيره ٢١ قول كالحصب بكسر الخاء يقال لينة الكثيرة المبرف فحطفت الرخاء عليه من عطف اللزوم على الملازمة واما تيان بالكا اشارة الى ان المحنة لا تحصر فيها الى منو المال وصحة البدن وكثرة اللاد والاد وغير ذلك ٢٢ وسوقى ٢٣ قول ونحن نحقوها اشارة الى عنهم ادعو الاختصاص المحنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان المحنة لم تكن مختصة بهم ٢٤ تجريد ٢٥ قول كالحصب اي في القطع بوقوعه عادة وان كان يمكن عقلا عدم وقوعه كذا في الرسوخة وتقال صاحب التجريد ولم يقل اي اشارة الى وجوب لان هناك من الاجناس لم يقع اصلا كالتقار ٢٦ قول بخلاف النوع اي المميز كالجرب فانه ليس مقطوعا بوقوعه فقد لا يحصل ذلك النوع بل يحصل نوع آخر ٢٧ وسوقى ٢٨ قول ليدل على انه فيه اشكال لان المطلوب لتقليل الوقوع والتكثير التاميل على تقليله ما في نفسها بحسب انها شئ بسير واحد لا كثير وقد يجاب بان المراد بالدلالة ما يكون على سبيل المناسبة وتقليلها في نفسها يناسب تقليل وقوعها فهو اشارة في الجملة عليه ٢٩ تجريد ٣٠ قول وقد تستعمل الخ وهذا مقابل لقوله سابقا اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط وحينه فكان عليه ان يذكر ايضا مقابل قوله واصل اذ الجزم بوقوعه فيقول وقد تستعمل اذا في مقام الشك للاشعار بان الشك في ذلك الشرط مما لا ينبغي وعدم شك للمخاطب كتزليل مترلة الجازم وتخليب الجازم على غيره ولعله لم يذكره لقلة النسبة لجزوع ان عن اصلها ٣١ من في وج ٣٢ قول في مقام الجزم اي حاله وقد مر مقام تبع العبارة المختلج والايضا قال في الاطول وهي للصواب بان ان لم تستعمل في الجزم ٣٣ تجريد ٣٤ قول بوقوع الشرط قيد بلفظ الاشارة المذكورة والافق تستعمل في الجزم لعدم وقوعه ايضا الذي هو خلاف اصلها ايضا لان اصلها ان تستعمل في الامور المتقدمة ٣٥ تجريد

ولذلك اي لان اصل ان عدم الجزم بالوقوع الحكم النادر لكونه

غير مقطوع به في الغالب موقعا لان اصل اذا الجزم بالوقوع

غلب لفظ الماضي لدلالته على الوقوع قطعانظر الى نفس اللفظ وان نقل

ههنا الى معنى الاستقبال مع اذ الخ فاذ جاءتهم اي قوم موسى الحسنة

كالخشب والرخاء قالوا لانه اي هي ختصة بنا ونحن نحقوها

وان نصيبهم سيئة اي جذاب وبلاء يطير و اي يتشأ موا ٣٦

ومن معه من المؤمنين فجئني في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذ لان

المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي هي صولها مقطوع به وهذا عرفت

الحسنة تعريف الجنس الحقيقة لان وقوع الجنس لو اوجب لكثرة واتسا

لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وحي في جانب السيئة بلفظ المضارع

مع ان لما ذكر بقوله والسيئة ناجزة بالنسبة اليها اي الى الحسنة

المطلقة ولهذا انكرت السيئة ليدل تنكيرها على التقليل وقد تستعمل ان

مقام الجزم بوقوع الشرط متجاهلا كما اذا سئل العبد عن سيد هل هو في الدار

الشرط وحينه فكان عليه ان يذكر ايضا مقابل قوله واصل اذ الجزم بوقوعه فيقول وقد تستعمل اذا في مقام الشك للاشعار بان الشك في ذلك الشرط مما لا ينبغي وعدم شك للمخاطب كتزليل مترلة الجازم وتخليب الجازم على غيره ولعله لم يذكره لقلة النسبة لجزوع ان عن اصلها ٣١ من في وج ٣٢ قول في مقام الجزم اي حاله وقد مر مقام تبع العبارة المختلج والايضا قال في الاطول وهي للصواب بان ان لم تستعمل في الجزم ٣٣ تجريد ٣٤ قول بوقوع الشرط قيد بلفظ الاشارة المذكورة والافق تستعمل في الجزم لعدم وقوعه ايضا الذي هو خلاف اصلها ايضا لان اصلها ان تستعمل في الامور المتقدمة ٣٥ تجريد

له قوله خوفا من السيد لكونه اوصاه ان لا يعلم احد بوجوده في الدار الا بعد مشاورة هذا التجايل بعد من نكات علم المعاني حيث اقتضاه الحال كما في المثال فان كان اراده لجهد النظر اذ كان من البديع فلا يرد ما قيل ان تجايل العارف من قبيل سوق المعلوم مقام غيره وهو من الازرع البديع فيكون فذكر هنا تظافلا ١٢

الدسوقي له قوله على سنن الواسي على مقتضى اعتقاد المخاطب واعلم ان هذا ما بعده قد اعتبر فيها حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد لا يقال اعتبار حال المخاطب بخلاف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم وهو عدم جزمه بوقوع الشرط لاننا نقول اعتبار حال المتكلم انما هو اذا استعملت ان على سبيل الحقيقة والا اعتبر حال المخاطب على سبيل الحقيقة او التنزيل كما هنا ١٣ **له قوله** كقولك الخ المثال يحتمل التجايل للملازمة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب فلذلك اكتفى به الا ان عدم تنبيهه على كونه محتملا كونه عليه في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فليتبين قصصنا على انهم كانوا قبلا من قبلهم اهل الكتاب انهم كانوا قبلا من قبلهم اهل الكتاب انهم كانوا قبلا من قبلهم اهل الكتاب

نبيه عليه في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فليتبين قصصنا على انهم كانوا قبلا من قبلهم اهل الكتاب انهم كانوا قبلا من قبلهم اهل الكتاب انهم كانوا قبلا من قبلهم اهل الكتاب

خصه بالثاني فلذلك خصه الشارح التحق في الشرح بالثاني وان جعل في الشرح المفتاح لهما ١٢ اقول من تجريد **له قوله** لمن يكذب المراد به من لا يقدر اي لا يعترف صدق فكيف بالتكذيب عن عدم التصديق وهو صادق بمن يشك في صدقك او يتوهمه وليس المراد من يجزم بكذبك والا كان مدحول بان مجزوما بعدم وقوعه عند المخاطب كما انه مجزوم بوقوعه عند المتكلم فلا يصح جري الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب اذ يقال المراد بالتكذيب قول المكذب كذبت فانه يقال صدقت فلانا اي قلت له صدقت وكذبت لى قلت له كذبت والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القابل بكذب المتكلم ١٢ **تجريد له قوله** كقولك لمن يؤذى الخ اي يحكم المخاطب بانه ابوه محقق ومقتضاه انه لا يؤذيه لكنه لما توأمت الكلم بمنزلة الجايل بالابوة فجهل ان داحل ان يجزم الكلام على سنن اعتقاده تنزيلا قال الفخاري لك ان تعتبر هذه الصورة متمثلة للمكلم نفسه منزلة الشك لان حال المخاطب من ابوة ابيه كانه او قد عني الشك وفي هذا الاعتبار ما حفظه حال المتكلم كما هو الامس في ان ١٢ **له قوله** لتعريف المخاطب التعقيب بالمخاطب نظر الى المثال المذكور في المثال الثاني فيكون بغير المخاطب نحو ان كان هذا لا يؤذيه ١٢ **له قوله** كما يفرض الخ اي بمعنى كما ان استعمال ان في المثال المحقق شائع كثيرا استعماله في المثال المقدس ١٢ **له قوله** افترض الخ اي افترض حكم القرآن بترك انزاله لكم وترك انزال ما فيه من الامور الهني والوعود والوعيد وانزال ذلك لغيركم ١٢ **له قوله** انهمكم ففترض الخ اي افترض ان انزاله لكم وانزال ما فيه من الامور الهني والوعود والوعيد وانزال ذلك لغيركم ١٢ **له قوله** انهمكم ففترض الخ اي افترض ان انزاله لكم وانزال ما فيه من الامور الهني والوعود والوعيد وانزال ذلك لغيركم ١٢

وهو يعلم انه فيما فيقول ان كان فيها اخبرك فليتبين اهل خوفا من السيد

اول عدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده
عطف على تمام ١٢ والحوال ان المتكلم عالم بوقوع الشرط

كقولك لمن يكذب ان صدقت فاذ اتفعل مع علمك بانك
الاستفهام للتقرير اي لا تقدر على ما يدعيه فليتبين انك اقول

صادق او تنزيله اي لتنزيل العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخاطبه
الحوال ان المتكلم عالم بوقوع الشرط

مقتضى العلم كقولك لمن يؤذى اباه ان كان ابك فلا تؤذه او التوبيخ

اي لتعريف المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لا شتمه على ما يقع
عطف على سبيل ما سبب اي تصوير المتكلم ١٢

الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي لفرض الشرط كما يفرض

المحال لغرض من الاعراض نحو افترض عنكم الذكر اي انهمكم
كالتمثيل والالزام والمبالغة ١٢

فنفرض عنكم القرآن وما فيه من الامور الهني والوعود الوعيد صفحا
اي فيكون صفحا معقول المطلقا فنفس من غير لفظ ١٢

اي اعراضا ولا اعراضا او معرضين ان كنتم قومًا مسرفين فيمن
فعل هذا يصح معقول ١٢

قرأ ان بالكسر فكونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جي بلفظ ان

لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف من عاقل محب ان لا يكون اعمى سبيل
له تبين ١٢

الفرض التقدير كالمحتمل لا شتمه على الايات الدالة على ان الاسراف
شأنه لا يكون ١٢

اصلا انتهى في الصدرة فلا تحتاج لتقدير جملة على هذا الوجه الاول للزحزحة والاشارة للسيبويه والجمهور واختار الشارح الوجه الاول تبعاً للكشاف لجزالة المعنى ١٢ من الدسوقي **له قوله** فيمن شتم الخ اي في شتمه بالاسراف واما في شتمه من شتمه بالفتح فهو في محل المفعول من اجله المعنى لان كنتم قومًا مسرفين اي مستهزئين بآيات الشريعة كما نبه من الدسوقي -

له قوله والمحال وان كان الخ هذا جواب عما يقال واذا كان الامر ان منزلة المحال فلا تستعمل فيه ان لما امرانه يشترط فيها عدم الجزم بقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه حينئذ فلا تستعمل فيه ان وجعل الجواب ان المحال وان كان ليس محالاً بحسب الاصل لكونه مقطوعاً بعدم وقوعه لكن كثيراً ما ينزل منزلة المشكوك وهو لا قطع بعدم وجوده لا زجاء العنان لتبكيك انقص فقل عليه ان وجعل كلام الشارح ان في الآية تنزيهين الاول تنزيل الاسم المقطوع به منزلة المحال المقطوع بقية الثاني تنزيل المحال منزلة المشكوك فيه الذي لا قطع له بالوجود على سبيل المساواة وادعاء العنان لقصد التبكيك فادخلت عليه ان ١٢ من دسوقي **قوله** بقصد التبكيك اي شكات انقص ان من حيث ان الحكم اذا تنزل مع معنى المحال وانظر مع المحال في صورة المشكوك اطمأن لاستماعه حينئذ يترتب عليه لازم مسلم الانتفاء كما في آية وان كنتم في ريب مما نزلناك عهدنا وكان يقال لمن يعتقد ان العالم قديم وانه ممكن بذاته لو كان العالم قديماً لزم استغفاره عن الفاعل فلا يكون ممكنًا وانت تقول باسكانه او يترتب عليه لازماً قاطعاً رجاء بتكته في ذنبه كما في آية قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين بنا على ان المراد قديماً ... اول النافين لذلك الولد العابدين ثم والوجه الاخر ان كان للرحمن ولداً موجوداً فانا اول المطيعين لذلك الولد لكنه لم يكن فاعبدني وهذه تكون الرحمن له ولد محال فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفاء منزلة المشكوك فيه ولا يستعمل فيه ان تبكيكيا للمخاطبين ١٢ من دسوقي والتجريد **قوله** نقول لهما الخ اي تغليباً لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع بالقيام فاعتلت ان في المجزوم وهو من القيام قطعي الحصول السبب لتغليب من القيام غير قطعي له عليه ١٣ **قوله** المرتابين مجمل مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذي سببته ١٤ تجريد **قوله** لا يجمل ان الخ اي ان تكون ان هنا مستعمل في الامر المجزوم به ملتزم بنار على ان الخطاب للمرتابين وان لم يرب نزل منزلة المستحيل لوجود الالة الذي لا يرب على ان الريب فيها انزل لا ينبغي عدمه من عاقل ثم نزل ذلك المستحيل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوه وهو المشكوك فيه فلا يستعمل فيه ان ١٢ **قوله** وان يكون لتغليب الخ اعلم ان المراد بغير المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالريب اصلاً بل يعرف الحق ويكره عناه ولا امن شك في ريبه لا من الاول ما علم من ان المخاطبين منهم من يعرف الحق وانما يكره عناه قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يخيدون وان فرقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون والثاني ما قيل ان الخطاب بالكسر بهذا الكلام هو امر الله تعالى ولا معنى لكون غير المرتاب هو المشكوك في ريبه بالنسبة اليه تعالى لاستحالة الشك عليه تعالى ١٣ **قوله** وهما بحث جاهل البحث ان حقيقة تغليب ان يوفى باللكمة وليس لها وياقاب ما لها على ما ليس لها وهما ليس كذلك لان البعض مرتاب قطعاً والبعض الآخر غير مرتاب قطعاً فلم يوجد ما يليق بان فخر التغليب لا يكفي بل لابد من تمام شيء آخر وهو استعمال ان ههنا لا تجريد **قوله** كان الشرط الخ اي لان المتعين لم يحصل منهم ريب اصلاً فاذا انزلوا على المرتابين عداً لا ريباً لهم حينئذ فيكون الشرط مقطوعاً بانتفاءه فلا يصح استعمال ان فيه ولا اذا قلنا بآل المغنعة من احتمال

لما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل صلاحه بمنزلة المحال المحال وان
 له الامران ١٢

كان مقطوعاً بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيهه منزلة

ما لا قطع بعداً له على سبيل المساواة وادعاء العنان لقصد التبكيك
 اي الاسكات ١٢

كفاي قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولداً فانا اول العابدين او
 ١٢ من دسوقي

تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام
 اي غير محقق الاتصاف بالشرط وهو المشكوك ١٢ في

قطع الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فتقول لهما ان قمتما كان كذا وقولنا
 بالفعول او في المستقبل ١٢ بل مشكوك في التصاذق في المستقبل ١٢

تعالى للمخاطبين المرتابين وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا

يحملها اي يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وان يكون
 ١٢ من دسوقي

لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق
 اي من المخاطبين ١٢ منهم ١٢ علة لكون غير المرتابين ١٢

وانما يكره عناه اجعل الجميع كانه لا ارباب لهم وههنا بحث وهو انه اذا
 اي التوبيخ ١٢

جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعاً لا وقوعاً فلا يصح
 له في صورة التغليب ١٢ هو كون الريب ١٢

استعمال ان فيه كما اذا كان قطعاً لا وقوعاً لا يستعمل المعاني المحتملة

المشكوك وليس المعنى ههنا على حدث الارتباب المستقبل لهذا زعم
 ١٢ من دسوقي

كون ان في الآية مستعملة في الامر المجزوم به للتغليب لان التغليب يؤدي لعدم صحة التعبير بهاد اشار الشارح لجوابك البحث بقوله الآتي بل لا بد ان هو اصله انه بعد التغليب وتصوير غير مرتابين وتصوير المرتابين في قوله لا يرب نزل ذلك الريب المقطوع به بمنزلة المشكوك فيه فصحة استعمال ان فيه لا يربا صارت مستعملة في معنى الاصل وهو المشكوك فيه فنية تصرفان كما في قوله تعالى ان كنتم قوماً مسرفين في قرارة الكسر على ما مر ١٢ من دسوقي **قوله** وليس لمصنف الخ هذا جواب عما يقال اي حاجة الى هذا التغليب لم يلزم لايراد بالاشكال المذكور المحتاج في وقوعه الى التفسير الآتي مع ان اداة الشرط وهي ان تغليباً لما مضى الواقع بعد ما له الاستقبال والامور المستقبلية من شأنها ان يشك فيها وان كان الشك بالنسبة اليه تعالى محالاً لكن يجري الكلام على النسق العربي وجعل الجواب ان محال كون ان الشرطية تغليب الفعل لما مضى الى الاستقبال لم يكن الفعل واقع بعد ما كان ولا يقع على معنى حينئذ فكيفس الشرطية لا وقوع الارتباب في المستقبل بل في الماضي وحينئذ فلا بد من التغليب لغيره المذكور اي فرض قطعاً لا وقوعاً كما يفرض المحال بل ينزل منزلة المشكوك فيه لتبكيك انقص يوضع كونه موقوعاً لان هنا يحصل كلام الشارح ١٢ دسوقي

قوله بمعنى اذا اى ومعلوم ان اذ ظن بمحنة الزمان الماضي ١٢ **قوله** ونص المبر والخ ومذهب الجبهه ان لفظ ان تقلب كان الى الاستقبال كغيره
 من الافعال الماضية قيل هو الصحيح قال العلامة الرسو في كان الاولى تقديم قوله ونص المبر الخ على قوله ولهذا ان هذا دليل المدعى وهى قوله وليس المعنى
قوله لقوة دلالة الخ قال فى المطول لان المحدث المطلق الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان ١٣ **قوله** على سبيل الفرض انما
 المقطوع بعدم منزلة المشكوك فيه ففيه تنزيلا ان الاول تنزيل المرتابين منزلة غير المرتابين بسبب تغليبهم عليهم والثاني تنزيل الربيب المقطوع بعدم
 فيه ١٤ **قوله** فان آمنوا الخ اى فان آمن غيركم من اهل الاديان بما مثل دينكم او كتابكم فى الحقيقة فقد اهتدوا ولا شك ان وجود دين او كتاب

الكوفيون إنهم هنا بمعنى أذن نص المبرد والزجاج على أن لا
في هذه الآية مثلها ۱۳

تقلب كان الى معني الاستقبال لقوة دلالتيه على معني المضى فجرد

التغليب لا يصح استعماله إن هربنا بل لابد من أن يقال لما غلب صار
لے بن یحییٰ الجواب بذلك ۱۲ قی

الجميع بمنزلة غير المرتابين وصار الشرط قطع الالتقاء فاستعمل فيه

إِنْ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ لِلتَّبَيُّكِتِ وَالْإِلْزَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنَّ

أَمْ نُوَمِّثِلُ مَا أَمْنُتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدَوْا وَقُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا
 بِهِ تَرْجِعُ الْعُلُوقُ عَلَى الْآخِرِ فِي الْإِطْلَاقِ نَفْطٌ عَلَيْهِمَا ۖ فَكُلُوا وَلَهُمْ سَعَادَةٌ كَمَلِ خَزَائِنِ الْمَلَكُوتِ ۚ

أَوَّلُ الْعَبْدَيْنِ وَالتَّغْلِيْبُ بَابٌ وَاسِعٌ يَجْرِي فِي قُنُونِ كَثِيرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى
 هُوَ وَاقِلٌ فِي الْمَارَاتِ ۝ طَوِيلٌ ۝
 أَيْ فِي تَرَكَيبِ وَأَسَانِيْدِ مُخْتَلَفَةٍ لَا يَخْتَصُّ بِمَوْضِعٍ

وَكَاثَتْ مِنَ الْقَانِنِينَ غَلَبَ الذِّكْرُ عَلَى الْأُنْثَىٰ بِأَنَّهُ اجْرَى الصِّفَةُ الْمَشْتَرَكَةُ
 دهي القنوت ۱۳

یہی ما علی طریقہ اجرائہا فی الذلور خاصہ فان الفتوت میا یوصف بہ
دہی جہا بالیا و النون ۱۲

الذکر اذا تانتہ اذا لم یعم عل الذکر فختامہ

قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون يغلب جانب المعنى في هذا اللفظ ان القبا

لله ربح ١٢ وهو الخطاب ٢ وهو الغيبة ٣ وهو في

يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظ الغا المكونة اسماء عظم

المعنى عبارة عن مخاطبين فخلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه أي من التخليب

عين المتبادر في المعنى ١٢ سورة **قوله** ومنه الخ فصله من عن النوعين السابقين تنبيهاً على ان بيته وبينهما تفا وتا وذلك شهرة وتداوله في مقامات عديدة كاللويين والعمرين فكانه قال ومنه ما اشته من الوين ونحوه وهذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلامهم انه سماه على بل صرح بذلك بعضهم ١٣ سورة -

۱۵ قولہ ثم یثقی الخ

قوله ثم يثني الخواص على مذهب ابن الحاجب القائل بل من مجرد التوافق في الاسم يكفي في التثنية الحقيقة هو ان لم يحصل اتفاق في المعنى لا على مذهب
 الجمهور القائلين لا بد منها من الاتفاق في المعنى ايضا والالم يكن ثنى حقيقة بل لمحق به ولذلك تاووا الزيد بن السمين يزيد وجعلوا مثل قرئين للحيض والظهر
 والعندين للشمس الذهب لمحقا بالثنى الا اول سورة القمرين السمينين بذلك ١٢ وسورة **قوله** ولكونها العلامة مقدمة على المعلول وهو كان كل الذي يقع في ذهن
 السامع الحكم معللا من اول

ابوان للاب والام ونحوه كالعربين لابي بكر وعمر القمرين للشمس والقمر

وذلك بان يغلب أحد المصاحبين، والمتشاهين على الآخرين، فيجعل

الآخر متفقا له في الاسم ثم رتبني ذلك الاسم ليصير إلى جميعها فمثل

إِذْ أَنْزَلْنَا إِلَيْنَا الْكِتَابَ وَالْإِنْسَانُ أَكْثَرَ طَغًى
إِذْ رَأَىٰ نَارَ الْكَلْبِ وَالْإِنْسَانُ أَكْثَرَ طَغًى
إِذْ رَأَىٰ نَارَ الْكَلْبِ وَالْإِنْسَانُ أَكْثَرَ طَغًى

لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالجمل ان مخالفتها

المظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل اليونان

من جهة المادة ويوهم اللفظ والكلمة بالكلمة ولكونها أي أن وإذا

تعلیق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره یعنی حصول مضمون

شرط فی الاستقبال متعلق بغیرہ علی معنی ادراک حصول الخاء

ترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ^{الذي} ان يتعلق بتعلقات

ولان التعليق إنما هو في زمان لكم لا في الاستقبال الرباني انما قلت

خلعت الدار فانت حرف قد علقت في هذه الحالة ستة عشر خيال الدار في

استقبال کان کل من جملتی کل منہای مہربان و اذا دعنا الشیطان الحنق

له قوله في معرض المحصل معروض عن كسبوا سم لموضع عرض الشيء أي ذكره وظهوره وموضع الذكر والظهور للشيء عبارة عن اللفظ الدال عليه فهو ممكن اعتباره
لا حقيقي والمعنى كإظهار المعنى الاستقبالي الغير المحصل باللفظ الدال على المعنى المحصل في الحال ١٢ وفي الماضي ١٣ وقوله المتأخذه بالمدح تحف
الحال أي التي أخذ بعضها بعضا بعضا والمعاد المجتمعة في حصوله ومعلوم أن الشيء إذا قويت أسبابه بعد حاصله ١٤ قوله كالواقع يعني يعبر بالماضي عن المعنى المستقبل
في جملة الشرط لقصد إبراز غير المحصل في معرض المحصل لكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتب ثمره الوقوع في الجملة كقول المريض إن مكان
كذا من ١٥ قوله عطف على الجزأ المعنى أنه يبرز غير المحصل في صورة المحصل لقوة الأسباب لكون المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع أو للتفاوت لاختلاف التكلفة التي
ذكرها المصنف للدول واحدة تعدت

عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كإبراز غير المحصل في معرض المحصل
لأن الظاهر ١٣ وهو الأمر المستقبل ١٤

لقوة الأسباب المتأخذه في حصوله نحو أن اشتري ما كان كذا حال
علته للإبراز ١٣ اللمبس فليس بالأسباب ١٤

العقاد أسباب الاشتراء وكونها هو الوقوع كالواقع هذا عطف على
لأنه آكل للوقوع ١٣ في ترتب ثمرته في الماضي ١٤

قوة الأسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لأنها كلها على إبراز غير المحصل

في معرض المحصل على ما أشار إليه في إظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها
متعلق بقوله لأنها كلها على ١٣ في

عطف على إبراز غير المحصل في معرض المحصل فقد سهاهوا ظاهرا

أو التفاضل أو إظهار الرغبة في وقوع الشرط نحو أن ظفرت بحسن
لأنه من السامع ١٣ أي من الكلام ١٤

العافية فهو المراد بهذا يصلح مثلا للتفاوت لإظهار الرغبة وطا كان
لأنه الظاهر ١٣

اقتضاء إظهار الرغبة إبراز غير المحصل في معرض المحصل يحتاج إلى بيان
لأنه في المستقبل ١٣

ما أشار إليه بقوله فان الطالب أعظم رغبته في حصول أمر أكثر
علته لكون إظهار الرغبة علته لإبراز غير المحصل في معرض المحصل ١٣

تصويرة أي الطالب أياه أي ذلك الأمر فربما تخيل ذلك الأمر إليه أي في ذلك
لأنه حصول صورة في الذهن ١٣ لأنه نسبة لكثرة المذكورة رها ١٣ في

الطالب حاصلا فيعتبر عنه بلفظ الماضي وعليه أي على استعمال الماضي
فيما معنى ١٣ وهذا معنى الإبراز المذكور ١٣

مع إن إظهار الرغبة في الوقوع وقوله تعالى ولا تتركوهوا فتيا تكلم
لأنه في الماضي ١٣

ذكرها المصنف للدول واحدة تعدت
أسبابها ١٣ من صوتي ١٤ قوله على
ما أشار إليه أي المصنف في قوله الآتي
فان الطالب الجزأ فان محصله أن في إظهار
الرغبة تقدير غير المحصل حاصله تخيل كذا
وهو كان العطف على إبراز ما أتى هذا
البيان ١٣ تجريد ١٤ قوله فقد سهاهوا
أي من وجه الأول أنه خلاف ما أشار إليه
المصنف في إظهار الرغبة من أنها على
المعطوفات على الإبراز الثاني أن إبراز
غير المحصل في معرض المحصل يشتمل عليه كل
ما بعده وحينئذ فلا يصح أن يكون قيسا له
لأنه ان التفاؤل لا يحصل بغير الحافز
بل لابد من تنزيل غير المحصل منزلة
المحصول ذلك ١٣ قوله والتفاوت
هو أن يذكر ما ليس به السامع فان الطالب
إذا كان يتمنى شيئا قبله عنه ما يشترط
وهو معنى إبراز في معرض المحصل أو
عليه ذلك الإبراز السور ١٣ تجريد ١٤ قوله
إظهار الرغبة الخ أي يظهر غير المحصل في
معرض المحصل لإظهار التكم الرغبة
في وقوع ذلك الشرط بسبب كإبراز
المحصول بالتعبير بالماضي عن المستقبل
١٢ في قوله وعليه إنما قال عليه
للتفاوت بينهما لأن الشرع تعالى أمره من
الرغبة والمراد بها ههنا لآزها وهو كمال الرضا
وأيضا ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء
إظهار الرغبة الإبراز لا يجري في حق تعالى لأن
كثرة التصورات في الحصول محال في حقه
تعالى ١٣ دسوق في قوله لا إظهار
الرغبة الخ معنى إظهار الرغبة في حقه
تعالى إظهار شدة رضاءه بأزاده المحصول
فهو محال في لازمه قيل المراد إظهار كونه
الشيء مرغوبا فيه في نفس الأمر لا إظهار

للمرغبة القائمة
بالكلم
١٣
تجريد

له قوله ان اردن الخ ففجئى بلفظ الماضي وهو اردن ولم يقل يردن مع ان النهى عن الاكراه المعلق على ذلك استقبالي حيث قيل ولا كراهية له لانه لا
 على رغبة المولى سبحانه في ارا دتهن التحصن لى للدلالة على رضى المولى بذلك ١٢ دسوتى **له قوله** الشعر الخ لان قوله ان اردن تحصنا يعنى بمفهوم
 المخالفة اهن اذالم يردن تحصنا يجوز للمولى اكراههن على البغاء مع انه لا يجوز اصلا ١٢ **له قوله** اجيب واجيب ايضا بان الآية نزلت فيمن كان التحصن يكره للمولى على
 الزنا ايضا فالم يردن التحصن يكره للمولى انما فلا متصوفا كراهين عليه فالشرط لموافقة الواقع لان لئلا يراه قائل ان قوله اجيب ايضا بان الآية نزلت فيمن كان التحصن يكره للمولى على
 بان لا يكون للتعقيد بالشرط فائدة اخرى غير اخرج مالم يكن فيه الشرط عن الحكم وهما يجوز ان تكون الفائدة في التعقيد بالمباينة في نهى المولى عن الاكراه لما في ذلك من
 التوجع للمولى وحيث كان للتعقيد بالشرط
 فائدة اخرى غير اخرج سقط اعتبار مفهوم
 الشرط لان مفهوم المخالفة انما يحبر اذا كان
 القيد لا يخرج لالفائدة اخرى ١٢ **له قوله** واجيب ايضا بان جواب ثان عن
 اصل الاشكال مقابل لقوله اجيب
 بان القائلين الخ لا يبين فائدة اخرى
 للشرط وحاصله ان الآية وان دلت
 على انتفاء حرمة الاكراه عند انتفاء
 الشرط فتلك الدلالة بحسب الظاهر
 نظر المفهوم المخالفة لكن قد عارض
 ذلك المفهوم الاجماع القاطع والقاطع
 دافع للظاهر ١٢ من دسوتى **له**
قوله ولقد ادعى اليك الخ في التعريض
 فاندتان الاول ان من هو على مرتبة
 عند الله اذا كان الاشراك محبطا
 لعدم قيامه بالغير والثانية ان الكفا
 لا يستحقون الخطاب كالبهايم ففي ذلك
 غاية الاذلال لهم ١٢ من التحرير **له**
قوله لكن اشركت الخ اعترض بان النهى
 معصوم من الاشراك فكيف يسند
 اليه واجيب بان هذه تفيته شرعية
 لا تستلزم الوقوع خلا سناد على سبيل
 الفرض وانما عبر بالفعل الماضي لمقتضى
 لوقوع ذلك تعريضا بالمخاطبين فلا اشراك
 في الحقيقة منسوب لغيره لان التعريض
 ان ينسب الفعل لواء احد والمراد غيره
 فالاشراك نسب لواء هو البنى المراد
 غيره ممن وقع منه الاشراك ١٢ من قى
له قوله مقطوع به اى في جميع الامنة
 لان المانعيار معصومون من الشرك قبل
 البعثة ولجاء بما في **له قوله** تعريضا
 الخ على لابرار ووجه التعريض المذكور
 ان الفعل اذا رتب عليه وعيد في حال
 نسبة فرضا وتقديره الى ذى شرف وهم يحصل
 منه فهم منه المخاطبون ان لا يمدوا قبح بهم
 ان صدق منهم
 ذلك الفعل
 ١٢ دسوتى

عَلَى الْبُغَاءِ أَنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا حَيْثُ لَمْ يَقُلْ أَنْ يَرَدْنَ فَإِنْ قِيلَ تَعْلِيْقُ
 اى الزنا كانت الجاهلية تكره الامار عليه ١٢ على الزنا في تحريمه في الاسلام
النَّهْيُ عَنِ الْاِكْرَاهِ بَارَادَتُهُنَّ التَّحَصُّنُ يَشْعُرُ بِجَوَازِ الْاِكْرَاهِ عِنْدَ انْتِفَائِهَا
 اى نكره ١٢ صراحة للتعليق ١٢
عَلَى مَا هُوَ مُقْتَضٍ مِنَ التَّعْلِيْقِ بِالشَّرْطِ اِجْبَابُ بَانَ الْقَائِلِينَ بِاَنَّ التَّقْيِيدَ
 اى نكره ١٢
بِالشَّرْطِ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَائِهِ اِنَّمَا يَقُولُونَ بِهِ اِذَا لَمْ يَظْهَرْ
 اى نكره ١٢
لِلشَّرْطِ فَاِنَّهُ اُخْرَى وَيُجَوِّزُ اَنْ يَكُونَ فَاِنَّ تَدْنِي اِلَى اِيَةِ الْمَخَالِفَةِ فِي النَّهْيِ عَنِ
الْاِكْرَاهِ يَعْنِي اَهْنُ اِذَا اَرَدْنَ الْعِفَّةَ فَالْمَوْلَى اِحْتِقَ اِرَادَتُهَا وَاَيْضًا دَلَالَةُ
 اى الامار مع خستين وشدة ميلهن ونقصهن ١٢ لكانه وقلة ميله ١٢
الشَّرْطِ عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ اِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ لَظَاهِرِ اِجْمَاعِ الْقَاطِعِ عَلَى جَوَازِ الْاِكْرَاهِ
 اى عند انتفاء الشرط ١٢
مُطْلَقًا قَدْ عَارَضَهُ وَالظَّاهِرُ يَدْفَعُ بِالْقَاطِعِ قَالَ السَّكَاكِيُّ اَوَّلَ تَعْرِيفٍ لَه
 سواد يردن التحصن اولاً ١٢ بعد ذكر قوة الاسباب ١٢ طون
اِبْرَارُ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاجِلِ اَقْلَامًا ذَكَرُوا اَمَّا التَّعْرِيفُ بِاَنَّ
يُنْسَبُ الْفِعْلُ اِلَى اِحْدٍ الْمُرَادِ غَيْرُهُ مَخْوُوعُهُ لَعَالَى وَلَقَدْ اَوْحَى اِلَيْكَ وَ
 اى نكره ١٢
اِلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْ اَشْرَكَتْ لِيَحْبُطَنَّ عَمَّاكَ فَالْمَخَاطَبُ هُوَ الْبَنِي صُلَحِم
 اى نكره ١٢
وَعَدَمُ اَشْرَاكِهِ مُقْطُوعٌ بِهِ لَكِنْ جِيْ بِلَفْظِ الْمَاضِي اِبْرَارُ الْاَشْرَاكِ الْغَيْرِ اِلْحَالِ
 اى نكره ١٢
مَعْرِضُ الْحَاصِلِ عَلَى سَبِيلِ الْغَرَضِ وَالتَّقْدِيرُ تَعْرِيفُ مَنْ صَدَرَ عَنْهُ اَشْرَاكُهُ
 اى منه عليه السلام ١٢ متعلق بالمخاطب الشائى ١٢

له قوله ولا يخفى ان هذا لا يعترض الفخا الى السكاكي وحاصل ذلك ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشتراك في الماضي وغيرهم وهذا التعريض يحصل باسناد
 الفعل الى من يتبع منه ذلك الفعل سواء كان يصيغته الماضي او المضارع اعني لمن تشرك كما قال السكاكي من ان العدول عن المستقبل الى الماضي قد
 يكون التعريض لا يتم وحاصل رد الشارح عليان من لم يصدر منهم الاشتراك لا يستحقون التعريض بهم لان القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون بموقع من القبح والى ما سبق منه ولا يلزم
 الفعل الى من يتبع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل ماضيا او مضارعا بل انما نشأ من اسناد الفعل الماضي فقط لانه وان كان بمعنى المستقبل لكن التعبير به مع
 ان لا يبرز ذلك في صورة الحاصل خلافا للاصل فلا بد من نكتة لا ريب في انها هي ههنا التعريض بخلاف المضارع فانه لو عبر به مع ان كان على اصله فلا يحتاج لنكتة فلا وجه

لا فائدة للتعريض ١٣ في
 قوله ولما كان في الخ اما الخفاء
 فظاهر واما الضعف فاما لما يلزم
 من ان ذلك التعريض يحصل من
 صيغة المضارع وقد عرفت انه قان
 من الشارح واما لما ذكره البعض من
 ان اللام الموطوءة يوجب كون الشرط
 ماضيا لما تقر في النحو من ان الجواب
 لما كان للقسم بتقديم الدال على الاستتمام
 قصدا ان لا يكون حوت الشرط عاما
 لفظا فلا مدخل في التعريض لكون
 الشرط ماضيا واما صلا ان العدول
 عن المضارع الى الماضي ليس
 للتعريض بل لضعف اداة الشرط
 هذا ايضا مدفوع بما ذكره مرارا
 من انه لا تنافي بين المقصديتين
 فجاز تعددها على انه قد يقال المقصود
 من الايمان باللام والزام المعنى
 في الشرط هو التعريض ١٢ جلي مطلق
 له قوله في التعريض لا في الخ
 عبارة الا طول ونظيره في التعريض
 مع ما بينهما من التفاوت لفظا فان
 احدهما اي قوله لمن اشتركت الخ
 شرط دون الآخر اي قوله وما لي
 لا اعبد الخ واحدهما ابراز في معرض
 الحال دون الآخر ومعنى من حيث
 ان قوله لمن اشتركت ليس محض
 تعريف بل للمخاطب منه نصيب
 لان هذا الحكم في حقه متحقق بخلاف
 وما لي لا اعبد الذي فطرني فانه محض
 تعريف ١٢ جلي مطلق
 اي وما لكم الا ليس هذا بابا للمعنى الذي
 استعمل فيه وما لي الا بل هو بيان
 للمعنى بهم وهو المراد من الكلام

بانه قد حطت اعمالهم كما اذا شمتك احدا فتقول والله ان شمتني
 لا يضر بته ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشتراك
 وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله لما كان في هذا الكلام
 نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي والافيه قد ذكر جميع ما تقدم ثم
 قال ونظيره اي نظير لمن اشتركت في التعريض لا في استعمال الماخنة
 مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
 اي وما لكم لا تعبدن الذي فطركم بدليل اليه ترجعون اخلا للتعريض
 لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو الموافق للسياق ووجه
 حسنه اي حسن هذا التعريض اسما والمتكلم المخاطبين الذين هم
 اعداؤه الحق هو المفعول الثاني لاسماع على وجه لا يزيد ذلك الوجه
 غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل فيعين عطف
 على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي اي على وجه يعين قبوله اي على قبول
 الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في المحاض النصف حيث لا يريد

وذلك ان المراد الانكار على المخاطبين في عدم العبادة بطريق التعريض لا انكار المتكلم على نفسه وانما كان المراد ذلك بدليل قوله تعالى يعزوا اليه ترجعون اذ لولا الاشارة
 الى المخاطبين بهذا الاشارة على وجه التعريض لكان المناسب واليه ارجع لانه الموافق للسياق ١٣ في قوله لا يزيد ذلك الوجه الخ اي مع من شان المخاطب ان كان
 عدوا للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم ١٢ في قوله حيث لا يريد الا اي حيث اظهر لهم انه لا يريد لهم الا ما يريدون فذلك لانه نسب ترك العبادة الى نفسه فيبين
 انه على تقدير تركه للعبادة يبرمه من الانكار ما يريدهم فادخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يريد لهم فيه الا ما يريد لنفسه ١٣ دسوق رحمه الله تعالى

التعريض يحصل باناسناد

له قوله ولنا قول الخ اي في رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور وحاصله ان لو لم يستعملان احدهما ان تكون للاستدلال العقل وذلك فيما اذا كان انتفاء
الجزء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على المجهول في حينئذ للاستدلال على امتناع الاول ما متناع
الثاني كما قال ابن الحاجب وثانيهما ان تكون للترتيب الخارجي وذلك فيما اذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوما لكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجرولة فيؤتى بها
بيان ان علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول في حينئذ لا متناع الثاني لا متناع الاول كما يقول الجمهور والاستعمال الاول اصطلاح المنطقة والثاني اصطلاح

اهل العربية فابن الحاجب فهم من قول
اهل العربية انها لا متناع الثاني لا متناع
الاول اصطلاح للمنطقة وهو انها
للاستدلال وحينئذ فالمنطقة انها فيؤتى
به للاستدلال على امتناع الثاني بافتناء
الاول واعتراض عليه بما مر في الشرح
ولم يثبتوا مدعى من انها للدلالة على ان
العلة في انتفاء الثاني في الخارج انتفاء
الاول فلو اطلع على ابن الحاجب حقيقة
الحال ما اعترض عليهم ١٢ من في ٥
قوله انتفاء السبب او الملزوم المراد
الاول والتعبير الاول منظور في تعليل
ابن الحاجب والثاني لتعليل الرضى
١٢ في ٥ قوله سبب انتفاء الاول
اي يكون انتفاء الاول علة في انتفاء
في الخارج فالنفيان معلومان ولكن العلة
في انتفاء الثاني في الخارج مجرولة
للمخاطب فيؤتى بلولا فادة تلك العلة
١٢ وسوقى ٥ قوله من غير التفات
اي لم يلتفت الجمهور لما ذكر في قولهم لو
لا متناع الثاني لا متناع الاول كما زعم
ابن الحاجب حيث فهم ان مرادهم ان انتفاء
الاول علة في العلم بانتفاء الثاني دليل
عليه فاعتراض عليهم بما مر ١٢ تجريد
قوله ان الخ اذا لم يقصد فادة العلم
عدم تلك علة معلومة للمخاطب فاما المراد
بيان السبب الذي يمنع من الهلاك بعد العلم
بالامتناع ١٢ قوله ولها عدم اي
تكون معنى لو الدلالة على ان انتفاء الثاني
في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
لا الاستدلال بامتناع الاول على امتناع
الثاني كما فهم ابن الحاجب مع الخ اذا لو كانت
للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من
نقص المقدم وهو لا ينتج شيئا كما نص عليه
علام المنطق لجواز ان يكون الملزوم محتمل

والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس

لجواز ان يكون اللازم اعروانا اقول فنشأ هذا الاعتراض قلة التامل

لانه ليس معنى قولهم لو امتناع الثاني لا متناع الاول انه يستدل

بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم

لا يوجب انتفاء السبب او الملزوم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء

الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهذا حكم

ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية يعني انها تستعمل للدلالة

على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط

من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء هي الا ترى ان قولهم

لو لا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا على هلاك عسرها معناه ان

وجوده على سبب لعدم هلاكه رضي الله عنهما لان وجوب دليل على ان

عمر لم يهلك وهذا صحت مثل قولنا لو جئتنا لا كرمك لكنا لم نجي لعنه

عدم الاكرام بسبب عدم الجي قال الحماسي شعره ولو طار ذو حافر قبلها

صاحب سم ١٢ في القرن ١٢

فتبين ان يكون ذلك لاستفاد اشار على انتفاء الجزاء ١٢ وسوقى ٥ قوله قال الحماسي بكسر السين نسبة للحامسة وهي في الاصل الشجاعة ثم سمي بها كتاب ابني تمام الذي جمع
فيها اشعار البلغاء المتعلقة بالشجاعة فاذا قيل شاعر حماسي معناه ان شعره مذكور في ديوان الحماسة اي الكتاب المذكور اذا قيل هذا البيت حماسي يراد انه مذكور في ذلك الكتاب
واذا اطلق الحماسي يان قيسيل قال الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ١٢ وسوقى وتجريد ٥ قوله ولو طار الجاهل البيت من المتقارب يصف فرسا
بسرعة العدو ويقول لو طار حيوان ذو حافر قبل هذا الفرس لطارت سبه البسة ولكن امتناع السبب انها لاجل انه لم يطر ذو حافر قبلها ١٢ حل

۱۵۳ **۱۵** **قوله** ولودامت الدولات الخ ای اہل الدولات یعنی الملوک الماضیۃ والا لے ان یقال فی معنی البیت لودام اہل الدولات ای الملوک الماضیۃ الی آخر الزمان لکاوارعایا ہذا المدوح لاستحقاق الامارۃ علیہم لما فیہ من الفضائل فنفی دوام الدولات الماضیۃ سبب فی عدم کونہم رعایا کغیر ہم المدوح لانہم لا یعیثون معہ الاورعایا ومعلوم ان بالفراغ منہم اتفی کونہم رعایا فلیس الغرض الاستدلال علی نفی کونہم رعایا لہ وانما المراد بیان سبب ذلک الانتفاء فی الخارج ولہذا صح استثناء نقیض المقدم ومن ہذا القبیل ما قبل فی الفارسیۃ شہی ہر کہ ہم جہاں خورد کے خورد از حیات بر نہ رو تو ہم جہاں مخور تا ز حیات بر خوری ۱۲ دسوے وغیرہ **۱۶** **قوله** واما المنطقیون ہذا مقابل لمخزوف ای ما ذکر من ان لولدالۃ علی ان انتفاء الثانی فی الخارج بسبب انتفاء الاول قاعدة اللغویین واما قاعدة المنطقیین الخ **۱۷** **قوله**

فهي عندهم الخبز وعليه ان كلام الشارع يقتضيه
ان ارادة اللزوم انما يستعمل عند المنطقيين
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني على العلم
بانتفاء الاول مع انها قد يستعمل عندهم
للدلالة على ان العلم بوجود الاول على العلم
بوجود الثاني كما اذا استثنى عين بالمقدم نحو
لو كانت الشمس طالعة منتج فالنهار موجود يجب
بان الشارع اقتصر على ما ذكره لانه الاغلب
اوان ما قاله سبيل التمثيل ١٢ في ٥٥
قوله من غير التفات الخ اعلم ان استعمال
لوح على قاعدة اللغويين اكثر في القرآن الحديث
واشعار العرب وعلى قاعدة المناطقة اكثر في
استعمالات ارباب التاليف خصوصاً في كتب
المنطق والحكمة لان المقصود عندهم تحصيل العلوم
لابيان ان سبب الثبوت او الانتفاء في الواقع
ما اذا مرة الخلاف بين الطرفين يظهر في استثناء
نقيض المقدم فانه هائر عند اهل العربية دون
اهل الميزان وفي استثناء عين المقدم فانه يكثر
واما استثناء نقيض التالي فجاز اتفاقاً واستثناء
عينه باطل ١٢ في ٥٥ قوله وارادوا انما كان
واردا على هذا لان المقصود تعليم المخلوق
الاستدلال على الوحدة انية بان يستدلوا بالتصديق
بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد
بالمقصود بيان ان انتفاء الفساو في الخارج على
انتفاء التعدد ١٢ تجريد ٥٦ قوله على هذه القاعدة
غير لغوية وان الآية وردت على مقصداها على لغة
العرب في ان هذا العبد جردا واجب بان وردوه
على هذه اللغة لا يبياني كونه عربيا لان ذلك انما هو
باعتبار الغالب فلهذه القاعدة عربية ايضا جرى
عليها اهل الميزان ولكنها قليلة الاستعمال عند
اهل العربية بالنسبة للقاعدة الاخرى فان العرب
قد يقصدون الاستدلال على الامور العربية كما
يقال بل زيد في البلد فنقول لا لو كان فيها

لطارت ولكمه لم يطز يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه

لو یجرد و حافرو قال المرسی شعره لو دامت الدولات كانوا کفیرهم
ای الی الاموال را

رعايا ولكن ما هن د و ا م و اما المنطقيون فقد جعلوا ان ولوا د ا م
 اى غلطيات ۴

اللزوم وانما يستعملونها في القياسات للحصول لعلم بالشايع فهي عند هم
 على مادة الزوم * اي لاكتسابه * موضوعه *

الدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة

انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزء
اي بسببه كما استفت الى ذلك علام اللغة ١٦

في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيما آتاه الله فسادا لفسد ما ورد

على هذه القاعدة لكن استعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض
المشهور

تحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن وفي هذا المقام
أي السلسلة

مباحث اخرى شريفة اوردناها في الشرح فاذا كان لول الشرط في الماضي

فيلزم عدم الثبوت والمضنى في جليتها اذ الثبوت ينافي التعليل والاستقبا
بالرفع عطف على عدم ١٢ راجع لقوله لا شرط ١٣

بينافي المضى فلا يعدل في جمليتها عن الفعلية الماضية الالكنكة ومن

المبدء وانها تستعمل في المستقبل استعمال ^{الشيء} هو مع قلته ثابت نحو قوله عليه السلام
^{في استعمالها في المستقبل} ^{في المستقبل}

لخص مجلسنا فتسدل بعدم المحض على عدم كونه في البلد وليس المراد ان العرب يقولون بها ١٣ من الدسوقي **قوله** عدم الثبوت لـ عدم الحصول في الخارج وقيل عدم الاستمرار المقصود به
لغاية شئ من جملتها وليس المراد بعدم الثبوت ان انتفاء ١٣ دسوقي وغيره **قوله** ان الثبوت المراد الشارح بهذا الى ان التفريع في المتن على طريق اللفظ النشر المرتب فقوله في ايام
عدم الثبوت في جملتها مضرع على قوله ولو للشرط اي التعليق وقوله ويلزم المعنى في جملتها مضرع على قوله في الماضي ١٢ دسوقي **قوله** تحقوله عليه السلام الخ قد يقال ان لو هذه لاجواب
بها انما هي للربط في الجملة الحالية كما تقدم في ان وكل معانيها الشرطية وحينئذ فلا يلزم التمثيل بما ذكره وقد يجاب بان كلامه مبني على القول بان لو هذه جوابها مقدر والاصل ولو يكون الطلب
بالصين فاطلبوه فلا تكون المبداة باسقاط فاني اباي به فالشرط في هذين المشأين مستقبل بدليل انه في خير طلبوا و اباي بكلامه لو الحقيقة الذي هو مستقبل ١٢ دسوقي -

157

١٥ قوله انى ابا هي الخ هذا ليس من تيممة ما قبله من حديث آخر وهو قوله عليه السلام تتما كوا اتنا سلا فانى ابا هي الخ فمر او انشراح تعدد الامثلة ١٢ وسوقى ١٣ قوله قد خولها الخ تفرج على قوله فيلزم المضى في جملتها اى وحيث كان ذلك لازما فذكر به على المضارع الخ ١٢ وسوقى ١٣ قوله لقد مضى الى الاشارة الى قصد استمرار الفعل وما صله ان وخول على المضارع في الآية على خلاف الاصل النكتة اقتضاها المقام وهى الاشارة الى ان الفعل الذى دخلت عليه ليقصد استمراره فيه ولو نظرت لوجدت ذلك التماسا استمرار الفعل على وجه التجرد انما يحصل بالمضارع لا بالماضى الذى شأنه ان تدخل عليه لوفال دخول عن الماضى الى المضارع بهذه اللفظة لو نعت ذلك التماسا استمرار الفعل على وجه التجرد انما يحصل بالمضارع لا بالماضى الذى شأنه ان تدخل عليه لوفال دخول عن الماضى الى المضارع بهذه اللفظة

ملاحظ بحسب ادقات الوجوه وان الاطاعة توجد في العرف
وقتها فمتا جبلا حظ انتفاعها كذلك فيكون المضارع المنفي
كالمتب في ان المستفاد منه تجدد في لا يثبت في ١٢
هـ قوله والفعل الخ حاصل ما ذكره الشارح ان الكلام
مشتل على نفى وهو لود قيد وهو الاستمرار بالمضارع
فيجوز ان يعتبر نفى القيد وان يعتبر تقييد النفي فالمعنى على الاول
انتفى عنكم بسبب امتناع الاستمرار على الاطاعة في الكثير
وعلى الثاني انتفى عنكم بسبب الامتناع المستمر على اطاعتكم
في الكثير ١٢ **هـ قوله** بسبب امتناع الخ هذا يفيد
اصل طاعة عليه الصلوة والسلام لهم في بعض الامور هو
كذلك فمواقفة لهم في بعض الامور التي لا تقبل لا توجب الهلاك
بل فيها تطيب لخواطرهم ولذا امر عليه السلام بمشاورةهم
والا فهو غنى عنها ١٢ **هـ قوله** ويجوز ان يكون الخ
اي الفعل الذي قد قصد استمراره امتناع الاطاعة
بان لو خطت لو قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها
فلما دخل عليها صارت كان لوجوه منه والاستمرار ملاحظ
بعد النفي فهو حينئذ من تقييد النفي بخلافه على الوجه الاول
فان الفعل الدال على الاستمرار لمحوظ قبل النفي فهو من
نفي القيد وفي تاخير هذا الوجه الثاني وتعبيره بالجواز اشارة الى
رجحان الوجه الاول في المراد بالفعل وهو كذلك لما يجب
اللفظ فظاهر لان النفي في الغالب اذا توجه الى مفيد بقيد
كان موزع والنفي هو القيد وهو بهنا الاستمرار واما بحسب المعنى
فلان عنهم اي قولهم في المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره
عليه السلام على اطاعتهم لان فيه احتمال مرار الرسالة واما موقفة
اياهم في بعض الامور فلا مضرة فيها بل فيها استحباب قلوبهم كما لا يخفى
١٢ **هـ قوله** وتجريد **هـ قوله** والتعقيد تقييد الخ من هذا يخرج
الجواب عن النفي في قوله تعالى واربك بظلام للتبديد بان ترجع المباني
الى نفى الظلم فالمعنى انتفى الظلم من المولى سبحانه انتفاعه بالغافيه
فالحكمة مفيدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه لان النفي التأكيد المبالغة
والالاقتضات ان النفي انما هو المبالغة في الظلم فيفيد شهور اصل
الظلم وهو باطل ١٢ **هـ قوله** والقولهم اننا امنابيان لك
ان قولهم امنابا يفيد حدث الايمان منهم وصدوره في الماضي ولو مر
فرد المولى سبحانه عليهم بقوله وما هم بمؤمنين يؤكد النفي بالبار الزمان
في الخ فالنفي لمحو اولا قبل التأكيد في مفيدة لتأكيد المعنى النفي

اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو
قال ابن جبان لا اهل له ١٣
اي افاخر ١٢
اي النبي صلى الله عليه وسلم ١٤

بالسقط قد خولها على المضارع في نحو ولو يطعمكم في كثير من الأمر لعين

ای کو قلم فی جہد و ہلاک لقصد استمرار الفعل فیما مضی و قتا

فوقتا والفعل هو الطاعة يعني ان امتناع عنيكم بسبب امتناع
اي الذي قصد استناده في الآية ١٢

استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه
اے النبی صلی اللہ علیہ وسلم ۱۲

يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة لعنه
 اء الذي قصد استمراره
 عليه قوله ويجوز ان

ان امتناع عنكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع
فيكون الاطاعة منفيا من اصلها بخلاف الوجه الاول ١٢

المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنع استمرار المنع والدخول

عليه لو يفيد استقرار المتن كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد
الذي هو معنى ١٢ هذا تقييد للفعلين المثبتين في المتن ١٢

تاكيد الثبوت واحده والمنفيّة تفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفى التاكيد
لله استمر النظم

والدوام كقوله تعالى وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ رَدِّ الْقَوْلِ هُمْ أَنَا أَمَّا عَلَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابن سبط و جہ و انما ہاں قولہ تعالیٰ اللہ اعلم ہر یک پر ایک ایک حدیث میں اللہ
بالمد لا یہزین ۱۲۴

مستهزئى بهم قصد الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا
علة نقوله حيث لم يقل الخ ١٣

والمتعنى حذيقه ايمانهم معنى نفيا مؤكدا فقولوه وما هم بمؤمنين سالبة كلية تناقضه الموجبة الجزئية التي هي قولهم ائمنوا وليس لنا كيد لمحو ظا ولا قبل النفي بحيث يكون الكلام من نفي التاكيد الا لم يكن رد القولهم لان نفي التاكيد يقتضي ثبوت اصل ايمانهم وهذا عين دعواهم ١٢ وسوقى **قوله** الله يستهزى بهم بعد قوله حكايه عنهم انما نحن مستهزون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بل فقط اسم الفاعل فقد ادى الى استمرار الاستهزاء اى حذوقه وتجاوزا الى كما يريد بالمضارع الاستمرار في هذه الآية فيكون مطابقا لقولنا نفقين انما نحن مستهزون لانه جملة اسمية والتعليق بالثبوت الاستمرار والفرق بين الاستمرارين ان الاستمرار في الاسمية في الثبوت والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجرد وقتا فقتا وكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين المراد بالاستهزاء لازمه هو انزال لهن الحقارة عليهم او يكون من باب التشاكية كما سمي جز الاستهزاء باسمه وهو في محبة مكاني وجزاسية سية مثلها ١٢ تجريد غيره **قوله** حيث لم يقل الخ شار بذلك الى ان التفسير من حيث مطلق العدول الى المضارع وان كان العدول هنا اسم الفاعل الى المضارع ونما سبق اى لو طيسكم انما هو عدول عن الماضي الى المضارع انما كان الاصل المعدل عنه هنا اسم الفاعل لا متعصا للمقام اياه لتشاكته ما وقع منهم لانهم قالوا انما نحن مستهزون ١٢ وقى **قوله**

له قوله ولو ترى النزل ترى منزلة اللازم مهالفة في امرهم الفطري بحيث اذا تصف الراي بالرؤية مطلقا عين وقوفهم على النار راى امرافطيا وقال عبد الحكيم

ان المفعول محذوف اي ولو ترى الكفار في وقت وقوفهم ولا يجوز ان يكون اذ مفعولا لانه انما يخرج لادوار الرؤية عن الاستعمال الشائع اعني الظرفية والادراك البصري من غير ضرورة ١٢ دسوقى ١٣ قوله ادخل من يتاقي الى اي بنا على ان الخطاب موجه لغير معين ففى التحصيل تسمية للرسول عليه السلام وفى التعميم لفظهم لظهور اشاعة حالهم لكل احد ١٤ دسوقى رحمه الله ١٥ قوله ادخلوا يعني ان وقوفهم على النار امانا ان يفسر باراءتها وبالاطلاع عليها كما تقدم او يفسر بالادخال فيها ١٦ دسوقى ١٧ قوله فيعرفوا الخ راجع للتفاسير الثلاثة وهى الارادة والاطلاع والادخال وكان الاسن ان يقول ادعوا الخ للاشارة الى ان هذا معنى آخر للوقوف على النار ولو علم

لك ذلك قول الزجاج ان قوله ادعوا الخ وقفا على النار يحتمل ثلثة اوجه الاول ان يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى ان يدخلها الثانى ان يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتمل اي انهم وقفوا على النار فوق العرصات وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة الثالث انهم عرفوها من وقفت على كلام فلان

اي علمت معناها ١٨ دسوقى ١٩ قوله وجواب لو محذوف اى الشائع بهذا فعلا يقال ان لو التمنى وهى تدخل على المضارع وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بهذه الآية على دخول لواء شرطية على المضارع وحاصل الجواب انا لانسلم انها هنا للتمنى بل اى شرطية وجوابها محذوف ٢٠ قوله بصدوره الخ يحتمل ان يكون علة للتنزيل اى وانما نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى حتى دخلت عليه لوانتى وهى فى اصل لماضى لصدوره اصدور الاخبار عن ذلك المعنى الاستقبالى بالفعل المضارع عن لا خلف فى اخباره فكانه وقع لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح بل الذى شل عليه قول الشارح لكن عدل عن لفظ الماضى الخ لانه علة لمحذوف اى انما لم يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالى بعد تنزله منزلة الماضى بصيغة الاضمر ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لصدور ذلك الاخبار بذلك الفعل المضارع عن لا تخلف فى اخباره والمستقبل الماضى عنده سوا فلا يحتاج الى التحويل بصيغة الماضي

ادخلوها على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم اول كل من يتاقي منه الرؤية اذ وقفا على النار اى ارضها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلعا حتى تحتمل او ادخلوها فاعرفوا مقدار عذابها و

جواب لو محذوف اى لرأيت امرافطيا لتنزله اى المضارع منزلة الماضى لصندورة اى المضارع او الكلام من لا خلاف فى اخباره

فمذه الحالة انما هى فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق اى رويتهم واقفين على النار

فاستعمل فيها لواء المختص بالماضى لكن عدل عن لفظ الماضى ولم يقل لو رأيت اشارة الى انه كلامه من لا خلاف فى اخباره والمستقبل عنده

بمنزلة الماضى فى تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل فى تحقق ماضى بحسب التأويل كانه قيل قد انقضت هذا الامر لكذلك ما رأيت ولو رأيت له رأيت

امر افطيا كما عدل عن الماضى الى المضارع فى ما يؤيد الذين كفروا بالتنزيله منزلة الماضى

لماضى لصدوره من لا خلاف فى اخباره وانما كان الاصل منها هو الماضى لانه قد التزم ابن السكج والوعلى فى الايضاح ان ال لا بعدت لمكوفة بما يجب

الاول كان الاخبار بذلك الفعل صادرا من يمكن التخلف فى اخباره هذا تحقيق ما فى المقام فان قلت ان تنزله المضارع منزلة الماضى فى التحقيق ينابى دخول لواء الدال على الامتناع قلت لا متافاة لان الامتناع اعتبار الاسناد الى الخطاب لتحقيق باعتبار ال الفعل فالمنزل منزلة الماضى لتحقيقه هو اصل الرؤية ولذى فرضت قوعه ادخل عليه لواء الرؤية بالنسبة الى اطلبه كى لو يدلى على ان للرؤية بشاية من لفظاته يمتنع معيار رؤية المطلب ٢١ من الدسوقى ٢٢ قوله التزم الخ اشار الشارح بهذا الى ان التمثيل بهذه الآية مبنى على هذا المذهب فقط واما التجهيز فاجابوا وقوع الفعل مستقبل بعد ما فلا يتاقي ذلك ٢٣ اكرز فى الدسوقى

الاول كان الاخبار بذلك الفعل صادرا من يمكن التخلف فى اخباره هذا تحقيق ما فى المقام فان قلت ان تنزله المضارع منزلة الماضى فى التحقيق ينابى دخول لواء الدال على الامتناع قلت لا متافاة لان الامتناع اعتبار الاسناد الى الخطاب لتحقيق باعتبار ال الفعل فالمنزل منزلة الماضى لتحقيقه هو اصل الرؤية ولذى فرضت قوعه ادخل عليه لواء الرؤية بالنسبة الى اطلبه كى لو يدلى على ان للرؤية بشاية من لفظاته يمتنع معيار رؤية المطلب ٢١ من الدسوقى ٢٢ قوله التزم الخ اشار الشارح بهذا الى ان التمثيل بهذه الآية مبنى على هذا المذهب فقط واما التجهيز فاجابوا وقوع الفعل مستقبل بعد ما فلا يتاقي ذلك ٢٣ اكرز فى الدسوقى

الاول كان الاخبار بذلك الفعل صادرا من يمكن التخلف فى اخباره هذا تحقيق ما فى المقام فان قلت ان تنزله المضارع منزلة الماضى فى التحقيق ينابى دخول لواء الدال على الامتناع قلت لا متافاة لان الامتناع اعتبار الاسناد الى الخطاب لتحقيق باعتبار ال الفعل فالمنزل منزلة الماضى لتحقيقه هو اصل الرؤية ولذى فرضت قوعه ادخل عليه لواء الرؤية بالنسبة الى اطلبه كى لو يدلى على ان للرؤية بشاية من لفظاته يمتنع معيار رؤية المطلب ٢١ من الدسوقى ٢٢ قوله التزم الخ اشار الشارح بهذا الى ان التمثيل بهذه الآية مبنى على هذا المذهب فقط واما التجهيز فاجابوا وقوع الفعل مستقبل بعد ما فلا يتاقي ذلك ٢٣ اكرز فى الدسوقى

الاول كان الاخبار بذلك الفعل صادرا من يمكن التخلف فى اخباره هذا تحقيق ما فى المقام فان قلت ان تنزله المضارع منزلة الماضى فى التحقيق ينابى دخول لواء الدال على الامتناع قلت لا متافاة لان الامتناع اعتبار الاسناد الى الخطاب لتحقيق باعتبار ال الفعل فالمنزل منزلة الماضى لتحقيقه هو اصل الرؤية ولذى فرضت قوعه ادخل عليه لواء الرؤية بالنسبة الى اطلبه كى لو يدلى على ان للرؤية بشاية من لفظاته يمتنع معيار رؤية المطلب ٢١ من الدسوقى ٢٢ قوله التزم الخ اشار الشارح بهذا الى ان التمثيل بهذه الآية مبنى على هذا المذهب فقط واما التجهيز فاجابوا وقوع الفعل مستقبل بعد ما فلا يتاقي ذلك ٢٣ اكرز فى الدسوقى

له قوله لا نهال لتقليل اي لان رب المكفوفه للتقليل والتقليل انما يظهر في الماضي لان التقليل انما يكون في ما عرف هذه والمعروف هذه انما هو الواقع في الماضي والمستقبل
 مجهول لم يعرف حتى يوصف بقله او كثره وحينئذ فلا دخل عليه رب كذا قل ابو علي وابن السراج وفيه بحث لا مكان العلم باستقبال كما في الآية لان التكميل هو الشر
 تعالى الذي يعلم غيب السموات والارض وحينئذ فافادتها للتقليل لا تمنع من كونها على مستقبل فيكون معنى الآية قليل من يوحده من ذلك الفعل في المستقبل او حصول ذلك الفعل في
 المستقبل قليل ١٢ **له قوله** ومعنى التقليل الموقوف لما يقال ان دواهم الاسلام تحصل منهم كثيرا فاما معنى التقليل وقد سجد ايضا بان دواهم وان كانت كثيرة لكنها بمنزلة
 التقليل لعدم نقبها ١٢ من تجريد **له قوله** مستعارة للتكثير بل هي عند بعضهم حقيقة فيه وعليه تختص ايضا بالماضي عند ابن السراج وابي علي فان التكثير كان التقليل انما يكون ما عرف
 هذه والتكثير باعتبار ان الكفار في حال

افاتهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير
 نظر للتمني في نفسه والتقليل نظر الى ان
 اكثر احوالهم الغلبة والذهبية ١٢ من قى وتج
له قوله محذوف اي على كل من يوجه
 السابقة من كون رب التقليل او التكثير
 والتحقيق تقديره الاسلام او كونهم مسلمين او
 نحو ذلك وجملة لو كانوا مسلمين موضع الحال
 اى قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز ان تكون
 للشرط والجواب محذوف اي لئلا يظن العذاب
 في وج **له قوله** لانه لو كانوا مسلمين
 ولا يجوز ان يكون لو كانوا مسلمين مفعولا لا يجر
 كما قد يتوهم لان لا يجر للتمني لا لانشاء رولا
 يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده ولانه لا معنى
 لكونهم يودون التمني ١٢ تجريد **له قوله**
 حكاية الخواص اي بنا على ان الجملة معمولة لمحذوف
 حالا اي قائلين لو كانوا مسلمين واعتراض
 بان الظاهر حينئذ ان يقال لو كانوا مسلمين لان
 هذه الواو اذالة لتصدر عنهم الا انه لما عجز
 عنهم بطريق العينية في الواو اذالة حيث قال
 يود الذين كفروا ولم يقل ودوهم جاز ان
 يعبر بطريق الغيبة في ضميرهم كما تقول علف
 فلان ليفعل كذا وانما الواقع في حلقه لا يجر
 من التجريد وغيره **له قوله** من جعل
 لواله فيه اشكال لان لو اذ كان حرفا مفعليا
 فكيف تكون للتمني ويجاب بان معنى كلام
 الشارح ما من جعل لواله التي تجعلها للتمني
 حرفا مفعليا او يقال بان لواله الواقعة بعقل
 نفهم منه معنى التمني كما هنا وهو يود ١٢ من
 تجريد **له قوله** ادلاستحضار السين فالتار
 ليسا للطلب بل للتاكيد اي الاحضار بايجز
 ان يكون للطلب كان التكميل لطلب من نفسه
 الاحضار ١٢ تجريد **له قوله** يعني الخواص
 ان المضارع في هذه الامثلة على حقيقة لان

ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي معنى التقليل ههنا انه قد يدعهم
 اي رب المكفوفه ١٢

أحوال القيامة فيبهتون فان جد منهم افاقة ما قنوا ذلك وقيل
 جمع هول ١٢ لى يجر ون ١٢

هي مستعارة للتكثير والتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو
 اي منقولة ١٢ والعلاقة الضمنية ١٢ والعلاقة اللازمة لان التقليل في الماضي يجر منه التحقيق ١٢

كانوا مسلمين عليه ولو للتمن حكاية لودادتهم واما على راي من جعل
 الجواب لها ١٢ اي بهم ١٢

لو للتمن حرفا مصدرية فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين او
 اى التمنى ١٢ اى كونهم مسلمين ١٢

استحضار الصورة عطف على قوله لتنزله يعني ان العدول الى المضارع

في نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين الموقوفين

على النار لان المضارع ما يدل على الحال للحاضر الذي من شأنه ان يشاهد
 اي الامر الحاضر ١٢

فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السا معون
 اى صورة رؤية الكافرين واقفين على النار ١٢

ولا يفعل ذلك الا في امر يهتد بمشاهدته لغرابية او فظاعة او مخو ذلك
 لى ندره ١٢ شارة ١٢ لفظه ١٢

كما قال الله تعالى فتسير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي
 اسناد الاشارة الى الرياح مجاز محقق من الاسناد الى المسبب ١٢

ارسل الرياح استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة

الباهرة يعني صورة اثاره السحاب مستخرابين السماء والارض على
 لى الغالبية على كل قدرة ١٢

مضمونها انما يتحقق في المستقبل لكن تنزل منزلة ما مضى سعيها في قضا حق ما دخلت عليه من لودوب واذا انما تنزل منزلة لكونه محققا في وقوع او يحتمل كانه كان ماضيا ثم عبر عنه
 بالمضارع استحضار الصورة العجيبة تغنيها شراها وهو حكاية الحال الماضية ١٢ تجريد **له قوله** فتسير سحابا الشاهد في قوله فتسير سحابا حيث عبر بتشير في موضع اثاره المناسبت لقوله ولا
 ارسل ولقوله بعد فسقنا واعيينا قصد الاحضار تلك الصورة البديعة وهي اثاره السحاب مستخرابين السماء والارض لولادة التمهيد على المحضوري في الجنة ويحتمل ان يكون التعمير
 بالمضارع لكون اثاره الرياح السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم من دسوقه ١٢

له قوله لكن كثيرا هذا استدراك على قوله ان اصل وضع تعريف الاضافة الخ دفع به توهم انها لم تخرج عن اصل وضعها ١٢ في **له قوله** كالمعرف باللام تشبيهي الطرفين اي اصل الوضع وخلافه فلما ان المعرفة باللام اصل وضعه لواحد معين وقدمه على الواحد غير معين على خلاف الاصل كما في ولقد امر على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك حال الاضافة في الاصل وخلافه ١٣ من **له قوله** فماني الكتاب الخ وهو ان زيد اخوك انما يقال لمن سبقت له معرفة بان له اخا فيشار اليه بعد الاضافة ١٤ وسو **له قوله** دما في الايضاح الخ وهو ان نخو زيدا اخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف ان له اخا اصلا ١٥ وسو **له قوله** والضابطة الخ اي في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا عند تعريفه بخبره وهذا جواب عما يقال اذا كان كل من الجزئين معرفة بل يجوز جعل هذا مبتدأ والاخر خبرا ومن هذه الضابطة يعلم سر قول الخوئين اذا كانا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما ١٦ وسو **له قوله** دون الاخرى اي دون

التصاف بالصفة الاخرى
كان عرف المتكلم هذه الذات
بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها
بكونها حاله ١٢ في **له قوله**
فما هي الخ اي الوصفين ولولا
لفظا صفتان لقال لانيتهما
شريطة وجها لهما لولا
يقدم الخ لكن يصح قراره بالخبر
والرفع كما في الخلاصة وبعض
رفعك الخ ١٣ من **له قوله**
عرف ان له اخا لم يعرفه
فان الضابطة حاصلة ما في المتن
والايضاح ١٤ في **له قوله**
ولا يصح اي لا يصح بالنظر الى
الهامة لان المستحسن في نظر المتكلم
لا يجوز على اضافة الكلمة فلو اجب
بلاغته وان لم يكن واحدا عقلا
قلنا لا يقال ينبغي ان يصح
لحصول المقصود عليه من افاوة
السامع ان الاخ متصف بانه
مسمى بزيد فاية الام ان غيره
اولى فكيف جعل واجبا لحصل
من كلام الشارح ان السامع
على كل تقدير يعلم ان له اخا لانه
الاسم ويعرف الذات بعينها
لكن تارة يعلم التصاف فذلك اذا
بذلك الاسم ويجعل تصافها بلاخره
تارة بالعكس ففي الاول يجب ان يقال له زيد اخوك
المشافي يجب ان يقال له اخوك يد لانه انما
يقدم ويحكم على ما يتصور ان المتكلم طالب
لحكم عليه وهذا هو المعتبر عندهم بفتح اللام
لانه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيها لا وهم طلب
المقصود من **له قوله** ويظهر ذلك اي الضابطة
في قولنا مايت اسودا فاجابها الرماح وذلك لان المعلوم للمستمع انما هو
لانه مبتدأ دون الرماح فالخبر الذي من شأنه ان يعلم عند ذكر الاسود انما
هو الغالب فيقدم ويجعل مبتدأ والمراد بالاسود ههنا المسمى المجازي وهو الشجران فغير استتارة
تفسيرية وجاهها الرماح قرنية ١٥ وسو **له قوله** ولا يصح الخ لان المعلوم للاسود هو الغالب
دون الرماح ١٦ تجريد

نكرة لكن كثيرا اما يقال جاء في غلام من زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف
باللام وهو خلاف وضع الاضافة فماني الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما
في الايضاح الى خلافه وعكسهما اي نحو عكس المثالين المذكورين
وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابطة في التقدير لانه اذا كان
لشي صفتان من صفات التعريف وعرف السامع التصاف
بأحدهما دون الاخرى فاجب ان يكون بحيث يعرف السامع التصاف
به وهو كالمطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالانحياز في تقدم اللفظ
الدال عليه وتجعله مبتدأ او ايجها كان بحيث يجعل التصاف الذات به هو
كالمطالب بحسب زعمك ان تحكم بثبوته للذات او انتفائه عنه فيجب ان توخر
اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيد بعينه واسمه و
لا يعرف الصافه بانه اخوه وارت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف
اخاله ولا يعرفه على التعيين وارت ان تعرفه عند قلت اخوك زيدا ولا
يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في قولنا رايت اسودا فاجبها الرماح ولا يصح
في قولنا رايت اسودا فاجبها الرماح ولا يصح

له قوله والثاني ان كلام المصنف يفيد ان الاول وهو اعتبار تعريف العبد لا يفيد القصر هو كذلك لان القصر انما يتصور فيما يكون فيه العموم كالجنس
 ليختص بعض الافراد والمعموم بالخارجي لا عموم فيه فلا حصر كذا قيل وهو ظاهر في قصر الافراد واما قصر القلب فيتأتى في المعنى ايضا فيقال لمن استقدان تلك المطلق
 المهور هو عمر والمنطلق زيدا لا عمر كما تقدم ١٢ وسورة **له قوله** تحقيقا اي قصر حقيقة لعدم وجود معنى الجنس في ذلك المقصود عليه في الواقع اذا عتقد المصنف ١٣
قوله او مبالغة اي على سبيل المبالغة لوجود المعنى في غير المقصود عليه المراد بالحقيقة خلاف المبالغة ١٤ وسورة **له قوله** كما له جواب عما يقال كيف مع قصر الجنس على فروس في قوله
 مع وجود معنى الجنس في غير المقصود عليه ١٥
 وسورة **له قوله** او العكس اي كمال
 ذلك الجنس في المقصود فاما ان كمال العكس
 فلك ان تعبره في كل اي واذا كان الجنس
 كمالا في ذلك الشيء المقصود عليه فيجوز في
 غيره كالعدم لقصر الجنس في ذلك الغير عن رتبة
 الكمال نفع القصر حينئذ ١٦ وسورة **له قوله**
 ولا تفاوت الا ما ذكره من عدم التفاوت فاما
 على من سبه من ان العكس في الحقيقة يكون محمولا
 في تاول اما على مذمب السيد من ان لا يكون
 محمولا وان قولنا المنطلق زيدا محمول بقولنا
 المنطلق المسمى بزيد فلا بد من التفاوت لان
 مفهوم زيدا لا مفهوم غير مفهوم المسمى بزيد اي المسمى
 المسمى بزيد لان موضوع الاول هو في حقيقة
 ولا تاول فيه لانه يكون موضوعا ومحمولا على
 وهو موضوع الثاني ومحمول كلاهما على ولا شك
 ان ذلك يوجب التباين فيلزم التفاوت
 فالمقصود عليه لا ما ذكره في الاول الذات
 الشخصية المعبر عنها بزيد على الثاني هو المسمى
 الكلي المسمى بزيد ١٧ كذا في التحرير والدسوقي
له قوله سواء كان الخبر في الخبر او في الخبر
 الشارح من قول المصنف قصر الجنس
 على شيء فانه يعلم لعدم النكرة ١٨ في **له قوله**
قوله ان جعل خبر اي وان جعل الخبر
 بلام الجنس خبر بان لا يكون المبتدأ معرفا
 بلام الجنس والخبر معرفا بها بقى ما اذا عرف
 كل من المبتدأ والخبر بلام الجنس حيثما وقع
 ان يكون المبتدأ مقصودا بالخبر وان يكون
 الخبر مقصودا بالمبتدأ فالراجح عند السيد هناك
 قصر المبتدأ على الخبر وقال البعض لا تمايز
 بين الاحتمالين فليكن هذا الكلام مفيدا لكلا
 القصرين والصواب ان يقال انه ان كان
 احدهما اي المبتدأ والخبر اعم من الآخر فبالقصر
 واذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه فيفرض
 ان القصر ان كان لم توجد قرينة فالظاهر قصر
 المبتدأ على الخبر لان القصر يبنى على قصد الاستغراق شمول جميع الافراد وذلك النسب بالمبتدأ لان القصد فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة ١٩ من قوله **له قوله** وتفيد الخبر اي
 فيكون المقصود حينئذ الجنس باعتبار قيده فتقولك زيدا الرجل الكريم المقصود في زيد الرجلية الموصوفة بالكريم فلا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجلية ٢٠ وسورة **له قوله** هو الواجب الخ
 هو مختص بالهبة لانه مطلق الهبة في غير ايضا وفي تفسير القطار اختلاف قيل ملاجله الثور ذهب وقيل المال الكثير وقيل مائة الف دينار وهو في حال او فعل ٢١ في **له قوله**
 في قوله **له قوله** اي على اي قبيل كان بقرينة المقام وان كانت المنكرة في سياق الاثبات لا تعم ٢٢ وسورة

له قوله والثاني ان كلام المصنف يفيد ان الاول وهو اعتبار تعريف العبد لا يفيد القصر هو كذلك لان القصر انما يتصور فيما يكون فيه العموم كالجنس
 ليختص بعض الافراد والمعموم بالخارجي لا عموم فيه فلا حصر كذا قيل وهو ظاهر في قصر الافراد واما قصر القلب فيتأتى في المعنى ايضا فيقال لمن استقدان تلك المطلق
 المهور هو عمر والمنطلق زيدا لا عمر كما تقدم ١٢ وسورة **له قوله** تحقيقا اي قصر حقيقة لعدم وجود معنى الجنس في ذلك المقصود عليه في الواقع اذا عتقد المصنف ١٣
قوله او مبالغة اي على سبيل المبالغة لوجود المعنى في غير المقصود عليه المراد بالحقيقة خلاف المبالغة ١٤ وسورة **له قوله** كما له جواب عما يقال كيف مع قصر الجنس على فروس في قوله
 مع وجود معنى الجنس في غير المقصود عليه ١٥

رهاجها الغالب والثاني يعني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس
 عدم العلم بالرباع للامور ١٢
له قوله تحقيقا نحو زيد الا مبرأذا لم يكن امير سواء او مبالغة كما
 بيان لمعنى القصر حقيقة ١٣

فيه اي كمال ذلك الشيء في ذلك الجنس والعكس نحو عمرو والشجاع
 اي الكمال في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن
 رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد
 اي يفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا او مبالغة ١٤

والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين تقدم في افادة قصر الامارة على زيد
 من زيد الامير وهو الشجاع ١٥
والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان يجعل مبتدأ
 خلاصة ان المعرف بلام الجنس هو المقصود سواء جعل مبتدأ او محمولا ١٦

فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو
 المقصود ١٧
مقصور على المبتدأ او الجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر وقد يتبدل بوصف
 في الخبرية كقوله عمرو الشجاع ونحوه ١٨

او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم فهو الشجاع والبا هو الامير
 في الخبرية ١٩
البلد هو الواهب الف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصرف القاصد
 في ما ذكر في هذا العلم ٢٠

البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد إشارة الى انه قد يفيد القصر كما في
 اي الماتن ٢١
قوله الخنساء الشعر اذا قبح البكاء على قتل رائت بكاءك الحسن الجميل
 في مخرجاتها ٢٢

المبتدأ على الخبر لان القصر يبنى على قصد الاستغراق شمول جميع الافراد وذلك النسب بالمبتدأ لان القصد فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة ١٩ من قوله **له قوله** وتفيد الخبر اي
 فيكون المقصود حينئذ الجنس باعتبار قيده فتقولك زيدا الرجل الكريم المقصود في زيد الرجلية الموصوفة بالكريم فلا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجلية ٢٠ وسورة **له قوله** هو الواجب الخ
 هو مختص بالهبة لانه مطلق الهبة في غير ايضا وفي تفسير القطار اختلاف قيل ملاجله الثور ذهب وقيل المال الكثير وقيل مائة الف دينار وهو في حال او فعل ٢١ في **له قوله**
 في قوله **له قوله** اي على اي قبيل كان بقرينة المقام وان كانت المنكرة في سياق الاثبات لا تعم ٢٢ وسورة

له قوله ان ليس المعنى الخوان هذا الكلام للرد على من يتوهم ان البكار على هذا المثل فيجب كغيره فالرد على ذلك المتوهم لمجرده اخرج بكائه من المعنى الى كونه حنا وليس هذا الكلام واردا في مقام من يعلم حسن البكار الا انه يدعى ان بكار غير المرثي حسن ايضا حتى يكون معناه ان بكارك هو احسن الجليل فقط اذ لا يلا يلا اذا تبحر البكار الجوانا واللام له اذا دعى حسن البكار عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكارك فقط هو احسن الجليل ١٣ **له قوله** بحسب النظر الظاهر وهو ان التعريف في قوله احسن الجليل لا يوتي به بدلا من التكميل لفائدة وهذا القصر وانت غير بانه غير مناسب للمقام كما تقدم فالعدول عن التكميل الى التعريف انما هو لاشارة الى معلومية احسن لذلك البكار فلا يترك لان اللام الجفئية ليشار بها الى معلوم معروف ١٣ **له قوله** وقيل ان الجملة معطوفة على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم الخ فانه يفهم من ان الامر للمعلوم باحد طرق التعريف سواء كان اسما او صفة يكون محكوما عليه

بآخر مثلا اسما كان او صفة فكانه قيل هذا اي صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه به عند الجهل وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم به فمقابل الاسم مادل على الذات فقط اذ المعنى فقط والذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة ١٣ **له قوله** ورد في هذا الرد جواب بالمنع محصلا لا نسلم ان الوصف يلاحظ منه الامر بالنسبة وانما ولا نسلم ان الاسم يلاحظ منه الذات وانما بل تارة يراعى منه الذات اذا تقدم وتارة يراعى منه المعلوم اذا تأخر وكذا يقال في الصفة لان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد مفهومه مشتمل على امر نسبي اي ثبوت الانطلاق بشئ بل يراعى منه ذاته اي ما صدق عليه وزيد اذا تأخر وجعل خبر لم يرد به الذات بل يراعى مفهومه مسعى بزيد هو مشتمل على معنى نسبي وهو التسمية به فيكون الوصف من الذات دون بعكس فيكون معنى المنطلق زيدان الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم واعترض عليه بان المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالة على اشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالة على معنى قائم بغيره فالابتداء هو الاسم او ما في تاويله وهذا هو مورد القائل المذكور لا متنازع كون المنطلق ونحوه مبتدأ او متنازع كون زيد ونحوه خبر مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي ١٣ من الدسوقي والتجريد **له قوله** ادلكونه سببيا المراد بالسند السببي كما تقدم كل جملة علق على مبتدأ بعبارة لم يكن مسندا اليه كما في زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد ممرت ١٣ **له قوله** هو ان المبتدأ الخ وقال هو ان

المسند اليه لكونه مسندا اليه يتدعى ان ليس اليه شئ لكان اسم واو ضم ثم استفاد من كلامه ان السامع اذ لا صرف الجملة الصالحة الى المبتدأ مع قطع النظر عن اسناد فيها وثانيا يصرفها اليه باعتبار اسناد فيها والاظهر انه يصرفها الضمير او لان كونها صالحة لل صرف اليه بلا حطة الضمير ثم يصرفها المبتدأ الى نفسه لكونها صالحة ١٣ **له قوله** تجريد

فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب **له قوله** في معرفة كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر ان ممكن ذلك بحسب النظر الظاهر التامل القاصر وقيل في تحزير المنطلق المنطلق **له قوله** زيد الاسم متعين للابتداء تقدم وتأخر دلالة على الذات الصفة متعينة للخيرية تقدمت وتأخرت دلالة على امر نسبي ان معنى المتبدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبر وهذا راى الامام الرازي **له قوله** الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة تجعل الة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا او ما كونه اي كون المسند جملة فالتقوى محو زيد قائما وكونه سببيا محو زيد ابوه قائم **له قوله** كما مر من ان افراده يكون كونه غير سببي مع عدم اخادة التقوى **له قوله** التقوى في مثل زيد قائم على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ كونه

المسند اليه لكونه مسندا اليه يتدعى ان ليس اليه شئ لكان اسم واو ضم ثم استفاد من كلامه ان السامع اذ لا صرف الجملة الصالحة الى المبتدأ مع قطع النظر عن اسناد فيها وثانيا يصرفها اليه باعتبار اسناد فيها والاظهر انه يصرفها الضمير او لان كونها صالحة لل صرف اليه بلا حطة الضمير ثم يصرفها المبتدأ الى نفسه لكونها صالحة ١٣ **له قوله** تجريد

قوله فينقد بينهما اي بين المبتدأ والصالح لان يسند اليه حكم هو الثبوت الثاني للاول وهذا البيان لقوله من ذلك المبتدأ لنفسه ١٢ وسوقى ١٢ قوله ١٢٢ بان لا يكون الخاى وذلك مصور بان لا يكون مشابها للخالي فالباء للتصوير ١٢ وسوقى ١٢ قوله كما في زيد قائم هذا مشابها للخالي وانما كان مشابها له لانه لا يتغير في حكم ولا خطاب ولا يغية فهو مثل انارجل وانت رجل وهو رجل واما الذي لم يشابه الخالي فهو كزيد قائم ١٢ في قوله صرف ذلك الضمير الخاى وذلك لان الضمير من اليه وهو عين المبتدأ فقد اسند الى المبتدأ ثانيا لواء اسطة اسناده الى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدأ ففكر الاسناد وهذا الكلام يفيد ان المسند الى المبتدأ والفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل مع الضمير الذي فيه وظاهره ان الفعل اسند اولاً الى المبتدأ ثم اسند بعد ذلك الى الضمير ليس كذلك بل قام مسنداً للضمير ولا ثم اسند الى المبتدأ وكان نظراً الى مقتضى الحكم وهو القيام

١٢ وسوقى ١٢ قوله فيكتفى الحكم قوة اي الحكم الذي ثبوت الفعل قوة لتكرار الاسناد وهذا واضح في الاثبات واما في النفي...
لكن ذلك ما زيد اكل فيقال فيه ان سلب الاكل المحكوم به يطلب المبتدأ وضمير يطلب الفعل وهو نفي فيحصل اسناد في الفعل مرتين فيلزم التقوية كذا في الدسوقى والاظهر ان يقال ان في زيد اكل تكرر الاسناد فلما دخل حرف النفي عليه انتفى الاسناد وان فكان تكرر النفي ١٢ قوله فلي هذا الخاى لانه اذا كان مسنداً الى غير الضمير المبتدأ لا يصلح لان يسند الى المبتدأ ولا يكتفى الحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدأ المستفاد من الضمير الحكم على غيره ١٢ تحريم ١٢ قوله ويخرج عنه الخاى عطف على تخييص عطف لازم على ملزوم اي يخرج عن التقوية المسند في زيد ضربة لانه لم يسند الى ضمير المبتدأ بل اسند الى غيره وهو ضمير المبتدأ ووجه ان التقوى بسبب صرف الضمير الى ذلك المبتدأ فينكر الحكم فيحصل التقوى والضمير من لا يصلح للصرف المذكور لانه ليس عبارة عن المبتدأ والذي يصلح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق ١٢ وسوقى ١٢ قوله ويجب ان يحيل اي نحو زيد ضربة سببها ذلك لان الاثبات بالسند جملة اما للتقوى او لكونه سببها فاذا انتفى احداهما تعين الآخر ١٢ في قوله الحديث اي الحكم به واخرض بان هذا شامل لما اذا كان الخبر مفردا فيفيد ان التقوى مشترك بين الاخبار المبتدأ والمترادف سواء كان جملا او مفردا وهو ظاهر انما اردوا قد اجاب بعضهم بان المراد بالحديث الجملة لان الحديث هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق على المفرد وفيه نظر لانه يقتضيه ان الاسم لا يعبر عن العوايل اللفظية الا اذا كان الخبر جملة وهو غير صحيح ١٢ من دسوقى ١٢ قوله فيدخل فيه الخاى هذا جواب اما من قوله واما على ما ذكره الشيخ ١٢ وسوقى ١٢ قوله وما يكون الخاى هذا شروع في اعتراض يرد على المصنف وجوابه حاصل الايراد ان ظاهر قول المصنف ان الاثبات بالسند جملة انما يكون للتقوى او لكونه سببها مع انه قد يكون المسند جملة ولا يوجد فيه التقوى ولا لكونه سببها لكونه خبرا عن ضمير الشان نحو هو زيد عالم فان الخبر هنا جملة ولا يفيد التقوى وليس سببها الا من دسوقى -

مسنداً اليه يستدعي ان ليسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان
يسند اليه ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن
الضمير او متضمنا له فينقد بينهما حكومتها اذا كان متضمنا الضمير
المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتفى الحكم قوة فلهذا يختص لتقوى
بما يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ او يخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب
ان يحيل سببها واما على ما ذكره الشيخ في دلل الاجازة هو ان الاسم
لا يوثق به معرى عن العوايل الحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت
زيد اشعرت قلبك لسامع بانك تريد الاختيار عنه فهذا اوطية له ولقد
لا اعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول لما نوس هذا استدلال للثبوت
وامنع من التشبه والشك والجملة ليس اعلام بالشئ بغية مثل اعلام
به لعد التنبيه عليه والتقدمة فان لك يجري مجرى كمال اعلام في التقوى
والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته ومضى به وما يكون المسند في جملة
الاتفاق ١٢ اي في التقوى ١٢ لزيد ضربته به ١٢ ايراد على المصنف ١٢

قوله فيدخل فيه الخاى هذا جواب اما من قوله واما على ما ذكره الشيخ ١٢ وسوقى ١٢ قوله وما يكون الخاى هذا شروع في اعتراض يرد على المصنف وجوابه حاصل الايراد ان ظاهر قول المصنف ان الاثبات بالسند جملة انما يكون للتقوى او لكونه سببها مع انه قد يكون المسند جملة ولا يوجد فيه التقوى ولا لكونه سببها لكونه خبرا عن ضمير الشان نحو هو زيد عالم فان الخبر هنا جملة ولا يفيد التقوى وليس سببها الا من دسوقى -

ادوات التقوى

١٢٣ **قوله** ولم يتعرض له أي لكون المسند يوتي به جملة كونه خبرا عن ضمير الشأن ١٢ **قوله** مما سبق أي في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التخرج على خلاف مقتضى الظاهر وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن والقصة فانه يعلم من هذا ان خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة ولو كان مفردا لئلا به لانه انصرف ١٢ **قوله** وما صورة الخبر هذا جواب اعتراض يرد على المصنف بان حصر الايمان بالمسند جملة في التقوى وكونه سببا لا يصلح لانه يوتي به جملة لقصد التخصيص نحو اناسيت في حاجتك ورجل جارني وحاصل ما اجاب به الشارح انه عند قصد التخصيص يكون التقوى حاصلا لانه غير مقصور فصوره التخصيص داخل في التقوى **قوله** على ما مر من ان التقوى اعم من ان يكون مقصودا او حاصل من غير قصد فصوره التخصيص تحقيق فيها تكرار الاسناد فيستفاد منها التقوى وان لم يكن مقصودا ١٢ **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة

لا للسببية ولا للتقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشبهة امره وكونه معلوما مما سبق واما صورة التخصيص نحو اناسيت في حاجتك ورجل جارني **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة جاء في فهمي داخل في التقوى على ما مر واسميتها وفعاليتها وشرطيتها لما مر **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة يعني ان كون المسند جملة للسببية والتقوى وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة الثلاثة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط وظرفيتها باختصار الفعلية اذ هي أي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الرصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الرصل في الخبر ان يكون مفردا وخرج الاول بوقوع الظرف جملة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان الصلة فيه من مظان الجملة والخبر ولو قال اذ الظرف مقدرا بالفعل على الاصح لكان اصواب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فسادها واما تاخير أي للمسند فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر

قوله لم يتعرض له أي في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التخرج على خلاف مقتضى الظاهر وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن والقصة فانه يعلم من هذا ان خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة ولو كان مفردا لئلا به لانه انصرف ١٢ **قوله** وما صورة الخبر هذا جواب اعتراض يرد على المصنف بان حصر الايمان بالمسند جملة في التقوى وكونه سببا لا يصلح لانه يوتي به جملة لقصد التخصيص نحو اناسيت في حاجتك ورجل جارني وحاصل ما اجاب به الشارح انه عند قصد التخصيص يكون التقوى حاصلا لانه غير مقصور فصوره التخصيص داخل في التقوى **قوله** على ما مر من ان التقوى اعم من ان يكون مقصودا او حاصل من غير قصد فصوره التخصيص تحقيق فيها تكرار الاسناد فيستفاد منها التقوى وان لم يكن مقصودا ١٢ **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة مطلقا اما التقوى او كونه سببا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت وكونها فعلية افادة التجدد وكونها شرطية افادة التقييد بالشرط ١٢ **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة على اخصر وجه لان قولنا يقرر العلم اخصر من قولنا حاصل منه قراءة العلم في الزمان المستقبل ١٢ **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة للاعتبارات المختلفة أي التي لا تعرف الا بمعرفتها ما بين ادوات الشرط من التخصيص نحو زيدان تملك يركب حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكراام الذي يحصل على تقدير الملقى المشكوك فيه وزيدا اذا تملك يركب حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكراام المحال على تقدير وقوع الملقى المحقق وعلى هذا علس ١٢ **قوله** مقدرة بالفعل لم يقل مقدرة بالجملة الفعلية اشارة الى انه لا يسمي من ان المحذوف الفعل وحده وانتقل ضميره الى ظرف ١٢ **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة لان الفعل الخ وذلك لان العاقل انما يعمل لا فتقاربه الى غير الفعل اشدا فتقاربا لا حدث يقتضى صاحبا محلا زمانا وعلته فيكون افتقاره من جهة الادوات ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني ١٢ **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة في اوله وخرج الاول الخ حاصله انه قد تعين تقدير الفعل فيما اذا وقع الظرف صلة بفعل غير الصلة لذي تردوناني انه مقدرة بالفعل او بالاسم على الصلة فنقد بالفعل حلا للمشكوك على المتيقن لان الحمل عند الشك على المتيقن اولى ١٢ **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة واجيب الخ حاصله ان قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق والاسم ان الحمل على المتيقن كلي واجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد تعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو امانى الدار فزيد واذا هم مكر في آياتنا لان انا لا تفصل من الفاعل الا باسم مفردا وجملة شرطية دون جواب لان اذا البقائية لا يليها الا فعال على الاصح واذا تعين تقدير الاسم موضع من وضع الخبر فليحل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن فيه دون الصلة ١٢ **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة بخلاف الخبر فانه ليس من مظان الجملة اذا الاصل فيه الاخر

فكيف يقاس الخبر على الصلة مع وجود الفارق ١٢ **قوله** سميتها الخ أي المقتضى لا يراد الجملة لان الفاعل هو الرصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الرصل في الخبر ان يكون مفردا وخرج الاول بوقوع الظرف جملة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان الصلة فيه من مظان الجملة والخبر ولو قال اذ الظرف مقدرا بالفعل على الاصح لكان اصواب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فسادها واما تاخير أي للمسند فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر

له قوله لا فيها غول اي ليس في خمر الجنة غول لعدم الغول مقصور على الكون في خمر الجنة لا يتعداه الى الكون في خمر الدنيا والغول بفتح الغين ما يتبع
 شرب الخمر من وجع الراس وتقل الاعضاء يقال غلله الشئ واغتراله اذا اغذه من حيث لا يدري ١٢ من دسوتي **قوله** اي بخلاف الخ في بحث لان هذا
 لناقض لما صرح به في بحث المساواة ردا على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لا فيها غول معذلة
 بل سالية لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم يخصص المبتدأ
 المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما في ما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التأخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص ١٢ تحريده **قوله**

فان قلت الخ هذا واراد على قول المصنف
 بخلاف خمر الدنيا المفيد ان القصر انما هو
 على جزء المسند الذي هو الضمير العائد على خمر
 الجنة وظلافة خمر الدنيا ١٢ دسوتي **قوله**
 مقصور على الاتصاف اي مقصور على الكون
 والحصول في خمر الجنة فالمقصود عليه هو المتعلق
 لان الحكم الثابت للظرف انما ثبت له باعتبار
 متعلقه ولم يصح الشارح بالمتعلق لظهوره
 ١٢ **قوله** لا يتجاوز الى الاتصاف
 الخ اي لا يتجاوز الى الكون في خمر الدنيا
 اي وان تجاوزه لغيره من المشتربات للبر
 والعسل واما اشار بقوله لا يتجاوز الى الخ الى
 انه قصر اضافي لا حقيقي ١٢ دسوتي **قوله**
 وان اعتبرت الخ عطف على محذوف اي
 هذا ان اعتبرت النفي في جانب المسند اليه
 وجعلته جزئ منه وان اعتبرت الخ اي ان ذكر
 من ان المعنى ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
 بكونه في خمر الجنة لا يتعداه الى الاتصاف بكونه
 في خمر الدنيا ان اعتبرت النفي الذي هو في
 جانب المسند اليه المؤخر اي ان اعتبرت جزئ منه
 واما ان اعتبرت النفي في جانب المسند المقدم
 اي جزئ منه فالمعنى الخ والحاصل ان لفظية
 موجبة معدلة الموضوع على الاول ومعدلة
 المحمول على الثاني وليست سالية ١٢ من
 الدسوتي **قوله** فالمعنى الخ اي مقصور
 على الاتصاف لعدم حصوله في خمر الجنة فهو
 من قصر الموصوف اي الغول على الصفة التي
 هي عدم الحصول في خمر الجنة ١٢ في **قوله**
 قوله لكم دينكم ولي دين اي ان دينكم مقصور على
 الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوز الى الاتصاف بكونه
 لي ديني مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتجاوز
 الى الاتصاف بكونه لكم وهذا الينا في اوتيفت
 به امته المومنون فهو قصر اضافي ١٢ في **قوله**
 قوله ونظيره اي في كونه قصر موصوف على صفة

في تقديم المسند اليه واما تقديمه اي المسند فلتخصيصه بالمسند

اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في ضمير الفصل
 اشار بذلك الى ان البار داخل على المقصود

لان معني قولنا قيمي انا هو انه مقصور على التيممة لا يتجاوزها الى
 فهو من قصر الموصوف على الصفة تفرضا فافهم

القيسة نحو لا فيها غول اي بخلاف خمر الدنيا فان فيها غولا فان قلت
 اي فان الكون فيها غول ١٢

المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصود عليه بل على جزء
 منه اعني الضمير المجزوء والراجع الى خمر الجنة قلت المقصود ان عدم الغول
 جواب بمنع قوله بل على جزء منه ١٢

مقصود على الاتصاف بفي خمر الجنة لا يتجاوز الى الاتصاف بفي خمر الدنيا

وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم

الحصول في خمر الجنة لا يتجاوز الى عدم الحصول في خمر الدنيا فالمسند اليه

مقصود على المسند قصر غير حقيقه وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي
 دين كالاثنين اعني اعتبار النفي جزئ من المسند اليه ومن المسند ١٢ في بل اضافي لانه في مقابلة خمر الدنيا دون سائر المشتربات ١٢

دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم اولا على

ربي فمن ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلي ديني لا يتجاوز الى

الاتصاف بعلي غيره فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه
 وهو لا قول ديني وحسابهم ١٢ في

في باب الظرف لا نظيره في التقديم لان المسند فيه مؤخر على الاصل والمحصر جار من النفي لان التقديم ١٢ دسوتي **قوله** دون العكس لان الحمل على العكس يستدعي كون
 التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه ١٢ تحريده **قوله** كما توهم بعضهم وهو العلامة الخ لاني فتوهم ان القصر في قوله
 تعالى لا فيها غول من قصر الموصوف على الموصوف والمعنى ان الكون في خمر الجنة وصف مقصور على عدم الغول لا يتعداه الى الغول وهذا القصر اضافي لا حقيقي حتى يلزم انه ليس
 بخبر باصفة الا عدم الغول مع ان له صفات آخر كالسلامة والراحة ويرد عليه ان الكلام مع من يعتقد ان القول في خمر الجنة كخمر الدنيا لا مع من يعتقد ان الاتصاف بعدم
 الحصول في خمر الجنة محقق للغول وغيره من الراحة والصحة او لغيره فقط ثانياً التقديم عندهم موصوع بقصر المسند اليه على المسند لا قصر المسند على المسند اليه كما هو مقتضى كلام
 فلك البعض ١٢ من الدسوتي

له قوله لا يفيد فيه ان التقديم لا يلزم ان يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالا اهتمام الا ان يقال المراد لتأثيرهم افادة ثبوت الرب فالكلام على هذا
 المضاف ١٢ من تجريد له قوله في سائر الخواص مع انتفاء عنها لان المراد بالرب هنا كونه منزها عن صفات الكون منطوقه له
 فانه متفق عن سائر كتب الشافعية فيها من الاعجاز بخلاف الاخبار عن المغيبات ١٢ من التجريد له قوله لانت اي بخلات بالواخر فانه ربما يظن انه نعت فان الخبر سيذكر
 ١٢ في له قوله اذا نعت لا يتقدم الا بخلات الخبر مع المبتدأ فانه يتقدم فلما اورد ذلك المسند لم يظن انه نعت ١٢ في له قوله على المنعوت اي بوصف كونه نعتا
 ولا نعت المعرفة يتقدم عليها ويعرب بسبب العوامل كمالان نعت النكرة يتقدم عليها ويعرب حالاً ١٢ في له قوله بالتأمل في المعنى ويعلم بغير ذلك ايضا لكونه لا يصلح
 للنعت لكونه نكرة والخبر الآخر معرفته

بعضهم وهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذي
 له الظرف

هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لا يفيد
 له الظرف

تقديمه عليه ثبوت الرب في سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم
 اي الباقى ١٢

الرب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القرآن
 اي دون ان يقول سائر الكتب ١٢ في

كما ان المعتبر في مقابلة خور الجنة هي خور الدنيا لا مطلق المشروبات
 و غيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه
 من المصنفات ١٢

من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذا نعت لا يتقدم على
 نعت الخبر ١٢

المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في
 له مع التأخير ١٢ في

المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر المبتدأ لقوله شاعره هم لا منتبه
 الى قوله شاعره هم لا منتبه

لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر حيث لم يقل هم له او التفاؤل
 له مع التأخير ١٢ في

مخو ٦ سعدت بغرة وجهك الاياما والتشويق الى ذكر المسند اليه بان
 هو البياض في جهة الفرس والمراد بهما من وجمال ١٢

يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون
 له وقع في النفس محل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من

له وقع في النفس محل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من

له وقع في النفس محل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من

له وقع في النفس محل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من

له وقع في النفس محل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من

فانه متفق عن سائر كتب الشافعية فيها من الاعجاز بخلاف الاخبار عن المغيبات ١٢ من التجريد له قوله لانت اي بخلات بالواخر فانه ربما يظن انه نعت فان الخبر سيذكر
 ١٢ في له قوله اذا نعت لا يتقدم الا بخلات الخبر مع المبتدأ فانه يتقدم فلما اورد ذلك المسند لم يظن انه نعت ١٢ في له قوله على المنعوت اي بوصف كونه نعتا
 ولا نعت المعرفة يتقدم عليها ويعرب بسبب العوامل كمالان نعت النكرة يتقدم عليها ويعرب حالاً ١٢ في له قوله بالتأمل في المعنى ويعلم بغير ذلك ايضا لكونه لا يصلح
 للنعت لكونه نكرة والخبر الآخر معرفته
 والشارح لم يرد المحصر ١٢ من التجريد له
 قوله اجل اي باعتبار متعلقها من الدهر
 الذي كانت تضرب به المثل لان الدهر
 لوقوع العظام فيه كان له هم متعلق بتلك
 العظام فالصغرى اجل من الدهر نفسه
 فضلا عن همه وفي الكلام حذف مضاف
 اي اجل باعتبار متعلقها من هم الدهر
 باعتبار متعلقها او حذف مضافين اي
 من هم اهل الدهر اي باعتبار متعلقها
 وانما قلنا باعتبار متعلقها لان الهمة هي
 الارادة والاتفاضل فيها باعتبار نفسها
 وهذا البيت من كلام حسان رضى الله
 تعالى عنه يمدح به النبي صلى الله عليه وسلم
 وبل شعره راحة لوان معشار جوده على
 البركان البراندى من البحر ١٢ من تجريد له
 قوله حيث لم يقل هم له اي لثبوت توهم ان
 له صفة لهم وقوله لا شئني لكبار خبر لها صفة
 بعد صفة والخبر محذوف وكلاهما خلاف
 المقصود وهو اثبات الهم الموصوف له
 عليه السلام لاثبات الصفة المذكورة
 لهما ولا اثبات صفة اخرى لهما الموصوفة
 لانه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمحمد همه
 عليه السلام للمدح عليه السلام فقدم للتنبيه
 من اول الامر على انه خبر لا نعت ١٢ وسو
 له قوله سعدت الخ حيث اخير بذا
 التركيب على تركيب آخر وهو الايام سعدت
 بغرة وجهك تامه وترنيت ببقائك لا عوام
 ان قيل هذه الجملة فعلية فتقدم المسند
 واجب فكيف يقال قدم المسند للتفاوت
 مع انه لا يمكن تأخيره اصلا والجواب انه
 يمكن تأخيره في تركيب آخر بان يقال
 الايام سعدت الخ فتقدم سعدت في
 هذا التركيب الروى الى كون المسند
 اليه فاعلا مع صحته تأخيره باعتبار تركيب
 آخر لاجل ما ذكر عن التفاؤل ١٢ من له سو
 والتجريد له قوله طول اء بسبب
 اشتماله على وصف او اوصاف متعلقة
 بالمسند اليه ١٢ وسو في

١٤ قوله قول اي قول الشاعر وهو محمد بن وهيب في مدح المعتصم بالله ١٢ وسورة ١٤ قوله هذا هو المسند الخ ولا يجوز كونه مبتدأ وان تخصص بالوصف ١٤
 لانه يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز في غير الانشاء نحو من ازيد نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضمى الخ بدل لكنه مكلف ١٢ قوله
 من اشرق الخ اشار بذلك الى بيان معنى الفعل والى ضبط بعض التاء احترازاً عن كونه من شرق بمعنى بلغ فيكون مفتوح التاء ١٢ من في ١٤ قوله فاعل تشرق
 اي لا ظرف للشرق كما قال بعضهم لان جعله فاعلاً يبلغ ١٢ في ١٤ قوله والعاذ الخ اي والرابط للموصوف النكرة بالجملة الواقعة صفة هو الضمير المحرور الخ ١٢ في
 ١٤ قوله والبواحق كنية للمعتصم بالله المدح وفي توسطه بين الشمس والقمر اشارة لطيفة وهو انه خير منهما لان خير الامور الوسطا ولما فيه من ايها تولده من الشمس
 والقمر وان الشمس والقمر ابوه ١٢

المساق بلا تعب كقوله شعر ثلاثة هذا هو المسند المتقدم الموصوف

بقوله تشرق من اشرق بمعنى صار مضياً الدنيا فاعل تشرق والعاذ
 فيكون من لازم ١٢

الى الموصوف هو الضمير المحرور في بجهتها اي بحسنها وانضارتها اي تصدير

الدنيا منورة بجهة هذه الثلاثة وبهاؤها والمسند اليه المتأخر هو
 عطف على البهجة مفسر لها ١٢ في

قوله شمس الضمى والبواحق كنية كثير مما ذكر في هذا الباب
 من الاحوال ١٢

يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص

بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتكثير والتقديم والتأخير
 بل يكون الكثير في المفعول في الحال والتميز والمضات اليه ١٢ في

والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق واما قال كثير من بعضها
 كالابدال والتاكيد والنطف ١٢ في

مختص بالباين كضمير الفصل المختص بما بين المسند والمسند
 اي بالحكم الذي بين المسند الخ ١٢ في

اليه وكون المسند فعلاً فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند
 اليه يكون فعلاً ١٢ في

دائماً وقيل هو اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير الباين كالترتيب
 اي قوله كثير ١٢ في

فانه لا يجري في الحال والتميز والتقديم فانه لا يجري في المضائية

نظرات قولنا جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما لا يقتضيه ان يجري

دسورة ١٤ قوله لان بعضها اي
 بعض الاحوال وهو غير كثير مختص بالباين
 فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالباين
 ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلاً
 لان نقص السالبة الكلية موجبة جزئية
 ١٢ وسورة ١٤ قوله كضمير الفصل
 بانه مختص بالنسبة التي بين المسند
 والمسند اليه ١٢ وسورة ١٤ قوله وقيل
 الخ قاله الشارح الزوني وحصل كلاً
 انه لو قال المصنف وجميع ما ذكر غير مختص
 بالباين اي بل يجري في غيرهما التقضي
 ان كلاما يجري في كل فرد وفيما لا يجرى
 وكان يراد عليه التعريف والتقديم فان
 كلاماً لا يجري في سائر افراد الغير اذ هو
 افراد الغير الحال والتميز والمضات
 اليه والتعريف لا يجري في الحال والتميز
 والتقديم لا يجري في المضات اليه لا يخفى
 ان ما ذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميعها
 غير مختص بالباين اي بل يجري في غيرهما
 ان كل واحد من تلك الاحوال المذكورة
 في الباين يجري في كل ما يصدق عليه انه
 غيرهما حتى ينقضي بالتعريف والتقديم
 وليس كذلك بل معناه ان كلاماً لا يجري
 في بعض ما يصدق عليه الغير لانه يكفي في
 سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق
 كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير فلا
 يلزم جريان واحد في تلك الاحوال في
 كل ما يصدق عليه الغير فضلاً عن جريان
 كل واحد منها في كل ما يصدق عليه
 الغير فحاجة الامر ان يرد عليه ضمير الفصل
 وكون المسند فعلاً وهذا هو الذي حمل المصنف
 على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح
 والحاصل ان الزوني في حمل غير الباين على

كل ما يصدق عليه انه غيرهما فقلنا قال فذه الشارح بما حاصله ان المراد الغير في الجملة فافهم ١٢ من تجريد ١٤ قوله وفيه نظر اي في هذا القيل نظر وحاصل النظر ان ذكر
 هذا القائل انما يصح لو كان معنى قولنا جميع ما ذكر غير مختص بالباين ان كل واحد من ذلك الاحوال يجري في كل ما يصدق عليه انه غيرهما حتى ينقضي بالتعريف والتقديم وليس
 كذلك بل معناه ان كلاماً لا يجري في بعض ما يصدق عليه انه
 يجري في بعض ما يصدق عليه انه
 غير الباين كما تفرصيله في الحاشية السابقة ١٢

له قوله فضلا عن ان يجري الخ فيه اشارة الى ان مراد هذا القيل انه لو عبر المصنف بقوله جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما فاذا كان كل واحد منهما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما ١٢ سج ٥٤ قوله لا يخفى عليه الخ مثلا اذا علم ما تقدم ان تعريف المسند اليه بالعلمية لاحتضاره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه اللقاع كما اذا كان اللقاع مقام مدح فاريده افراده لتلايخ لقلب السامع غير المدح من اول وله عرف ان المفعول به يعرف بالعلمية لذلك واذا عرف ما تقدم ان الحذف لصيق المقام بسبب الوزن او الضجر والسامة عرف ان حذف المفعول به كذلك واذا عرف ان الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكيمية عرف ان الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية وقس على ذلك ١٢ وسوقى ٥٤ قوله احوال الخ ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به والثاني نكات تقديمه على الفعل والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وذكر مقدمة للمطلب بقوله الفعل مع المفعول الخ ١٢ من سوقى ٥٤ قوله متعلقات المحققون على كسر اللام في المتعلق وان مع الفتح ايضا فالمراد بها معمولات الفعل المتعارف ان المعمل متعلق بالكسر والعال متعلق بالفتح وسره ان المتعلق هو التشبث والتشبيث بالكسر هو المعمل وبالفتح هو العال لان التشبث اضعف من التشبث به ١٢ من تجريد ٥٤ قوله قد اشير الخ لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير في غيرهما ان يجري في تلك المتعلقات لصديق الغير بغير المتعلقات اسم الفاعل والى حصل ان لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا ١٢ تجريد ٥٤ قوله وجه ذلك انه لذلك البعض لان قول المصنف الفعل مع المفعول الى قوله لا افادة وقوة مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله فاذا لم يذكر الخ ١٢ تجريد ٥٤ قوله الفعل الخ الفعل مبتدأ وقوله مع المفعول حال من ضمير الخبر الذي هو قوله كالفعل وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعال في المحالين حرف التشبيه اى الفعل يشابه حال كونه مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل وهذا التركيب نظير قوله زيد قائما كقولنا جالس في الفناء وى ان لفظ معمول لمضاف مقدر اى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل ١٢ وسوقى ٥٤ قوله مع المفعول اى المفعول به بدليل قول شارح من جهة وقوة عليه قول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع المفعول فادة تلبسه بهما من جهات مختلفة كالوقوع فيه دله ومعه وغير ذلك لكن الغرض بالبحث بالمفعول به لقربه من الفاعل وكثرة حذف كثره شائعة وسائر المتعلقات تعلم بالمقارنة ١٢ سج ٥٩ قوله افادة تلبسه به اى افادة المشكك السامع تلبسه اى تعلقه وارتباطه به لفظا او اثباتا

شئ من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه

والمسند فضلا عن ان يجري كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص اى عدم اختصاص كل فوسم لحوال

بالبابين ثبوته في شئ ما يغيرهما فانهم والفتن اذا التقن اعتبار ذلك فيها اى ثبوت كل واحد من الاحوال المذكورة ١٢

اى في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من مفاعيل المتعلق بها المضامين

احوال متعلقات الفعل قد اشير في التنبيه الى ان كثير من

الباب الرابع من الفن الاول ١٢

الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب

تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث وهذا لذلك مقدمة وهو حذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض معمولات على بعض الحذف والتقديم تقدم في البابين ١٢

فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه حال ١٢ خبر ١٢ حال ١٢ حال ١٢

اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة

تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما اى بالفاعل فمن جهة وقوعه عنده واقا

بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس الغرض اى لفظا او اثباتا ١٢

من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع اى ذكر كل منهما مع الفعل ١٢

وعلى من وقع اذ لو اريد ذلك لقليل ثم الضرب او وجدا وثبتت عن غير الفاعل او

تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وذكر مقدمة للمطلب بقوله الفعل مع المفعول الخ ١٢ من سوقى ٥٤ قوله متعلقات المحققون على كسر اللام في المتعلق وان مع الفتح ايضا فالمراد بها معمولات الفعل المتعارف ان المعمل متعلق بالكسر والعال متعلق بالفتح وسره ان المتعلق هو التشبث والتشبيث بالكسر هو المعمل وبالفتح هو العال لان التشبث اضعف من التشبث به ١٢ من تجريد ٥٤ قوله قد اشير الخ لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير في غيرهما ان يجري في تلك المتعلقات لصديق الغير بغير المتعلقات اسم الفاعل والى حصل ان لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا ١٢ تجريد ٥٤ قوله وجه ذلك انه لذلك البعض لان قول المصنف الفعل مع المفعول الى قوله لا افادة وقوة مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله فاذا لم يذكر الخ ١٢ تجريد ٥٤ قوله الفعل الخ الفعل مبتدأ وقوله مع المفعول حال من ضمير الخبر الذي هو قوله كالفعل وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعال في المحالين حرف التشبيه اى الفعل يشابه حال كونه مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل وهذا التركيب نظير قوله زيد قائما كقولنا جالس في الفناء وى ان لفظ معمول لمضاف مقدر اى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل ١٢ وسوقى ٥٤ قوله مع المفعول اى المفعول به بدليل قول شارح من جهة وقوة عليه قول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع المفعول فادة تلبسه بهما من جهات مختلفة كالوقوع فيه دله ومعه وغير ذلك لكن الغرض بالبحث بالمفعول به لقربه من الفاعل وكثرة حذف كثره شائعة وسائر المتعلقات تعلم بالمقارنة ١٢ سج ٥٩ قوله افادة تلبسه به اى افادة المشكك السامع تلبسه اى تعلقه وارتباطه به لفظا او اثباتا

فرض ما ضرب زيد وما ضربت زيدا ١٢ وسوقى والتجريد ٥٤ قوله اى بالفاعل اشارة الى ان تلبس الفعل بهما مختلف فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة اخرى ١٢ وسوقى ٥٤ قوله فمن جهة وقوعه عنه لم يقل او قيامه به مع ان الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل كضرب زيد عمر اداى ما يقوم به كمن زيد ومات عمر لان الكلام في الفعل المتعدي اى المفعول به ولا يكون الا واقعا من الفاعل بالاختيار ١٢ وسوقى

له قوله لكونه بمثابة لقوله من غير ذكر اي لكون ذكر الفاعل او المفعول بمثابة اي غير محتاج له بل زائد على الغرض المقصود وغير المحتاج اليه بحيث من البتة وان افاد فائدة لانه زائد على المراد فانه قد يقال كيف يكون بمثابة مع انه افاد فائدة وهي بيان من وقع منه الفعل او عليه ١٢ سورة **قوله** فاذا لم يذكر مفعول على قوله الفعل مع المفعول الخ وجعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا الواحد من الفاعل والمفعول مع ان ذلك مقتضى كلامه السابق لانه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض الخ ١٢ من **قوله** اي من غير اعتبار عموم او خصوص الخ الاولي اسقاط ذلك والاعتصار في تفسير الاطلاق على قوله من غير اعتبار تعلقه من وقع عليه الفعل لان التنزيل المذكور انما يتوقف على عدم اعتبار عموم او خصوص بل يجوز ان يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم فاجاب البعض بما حاصله انه انما اتى بما ذكره في التفسير لاجل مطابقة قول المصنف الآتي وبيان ذلك ان المصنف افاذ فيما ياتي انه اذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل خصوصاً لتحقيقه واذا كان خطابيا افاد المفعول العموم وهو من المصنف في الخطابي فتفصيله في قوله فيما ياتي الى افادته في عدم اعتبار عموم الفعل او خصوصه فلذلك قد قيل الشارح ذلك في تفسير الاطلاق وان كان تنزيل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك واجاب ابن يعقوب ان عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه من وقع عليه وحينئذ فلا يراد تاويل ١٢ من السورة **قوله** ولم يقدر الخ وانما لم يقدر لمفعول لان الغرض مجرد اثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة فالسما مع حيث قامت عنده قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل ان الغرض هو الاجابة بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله لا مجرد افادته نسبة الى الفاعل فيقتضض غرض المتكلم ١٢ **قوله** فان قولنا الخ حاصله للاشارة للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم اعتباره توضيحا انك اذا قلت فلان يعطى الدنيا نيران معناه الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدناير ويكون كلاما مع من مسلم وجود الاعطاء وجعل تعلقه بالدناير فتردوا وعقل او اعتقدا خلافا واذ قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الاعطاء واذ انك من اصد ١٢ **قوله** كناية عنه اي مجر عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص مستعملا فيه على طريق الكناية وصح جعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متوقفا لا اختلاف اعتبار فصيح ان يجعل باعتبار احداهما وما دبالا اعتبار ان لا يلازم الفاعل عند تنزيله منزلة اللازم يكون مدلوله الماهية الكلية ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شيء مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا ١٢ سورة **قوله** قل بل يستوي الخ الاول

بل يستوي الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل الماهية الكلية اي بل يستوي الدين وهدت منهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم بعد ان كان المراد علم شيء مخصوص مباغتة في الذم اشارة الى ان الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كانهم لا علم عندهم اصلا وصار العلم حاصل ان الغرض نفى المساواة بين من هو من اهل العلم وبين من ليس من اهل العلم فكذلك نزل الفعل منزلة اللازم مع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة ١٢ سورة

المفعول لكونه بمثابة فاذا لم يذكر المفعول به مع اي مع الفعل المتعدي تفريع على المقدمة المذكورة ١٢
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات الفعل لفاعله من ذلك التركيب الذي يستند فيه الفعل الى فاعله بدو في ذكر المفعول ١٢
او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده في الكلام المنفرد ١٢
او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه من وقع عليه فضلا بخصوص
عن عموم وخصوصه نزل الفعل لمتعد منزلة اللازم ولم يقدر اعلم ان عموم الفعل غير عموم المفعول وكذا خصوصه لان افراد الفعل كالأعطآت افراد المفعول كالأشياء المعطوية ١٢
مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بواسطة دلالة القرينة ١٢
بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه من وقع عليه **فان قولنا** الذي يعطى الدنيا نيران
فلان يعطى الدنيا نيران يكون لغرض بيان جنس ما يتناول له الاعطاء لبيان كأنه نارية في المثال ١٢
كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له الاعطاء فيرد الدنيا نيران مع من او تردد في جعله عقل عنه ١٢
ان يوجد منه الاعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم فربا لا ان
اما ان يجعل لفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه الذي
من غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا الذي
بمفعول مخصوص لت عليه قرينة او لا تجعل كذلك التام قوله تعالى قل هل لعله ذلك المفعول المخصوص ١٢

الذين يستوي الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل الماهية الكلية اي بل يستوي الدين وهدت منهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم بعد ان كان المراد علم شيء مخصوص مباغتة في الذم اشارة الى ان الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كانهم لا علم عندهم اصلا وصار العلم حاصل ان الغرض نفى المساواة بين من هو من اهل العلم وبين من ليس من اهل العلم فكذلك نزل الفعل منزلة اللازم مع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة ١٢ سورة

قوله قوله ذكر في بحث الغرض من سورة مع ان المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور تايل ١٢ تجريد
 قوله خطايا بفتح الخاء اي يكتفي فيه بالقضايا الخطابية وهي المفيدة للنظن كالمواقف في المحاورات اي في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض كقولك
 كل من يشي في الليل فهو سارق وانما قيد بالخطابي لانه اذا كان المقام الذي اورد فيه المحل استدلالا كما لو اردت اقامته دليل على عدم تعدد الاله فلان المعروف
 حينئذ وانما يحمل على المتيقن وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع كما في القضية المهمة عند المناطقة اذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة فانه لو خذ فيها بالحقق وهو لا يعبر
 ١٢ وسوق قوله قوله عليه السلام الخ مثال للخطابي فالنبي عليه السلام انما قال ذلك لحسن الظن بالمؤمن لا للدليل قطعي قام عنده على ذلك فكل من القضيتين ظنية
 اذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو يد
 في المكر والخداع وحينئذ فالمقام خطابي
 لا استدلال كذا في الدعوى يمكن
 توجيه القضيتين بما يخرجها عن الظنية
 ويدخلها في اليقينية لما هو مذكور في
 كتب شرح الحديث واليقين بكلامه عليه
 الصلوة والسلام ١٢ قوله
 على الاستغراق في استغراق الاعل
 في المفرد والجمع في الجمع ١٢ وسوق
 قوله قوله بعله ايها المخلص ان
 المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقة ولم يصب
 قرينة ظاهرة على ارادة معين من الازد
 فقد اتى بما يوهم ان قصده الى فرد
 آخر تحكم فيحمل السامع على العموم فتضيق
 ما ان ساد ظاهر ما في به هو ان عدم
 العموم فيه تحكم والبار في قوله بعله
 للسببية متعلقة بحمل واضافة فلا اني
 الايهام ببيانته اي بسبب علة هي
 السامع اي الايقاع في وهمه وانما الحكم
 لفظ الايهام ايمار الى جواز وجود مرج
 للحمل على بعض الافراد في الواقع فان
 تساوي الكل في تحقق الحقيقة وصحة كل
 عليه ١٢ وسوق قوله بالطريق
 المذكور وهي قوله ان القصد الى فرد
 دون الآخر مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح
 لاحد المتساويين على الآخر وذلك لانه
 حيث كان المقام خطابيا وكانت الحقيقة
 التي ارادها المتكلم توجد في جميع افراد
 تلك الفئة السامع فيه الى فرد دون آخر
 تحكم فلا بد من الحمل على العموم لاجل ان
 ينتفي ذلك من وسوق قوله
 خطابيا قال العصام هو بالفتح لانه منسوب
 الى الخطابة بالفتح مصدر خطيب كالتشابه
 الخطيب سمي خطابيا لان الخطيب معادون
 الظنون والافتقادات ١٢ تجريد
 قوله بسم الله الى عالم بعد ذلك مع التعميم فلا
 يعتبر فيها الطلب فيه اليقين ١٢ تجريد
 كثير المخادعة

قوله قوله ذكر في بحث الغرض من سورة مع ان المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور تايل ١٢ تجريد
 قوله خطايا بفتح الخاء اي يكتفي فيه بالقضايا الخطابية وهي المفيدة للنظن كالمواقف في المحاورات اي في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض كقولك
 كل من يشي في الليل فهو سارق وانما قيد بالخطابي لانه اذا كان المقام الذي اورد فيه المحل استدلالا كما لو اردت اقامته دليل على عدم تعدد الاله فلان المعروف
 حينئذ وانما يحمل على المتيقن وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع كما في القضية المهمة عند المناطقة اذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة فانه لو خذ فيها بالحقق وهو لا يعبر
 ١٢ وسوق قوله قوله عليه السلام الخ مثال للخطابي فالنبي عليه السلام انما قال ذلك لحسن الظن بالمؤمن لا للدليل قطعي قام عنده على ذلك فكل من القضيتين ظنية
 اذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو يد
 في المكر والخداع وحينئذ فالمقام خطابي
 لا استدلال كذا في الدعوى يمكن
 توجيه القضيتين بما يخرجها عن الظنية
 ويدخلها في اليقينية لما هو مذكور في
 كتب شرح الحديث واليقين بكلامه عليه
 الصلوة والسلام ١٢ قوله
 على الاستغراق في استغراق الاعل
 في المفرد والجمع في الجمع ١٢ وسوق
 قوله قوله بعله ايها المخلص ان
 المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقة ولم يصب
 قرينة ظاهرة على ارادة معين من الازد
 فقد اتى بما يوهم ان قصده الى فرد
 آخر تحكم فيحمل السامع على العموم فتضيق
 ما ان ساد ظاهر ما في به هو ان عدم
 العموم فيه تحكم والبار في قوله بعله
 للسببية متعلقة بحمل واضافة فلا اني
 الايهام ببيانته اي بسبب علة هي
 السامع اي الايقاع في وهمه وانما الحكم
 لفظ الايهام ايمار الى جواز وجود مرج
 للحمل على بعض الافراد في الواقع فان
 تساوي الكل في تحقق الحقيقة وصحة كل
 عليه ١٢ وسوق قوله بالطريق
 المذكور وهي قوله ان القصد الى فرد
 دون الآخر مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح
 لاحد المتساويين على الآخر وذلك لانه
 حيث كان المقام خطابيا وكانت الحقيقة
 التي ارادها المتكلم توجد في جميع افراد
 تلك الفئة السامع فيه الى فرد دون آخر
 تحكم فلا بد من الحمل على العموم لاجل ان
 ينتفي ذلك من وسوق قوله
 خطابيا قال العصام هو بالفتح لانه منسوب
 الى الخطابة بالفتح مصدر خطيب كالتشابه
 الخطيب سمي خطابيا لان الخطيب معادون
 الظنون والافتقادات ١٢ تجريد
 قوله بسم الله الى عالم بعد ذلك مع التعميم فلا
 يعتبر فيها الطلب فيه اليقين ١٢ تجريد
 كثير المخادعة

يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ أَي لَا يَسْتَوِي مَنْ يُوجَدُ لَهُ الْحَقِيقَةُ
 الْعِلْمُ وَمَنْ لَا يُوْجَدُ اِنَّمَا قَدَّمَ الثَّانِي لِأَنَّهُ بِإِعْتِبَارِ كَثَرَةِ وَقُوعِهِ أَشَدَّ اِهْتِمَامًا
 بِحَالِهِ السَّكَنِيِّ ذَكَرَ فِي بَحْثِ إِفَادَةِ اللَّامِ اِسْتِغْرَاقَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خُطَابِيًّا
 لَا اسْتِدْلَالَيَا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمُؤْمِنِينَ غَزَاكُمْ وَالْمَنَافِقُ حَيْثُ لَيْسَ
 جَمَلٌ لِمَعْرِفٍ بِاللَّامِ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمْعًا عَلَى اِسْتِغْرَاقٍ بَعْلَةٍ إِيهَامًا أَنَّ الْقَصْدَ
 إِلَى فَرْدٍ دُونَ أُخْرٍ مَعَ تَحَقُّقِ الْحَقِيقَةِ فِيهِمَا تَرْجِيحَ أَحَدِ الْمَتَسَاوِيَيْنِ عَلَى
 الْآخَرِ ذَكَرَ فِي بَحْثِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ نَهْدًا يَكُونُ الْقَصْدُ إِلَى نَفْسِ الْفِعْلِ
 لِنَتْنِزِيلِ الْمُتَعَدِّ عَلَى مَنْزِلَةِ الْإِلَازِمِ ذَهَابًا فِي نَحْوِ فَلَانِ يُعْطَى إِلَى مَعْنَى فِعْلٍ
 الْإِعْطَاءُ وَيُوجَدُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ إِيهَامًا لِلْمُتَعَدِّ بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ
 اللَّامِ اِسْتِغْرَاقٍ فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ إِذَا
 كَانَ الْمَقَامُ خُطَابِيًّا لَا اسْتِدْلَالَيَا جَمَلٌ لِمَعْرِفٍ بِاللَّامِ عَلَى اِسْتِغْرَاقٍ إِلَيْهِ يَقُولُهُ
 أَي بَعْدَ كَوْنِ الْغُرْضِ ثَبُوتِ أَصْلِ الْفِعْلِ وَتَنْزِيلِهِ عَلَى مَنْزِلَةِ الْإِلَازِمِ مِنْ غَيْرِ اِعْتِبَارِ
 كُنَايَةٍ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خُطَابِيًّا كَيْفَ فِيهِ نَحْوُ الظَّنِّ لَا اسْتِدْلَالَيَا بِطَرِيقِهِ
 الَّتِي لَوْ رَوَيْتُهَا لَأَنَّ النَّزْلَ مُنْزِلَةُ الْإِلَازِمِ مِنْ غَيْرِ اِعْتِبَارِ كُنَايَةٍ ١٢

افاد المقام او الفعل ذلك فيه بحث من وجهين الاول ان المقام الخطابي لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعل او نفيه عنه مطلقا
 وانما يفيد التعميم والفعل بالعكس انما يفيد الثبوت المذكور مطلقا ولا يفيد العموم والفرق بين الاطلاق والتعميم ظاهر فلما كان مفاد المقام الخطابي التعميم
 دون الاطلاق ومفاد الفعل الاطلاق دون التعميم فلا يصح ان يتقبل احدهما بافاد الاطلاق والتعميم جميعا بل المقام والفعل متعاوان في افادة الجميع الثاني ان الظاهر
 ان المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض الخ فلو كان الاوله للشارح ان يقول افادة الفعل بمعونة المقام الخطابي ذلك ان ثبوت لفاعل او نفيه عنه مطلقا مع التعميم يمكن
 الجواب عن الاول بان اذني قوله المقام او الفعل
 بمعنى الواو وعن الثاني بان ما ذكره من كون الغرض
 كذا من مستبعات التركيب التي يفيد وان لم يستعمل
 فيها من دسوقي **له** قوله يتاني في التعميم يتاني
 الاطلاق لان العموم معتبر في التعميم ومعنى الاطلاق ان
 لا يقتصر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلق من وقع
 عليه فليكن يكتنعان **له** كذا في المطول **له** قوله لا يتلزم
 عدم كونه الخ اي لان عدم اعتبار شيء ليس اعتبار العدم
 فيصح ان يعتبر الشيء ولو جدد مع ذلك بلا قصد كما تقدم
 في ان قصد التخصيص يصح معه وجود التقوى في قولنا
 زيد يعطي ولو لم يقصد لان موجب وهو تكرار الاسناد
 موجود فيه وكذلك الفعل اذا كان الغرض اثباته لفاعل
 كان عموم افراد غير معتبر وان كان ذلك العموم مفاد
 من الفعل بواسطة المقام الخطابي عند راسن التحكم
 واعتراض السيد الشريف هذا الاعتذار بانه ركيك جدا
 فان المعتذر عند ارباب البلاغة كما مر هو المعاني المقصودة
 المعكلم وما يفهم من العبارة وما لا يكون مقصودا لا يعتد به
 ولا يعطى من خواص التركيب ولا يخرج به التركيب ثم
 قل والظاهر في الاعتذار ان يقال ان المفيد للعموم
 في انشراح الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي
 وذلك لا يتاني كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق
 غاية ما في الباب ان لا يكون العموم بنفس الفعل بل
 مع معونة المقام انتهى ولا يخفى ان جواب الشارح يمكن
 حمله على جواب السيد بانه في مسامحة فلا ركاكة فيه
 فامل **له** من دسوقي **له** قوله يقول النحوي
 بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وفتح التاء
 المثناة هو ابو عباد الشاعر المشهور من الشعراء
 الدولة العباسية نسبة لا يعرف بضم الموحدة وسكون الحاء
 وفتح التاء ابو جحى من طي ١٢ دسوقي **له** قوله
 قوله في المعتذر بالشعر هو احد الخلفاء العباسية وهو
 ابن المتوكل على الله وهو ما اسم فاعل يقال اعتز
 فلان اذا عطف عزة او اسم مفعول اي المعتذر
 باعزاز الله **له** دسوقي **له** قوله ان يرى الخ انت
 خير بان روية البصر وسماح الياحي ليس نفس الشهود
 الغيظ حتى يحجزها عنه لكن لما كان سببا في الحزن والغیظ
 جعلها خيرا عنه فهو من اقامة السبب مقام المسبب فكأنها

التيقن البرهاني افاد المقام والفعل ذلك اي كون الغرض ثبوت
 لفاعل او نفيه عنه مطلقا مع التعميم افراد الفعل فاعل التحكم الا لازم
 من جملة على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطى حينئذ يفعل
 الاعطاء فالاعطاء المعروف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق
 الاعطاء ان شمولها لمبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساين على الآخر يقال
 افادة التعميم يتاني كون الغرض لثبوت والنفي مطلقا اي من غير اعتبار عموم
 والخصوص لا نقول لانسداد ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في
 الغرض لا يستلزم عدم كونه مفاد من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود
 وبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم تعرض لها
 والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص
 كقول المجتري في المعتز بالله تعريضا للمستعين بالله **له** شعر شجر حسادة
 وغیظ عداة + ان يرى مبصر ويسمع واع + اي ان يكون ذورا وية و
 ذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسهم اخباره الظاهر الدالة على

له قوله اي ان يكون الخ تفسير الجملة بتقدير مضان اي ان يكون روية ذورا وية وسمع ذي سمع للفعل فقط
 بدليل قوله ذوو خبره **له** قوله في ذلك اي لانها اذا وجد تعلقا بما سنده فيدرك الخ وهذا بيان للمفعول المخصوص الذي تعلق به الفعل وحاصله انه جعل السبب في شجر الحساد
 وغیظ وجود روية راء وسمع ما مع في الدنيا ثم بين المصنف وجه ايجاب الروية للشيء والسمع للغيظ بانه يلزم من وجودها تعلقها بحاسن الممدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودها
 وتعلقها بتلك الحاسن فغير فاعلين لازمين ليقول من ذلك انه لازمها وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص **له** دسوقي

له قوله نصب له ليس مجزوما بان يكون جزاء شرط محذوف اذا المحذوف لا يصار اليه الا عند الضرورة ولانه ليس المعنى في التعليق ١٢ عبد الحكيم

له قوله بادعاء الخ متعلق بقوله كنايةين اي جعلها كنايةتين بواسطة ادعاء الملازمة للذكورة وانما اتي بالادعاء المذكور لاجل صحة النشأة فلا يقيدها ليس لانها للمطلق والدليل على هذه الكناية جعلها خبرا عن الشيء الذي لا ١٢ وسوقى له قوله للدلالة الخ علته لجعلها كنايةتين اي جعلها كنايةتين ولم يصرح بالمفعول المخصوص من اول الامر ولم يلاحظ تفرقه للدلالة الخ وهذا جواب عما يقال لاحاجة الـ اعتبار الاطلاق اولاً ثم جعله كناية عن نفسه مقيداً بمفعول مخصوص وهل هذا

الاتلاعب ولم يجعل من الاول الامر متعلقاً بمفعول مخصوص وحال الجواب انه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة في المدرج لانها لا تحصل الا بحمل الرواية على الاطلاق ثم يجعل كناية عن نفسه بمفعول مخصوص ١٢ وسوقى له قوله بل لا يبعد الراي الخ اي من المزايا والحاسن واعتراضه بان ليس هناك دليل على المحصر الا بالزم من كون رويته آثاره وسماع اخباره لازماً لمطلق الرواية والسماع ان لا يكون غير آثاره واخباره كذلك اذ يجوز حصول الامر من معاد اجيب بانه علم من قرينة السياق المقام انه يستحق للائمة دون غيره فان هذا هو الاذا كان فيه من المزايا والحاسن ليس في غيره ١٢ تجيبه قوله على ما هو طريق الكناية اي عند ضعف من اطلاق الملزوم واردة اللازم كما في زيد طويل النجا وقد اطلق الملزوم وهو طول النجا واريده اللازم وهو طول القامة ١٢ وسوقى رحمه الله له قوله ففي ترك المفعول الخ اي في اللفظ وقوله الاعراض عنه اي في النية والتقدير والعطف متغايرين ان يكون تفسيراً واتي به للاشارة الى ان ترك المفعول ليس من سهو بل تركه عن قصد لبيان في التنزيل الاول النسب بقوله الآتي ولا يخفى الخ وسوقى له قوله حتى يعلم انه فيعلم ذواته وذو البصر ان الممدوح هو المنعقد بالفضائل اي فيستحق الخلافة دون غيره وما احسن ما قيل في هذا المعنى في الهندي

استحقاقه الإمامة دون غيره فلا يجحد وانصب عطفاً يدرك المنصب

عند كل ما ١٢

اي فلا يجحد اعداؤه وحساده الذين يمتنون الإمامة الى منازعته الإمامة

في المنزلة

سبباً فالحاصل انه نزل يريه وليسمه منزلة اللازم اي من يصدر عنه

مفعول يريه ١٢

السماع والرواية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها كنايةتين

اي الشاعر ١٢

الرواية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره

في المنزلة

بادعاء الملازمة بين مطلق الرواية ورواية آثاره ومحاسنه وكذا بين

مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره قد بلغت

من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل سائر

الاشتهار

يسمعها كل واعى بل لا يبصر الراي الا تلك الاثار ولا يسمع الراي الا تلك

بوردية آثاره وسماع اخباره ١٢ تجريد

لاخباره فذكر الملزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول

في اللفظ ١٢

يعني لمطلق الرواية والسماع ١٢ تجريد

والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة

في النية ١٢

الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه لا يتفكر

في الدنيا ١٢

بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره والا

تمت

١٤٣ قوله ليس منه اي دلائل الحذف للبيان بعد الابهام بل ليس من الحذف مطلقا لان مفعول المشية مذکور وهو قوله ان ابكى المتبادر منه البكار الحقيقي ١٢ كذا في التجريد وغيره **١٤٤** قوله اي ما ترك الخ والحاصل ان المفعول المشية هنا مذکور باتفاق المصنف وصدر الافاضل وانما الخلاف بينهما في علة ذكره فالمصنف يعلل ذكره بعدم الدليل عليه لو حذف وصدر الافاضل يعلل بخرابة تعلق الفعل به اذا علمت هذا تعلم ان النفي ليس مسلط على القيد الذي هو قوله بنار على عسرة تعلقها به والمعنى ان ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف ١٢ وسوق **١٤٥** قوله في فزاع السقط بكسر الصاد والهمزة وبكسر السين المهملة شرح الصدر الافاضل على ديوان ابى العلاء المعري السمي بسقط الزند والسقط الزند في الاصل عبارة عن النار الساكنة من الزناد والفزاع في الاصل معناه التاجع ١٢ من الدسوقي **١٤٦** قوله فلم يحذف الخ قد يقال قد حذف متعلق المفعول الذي هو السبب في الخرابه وهو تفكر ان كان مقتضى كون الخرابه تقتضي عدم الحذف ان لا يحسن حذف المتعلق وان كان هناك ما يدل عليه الا ان يقال ان في الكلام تنازعا لان كلاما من الشرط والجزء يطلب للتفكير المذكور مفعول ابكى اما تذكر ان المثلث الاول والامتحان الثاني اعلمنا الثاني والمثلث الاول المذكور ويرد على الشق الاول انه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالغير في الثاني الا ان يحري على مذهب من يجوز الحذف من الثاني كالاول تامل ١٢ وتجريد **١٤٧** قوله البكار الفكري اي تحييز لا يصح ما قاله صدر الافاضل من ان الاصل لو شئت ان ابكى تفكر ابكيت تفكرا ولعل القول بان البيت مما ذكر في مفعول المشية لغرابته لان مفعول المشية فيه ليس غريبا حينئذ وتعين القول بان مفعول المشية انما ذكر لعدم الدليل الدال عليه لو حذف ١٢ وسوق **١٤٨** قوله لانه لم يرد الخ لانه يغوت حيث المبالغة التي تحصل وقت ارادة البكار الحقيقي ولا يكون مناسباً بقول الشاعر فلم يمتي الشوق غير تفكري كما لا يخفى على القائل ١٢ **١٤٩** قوله فمرت بتجفيف الراي اي مسحتها وامررت يدي عليها ليسيل الدموع وعصرت مراد لما قبله ١٢ وسوق **١٥٠** قوله مطلق ميم المراد باطلاقة وابهامه عدم ارادة تعلقه بمفعول مخصوص والمعنى لو شئت ان ابكى حقيقة البكار ما قدرت عليها لعدم مادة الدمع وحيفت فابكى منزلي منزلي لازم كما قيل والايقيل بقول المصنف ان المراد بالبكار الاول البكار الحقيقي البكار الفكري ان يقال ان المعنى لو شئت ان ابكى ومعا بكيت فمفعول المفعول للاختصار ١٢ من ق **١٥١** قوله فلا يصح الخ لانه مبين له وحينئذ قد ذكر مفعول المشية لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف لا لكون تعلق الفعل به غريبا ١٢ وسوق **١٥٢** قوله كما اذا قلت لو شئت الخ اي فلو حذف بها لتوهم ان المراد لو شئت ان تعطي درهين اعطيتها ١٢ والحاصل ان مفعول المشية يحذف بشرطين احدهما وجوده وان يكون له بيان والاخر عدمي وهو ان لا يكون في تعلق الفعل به غرابه والشرط الاول مفقود هنا والاسباب

فلم يبق من الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا + غلبت منه اي ما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابه تعلقها به على ما ذهب اليه بل هو ما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف ١٢ صدر الافاضل في فزاع السقط من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكر ابكيت تجريد ١٢ تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وما لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد اي ما ترك فيه حذف المفعول لغرابه تعلق ١٢ ان يقول لو شئت ان ابكى تفكر ابكيت تفكرا بل راد ان يقول افناني النحول ١٢ فلم يبق مني غير خواطر تحول في حتى لو شئت البكاء فمرت جفوني وعصرت اي النحول ١٢ تجريد وتاتي ١٢ عيني ليسيل منها دم لم اجدا وخرج منها بادل لدمه التفكر والبكاء الذي المطلوب ١٢ الذي ليس مطلوب ١٢ اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق ميم غير معك في التفكر التيمه والبكاء وهو البكار الاول ١٢ اي بسبب اللفظ وان كان المفعول بالبكار الحقيقي فلا ينافي ما سبق من الثاني مقيد معك الى التفكر فلا يصح تفسير الاول بيانه كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهين كذا في دليل ارجاز وما نشأ في هذا المقام من الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل

ان يقال لو شئت ان تعطي عطار ما اعطيت درهين لان البكار في البيت ليس مقيدا بالمفعول فالانساب ان لا يقيدا لا اعطاه في النظم ايضا ١٢ من تجريد **١٥٣** ما قيل الخ حاصله ان بعض الشراح جعل قول المصنف واما قوله راجعا الى قوله كما في فعل المشية لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى ليس للبيان بعد الابهام بل الامر آخر لان قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول ابكى لانه ليس بالتفكير ١٢ من تجريد **١٥٤** قوله ان الكلام اي ان كلام المصنف وهو قوله واما قوله الى قوله فليس منه مسوق في مفعول ابكى لانه مفعول المشية كما هو في التفجير الاول ١٢ وسوق -

ان يقال لو شئت ان تعطي عطار ما اعطيت درهين لان البكار في البيت ليس مقيدا بالمفعول فالانساب ان لا يقيدا لا اعطاه في النظم ايضا ١٢ من تجريد **١٥٥** ما قيل الخ حاصله ان بعض الشراح جعل قول المصنف واما قوله راجعا الى قوله كما في فعل المشية لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى ليس للبيان بعد الابهام بل الامر آخر لان قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول ابكى لانه ليس بالتفكير ١٢ من تجريد **١٥٦** قوله ان الكلام اي ان كلام المصنف وهو قوله واما قوله الى قوله فليس منه مسوق في مفعول ابكى لانه مفعول المشية كما هو في التفجير الاول ١٢ وسوق -

له قول فرض آخرى كالاختصار وانما كان هذا القيل ناشئا من سوء الفهم لا من الاول ان ذلك خلاف سياق كلام المصنف لان كلام السابق انما هو في حذف مفعول المشية لا في مفعول ابكى الشاة ان قول المصنف واما قوله فلم يبق الخ انما ذكره لاجل الرد على صدر الافاضل القائل انه ذكره مفعول المشية هنا لظرافة ولذا قال لان المراد بالاول البكار الحقيقة وليس للمرو على من زعم ان المحذوف في البيت للبيان بعد الابهام والالغال لان المحذوف للاختصار وسوى **قوله** وقيل يحتمل الفرق بين هذا وبين ما قاله صدر الافاضل ان قائل هذا يجوز ما قاله المصنف كما يجوز ما قاله صدر الافاضل بقرينة قول شارح يحتمل بما اوجه صدر الافاضل بوجه صاحب هذا القيل وفرق بعضهم بان هذا القول يغير قول صدر الافاضل من جهة ان صدر الافاضل اعتبر المعنى لو اردت ان ابكى تفكرا البكينة ولم يعتبر عدم بقا

ماوه الدرس بخلاف هذا القائل فانه اعتبر ان المعنى لم يبق في الشوق مادة ومع وصرت اقدر على بكار التفكير فلو شئت ان ابكى تفكرا بملكيت تفكرا وعلى كل حال فير عليها بما قال شارح بقوله وفيه نظر هذا لا يخفى ان الفرق لا يخلو عن تعسف بل الظاهر ان هذا القيل عين ما قاله صدر الافاضل وانما اعاد الشارح لاجل بيان توجيه الاعمراض عليه ١٢ العلامة الدسوقي **قوله** لان القدرة الخ يقال في تقريره ان القدرة على بكار التفكير وان لم تتوقف في حد ذاتها على ما عام البقار الشوق غير الخواطر بل كما تجتمع في القدرة على البكار بالدمع لكنها باعتبار انفس تلك الحالت ونفى ما عداها من القدرة على بكار الدمع والدمع تتوقف على ذلك وهذا هو الذي ارادة قائل القائل كما يدل عليه قوله لم يبق في الشوق مادة الدمع الخ والاصل ان كان رد النظر الذي قاله شارح بما علت من البحث قال شارح فافهم ١٢ وسوى **قوله** متعلق بتوهم اي ان توهم الخ في ابتداء الكلام ان الحكم اراد غير المراد فينزع بحذف المفعول ويجوز تعلقه بدفع ايضا لكن الاول هو المناسب كما ياتي في المتن ١٢ من **قوله** دمك ذوت قد يروى بصيغة الخطاب وهو الظاهر وقد يروى بصيغة المفعول فيمنع لا يكون مدحا للمدح بل يصنف نفسه بالتبث على المحن والرزايا ويفخر بمن صبره على الوقائع والبلايا ١٢ كذا في قال الهلبسى **قوله** من متحمل حادث التحامل هو الظاهر وانما اشارة الى الحادث اما حقيقة اي كم وقعت من تعدى الحوادث الدهرية على الانسان بيانها اي من الظلم الذي هو حادث الزمان وعلى هذا تجعل حادث الزمان ظاهرا مباهلة كرجل عدل ١٢ وسوى **قوله** دمك خيرة

له قول فرض آخرى كالاختصار وانما كان هذا القيل ناشئا من سوء الفهم لا من الاول ان ذلك خلاف سياق كلام المصنف لان كلام السابق انما هو في حذف مفعول المشية لا في مفعول ابكى الشاة ان قول المصنف واما قوله فلم يبق الخ انما ذكره لاجل الرد على صدر الافاضل القائل انه ذكره مفعول المشية هنا لظرافة ولذا قال لان المراد بالاول البكار الحقيقة وليس للمرو على من زعم ان المحذوف في البيت للبيان بعد الابهام والالغال لان المحذوف للاختصار وسوى **قوله** وقيل يحتمل الفرق بين هذا وبين ما قاله صدر الافاضل ان قائل هذا يجوز ما قاله المصنف كما يجوز ما قاله صدر الافاضل بقرينة قول شارح يحتمل بما اوجه صدر الافاضل بوجه صاحب هذا القيل وفرق بعضهم بان هذا القول يغير قول صدر الافاضل من جهة ان صدر الافاضل اعتبر المعنى لو اردت ان ابكى تفكرا البكينة ولم يعتبر عدم بقا

صاحدف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل فلحذف لغرض آخر وقيل **قوله** يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ابكى تفكرا ابكى تفكرا اي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشية لغرابته وفيه نظر لان ترتيب هذا الكلام على قوله لم يبق منه الشوق غير تفكري ياتي هذا المعنى عند التأمل الصافي لان القدرة على بكاء التفكير لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكير فافهم واما ما دفع توهم ارادة غير المراد عطف على اما للبيا ابتداء متعلق بتوهم كقوله **قوله** دمك ذوت اي دفعت عنه من متحمل حادث يقال متحمل فلان على اذا لم يعدل وكه خبرية ميمها قوله من متحمل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية وميمها بفعل متعدي وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصيب انها مفعول ذوت قيل الميم محذوف اي كم مرة ومن في من متحمل زائدة وفيه نظر لا يستغناء عن هذا المحذوف والزيادة **قوله** ما ذكرنا وسورة ايام اي شداتها واصلها حزون اي قطع اللحم

وجعلها استفهامية محذوفة الميم اي كم مرة او زمانا لا داء الجمل بعدده لكثرة تعسف ١٢ تحريم **قوله** لئلا يلتبس الخ اي الميم بالمفعول لذلك الفعل المتعدي لانه اذا فصل بين كم الخبرية وميمها وجب نصبه فيلتبس بالمفعول ذلك الفعل فيجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ١٢ كذا في الدسوقي والتحريم **قوله** وقيل الميم محذوف اي كم خبرية على حالها وقوله زائدة اي في الاثبات على مذهب الاخفش وتعامل مفعول لذوت على هذا الجملة خبر عن كم والرابطة محذوف اي مراتب كثيرة ونعت ظلم الاحداث منها ١٢ في **قوله** حزون الجملة في محل خبر صفة ايام اي من وصف الايام انهن حزون ويمثل ان يكون ضمير حزون للسورة فتكون الجملة صفة لها واتي بضمير الجمع نظر الى ان لكل يوم سورة اذ ان المضاف اكتسب الجمعية من المضاف اليه ١٢ في

قوله حذف المفعول الخ فيه ان هذا الغرض من وقع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول ايضا لكن مع تاخير المفعول
 اي التوهم من قولنا الى العظم وجوابه انه لا يجب في النكتة ان تكون مطردة منعكته فخصولها مع شئ لا ينافي ان يحصل مع شئ آخر ميمتاخا المفعول به واسطة وهو التوهم
 ١٢ تجريد **قوله** واما لانه اريد الخ اي يحذف المفعول اما للبيان بعد الابهام واما لان المفعول المحذوف اريد ذكره ثانيا اي في محل ثان مع فعل آخر وليس المراد
 انه اريد ذكره ذكر ثانيا لانه لم يذكر اولالا ان يقال المقدر كالمذكور ١٣ **قوله** على صريح لفظه بان ذكر المفعول اولالا ينافي في ذكره ثانيا غاية انه وضع المظهر
 موضع الضم كمال العناية به واجيب بان الحذف في المفعول اكثر من الوضع المذكور على انه يوم تعدو المثل في الشعر الا في لانه نكرة اعيدت نكرة فيكون المعنى قد
 طلبنا لك مثلاً فلم نجد لك مثلاً آخر فالغاية
 المطلوب وانما وجهنا المطلوب وهو قد
 ١٢ من رسوق وتجريد **قوله** اظهارا
 الخ غلة لامادة الاتيان بصريح اسمه
 ثانيا واما نكتة الحذف اولاً فانه مع الاتيان
 بصريح الاسم ثانيا يلزم التكرار وتجريد
 ١٣ **قوله** كان المناسب الخ اي نظرا
 الى الكثرة وهو عدم الاظهار موضع
 الاضمار ١٢ رسوق **قوله** فيفوت
 الغرض الخ لان الفعل الثاني هو التوهم
 ليس واقعا على صريح لفظ المفعول بل
 على ضميره وانما كان الغرض هو ما ذكر لان
 الاكدة كمال مدرج المدرج نفى وجوزان
 مثله على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يحظر
 بالبال ان الذي نفى وجوزا غير المثل
 ولا شك ان الضمير من حيث هو محتمل
 لذلك اي نفى وجوزان غير المثل للجمال
 رجوع الضمير شئ آخر غير المثل وان قيل
 المعنى بالمقام والمراد ولكن المبالغة في
 المدح لا ينافي سبها الامالا ياتيه الباطل
 بوجه ولو تخيلا ١٢ رسوق **قوله**
 ويجوز الخ ويجوز ايضا ان يكون السبب
 في حذفه البيان بعد الابهام لانه ايهام
 المطلوب ادلائم بين انه مثل ١٢ رسوق
 ١٤ **قوله** قد صدق ترك اي انما ترك
 الشاعر مواجهة المردح لطلب مثل القصد
 المبالغة في التاديب تعظيما له ١٢ ق -
 ١٥ **قوله** حتى كان الخ اي دلوقال
 طلبنا لك مثلاً فان ذلك مشعرا تجويدا
 وجوزا لانه العاقل لا يطلب المبالغة
 وجودة والغرض الذي يتاحب المبالغة
 في المدح احواله المثل بترك التصريح
 بطلبه المشعرا به كان وجوده ١٢ رسوق
 ١٦ **قوله** فان العاقل لا يطلب الخ
 اختصر عليه بان العاقل يقع منه التمني وهو طلب متعلق بالمال فلا يتم قوله ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده قلت المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الطلب
 القلبي المقدون بالسمع واما التمني فهو عبارة عن محبة وحسب القلب فمن ثم تعلق بالمال ١٢ رسوق **قوله** بعثت نية الخ اي المبالغة في الوصف بالايام
 فيكون هذا المقام قرينة على ارادة
 التوهم في ذلك المفعول ١٢ ليس المراد
 ما يوليى اذ يوم لم بعض الناس وهو ذلك ١٢ رسوق في جملة تعلق

الى العظم فحذف المفعول اعني المحم اذ لو ذكر المحم لربما توهم قبل ذكر ما بعد
 اي ما بعد اللحم يعني الى العظم ان الحز لم ينية الى العظم انما كان بعض اللحم
 فحذف دفعا لهذا التوهم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه
 اي من اسامع ابتداء ١٢ ق
 يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه لا على الضمير العائد اليه اظهرها سرا
 ذلك الوجه ١٢
 لئال العناية بوقوعه اي وقوع الفعل عليه اي المفعول حتى كانه لا يرضى
 كان هنا التعيين ١٢ ق
 ان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله **قوله** قد طلبنا فلم نجد لك
 لان الضمير يتركب من يورد في شخص آخر ١٢ ق
 في السواد وذو المجد المكارم مثلاً اي قد طلبنا لك مثلاً فحذف مثلاً اذ لو ذكره
 السيادة ١٢ ق
 لكان المناسب فلم نجد فيفوت الغرض اعني ايقاع عدم الوجدان على صريح
 لانه بالضمير ١٢ ق
 لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب حذف مفعول طلبنا ترك موا الممدح
 بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التاديب حتى كانه لا يجوز وجود المثل له
 متعلق بالمواجهة ١٢ ق
 لطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوه واما التعميم في المفعول مع
 اي المحذوف ١٢ ق
 الاختصار كقولك قد كان منكم ما يولم اي كل احد بقريته ان المقام
 من الايام ١٢ ق
 مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة

من المفعول بواسطة وهو العظم خلاف الظاهر

١٢ من رسوق وتجريد **قوله** اظهارا
 الخ غلة لامادة الاتيان بصريح اسمه
 ثانيا واما نكتة الحذف اولاً فانه مع الاتيان
 بصريح الاسم ثانيا يلزم التكرار وتجريد
 ١٣ **قوله** كان المناسب الخ اي نظرا
 الى الكثرة وهو عدم الاظهار موضع
 الاضمار ١٢ رسوق **قوله** فيفوت
 الغرض الخ لان الفعل الثاني هو التوهم
 ليس واقعا على صريح لفظ المفعول بل
 على ضميره وانما كان الغرض هو ما ذكر لان
 الاكدة كمال مدرج المدرج نفى وجوزان
 مثله على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يحظر
 بالبال ان الذي نفى وجوزا غير المثل
 ولا شك ان الضمير من حيث هو محتمل
 لذلك اي نفى وجوزان غير المثل للجمال
 رجوع الضمير شئ آخر غير المثل وان قيل
 المعنى بالمقام والمراد ولكن المبالغة في
 المدح لا ينافي سبها الامالا ياتيه الباطل
 بوجه ولو تخيلا ١٢ رسوق **قوله**
 ويجوز الخ ويجوز ايضا ان يكون السبب
 في حذفه البيان بعد الابهام لانه ايهام
 المطلوب ادلائم بين انه مثل ١٢ رسوق
 ١٤ **قوله** قد صدق ترك اي انما ترك
 الشاعر مواجهة المردح لطلب مثل القصد
 المبالغة في التاديب تعظيما له ١٢ ق -
 ١٥ **قوله** حتى كان الخ اي دلوقال
 طلبنا لك مثلاً فان ذلك مشعرا تجويدا
 وجوزا لانه العاقل لا يطلب المبالغة
 وجودة والغرض الذي يتاحب المبالغة
 في المدح احواله المثل بترك التصريح
 بطلبه المشعرا به كان وجوده ١٢ رسوق
 ١٦ **قوله** فان العاقل لا يطلب الخ
 اختصر عليه بان العاقل يقع منه التمني وهو طلب متعلق بالمال فلا يتم قوله ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده قلت المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الطلب
 القلبي المقدون بالسمع واما التمني فهو عبارة عن محبة وحسب القلب فمن ثم تعلق بالمال ١٢ رسوق **قوله** بعثت نية الخ اي المبالغة في الوصف بالايام
 فيكون هذا المقام قرينة على ارادة
 التوهم في ذلك المفعول ١٢ ليس المراد
 ما يوليى اذ يوم لم بعض الناس وهو ذلك ١٢ رسوق في جملة تعلق

له قول اي جمع عباده انما قد للمفعول هنا ما لان الدعوة من الله الى دار السلام بسبب التكليف عامة لجميع العباد المكلفين الا انه لم يحجب منهم الا السعداء
 بخلاف الهداية بمعنى الدلالة الموصولة فانها خاصة ولهذا اطلق الدعوة في هذه الآية وقيد الهداية في قوله بعد ذلك ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم
سوقى **له قول** فاما مثال الاول اي قد كان منك يا يوم وهذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين ١٢ تحريده **له قول** مباغلة اي حاله كون العموم مباغلة ذلك لان ايلام كل احد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة ١٣ **له قول** تذكرة اي تذكيرة ومنبهة على ما سبق وهو قوله والاوجب التقدير بحسب القرآن خوف ان يغفل عنه ١٤ **له قول** لان هذا المعنى وهو كون المراد القرينة الدلالة على خصوص النكته التي هي مجرد الاختصار وقوله معلوم اي فلا حاجة للنص عليه وقد يقال ان كان المراد انه معلوم من المتن ففيه انه لم يعلم وان كان المراد انه معلوم من خارج ففيه انه لا يعترف بالعلم من خارج فكان الاولى للشارح ان يقتصر على الوجه الثاني اعني قوله جار في سائر الاقسام ثم ان قوله معلوم يفيد انه لا بد من قرينة على ان الحذف للنكته الغلظية كالاختصار وهو كذلك
 ١٥ **سوقى** **له قول** فلا وجه وقد يقال له وجه وهو ان مجرد الاختصار نكته ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت ونظير ذلك ما مر في ذكر المستداه حيث ظل بالاصالة وقيد الشارح ذلك بقوله ولا مقتضى للعدول عنه ١٦ **سوقى** **له قول** اي اذني انما قد للمفعول بهذا الا الاصغار بخصوص بالاذن ١٧ **سوقى** **له قول** وعليه انما قال وعليه ولم يقل نحو مقتضى ذلك بين قرينتي المثالين فان القرينة في الاول لفظ الفعل وهو اضعيت وفي الثاني جواب الطلب ١٨ **له قول** فالحذف لا يكون لانه انما يفيد حذف المفعول بالتعظيم اصلا فكيف يصح قوله واما للتعظيم مع الاختصار اجماع الشارح في شرح المفصاح من هذا باب اختيار الشق الاول من الترتيب وهو انه لم يكن في قرينة رتبة على ان المقدار عام وقوله فلا تعظيم اصلا ممنوع لانه اذا لم يكن قرينة على ذلك سئل ذلك المجزوف على التعظيم في المقام الخطابي عذر من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجع فالحذف مدخل في تقديره عاما لا لوصل به لانه تقديره عام في ذلك المقام في نظر لان العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابي لاسيما الحذف واجيب بالعموم في المقام الخطابي مستفاد من المقام والحذف جميعا فيكون للحذف دخل في العموم في الجملة ١٩ من الاسوقى **له قول** على الفاصلة وفيه ان الفاصلة اسم للكلام المقابل مثلا فلان لزم في التعميم بحرف فهو محتمل للغير في اخص من الفاصلة والى فظة محذوف للمفعول المحذوف الاخير من ذلك الكلام وهو الردي واجيب بان في الكلام حذف مصداق لفظه على روي الفاصلة روي الفاصلة **له قول** اي ما قلنا فحذف المفعول ولم يقل ما قلنا لانه فظة على روي الفاصلة لانه اخذ ما قبلها وما بعدها ٢٠ **سوقى** **له قول** وحصول الاختصار ايضا ظاهرة في بيان لا ملافة بين ما ذكره المصنف وقول الكشاف ان الحذف في هذه الآية للاختصار اذ لا تراه في النكات فيجوز اجتماع عدة من الاعراض في مثال واحد وذكر السيد الصوفي وجه احسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية وهو ترك الحذف عليه الصلوة والسلام باليقار على الذي مضاه البعض على ضميره وان كان متقبلا لان النفي ذرع الاثبات في التعقل ولم يفعل ذلك في ودعك بل ادفع على ضميره عليه السلام وان لفظا ودعك ليس كلفظ قل لان ودعك معناه ترك وهو لا يستلزم البعض ٢١ **سوقى** **له قول** روي المصنف

العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ وعليه اي وعلى حذف المفعول للتعميم
 ١٢ **له قول** مباغلة اي حاله كون العموم مباغلة ذلك لان ايلام كل احد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة ١٣ **له قول** تذكرة اي تذكيرة ومنبهة على ما سبق وهو قوله والاوجب التقدير بحسب القرآن خوف ان يغفل عنه ١٤ **له قول** لان هذا المعنى وهو كون المراد القرينة الدلالة على خصوص النكته التي هي مجرد الاختصار وقوله معلوم اي فلا حاجة للنص عليه وقد يقال ان كان المراد انه معلوم من المتن ففيه انه لم يعلم وان كان المراد انه معلوم من خارج ففيه انه لا يعترف بالعلم من خارج فكان الاولى للشارح ان يقتصر على الوجه الثاني اعني قوله جار في سائر الاقسام ثم ان قوله معلوم يفيد انه لا بد من قرينة على ان الحذف للنكته الغلظية كالاختصار وهو كذلك
 ١٥ **سوقى** **له قول** فلا وجه وقد يقال له وجه وهو ان مجرد الاختصار نكته ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت ونظير ذلك ما مر في ذكر المستداه حيث ظل بالاصالة وقيد الشارح ذلك بقوله ولا مقتضى للعدول عنه ١٦ **سوقى** **له قول** اي اذني انما قد للمفعول بهذا الا الاصغار بخصوص بالاذن ١٧ **سوقى** **له قول** وعليه انما قال وعليه ولم يقل نحو مقتضى ذلك بين قرينتي المثالين فان القرينة في الاول لفظ الفعل وهو اضعيت وفي الثاني جواب الطلب ١٨ **له قول** فالحذف لا يكون لانه انما يفيد حذف المفعول بالتعظيم اصلا فكيف يصح قوله واما للتعظيم مع الاختصار اجماع الشارح في شرح المفصاح من هذا باب اختيار الشق الاول من الترتيب وهو انه لم يكن في قرينة رتبة على ان المقدار عام وقوله فلا تعظيم اصلا ممنوع لانه اذا لم يكن قرينة على ذلك سئل ذلك المجزوف على التعظيم في المقام الخطابي عذر من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجع فالحذف مدخل في تقديره عاما لا لوصل به لانه تقديره عام في ذلك المقام في نظر لان العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابي لاسيما الحذف واجيب بالعموم في المقام الخطابي مستفاد من المقام والحذف جميعا فيكون للحذف دخل في العموم في الجملة ١٩ من الاسوقى **له قول** على الفاصلة وفيه ان الفاصلة اسم للكلام المقابل مثلا فلان لزم في التعميم بحرف فهو محتمل للغير في اخص من الفاصلة والى فظة محذوف للمفعول المحذوف الاخير من ذلك الكلام وهو الردي واجيب بان في الكلام حذف مصداق لفظه على روي الفاصلة روي الفاصلة **له قول** اي ما قلنا فحذف المفعول ولم يقل ما قلنا لانه فظة على روي الفاصلة لانه اخذ ما قبلها وما بعدها ٢٠ **سوقى** **له قول** وحصول الاختصار ايضا ظاهرة في بيان لا ملافة بين ما ذكره المصنف وقول الكشاف ان الحذف في هذه الآية للاختصار اذ لا تراه في النكات فيجوز اجتماع عدة من الاعراض في مثال واحد وذكر السيد الصوفي وجه احسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية وهو ترك الحذف عليه الصلوة والسلام باليقار على الذي مضاه البعض على ضميره وان كان متقبلا لان النفي ذرع الاثبات في التعقل ولم يفعل ذلك في ودعك بل ادفع على ضميره عليه السلام وان لفظا ودعك ليس كلفظ قل لان ودعك معناه ترك وهو لا يستلزم البعض ٢١ **سوقى** **له قول** روي المصنف

مع الاختصار وروى قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام اي جميع عباده
 من الورد ولا من الايراد ٢٢ اي السلام من الآفات ٢٣

فاما مثال الاول يفيد العموم مباغلة والثاني تحقيقا واما لمجر الاختصار
 هو قد كان منك يا يوم ٢٤ اي يفيد العموم حقيقة ٢٥

من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيرها وفي بعض النسخ
 في المفعول ٢٦ لا تخصيص ٢٧

عند قيام قرينة وهو تذكرة ما سبق ولا حاجة اليه ما يقال من ان المراد
 اى على المفعول ٢٨

عند قيام قرينة دالة على ان الحذف الاختصار ليس بسبب ان هذا المعنى
 وليس المراد عند قيام قرينة دالة على المفعول المحذوف ٢٩

معلوم ومع هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجر الاختصار
 اى في اقسام المحذوف ٣٠

نحو اضعيت اليه اي اذني وعليه اي الحذف بمجر الاختصار قوله تعالى
 الاضمار كوش داشتن ٣١

رب اربي انظر اليك اي ذاتك وهمنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع
 اى في قول المصنف اما التعميم مع الاختصار ٣٢

الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدار عام فلا تعظيم اصلا
 وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير المحذوف بان يقال قد كان منك يا يوم ٣٣

وان كانت فالتعميم من عموم المقدار سواء حذف او لم يحذف فالحذف
 بان يذكر في الكلام كل احد ثم يقل قد كان منك يا يوم ٣٤

لا يكون الا لمجر الاختصار واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى
 ولا يفيد التعميم ٣٥ اى الملاحظة ٣٦

والليل اذا سمع ما ودعك ربك وما قلنا اي ما قلنا وحصول الاختصار
 اى ما قلنا ٣٧

ذلك الكلام وهو الردي واجيب بان في الكلام حذف مصداق لفظه على روي الفاصلة روي الفاصلة **له قول** اي ما قلنا فحذف المفعول ولم يقل ما قلنا لانه فظة على روي الفاصلة لانه اخذ ما قبلها وما بعدها ٢٠ **سوقى** **له قول** وحصول الاختصار ايضا ظاهرة في بيان لا ملافة بين ما ذكره المصنف وقول الكشاف ان الحذف في هذه الآية للاختصار اذ لا تراه في النكات فيجوز اجتماع عدة من الاعراض في مثال واحد وذكر السيد الصوفي وجه احسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية وهو ترك الحذف عليه الصلوة والسلام باليقار على الذي مضاه البعض على ضميره وان كان متقبلا لان النفي ذرع الاثبات في التعقل ولم يفعل ذلك في ودعك بل ادفع على ضميره عليه السلام وان لفظا ودعك ليس كلفظ قل لان ودعك معناه ترك وهو لا يستلزم البعض ٢١ **سوقى** **له قول** روي المصنف

في التأكيد الاخصيص يردون محروا التأكيد فالمحصر بالنسبة الى مجرد التأكيد فلا يرد ان مع كل تخصيص تأكيد

فالأدلة ان يقول يكون مفيد للتأكيد ايضا لما فيه من التثنية
قول لما فيه من التكرار اى تكرر الاسناد والمفيد للتأكيد وان
المشغول عنه متصلا لانا التي هى بمعنى هما بين وهذا تحفيل
ان يحول قوله تعالى اما ثمود فهدينا هم ينصب ثمود على القراءة
الرجح فالتقديم مفيد لتقوى الحكم بترك الاسناد ١٢ من الريبه في

ان يقدّر الفعل مقدما ما نحو اما فهدينا ثمود فلما يكون قد تقدم الفعل المقدر هو الجواب والمذكور اعم من مفسر الجواب اما لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز ان يقدّر بهذا الالزام نحو الجواب على ما تقدم في قوله
 قوله لانه قد يكون الخ اي التقديم قد يكون مع الجمل بثبوت اصل الفعل ومع الجمل بذلك لا يتأتى التحقيص لانه انما يكون عند العلم باصل الفعل وايضا لو كان التقديم في هذه الآية مفيدا للتحقيص كما قال المصنف لا يقتضيه انه ليس احد من الكفار هدى اي دل على الطريق الموصل واستحب المعنى على الهدى غير مشود وليس كذلك وفي عقود الجمان وشرط افادة التقديم للتحقيص ان لا يكون لا صلاح التركيب مثل واما ثمود فهدينا ثمود وحينئذ فقي كون هذا التقديم للتحقيص نظر من هذا الوجه اي في قول الشارح لانه قد يكون مع الجمل اشار بان قد يكون مع العلم ايضا وحينئذ فتمنازعة الشارح للمصنف انما هي في كلة كون التقديم الحاصل مع اما للتحقيص ١٢ وسورة قوله

فقول اما الخ اي قال كل جمل بالفعل انت لم ترد التحقيص بل اردت بيان ما تعلق به من الراجلين فالغرض من التركيب المذكور اعني قولك اما زيدا الخ افادة اصل الفعل المتعلق بهما والتقديم فيه لا صلاح للفظ بالفصل بين اما والفاء ١٣ وسورة قوله فليتنامل اي في هذا البحث ليرى كماله ليس الغرض من الآية بيان ان ثمود هدى اذا سجد المعنى على الهدى دون غيرهم روا على من زعم انفراد غيرهم بذلك او مشاركة لهم كما قال المصنف لان من المعلوم ان الكفار كلهم كذلك وانما الغرض بيان ان اصل الهداية اي الدعوة للحي حصلت لهم والاختيار صنيعهم يعلم ان اهل الكفر كان بعد اقامة الحج عليهم ١٢ وسورة قوله يوم الجمعة سرت هذا يقال روا على من اعتقد ان مسيرك في غير يوم الجمعة ١٣ اق ١٤ قوله وفي المسجد صليت يقال روا على من اعتقد انك صليت في غير المسجد ١٢ قوله وتاديبا الخ يريد به على من اعتقد ان سبب الضرب العداة مثلا ١٣ وسورة قوله وما شيا يريد به على من اعتقد ان الحج وقع منك راكبا ١٣ اق ١٤ قوله والتحقيص اعلم ان الجمهور على ان التحقيص هو المحصور قال السبكي هو يقرن التحقيص قصد المتكلم افادة الـ مع خصوص شئ من غير تعرض لغيره باثبات دلالة في سبب اعتدائه المتكلم بذلك الشئ وتقدمه له في كلامه فاذا قلت زيدا ضربت كان المقصود الالهم افادة خصوص وقوت الضرب على زيد لا افادة دلا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض في الكلام لغير زيد باثبات دلالة في واما المحصور فعناه نفى غير المذكور واثبات المذكور ويجز عنه بما والا وبانما هو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم ١٣ تجز ١٥ قوله كبر الالهام اي كالا بهتمام الجود عن التحقيص نحو العلم بامت فان الالهم تعلق للزوم بالعلم ١٢ وسورة قوله

ان يقدّر الفعل مقدما ما نحو اما فهدينا ثمود فلما يكون قد تقدم الفعل المقدر هو الجواب والمذكور اعم من مفسر الجواب اما لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز ان يقدّر بهذا الالزام نحو الجواب على ما تقدم في قوله
 قوله لانه قد يكون الخ اي التقديم قد يكون مع الجمل بثبوت اصل الفعل ومع الجمل بذلك لا يتأتى التحقيص لانه انما يكون عند العلم باصل الفعل وايضا لو كان التقديم في هذه الآية مفيدا للتحقيص كما قال المصنف لا يقتضيه انه ليس احد من الكفار هدى اي دل على الطريق الموصل واستحب المعنى على الهدى غير مشود وليس كذلك وفي عقود الجمان وشرط افادة التقديم للتحقيص ان لا يكون لا صلاح التركيب مثل واما ثمود فهدينا ثمود وحينئذ فقي كون هذا التقديم للتحقيص نظر من هذا الوجه اي في قول الشارح لانه قد يكون مع الجمل اشار بان قد يكون مع العلم ايضا وحينئذ فتمنازعة الشارح للمصنف انما هي في كلة كون التقديم الحاصل مع اما للتحقيص ١٢ وسورة قوله
 فقول اما الخ اي قال كل جمل بالفعل انت لم ترد التحقيص بل اردت بيان ما تعلق به من الراجلين فالغرض من التركيب المذكور اعني قولك اما زيدا الخ افادة اصل الفعل المتعلق بهما والتقديم فيه لا صلاح للفظ بالفصل بين اما والفاء ١٣ وسورة قوله
 فليتنامل اي في هذا البحث ليرى كماله ليس الغرض من الآية بيان ان ثمود هدى اذا سجد المعنى على الهدى دون غيرهم روا على من زعم انفراد غيرهم بذلك او مشاركة لهم كما قال المصنف لان من المعلوم ان الكفار كلهم كذلك وانما الغرض بيان ان اصل الهداية اي الدعوة للحي حصلت لهم والاختيار صنيعهم يعلم ان اهل الكفر كان بعد اقامة الحج عليهم ١٢ وسورة قوله يوم الجمعة سرت هذا يقال روا على من اعتقد ان مسيرك في غير يوم الجمعة ١٣ اق ١٤ قوله وفي المسجد صليت يقال روا على من اعتقد انك صليت في غير المسجد ١٢ قوله وتاديبا الخ يريد به على من اعتقد ان سبب الضرب العداة مثلا ١٣ وسورة قوله وما شيا يريد به على من اعتقد ان الحج وقع منك راكبا ١٣ اق ١٤ قوله والتحقيص اعلم ان الجمهور على ان التحقيص هو المحصور قال السبكي هو يقرن التحقيص قصد المتكلم افادة الـ مع خصوص شئ من غير تعرض لغيره باثبات دلالة في سبب اعتدائه المتكلم بذلك الشئ وتقدمه له في كلامه فاذا قلت زيدا ضربت كان المقصود الالهم افادة خصوص وقوت الضرب على زيد لا افادة دلا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض في الكلام لغير زيد باثبات دلالة في واما المحصور فعناه نفى غير المذكور واثبات المذكور ويجز عنه بما والا وبانما هو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم ١٣ تجز ١٥ قوله كبر الالهام اي كالا بهتمام الجود عن التحقيص نحو العلم بامت فان الالهم تعلق للزوم بالعلم ١٢ وسورة قوله

والسبح اي السبح من الغرض غير القرآن قوله والفاصلة اي من القرآن لان ما يسمى في غير القرآن سجدة يسمى في القرآن سجدة يسى في القرآن فاصلة رعاية للادب لان السبح في الاصل بدير الحام ١٢ وسورة قوله فذوه الخ اي يقول الله تعالى لجزنة النار فذوه فقلوه اي اجعلوا يد يد الله عنقه في الغل ثم اجمع صلوه اي اذ صلوه في النار ١٣ وسورة قوله

قوله وان عليكم كما ذليلين من المعلوم انه ليس فيه تقديم المهرل على عالمه بل احد المعمولين على الآخر فان عليكم خبران والحافطين اسمهما فالتقديم لرعاية القاصلة ١٨٥
دون التحصيل لان المراد الاخبار بان على الامميين ملائكة يكتبون لا الرد على من يعتقد منهم على غيرهم ١٢٠ **قوله** فانما التقديم هذا التقديم هنا لا التقديم هناك لان الملائكة يكتبون
ولرعاية القاصلة ايضا وليس التقديم هنا للتخصيص لان المراد انهم عن قهر اليتيم وانتهوا السائل لا الرد على من علم ان النبي من قهر اليتيم فانها على سائر **قوله** انفسهم يظلمون لتقديم
هنا ايضا لرعاية القاصلة لان المراد الاخبار بظلمهم انفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير انفسهم فظهر لك ان التقديم في الآيات المذكورة لرعاية القاصلة اصل ولا يتعدى الاجتهاد الى ما يناسب
ارادة المحرر فيها عند من له ذوق ومعرفة باساليب الكلام ١٢٠ **قوله** فانما لا يحسن الخلفي الحسن لا يستلزم لغة العترة ولهذا جعل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى
ثم انجيم صلوه على التحصيل على لا تصلوه
الا انجيم ويمكن حل الآية وما ظنناهم ولكن
كانوا انفسهم يظلمون على التحصيل تبين
ظلمهم على غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم
منزلة العدم ١٢٠ **قوله** اي
بعده اي بعد ذلك التحصيل للمقادير للتقديم
وانما لم يقل غيره مع انه المراد اشارة الى
ماخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب
الرتبة فبعدية الاهتمام بالنظر الى ان
المقصود بالذات هو التحصيل والاهتمام
تابع له ومتاخر عنه في الاعتبار ١٢٠ وسوقى
قوله يقدر الخ اي انه يقدر ما يتعلق
به الجار والمجرور مؤخر حيث كان ذلك
له شرف وكان المقام يناسب ارادة الاختصاص
لكل في بسم الله فاذا قدر مؤخر الاختصاص
الاختصاص والاهتمام معا لا الاهتمام هنا
ظاهر لان الجلالة يهيم بها الشرف ذاتها
١٢٠ وسوقى **قوله** فخصم الموحدة الخ
اي على طريق قصر افراد لان معتقد الكفار
انه مبتدأ باسم الله تعالى وباسم غيره
آلهم الباطلة ١٢٠ **قوله** اي
اي على ان التقديم يفيد التحصيل والاهتمام
١٢٠ **قوله** يعني لو كان الخ هذا يدل
على انه لا يراد على قوله ويفيد التقديم وراى
التخصيص اهتماما ويرد عليه بان كون كلام الله
تعالى احق برعاية ما تجب برعاية مسلم
لكن اذا ثبت ان الاختصاص مع الاهتمام
واجب الرفاية في اقرار باسم ربك وهو
موسع فالوجه ان يكون واردا على قوله
ولهذا يقدر المحذوف مؤخر الماقره في
شرح المفتاح حيث قال واذا كان الجواب
تقدير الفعل مؤخر فانما بال قوله تعالى انما
باسم ربك تقدم الفعل به الحال بان
كلام الله تعالى
احق برعاية
ما تجب
رعاية ١٢٠
وسوقى

قوله وان عليكم كما ذليلين من المعلوم انه ليس فيه تقديم المهرل على عالمه بل احد المعمولين على الآخر فان عليكم خبران والحافطين اسمهما فالتقديم لرعاية القاصلة ١٨٥
دون التحصيل لان المراد الاخبار بان على الامميين ملائكة يكتبون لا الرد على من يعتقد منهم على غيرهم ١٢٠ **قوله** فانما التقديم هذا التقديم هنا لا التقديم هناك لان الملائكة يكتبون
ولرعاية القاصلة ايضا وليس التقديم هنا للتخصيص لان المراد انهم عن قهر اليتيم وانتهوا السائل لا الرد على من علم ان النبي من قهر اليتيم فانها على سائر **قوله** انفسهم يظلمون لتقديم
هنا ايضا لرعاية القاصلة لان المراد الاخبار بظلمهم انفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير انفسهم فظهر لك ان التقديم في الآيات المذكورة لرعاية القاصلة اصل ولا يتعدى الاجتهاد الى ما يناسب
ارادة المحرر فيها عند من له ذوق ومعرفة باساليب الكلام ١٢٠ **قوله** فانما لا يحسن الخلفي الحسن لا يستلزم لغة العترة ولهذا جعل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى

فاسلكوه وقال تعالى وان عليكم كما ذليلين وقال تعالى فانما اليتيم ولا تقهر
واقا السائل فلا تقهر وقال تعالى وما ظلمناهم فان كانوا انفسهم يظلمون
الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب
الكلام ولهذا اي وان التخصيص لم يزد التقديم على ما يقال اياك نعبد و
اياك نستعين معناه اختصاص بالعبادة والاستعانة به من غير ان يكون
بين الموجودات خصوصية بالذات لا نعبد ولا نستعين غيرك وفي لا الى
الله ونحشر ونمناه اليه ونحشر ونمناه لا الى غيره ويفيد التقديم في الجميع
في جميع صور التخصيص اياك نعبد اهتماما بالمقد لا نهم
يقدمون الذي شأنه اهمر وهم بيانه اعني ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله
مؤخرا اي بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص لا اهتماما لان المشركين
كانوا يبدؤون باسماء الهتهم فيقولون باسم الآلات وباسم العزى فقصد
الموحدين تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام بالرب عليهم اؤمر اعدا باسم
ربك يعني لو كان التقديم مفيد للاختصاص والاهتمام
كلام الله تعالى
احق برعاية
ما تجب
رعاية ١٢٠
وسوقى

قوله بان الهمم الحاصل ان الالتهام بذكر الله باسمه امر ذاتي والالتهام بالقراءة امر عارض من حيث ان المقصود من الانزال الحفظ المتوقف على القراءة فقدم الالتهام العرضي على الالتهام الذاتي لاقتضار المقام الاول لان رعاية مقتضى المقام اصل البلاغة التي هي اعظم ما وقع به اعجاز القرآن من الدسوقي **قوله** لانها اول سورة الخ وقيل اول ما نزل سورة المدثر لتحقيق ان الخلاف لفظي لان اول سورة نزلت بتاجها سورة الفاتحة واول آية نزلت على الاطلاق اقرا باسم ربك الى قوله علم الانسان ما لم يعلم واول آية نزلت بعد فترة الوحي اول المدثر اذا علمت هذا فقول الشارح لانها اول سورة نزلت فيه مسامحة الادب ان يقول اول آية نزلت من سورة ١٢ وسوقى **قوله** اي هو مفعول الخ اي مفعول به بواسطة الحرف على ان البار للاستعانة او المصاحبة ونظر التركيب بالنقل كتبت او ينبغي ان ذهبت هذا هو المتجوز وقيل مفعول به بلا واسطة في الاصل وفي المعنى اقرا اسم ربك وانما دخلت البار على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير للدوام ونظيره بالخطام اخذت اي اخذت الخطام ١٢ تجريد **قوله** ومعنى الخ يعني نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم وعلى هذا لا يكون اقرا الثاني تأكيد الاول بل هو مستأنف استينا قايما بجواب لقوله كيف اقرا وذلك لان الثاني اخص من الاول ولما تأكيد بين اخص واعم ١٢ وسوقى **قوله** قول من غير اعتبار تعدية الـ مقروء به اي الى ما تعلقت به القراءة ودعت عليه واما على الجواب الاول فقبح تعدية الـ مقروء وهو اسم ربك على الجواب الاول مقروء لانه مستعان به او متبرك به في القراءة لا مقروء لان المراد اقرا القرآن اي اذبح القراءة مستعيناً او متبركاً باسم ربك ١٢ وسوقى **قوله** كذا في المفتاح فيما شاره الى ان في الجواب الثاني شيئا من وجه ان المتبادر للمتناب ان المطلوب من المصطفى صلى الله عليه وسلم قراءة مخصوصة لا ايجاد مطلق القراءة ١٢ تجريد **قوله** وتقديم بعض الخ هذا هو المطلوب الثالث من مطالب هذا الباب الـ من احوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض دارا بمعمولات كل ما له ارتباط به الشامل للسند البهتان كان الباب محققا للمتعلقات التي هي ما عدا المسند اليه القربة على هذا قوله كالفاعل الخ ١٢ وسوقى **قوله** لانه عمدة الخ اي انما كان اصل الفاعل التقديم لانه عمدة في الكلام اي لا يقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما في الحفيد من توهم العمدة للمفعول ١٢ من وسوقى **قوله** لان الخ لما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بالذات فخر من الاغراض فيقدم على المعمول الآخر كما في المثال الآتي فان تعلق الفعل بالخارجي هو المقصود بالذات ليستريح الناس من اذاه دون تعلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيذكر او لا لكونهم ١٢ وسوقى **قوله** جعل الالهيته الخ هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعة هنا ما ذكره في باب المسند اليه وذلك لانه فيما تقدم جعل الالهيته امر اشأما لكون الاصل التقديم وبغير حيث قال واما تقديمه فلكون ذكره اهم امالة الاصل ولا مقتضى للعدول عنه ولا يمكن الخبر في ذهن السامع واما

وجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية
اي اقرا ١٢

ما يجب رعايته واجيب بان الالهم فيه القراءة لانها اول ما نزلت
اي في قوله اقرا باسم ربك ١٢ في البلاغة ١٢

فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في
اي كونها اول ما نزل ١٢

نفسه هذا جواب صاحب الكشف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرا الثاني
اي باعتبار دلالة ١٢

اي هو مفعول قرا الذي بعده ومعنى اقرا اول وجدا لقراءة من غير اعتبار
نزل المتعدي منزلة اللازم ١٢

تعديته المقروء به كما في فلان يعطى كذا في المفتاح وتقدى لبعض معمولاته

اي معمولات الفعل على بعض ما لان اصله اي اصل ذلك البعض لتقديم
المتقدم ١٢

على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل
مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول نحو ضرب زيد اغلامه ١٢

في نحو ضرب زيد عمر لانه عمدة في الكلام وحقة ان يلى الفعل انما قال في
لانه كالجزم للفعل ١٢

نحو ضرب زيد عمر لان في نحو ضرب زيد اغلامه مقتضى للعدول عن الاصل
وهو لزوم الاضمار قبل الذكرية بته ونظما ١٢

والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم لما فيه من معني
هي معنوت شي اي غاوة لستر ١٢

الفاعلية وهو انه عاطا اي اخذ للعطاء وان ذكره اي ذكر ذلك البعض
اي شي المعطى مثل السامع ١٢

الذي تقدم اهم جعل الالهيته ههنا قسما لكون الاصل التقديم جعلها
لان التعطف يقتضيه المفاخرة ١٢

لتجليل المسرة او المسارة الخ وههنا جعل الالهيته قسما لكون الاصل التقديم فمقتضى ما تقدم ان يكون المصنف ههنا عطف العام على الخاص بواسطة ادو هو لا يجوز واجاب لشارح عن هذا التوفيق بين الكلامين وعدم لزوم العطف المذكور بقوله فمراة المصنف بالالهيته فيما تقدم مطلق الالهيته ومراة بالالهيته ههنا الالهيته العارضة بحسب اعتبار المتكلم وتوفيقه ان الالهيته المطلقة اي الغير الموقوفة بذاتية او عرضية لها اسباب منها اصالة التقديم وتمكين الخبر في ذهن السامع وتجليل المسرة او المسارة لا الى غير ذلك مما تقدم فان كان سببها غير كون الاصل التقديم من تجليل المسرة او المسارة او تمكين الخبر في ذهن السامع فالالهيته عرضية وان كان سببها كون الاصل التقديم فالالهيته ذاتية فالصنف اراد بالالهيته ههنا الالهيته العارضة المتعاقبة للالهيته الذاتية وارا بالالهيته السابقة في باب المسند اليه مطلق الالهيته الشاملة للذاتية والعرضية فصح جعله ههنا الالهيته قسما لكون الاصل التقديم ١٢ من الدسوقي -

له قوله وهو حقيقي وغير حقيقي حاصل ما ذكره الشارح في انقسام القصر الى حقيقي وغير حقيقي ان الحقيقى نسبة الى الحقيقة بمعنى نفس الامر لان عدم تجاوزه المقصور
 المقصور عليه فيه بحسب نفس الامر وان الاضافى نسبة للاضافة لان عدم التجاوز فيه بالاضافة الى شئ معلوم وفيه نظر لان عدم التجاوز في كل من الحقيقى ...
 والاضافى بحسب نفس الامر اذا لم يكن في كل منهما من المطابقة لنفس الامر والاكافى كاذبا فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب نفس الامر كما فعله الشارح وقال السيد في حواشى
 المطول ان الحقيقة نسبة للحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز وان المراد بالاضافى المجاز بمعنى ان تخصيص الشئ بالشئ بحسب الاضافة الى شئ معين مجازى له وفيه نظر ايضا لان
 كلامه من معنيين حقيقى للقصر فالاولى ما قاله البعض ان المراد بالحقيقة ما هو حظ فيه الحقيقة ونفس الامر بدون ملاحظة حال مخاطب من تردد ادعاء خلاف او شركة والاضافى
 ما هو حظ فيه الحقيقة ونفس الامر مع ملاحظة حال مخاطب

السابق ومن ثم صرحوا بان قصر الافراد والقلب التعيين
 انقسام للقصر الغير الحقيقى لانه هو الذى يعتبر فيه حال الخطاب
 وانقسام القصر الى هذه الانقسام انما هو باعتبار حال الخطاب
 ويمكن ان ينزل كلام الشارح على ذلك وان كان ظاهر
 كلامه يابى عنه فانهم ١٢ من الدسوة **له قوله** بان لا
 يتجاوز الى غيره النعمية المستتر في تجاوز راجع للشئ
 الاول والبارز فيه وفي غيره راجع للشئ الثانى اى بان
 لا يتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ الثانى المقصور عليه
 الى غير هذا الشئ الثانى كقولك ما خاتم الانبياء والرسول الا
 محمد صلى الله عليه وسلم فقد قصرت نعمتها على محمد ونفعية
 عن كل ما عداه فلم يتجاوز النعم الى غيره عليه السلام اصلا
 ١٣ دسوة **له قوله** وان امكن الخ فيه اشارة الى
 انه قد يمكن فالحقيقة والاضافى بحسب اعتبار المتعبر ان
 اعتبر تخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقى
 سواء وجد الجميع او لم يوجد شئ منه او الى بعضها فهو اضافى
 وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض ١٢ تجريد **له قوله**
 في الجملة اى في بعض الامثلة القصر لى كلها اذ قد يتجاوز الى شئ
 بالنسبة الى الله بعض البلدان فهو اضافى مع عدم التجاوز
 شئ آخر اصلا ١٢ تجريد **له قوله** وانقسامها الى هذا جواب
 عما يقال ان القصص في تخصيص وهو من الامور الاضافية
 فيمتنع اتصافه بالحقيقى وتقسيمه الى الحقيقى والاضافى
 من تقسيم الشئ على نفسه الى غيره وحاصل الجواب انه ليس
 المراد بالحقيقى ما يكون تعقله في ذاته لا بالقياس الى الغير
 بل المراد به ما كان بالاضافة الى جميع ما يباين فهو حيز
 نوع من الاضافى كما ان الاضافى هنا نوع من الاضافى
 لتوقف كل من الحقيقى والاضافى على تعقل المتخصص والمقتضى
 عليه يمكن في الحقيقى بالاضافة الى الجميع وفى الاضافى الى
 البعض وخص احدهما باسم الاضافة لان للمضاف اليه فيه
 متعين والآخر باسم الحقيقة لانه النسب بحقيقة تخصيص
 التى هي عند المشاركة ١٢ من الدسوة **له قوله** ان يتجاوز
 الموصوف الى كقولك ما زيد الا قائم فقد قصرت زيدا على
 القيام ولم يتجاوز لتعود ويصح ان تكون تلك الصفة
 هى القيام لموصوف آخر ١٢ **له قوله** الى صفة اخرى

ان اراد الى صفة من غير التعيين كان القصر حقيقيا وان اراد الى صفة معينة كان اضافيا وكذا يقال فيما بعد ١٢
 القيام على زيد بحيث لا يتجاوز الى غيره وان كان زيد متصفا بصفات آخر كالاكل والشرب ١٢ دسوة **له قوله** اعني المعنى القائم الخ سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقائم
 او غيره كالنعت النحوى لا يقوم ١٢ تجريد **له قوله** لا النعت النحوى ليس المراد لا النعت النحوى فقط بل المراد ما هو اعني منه اى لفظة بالكلية لان النعت النحوى لا يدخل في شئ
 من طرق القصر فلا يعطف ولا يقع بعد الاولا ولا بعد الاخر ولا يتوسط بينه وبين متعونه ضمير الفصل وليس مندا ولا مسندا اليه حتى يقصد بتعريف باللام القصر فالمراد لفظها بالكلية اى
 انه لا يصح ارادة في باب القصر اذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه ولا يكسر هذا قول الشارح وبينهما عموم من وجه لان المراد بيان النسبة بينهما في جهة اتها ونفس الامر لا في هذا
 الباب تامل ١٢ دسوة

وهو حقيقى وغير حقيقى ان تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون
 بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بان لا يتجاوز الى غيره اصلا
 وهو الحقيقة او بحسب الاضافة الى شئ اخر بان لا يتجاوز الى ذلك
 الشئ وان امكن ان يتجاوز الى شئ اخر في الجملة وهو غير حقيقى
 بل اضافى كقولك ما زيد الا قائم معناه انه لا يتجاوز القيام الى
 القدر لا معناه انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامها الى
 الحقيقى والاضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقا من
 قبيل الاضافات وكل منها اى من الحقيقة وغيره نوعان قصر الموصوف
 على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة الى صفة
 اخرى لكن يجوز ان تكون تلك الصفة موصوف اخر وقصر الصفة
 على الموصوف وهو ان لا يتجاوز تلك الصفة عن ذلك الموصوف الى
 موصوف اخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف اخر المراد بالصفة ههنا
 الصفة المعنوية اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوى اعني التامع

ان اراد الى صفة من غير التعيين كان القصر حقيقيا وان اراد الى صفة معينة كان اضافيا وكذا يقال فيما بعد ١٢
 القيام على زيد بحيث لا يتجاوز الى غيره وان كان زيد متصفا بصفات آخر كالاكل والشرب ١٢ دسوة **له قوله** اعني المعنى القائم الخ سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقائم
 او غيره كالنعت النحوى لا يقوم ١٢ تجريد **له قوله** لا النعت النحوى ليس المراد لا النعت النحوى فقط بل المراد ما هو اعني منه اى لفظة بالكلية لان النعت النحوى لا يدخل في شئ
 من طرق القصر فلا يعطف ولا يقع بعد الاولا ولا بعد الاخر ولا يتوسط بينه وبين متعونه ضمير الفصل وليس مندا ولا مسندا اليه حتى يقصد بتعريف باللام القصر فالمراد لفظها بالكلية اى
 انه لا يصح ارادة في باب القصر اذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه ولا يكسر هذا قول الشارح وبينهما عموم من وجه لان المراد بيان النسبة بينهما في جهة اتها ونفس الامر لا في هذا
 الباب تامل ١٢ دسوة

المراد بالاضافى المجاز بمعنى ان تخصيص الشئ بالشئ بحسب الاضافة الى شئ معين مجازى له وفيه نظر ايضا لان

قوله وبنيها عموم الذي بين المعنوية والنوعية من حيث مدلولها وبين النوعية والمعنوية من حيث دلالتها والافانوعية لفظ وهو مبين للمعنى ١٢ وسوقى ١٤
قوله لتصادقهما فيه اشكال قوى لان النعت النحوي اسم للفظ والصفة المعنوية اسم للمعنى واللفظ والمعنى يتصادقان الا ان يقال الكلام على المسامحة والمراد ان التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي لا انه لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى نسب بالمعنى الى اللفظ على المسامحة ١٣
قوله اعجبتني هذا العلم في دلالة العلم على معنى في مقبوعه حتى يكون نعتا نحويا نظرا لان مدلوله نفس الموصوف وواجب بان اسم الاشارة لا دلالة له على حقيقة المشار اليها والعلم يتنا لا يدل على ذات ومعنى فيها لان المراد به نعت في هذه الماهية كما في قولك مررت بهذا الرجل ١٢ تحسريد وغيره **قوله** العلم من مثال لا فرق الصفة المعنوية فان العلم صفة معنوية لا نحوية لانه مبتدأ ١٢
قوله مررت بهذا الرجل مثال لا فرق النعت النحوي فان لفظ الرجل نعت لاسم الاشارة ولم يدل على معنى قائم بالغير فان قيل ان الرجل في هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير اذ هو دال على كون المشار اليه موصوفا بالرجولية ولذلك مع كونه نعتا فيكون صفة معنوية قلنا هو من اصل لم يوصف به صفة الا لذات بخلاف العلم في مثال السابق فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويروى على هذا الجواب لو كان المعبر في الصفة المعنوية الدلالة لا الصليبية فلا يكون ما زيد لا اخوك وما الباب الاساس وما هذا الازيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وهو سلم عندهم فاما ان يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال اذ لا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الاصل فان جعل منها كانت الصفة المعنوية اهم مطلقا من النعت النحوي وهو الاقرب ١٣ من الرسوخة **قوله** واما نحو قولك الخ قصر بهذا دفع ما يروى على قوله كل منهما نوعان فان القصر في الاشارة المذكورة ليس من النوعين وحصل الجواب انها من باب قصر الموصوف على الصفة المعنوية تاديد لا يقال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخر للتأويل لانه يدل على معنى هو الاخرة فهو ما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا منه بر ١٢ وسوقى ١٤
قوله من الحقيقي حال من المبتدأ او الخبر على القول بجواز منهما وحال ما ذكره المصنف ان لقصر اما حقيقة او اضافي والحقيقة اما قصر موصوف على الصفة او بالعكس وكل منهما اما حقيقي غير اضافي او ادعي في هذه اربعة والا اضافي اما قصر موصوف على صفة او بالعكس وكل منهما اما قصر افراد او قلبا او تعيين فبذلك ستة تلك في قوله ١٢ وسوقى ١٤
قوله اذا زيد الاشارة في المثال اي ان هذا المثال انما يكون من الحقيقة اذا زيد ان زيد لا يتصرف بغير ما اني بكل متغير لهما من الصفات واما اذا زيد ان يتصرف بهما لا بمقابلةها فقط من الشر مثلا كان من القصر الاضافي ١٤ وسوقى ١٤
قوله والافانوعية لفظ وهو مبين للمعنى ١٢ وسوقى ١٤

الذي يدل على معنى في متبوعه غير المشمول وبنيها عموم
 فصل خرج بالبدل وعطف البيان والتأكيد الذي ليس للمشمول ١٢ فصل ثان خرج به التأكيد بجل واخواتها ١٢
 من وجه لتصادقهما في مثل اعجبتني هذا العلم وتعارفهما في
 مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما نحو قولك ما نريد
 الا اخوك وما الباب الاساس وما هذا الازيد من قصر الموصوف
 على الصفة تقدير اذا لمعنه انه مقصور على الاتصاف بكونه
 اي حال كون الصفة مقدرة ١٢

اخا و ساجا وزيدا والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقة
 نحو ما زيد الا كاتبة اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكاتبة
 من الصفات ١٢

وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن
 اي قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا ١٢ اي احاطة المتكلم ١٢
 اثبات شيء منها ونفي ما عداها الكلية بل هذا محال لان
 اضراب على قوله لا يكاد والحو ١٢

للصفة المنفية تقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها
 ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتبة
 وارادنا انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا ينصف بالقيام ولا بنقيضه

وهو محال والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقة كثير
 في قوله ١٢ وسوقى ١٤

التي هي صفة ونفي ما عداها محال لاننا نقول الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الا في كل ما هو غير مثبت وهو ديا كان او عديا فلو فرض نفي الصفات الوجودية خاصة فانما يلزم منه عدم ارتفاع النقيضين لانه لا يتصور القصر الحقيقي لان عدمه موقوف على نفي كل ما هو غير مثبت من الصفات الوجودية وله عدمية معا على ان من الصفات الوجودية ما يتلزم نقيض احداهما عين الاخر كحركة الجسم وسكونه فان واحدا منهما ليس بغير بل كلاهما وجوديان فلا يقيده نقيض الصفات بالوجودية فانهم ١٢ من الرسوخة ١٢

١٤ قوله على معنى ان الحصول الى حصول الانسان لا حصول مطلق الشئ فلا يرد ان لا يتصور عن شئ غير زيد اقله هو ان يلزم عليه ان القصر بهذا الوجه صار
 ايضا وايضا يلزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعديا او محالاً لا يصح قولك ما هذا الثوب الا ابيض يتقرر ان لا يتصرف بشئ من الالوان غير
 البياض فالاولى التمثيل بخلافه لا الله وما خاتم الانبياء الا محمد من التجريد **١٥** قوله المعينة اخذ هذا القيد من جعل اللام في الدار للبعد ولا بد من هذا القيد وذلك لانه اذا
 اراد اداء معينة مع حصر هذه الصفة وهي الكون فيها في زيد فلا يكون فيها غيره اصلا ولو اراد مطلق الدار في زيد من ان يسوق **١٦** قوله اي بالثاني وهو قصر الصفة على
 الموصوف قصر حقيقيا وقيل ارجاع الضمير اي في قوله به الى مطلق القصر اشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاصناف في السهم الا ان يقال لم يقع شئ في كلام البلغاء
 وان جازوا افا ومثلا ١٢ تجريد **١٧** قوله المباعدة
 اي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتدفع عن
 غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير
 ولو كانت في نفس الامر للغير ايضا ١٢ تجريد **١٨**

١٩ قوله واما في القصر الغير الحقيقي هذا الذي
 ذكره اشرارح اشارة للفرق بين الاضافي وقصر
 الحقيقي الادعائي وحاصله ان الاضافي يعتبر بالاضافة
 الى شئ معين من غير اعتبار المباعدة والتنزيل
 والحقيقة الادعائي مبني على المباعدة والتنزيل فاذا
 قلنا ما في الدار الا زيد وادوت لا غيره وكان
 فيها غيره ونزلة منزلة العدم كان القصر حقيقيا
 او عاليا وان ادوت لا عمرو وكان فيها بكر وخالد
 ايضا كان اضافيا وقد يعتبر في الاضافي ملك
 المباعدة بان يجعل ما يكون القصر بالاضافة اليه
 منزلة العدم فاذا قلنا ما في الدار الا زيد بمعني
 ان الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز الى عمرو
 وان كان حاصله بكر وخالد فذلك قصر اضافي على
 وجه الحقيقة فاذا جعل ما يكون القصر بالاضافة
 اليه هو عمرو ومنزلة العدم كان قصر اضافيا على وجه
 المباعدة والخاص ان الاقسام اربعة قصر يقيس
 على وجه الحقيقة وقصر حقيقي على وجه المباعدة وقصر
 اضافي على وجه الحقيقة وقصر اضافي على وجه المباعدة
 كذا في السوقي **٢٠** قوله والاول الخ لما فرغنا
 من الاقسام الاربعة للحقيقة وهي قصر الموصوف على
 الصفة او بالعكس الحقيقة والادعائي شرع في
 اقسام الاضافي وهي ستة كما في المحاشية سابقا
 من السوقي **٢١** قوله او مكانا اذا لم يقرب
 وما قبله قصر الاذوا وما قصر التبيين فداخل في قوله
 او مكانا على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة
 السكاكي كما سيأتي ١٢ تجريد **٢٢** قوله معناه ان
 ذكره التبيين المراد من قوله دون اخرى فانه يمكن
 ان يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التفرغ

٢٣ نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على
 زيد وقد يقصد به اي بالثاني المباعدة لعدم الاعتداد بغير المذكور
 اي قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقيا ١٢
 كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار من عدا زيدا
 في حكم العدم فيكون قصر حقيقيا او عاليا واما في القصر الغير الحقيقي
 فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار
 مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصله لعمرو وان كان حاصله لبكر وخالد
 والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقة تخصيصا
 بصفة دون صفة اخرى او سكاكها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة
 اجماع وان قلت على المتصور عليه هو قصر الادعاء ١٢ هو قصر القلب التبيين ١٢
 اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقة تخصيصا بصفة
 بامر دون امر اخر او مكانه وقوله دون اخرى معناه يتجاوزا عن الصفة
 الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين المتكلم يختص بهما
 ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل اذ في مكان من الشئ يقال هذا
 دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب
 لانها مع انه ليس مراد ابل المراد التعرض لانتفاها ١٢ وسوق **٢٤** قوله متجاوزا الى حال اما المفعول المذكور وهو الامر ما
 الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملقوب به واما مكانها ففيل حال ومعناه او اضافيا تلك الصفة مكان اخرى وقيل منسوب على الظروف الى الصفة ووجه
 في مكان صفة اخرى قول جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه كلام اشرارح والتكلم يخصصه باحد لهما ويتجاوز الى اخرى مع ان في جعله حالا من المفعول اتيان الحال من المكرة ١٢
 تجريد **٢٥** قوله ومعنى دون الخ اصل دون ان يستعمل في المكان المحسوس المنه يقال هذا البيت دون ذلك البيت اذ كان اعط منه قليلا ثم استعمل في الكلام
 المعنوي من الاحوال والرتب فيقال زيد دون عمرو في امثله ثم نقلت الى علم علم في علم وتجاوز الى قد من وسوق

لا انتفاها مع انه ليس مراد ابل المراد التعرض لانتفاها ١٢ وسوق **٢٤** قوله متجاوزا الى حال اما المفعول المذكور وهو الامر ما
 الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملقوب به واما مكانها ففيل حال ومعناه او اضافيا تلك الصفة مكان اخرى وقيل منسوب على الظروف الى الصفة ووجه
 في مكان صفة اخرى قول جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه كلام اشرارح والتكلم يخصصه باحد لهما ويتجاوز الى اخرى مع ان في جعله حالا من المفعول اتيان الحال من المكرة ١٢
 تجريد **٢٥** قوله ومعنى دون الخ اصل دون ان يستعمل في المكان المحسوس المنه يقال هذا البيت دون ذلك البيت اذ كان اعط منه قليلا ثم استعمل في الكلام
 المعنوي من الاحوال والرتب فيقال زيد دون عمرو في امثله ثم نقلت الى علم علم في علم وتجاوز الى قد من وسوق

قوله ونقول هذا اعتراض على تعريف المصنف لقصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قصر غير حقيقي حاصله ان اختيار الشئ الاول من شئ الترديد كان التعريف في جماع بعض افراد القصر الاضافي وهو ما يكون لشيء اكثر من صفة واحدة وامر واحد ان اختيار الشئ الثاني كان التعريف غير مانع لصدق على القصر الحقيقة لانه دون سائر الامور ١٢ وسو في **قوله** وان اريد الموجب عن الاشكال المذكور باختيار الشئ الثاني لكن المراد الواحد غيره على سبيل التفصيل بان يلاحظ الصفات ولا مبدء الموصوفة والمجاورة عنها تفصيلا بخلاف القصر الحقيقي فانه يلاحظ فيه الشيء من غير على سبيل الاجمال مثلا اذا قيل ما قائم الا يزيد ان يلاحظ لا غيره اجمالا كان القصر حقيقيا وان لوحظ لا غيره ولا بكونه فانه لا يلاحظ فيه الشيء بان المراد اسم من الواحد غيره بشرط ان لا يكون الاعم هو الجميع وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقي في التعريف واجاب في المطول عن هذا باختيار الشئ الثاني وهذا المعنى وان كان مشتركين بالحقيقة وغيره لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بعدد والتفسير للقصر الغير الحقيقي لاجل ان يتميز عن القصر الحقيقي لان ذلك قد علم سابقا بل عرضت من هذا الكلام ان يفرع عليه التفسير الى قصر الافراد والقبول والتعيين وهذا التفسير لا يجري في القصر الحقيقي **قوله** وكذا الكلام الجاهل من انه ان اريد مكان صفة واحدة اخرى او مكان امر واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب اكثر من صفتين او امرين وان ادبر اعلم دخل القصر الحقيقي لانه يصدق عليه انه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بامر مكان سائر الامور ١٣ وسو في **قوله** من ضرب كل الجملاد به كل ما بينه الشارح بقوله من قصر الموصوف من قصر الموصوف على الصفة على الصفة بالمعنى بقوله تخصيص من امر بصفة دون صفة اخرى والتقسيم الثاني منه هو المعبر عنه بقوله تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والتقسيم الاول من قصر الصفة على الموصوف هو المعبر عنه بقوله تخصيص صفة بامر دون امر آخر والتقسيم الثاني منه هو ما عبر عنه بقوله تخصيص صفة بامر مكان امر آخر فبذلك ظهر ان قول الشارح ويعني بالاول الجاهل بالتقسيم الاول من الموصوف الثاني والحاصل ان المراد بالاول الذي اتى فيه بدون سوار كان من قصر الموصوف على الصفة او العكس المراد بالثاني ما كان فيه لفظ مكان ١٤ من الدسوة رحمه الله **قوله** ويعني بالاول الجاهل اني بالخارج ههنا في قوله وباشارة

قوله ونقول هذا اعتراض على تعريف المصنف لقصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قصر غير حقيقي حاصله ان اختيار الشئ الاول من شئ الترديد كان التعريف في جماع بعض افراد القصر الاضافي وهو ما يكون لشيء اكثر من صفة واحدة وامر واحد ان اختيار الشئ الثاني كان التعريف غير مانع لصدق على القصر الحقيقة لانه دون سائر الامور ١٢ وسو في **قوله** وان اريد الموجب عن الاشكال المذكور باختيار الشئ الثاني لكن المراد الواحد غيره على سبيل التفصيل بان يلاحظ الصفات ولا مبدء الموصوفة والمجاورة عنها تفصيلا بخلاف القصر الحقيقي فانه يلاحظ فيه الشيء من غير على سبيل الاجمال مثلا اذا قيل ما قائم الا يزيد ان يلاحظ لا غيره اجمالا كان القصر حقيقيا وان لوحظ لا غيره ولا بكونه فانه لا يلاحظ فيه الشيء بان المراد اسم من الواحد غيره بشرط ان لا يكون الاعم هو الجميع وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقي في التعريف واجاب في المطول عن هذا باختيار الشئ الثاني وهذا المعنى وان كان مشتركين بالحقيقة وغيره لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بعدد والتفسير للقصر الغير الحقيقي لاجل ان يتميز عن القصر الحقيقي لان ذلك قد علم سابقا بل عرضت من هذا الكلام ان يفرع عليه التفسير الى قصر الافراد والقبول والتعيين وهذا التفسير لا يجري في القصر الحقيقي **قوله** وكذا الكلام الجاهل من انه ان اريد مكان صفة واحدة اخرى او مكان امر واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب اكثر من صفتين او امرين وان ادبر اعلم دخل القصر الحقيقي لانه يصدق عليه انه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بامر مكان سائر الامور ١٣ وسو في **قوله** من ضرب كل الجملاد به كل ما بينه الشارح بقوله من قصر الموصوف من قصر الموصوف على الصفة على الصفة بالمعنى بقوله تخصيص من امر بصفة دون صفة اخرى والتقسيم الثاني منه هو المعبر عنه بقوله تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والتقسيم الاول من قصر الصفة على الموصوف هو المعبر عنه بقوله تخصيص صفة بامر دون امر آخر والتقسيم الثاني منه هو ما عبر عنه بقوله تخصيص صفة بامر مكان امر آخر فبذلك ظهر ان قول الشارح ويعني بالاول الجاهل بالتقسيم الاول من الموصوف الثاني والحاصل ان المراد بالاول الذي اتى فيه بدون سوار كان من قصر الموصوف على الصفة او العكس المراد بالثاني ما كان فيه لفظ مكان ١٤ من الدسوة رحمه الله **قوله** ويعني بالاول الجاهل اني بالخارج ههنا في قوله وباشارة

ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل
بغير النقل والجازا المرسل من استعمال المقيده المطلق ١٥ ج وان لم يكن هناك تفاوت ١٦
ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون اخر دون صفة واحدة
في قصر الصفة على الموصوف ١٧
اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب
اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا و
في قصر الموصوف على الصفة ١٨
شاعرا ومنجها وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمر او بكرا وان
في قصر الصفة على الموصوف ١٩
اريد اعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي
وكذا الكلام على مكان اخرى ومكان اخر فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام
في قصر الموصوف ٢٠ في قصر الصفة ٢١ من الاول والثاني من غير الحقيقة ٢٢
ومن استعمال لفظ اذ فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
التي للتوزيع ٢٣
وقصر الصفة على الموصوف بان الاول تخصيص لشيء دون شيء والثاني
من كل منهما ٢٤
التخصيص لشيء مكان شيء والمخاطب بالاول من ضرب كل من قصر
بيان كل ٢٥
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف يعني بالاول التخصيص
اى من العزبين ٢٦
لشيء دون شيء من تقدير الشركة اى شركة صفتين في موصوف واحد
اى لا تخصيص لشيء مكان شيء فانه الثاني كما ياتي ٢٧
في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة
فاكثر ٢٨

الموصوف دون سائر الصفات وتخصيص بامر

لفظ المراد بالاول والثاني لانه لم يبين الاول من العزبين والثاني منها لكن بدارقة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشئ دون شيء وتبيينه بالتخصيص بشئ مكان شيء فربما على المراد ١٢ بغيره **قوله** من يعتقد الشركة لى غالبا وقد يخاطب به من يعتقد ان المتكلم يعتقد الشركة ولو كان هذا المخاطب يعتقد الله انفرادا كان يعتقد مخاطب الصافي زيد بالشرع فقط ويعتقد انك تعتقد الصافي بالشرع والكاتبه او التميمي مثلا فتقول له ما زيد الا شاعر خيرا انك لا تعتقد ما يعتقدك فليك ١٣ وسو في ر

له قول فالمخاطب الخ علم ان المقصور ابدأ ما بعد الا واما المقصور عليه ما قبلها وحاصل ما قال الشارح انه اذا اعتقد المخاطب ان زيدا شاعرا وكاتب وشمس
مثلا قلت في نفى ذلك الاعتقاد ما زيد الاشاعر هذا في قصر الموصوف واذا اعتقد ان زيدا وعمر او قالوا مشتركا في صفة الشعر فانك تقول في نفى ما شاعرا
زيد هذا في قصر الصفة **قوله** تقطع الشركة اي تقطع ذلك القصر وذلك المتكلم الشركة التي اعتقد بها المخاطب **قوله** من يعتقد العكس هذا
بالنظر للغالب والا فمقدح

من يعتقد ان المتكلم يعتقد العكس
وان كان هو لا يعتقد العكس
وذلك عند قصد ان يكون لفظ
لافاضة لازم القائمة ببيان
المتكلم ان ما هو عنده هو ما عند
المخاطب لا ما توهم فيه **قوله** قلب حكم المخاطب
اي تبديل حكمه بغيره بخلاف
قصر افراد وليس فيه تبديل
كله بل فيه اثبات البعض
ونفي البعض **قوله** على ما يفهم
عنه لفظ لا ايضا قال المصنف
في الايضاح والمخاطب الثاني
اما من يعتقد العكس اما
من تساوى الامر ان عند
في صريحة في العطف لزيد
تارة الشارح قال اوله ان
يحمل كلامه هنا على ما في
الايضاح ليتطابق ولا يتعارض
وان احتمل على بعد ان يعطف
قوله او تساوي لفظه قوله يعتقد
الشركة لانه ان المخاطب
بالاول من يعتقد الشركة
او تساوى عنده الاتصاف
اي الاتصاف بالصفة
والاتصاف بغيره بالي قطره
والانصاف الموصوف بصفة
والانصاف غيره بها في قصر
الصفة وعلى هذا فيكون قصر
التعيين داخل في الاول
فيوافق ما في المفتاح يمكن
عبارة الايضاح على ما مر
يمنع فالاول اولى كما قال
الشارح **قوله** من الواضح
بذلك انه ان فهمتساويا راجع
الى معلوم من السياق وهو
الامر ان الشاملان للخصيتين في قصر الموصوف
وبما مر من في قصر الصفة **قوله** تجسريد

على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيدا لا كاتب من يعتقد تصافه بالشعر
في قصر الموصوف **قوله** في قصر الموصوف

والكتابة وبقولنا ما كاتب الزيد من يعتقد اشتراك زيد وعمر في
في قصر الصفة

الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة التي اعتقد بها المخاطب
اي القصر الاول

والمخاطب بالتالي اعني التخصيص بشئ مكان شئ من ضرب كل من
عطف على قوله بالاول **قوله** في قصر الموصوف الثاني

القصرين من يعتقد العكس عكس الحكم الذي اثبتته المتكلم فالمخاطب
اي قصر الموصوف وقصر الصفة **قوله** في قصر الموصوف

بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد تصافه بالعود دون القيام وبقولنا
في قصر الموصوف **قوله** في قصر الموصوف

ما شاعر الزيد من اعتقد ان الشاعر عمرو ولا زيد ويسمى هذا القصر
في قصر الصفة

قصر قلب لقلب حكم المخاطب وتساويا عنده عطف على قوله يعتقد
في قصر الصفة

العكس على ما يفهم عنه لفظ الايضاح اي المخاطب بالتالي اما من
في قصر الصفة

يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامر ان اعني الاتصاف بالصفة
في قصر الصفة

المذكورة وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيرها بالصفة
اي الموصوف **قوله** في قصر الموصوف

قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيدا الا قائم من يعتقد تصافه
تفريع على او تساويا **قوله** في قصر الموصوف

بالقيام او الفعوم غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الزيد من يعتقد
في قصر الصفة

من يعتقد ان المتكلم يعتقد العكس
وان كان هو لا يعتقد العكس
وذلك عند قصد ان يكون لفظ
لافاضة لازم القائمة ببيان
المتكلم ان ما هو عنده هو ما عند
المخاطب لا ما توهم فيه **قوله** قلب حكم المخاطب
اي تبديل حكمه بغيره بخلاف
قصر افراد وليس فيه تبديل
كله بل فيه اثبات البعض
ونفي البعض **قوله** على ما يفهم
عنه لفظ لا ايضا قال المصنف
في الايضاح والمخاطب الثاني
اما من يعتقد العكس اما
من تساوى الامر ان عند
في صريحة في العطف لزيد
تارة الشارح قال اوله ان
يحمل كلامه هنا على ما في
الايضاح ليتطابق ولا يتعارض
وان احتمل على بعد ان يعطف
قوله او تساوي لفظه قوله يعتقد
الشركة لانه ان المخاطب
بالاول من يعتقد الشركة
او تساوى عنده الاتصاف
اي الاتصاف بالصفة
والاتصاف بغيره بالي قطره
والانصاف الموصوف بصفة
والانصاف غيره بها في قصر
الصفة وعلى هذا فيكون قصر
التعيين داخل في الاول
فيوافق ما في المفتاح يمكن
عبارة الايضاح على ما مر
يمنع فالاول اولى كما قال
الشارح **قوله** من الواضح
بذلك انه ان فهمتساويا راجع
الى معلوم من السياق وهو
الامر ان الشاملان للخصيتين في قصر الموصوف
وبما مر من في قصر الصفة **قوله** تجسريد

له قوله لانا وسلمنا الخ فيه اشارة الى منع كون قصر التعيين من تخصيص شيء بشئ مكان آخر كما فعله المصنف وحاصل ذلك النظر اننا لا نسلم ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشئ مكان شيء آخر لان المخاطب به لم يثبت المتكلم مكانها ما يعينه بل هو متردد بينهما سلمنا ان فيه تخصيصا بشئ مكان شيء آخر ولو احتملنا فلا يخفى ان فيه ايضا تخصيصا بشئ دون شيء آخر فيكون داخل في الاول اي الافراد وخير من جعل قصر التعيين من تخصيص شيء بشئ مكان شيء لا من تخصيص شيء بشئ دون آخر تحكم ١٣ اق ٥

قوله ولهذا اي ولاجل ان قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشئ دون آخر وان كونه من تخصيص شيء بشئ دون آخر اظهر من كونه من تخصيص شيء مكان آخر جعل السكاكي الخ وهذا هو المعنى ثانيا غير التحكم بل يلزمه التحكم ومخالفة من تقدم من المؤلفين بلا موجب ١٢ من الرسوق ٥ قوله سماه المصنف الخ بتر الشارح من هذه التسمية اشارة الى ان السكاكي لا يقول بها اذا قصر الافراد في عنده نوعان فقط

قصر قلب لمن يعتقد العكس وقصر فردا من يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئا فادرج ما يسميه المصنف تعيينا في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح لان في قصر التعيين إزالة الشركة الاحتمالية بحالات القسم الثاني من الافراد فان إزالة الشركة الحقيقية ١٢ رسوق ٥ قوله قصر قلب فقط لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف وتحصل مما تقدم ان قصر التعيين لم يدرج احده في قصر القلب بظهور ان العكس فيه اعتقادا ما عند السكاكي فالتعيين من افراد الافراد لا قسم له لان الافراد عنده عبارة عن قطع الشركة سواء كانت بطريق الاحتمال او الاعتقاد وعند المصنف الافراد قطع الشركة الاعتقادية فلا يتناول التعيين لانه قطع الشركة الاحتمالية لا شركة الصفتين او الموصوفين في ان كل منهما يحتمل ان يكون ثابتا بدلا عن الآخر فعليه يكون التعيين قسما لكل من الافراد والقلب ١٢ رسوق ٥ قوله ومشرط قصر الموصوف على الصفة الخ قد يقال لاحاجة الى هذا الاشتراط لعلمه مما تقدم من ان المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة فان هذا يفيد ان قصر الافراد انما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين فهو اي ما قاله المصنف هنا تصرف بما علم التزاما ثم ظاهر كلامه انه لا يشترط في قصر الصفة على الموصوف افراد مع انه يشترط فيه عدم تنافي الاوصافين او لو كان الوصفين مما لا يصح قيامهما بجلين لم يتأتى اعتقاد المخاطب به لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو الاب لزيد لا عمر فانه لا يتحقق موصوفان في الوصف الابوة لزيد فلا يتأتى في قصر الافراد واجيب بان المصنف ترك اما لندرة ذلك داما للتحويل على نظرية المقابلة ١٢ من الرسوق ٥ قوله عدم تنافي الوصفين عدم تنافيهما صادقا بان يكون بينهما عموم وخصوص

ان الشاعر زيدا او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا

القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل

ان التخصيص بشئ دون شيء قصر افراد والتخصيص مكان شيء ان اعتقد

المخاطب فيه العكس قصر قلب ان تساويا عند قصر تعيين وفيه

نظر لانا وسلمنا ان في قصر التعيين تخصيص شيء مكان آخر فلا يخفى ان فيه

تخصيص شيء دون آخر فان قولنا ما زيدا الخ قال لمن يرد دين القيام

والقوة تخصيص له بالقيام دون القوة وهذا اجل لسكاكي التخصيص بشئ

دون شيء مشترك بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر

تعيين وجعل التخصيص بشئ مكان شيء قصر قلب فقط وشرط قصر

الموصوف على الصفة افراد اعدام تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب

اجتماعهما في الموصوح حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيدا الشاعر

كونه كاتباً او مبحراً كونه مبحراً اي غير شاعر لان الاتحاد هو وجدان الرجل

غير شاعر ينافي الشعرية وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا

مطلق او من وجه وفي عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافي الوصفين ان لا يكون مفهوم احدهما عين نفي الآخر كما لمعية والشاعرية ولا يلزم وما بينا يحصل في الذهن بحصوله كالقوة والقيام اولو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان المتعار النفي والاثبات من اجل البديهيات فلا يتحقق قصر الافراد لا بتناؤه على اعتقاد الشركة ١٢ رسوق ٥ قوله حتى تكون الخ حتى تفريعية بمنزلة الغار ١٣ اق ٥ قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا الخ انما سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو انما الكاتب زيدا او عمرو لمن اعتقد ان الكاتب عمر ولا زيد لانه لا يخفى عليك ان وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه وبينه فلا يشترط فيه تحقق التنافي بل تارة لا يتحقق التنافي كما مثلنا وتارة يتحقق نحو الاب لزيد الخ فانه قصر صفة على موصوف ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف ابوة زيد ١٢ كذلك في الرسوق ٥

له قول تحقق لما فيها أي تحقق تنافي الوصفين في الواقع لاجل ان يكون اثبات المتكلم إحدى الصفتين مشعرا بانتفاء غير ما هي الصفة التي تنافيها فيكون القصر
 قصر قلب يتحقق بخلاف ما لا يمكن احدهما منافية للآخر أي فان المخاطب يجوز اجتماعهما في بادئ الرأى فيجمل ان يكون قصر افراد ويحتاج في كونه قصر قلب
 في امر خارجي يعرف بان المخاطب يعتقد العكس ١٢ وسو في **له قول** لقد احسن الترخيص المصنف من كونه اساء في اشتراط هذا المشروط هو تحقق التنافي في قصر لفظ
 على الصفة قصر قلب فكان ينبغي له ان يهمل كما همل السكاكي ١٢ وسو في **له قول** ما صرح النح لان الشيط في قصر القلب على كلام صاحب المفتاح اعتقاد المخاطب على ما يذكر
 المتكلم سواء كان التنافي بينهما محققا في الواقع ام لا ١٢ وسو في رحمه الله **له قول** فارجع عن اقسام القصر أي القصر اللفظي اما يخرج عن قصر الافراد فلا اعتقاد المخاطب بقصا
 بصفة واحدة هي الكتابة وفي قصر الافراد لا بد ان يتحقق
 المخاطب اجتماعا والتساويا فيهما واما خروج عن قصر التخصيص
 فلكون المخاطب به مترد والاعتقاد عنده والمخاطب هنا
 معتقد بثبوت احدهما وانتفاء الآخر واما خروج عن قصر
 القلب فلعدم تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع
 وهو شرط فيه عند المصنف واما على مذهب السكاكي
 من اهماله فلا يكون هذا المثال خارجا عن الاقسام الثلاثة
 بل داخل في قصر القلب كما علمت من الدروس -
له قول شرط الحسن أي حسن قصر القلب لا يصح وجوبه
 فلا يخرج ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب عن اقسام
 القصر بل يكون من قصر القلب وان كان غير حسن
 وسو في **له قول** التنافي في اعتقاد المخاطب من
 حيث اعتقاده ثبوت احدهما وانتفاء الآخر لا بحسب
 نفس الامر بل لا يمكن اجتماعهما ١٢ تجريد **له قول**
 لادلالة النح حاصل هذا المراد ان لا نسلم ان هذا مراد المصنف
 لعدم اشعار لفظ الكتاب به اذا الاصل في الشرط ان
 تكون للصحة للحسن بل كلامه في الايضاح الذي هو
 كالشرح لهذا الكتاب يتنافي كونه شرطا لحسن ولو سلمنا كونه
 شرطا للحسن فلا نسلم عدم حسن ١٢ **له قول**
 واما الثاني أي كون المصنف اراد تنافي الوصفين في
 اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الامر ١٢ **له قول**
 ذكره في نفس تفسيره أي ما ذكره في التفرع على تفسيره أي
 تعريفه وذلك لانه عرفه بأنه تخصيصه من بصفة مكان صفة
 اخرى ثم فرغ على ذلك قوله والمخاطب بالتنافي من يعتقد
 العكس ١٢ وسو في **له قول** لم يصح النح حاصل كلام
 الشارح انه لو كان مراد المصنف التنافي بحسب الاعتقاد
 ولم يصح قول المصنف في الايضاح معترضا على السكاكي
 انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطنا ذلك
 لان التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي
 فدل هذا على ان مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع
 لا بحسب الاعتقاد اذ يبعد ان يعترض المصنف على السكاكي
 بما هو معترف به ١٢ من الدروس **له قول** ومن المصنف
 أي في الايضاح والشارح بهذا الى بطلان دليل
 المصنف بعد البطلان مداه في اشتراط الشرط المذكور ١٢

تحقق تنافيهما أي تنافي الوصفين حتى يكون المنف في قولنا ما زيد الا
 قائم كونه قلدا او مضطجعا ونحو ذلك مما ينافي القيام **له** وقد
 احسن صاحب المفتاح في اهماله هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد
 الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح
 مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصص
 على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن او المراد التنافي في
 اعتقاد المخاطب لا نقول اما الاول فلانه لا دلالة للفظ عليه
 مع اننا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتب غير
 شاعر واما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره
 في نفس تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقده فيه النح العكس فيكون
 هذا الاشتراط ضائعا وايضا لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط
 في قصر القلب تنافي الوصفين **له** المصنف اشتراط تنافي الوصفين
 بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح

وسو في **له قول** ليكون النح أي انما اشترط في قصر القلب تنافي الوصفين لاجل ان يكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء الاخرى فاذا قيل ما زيد الا قائم كان اثبات القيام مشعرا
 بانتفاء الاخر فاذا قيل ما زيد الا قائم كان اثبات القيام مشعرا بانتفاء القعود ولم يحصل ذلك الاشعار الا اذا كان الوصفان متنافيين في نفس الامر ١٢ وسو في **له قول**
 وفيه نظر بين في الشرح واصل ما ان لو ادان اثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفي غير ما فاداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان اراد ان اثبات المخاطب الصفة هو المشعر
 بتنايوتها على التنافي بل يفهم من المتكلم بقرينة او بعبارة كان يقول ما زيد الا كاتب فيقول المتكلم ما زيد الا شاعر والحاصل ان شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس
 ما يذكره المتكلم سواء تحقق التنافي بينهما ام لا وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم ١٢ تجريد وغيره

له قوله وقصر التبيين اسم له من كل واحد منها على الفراه وليس المراد انه اسم من مجموعها بان يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن ان الوصفين فيه اما
 متباينان اولاد ولا واسطة بينهما فان كانا متباينين تحقق القلب مع التبيين دون الافراد ان كانا غير متباينين تحقق الافراد مع التبيين دون القلب العموم
 باعتبار الحمل وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التبيين لانها مبنيّة لكل من حقيقة القصرين وقسم لهما فلا يصدق قصر الافراد الا عند اعتقاد المشاركة ولا يصدق قصر القلب
 الا عند اعتقاد العكس ولا يصدق قصر التبيين الا عند عدم الاعتقادين وانما كان قصر التبيين اعم محلا من كل من قصرى الافراد القلب لان الاول على ما مر عليه المصنف
 محلا متناهي في الثاني متناهي في الثاني وقصر التبيين محلا ما فيه التناهي وغيره فيكون اعم ١٢ من الاسوة **له قوله** فكل مثال الاشارة الى ان العموم بحسب التحقيق باعتبار
 الصلاحية لا بحسب الصدق او التحقيق بالفعل ١٢ وسوى

له قوله من يتركس لانه ربما يصلح للتبيين ما لا يصلح
 للافراد وهو القلب وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب وهو الافراد

له قوله وفيه ما كفى لفصل وتقريرا منه
 والمند اليه بلام الجنس ١٢ **له قوله** منها العطف

انما تقدم العطف على بقية الطرق لانه اذا ما التصريح فيه
 بطرفين المثبت والمنفي بخلاف غيره فان المنفي هناك
 ضمنى ثم المنفي والا استثناء اصرح من انما واخر التقديم
 عن الكل لان دلالة على القصر وقية لا وضعية واعلم ان
 العطف يكون للقصر الحقيقي والاضافي وذلك لانه ان كان
 المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لانه والقصر اضافي وان
 كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي ١٢ وسوى

له قوله او ما زيد كاتب بل شاعر مثل بمثابة او لهما
 من اعتقده كاتبا وشاعرا ١٢

دون الاثبات لانها بعد المنفي تفيد الاثبات للتابع تفيد
 القصر وبعد الاثبات لا ترفع عن المتبوع بل تجعله في حكم
 المسكوت عنه فلا تفيد القصر فتعني ما زيد كاتبا بل شاعرا
 نفي الكفاية عن زيد واثبات الشعر ونحو زيد كاتبا بل شاعر
 معناه اثبات الشعر لزيد مع السكوت عن نفي الكفاية
 واثباتها لزيد ١٢ **له قوله** وقلبا لانه اقتصره
 على القصرين ربما يؤهم عدم جريان طريق العطف في
 قصر التبيين لكن المفهوم من دلائل الامحاز جريانه فاقصا
 لما سيصرح به الشارح في قوله ولما كان الخ ١٢ وسوى

له قوله فان قلت ان حاصله ان قصر القلب بطريق
 العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا وذلك
 لانه شرط فيه تحقق تنافي الوصفين واذا تحقق تنابها كما
 في المتباينين علم من نفي احدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت
 احدهما نفي الآخر حينئذ فلا فائدة في عطف المثبت على
 المنفي او عطف المنفي على المثبت وكذا على مذهب غيره في
 صحة تحقق التناهي ١٢ من وسوى **له قوله** قلت ان

حاصله ان فائدة التعريف نفي الغير بعد اثبات المطالب
 بطريق محصور الاشعار بان المخاطب اعتقد العكس لان المقيد
 الزائد من الباطن حيث لا يحتاج اليه لطلبه فائدة و
 اقرب شئ يعبر فائدة له بالذوق السليم الروي على المخاطب
 فان المتبادر من قولنا كان كذا كذا ان المعنى وكذا كما

ترجم اليها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا ابل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما ترجم اليها المخاطب ١٢ وسوى **له قوله** بحسب المقام اي حال المخاطب فان اعتقد
 المخاطب مشتركة زيد وعمرو في الشاعرية او في انتفاهما كان قصر افراد وان اعتقد العكس كان قصر قلب ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين انما يشترط عند المصنف في قصر القلب
 اذ كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوفات كذا يشكك عليك كون زيد شاعرا لانه وقصر قلب مثل المصنف بمثابة الين لما سبق ١٢ وسوى **له قوله** بتقديم الخبر لانه يرفع
 على ان جواز ما شاعر عمرو على اعراب شاعر غير امقد او عمرو وبتدأ مؤخر البنية ان شاعر ابتداء وعمر فاعل اذ حينئذ لا يجوز لانه لطل المنفي فما بعد بل فيلزم على الصفة من غير اعتماد
 على النفي وقد يقال يقتصر في التابع مالا يقتصر في المتبوع ١٢

له قوله فكل مثال الاشارة الى ان العموم بحسب التحقيق باعتبار
 الصلاحية لا بحسب الصدق او التحقيق بالفعل ١٢ وسوى

له قوله من يتركس لانه ربما يصلح للتبيين ما لا يصلح
 للافراد وهو القلب وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب وهو الافراد

له قوله وفيه ما كفى لفصل وتقريرا منه
 والمند اليه بلام الجنس ١٢ **له قوله** منها العطف

انما تقدم العطف على بقية الطرق لانه اذا ما التصريح فيه
 بطرفين المثبت والمنفي بخلاف غيره فان المنفي هناك
 ضمنى ثم المنفي والا استثناء اصرح من انما واخر التقديم
 عن الكل لان دلالة على القصر وقية لا وضعية واعلم ان
 العطف يكون للقصر الحقيقي والاضافي وذلك لانه ان كان
 المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لانه والقصر اضافي وان
 كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي ١٢ وسوى

له قوله او ما زيد كاتب بل شاعر مثل بمثابة او لهما
 من اعتقده كاتبا وشاعرا ١٢

دون الاثبات لانها بعد المنفي تفيد الاثبات للتابع تفيد
 القصر وبعد الاثبات لا ترفع عن المتبوع بل تجعله في حكم
 المسكوت عنه فلا تفيد القصر فتعني ما زيد كاتبا بل شاعرا
 نفي الكفاية عن زيد واثبات الشعر ونحو زيد كاتبا بل شاعر
 معناه اثبات الشعر لزيد مع السكوت عن نفي الكفاية
 واثباتها لزيد ١٢ **له قوله** وقلبا لانه اقتصره
 على القصرين ربما يؤهم عدم جريان طريق العطف في
 قصر التبيين لكن المفهوم من دلائل الامحاز جريانه فاقصا
 لما سيصرح به الشارح في قوله ولما كان الخ ١٢ وسوى

له قوله فان قلت ان حاصله ان قصر القلب بطريق
 العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا وذلك
 لانه شرط فيه تحقق تنافي الوصفين واذا تحقق تنابها كما
 في المتباينين علم من نفي احدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت
 احدهما نفي الآخر حينئذ فلا فائدة في عطف المثبت على
 المنفي او عطف المنفي على المثبت وكذا على مذهب غيره في
 صحة تحقق التناهي ١٢ من وسوى **له قوله** قلت ان

حاصله ان فائدة التعريف نفي الغير بعد اثبات المطالب
 بطريق محصور الاشعار بان المخاطب اعتقد العكس لان المقيد
 الزائد من الباطن حيث لا يحتاج اليه لطلبه فائدة و
 اقرب شئ يعبر فائدة له بالذوق السليم الروي على المخاطب
 فان المتبادر من قولنا كان كذا كذا ان المعنى وكذا كما

ترجم اليها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا ابل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما ترجم اليها المخاطب ١٢ وسوى **له قوله** بحسب المقام اي حال المخاطب فان اعتقد
 المخاطب مشتركة زيد وعمرو في الشاعرية او في انتفاهما كان قصر افراد وان اعتقد العكس كان قصر قلب ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين انما يشترط عند المصنف في قصر القلب
 اذ كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوفات كذا يشكك عليك كون زيد شاعرا لانه وقصر قلب مثل المصنف بمثابة الين لما سبق ١٢ وسوى **له قوله** بتقديم الخبر لانه يرفع
 على ان جواز ما شاعر عمرو على اعراب شاعر غير امقد او عمرو وبتدأ مؤخر البنية ان شاعر ابتداء وعمر فاعل اذ حينئذ لا يجوز لانه لطل المنفي فما بعد بل فيلزم على الصفة من غير اعتماد
 على النفي وقد يقال يقتصر في التابع مالا يقتصر في المتبوع ١٢

له قوله بطلان العمل اي على ما لان شرطا عليها ترتيب معموليها وقد فقد الترتيب بين الاسم والخبر لان شاعر خبر مقدم وعمر مبتدأ ومخر وهذا البطلان عند الجمهور لا
 فقد جوز قوم الالعمال مع تقدم الخبر فاما كان او غيره وجوزه ابن عصفور اذا كان ظرفا ١٢ وسو في **له قوله** وتحقق التنافي في اي وتحقق التنافي وعدم التنافي
 لا يمكن اجتماعهما في محل واحد ١٣ **له قوله** على زعمه اي زعم المصنف لا على مذهب السكاك الذي لا يشترط تحقق التنافي فيه وحيد فاما المثال الواحد عنده يصلح لهما ١٣ **له قوله**
 يصلح لهما لان ما ذكر من اشتراط التنافي وعدمه انما يتأتى في قصر الموصوف على الصفة ولا يتأتى في قصر الصفة على الموصوف لظهور التنافي بين كل موصوفين والفرق بين القصرين انما هو
 بحسب اعتقاد المخاطب فتقولك ما قام الازيد صالحا لافراد والقلب ١٢ من في **له قوله** ومنها النفي والاستثناء لم يقل المصنف الاستثناء مطلقا اذا الاستثناء من الاثبات لا يفيد
 بل المقصود منه تصحيح الحكم الايجابي فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم
 فلما ان جاء في الرجال العلماء ليس قصر الك ما جاء في الرجال
 الا لجهال ليس قصر اختلاف ما جاء في الازيد فان المقصود
 منه قصر الحكم على زيد لا يحصل الحكم فقط والاقيل جاء في
 زيد ١٢ تجريد **له قوله** ما زيد الا شاعر وما زيد الا قائم
 ليس لتعدد الامثلة هنا كبيرة فائدة اذا المثال الواحد نحو ما زيد
 الا قائم اذا ايفاض لما لا ينافي فيه كالكتاب يكون قصر افراد
 اذا ايفاض لما ينافي فيه كالقاع يكون قصر قلب فكان لا بد
 الاقتصار على مثال واحد كما صنع في قصر الصفة ولا يقاس
 في العطف لانه متوقف على التصريح بالطرفين فلا يتطرق
 للاحتمال بالاضافة ١٢ تجريد **له قوله** ما شاعر الا زيد اي
 لمن اعتقد ان زيدا وعمر اشاعر وعمر فقط فيكون الاول
 قصر افراد وفي الثاني قصر قلب ١٢ من وسو في **له قوله**
 والكل اي من الامثلة المذكورة لقصر الموصوف والصفة يصلح
 مثلا للتعين ١٢ من وسو في **له قوله** والتفاوت اي
 التفاوت بين ما تقدم من الافراد والقلب بين التعيين انما هو
 بحسب اعتقاد المخاطب وعدمه فان اعتقد المخاطب لاشتراك
 فهو افراد وان اعتقد العكس فقلب وان لم يعتقد شيئا فمقيس
 ١٢ **له قوله** انما زيد قائم ويرد على تعدد المثال مثل
 ما من ان المثال الواحد يصلح للافراد والقلب لان لقائمه
 قد تفاوت لما ينافيها كالقاعية فيكون القصر قلبا والى بالا
 ينافيها كالشاعرية فيكون افرادا فلا حاجة لتعدد المثال ١٢
له قوله افراد وقلبا اي بحسب المقام واعتقاد المخاطب
 فان كان معتقدا للقائم زيد وعمر فافراد وان اعتقده عمر
 فقلب ولا تغفل عما تقدم ان الامثلة المذكورة لقصره وقصر
 تصح للتعين ١٢ وسو في **له قوله** وفي دلائل الاعجاز الخ
 ظاهرة الاعتراف على المصنف حاصلا ان المصنف جعل انما
 بقصر القلب وقصر الافراد وكذلك جعل لا فيما تقدم بهما مع
 ان في دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما يستعملان في
 الكلام البليغ في قصر القلب دون الافراد وهذا الاعتراض من
 الشارح انما يرد على المصنف بالنسبة لانما بحسب ما شرحت
 الشارح كلامه ولو يخفى جميع امثلة انما في كلام المصنف
 بقصر القلب فلا يرد اصلا ويحتمل ان لا يكون غرض الشارح
 من نقل كلام دلائل الاعجاز الاعتراض على المصنف بل مقصود

الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد

صالحا للقلب لا اشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي

في القلب على زعمه اور للقلب مثلا يتنافى فيه الوصفان بخلاف

قصر الصفة فان مثلا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح

مثلا لهما يصلح مثلا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا

في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصرة افرادا

ما زيد الا شاعر وقلنا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا

ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثلا للتعين والتفاوت انما هو

بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصرة افرادا

انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما

قائم زيد وفي دلائل الاعجاز انما ولا العاطفة انما يستعملان

في الكلام المعتد به بقصر القلب دون الافراد وأشار الى سبب فائدة

انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا وشار بلفظ التضمن

تبيين المذهبين فقط ١٢ من الخواشي **له قوله** انما يستعملان الخ اقول ان كان الشارح نقل عبارة دلائل الاعجاز بالمعنى وبلفظ انما من الشارح ورد عليه انه يستعمل انما في قصر الافراد
 فافترس وقع فيه الا ان يقال انه قصد تبيين المذهبين لا افساد كلام المصنف حتى يترض عليه بانه يستعمل في قصر الافراد وان كانت في عبارة دلائل الاعجاز رد الاعتراض على صاحب
 الدلائل بتجريد **له قوله** دون الافراد اي على خلاف ما شئى عليه المصنف فانه صرح باستعمال لا في قصر الافراد في بحث العطف السابق قريبا واما انما فليس في كلام المصنف
 تصرح باستعمالها بقصر الافراد لكن شرح الشارح على انها تستعمل لانه ١٢ تجريد **له قوله** اشار الى سبب الفائدة هذه التوطية دفع توهم ان قول المصنف لتضمنه راجع لقوله في قصرها
 دون ما قبله اي ناد انما تصرح المصنف لبيان سبب افادة انما القصر لافادة بعضهم في ذلك ١٢ من الخ **له قوله** لتضمنه معنى ما والا اي لاشتماله على معنى ما والا اللتين هما في افادة الخصامين
 هو الاثبات والنفي ١٢ وسو في

١٥ قوله الى انه ليس الى ان معنى انما ليس هو معنى ما اذا لا يعينه حتى كانهما مترادفة لهما وجه تلك الاشارة ان تضمن الشئ معنى الشئ لا يقتضيه ان يكون كبري من كل وجه بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال ان انما لو شاركت مادالا في افادة القصر لكن تختلف معهما في ان انما تستعمل في ما من شأنه ان لا يتكرر ولا بالاب العكس ولو كانا مترادفين لما اختلفا في الافادة ١٢ من الدسوق ١٥ قوله كانهما انما قال كانهما لم يقل حتى انهما لا ينافيان انما اذا كان بمعنى واللا يكونان مترادفين بل كل مترادفين لان من شرط المترادفين ان يتقيا معنى وافرادا في اللفظ وهما ليس كذلك لان انما مفرد وماد لا مركب ولهذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان لانهما لا يتقيا معنى ١٢ قوله فليس كل كلام الخ تفريجه على قوله ليس بمعنى ما اذا لان انما تستعمل فيما من شأنه ان لا يتكرر الخطاب وماد لا بالعكس ولكن الزائدة فانه يصلح معهما ما اذا كان انما نحو ما من لا الا الشد ولا يصح انما من ال

الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما الفظان مترادفان اذ فرق بين

ان يكون في الشئ معنى الشئ وان يكون الشئ الشئ على الاطلاق

فليس كل كلام يصح فيه ما والا يصح فيه انما صرح بذلك الشيخ في دلائل

الاجاز وما اختلفوا في افادته القصر وفي تضمنه معنى ما والا بينه بثلاثة

اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الميعة بالنصب معناه ما حرم

عليكم الميعة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميعة و

تقرير هذا الكلام ان في الآية ثلث قراءات حرم مبني للفاعل مع نصب الميعة

ورفعها وحرم مبني للمفعول مع رفع الميعة كذا في تفسير الكواشي فعلى

القراءة الاولى ما في انما كاذبة اذ لو كانت موصولة لكانت ان بلا خبر والموصول

بلا عائد وعلى الثانية موصولة ليكون الميعة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم

المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرم الله عليكم هو الميعة وهذا يفيد

القصر لما عرف في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يقيد بحصر

الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان القراءة الاولى حرم الله

الا انما فلو كان انما بمعنى ما لكانا مترادفين لما اختلفا في الافادة ١٢ من الدسوق ١٥ قوله كانهما انما قال كانهما لم يقل حتى انهما لا ينافيان انما اذا كان بمعنى واللا يكونان مترادفين بل كل مترادفين لان من شرط المترادفين ان يتقيا معنى وافرادا في اللفظ وهما ليس كذلك لان انما مفرد وماد لا مركب ولهذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان لانهما لا يتقيا معنى ١٢ قوله فليس كل كلام الخ تفريجه على قوله ليس بمعنى ما اذا لان انما تستعمل فيما من شأنه ان لا يتكرر الخطاب وماد لا بالعكس ولكن الزائدة فانه يصلح معهما ما اذا كان انما نحو ما من لا الا الشد ولا يصح انما من ال

الشيء الميعة او اعني الميعة ثابتة تحريمية تكلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح على انه خلاف المقصود لان المقصود بيان حرمة الميعة لا بيان الميعة المحرمة حاصلة وثابتة ١٢ كذا في الدسوق والتجريد ١٥ قوله خبر اي لان لا فاعل المحرم والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم ١٢ دسوق ١٥ قوله وهذا يفيد القصر اي هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميعة وما عطف عليها لان ما حرم في قوة المحرم فهو كالمنطلق في المنطلق زيد وزيد المنطلق ١٢ تجريد ١٥ قوله زيد المنطلق ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة من الاول فان قلت تعريف المسند اليه بلام الجنس ليس بلازم ان يكون المحرف قلت انما يحتمل عدم افادته لذلك اذا ظهر له فائدة اخرى وهما لم يظهر فائدة اخرى فيعمل على القصر المتبادر ١٢ تجريد

١٩٣
١٥ قوله كانت مطابقة اى فى افادة القصور وان كان سبب القصر مختلفا فيها لان القصر فى قراءة النصب من انما وفى الرفع من التعريف الجنى الوقت
من ان الموصول مع صلته فى قوة المحل باللام وقوله كانت مطابقة اى كما هو الواجب فى القراءات من التطابق لا التنافى ١٢ وسوقى **١٥** قوله والا
اى والا تكن انما متضمنة معنى ما واللام تكن اى الاولى مطابقة لها اى للثانية لازادتها اى الثانية القصر دون الاولى ١٣ تجريد **١٥** قوله هى القراءة
الاولى والثانية يعنى ليس مرادها بقراءة الرفع القراءة الثانية وقد علمت ان مراد بقراءة اولى قراءة النصب والقراءة الثانية هى قراءة الرفع مع بناء حرم للفاعل فيها
١٤ وسوقى **١٥** قوله وان تكون موصولة اى وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول والتعريف الجنى على الثانى ١٢ وسوقى **١٥** قوله فطابها بالسبب فى اختيار
الان قلت من اين اتى له ذلك الاختيار

عليكم الامية كانت مطابقة لقراءة الثانية ولا تمكن مطابقة
في اعادة القصر

في افادة القصر
بجملان الاول على هذا التفسير
الحافادتها القصر فمراد السكالي والمصنف بقراءة النص في رفعه
الاشية ١٢ الى البنية ١٢

القراءة الاولى والثانية ولهذا المتعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في

لفظ الميئة رفعا ونصبا وأما على القراءة الثالثة أعني رفع الميئة وحرم

مبني للمفعول فيحمل أن يكون ما كافتة أي ما حرم عليكم إلا الميته وأن
حال من حرم ٥ ج

تكون موصولة اي ان الذي حرم عليكم هو الميته ويرجع هذا ببقا

ان عامله على ما هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد السكاكي المصنف بقراءة

الرفعة هذه القراء الثالثة فطالبيها بالسبب اختيار كونها موصولة مع

ان الزجاجة اختارها كافة ولقول النخلة انما ثبت ما يذكر بعده

ونفی ماسواه ای سوی مایذ کر بعد امانی قصر الموصوت نخو نمازید

قائم فهو لا ثبات قيام زياد ونفي ماسواه من القعود ونحوه واماني قصر

الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونفي ما سواه من قيامه ^{بغيره} عمرو

وبكر وغيرهما والصحة انفصال الضمير عما يمتزج انما نحو انما يقوم انا فان
هذا هو الوجه الثالث ١٢ في مقام لا يبيع الفصل فيه بدون انما ج

عن وصله الى فصله الموجب وموجبات الفصل اما تقديمه على عامله واما وجود فاصل بينه وبين عامله من ان
هناك يحصل والفواصل المعلومة في النحو لا يحصل منها للتقدير في موضع انما الا ما والافعين كونهما للمعص كما والابه

الأفصال مبنية على التضمن المذكور في كلام الشارح وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال

له قوله وعامله هو يقوم فان قيل ان يقوم للغائب وانا للشيء كسباب بان الفاعل في الحقيقة محذوف اي ما يقوم احلا لانا كما في التبريد له قوله اي العهد
هذا معنى الزمان لغة يقال فلان حي ذماره اي وفي بعده ومعناه عرفا هو ما ذكر الشارح عن الاساس وهو ما يلام الانسان على عدم حمايته من حماه وجرميته ما خوذ من الزم
وهو المحذوف لان ما تجب حمايته كما لو ابتذامرون اي بحيث بعضهم بعضا على الدفع عنه ١٢ من الدسوقي له قوله من حماه الحي ما يحميه الانسان من مال او نفس او غيره فنعطف
الجرم عليه من عطف خاص على عام ١٣ وسوق له قوله واما يدا في ليست الواو بعاطفة لان الجملة تذييلية والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعديل كما في قوله انا الزائد
الحامي لاني شجاع مطاع قال السيراني والقصر في انما محتمل للاقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب ١٢ تجريد له قوله عن احسابهم جمع حسب وهو ما يعده المرء من مفاخر نفسه
وابانه المراد بها هنا الامراض واما النسب فهو الانتساب
لاب ١٣ ق له قوله لما كان غرضه ان يحصل له
اذا اخرج الضمير عن الاحساب بعد فصله عن الفعل كان الضمير
محصورا فيه لان المحصور فيه يجب تاخيره فيكون المعنى ..
حينئذ لا يدا في عن احسابهم الا انا غيره وهذا لا يتنافى
بدا فتنه عن احساب غيرهم ايضا ولو اخرج الاحساب
لكانت محصورا فيها وكان الواجب حينئذ وصل الضمير
وتحويل الفعل الى عينة المتكلم فيكون التقدير هكذا
وانما ادا في عن احسابهم لا عن احساب غيرهم ولما كان
غرض الفرزدق المحصر الاول دون الثاني اتركب التعبير
الاول في المفيد ولعلنا ان ذلك غرضه من خارج وهو توقيف
المدح ١٣ وسوق له قوله ان يخص للدا في اي
المدح فتنه فهو من قصر الصفة على الموصوف والمدا في
على صيغة اسم الفاعل ١٣ وسوق له قوله اذ لو
قال على محذوف اي ولو اخرج الاحساب واصل الضمير
بالفعل لغات ذلك الغرض اذ لو قال الخ ١٣ ق له
قوله وهو ليس بمقصود لما فيه من المقصور في الموح مع
ان المقام مقام المبالغة لانه في معرض التقاخر وعلمنا ان
١٣ تجريد له قوله ولا يجوز ان يقال الخ اي في منع
الاستشهاد بالبيت وحاصله ان ما ذكرتموه من ان
فصل الضمير وتأخيره دليل على المحصر لان ذلك الفصل
انما هو لتقدير فاصل وهو الامتنوع اذ لا تسلم ان ذلك
الفصل لتقدير فاصل بل نقول هذا الفصل لقصوره
الشعر اذ لو قيل واما ادا في عن احسابهم او مثلي لا كسر
البيت فدخل الى فعل الغيبة فلا يكون فصل الضمير مع
انما في البيت لتفنيته معنى ما والا فلم يتم الاستدلال
١٣ ق له قوله لانه كان الخ حاصل ذلك الجواب
ان هنا مندوحة عن ارتكاب الفصل الموح يجعل
الفعل غيبة وهو ان يوتي بفعل المتكلم ثم يوتي بالضمير
لتأكيد المستكن ذلك بان يقال مثلا واما ادا في عن
احسابهم انا او مثلي والوزن واحد حينئذ الفصل للفاعل
فلا وقع ١٣ وسوق له قوله على ان يكون الخ
فان قلت كيف يجوز حينئذ عطف او مثلي على المستتر في
اذا في مع انه لا يصح ادا في مثلي قلت لغتضرب في التامع

الاتصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذرهما الا بان

يكون المعنى ما يقوم الا انا فيقع بين الضمير وعامله فصل

لعرض ثم استشهد على صحة هذا الاتصال ببيت من هو من

يستشهد بشعرة ولهذا صرح باسمه فقال قال الفرزدق شعر

انا الذائد من الناد وهو الطرد الحامي الذمار اي العهد في الاساس

هو الحامي الذمار اذ احى ما لم يحمله ليه وعنف من حماه وحريمه

واما ادا في عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص

المدح لا المدح عنه فصل الضمير عن عامله واخرة اذ لو

قال واما ادا في عن احسابهم لصار المعنى انه يدا في عن احسابهم

لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انه

محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادا في عن

احسابهم انا على ان يكون انا تأكيد وليست ماموصولة وانا خبرها

اذ اضرورت في العدول عن لفظ من الى لفظ ما ومنها التتقديم

الا يقتصر في المتبوع كما قيل في قوله تعالى اسكن انت وزوجك ادا في مثل فاعل فعل محذوف اي اويدا في مثلي وهو من عطف الجمل ١٣ من الدسوقي والتبريد له
قوله ليست ماموصولة بهذا جواب عن منع دار على الاستشهاد بالبيت المذكور وهو ان يقال عندنا وجه لوجب فصل الضمير من غير تقدير يكون انما بمعنى ما والا فلا يتم هذا الشاهد
على المار وهو ان تجعل ماموصولة وانا خبرها وجملة يدا في عن احسابهم صلة انا كما تقول ان الذي ضرب زيد انا فيفيد الكلام المحصر
بتعريف الجزئين كمان قرارة انما حرم عليكم المبيتة بالرفع ويكون فصل الضمير لكونه خبرا وليس مرفوعا بالفعل حتى يكون مقصودا عنه وحاصل الجواب ان المقام مقام الافتقار فلا يتناسب
التعبير بما اتى اي لغير العاقل مع امكان التعبير من البليغ بما في موضع من وايضا لو كانت موصولة لكتبت مقصولة عن ان ١٣ وسوقه -

١٩٥ **قوله** أي تقديم ما حقه التأخير هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل ودون الفعل وفي إفادته القصر كلام والمرج عدم
 الافادة واحترز بقوله ما حقه التأخير عما وجب تقديمه لصدارة كائين ومتى وقوله ما حقه التأخير أي سواء بقى بعد التقديم على حاله نحو زيد اضربت أو لا كما في أنا
 كفيت بك ١٢ من الدسوقي **قوله** كتقديم الخبر المحل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الحصر الم يكن المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر والافلا يفيد كما صرح به الشارح بسوق
قوله متى أي في تقديم الخبر على المبتدأ لا يتعداها إلى القيسية مثلا ١٣ **قوله** كان الانسب الخ حاصله ان الانسب الخ حاصله ان
 الانسب بصيغة الايتان بمثابة احدى لقصر القلب وهو ما يتناهي فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو لا يتناهيان فيه والتميم والقيسية ان تناهيا كان القصر للقلب لا الصلح

ای تقدیم ملحقہ التأخیر کتقدیم الخیر علی المبتدأ أو المعمولات علی
 الفعل كقولك في قصرة ای فی قصر الموصوف ^{تسمی} انا كان الانسب ذکر

المثاليين لان القيمة والقسيمة ان تنافيا لم يصلح هذا امثالا لقصر
 افراد والا لم يصلح بقصر القلب في قصرها ان اكفيت ^{في} محكم افراد القلب
 اي وان لم تنافيا يعني او اجعلنا المعبر في النسب فان الام ايضا ١٢

تعييناً بحسب اعتقاد المخاطب هذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في افادة

القصر يختلف من وجوه ثلاثة الأولى الرابع أي التقدير بالفخري أي بمقامهم
هذا الوجه الأول ٣

الكلام بمعنى انه اذا تأمل حب الدنيا وق السليم فيه فهم القصر ان لم يعرف
بيان لطريق فهم القصر من التقديم

اصطلاح البلغاء في ذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع
اي العطف والنفي والاستثناء دائما ١٣

وضعها لمعان تفيد القصر والصلابة الوجه الثماني من وجوه الاختلاف ان
له اكثر الغالب ١٣

الأصل في الأول أي طريق العطف النص المشبه بالمنع كما في قوله تعالى النص عليها

الانكراهة الاطنا ب كما اذا قيل فزيد يعلم النحو والتصريف والعروض او
نفنيق المقام او لقصد الابهام اولتا في الانكار في -

زيد يعلم النحو ومرو بكونه يقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو

غير اما في الاول فمعناه لا غير النواي لا التصريف ولا العروض واما
فيكون من قعر الموصوف ١٢ ج -

الثلاثة وهذا يفيد القصر فالن حرف الينف وفتح الينف وحرف الاستقار لاخراج عن حكم الينف ويلزم من اجتماعها القصر
عن السير اتي ان حذف ما نقصاف اليه غير انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس واما لو كانت بعد غير ما من الفاظ المحذورة
ان قولهم لا غير نحن والمختار انه يجوز فقد هي ابن الحاجب لا غير تتبعه شراح كلامه : اعلم ان كلمة غير في ليس غير في محله
ليس هو لم معلومه غير المخوف في موضع رفع عند الزجارج على انه اسم ليس خبرها محذوف والتقدير ليس غير هو معلوم
في الاول وفي محل نصب عطفت على زيد في الثاني وفي محل رفع في الثالثة -

للافراد وان كانا غير متماثلين كان القصر لافراد ولا يصلح
للقلب وقد يجاب بان التسمية يصلح ان يكون المنف
بأشياء القيسية التي تتألف منها وهي الحقيقية فيكون لقصر
قلب باعتقاد المخاطب تلك القيسية ويصح ان يكون المنف
انقيسية الجامعة للتسمية وهي القيسية الحليفة اي المنسوب
الى الحلف والنصرة فيكون لقصر الافراد حيث كان المخاطب
يعتقد الاتصاف بهما معا والحاصل ان قول المصنف
يمشي انا قصر تعين اذا كان المخاطب يردك بين قيس
وتيم وقصر قلب اذا كان المخاطب ينفك عن تيم يلحقك
بقيس وقصر افراد اذا كان المخاطب معتقدا انك تيم
وقيس من وجهين واشار الشارح لامكان الجواب بتعبير
بالانساب ١٢ من الرسوق **قوله** انك لقيت بهك
اي فتقديم انا عن الفاعلية المعنوية اوجب حصر كفاية التيم
في المتكلم بحيث لا تتعداه الى غيره فان اعتقد المخاطب كفاية
المكلم مع غيره كان افراد ان اعتقد كفاية الغير فقط كان
قلبا ولهذا الميات الابطال واحد لقصر الصفة لما تقدم
ان المثال الواحد يكفي في قصره او انا قصر لتعين فيصح
في مثالي قصره وقصره لما تقدم ايضا فانقلت الكلام
في تقديم ما حقه التأخير انا بتدريج التقديم قلت يلاحظ
انه في الاصل توکید تقديم وجعل مبتدأ كما سبق عن السكاكي
فكان اصله كيفتك انا فقدم انا وجعل مبتدأ ١٢ من الرسوق
قوله والباقي بالجر عطفا على الرابع كما بنى عليه الشارح
ففيه عطف معمولي عالمين مختلفين ١٢ تجريد **قوله**
بالوضع اي بسبب الوضع بمعنى ان الواضع وضعها المعان
يجزم العقل عند ملاحظة تلك المعاني بالقصر وليس المراد
انها موضوعة للقصر كما اشار الشارح الى ذلك بقوله لان
الواضع الخ فاذن ما يقال انه اذا كان ولايتها على القصر
بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم لانه بما
يجب عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على المعاني اليبسطة
او يقال ان هذه الثلاثة وان ولت على القصر بالوضع
له الا ان احواله من كونه افراد وقلبا تعين انما استفاد
منها بمجوزة المقام وهي المقصودة من هذا الفن دون
ما استفيد منها بالجر والوضع ١٢ من الرسوق **قوله**

وضعت المعاني التي اتي بها المذكور ولقي ما سواه في كل من
 هذا وغيره ١٢ تجريد ٥٩ قوله لا غير على في القاموس
 والتخلف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع وحكم في المعنى
 عند المبرر على انه خبر ليس واسمها ضمير مستتر تقديره
 في لا غير فحلها بحسب المعطوف عليه فلا غير عطف على انجو

القول على الضم هذا من باب البصريين والالكوفيين فينبو على الفتح نحو لا ريب فيه ١٢ تج ١٢ قول بل لنفي الجنس وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظر للمعنى ١٩٤
معنى زيد شاعرا لا غير ما زيد الاشاعر فيرجع الى النفي والاستثناء وحيد في كلام البعض ان نحو لا غير طريق آخر للقصر على هذا القول وهم ثم ان غير على هذا القول
في محل نصب على انه اسم لا لا غير محذوف في قصر الصفة او لا غير معلوم في قصر الموصوف ١٢ وسو ق ١٢ قول النص على المثبت لا الحكم في
قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر الموصوف فنقول في ما اذا في قصر الصفة ما قام الازيد فقد نصبت على المثبت لا القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو لم
مثلا ونقول في قصر الموصوف ما زيد الا قام فقد نصبت على الذي اثبت وهو القيام ولم تنص على الذي نفي وهو القصور مثلاً وكذا في انما وغيره ١٢ ق ١٢ قول دون

المنفي يرد عليه انه يلزم منه ان يكون نحو ما جاء في القوم الا زيد على خلاف الاصل لانه نص فيه على المنفي والمثبت جميعا ولم يقل بذلك احدا جاب عنهم بان الكلام في الاستثناء المفرغ لانه هو الذي من طرق القصر اصطلاحا ولا يخفى ضعفه لان معنى المحصر هو وجوده قطعاً فلا حرج في الجواب ان يقال انما منع ان نص فيجب على المنفي لان المراد بالنص التفصيل والمنفي في المثال وهو القوم مجمل لعدم النص فيه على الاطلاق واحدا واحدا ١٢ وسو ق ١٢ تجريد
١٢ قول ان النفي بلا انما قيد بذلك لا استراة عن النفي بغيره كليس اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قام ليس هو بقاعد من الدسوة ١٢ قول لان تنفي بها الخ اي تنفي عن التابع ما وجبته للقبول هذا ظاهر في قصر الصفة على الموصوف مثل جاز زيد لا عمر فانك نفيت بها عن عمرو ما وجبته لزيد وهو الحي ومشكل في قصر الموصوف مثل زيد قائم لا قاعد فان النفي بها القصور ولم يثبت للقبول الذي هو قائم كما هو ظاهر واجب بان المراد بما وجب للقبول المحكوم به او الثبوت للمحكوم عليه ففي المثال المذكور للقبول وهو قائم اوجب له الثبوت للسند اليه وهو زيد وقد نفي بها هذا الثبوت عن التابع وهو قاعد لان معنى زيد قائم لا قاعد ان زيد المحكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه بالقصور بل هو منفي عنه ١٢ وسو ق ١٢ قول فقد نفيت الخ اي قلزم التكرار حينئذ لا يصح ورودها اي ورود الابد والنفي والاستثناء من الدسوة

في الثاني فمعناه ولا غير زيد اي لا عمرو ولا بكر وحذا المضاف اليها من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات ذكر بعض النحاة ان لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل لا ماسواه ولا لان العاطفة ينص معها على المثبت والمنفي وهما ليس كذلك ١٢ ق ١٢
من عداه وما اشبه ذلك والاصل في الثلاثة الباقية النص على المثبت اي من عدا زيد ١٢ نحو ليس غير ١٢ اي راد على عدا المصنف لها من طريق العطف ١٢ ق ١٢
فقط اي دون المنفي وهو ظاهر النفي اي الوجه الثالث من جوه الاختلاف اي لا يصرح فيها على المنفي وانما تدل عليه فمنا ١٢ ق ١٢
ان النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد قد يقع مثلك في كلام المصنفين لان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون لك المنفي منفيها قبلها
بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته هذا صادق بما اذا كان غير منفي اصلا وبما اذا كان منفيها بغير ادوات النفي كما لغوي وعلم المتكلم ١٢ ق ١٢
للمتبوع لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيت وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد لا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد لا قائم لان كان المنفي مجمل ١٢
ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا

عن التابع وهو قاعد لان معنى زيد قائم لا قاعد ان زيد المحكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه بالقصور بل هو منفي عنه ١٢ وسو ق ١٢ قول فقد نفيت الخ اي قلزم التكرار حينئذ لا يصح ورودها اي ورود الابد والنفي والاستثناء من الدسوة
رحمة الله تعالى به

له قوله وكذا الكلام الخ يعني انه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفة وما هو مام وقصر الصفة على الموصوف وهو في هذا المثال فانك قد نفيت فيه القيام
 عن عمرو وبكر وغيرهما من كل ما هو مغاير لزيد فلا يصح ان تقول ما يقوم الا زيد لا عمرو ١٢ وسو في **له قوله** يعني الخ لما كان الغير شاملا لغير ادوات النفي كقوى
 الكلام وكان غير مراد في العناية ١٣ وسو في **له قوله** اد علم المتكلم في الحال ان السامع يعلم خلافا لما اذا كنت تعلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بذلك لانه
 يعلم خلافا لما تعتقده فتقول ضربت زيدا لا عمرو ١٢ في **له قوله** ادخولك اي من الافعال المتضمنة للنفي وليس هو معناها صريحا كاي وامتنع وكف فان معناها الصريح ثبوت
 الامتناع والابار والكف ١٢ وسو في **له قوله** لا يقال هذا لان المصنف لم يشترط الا ان لا يكون النفي منفيها قبلها بغيرها لانه لا يمتنع ان يكون المثال المذكور
 النفي وجيئته يلزم ان يكون المثال المذكور

هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في ما يقوم الا زيدا وقوله بغيرها
 يلزم التكرار وهو ممنوع ١٣
 يعني من ادوات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما
 اذا كان منفيها بقوى الكلام او علم المتكلم والسامع او نحو ذلك كما سيبي
 في انما لا يقال هذا يقتضيه جواز ان يكون منفيها قبلها بلا العاطفة
 الاخرى مخرجاء في الرجال لا النساء لانه لا نقول الضمير لذلك
 المستخص اي بغير العاطفة التي نفى بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع
 نفيه قبلها بها الامتناع ان ينفي شيئا بلا قبل الايمان بها وهذا كما يقال
 ادب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره
 سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم فجماع النفي بلا العاطفة الاخيرين
 اي انما والتقديم فيقال انما انا قيمي لا قيسه وهو ياتى لا غير ان النفي
 فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي
 بلا العاطفة منفيها بغيرها من ادوات النفي وهذا كما يقال امتنع
 زيد عن المحي لا عمرو فانه يدل على نفي المحي عن زيد لكن صريحا بل ضمنا
 اي انتفاء ١٣ في

اي جاز في الرجال لا النساء لانه لا يمتنع ان يكون المثال المذكور
 بذا ليس منفيها قبلها بغيرها من ادوات النفي كقوى
 لابل منفي بها ١٢ في **له قوله** لا نقول
 الخ حاصله ان المراد بغير شخص لا دونه الاخرى
 التي سبقت قبلها وجيئته فلا يصح المثال
 لان هذا منفي بغير شخص لا الداخلة عليها
 قبل التصريح بها ١٢ في **له قوله** وسو
 جواب مما يقال ان ما ذكر من الجواب هو ان
 شرط المنفي بل ان يكون منفيها قبلها بغيرها
 الذي وقع النفي به يقتضي ان نفيه قبلها شخصها
 الذي وقع النفي به جاز مع انه باطل فكان
 الواجب الاحتراز عنه وحاصل الجواب ان هذا
 معلوم استحالة وان كانت العبارة صادقة
 به واذا كان محالا لا ياتي وجوده فلا معنى
 للاحتراز عنه ١٢ وسو في **له قوله** الله
 وهذا اي قول المصنف بغير ما حيث جعلنا
 الضمير راجعا للشخص لا للنوع كما يقال داب
 الخ فتمت في ان الضمير في كل ما ذكر
 على الشخص دون النوع ١٢ في **له قوله**
 لا يؤذي غيره اي بغير شخصه اعم من ان يكون
 غير شخصه كريما او بخيلا او جاحلا ما لو جعل الضمير
 راجعا للنوع فان المعنى حينئذ ان لا يؤذي
 غيره في نفسه وبهم الجمل فيقتضيه بمفهومه ان لا يؤذي
 لا كبريا ولا غيره مراد لا وسو في **له قوله**
 وسما مع الاخيرين يعني انه لا يمتنع ان
 حقيقتا في جميعا وفيه تفصيل نفي لا مع انما
 ضربت زيدا لا عمرو لانه انما اتفقا قاله
 اقوى وفي لا مع التقديم نحو زيد اخررت
 لا عمرو لانه التقديم اتفقا ايضا وتختلف
 في التقديم وانما ذهب الشارح الى انه
 يستدل به التقديم لانه اقوى وعكس السيد
 انما اقوى ١٢ تجريد **له قوله** وهو ياتي
 الخ هو فاعل معنى قدم لا قادة المحضر الاس
 ياتي في هو فاعل لك ان التمثيل المذكور ياتي على
 مذهب السكاكي كما مر سابقا ١٢ من ق **له**
قوله فلا يكون الخ علم من هذا ان النفي الصريح ليس كالنفي
 لان النفي يجامع النفي بلا سبيل الصريح فانه
 لا يجامعه ١٢ وسو في

له قوله فيكون لا اى لفظ لا فى قولنا لا عمر ونفيا لذلك ولو صرح بالنفي وقيل لم يحتمى زيد لم يصح ان يقال لا عمر و ١٣ وسوقى **له** قوله على نفى التناقض **١٩٨**
 لانه لا حصر فيه حتى يتضمن النفي كما نادوا انما استفيد نفى محتمى عمرو والمفيد للموصوفين قوله لا عمر وبخلاف انما والتقديم فانها لا بد لان على النفي ضمنا فيكون لا بعدهما تأكيد ذلك
 النفي (الضمنى) كما مر ١٢ وسوقى **له** قوله لا يكون الوصف مختصا وذلك كما فى قولك انما يتسمى انا فان التسمية لا يجب اختصاصها بالمعظم وهذا شرط بالنسبة الى قصر الصفه فيقامر
 عليه قصر الموصوف على الصفه فيقال شرط جامعة النفي بلا العاطفة لانما ان لا يكون الموصوف مختصا بتلك الصفه فلا يجوز ادلا يمكن ان يقال انما المفتحة متبع نتائج السنة
 لا البدعة لا اختصاص الموصوف بتلك الصفه ١٣ من الدسوقى **له** قوله تحصيل الفائدة اى فى جامعة النفي بلا مع انما فلو كان الوصف مختصا بالموصوف لعدمت الفائدة

واما معناه الصريح ايجاب متناع الجمعي عن زيد فيكون لا نفياً
في العبدية قلب والاصل امتناع زيد عن الجمعي كما في المتن ١٢ بحذف

في العبادة قلب والأصل امتناع زيد عن الجمع كما في المتن ١٢ تحريم

لذلك الايجاب التشديد بقوله امتنع زيد عن المجيء من جهة ان النفي

المؤمن المنصف

الضميمة ليس في حكم النفي الصريح لمن جهة أن المنفي بلا العاطفة
لا يترك بصحة العطف بلا مع الاول دون الثاني + قى -

لأنهم بصحة الحظف بلا مع الاول دون الثاني ١١ قى.

منه قبلها بالنف الضمنه كما في انما انا قيمه لا قيسى اذ دلالة لقولنا امتنع
لانه بدون قوله لا غير

لے بدون تو لیا لیا کرتی

زید عن ابی علی نفی بحیث مراد ضمنا ولا صریحا قال السکاکی شرط

مجامعته ای مجامعتہ النقبلا العاطفة للثالث ای ایمان لایکون

الوصف مختصاً بالوصوف لتحصيل الفائدة نحو ما يستحب الذين
الذين يريد حصره في الوصوف في الباء داخلية على المقصور عليه بقرينة المثال ١٤ ج
مثال تلخيص ١١

الذي يريد حصره في الموصوفات ١٣ في الباري داخله على المقصود عليه بقضية المثال ١٤ ج

يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا

تكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقو ازيد لا مره اذ القيام ليس مما يختص

بزييد وقال عبد القاهر المحسن^{هـ} امة مجامعة^{هـ} لثالث^{هـ} الوصف المختص كما
اي مجامعة المني^{هـ}

ای جامعۃ الشریعہ

تحسن في غيره وهذا أقرب الى الصواب الخ دليل على الامتناع عند
 اى في غير الوصف المختص ١٣
 الذي في الخامسة

اي في غير الوصف المختص ١٣

قصد زيادة التحقق والتأكيد اصل لثاني اى وجه الرابع من جواب الحق

۱۲۰ الی الکلمۃ الثانیۃ ۱۲۱

ان اصل النفي والاستثناء ان يكون مما يستعمل له في الحكم الذي يستعمل

يتصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص بالتنزيل المخاطب منزلة
المخطئ أو المتردد لدواع ١٢ وسوقه وغيره **قوله** عند قصد
زيادة التحقيق أي عند قصد زيادة تحقيق النفي عن ذلك الغير
مدح على السكاكي بأننا لا نسلم عدم الفائدة هي زيادة التحقيق التأكيد
ثم لا وجه للاعتناع ١٣ ق

له قول ما يجمل الخطاب بالفعل وشأنه ان يكون مجهولا وليس المراد الجمل بالفعل فقلانه شرط في الحصر مطلقا باي طريق كان فلا وجه لتخصيصه بالنفي والاستثناء
 ١٢ في قوله وينكره المراد منه الانكار التام كما يظهر من كلام الشيخ فانه قد يقيد الانكار بما قيل ان جهل الخطاب بما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه
 الرابع بالطريق الثاني ١٢ من التجريد له قوله وجوابه الخ يعني ان قولهم اصل انما يكون الحكم المستعمل فيه ما يعلمه الخطاب ولا ينكره مرادهم بذلك ان يكون الحكم مما من شأنه
 ان يكون معلوما للخطاب بحيث يزول
 انكره بادي تنبيه وان كان مجهولا
 بالفعل فلا ينافي كونه مجهولا بالفعل
 فالجواب ان محل الطريق الاول معنى
 النفي الاستثناء الحكم الذي يحتاج
 للتاكيد لانكاره وكونه مما شأنه ان
 يجمل ومحل الثاني ما لا يقتضيه ذلك
 كونه مما شأنه ان يكون معلوما وان
 كان الجمل مما لا ينكر بالفعل لا بد منها فيها
 ١٢ من الرسو في قوله صلاي
 مصمما على ذلك الاعتقاد فلهذا المثال
 قد تحقق فيه الجهل والانكار فيما من شأنه
 ان يجمل ينكر جهلا لا يزول الا بالتوكيد
 فاستعملت فيه ما لا على اصله ١٢ ق
 له قوله وقد ينزل المعلوم الخ
 هذا مقابل لقوله واصل الثاني وقوله
 المعلوم اي الحكم الذي من شأنه ان يعلم
 وذلك كقيام الهلاك به عليه الصلوة
 والسلام في المثال الآتي وقوله
 منزلة المجهول الذي من شأنه ان ينكر
 ويحتاج الى تاكيد لدفع انكاره ١٢ من
 الرسو في قوله لا اعتبار مناسب
 الى لاجل امر معتبر مناسب للمقام
 كالا شعار بانهم في غاية الاستعظام
 لهلاكه عليه الصلوة والسلام في المثال
 الآتي ١٢ رسو في قوله ما محمد
 رسول هذا استثناء من مقدر عام
 يكون التقدير ما محمد بوصفنا بحقيقة
 من الحقائق التي لا تتقدون لا حقيقة
 الرسول فانه كان اياها فكانه قيل ما محمد
 متبركا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا
 يناسب ١٢ ق له قوله اي مقصور
 الخ اي فهو من قمر الموصوفات على الصفة
 قمر افراد على ما قال المصنف واثار
 بقوله لا يتعدا الى التبري من الهلاك
 الى ان ذلك المقصر انما لا حقيقى ١٢
 رسو في تمام الآية وما محمد الا رسول
 قد خلت من قبله الرسل افان مات
 او قتل نقلتم على اعتقادكم ومن ينقلب على
 عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله
 الشاكرين ١٢

فيه النفي والاستثناء مما يجمل الخطاب ينكره مخالف الثالث اي
 بين قسمة المستعمل في قوله استثنى فانه على الثاني الذي هو النفي والاستثناء ١٢ في
 الماتق مبحث في الامانة الام في كلام
 انما كان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه ما يعلمه الخطاب ولا

ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلائل الاجاز وفيه مبحث لان

الخطاب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشورا بخطام يصح القصير لا

يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان مرادهم ان انما يكون خبر من شأنه
 هو اعلام الخطاب الى الحكم فارت بالعلم ١٢

ان لا يجمل الخطاب لا ينكره حتى ان انكاره يزول بادي تنبيه لعدم
 ولكنه جاهل ومنكر بالفعل ١٢

اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح كقولك لصاحبك
 التاديل ١٢

وقد رأيت شيئا من بعيد ما هو الا زيدا اذا اعتقد غير اى اذا اعتقدنا
 الجملة الحالية ١٢ شخصا ١٢ مقول بقوله كقولك ١٢ ق فهو قمر قلب ١٢

ذلك الشئ غير زيد محصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل للمعلوم منزلة

المجهول لا اعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم الثاني اى
 اى فيه ١٢ ق

النفي والاستثناء افراد اى حال كونه قصرا افراد نحو وما محمد الا رسول
 حال من الثاني ١٢

اى مقصودا على الرسالة لا يتعداها الى التبرؤ من الهلاك فالخطابون
 الى الموت وهو المفلو ١٢

وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصودا على الرسالة

له قوله من باب مجازة الخصم أي ما شانه والجري معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك ومثاله ان تريد ازالا صاحبك فتماسيه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى منزلة ازلقة ١٢ وسوقى **قوله** يتسلم بعض الخبائر السببية متعلقة بمجازة الخصم لانه اذا سلم بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لاخذ ما يليق له بعد ذلك فيعثر ما يليق له ذلك ويفهم واما اذا عورض من اول الوهلة بما كان ذلك سببا لفقرته وعدم اعتدائه والهاد ببعض المقدمات التي سلمها الرسل المقدمة الصغرى اعني كونهم بشر او اما كون البشر لا يكون رسولا فهو الكبر فسلمها الخصم ١٢ وسوقى **قوله** للتسليم الخ عطف على قوله من باب مجازة الخصم يعني ما قاله الرسل لمجازة ولم يقبلوه لتسليم انتفاء الرسل عنهم ١٢ من دسوقى **قوله** واما اثباتها الخ جواب عما يقال انه كان يكفي في المجازة ان يقولوا نحن بشر مثلكم فالتعني والاستثناء نحو ١٢ من الدسوقى **قوله** على وفق كلام الخصم جعل توجيه الشارح ان الرسل لم يريدوا القصر بل اصل الاثبات على سبيل التوجيه واما عبرة البينة القصر لها فقه كلام الخصم الا حسن التوجيه بان مرادهم لقصر عن اثبات البشرية ونفى الملكية لا نفى الرسالة فمرادهم ما نحن الا بشر مثلكم لا ما لم تكن كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة ١٢ تحسيدا **قوله** ترفقه اباقا من الرقة ضد الغلظ والتعدي بعل تبصير معنى الاشتقاق كما اشار اليه الشارح وحينئذ يقرر رقيها الصوابين واما بالفار والقات من الرق بمعنى اللطف فالمراد انك تحدث في قلب من يعلم ذلك شفقة ورحة على اخيه بسبب ذكر الاخوة لان الشئ قد يوجب سماعه من الغير لا يوجب مجرده ١٢ من الدسوقى **قوله** بناء على ما ذكرنا من ان انما يستعمل في مجهول شانه ان لا يجهر بالمخاطب ولا ينكر حتى ان انكاره يزدل باو في تنبيه لكونه لا يصير عليه ١٢ وسوقى **قوله** من الاخراج الخ اي فالحكم في هذا المثال وهو الاخوة وان كان معلوما للمخاطب لكن لعدم علمه بموجب علمه بالاخوة او موجب علمه به ان يشفق عليه ولا يصير نزول منزلة المجهول واستعمل فيه انما على خلاف مقتضى الظاهر ١٢ ق **قوله** منزله المعلوم اي ما من شانه ان يعلم عند المخاطب بحيث لا يصير على الانكار وليس المراد المعلوم بالفعل ان المعلوم بالفعل ليس محال المقصود ١٢ تحسيدا **قوله** فيستعمل في ذلك التمهيد يستعمل فيه الطريق الثالث من طرق القصر وهو انما ١٢ وسوقى

قل متروفا يكونهم مقصودين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر

مثلكم فانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشارة الى جوابه بقوله وقولهم ا مع انه ليس كذلك ١٢ ق

قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجازة الخصم

وارحاء العنان اليه يتسلم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو مفضل لازم ١٢

الزلة وانما يفعل ذلك حيث يرا دتلكه اي اسكات الخصم والزائد بفتح الزايم الوقوع والسقوط ١٢ اي المجازة ١٢

لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتهم من كوننا بشرا فحق

لا تنكروه ولكن هذا لا ينافي ان من الله علينا بالرسالة فلهذا اثنوا اي لعدم التناقض ١٢

البشرية لا انفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم

وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما

اي الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو نوح لم يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترفقه عليه اي ان تجعل من يعلم لك رفيقا اي كون المرفقة اخا ١٢

مشفقا على اخيه الاولي بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج على

مقتضى الظاهر قد ينزل المجهول منزلة المعلوم لا دعاء ظهوره فيستعمل

١٢

قوله لا يجمل الخطاب العمل ان اصلاح اليهود وامرجبول عند المخاطبين وينكرونه الكار قويا ولكن اليهود ولغته الله عليهم يدعون ان اصلاح امرطاه من شأنه ان لا يجمل فنزلوا الملك الدعوى اصلاحهم منزلة الامر الذي من شأنه ان يكون معلوما عند المخاطبين بحيث يزيل الكاره باو في تنبيه فاستعملوا في اثباته للرد عليهم انما التي شأنها ان تتعمل في ما من شأنه ان يكون معلوما وان كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفي والاستثناء لان اصلاحهم امر مجهول منكر ١٢ وسوق **قوله** وتعرف الخبر الجراحي الدال على حصر المسند في المسند اليه والمعنى لا مفسد الا هم لما تقر ان تعريف الخبر وصغير الفصل بقصر المسند على المسند اليه ١٣ وسوق **قوله** وبه عطف مسبب على سبب اي محالة خطر يوجب العناية باثباته ١٣ وسوق **قوله** ولكن لا يشعرون انما كان هذا يدل على التقرير والتوقيع لا فاد

انهم من جملة الموتى الذين لا شعور لهم والا لا دركوا افسادهم بل انا ١٢ وسوق **قوله** ومزية انما لا يتدر وتوله انه يعقل على حذف الجار خبر اي ثابتة بانه يعقل الخبر ولو قيل ان هذا وجه خامس من اوجه الاختلاف لما بعد ١٢ وسوق **قوله** على العطف واما النفي والاستثناء والتقرير ففيها تعقل الحكمين ايضا فلم تظهر هذه المزية لانما عليها ولذلك لم يتعبرض بها ١٢ **قوله** يعقل منها الحكم اي بحسب الوضع بمعنى ان الوضع وضعها لمجموع فلا يدان قديلا حظا جدا قبل الاحتمال ١٢ تجريد **قوله** معا يعقل وتعقل الحكمين معا رجع اذ لا يذنب فيه الوهم الى عدم القصر من الاول الامر كما في المعطوف ١٢ مطول **قوله** وحين موافقها التعريض اي الكلام الذي يراجه التعريض وهو كما ياتي ان يستعمل الكلام في معنى ليتوحد بغيره اي يفهم منه معنى آخر وانما كان التعريض احسن موافقها لان افادة الحكم الذي شأنها ان تستعمل فيه اليهم الخطاب لكونه معلوما ومن شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر الملووح اليه فانه اهم لكون الخطاب جاها لا به مصر على اذكاره ١٢ وسوق **قوله** في انما يتذكر او لا الابواب اي انما يتعقل الحق اصحاب العقول فمنهم من يظن بانهم ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر التذكير في تعقل الحق في اصحاب العقول لان هذا امر معلوم بل هو تعريض بزم الكفار بانهم من شدة جهلهم وتجاهيل الغاية القصوى كالجهلهم وتبنيهم ذلك التعريض التعريض بالنبي عليه الصلوة والسلام بانه لكامل حصة على ايمان قومه يتوقع التذكر من البهائم مثل النواة

من هذا الكلام
هو التعريض
التوسل
اليه
١٢ وسوق

له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
اي فيه ١٢

ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجمل الخطاب و
اي لا رعا في الخطب

لا ينكره ولذا جاء الا انهم المفسدون للرد عليهم موكد اهما
انكارا قويا وان كان جاها بالفعل ١٢ ق

تري من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات تعريف الخبر الدال
اي بالتعليق من تأكيدات شتى ١٢

على الحصر وتوسيط ضمير الفصل الموكد لذلك وتصدير الكلام بمجرت
اي في قوله

التنبيه الدال على ان مضمون الكلام محالة خطيرة وعناية وتأكيده
اي الا ١٢

بان ثم تعقبيه بما يدل على التقرير والتوقيع وهو قوله ولكن لا يشعرون
بالجوع عطف على تصدير ١٢ في عطف تفسير ١٢ في

ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني
اي شرطها ١٢

الاثبات للمذكور والنفى عما عداه معا بخلاف العطف فانه يفهم

منه اولا الاثبات ثم النفى مخو زيدا قائما لا قاعدا وبالعكس مخوما زيدا

قائما بل قاعدا واحسن موافقها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر
اي موافقها ١٢

اولا الابواب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالجهلهم فطمع

النظر من كطمع منها اي كطمع النظر من اليها ثم القصر كما يقع

له قوله يقع بين الفعل والخبر بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما لو اخذ من تمثيل المصنف فاقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفة على الموصوف او ما عكسه وهو قصر الفاعل في الفعل فلا يتوهم امكانه لان المتعصية يجب تاخيرها على ما يأتي والفعل لا يخر عن الفاعل ما دام فاعلا فان خرج عن الفاعلية رجع الامر الى قصر المبتدأ على الخبر وسواء في قول كالفعل والمفعول اي بحيث يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس وقد مثل الشارح لكل منهما... فالمثال الاول من قصر الفاعل في المفعول والمثال الثاني من قصر المفعول في الفاعل ١٢ قوله وغير ذلك من المتعلقات اي كالحال فتقول في قصرها على صاحبها ما جازر انما لا يزيد وفي عكسه ما جازر زيد الاراكبا فالاول من قصر الصفة والثاني من قصر الموصوف وقس عليه التمييز والنحو والظرف والبدل فانه يقع المقصر فيها ما عدا المصدر المؤكد انه لا يقع القصصية وبين الفعل اجماعا فلا تقول ما ضربت الا ضربا وما قولك لاني انظر الاظنا فمغناه الاظنا ضيقا فهو مصدر نوعي وما عدا المفعول معه فانه لا يكتفى بعد الا فلا يقال ما ضربت الا باليل ١٢ كذلك في الدوسوق والخبر ١٣ قوله في الاستثناء اي فالقصر في الاستثناء يؤخر في المقصود عليه مع اداة الاستثناء وتاخير المقصور عليه مع اداة بان يكون المقصور مقدما على اداة الاستثناء وهي مقدمة على المقصور عليه ١٢ اق ١٣ قوله ومعنى قصر الخبز اجواب عما يقال ان القصر لا يكون الا قصصية... على موصوف او قصر موصوف على صفة وكل من فاعل والمفعول ذات وحيز فلا يقع القصر وحاصلا ما اجاب به الشارح ان قولهم هذا من قصر الفاعل على المفعول او من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف اي من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل لان ذات الفاعل او ذات المفعول مقصورة كما توهم المسائل ١٢ وسواء في قولك مثلا اي او قصر المفعول على الفاعل او احد المفعولين على الآخر او صاحب الحال عليها ١٣ تحريم ١٤ قوله قصر الفعل المسند الخ هذا بالنظر... لخصوص ما قبل مثلا اعني قصر الفاعل على المفعول ثم ان ظاهر كلام الشارح ان المعنى قصر الفاعل على المفعول في قولك ما ضرب زيد الا ضربا بنية زيد على عرونها فعل الفاعل وليس كذلك لان الضاربة صفة للفعل فلا يأتي قصرها على المفعول بل المراد قصر المفعول على الفاعل صفة للمفعول فالمعنى ما مضروب زيد الا ضربا قد يقال مرادة قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغة الى صيغة مفعول ١٢ من الدوسوق ١٤ قوله قاس البواقي معنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل ١٢ تنق بامفعول على الفاعل ولهذا نقس معنى ما ضرب عمر الا ضربا ما ضرب عمر والا يزيد فيرجع بقصر الصفة على الموصوف وقصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فيض ما ضرب عمر الا يزيد ما عمر والا مضروب زيد فيرجع بقصر الموصوف على الصفة لكن الاظهر الاول ١٢ وسواء في قولك لا يخفى

بين المبتدأ والخبر على ما يرقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا
من كود حقيقيا ادا فانيا قصصية او موصوف ١٢
زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا ضربا او ما ضرب
من سائر المتعلقات ١٢
عمر الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الدرهما وغير ذلك من
المتعلقات في الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء
كالخبر والتمييز ١٢
حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمر الا زيدا لو اريد القصر
لتفرج بمعنى الفاعل ١٢
على المفعول قيل ما ضرب زيد الا ضربا ومعنى قصر الفاعل على المفعول
فالمفعول مقصور عليه والمفاعل مقصور ١٢
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس
المفعول ١٢
البواقي فيرجع الى قصر الصفة على الموصوف او العكس ويكون حقيقيا
وغير حقيقيا افراد او قلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقيل اي وجاز
على قلة تقديمهما اي تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على
المقصود حال كونها محالما وهو ان يلقى المقصور عليه اداة نحو ما ضرب
اي تبيين بجملة ١٢
الاخر ازيد في قصر الفاعل المفعول وما ضرب الا زيدا عمر افي قصر
المفعول على الفاعل وانما قال بمحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما
اعتبار ذلك فاذا قلت في قصر الفاعل ما ضرب زيد الا ضربا كل ما هو غير عمر وكان قصر حقيقيا وان اريد دون خالد مثلا كان احدا فاني ان
اريد الروي من زعم ان مضروب زيد عمر وخالد مثلا كان انفرادا او على من زعم ان مضروب به خالد دون عمر وكان قلبا او على من شك في مضربه
منها كان يقينا وقس عليه
سائر المتعلقات
الخبر ١٢

بين المبتدأ والخبر على ما يرقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا
من كود حقيقيا ادا فانيا قصصية او موصوف ١٢
زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا ضربا او ما ضرب
من سائر المتعلقات ١٢
عمر الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الدرهما وغير ذلك من
المتعلقات في الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء
كالخبر والتمييز ١٢
حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمر الا زيدا لو اريد القصر
لتفرج بمعنى الفاعل ١٢
على المفعول قيل ما ضرب زيد الا ضربا ومعنى قصر الفاعل على المفعول
فالمفعول مقصور عليه والمفاعل مقصور ١٢
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس
المفعول ١٢
البواقي فيرجع الى قصر الصفة على الموصوف او العكس ويكون حقيقيا
وغير حقيقيا افراد او قلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقيل اي وجاز
على قلة تقديمهما اي تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على
المقصود حال كونها محالما وهو ان يلقى المقصور عليه اداة نحو ما ضرب
اي تبيين بجملة ١٢
الاخر ازيد في قصر الفاعل المفعول وما ضرب الا زيدا عمر افي قصر
المفعول على الفاعل وانما قال بمحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما

اعتبار ذلك فاذا قلت في قصر الفاعل ما ضرب زيد الا ضربا كل ما هو غير عمر وكان قصر حقيقيا وان اريد دون خالد مثلا كان احدا فاني ان
اريد الروي من زعم ان مضروب زيد عمر وخالد مثلا كان انفرادا او على من زعم ان مضروب به خالد دون عمر وكان قلبا او على من شك في مضربه
منها كان يقينا وقس عليه
سائر المتعلقات
الخبر ١٢

قوله وانعكاس المقصود تفسير الجملة السابقة وذلك لان معنى قولنا ما ضرب زيد الامر المضروب زيد الامر ومعنى قولنا ما ضرب عمر الامر المضارب عمر الامر
 زيد المقصود في الاول حصر مضروبيه زيد في عمر والمقصود في الثاني حصر مضاربيه عمر وفي زيد ١٢ وسوق **قوله** استلزامه هذه التحليل قاصر
 لانه لا يجري في قصر الموصوف كما اذا جعل قولك ما ضرب الامر ازيد من قصر الموصوف لتداوله بمعنى ما زيد الاضارب عمر وهذا لا يتحقق فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما في حال
 التقديم تاخير الموصوف عن جميعها وكذا في قولك ما ضرب الامر ازيد عمر اذ جعل من قصر الموصوف بتداوله على معنى ما عمر والا مضروب زيد لم يتحقق فيه قصر الصفة قبل تمامها
 انما يلزم عليه حال التقديم تاخيرها عن جميعها فانهم
 ١٢ تجريد **قوله** قل تمامها والا قرب ان يحل
 على حذف المضاف اي لا يهاجم استلزامه الا في
 استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم بان
 ١٣ تجريد **قوله** لان الصفة الخ فاذا قلت
 ما ضرب زيد الامر وحل على ان المعنى ما مضروب
 زيد الامر لم يلزم لو قدم المقصود عليه وقيل ما ضرب
 عمر الامر يد قصر الصفة وهو القرب قبل تمامها
 او تمامها بذكر الفاعل وكذلك الفعل المتعلق
 بالمفعول في قصره على الفاعل فاذا قلت ما ضرب
 عمر الامر وحل على ان المعنى ماضارب عمر ولا
 زيد لم يلزم لو قدم المقصود عليه وقيل ما ضرب الامر
 عمر اقصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر ١٢
 وسوق **قوله** وعلى هذا فقرر بقول في
 قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على
 المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصود
 قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا ١٢ تجريد
قوله ووجه الجمع اي وجه افادة النفي
 والاستثناء القصر في جميع ما ذكرنا من المبني
 والخبر وغير ذلك ١٢ وسوق **قوله** ان النفي
 في الاستثناء المفرغ الخ انما اقصر على بيان وجه
 في النفي والاستثناء المفرغ دون غيره لان افادة
 التقديم للقصر لا يدرك الا صاحب الذوق افادة
 طريق العطف وذكر ذلك النفي والاستثناء اذا
 كان المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما
 لكونه محذوف ما والا فابقي الخفاء الاستثناء
 المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه ١٢ وسوق **قوله**
قوله لان الاخراج هذا ظاهر في الاستثناء المتصل
 لان الافيه للاخراج بل بمعنى بل فلا يتأتى فيه هذا
 التوجيه مع انه مفيد للقصر ايضا فاذا قيل ما جاء يقوم
 الا توجيهه فالمعنى ان المحي لا يتجاوز الى القوم ولا
 الى ما يتعلق بهم مما عدا الجمية واجيب بان كلامه في
 الاستثناء متصل فان الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه
 المستثنى منه الا تناولا للمستثنى فيكون متصلا وانما
 ويكون الافيه للاخراج بدليل قول المصنف ان
 النفي في الاستثناء المفرغ توجه الى مقدرة مناسب للمستثنى في جنسه ١٢ وسوق **قوله** في جنسه اي في كونه جنسه لان المستثنى من افراد المستثنى منه لا يشارك
 له في الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحة وحمل الجواب ان في الكلام هذا اي كونه جنسا ١٢ من الدسوقي **قوله** ما ضرب احد اي قاصدا عام شامل لزيد
 وغيره ومناسب له من حيث
 انه جنس راسه صاخر لان كل عليه
 وكذا يقال في بالعد ١٢ وسوق

قوله استلزامه هذه التحليل قاصر لان المقصود في الثاني حصر مضاربيه عمر وفي زيد ١٢ وسوق قوله لان الصفة الخ فاذا قلت ما ضرب زيد الامر وحل على ان المعنى ما مضروب زيد الامر لم يلزم لو قدم المقصود عليه وقيل ما ضرب عمر الامر يد قصر الصفة وهو القرب قبل تمامها او تمامها بذكر الفاعل وكذلك الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على الفاعل فاذا قلت ما ضرب عمر الامر وحل على ان المعنى ماضارب عمر ولا زيد لم يلزم لو قدم المقصود عليه وقيل ما ضرب الامر عمر اقصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر ١٢ وسوق قوله وعلى هذا فقرر بقول في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصود قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا ١٢ تجريد قوله ووجه الجمع اي وجه افادة النفي والاستثناء القصر في جميع ما ذكرنا من المبني والخبر وغير ذلك ١٢ وسوق قوله ان النفي في الاستثناء المفرغ الخ انما اقصر على بيان وجه في النفي والاستثناء المفرغ دون غيره لان افادة التقديم للقصر لا يدرك الا صاحب الذوق افادة طريق العطف وذكر ذلك النفي والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما لكونه محذوف ما والا فابقي الخفاء الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه ١٢ وسوق قوله لان الاخراج هذا ظاهر في الاستثناء المتصل لان الافيه للاخراج بل بمعنى بل فلا يتأتى فيه هذا التوجيه مع انه مفيد للقصر ايضا فاذا قيل ما جاء يقوم الا توجيهه فالمعنى ان المحي لا يتجاوز الى القوم ولا الى ما يتعلق بهم مما عدا الجمية واجيب بان كلامه في الاستثناء متصل فان الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الا تناولا للمستثنى فيكون متصلا وانما ويكون الافيه للاخراج بدليل قول المصنف ان النفي في الاستثناء المفرغ توجه الى مقدرة مناسب للمستثنى في جنسه ١٢ وسوق قوله في جنسه اي في كونه جنسه لان المستثنى من افراد المستثنى منه لا يشارك له في الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحة وحمل الجواب ان في الكلام هذا اي كونه جنسا ١٢ من الدسوقي قوله ما ضرب احد اي قاصدا عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث انه جنس راسه صاخر لان كل عليه وكذا يقال في بالعد ١٢ وسوق

عن حالهما بان توخرا الاداة عن المقصود عليه كقولك في ما ضرب زيد الا
 عمر اما ضرب عمر الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلاف المعنى وانكاس

المقصود وانما قل تقديمها بحالها استلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان
 اي استلزام التقديم في المثالين المذكورين ١٢ في
 الصفة المقصورة على الفاعل مثله في الفعل الواقع على المفعول
 اي في قصر المفعول على الفاعل كما في المثال الثاني ١٢ في

لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصوره وعلى
 هذا فقرر وانما جاز على قلة نظر الى انها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق
 اى البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل ١٢ تجريد اى الصفة ١٢

الاخر ووجه الجمع اي السبب افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين
 اى آخر الجملة ١٢

المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ
 الذي حذف فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا بحسب لحوال بتوجه
 الى ان النفي في الاستثناء المفرغ الخ انما اقصر على بيان وجه في النفي والاستثناء المفرغ دون غيره لان افادة التقديم للقصر لا يدرك الا صاحب الذوق افادة طريق العطف وذكر ذلك النفي والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما لكونه محذوف ما والا فابقي الخفاء الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه ١٢ وسوق قوله لان الاخراج هذا ظاهر في الاستثناء المتصل لان الافيه للاخراج بل بمعنى بل فلا يتأتى فيه هذا التوجيه مع انه مفيد للقصر ايضا فاذا قيل ما جاء يقوم الا توجيهه فالمعنى ان المحي لا يتجاوز الى القوم ولا الى ما يتعلق بهم مما عدا الجمية واجيب بان كلامه في الاستثناء متصل فان الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الا تناولا للمستثنى فيكون متصلا وانما ويكون الافيه للاخراج بدليل قول المصنف ان النفي في الاستثناء المفرغ توجه الى مقدرة مناسب للمستثنى في جنسه ١٢ وسوق قوله في جنسه اي في كونه جنسه لان المستثنى من افراد المستثنى منه لا يشارك له في الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحة وحمل الجواب ان في الكلام هذا اي كونه جنسا ١٢ من الدسوقي قوله ما ضرب احد اي قاصدا عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث انه جنس راسه صاخر لان كل عليه وكذا يقال في بالعد ١٢ وسوق

مقدار وهو مستثنى منه لان الاخراج والخراج ليقضي محذوفه عا
 ليتناول المستثنى وغيره فيحقق اخراجا مناسب للمستثنى في جنسه
 اى بالنظر الى اللفظ ١٢ في صفة ثان ١٢

بان يقدر في نحو ما ضرب الامر ازيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا
 جملة ما كسوته لبا سا وفي نحو ما جاء الا اكلما ما جاء كائنا على حال من

قوله في جنسه اي في كونه جنسه لان المستثنى من افراد المستثنى منه لا يشارك له في الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحة وحمل الجواب ان في الكلام هذا اي كونه جنسا ١٢ من الدسوقي قوله ما ضرب احد اي قاصدا عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث انه جنس راسه صاخر لان كل عليه وكذا يقال في بالعد ١٢ وسوق

له قوله **ع** على هذا القياس في فيقدر في ماضية في مكان ويقدر في مثل ما اشترت من الجارية الا تصفها ما اشترت جزء من الجارية ١٢
من قوله **ع** فاذا اوجب الفاعل رابطة بهذا الكلام بالشروط الذي قدره اشاره قبله ١٣ وسوقى **ع** قوله فيكون القيد الاخير اى من
قيدى الفعل وهما الفاعل والمفعول لما تقدم ان كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل والفعل مقيد بهما فالمراد بالقيد الاخير ما اخر من فاعل او مفعول ١٢ من قوله **ع** للتباس

الى التباس المراد بغير المراد

في التقديم وذلك لان

كلا من الفاعل والمفعول

الواقعين بعد الفعل يجوز ان

يكون هو المقصور عليه ون

الاخر ولم يقتض احد هاتين

تلك على كونه هو المقصور عليه

نقصه وان يجعلوا التاخير

علامة النقص على ذلك المؤخر

من الدسوة **ع**

قوله ليس الاخر اى ليس

لفظ الاذكار اى الكلام بل

تضمنه معنى الكلام ١٣ وسوقى

ع قوله وغير كالاى لفظ

غير كلفظ الاى الاستثناء

لانها هى التى تفيد القصر

بخلاف الا التى تقع صفة وانما

خص غير بالذكر دون بقية

ادوات الاستثناء لانه

لا يستعمل فى التفريق من ادوات

الاستثناء غير الا غير

وهذا مبنى على ان سوء

ملازمة للنصب على الظرفية

والا ففى كغيره افاذ القصر

١٣ وسوقى **ع** قوله قصر

الموصوف الخ يجوز ان يدعى عالم

وما كرم غير زيد فقد قصر

الاول زيد على العلم من

الثانى الكرم على زيد ١٣ وسوقى

ع قوله افرادا قلبا لى

ظاهرة انها لا تستعمل القصر

الحقيق لان الافراد والقلب

والتيقن اقسام للماضى

وليس كذلك فكان الا

ان يقول ويكون حقيقيا نحو

لا اله غير الله وما خاتم الانبياء

غير محمد صلى الله عليه وسلم

وبغير حقيقة افرادا قلبا تعين

١٣ وسوقى بغير الله **ع** قوله تيج المفتاح فى شخص وجه الشبه والاشبه الى ما تقدم

على قوله وغير كالاى غير كثير المعنى بتفصيل اللفظ لانه يعيد المشاركة فى جميع كلام الله اطل

الاحوال وفى نحو ماسرت الا يوم الجمعة ماسرت وقام من الاوقات **ع**

اى من احوال الجى ١٢

هذا القياس وصفته يعنى فى الفاعلية والمفعولية والحالية

ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدار العام المناسب

كالظرفية ١٢

للمستثنى فى جنسه وصفته فاذا اوجب منه اى من ذلك المقدار

اى اثبت ١٢

شيء بالاجاء القصر ضرورة بقاء ما عدا **ع** على صفة الانتفاء وفى

الاضافة بيانته ١٢

اى بواسطة الا ١٢

انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد

اى يكون المقصور عليه هو الجزء الاخير ١٢

الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز

تقديمه اى تقديم المقصور عليه بانما على غيره لا لتباس كما

اذا قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي

والاستثناء فانه لا التباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور

بعد الاسماء قدام **ع** واخر وهما ليس الا مذكور اى اللفظ بل تخمنا

اى فى انما ١٢ اى لفظ الا ١٢

وغير كالاى افاذ القصرين قصر الموصوف على الصفة وقصر

الصفة على الموصوف افرادا قلبا وتعينا وفى امتنا **ع**

قوله لا سبق اي من ان شرط المنفى بل ان لا يكون منقيا قبلها غير ما تجريد **قوله** فلا يصح الخ اي فلا يصح ان يقال في قصر الموصوف **٢٠٤** ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا يصح ان يقال في قصر الصفة ما شاعر غير زيد لا عمر ذلك لفقد الشرط السابق والشرط العلم **١٢** وسوق **قوله** علم ان الانشاء اعماد المفهم اشارة الى ان المراد الانشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ اي علم ان لفظ الانشاء **١٣** **قوله** ليس نسبت اي ليس النسبة... المفهومة منه وهي النسبة الكلامية **١٢** **قوله** تطابقه او لا تطابقه اي تقصده مطابقة او لا مطابقة وهذا محط النفي والا فلا انشاء لا بد له من نسبة خارجية تارة لا تكون مطابقة لنسبة الكلامية وتارة تكون مطابقة لها الا انه لا يقصد مطابقتها لها فامرب مثلا لنسبة الكلامية طلب الضرب وللبدله من نسبة خارجية فان

كان المتكلم طالبا للضرب في نفسه كانت الخارجية طلب الضرب ايضا وكانت مطابقة للكلامية الا انه لم يقصد مطابقتها لها وان كان المتكلم غير طالب له في نفسه كانت الخارجية عسوم الطلب فلم يكونا لمطابقتين فان قصد المتكلم المطابقة كان من باب استعمال الانشاء في الخبر فافهم **١٢** من... **قوله** وقد يقال انه وقد يطلق الانشاء على ما اي على شئ هو فعل المتكلم اعني الاتيان بالكلام الذي ليس نسبة خارج **١٢** وسوق **قوله** كذلك اي يطلق على الكلام الخبري وعلى فعل المتكلم اعني القامر هذا الكلام **١٣** **قوله** لاظهر ان المراد اي بالانشاء ههنا في قول المصنف الاتي ان كان طلبا ونسبت الاشارة الى الترجمة كما يدعيه كلام شارح لان الانشاء الواقع ترجمة لا يصح ان يردوه وان من هذين الامرين **١٢** من وسوق **قوله** والمراد بها اي بالتمني... والاستفهام وغيرهما وهذا في معنى العلة اي لان المراد بها الخ لانه ان كان ذلك تقسيم قرينة والى على ما ذكر لان المراد الخ واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لتلا يكون بين المقسم والاقسام تباين **١٢** من التحسين **قوله** معانيها المصدرية اعني الاقالات فانتمني بالمعنى المصدرية القامر عبارة الاستفهام وكذا **١٢** وسوق **قوله** بقرينة الخ لانه لا يكون لان يكون قرينة لما ادعاه لان المتبادر ان الكلام في قوله الموصوف لالتقديرية ومن المعلوم ان الذي وضع ليرت مثلا للطلب النقيب لا القامر الكلام المحض وهو الذي فيه ليت اللهم لان تبيحت بجعل الام للعلية الغائية لا للتعدية فافهم **١٢** **قوله** ان لم يكن لها اشارة الى ان قسم قول المصنف ان كان طالبا محذوف لعدم البحث عنه هنا **١٢** **قوله** ان قسم الى وكالقامر القسم لا فائدة الاشارة القسم مشل

عجامة لا العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب

اي في قصر الموصوف **١٢**

ولا ما شاعر غير زيد لا عمر والانشاء اعلم ان الانشاء قد

اي في قصر الصفة **١٢** هو الباب السادس من الفن الاول **١٢**

يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه ولا

اصطلاحا ومعناه لغة الايداع **١٢** له نسبة خارجية **١٢** اي

تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعني القاء مثل هذا

لفظ مثل زائد **١٢**

الكلام كما ان الاخبار كذلك والظاهر ان المراد ههنا هو الثاني

بالانشاء **١٢**

بقرينة تقسيمه الى الطلب غير الطلب تقسيم الطلب الى التمني

اي تقسيم المصنف للانشاء **١٢** اي

والاستفهام وغيرها والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل

كلامه والنهي **١٢**

عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان لفظا ليت

مثلا مستعمل معنى التمني لا قولنا ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء

ان لم يكن طالبا كفعال المقاربة وفعال المداح والذم وصيغ

اي كالقار افعال المقاربة وكذا غيرها

العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة

كبحث وتزويج **١٢** مثل دعاء التوب **١٢**

المباحث البانية المتعلقة بها ولا ان كثرها في الاصل اخبار

اي في الاصل اخبار

نقلت الى الانشاء ان كان طالبا استند على مطلوبه بتبرع حاصل

اقسم بالشر **١٢** وسوق **قوله** وب اي وكالقامر رب لا فائدة الاشارة المتكثير بنار على انها لا انشاء وباعتبار انك اخذت مثالا رب جاملا في الدنيا فافهم ذلك تظهر كثرة الجايلين ولا يصح هناك تكذيب ولا تصديق في ذلك الا ان يتكثرت فيكون انشاء بهذا الاعتبار **١٢** من اليسوق **قوله** ان كان طالبا المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القامر الكلام المحض لا اللغوي الذي هو فعل الطلب **١٢** جلي **قوله** غير حاصل اي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما اذا طلب شيئا حاشا وقت الطلب لعدم علم المتكلم بمحصل **١٢** اي

وقت الطلب لا متناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب

مطلوب حاصل امتنع اجراءها على معانيها الحقيقية ويتولد

منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه اي انواع الطلب

كثيرة منها القنه هو طلب حصول الشئ على سبيل المحبة واللفظ

الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المقتضى بخلاف الترجي تقول

ليت الشاب يعود ولا تقول لعله يعود ولكن اذا كان المقتضى

ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطامعية في وقوعه والا لصار ترجيا

وقد يتمنى بطل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه

معتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكته

في التمني بطل والعدول عن ليت هو ابراز المقتضى كمال العناية

بمصورته في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بطل

نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثت فان

النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينطلب المضارع

فتمين الحمل على التمني ١٢ من الدسوقي ٥٠٤ قوله في صورة الممكن

بمخلاف التمني فانه قد يكون مجزوما بانتفائه وان كان ممكنا ١٣

التمني بليت الى التمني بلكا ذكر في بل وقد يقال ان نكته الاشعار

ان المراد بالطلب الطلب اللفظي الذي كلامنا فيه ذلك ان تحمله على الامتناع العقلي ويراد بالطلب الطلب العقلي ولا شك ان طلب تخصيص الحاصل بالطلب العقلي محال فافهم ١٢ من الدسوقي ٥٠٤ قوله ويتولد منها اي من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الايمان والتقوى في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا بالشدة يا ايها النبي اتق الله ثم ان الغرض من ذكر هذه المقدمات التي ذكرها المصنف التهديد ببيان المعاني المترتبة من صيغ الطلب المستعملة من مطلوب حاصل ١٣ دسوقي ٥٠٤ قوله هو طلب حصول الخبز هذا مخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من ان المراد بالطلب الطلب العقلي اللهم الا ان يحمل الطلب في التعرف على الطلب اللفظي وهو القار الكلام فكانه قال وهو القار كلام يدل على حصول شئ ١٢ من الدسوقي ٥٠٤ قوله على سبيل المحبة اي على طريق يفهم منه المحبة فتخرج الرواقي من انواع الطلب وقيل ينبغي ان تفيد المحبة بالمجردة عن الطمع استرازا من الامر والهي ونحوهما التي وجدت المحبة فيها وقيل تفيد المحبة المرادة في اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالاعم قد اجازة المتقدمون ١٢ تحبير ٥٠٤ قوله المتني اي امكانه لذاته بان يكون جائز الوجود والعدم بل يصح مع استحالة لذاته واما وجوبه فقد تقدم ان الحاصل يستحيل طلبه الواجب حاصل ١٢ دسوقي ٥٠٤ قوله بخلاف الترجي فانه يشترط امكانه كما ان الامر والهي والاستفهام والنداء يشترط فيها ان يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل صيغها الا فيما كان كذلك ولعل مراده ان الال ذلك والافعال امرا محال بل التكليف لا يقع ثم ان قوله بخلاف الترجي يقتضيه ان بين التمني والترجى مشاركة في مطلق الطلب انه لا فارق بينهما الا اشتراط امكان الترجي دون اشتراط امكان التمني وليس كذلك اذ الترجي ليس من اقسام الطلب على التحقيق بل هو ترقيب المحصول ١٣ دسوقي ٥٠٤ قوله والا لصار ترجيا ان كان هناك طامعية في الوقوع صار ترجيا فلا يستعمل فيه الا الالفاظ الدالة على الترجي كلعن وعسى مثلا اذ كنت تطلب حصول مال في العام متوقعا وطامعاً في حصوله قلت لعل لي بالاني هذا العام ارج به وان كان غير متوقع ولا طامعية لك في حصوله قلت ليت لي بالاني ١٣ دسوقي ٥٠٤ قوله وقد تمنى بطل لما ذكرنا هو موضوع التمني اشار الى ما يستعمل في له اسي محاذ افعال وقد يمين بطل الخ ١٢ تحبير ٥٠٤ قوله لحصول الجزم بانتفائه والاستفهام يقتضي عدم الجزم بالاتفاق بل الحمل بالشئ فلو حمل على الاستفهام الحقيقة لحصل التناقض

لان المستفهم عنه لا بد ان يكون ممكنا لا جزم بانتفائه ١٣ دسوقي ٥٠٤ قوله وقد تمنى باو اي على طريق المجاز لان اصل وضعها الشرطية ولم يذكر الشارح نكته العدول عن التمني بليت الى التمني بلكا ذكر في بل وقد يقال ان نكته الاشعار بفرقة متمناه حيث ابرزه في صورة الملم يوجد لان لو يجب اصلها حرف امتناع ١٣ دسوقي ٥٠٤ قوله بالنصب قال الغزالي ولا تتخرج لو حينئذ الى الجزاء لخروجها عن معنى التعليق وهو مبني على ان لو التي للتمنى قسم براسه والذي يدل عليه كلام المصنف انها لو الشرطية اشترت معنى التمني فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه وقيل لو عند رتبة بتقدير او لو تاتيني كما في الاطول ١٣ من التحبير

له قوله بعد الاشياء الستة وهي الاستفهام والتمني والعرض ودخل فيه التخصيص والامر والهي والنفي واما التزجي فمما لا يمتنع ان لا يمتنع في جوابه
 البصريين والدعا داخل في الامر والهي فاذفع ما يقال ان الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاعل بان في جوابها تسعة لاسيما دسوتى قوله
 كان الخ اورولفظ كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لوزان يكون كل كلمة يراهم لان التصرف في الحروف بعيد وسميت حروف التثنية لانها اذا دخلت على الفعل لم يمتنع
 افادت جعل الخطاب نادما على ترك الفعل وسميت حروف التخصيص لانها اذا دخلت على المضارع افادت حذف الخطاب وحشة على الفعل ١٢ دسوتى قوله
 وهي هاء الاخر من حرف التخصيص اربعة ولحق اثنا عشر لولا بالتحقيق لانها خصوصية بانها تطلب لا توجد في ابداء بخلاف الاربعة ١٢ تحريم قوله تضمينها معنى التمني

بعد هاء باضمار ان وانما يضم بعد الاشياء الستة والمناسبات ههنا

هو التمني قال السكاكي كانت حروف التثنية والتخصيص وهي هاء

من الاشياء الستة دون غيره ١٢ اي حث الخطاب ١٣

والا قلب الهاء همزة ولو لا ولوما ماخوذة منها خبر كانت اي كانها

اي من بل ولو لا

ماخوذة من هل ولو التين للتمني حال كونها مركبتين مع لا وما

حال من التمني المحرور من ١٢

المزيدتين لتضمينها علة لقوله مركبتين ولتضمين جعل الشئ في

بمعنى

ضمن الشئ تقول ضمننت الكتاب كذا بابا بابا اذا جعلته منضمنا

بمعنى

لتلك الابواب يعني ان الغرض والمطلوب من هذا التركيب والتزامه

هو جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينها يعني

اي استلزامتين ١٢ الاضافة بيانية ١٣

ان الغرض من تضمينها معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد

منه اي من معنى التمني المتضمنتين هاء ايا في الماضي التثنية

اي مع الفعل الماضي ١٢

منحوه لا اكرمت زيدا ولو ما اكرمته على معنيتك اكرمته قصدا

بمعنى

الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي فعل المضارع التخصيص نحو

اي مستقبل ١٤

هلا تقوم ولو ما تقوم على معنيتك تقوم قصدا الى حث على

هلا تقوم ولو ما تقوم على معنيتك تقوم قصدا الى حث على

فيه انها اي لو دل قبل تركيبها مع لا
 للتمني فاما معنى كون تركيبها لاجل ان
 معنى التمني ويجاب بانها قبل التركيب
 للتمني جواز واحتمال وبعد التمني وجوب
 ونصا وكانه قال لتضمينها معنى التمني
 على التخصيص واللازم ١٢ تحريم
 قوله علة لقوله الخ فالمعنى ان تركيب
 بل ولو مع ما ذكرناه لاجل تضمينها اي
 جعلها متضمنتين الى شئتين والتثنية
 على معنى التمني فالمراد بالتضمين جعل
 الشئ في لولا لفظ لا جعله جزءا من لولا
 الذي هو التضمن اصطلاحا ونظير ذلك
 قولك ضمننت الكتاب كذا بابا بابا ليس
 المراد في جعلت الابواب جزءا من اجزاء
 الكتاب بل جعلت الابواب نفس اجزاء
 الكتاب لا مع زائدة عليها ١٢ دسوتى رحمه
 الله تعالى ١٤ قوله ليس افادة
 التمني فالتمني ليس مقصودا بالذات بل
 ليتوصل به الى التثنية والتخصيص ١٢
 تحريم قوله بل ان يتولد الخ
 فان قلت ما المانع من جعل تركيبها
 لتخصيص والتثنية من اول الامر من
 غير توسط التمني قلت لم يمتنعنا معنى
 التمني بعد التركيب لزم بنا مجاز على مجاز
 وهو ممنوع وهذا منتهى عند التضمين المذكور
 لان التمني بالوضع تركيبى معنى حقيقة لها
 بالوضع الثاني ١٢ دسوتى ١٤ قوله
 التثنية اي جعل الخطاب نادما ووجه التولد
 التمني انما يكون في الامور المحبوبة فاذا فات
 الامر المحبوب له ندم الخطاب عليه ان كان
 مستقبلا احذر عليه ١٢ دسوتى ١٤ قوله
 على معنى اي بمعنى ليتك اكرمته وذلك لان
 الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله
 في وقته حقيقة نعم يمكن تمنيه لصيرورة

عملا ولما فات وقت امكانه مع ما فيه من الحكمة والمصلحة للخطيب صار في الكلام اشارة الى ان كان مطلوب من الخطاب فعله فيصير الخطاب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا
 المعنى نادما بقوله على معنى الخ اشارة الى صل التمني وقوله قصدا لاجل اشارة الى تولد التثنية ١٢ دسوتى ١٤ قوله وفي المضارع كان المناسب ان يقول وفي
 المستقبل لان صيغة المضارع مع هذه الحروف تحتمل الحال والاستقبال والتخصيص انما يكون في المستقبل واليفر صيغة المضارع اذا كانت بمعنى الماضي كانت
 تلك الحروف معها التثنية
 ١٢ دسوتى رحمه الله

وهو لا يوافق الخ لانه صاحب المفتاح غير الارام فهو يدل على ان دلالة بل وبل على التمني بفعل الفاعل وجعل جاعل يوافق النسخة التي فيها
التضمنين على لفظ التفعيل لان الارام في كلامه فعل الملزوم وهو المتكلم بخلاف التضمنين على وزن التفعّل فانه يقتضي ان دلالتها على التمني امر ذاتي
لا بفعل فاعل فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح ١٢ وسوقه **قوله** لعدم القطع بذلك لان اكثر النسخين على ان حروف وضعت كذلك في اصلها ولا
تصرف فيها محتمل ان تكون غير مأخوذة مما ذكره ١٣ تجريد **قوله** وقد يقتضي بل على معنى التمني في موضوعه للترجي وهو ترجيح حصول الشيء سواء كان محبوا ويقال له بل على معنى
تعطيلها او كرهها ويقال للاشفاق نحو بل على الموت الساعة فليس الترجي من انواع الطلب في الحقيقة لان المكره لا يطلب ١٢ **قوله** وينصب في جوابه الى
بيان لا عطارة حكم ليت فلما استعملت لعل
في موضعها الاصل وهو الترجي لم ينصب
المضارع بعدها ثم ان نصب المضارع بعد
لعل لا يدل على انها مستعملة في التمني الا
على مذهب البصريين الذين لا ينعبدون -
المضارع في جواب الترجي اذ لا جواب له عند
لا على مذهب الكوفيين الذين يشيرون له جوابا
ويجوزون نصب المضارع في جوابه ١٢ **قوله**
بعد المراد اي انما يقتضي بل على اذا
كان المراد كالمعنى في المثال المذكور ليعيد الحصول
فالحاصل ان بل مستعملة في مرجح شبيهة بالتمني
في البعد فتولد من ذلك الشبهة فتمت

القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه

المتن ١٢

وقوله لتضمنها مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني

فتقدير الكلام لتضمنين المتكلم بل وبل على معنى التمني ١٢

مفعوله الثاني وقد وقع في بعض النسخ لتضمنها على لفظ التفعّل

وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح واذا ذكر هذا بلفظ كان لعدم قطع
السكاكي ١٢

بذلك وقد يقتضي بل على معنى له حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على

اضمار ان نحو على ايج فازورك بالتصّب بعد المرجو عن الحصول

وهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طمعية في وقوعها فيقول منه
اي بسبب هذا البعد ١٢

معنى التمني ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول

صورة الشيء في الذهن فان كانت وقوع النسبة بين امرين او
المراد بوقوعها مطابقة الواقع ١٢

لا وقوعها فحصولها هو التصديق والافعال التصورية والافعال الموضوعية
المراد بوقوعها عدم مطابقتها للواقع ١٢

له الهمة وهل وما ومن واتي وكيف وكما واين واني وهت وايان

فالهمة لطلب التصديق اي انقياد الذهن واذعانه بوقوع نسبة
عطف تفسير ١٢

تامة بين الشيئين كقولك اقم زيدا في الجملة الفعلية وازيدا قائما

فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصور وطلب التصديق فاما القسم الثالث هو الهمة والقسم الثاني بل والقسم الاول يقية الالفاظ فالهمة بهذا الاعتبار علم قلنا
قدما المصنف على غير ما ١٢ من الدسوق **قوله** لطلب التصديق قدم طلبه لانه لا يطلب في التحقيق الا للتصديق واما طلب التصور فكلام ظاهري كما ستعرفه كذا

في الاطول ١٢ تجريد **قوله** تامة فاما كذا ووقوع النسبة
الناقصة تصورها ١٢ تجريد **قوله** اقام زيد فقد تقرر القيام

بزيد والنسبة فيها وسالت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل تمام
حصول ذلك التصديق ١٢ تجريد

بيان لا عطارة حكم ليت فلما استعملت لعل
في موضعها الاصل وهو الترجي لم ينصب
المضارع بعدها ثم ان نصب المضارع بعد
لعل لا يدل على انها مستعملة في التمني الا
على مذهب البصريين الذين لا ينعبدون -
المضارع في جواب الترجي اذ لا جواب له عند
لا على مذهب الكوفيين الذين يشيرون له جوابا
ويجوزون نصب المضارع في جوابه ١٢ **قوله**
بعد المراد اي انما يقتضي بل على اذا
كان المراد كالمعنى في المثال المذكور ليعيد الحصول
فالحاصل ان بل مستعملة في مرجح شبيهة بالتمني
في البعد فتولد من ذلك الشبهة فتمت

قوله الهمة وهل وما ومن واتي وكيف وكما واين واني وهت وايان
فالهمة لطلب التصديق اي انقياد الذهن واذعانه بوقوع نسبة
عطف تفسير ١٢

قوله في الجملة الاسمية لكن دخول الهزة على الجملة الفعلية أكثر فلذا قد جاء ١٢ من ق **قوله** أي ادراك غير النسبة للام والمعهد والمعهود والنسبة المتقدمة التي هي التامة ولو قال غير وقوع النسبة لكان أولى لان كلامه يفيد ان ادراك النسبة من حيث ذاتها ليس تصورا مع انه تصور الان يقال المراد غير النسبة من حيث وقوعها واولاد وقوعها قد خل فيه لـ في التصور ادراك ذات النسبة ١٣ من الدسوقي **قوله** تصور المسند اليه أي من حيث انه مسند اليه والا فتصور ذاته حاصل قبل السؤال وكذا يقال فيما بعده ١٢ **قوله** الخ فهذا الكلام يدل على انك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهلت الحاصل الذي هو المسند اليه لانه هو المتصنف بكونه حاصلا فسألت عنه فماذا قيل مثلا غسل تصورات المسند اليه بخصوصه وانه غسل اعلم ان ههنا كلمتان ينبغي التنبه لهما احدهما انه يظهر من هذا الكلام

تأخر التصور عن التصديق وهو خلاف المعهود وجوابه ان التصور المتأخر تصديق خاص كما سبق واما مطلق التصور اعني تصور المسند اليه فتقدم لانك تعلم ان ثم شيئا حاصلا واراد ان يحصل وليس والآخر ان المسئول عنه في الظاهر في المثال المذكور وان كان التصور فقط لكن في الحقيقة المسئول عنه هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة الاليس او غسل المجاب باحد ما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون الواقع في الاناء مخصوص بحصل مثلا لاحقيقة غسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص وتعيين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال في الحقيقة عن التصديق الخاص الذي كان بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور لكن لما حصل مع تعيين المسند اليه او المسند سموه تصورا توسعا ١٢ من التجربة للعلامة البنا في **قوله** اني الخابية الخ في الكلمتين السابقتان فهنا ايضا تصور سابق هو الموقف عليه التصديق وهو يكون الحصول فيه احد هذين وتصور خاص متأخر هو المسئول عنه وهو نفس الخابية بخصوصها والزق بخصوصه ثم انظر فان متصور ان لذاتها ايضا انما سئل عنها من حيث الحصول فيها بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كما في المسند اليه لان التصديق المعلوم مطلق الحصول في احدهما ثم سئل عن حصول خاص تعيين بذكر الحصول فيه الخاص لكن قبح الامثلة وعدم مع بل انما بنوا عليها على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يات في تامل **قوله** لان التقديم الخ توضيح ذلك ان التقديم يفيد الاختصاص فيكون مفاد المثال الاول السؤال عن خصوص الفاعل معني انه يستل عن المختص بالقيام بل زيدا وعمر وبعد تحقق وقوع القيام فيكون حاصل التصديق بوقوع القيام من فاعل ما معلوما عنده فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل ومفاد الثاني السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى انه ليس عن الذي يصدق عليه انه الموقوف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمر وغيره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم وانما سأل عن تعيين المفعول في السؤال في الكلمتين لطلب التصور فلما استعملت فيها بل لا فادت طلب التصديق واصل التصديق معلوم فيها فيكون الطلب بها التحصيل الحاصل بخلاف استعمال الهزة فانه لا ضرر فيه لانها لطلب التصور فان قلت مقتضى هذا ان استعمال بل فيما ذكر من التبيين ممنوع لانه قبيح فقط قلت انما لم يكن ممنوعا ليجوز ان يكون التقديم بغير التحصيل لانه لا يتعين ان يكون للتحصيل فلهذا يمنع اصل التركيب ١٢ دسوقي **قوله** وبهذا ظاهر الخ لان تقديم المنسوب يفيد الاختصاص لم تكن قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص ١٢ **قوله** في زيد قام لان التقديم المرفوع ليس الغالب للاختصاص بل للتقوى ١٢ **قوله** فليتأمل انما قال ذلك لان تقديم المنسوب يكون ايضا بغير الاختصاص لاجتهاد

في الجملة الاسمية او لطلب التصور أي ادراك غير النسبة كقوله

في طلب تصور المسند اليه ادريس في الاناء ام غسل عالم بالحصول

شي في الاناء طالبا لتعيينه وفي طلب تصور المسند في الخابية

دبسك ام في الزق علما بكون الدبس واحد من الخابية او الزق

طالبا لتعيين ذلك ولهذا أي لمجي الهزة لطلب التصور لم يقم في

طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقم في طلب

تصور المفعول امر اعرفت كما قبح هل امر اعرفت وذلك لان التقديم

يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول

الحاصل وهو حال بخلاف الهزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين

الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في امر اعرفت لا في ازيد قام فليتأمل

والمسئول عنه أي بالهزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا

كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقر

على زيد اردت بلا استفهام ان تعلم حوده فيكون لطلب التصديق

كون السؤال عن تعيين الفاعل ومفاد الثاني السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى انه ليس عن الذي يصدق عليه انه الموقوف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمر وغيره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم وانما سأل عن تعيين المفعول في السؤال في الكلمتين لطلب التصور فلما استعملت فيها بل لا فادت طلب التصديق واصل التصديق معلوم فيها فيكون الطلب بها التحصيل الحاصل بخلاف استعمال الهزة فانه لا ضرر فيه لانها لطلب التصور فان قلت مقتضى هذا ان استعمال بل فيما ذكر من التبيين ممنوع لانه قبيح فقط قلت انما لم يكن ممنوعا ليجوز ان يكون التقديم بغير التحصيل لانه لا يتعين ان يكون للتحصيل فلهذا يمنع اصل التركيب ١٢ دسوقي **قوله** وبهذا ظاهر الخ لان تقديم المنسوب يفيد الاختصاص لم تكن قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص ١٢ **قوله** في زيد قام لان التقديم المرفوع ليس الغالب للاختصاص بل للتقوى ١٢ **قوله** فليتأمل انما قال ذلك لان تقديم المنسوب يكون ايضا بغير الاختصاص لاجتهاد

له قول ويحتمل ان هذا التركيب اعني اضربت زيدا وكذا ما ياتله من كل تركيب ولي فيه الفعل الهزئة محتمل لان يكون لطلب التصديق وطلب التصور

وتعيين احد الامرين بالقرائن كاتر ان المعادل لما يلي الهزئة بام المنقطعة المتصلة فمثل اضربت زيدا لا لطلب التصديق وقولك اضربت زيدا
الكرمة لطلب التصور ١٢ وسوقى **له قول** اذا كان الشك في الضارب اى تقول هذا الكلام لمخاطبك اذا كنت تعلم ان شخصا صدر منه الضرب وشككت في كونه المخاطب
او غيره وكانك تقول له الذى صدر منه الضرب انت ام غيرك فالشك هنا في الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصور ١٢ وسوقى **له قول** في المضروب لى هذا الكلام
انما تقول اذا عرفت ان مخاطبك ضرب احد وجهي عين ذلك الاحد فالشك هنا في المفعول والسؤال هنا للتصوير ولا يذهب عنك ما بهنا عليه انما من ان الاستغناء عن
ذكرنا ان يراود به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق

المختص من هذا اطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور
الفاعل او المفعول مع ان الشك انما يتعلق بالنسبة
لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما ١٢ وسوقى
له قول سائر المتعلقات نحو انى الدار صليت يوم
الجمعة سرت رانك دياضرت دارا كبا جبت ونحو ذلك
١٢ تجريد **له قول** وهل لطلب التصديق اى لطلب
اصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة
اولا ووقوعها فلا يرد ان الهزئة ايضا لطلب التصديق
وانما لانها لطلب تصديق خاص ان كان الضرب منه يكون
تصور المسند اليه المسند كما مر ١٢ وسوقى **له قول** نجيب
الى اذا عرفت انها لطلب التصديق فجبك هي اى
هذه المعجزة فنجيب بغير لكن فمما ليس رفاعا لا يثنى بعد
هذه المضائق اليه من الضم وما لا يقصر على طلب التصديق
وان كان ليس من طريقة ١٢ تجريد **له قول** امتنع بل
زيد الخ اى امتنع الجمع بين بل وبين ما يدل على السؤال
عن التصور ١٢ وسوقى **له قول** ان وقوع المفرد الخ
لان ايام المنقطعة لا يليها الا جملة وان وقع بعد ما مفرد فهو
خبر لمبتدأ محذوف نحو انها لبل ام شارو هي بمعنى بل فاعلم
ان ام مطلقا لا تعادل بل لكن يرد عليه قوله عليه الصلوة
والسلام بل تزوجت بكرا ثميا واجيب بان بل هنا بمعنى
الهزئة فتقع ام معا والها او يقال ام في الحديث منقطعة
بمعنى بل والمعنى بل والمعنى بل تزوجت ثيبا والامتناع
المذكور كان اذا يكون ام متصلة ١٢ تجريد وغيره **له قول**
قوله هي لطلب تعيين احد الامرين اى المفرد الذى قبلها
والمفرد الذى بعدها واما المنقطعة هي التى بمعنى بل فطلب
التصديق فيجوز وقوعها بعد بل تاكيدا ١٢ ان **له قول**
مع العلم ان المراد من الحكم المحكوم به والعلم بثبوت المحكوم
به تصديق وحاصله انها لى ام المتصلة لا تكون الا لطلب
التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم فينا في اصل
١٢ من الدسوقى **له قول** بل انما يكون لطلب الحكم
اى فام المتصلة تفيد ان السائل عالم بالحكم وهل تفيد
ان السائل جاهل به فبين بل دام المذكورة تدافع وتناظر
فيمتنع الجمع بينهما اذا حققت هذا علمت رد ما قيل ما

ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل

من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او كرام والفاعل في
فادت بالاستغناء من تبيينه ١٢
لطف على الفعل ١٢

انت ضربت اذا كان الشك في الضارب المفعول في ازيد اضربت

اذا كان الشك في المضرب وكذا قياس سائر المتعلقات وهل لطلب
اى المعربات ١٢

التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل
لما لا يسميه والفعل بشرط ان يكون مثبتا ١٢

عمرو قاعد اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام

لزيد والقعود لعمرو ولهذا اى واختصاصها لطلب التصديق امتنع

هل زيد قام ام عمرو ولا وقوع المفرد ههنا دليل على ان ام متصلة
مادة للعلمية ١٢ بعد ام ١٢

وهي لطلب تعيين احد الامرين ثم العلم بثبوت اصل الحكم
اى التصديق ١٢

وهل انما يكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدان ام عمرو فيجب
للى التصديق ١٢

ولا يمتنع لما سيجي ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم
للى التصديق ١٢

يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
اى قابلا ١٢ اى الحكم ١٢

حصول الحاصل وهو محال وانما لا يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل
اى المثال المذكور ١٢

المانع من طلب كل من التعيين واصل الحكم وحينه يسوغ الجمع بينهما ١٢ وسوقى **له قول** ولو قلت الخ افاد بهذا ان محل امتناع المثال المتقدم عند الايمان بام بعد بل فلم
تذكر فانه لا يمتنع بل يكون قبيحا لا سيجي من قول المصنف لان التقديم يستدعى الخ ١٢ وسوقى **له قول** ولهذا ايضا قبح اى دلالة اختصاصها بالتصديق فيج استغناءها في تركيب
هو منقطة العلم بحصول اصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المعمول على الفعل سواء كان المعمول مفعولا نحو بل زيدا اضربت او غيره نحو انى الدار جلست وراكبا جبت ١٢ وسوقى **له قول**
وهو محال اى حصول الحاصل لا طلبه اذ هو عيب لا محال وحصول الحاصل محال وهو محال عن عدم ١٢ تجريد **له قول** وانما لا يمتنع الخ اى مع ان العلة المذكورة تقف منع الاحتمال ان يكون
زيدا من المثال مفعول فعل محذوف اى مقدر قبله والتقدير بل ضربت زيدا اضربت وحينه فلا يكون هناك تقديم حتى يقف التصديق بحصول نفس الفعل ١٢ وسوقى

قوله خلاف الظاهر لما يلزم على التقديم الاول من منع فعل الظاهر من العمل بلا شغل وهو قبيح ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر الغالب في التقديم المنسوب كونه تخصيص ومخالفة الغالب قبيح فظهر لك ان كلام الاحتمالين بعيد الالة مع بعده يكفي في تصحيح قولك بل زيد اضربت فلذا اعد المصنف قبيحاً لا يمتنعاً ١٢ وسو في ١٢ زيد اضربت اشار المصنف بهذا الى ان القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق اما اذا اتصل بهذا المثال فلا يقيح ١٢ وسو في ١٢ زيد اضربت جازاً اي جواز ارجح لان الاصل تقديم العامل على المفعول وحينئذ فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لان السؤال سيند يكون عن اصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم باصل الثبوت وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق فتكون بل لطلبه فحينئذ ما قلنا من ان المراد الجواز الرابع اندفع ما يقال ان مطلق الجواز لا يخلص عن القباحة ولا يدفعها ١٢ وسو في ١٢ **قوله** لان التقديم الخ يقال عليه ان مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لان مذهبه ان رجل عرف يقيد تخصيص قطعا واجاب البعض بانه يجوز ان يكون تقديم للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او يكون الكلام بتقدير فعل رافع لرجل ١٢ وسو في ١٢ وغيره **قوله** لما سبق الخ اي وانما حصل قبوله لاجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ وفيه بحيث لان اعتبار التقديم والتاخير في رجل عرف لانه لا سبب سواه لكون المبتدأ فكرة وهو مشتق مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع الفكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح بالرضى ١٢ بتجريد وسو في ١٢ **قوله** قدم للتخصيص الخ والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة والتجمل الخ هو ما يغفل فاسوال عن تعيينه فيكون السائل طالبا للتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب حصول المفعول ١٢ وسو في ١٢ **قوله** ليس للتخصيص لان اعتبار التقديم والتاخير لا فائدة بالتخصيص لا يثبت في رجل عرف لكونه لا سبب سواه لكون المبتدأ فكرة وانما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتاخير فيها للتخصيص اذا كان تقديم المعرفة لغير اختصاص فلا ضرر في كون بل لطلب التصديق ١٢ وسو في ١٢ **قوله** مع انه لا يقيح ووجه قبحه لغير بل ليعمل باسم مع انها اذا رأت الفعل في خبر لا ترعى الا بمعانقة وعدم الانفصال عنه ١٢ وسو في ١٢ رحمه الله **قوله** وفيه نظر هذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي ما اورد من ان ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم لسكاكي لان انتفاء غلة من علل القبح وهي كون التقديم لتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع علل فلا يلزم ان يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز ان يقول فيه بالقبح لعله اخبرني اذ لا يلزم من نفى غلة نفى جميع العلل ١٢ وسو في ١٢ **قوله** اي ما اخبرني وهي ما ذكره غيره من ان بل في

المراد الجواز الرابع اندفع ما يقال ان مطلق الجواز لا يخلص عن القباحة ولا يدفعها ١٢ وسو في ١٢ **قوله** لان التقديم الخ يقال عليه ان مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لان مذهبه ان رجل عرف يقيد تخصيص قطعا واجاب البعض بانه يجوز ان يكون تقديم للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او يكون الكلام بتقدير فعل رافع لرجل ١٢ وسو في ١٢ وغيره **قوله** لما سبق الخ اي وانما حصل قبوله لاجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ وفيه بحيث لان اعتبار التقديم والتاخير في رجل عرف لانه لا سبب سواه لكون المبتدأ فكرة وهو مشتق مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع الفكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح بالرضى ١٢ بتجريد وسو في ١٢ **قوله** قدم للتخصيص الخ والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة والتجمل الخ هو ما يغفل فاسوال عن تعيينه فيكون السائل طالبا للتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب حصول المفعول ١٢ وسو في ١٢ **قوله** ليس للتخصيص لان اعتبار التقديم والتاخير لا فائدة بالتخصيص لا يثبت في رجل عرف لكونه لا سبب سواه لكون المبتدأ فكرة وانما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتاخير فيها للتخصيص اذا كان تقديم المعرفة لغير اختصاص فلا ضرر في كون بل لطلب التصديق ١٢ وسو في ١٢ **قوله** مع انه لا يقيح ووجه قبحه لغير بل ليعمل باسم مع انها اذا رأت الفعل في خبر لا ترعى الا بمعانقة وعدم الانفصال عنه ١٢ وسو في ١٢ رحمه الله **قوله** وفيه نظر هذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي ما اورد من ان ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم لسكاكي لان انتفاء غلة من علل القبح وهي كون التقديم لتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع علل فلا يلزم ان يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز ان يقول فيه بالقبح لعله اخبرني اذ لا يلزم من نفى غلة نفى جميع العلل ١٢ وسو في ١٢ **قوله** اي ما اخبرني وهي ما ذكره غيره من ان بل في

الاصل بمعنى قدوة مختصة بالفعل وكذا ما كان بمعنى ما يكون السكاكي قائما بما علل به غيره في قبح هذا التركيب يقال لغيرهم من كلام المصنف ان السكاكي حصر القبح من العلة السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف واراد ١٢ وسو في ١٢ **قوله** وعلل غيره لعل غير قبحها لعله اخبرني غير ما علل بها السكاكي وهي ان بل وانما بمعنى قدني استعمالها الاصل والاستفهام ما ذكره من همة مقدرة قبحها بل عرف زائد بل عرف زيد بافعال همة الاستفهام على بل التي بمعنى قد فانه قيل قد عرف زيد ١٢ وسو في ١٢ **قوله** بمعنى قد اي ملتبسة بمعنى قد وهو لا يقيح بالتصديق او التوقع على الخلاف في ذلك ١٢ وسو في ١٢ **قوله** لكثرة الخ فيه اشارة الى ان بل قد يقع في الخبر نحو قوله تعالى بل لعل على الانسان حين من الدهر ١٢ وسو في ١٢ **قوله** فكذلك اي بمعناه ولما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جاز واول بل على غير الفعل يقيح اذا كان في الجملة فعل اتنى القبح في نحو بل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد فان دخولها على غير الفعل ممنوع ١٢ بتجريد وغيره

قوله خلاف الظاهر لما يلزم على التقديم الاول من منع فعل الظاهر من العمل بلا شغل وهو قبيح ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر الغالب في التقديم المنسوب كونه تخصيص ومخالفة الغالب قبيح فظهر لك ان كلام الاحتمالين بعيد الالة مع بعده يكفي في تصحيح قولك بل زيد اضربت فلذا اعد المصنف قبيحاً لا يمتنعاً ١٢ وسو في ١٢ زيد اضربت اشار المصنف بهذا الى ان القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق اما اذا اتصل بهذا المثال فلا يقيح ١٢ وسو في ١٢ زيد اضربت جازاً اي جواز ارجح لان الاصل تقديم العامل على المفعول وحينئذ فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لان السؤال سيند يكون عن اصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم باصل الثبوت وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق فتكون بل لطلبه فحينئذ ما قلنا من ان المراد الجواز الرابع اندفع ما يقال ان مطلق الجواز لا يخلص عن القباحة ولا يدفعها ١٢ وسو في ١٢ **قوله** لان التقديم الخ يقال عليه ان مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لان مذهبه ان رجل عرف يقيد تخصيص قطعا واجاب البعض بانه يجوز ان يكون تقديم للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او يكون الكلام بتقدير فعل رافع لرجل ١٢ وسو في ١٢ وغيره **قوله** لما سبق الخ اي وانما حصل قبوله لاجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ وفيه بحيث لان اعتبار التقديم والتاخير في رجل عرف لانه لا سبب سواه لكون المبتدأ فكرة وهو مشتق مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع الفكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح بالرضى ١٢ بتجريد وسو في ١٢ **قوله** قدم للتخصيص الخ والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة والتجمل الخ هو ما يغفل فاسوال عن تعيينه فيكون السائل طالبا للتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب حصول المفعول ١٢ وسو في ١٢ **قوله** ليس للتخصيص لان اعتبار التقديم والتاخير لا فائدة بالتخصيص لا يثبت في رجل عرف لكونه لا سبب سواه لكون المبتدأ فكرة وانما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتاخير فيها للتخصيص اذا كان تقديم المعرفة لغير اختصاص فلا ضرر في كون بل لطلب التصديق ١٢ وسو في ١٢ **قوله** مع انه لا يقيح ووجه قبحه لغير بل ليعمل باسم مع انها اذا رأت الفعل في خبر لا ترعى الا بمعانقة وعدم الانفصال عنه ١٢ وسو في ١٢ رحمه الله **قوله** وفيه نظر هذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي ما اورد من ان ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم لسكاكي لان انتفاء غلة من علل القبح وهي كون التقديم لتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع علل فلا يلزم ان يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز ان يقول فيه بالقبح لعله اخبرني اذ لا يلزم من نفى غلة نفى جميع العلل ١٢ وسو في ١٢ **قوله** اي ما اخبرني وهي ما ذكره غيره من ان بل في

من الضمير في عرف قدام للتخصيص ويلزمه اي السكاكي ان لا يقيح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النخاعة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز ان يقيح لعله اخرى وعلل غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل وترك الهمة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقمت هي مقام الهمة وتطقلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذلك اما هي بمعناه واما

من الضمير في عرف قدام للتخصيص ويلزمه اي السكاكي ان لا يقيح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النخاعة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز ان يقيح لعله اخرى وعلل غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل وترك الهمة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقمت هي مقام الهمة وتطقلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذلك اما هي بمعناه واما

من الضمير في عرف قدام للتخصيص ويلزمه اي السكاكي ان لا يقيح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النخاعة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز ان يقيح لعله اخرى وعلل غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل وترك الهمة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقمت هي مقام الهمة وتطقلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذلك اما هي بمعناه واما

من الضمير في عرف قدام للتخصيص ويلزمه اي السكاكي ان لا يقيح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النخاعة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز ان يقيح لعله اخرى وعلل غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل وترك الهمة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقمت هي مقام الهمة وتطقلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذلك اما هي بمعناه واما

له قوله ومن العجائب الخ اعلم ان السبب في عدم صحة المثال اي هل تضرب زيدا وهو اخوك عند الشارح هو كون الفعل المضارع متعناه واقعا في الحال
وهل لا تدخل عليه لانها اذا دخلت على مضارع خلعت للاستقبال فلو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التناهي والسبب في عدم صحة المثال المذكور على
كلام ذلك البعض هو ان هل لما دخلت على الفعل المضارع صيرته نصا في الاستقبال فلا يجوز تقييده بالحال وفي هذا المثال تقييدها ١٢ وسوقى له قوله لا يجوز تقييدها
وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال والتقييد بالمقييد بحسب اقترانها في الزمان وفي المثال المذكور قيد الاستقبال بالحال وعمل فيها ١٢ من وسوقى له قوله
ولعمري الخ اي ولحياتي ان مقالة ذلك البعض كذبة من غير شك وفي تسمية ذلك قرينة تسمح لان الاقرار بقبح الكذب وهو غير موجود هنا ١٢ وسوقى له قوله سيجي زيد الخ
اي فالحي مستقبل بدليل السنين وقد قيد بالحال لمفردة
اي راكبا وكذلك قوله بعد وسا ضرب زيدا الخ فانه مستقبل بدليل
السين وقيد بالحال التي هي جملة اسمية له وهو بين يدي
الامير لنتكته وفي تعدد الاشارة الى انه لا فرق بين ان
تكون الحال التي قيد بها الفعل مستقبل مفردة او جملة ١٢
وسوقى له قوله كيف وقد قال الخ اي كيف تصح مقالة هذا
البعض والحال ان الله تعالى قال سيدخلون جهنم وآخريين
فان الدخول استقبالي بدليل السنين وقد قيد بالحال وهي قوله
وآخريين قيس في تمثيل الشارحين بهذه الآية وما بعد ما تعرض
بذلك البعض وهذا خلاف الظن بالشارح ١٢ وسوقى له
قوله وانما يؤخرهم ليوم فالتأخير لذلك اليوم وهو يوم القيمة
استقبالي وقد قيد بالحال وهي قوله مطيعين اي مسرعين
١٢ وسوقى له قوله غسل الخ المراد بغسل الدفع والازالة
من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وبالسيف متعلق بغسل
وهو على تقدير مضاف له باستعمال السيف وضرب في الالة
وجالبا حال من فاعل غسل وهو محل الاستشهاد ولما كان
الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه بالسين وعلى متعلق بجاوبا
وقضائه الشر بالرفخ فاعل جالبا الاول وما كان جالبا مفعولا
والقضاء بمعنى الحكم والمعنى سادف عن نفس العار باستعمال
السيف بالاعداء في حال جلب حكم الله تعالى على الشئ الذي
كان يجلبه من عداوة الاعداء واذيتهم فالمقصود المبالغة في
انه لا يترك دفع العار في حال من الاتوال ويصعب تصديق
على مفعول جالبا وعاءه ما كان جالبا وعلى هذا فالمراد بالقضاء
الموت المحتوم والقدر المقدر ١٢ من وسوقى له قوله
الخ اي ونظائر هذه الامثلة والشواهد اكثر من ان تحصى اي من
الذي ان تحصى يعني اكثر مما يمكن ان يحصى فلا يروى يقال ان يبعد
من وهو الاحصاء له ليعتبط ما بعد الصلح ان يكون مفعولا عليه
اذ ليس مشاركا لما قبله في فعل الكثرة ١٢ وسوقى له قوله
واعجب من هذا انه انما كان العجب لان هذا استدلال على تلك
الغربة وتضمن لها ففيلة لغرية وزيادة تقييدها وقال البعض انما
كان العجب لان دليل اسناده يظهر مما جعله وليلا على دعواه اعني
قول الخ فانه ذلك في الجملة الحالية لاني عالمها ١٢ وتجريد له قوله
بحسب الظاهر واما في نفس الامر فلاننا فاة اذ الكلام في الحال الخفية وهي
للتناهي في الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لان

وقوع هل في هذه المواضع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا
لان هل للاستقبال للتناهي لحصول الفعل الحالي ١٢

المواضع من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز
انه في المقام ١٢

تقييده بالحال او اعماله فيها ولعمري ان هذه لغوية ما فيها مزية اذ ينقل
لعدم المقارنة ١٢ اي ولحياتي ١٢ هو الكذب ١٢ انه شك ١٢

عن احد من النخاة امتناع مثل سيجي زيدا راكبا وسا ضرب زيدا

وهو بين يدي الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم آخريين

وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مطيعين وفي الجباسة
فان يمازون ١٢ فانه لا يجوز

شعر ساعسل عن العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان

جالبا واثمال هذه اكثر من ان تحصى واعجب من هذا انه لما سمع

قول النخاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال

للتناهي الحال والاستقبال بحسب اظاهر على اسند كونه حتى لا يجوز
لعمري انما هو كذا في قوله سيجي زيدا

يا تيني زيد سيركب اولن يركب فمهم منه انه يجب تجريدا لفعل الجامل
بحسب الجامل ١٢

في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يعبر تقييد مثل هل تدرب و

ستضرب لن تضرب بالحال او ردها لئلا على ما ادعاه وله ينظر
اي يا تيني زيد سيركب اولن يركب فالمراد بالمثال جنة ١٢

الواجب انما هو مقارنة تها لعلها من عالمها ايا ما كان والمنا في راغا هو الحال الزمانية المقابلة للماضى والمستقبل ١٢ وسوقى له قوله فهم منه انه الخ هذا الذي فهم من كلامهم غير
ما قالوه فالزمن ادعاه النخاة وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لانفس الحال او بين الامر بين بون بعيد لعل منشأ فهم كما في عبد الحكيم انه فهم من النخاة النخاة
الواقعة في كلام النخاة الجملة التي وقعت الحال قيد لها مع ان مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالا ١٢ وسوقى له قوله حتى لا يصح الخ فانية لوجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علم
الاستقبال لا امتناع عمل المستقبل في الحال ١٢ وسوقى له قوله مثل بل تضرب فلان يقال هل تضرب زيدا وهو راكب والاستضرب زيدا وهو راكب لا تضرب له قوله اوروه المثال اي
كلام النخاة وهو انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن حكم الاستقبال لتناهي الحال والاستقبال في الظاهر وليلا على ما ادعاه من جوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال وفي بعض النسخ اوروه
هذا المثال بالشارح الثلاثة في ياتيني زيد سيركب اولن يركب فالمراد بالمثال جنة وسوقى

له قوله في صدر هذا المثال يعني ياتيني زيد سيركب فلو نظر في صدره لعرفت انه ليس في صدره علم استقبال وانما هو في آخره في الجملة الحالية وفي بعض النسخ في صدر هذا المثال بالغات فالمراد به كلام النفاذ وهو قوله يجب تجريد صدر الجملة الحالية فلو تأمل او في تأمل فيما قالوه لوجدان الذي يجرد صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال فيجاء من لا ليس هو ١٢ من الدسوقي **له قوله** ولا اختصاص الخ علة مقومة على المعلول اعني قوله كان لها مزيد الخ اي وكان لها اي ليل مزيد اختصاص بما زمانية اظهر لاجل اختصاص التصديق بها ولاجل تخصيصها المضارع بالاستقبال وتقدم العلة اهتما ما بها ولاجل ان يكون اسم الاشارة في قوله بعد ولهذا كان الخ علة اقرب مذكور ١٢ دسوقي **له قوله** اي لكون بل الخ اشارة شارح بذلك التفسير في الامر من احدى ان البار في قول الماتن بها واخلة على المقصود وثانيهما ان في الكلام حذف مضاف الى اختصاص طلب التصديق بها ١٢ من الدسوقي **له قوله** مزيد اختصاص اي اختصاصا زائدة وانما قال مزيد لان الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل المراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا المحصر لانه لا يقبل التفاوت الى ان تعلقها بالفعل ودخولها عليه زيد واكثر من دخولها على الاسم ١٢ من الدسوقي **له قوله** كالفعل وكان الاو لانه ان يقول وهو بالفعل ويحذف الكاف اذا زمانية اظهر من غيره قاصر على الفعل والاثبات بالكاف يققن ان ما زمانية اظهر من غيره يشمل الفعل وغيره وليس الامر كذلك لان تجعل الكات استقصائية ولم يعبر بالفعل من اول وهلة بان يقول كان لها مزيد اختصاص بالفعل اشارة الى ان زيادة اختصاصها به من حيث اظهرته نهائيا من جهة اخرى كدلالة على الحدوث مثلا ١٢ من الدسوقي **له قوله** فان الزمان الخ علة لكون الفعل زمانية اظهر من الاسم ١٢ دسوقي **له قوله** لانه بسبب عروض الزمان لذلك الاسم اي المدلوله وذلك لان الاسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث ومن لوازم الحدوث زمان يقع فيه فالجواب ان الفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان بسبب الوضع بخلاف الاسم فانه قد ينفك عنه من حيث هو اسم وهذا لا ينافي عروضا اذا كان وقتا ١٢ من ق **له قوله** فظاهر وذلك لان بل اذا كانت تخصيص المضارع بزمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل لان المضارع نوع من الفعل وما كان له تعلق بالزمان كان له تعلق بالجنس ولا نه اذا كانت تخصيص المضارع بالاستقبال صار لها فية تاثير وتأثيرها في المضارع دليل على ان لها مزيد تعلق بجنس الفعل واللاما اثر في بعض النواع ١٢ من الدسوقي **له قوله** اي مدلولات الافعال في هذا التوجيه نظرا لانه يققن انه لا يجوز دخول بل على الجملة الاسمية لعدم ولايتها على المعاني والاحداث والممدى ان لها زيادة تعلق بالفعل لانها مختصة به واجيب بان تلك المعاني والاحداث كما هي مدلولات الافعال ايضا الاسماء المشتقة لكنها مدلولات للافعال بطريق الاصلية وللمشتقات بطريق التبعية فلو كان لها مزيد تعلق بالافعال ١٢ دسوقي **له قوله** مزيد اختصاص بالفعل اي بحيث اذا عدل بها عن موالاتها بالفعل كان للاعتناء بالعدول اليه ١٢ دسوقي **له قوله** من فهل تشكرون الخ اصل ان الصلوة لان الاستفهام اما بهل او بالهزة وكل منهما اما دخل على جملة فعلية او سمية خبرا بالفعل او اسم وفهل انتم شاكرون اول على طلب الشكر من الخمسة الباقية بعد الما ذكره المصنف ١٢ دسوقي

في صدر هذا المثال حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدير الجملة
 ١٢ ياتيني زيد سيركب
 الحالية لعلم الاستقبال واختصاص التصديق بها اي لكون هل
 علة مقومة
 مقصورة على طلب التصديق وعدم حجتها لغير التصديق كما ذكر

فيما سبق تخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما
 في قوله بل طلب التصديق حسب
 معلول مؤخر ١٢ بل
 كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ وخبره اظهر وزمانيا

خبر الكون اي بالشئ الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من
 اي انتهى
 مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه اما
 بان كان وصفا كانا ضارب الآن او خادقا
 اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل
 مصدر مضاف الى الفاعل ١٢
 مفعل تخصيصها ١٢
 مفعل لاقتضاء ١٢ في

فظاهر اما اقتضاء كونها طلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق
 اي لمزيد اختصاصها بالفعل ١٢
 هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفى والاثبات انما يتوجهان الى
 المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى الذات التي
 اي بطريق الاصلية ١٢
 هي مدلولات الاسماء ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل
 بل ١٢

كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وهل
 اي الذي عدل فيه عن الفعل الى الجملة الاسمية ١٢ في

والاحداث كما هي مدلولات الافعال ايضا الاسماء المشتقة لكنها مدلولات للافعال بطريق الاصلية وللمشتقات بطريق التبعية فلو كان لها مزيد تعلق بالافعال ١٢ دسوقي **له قوله** مزيد اختصاص بالفعل اي بحيث اذا عدل بها عن موالاتها بالفعل كان للاعتناء بالعدول اليه ١٢ دسوقي **له قوله** من فهل تشكرون الخ اصل ان الصلوة لان الاستفهام اما بهل او بالهزة وكل منهما اما دخل على جملة فعلية او سمية خبرا بالفعل او اسم وفهل انتم شاكرون اول على طلب الشكر من الخمسة الباقية بعد الما ذكره المصنف ١٢ دسوقي

له قوله فعل محذوف فالاصل هل تشكرون تشكرون فحذفت الفعل الاول فالفعل الصغير وانما كان انتم فاعلا محذوف لما تقدم من ان هل انتم
الفعل في حيز لا اثر له في الابعال فلهذا ١٢ وسوقى **قوله** ما يستجدواى ما يتقيد وجوده بزمان الاستقبال الذي هو مضمون الفعل المضارع الواقع
بعد بل كالشكر لانها تخصص المضارع بالاستقبال ١٣ **قوله** في معرض الثابت اى في صورة الامر الثابت في الحال الغير المقيد بالزمان ١٤ **ق**
قوله من ابقائه اى من ابقائه ما يستجد وقوله على اصله اى الذي هو ابراز في صورة المتجدد وهى الجملة الفعلية والاسمية التى خبرها فعل ووجه كون ابراز ما يستجد
في معرض الثابت دل على كمال العناية بما يستجد وان ابراز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد
بزمان من الازمنة ولا شك ان المبني على طلب

انتم تشكرون مع انه مؤكدا بالتكرير اذ انتم فاعل فعل محذوف
اى هل انتم تشكرون ١٥

لان ابراز ما يستجد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله
اى الاقنانه ١٦ اقوى اى الاقنانه ١٧

من ابقائه على اصله كما في تشكرون وهل انتم تشكرون لان هل في
اى لا ابقائه في هل تشكرون

هل تشكرون وهل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلية على

الفعل تحقيقا في الاول وتقديرا في الثانى وفعل انتم تشكرون ادل
فلا يكون ابراز المتجدد في معرض الثابت ١٨

على طلب لشكر من افانتم تشكرون ايضا وان كان للثبوت باعتبار
وكذا من افانتم تشكرون ومن افانتم تشكرون ١٩

كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهزمة فتركه معها اى ترك
اى اقوى طلبها ٢٠

الفعل مع هل ادل على ذلك اى كمال العناية بحصول ما يستجد ولهذا

اى ولان هل ادعى للفعل من الهزمة لا يحسن هل زيد منطلق الا

من البليغ لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبوت وابرار ما سيوجد

في معرض الموجود وهى اى هل قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها

وجود الشئ اولا ووجوده كقولنا هل الحركة موجودة اولا **قوله** وجوده
اى وجوده الخارجى ٢١

ومركبة وهى التى يطلب بها وجود شئ شئ اولا ووجوده له كقولنا
لثبوت ٢٢ هو المجرى ٢٣ له الموضوع ٢٤

حصول مطلق اقوى دلالة مما ينبغي عن طلب
حصول مقيد بزمان ١٢ وسوقى **قوله**
اول على ذلك اى بخلاف الترك مع الهزمة و
ذلك لان الفعل لازم بعد بل بخلافه بغير الهزمة
وترك اللازم لا يكون الا لتكثرة كثرة الاعتناء
والاهتمام وشدة الطلب بخلاف ترك غير اللازم
١٣ وسوقى **قوله** لانه الذى الخ فاذا اصد
منه مثالا بل زيد منطلق فانه يقصد به الدلالة على
الثبوت والاستمرار ويقصد به ابراز ما سيوجد
في معرض الموجود والمتاسمين للجملة الاسمية
وحاصل انه اذا صدر منه القول من البليغ يكون
بليغا واذا صدر من غير البليغ يكون قبيحا ومن
الدسوقى **قوله** وهى قسمان لا يخفى ان
هذا التقسيم لا يختص بهل لان الهزمة الطالبة
للتصدق ايضا قسمان الا انه جرى الاصطلاح
بتسمية بل بسيطة ومركبة فلذا اخص بها التقسيم
واعتمد على ان الطالب بعد معرفة بل متضمن
في الهزمة عن التعليم ١٤ تجريد **قوله** بسيطة
يلتقى البسيط على ما لا يبرز له كالجوهر الفريد
على ما يكون اقل اجزاء بالنسبة لغيره المقابل
له وبالبساطة بهذا المعنى انسى وهذا المعنى
هو المراد منها وببساطة هل وتكريرها بالنظر لما
تدخل عليه كالحركة والدوام فى المركبة وسياقى
ايضا ١٥ **قوله** وجود الشئ اى تصديق
بوقوع وجود الشئ يوافق ما من ان هل يطلب
التصديق فيكون الوجود محمولا على دخول هل كما
في هل زيد موجود وهل النار موجودة اى هل زيد
ثبت له الوجود فى الخارج وهل النار ثبت له
الوجود والتحقق فى الخارج فقد ظهر لك ان المطلوب
بها التصديق بوقوع النسبة التى بين الموضوع و
وجوده او بعدم وقوعها وان المراد بالشئ فى كلام
المصنف الموضوع وبوجوده الواقع محمولا الوجود
الخارجى وهو التحقق فى الخارج لا الوجود بمعنى النسبة

١٦ وسوقى **قوله** اولا موجودة فيه اى ينافى ما تقر به من ان هل لا تدخل على منفى وان كانت لطلب التصديق مطلقا ايجابيا او سلبيا على ما وجب بانه ليس مراد
المشارع انه يفرد هذا السلب بالسؤال بان يقال هل الحركة لا موجودة بل قصده بيان ان ذلك السؤال اذا وقع على وجه الايجاب كان المراد منه طلب بيان احد الامرين اما
الايجاب او السلب وبعض الافاضل حمل المنفى فى قولهم هل لا تدخل على المنفى البسيط وقولنا هل الحركة لا موجودة معدولة فلانها فاة ١٢ من الدسوقى **قوله**
قوله وجود شئ شئ المراد بالوجود هنا الثبوت الذى هو النسبة بخلافه فى الادلة فان المراد به التحقق فى الخارج والمراد وجود شئ غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك
للمقابلة والافاضل بالبيضة ايضا وجود شئ هو الوجود شئ كالحركة ١٣ وسوقى ٢٤

٢٥ وسوقى **قوله** اولا موجودة فيه اى ينافى ما تقر به من ان هل لا تدخل على منفى وان كانت لطلب التصديق مطلقا ايجابيا او سلبيا على ما وجب بانه ليس مراد
المشارع انه يفرد هذا السلب بالسؤال بان يقال هل الحركة لا موجودة بل قصده بيان ان ذلك السؤال اذا وقع على وجه الايجاب كان المراد منه طلب بيان احد الامرين اما
الايجاب او السلب وبعض الافاضل حمل المنفى فى قولهم هل لا تدخل على المنفى البسيط وقولنا هل الحركة لا موجودة معدولة فلانها فاة ١٢ من الدسوقى **قوله**
قوله وجود شئ شئ المراد بالوجود هنا الثبوت الذى هو النسبة بخلافه فى الادلة فان المراد به التحقق فى الخارج والمراد وجود شئ غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك
للمقابلة والافاضل بالبيضة ايضا وجود شئ هو الوجود شئ كالحركة ١٣ وسوقى ٢٤

٢١٤ **القول** فان المطلوب الخ اعلم ان المركبة وان شاركت البسيطة في انه يطلب بها وجود شيء الا انها تخالفها من جهتين احدهما ان البسيطة يطلب بها وجود المحمول الموضوع والمركبة يطلب بها وجود المحمول للموضوع وثانيهما ان الوجود في البسيطة مقصور في ذاته لانه ثبت للموضوع في نفسه والوجود في المركبة ليس مقصورا في ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع امكن ان في الدسوق **القول** وقد اعتبر الخ حاصلا انه اذا نظر بغير الوجود الواقع رابطة في الامر من كان المعبر في الاول الى مقصورا في ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع امكن ان في الدسوق **القول** وقد اعتبر الخ حاصلا انه اذا نظر بغير الوجود الواقع رابطة في الامر من كان المعبر في الاول الى مقصورا في ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع امكن ان في الدسوق **القول** وقد اعتبر الخ حاصلا انه اذا نظر بغير الوجود الواقع رابطة في الامر من كان المعبر في الاول الى مقصورا في ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع امكن ان في الدسوق

هل الحركة دائمة اولاد دائمة فان المطلوب جوالد وام للحركة اولاد وجوده
 في المركبة ١٣
 في ثبوته بها ١٣

۱۲ فی المركبة ۱۳ اے بیوتہ لہا ۱۴

لها وقد اعتبر في هذه شيئين غير الوجود وفي الاولى شئ واحد فكانت
 اي المركبة ١٢ هما الحركة والدوام ١٣ اي النسبة التي هي البتوت ١٤ هي الحركة ١٥

مركبة بالنسبة الى الاولى وهي ببساطة بالنسبة اليها والباقية من الفاظ
 اشارة الى ان البساطة هنا نسبية

الاستفهام تشترك في أنها طلب النصور فقط وتختلف من جهة أن
دون التصديق ١٢

المطلوب بكل منها تصوّر شيء آخر قيل في طلب مباشر^{٥٥} الاسم كقولنا

ما العنقاء طالبان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجيب بآراء لفظية

كان يقال طائرًا وطائر عجيب ۛ

اشهر و ماهية المسماة اي حقيقته التي هو بها هو قولنا ما الحركة هي

مرة اخرى وتبيين المراد بالقرونية ١٢

ملحوظة مسبوقة هذا اللفظ في باب ما اذا اتاتته وتقع هل البسيط

فالتت... الله يدبره الله الشرح الاسم والى لطلب الماهية لعون

وَقَدْ تَنَزَّلَ إِلَيْهِمُ الطَّيْرُ وَأَلْقَتْ الْأَشْيَاءُ ثِقَلَها

ایں اقلقت ۱۲ قی
اے بیان مغہومہ الاجامی ۱۳ اے ثم طلب بہل وجود ذکا مغہوم

هو اعطيه وحقيقته ان من يعرف مقوله
 اى ثم يطلب باميته بما الحقيقية ١٣
 علمه من الترتيب العظم ١٢
 لى الاجمالى ١٤

يطلب وجود ذلك المعلوم ومنه يعرف انه موجودا مستحالا
الاجمالي ١٣

منه ان يطلب حقيقه وما هيته اذ لا حقيقه للعدا والم
 المفصلة ١٣ في

له قول والفرق الخ لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الالجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقيا او اسميا وقد بقوله الفرق الخ اي الفرق بينهما كثيرا واغنى غير خفي ١٢ تجريد وغيره **له قول** والمراد من الذاتيات انما تعرف بالنقل او بحض فربما العقل على الاصح فالارتيان في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المراد من صناعة المنطق استخراج الحقيقة اجزاء بالذاتية من الجنس لفعل عند عدم النقل ١٢ بل ١٢ تجريد **له قول** فالمرجوات مرتبطة بقوله السابق ومن لا يعرف انه موجود الخ والغرض من هذا بيان الفرق بين حدود الموجودات والمعدومات ١٢ تجريد

له قول زيادة الاسم بالاسم كان اولي ان يقول فلا تعريف بها الاسم لان الحد ما كان بالذاتيات وهي لا ذاتيات لها ١٢ وسوقى **له قول** حتى ان ما يوضع الخ غاية لقوله لان الحد كسب اللفظ لا يكون الا بعد الحد وحاصل كلامه ان الحد لا يسمى قد يقلب حد حقيقيا فالواضع اذا تعقل نفس الحقيقة ووضع الاسم يراها قبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعريفا اسميا وبعد العلم بوجودها يقلب حد حقيقيا فالحد الحقيقي والحد الاسمي لا منافاة بينهما الا بذلك الاعتبار مثلا تعريف الشكل المثلث المتساوي الاضلاع بما احاط به ثلاث خطوط متساوية حد اسمي وبعد ذلك بوجوده بالشكل الاول من التحريم يصير حد حقيقيا ١٢ وسوقى **له قول** في اول تعليم جمع تعليم والمراد به التراجم كالفصل والابواب وقوله من حد والاشياء بيان لما يوضع وذلك مثل حد الصلاة المذكور في اول بابها ١٢ وسوقى **له قول** صارت تلك الحدود اي التعاريف وقوله حدود حقيقية اي بحسب الحقيقة فالقلب الاسمي حقيقيا وجعل هذا كليا غير مسلم لان الحد الاسمي عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لا ذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود ان يصير حد حقيقيا مثلا مفهوم شيء حد اسمي لا لسان وبعد اثبات الوجود لا يكون حد حقيقيا لانه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الافراد كزيد وعمر فلا بد من تاويل كلامه بان المراد انه بعد اثبات الوجود يمكن ان يصير حد حقيقيا بان يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد كذا ذكره السيد في حاشي المطول وهذا اذا اريد بالحد والاسم المعنى المصطلح عليه عند ارباب المعقول وما اذا اريد بالحد المعروف مطلقا فالامر ظاهر ١٢ وسوقى **له قول** ذكر في الشفا و علم من كلامه ان الجواب الواحد يجوز ان يكون حد بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ١٢ وسوقى **له قول** العارض الشخص الخ لما كان المتبادر منه ان المراد بالعارض الشخص فهو

والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد ^{الاسم لا يفهم من اللفظ ١٢} ^{بالاجمال ١٢} ^{من اللفظ ١٢}
بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم ففهمها ما وقف على الشيء ^{لما ظهر فلا يتوهم اتحادها ١٢} ^{لما فهمها بالاجمال ١٢} ^{وقفا بالاجمال ١٢}
الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا ^{اذا كان غير عالم فلا يفهم شيئا ١٢} ^{الماهية التفصيلية ١٢}
المرئاض بصناعة المنطق فالمرجوات لما كان لها حقائق ومفهومات ^{المرئاض المتقن لها ١٢} ^{فقط في اللفظ ١٢} ^{مفهوماتها في العقل ١٢}
فلهما حد وحقيقة واسمية واما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا ^{ان علم وجودها ١٢}
حد وعلما لا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان ^{لا بحسب الذات ١٢} ^{الحقيقة ١٢}
يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول العالم من حدود ^{الاولى ١٢} ^{الاولى ١٢}
الاشياء التي برهن عليها في اثناء العالم انما هي حد واسمية ثم اذا ^{اذا برهن على وجودها ١٢} ^{اذا برهن على وجودها ١٢} ^{اذا برهن على وجودها ١٢}
برهن عليها واثبت وجودها صارت تلك الحد ودعيها حد ودا ^{اي اقيم البرهان على وجودها ١٢} ^{فانها ١٢}
حقيقية جميع ذلك فذا كور في الشفاء ويطلب من العارض الشخص ^{كتاب لابن سينا ١٢} ^{في الشفاء ١٢} ^{في الشفاء ١٢}
اي الامر الذي يعرض لذات العلم فيفيد تشخيصه وتعليمه كقولنا ^{لذي العقل ١٢} ^{شخصيا او نوعيا ١٢}
من في الدار فيجاب بزيد نحو ما يفيد تشخيصه وقال السكاكي يسأل ^{ولا شك ان زيدا عارضا للذات بخلافه فخرج عن ماهية اجنسه ١٢ من في -} ^{في الشفاء ١٢}
بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الا شيئا عندك وجوابه ^{من ذوي العلم او من غيرهم ١٢} ^{في الشفاء ١٢}

الوصف الذي اجين فالعلم كقولنا في جواب السؤال المذكور الرجل الطويل الذي لقيه بالاسم اذا كان يتعين يحصل تلك الادصفات اشار الشارح بقوله فيجاب بزيد ونحوه الى ان المراد بالعارض الشخص لذي العلم الامر المتعلق به سواء كان عالما او وصفا فاذا صابه ١٢ من الدرس في **له قول** لذي العلم عبر بالعلم دون العقل لتناول اللفظ في اللفظ ١٢ وسوقى **له قول** من في الدار لذي العلم السائل ان في الدار احد الا ان لم يتشخص عنه فيسأل من عن شخصه ١٢ وسوقى رحمه الله تعالى

١٤ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
١٥ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
١٦ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
١٧ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
١٨ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
١٩ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
٢٠ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد

٢١ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
٢٢ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
٢٣ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
٢٤ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
٢٥ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
٢٦ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
٢٧ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
٢٨ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
٢٩ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد
٣٠ قول ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلا بالحد الذي ليس المراد بالجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدد ١٢ تجريد

وسورة ايام خريز الى اعظم وان كانت كم في الآية هنا استفهامية على انه يجوز ان يكون خبرية ايها كما بينه الزمخشري اعلم ان الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان
 كم الاستفهامية بعد ميم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية بعد ميم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعداد فهو مجهول في كليهما فلذا اصلح الى
 المميز المبين للمعداد ولا يحذف الابدليل وان الخبرية يحتل
 الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية
 لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم مع الاستفهامية ليستدعي لانه مستخبر وغير ذلك ١٢ من الرسوق والتجريد

كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
 كغرس وحمار ١٢
 ١٤ في السؤال عن الجنس ١٢

أي أي اجناس الالفاظ وجوابه لفظ موضوع مفرد أو عن الوصف تقول
 ١٤ أي نوع من الالفاظ أي ١٢ تجريد

ما زيد وجوابه الكريم ونحوه ويسأل عن الجنس من ذوى العلم
 ١٢ كاشحاح ١٢
 ١٤ من ذوى العلم ١٢

تقول من جبرئيل أي البشر هو أم ملك أم جني وفيه نظرا ذلك لاسلم

انه للسؤال عن الجنس وأنه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك

بل جوابه ملك ياتي بالوحى كذا وكذا ما يفيد تشخيصه ويسأل باقى
 ١٤ أي الانبياء من عند الله ١٢

تما يميزه احد المتشركين في اميرهم ما وشبه مضمون اضيف اليه
 ١٢ اول المتشركات ١٢

نحو اتي الفريقين خير مقام اى ان نحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وآله
 تفسير الفريقين ١٢

سلمة المؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية وسألو اعمامهم اهل
 ١٢ المشركون اليهود ١٢

عن الآخر مثل كون الكافرين القائلين لهذا القول مثل كون المؤمنين
 حال من الكافرين ١٢

اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم يسأل بكم عن العد ونحوه سل بنى

اسرائيل كما اتيناهم من اية بيضاء اى كما اية اتيناهم اعراسهم من ثلاثين

فمن اية مما يزيد من ما وقع من الفصل بفعل متعدي بدن وميز كما ذكرنا
 روايتناهم ١٢

قوله السؤال هذا مرشح في بقاكم على حقيقتها من الاستفهام وان الغرض من التوضيح فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات فقيه
 ٢٢٠ **قوله** لم يعدم العقابهم مع كثرة الآيات ١٢ وسورة **قوله** هو التصريح والتوضيح اے وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني اسرائيل
 لانه تعالى علام الغيوب فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لا علم الله تعالى بيمينه قدرها فثبت كونه للتوضيح قيل يجوز ان يراد به الاستفهام على حقيقة من غير استعانة
 لان المقصود امر النبي صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستعمل لكنه خلاف المتبادر ١٢ اق وج **قوله** عن الحال اي الصفة التي عليها الشئ كالصفة والمرض
 والركوب والمشي ١٢ ق **قوله** في مواضع التفتيم اي في المواضع التي يقصد فيها تنظيم المسؤل عنه والتحويل بشأنه ثم ان هذا الكلام يحتمل ان يكون المراد منه انها
 تستعمل الا في مواضع التفتيم فتكون محققة

بالامور العظام نحو ايان مرستها و ايان يوم الدين ولا يقال ايان تنام كما قال السيد
 ويحتمل ان المراد منه انها تستعمل للتفتيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النخوين حيث
 قالوا انها كتي تستعمل للتفتيم وغيره ١٢ وسورة **قوله** يجب ان يكون بعد فعل
 اي بخلاف كيف وظاهره ان لافرق بين الماضي وغيره وهو كذلك فالاول كالآية
 المذكورة والثاني كقوله تعالى اني يحيي هذه
 النمل موتها ١٢ وسورة **قوله** نحو فالتوا لم يسب نزولها ان اليهود كانوا
 يقولون من جامع امرأة من جهة درباري
 قبلها كان الولد احملا ١٢ **قوله** ولم يحيي اني زيدا من غير ايلار الفعل لها
 وهذا محرز قوله ويجب ان يكون بعد فعل
 ١٢ وسورة **قوله** بمعنى من اين اي
 هذه لا يجب ان يكون بعد فعل قال في
 العروس الافراح والفرق بين اني ومن
 اين ان اني سؤال عن المكان الذي دخل
 فيه الشئ ومن اين سؤال عن المكان الذي
 يترده منه الشئ ١٢ وسورة **قوله**
 الا في كل يوم لانه كان يجرد عنده فاكهة الشجر
 الضيف في الشجر ثم انه ليس للملكاني حقيقة
 وانما يراد به باراد من قوله من اي وجه ثلث ثبات
 ١٢ وسورة **قوله** يحتمل ان
 يكون الخ عطف على يحتمل الاول اي اشارة
 الى انه يحتمل ان يكون معناه الخ وحاصل
 كلام الشارح ان المصنف عجز عن جعل اما
 للاشارة الى انه اي اني يحتمل ان يكون
 مشتركا بين المعنيين وانه حقيقة فيها
 وان يكون حقيقة في احدهما مجازا في الآخر
 واما للاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان اني
 اذا لم تكن بمعنى كيف معناه اين على الرغم
 لكن تكون من فعلها اما مقدرة كما في الآية
 او ظاهرة كما في البيت والذي في الحفيدان
 قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثاني الذي
 ذكره المصنف بقوله واخرى بمعنى من اين
 قتال ١٢ من سورة **قوله** هذه الكلمات الخ انما عبر بكلمات ليشمل الاسم منها والحرف ١٢ وسورة رحمه الله تعالى

في الخبرية فلهذا السؤل عن العدد لكن الغرض من هذا السؤل
 اے في الآية ١٢
هو التقرير والتوبيخ ويسأل بكيف عن الحال في ايان عن المكان و**قوله**
 على عدم اتباع مقتضى الآيات ١٢
 يقال اين جلست ١٢
عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبيان عن الزمان المستقبل قيل
 نحو متى جئت ١٢ نحو متى تأتي ١٢
وليستعمل في مواضع التفتيم مثل ايان يوم الدين اني تستعمل تارة بمعنى
 اے ايان وقوله يوم الدين ١٢ اے استفهامية ١٢
كيف ويجب ان يكون بعد ما فعل نحو فالتوا لحرثكم اني شتم اي على اي حال
 اے موضع حرثكم ١٢
شتم ومن اي شق ارح تم بعد ان يكون الما في موضع الحرث ولم يحج
 ادام ١٢
اني زيدا بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو اني لك هذا اي من
 اے اني ١٢
اين لك هذا الرزق الا في كل يوم وقوله يستعمل اشارة الى انه محتمل ان
 اے اني ١٢
يكون مشتركا بين المعنيين ان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر
 اے لفظيا ١٢ اے كيف ومن اين ١٢
مجازا ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه في الاستعمال يكون مع من
 لا يجوز من اين ١٢
ظاهرة كما في قوله من اني عشرون لنا اي من اين او مقدرة كقوله
 خبر مقدم ١٢
تعا اني لك هذا اي من اين على ما ذكره بعض النحاة ثم ان هذه الكلمات الستة
 متعلق بقوله ان يكون معناه ١٢
كثيرا تستعمل في غير الاستفهام ما يناسب للمقام بحسب معنونه القرائن
 على سبيل المجاز المرسل ١٢

٥٠ قوله كم دعوتك اي قولك لمخاطب دعوة فابطل في الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام الحكم عن عدة الدعوة لجهله به اذ لا يتعلق به غرض بل استبطا والمعنى دعوتك كثيرا وانت البطا وما امتثلت امرى والعلاقة السببية فلا استفهام مسبب عن الجهل وهو من كثرة الدعوة لذي جدي قليل وكثرة مسببة عن الاستبطاء فاطلق المسبب واراد السبب ولو بسايط وقوله والتعجب الخ فالتعجب يستلزم الجهل وهو ينلزم الاستفهام ١٢ وسو قى وتجريد **٥١** قوله في عدم البصارة اي وهو عدم البصارة له ففى بمعنى من البياينة او انه من ظرفية المطلق في المقيد اي تعجب من حال نفسه المتحقق في عدم البصارة اياه وهذا يبنى على ان المستقيم عنه عدم البصارة وليس كذلك اذ معنى العبارة اي شئ ثبت لى في الحال كوني لا اري الهدى الى اى حالة حصلت لى متعنتى الروية فالاولى ان يقال المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم البصارة فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التى قامت به وقت عدم روية الهدى مع حضوره بحسب ظنه وتلك الحالة اما الغفلة او من غيبته او نحو ذلك ١٢ من دسوتى

٥٢ قوله ولا يخفى الخ على المحذور وقت عطف على قوله تعجب عن حال نفسه اي لا انه استفهم عنها اذ لا يخفى انه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان عليه السلام من حال نفسه لان العاقل ادرى بحال نفسه من غيره ولما امتنع عن الكلام على ظاهره حمل على التعجب مجازا ١٢ من دسوتى **٥٣** قوله لا معنى لاستفهام العاقل الخ هذا ظاهر بالنسبة الى الاحوال التى لا تخفى على صاحبها كقيامه قوده وجوده وعيشه واما الاحوال المنفصلة او ما فى حكمها مما تخفى عليه فيجب ان يستفهم الانسان عنها كان يقال ما بالى اودى دون سائر المسلمين ومن العلوم ان السبب عدم روية الهدى بحال منفصلة عنه وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل لما كان حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التى يمكن السؤال عنها اجزى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عند الزمخشري اليه اشارة الشارح بقوله قول صاحب الكشاف الخ ١٢ من دسوتى **٥٤** قوله على معنى الخ حاصل ان سليمان عليه السلام جازم بعدم روية مع حضوره ومتروك في السبب المانع من الروية مع حضوره بل هو سائر يستقر او غيره فقال الحاضر عن ذلك السبب وقال البعض محصلة ان سليمان لما نظر الى مكان الهدى لم يصبر وقد وفى السبب المانع له من الروية بل هو سائر مع كونه حاضرا او غيبته بل اذن فلما تردد سوال الحاضر عن ذلك لتقرر الاول اقرب لكلام الشارح وعلى كل من التقريرين - فالمسئول عنه ليس حاله امن احوال نفسه فلذا مع السؤال عنه ١٢ من دسوتى **٥٥** قوله فاضرب الخ اي عما ذكر من الجزم بحضوره المشار اليه بقوله وهو ظاهر والمراد ضرب السؤال الذى كان على وجه الاحتمال وتساوى الامر بين وفى هرب تنبيه على ان ام فى الآية منقطعة ١٢ وسوتى **٥٦** قوله لا يدل الخ فى بعض النسخ يدل من غير زيادة لآل يدل دهي ظاهرة وفى البعض لا يدل بزيادة لاد هذه النسخة مشككة واجيب عن هذه النسخة ان مراد الشارح

كلا استبطاء نحوكم دعوتكم والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدى هذا لانه ^{الى تاخر الجواب ١٢}
 كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام بل اذنه فلما لم يصبر في مكانه
 تعجب عن حال نفسه في عدم البصارة اياه ولا يخفى انه لا معنى لاستفهام
 العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف انه نظر سليمان عليه ^{لصلوة}
 والسلام الى مكان الهدى فلم يصبر فقال لى لا اراه على معنى انه لا يراه ^{نفسه}
 هو حاضر سائر مسترة او غير ذلك ثم لا حله انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ ^{الجملة الحالية ١٢} ^{لعله لا على وجه القطع بدليل قوله فيما بعد كانه يسأل ١٢}
 يقول اهو غائب كما ليسأل عن صحته ما لا حله لا يدل على ان الاستفهام على ^{خبر ١٢}
 حقيقته والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهب والوعيد كقولك لمن ليس ^{معنى}
 الادب المراد ب فلانا اذا علم المخاطب لك هو انك ادبت فخلا يفهم منه ^{وانت تعلم انه يعلم ذلك ١٢ فى رت}
 الوعيد التحذير لا يحمل على السؤال التقرير اى على المخاطب على الاقتدار على ^{لا بد من الجهل ١٢} ^{لست الاستفهام ١٢} ^{لست الحقيقة ١٢} ^{وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق ١٢} ^{تجريد}
 والجاوة اليه بايلاء المقربة الهمة اي بشروط ان يذكر بعد الهمة حال المخاطب ^{للمخاطب}
 الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمة تقول ضريرا ^{اى بدولة ١٢}
 فى تقريره بالفعل وانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيد اضربت فى تقريره ^{اى المخاطب ١٢} ^{اى المعنى لا الاصطلاح لان انت مبتدأ ١٢}

عدم الدلالة قطعاً لاحتمال ارادة التعجب وهذا لا ينافي ظهوره في حقيقة الاستفهام ١٢ من دسوتى **٥٧** قوله فاين تذهبون اذ ليس المقصود منه استعلام مذمهم بل التنبيه على غلاهم وانه لا ذم عليهم بخون به ١٢ تجريد **٥٨** قوله والوعيد لى لان الاستفهام بينه على جزاء اسارة الادب هو يستلزم وعيد لا تصاف به ١٢ تجريد **٥٩** قوله اى على المخاطب من اضافة المصدر المفعول اى على المتكلم المخاطب على الاعتراف بالامر الذى استقر عنده من ثبوت شئ او نفيه كما ياتى ليس الشك بكان عبده ١٢ من دسوتى **٦٠** قوله من ايلاء المسئول عند الهمة فان الهمة تاتى للاستفهام وقد تاتى للتقرير والانكار فاذا اتت لها وايها المقربة المنكر كما يليها المستفهم عنه حال كونها للاستفهام وحينئذ فيا تى في حال كونها للتقرير والانكار والتفصيل الذى مر فى الاستفهام من كون المقربة المنكر بالفعل او الفاعل او المفعول والحال او غير ما تفتى كان المقربة والمنكر واحدا من هذه كان واليا للهمة كما ان ايلاء عنه اذا كان واحدا من هذه كان واليا للهمة ١٢ من دسوتى

له قوله وعلى هذا القياس في قياس بقية المقتضات فتقول اني الدار زيد في تقريره بالمجور ووارا كبا جت في تقريره بالحال ١٢ **قوله** ٢٢٢
وقد يقال ان اي كما يقال التقرير بمعنى عمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه كما سبق كذلك يقال بمعنى التحقيق والتثبت اي تحقيق النسبة وتشبيته ومقتضى
المصنف من المعنيين هو المعنى الاول اعني حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه ولهذا اقتصر الشارح عليه في اصل المتن والدليل على ان المصنف قصد ذلك المعنى لفظه
في قوله بايلاء المقر به ولو قصد المعنى الآخر لقال بايلاء المقر وحذف قوله فانهم ١٣ من الدسوقي **قوله** غير الله تدعون فالمدعى غير الله تدعون
قوله بايلاء المنكر وذلك لان مال المنكر اولى بالنفي فلما ان ادوات النفي تدخل على ما يريد نفيه كذلك تدخل اي على ما يريد انكاره من الفعل وغيره ١٣ من الدسوقي -

قوله اتقنني الخ تمامه ومسئولة رزقي كانياب
اغوال المشرقي سيف نسب الى مشارف وهي ترى
من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرق
وقيل المشرقي منسوب الى مشرق وهو قين يعمل
السيوف والمنسوبة المجددة وصفها بالزودة لدلتها على
صفاتها كونهها مجلوة اي اتقنني والحال ان مضاجعي سيف
منسوب الى مشارف اليمن وسهام محدودة النصال
صافية مجلوة والغرض انكار الفعل وانما لم يكن هذا من
انكار الفاعل اعني كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلا دائما
يقدر غيره لان الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل حيث قال
والمشرقي الخ فانه مانع من قتل ذلك الرجل وغيره لانه
مع له دفع كل واحد لهذه الرجل فقط فتعين ان يكون
الانكار متوجها الى نفس المفعول وانه اليق باظهار الشجاعة
التي هي مقصود الشاعر ١٢ دسوقي وغيره **قوله**
هم يقسمون الخ فالمنكر كونهم هم انما يقسمون النفس القسمة
للجنة لان القام لها هو الله تعالى ١٢ دسوقي **قوله**
غير الله اتخذ وليا فالمنكر كون المتخذ غير الله واما اصل الاتحاد
فلا يتعلق به الانكار ١٣ **قوله** اما غير الهمة الخ
جواب عما يقال ان تقرير المصنف بالهمة في قوله بايلاء
ذلك والانكار كذلك يدل على ان كلا من التقرير والانكار
لا يكون بغير الهمة وليس كذلك ١٢ دسوقي **قوله**
بذه التفاصيل اي كون المقر به او المنكر الفعل الفاعل
او المفعول او غير ذلك كما مر ١٣ من التجريد **قوله**
ومنه الخ فصلا عما قبله من ليلول الكلام عليه بعض طول
ولان فيه الاعتبارين انكار النفي وتقرير الاثبات اولما في
هذا المثال من الخلفات كما ياتي ١٢ تجريد ودسوقي **قوله**
قوله ليس لله بكاف عبده فليس المراد بالاستغناء بل المراد
انكار ما دخلت عليه الهمة وهو عدم الكفاية فيكون المراد
الاثبات فلذا قال المصنف اي الله كاف له ١٢ دسوقي
قوله اي ١١ ركا قال في المعنى ولهذا اعطيت
وهو متعدي الى الله تعالى معناه شجاعة وشكر المجدك
يتما فاذي ذلك كان الاستغناء على حقيقة المبلغ اعطيت
للزوم عطف الجواب على الاشارة ١٢ تجريد **قوله** للتقرير
بما دلت النفي ان قلت ان جعل الهمة فيما ذكره التقرير لا ينافي

بالمفعول وعلى هذا القياس قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت
لكن المراد هنا الاول عطف تفسير ١٢ ج

فيقال ضربت زيدا بمعنى انك ضربة البتة والانكار كذلك نحو اغير الله
بالحج عطف على التقرير ١٢ ج

تدعون اي بايلاء المنكر الهمة كالفعل في قوله اتقنني والمشرقي
بيان المراد من التشبيه ١٢ ج امر القيس ١٢ ج

مضاجعي والفاعل في قوله تعالى هم يقسمون كاحدة ريك والمفعول في قوله تعالى
اي اللغوي لا الاصطلاحي ١٢ ج

اغير الله اتخذ وليا واما غير الهمة في معنى التقرير والانكار لكن لا يجري فيه
في امر القيس ١٢ ج

هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمة ولهذا المبيح عنه ومنه اي من
في امر القيس ١٢ ج

حج الهمة لان انكار ليس الله بكاف عبدا اي الله كاف لان انكار النفي
في امر القيس ١٢ ج

نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمة فيه
هذا البر ١٢ ج للنفي ١٢ ج لتحقيق ان الله كاف عبده ١٢ ج في هذا التركيب ١٢ ج

للتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي
فيكون ان يقال ان الهمة في التقرير كما يعلم كونه لانكار ١٢ ج

وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه
بما في الآية

الهمة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم ثباتا او نفيا وعلى قوله تعالى
الاداة في قوله تعالى

وانت قلت للناس اتخذوني واي الهين من دون الله فان الهمة
بما في الآية

فيه للتقرير اي بما يعرفه عليه لو ات الله عبيد من هذا الحكم لا بانه
بما في الآية

بما لم يصنف من ان المقر به سبحانه على الهمة والى الهمة هي الهمة
فحق اريد التقرير بها وجب ان يكون الهمة وما هنا محمول على ما اذا اريد التقرير بها فاذ اريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم الذي شتم عليه الكلام
الذي فيه الهمة وان لم يكن والى الهمة ١٢ من الدسوقي **قوله** للتقرير لا يجب الخ وقول المصنف سابقا والتقرير بايلاء المقر به الهمة ليس كليا وكذا قوله والانكار كذلك كما سجي ١٢ تجريد

قوله لا بانه الخ اي لا التقرير بانه قد قال ذلك اذ قول هذا مستحيل في حق عليه السلام ثم ان ظاهره انه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع ان الذي ولي الهمة الفاعل
فعل مقتضاه الظاهر ان يقال لا بانه قد قال ذلك دون غيره ١٢ دسوقي رحمه الله تعالى

١٥ قوله دل على ان معنى قول المصنف والاكثار كذلك دل بعمومه على ما قال المصنف كما هو ظاهر اذ هو ليس مقصور على انكار غير الفعل بل معناه ان المنكر سواء كان فعلا او اسما فاعلا او مفعولا او غيرهما يجب ان يلى الهمزة كالمقرب ١٢ وسوقى **١٦ قوله** صورة اخرى وضابطها ان يلى الهمزة معمول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك معمول بام او بغير ١٣ **١٧ قوله** نحو ازيد اضربت الخ هذا المثال المتقدم فيه المفعول ومثله الفاعل المعنوي نحو ازيد ضربك ام عمرو وكذا غيرهما في الليل كان هذا ام في النهار او في السوق كان هذا ام في المسجد ١٤ تجريد وغيره **١٥ قوله** من غير ان يعتقد الخ بيان لترديد الخطاب الضرب بينهما والحاصل ان المراد بترويده الضرب بينهما ان يعتقد الحاضر تعلقه في نفس الامر باحد منهما من غير تعيين له ١٢ وسوقى **١٦ قوله** فاذا انكرت الخ فيه اشارة الى ان المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونها متعلق الفعل فان انكارهما من الحيثية يستلزم

انكار الفعل لانها محله ونفى المحل يستلزم نفي الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوسل الى المقصود بالذات وهو انكار الفعل ١٣ **١٧ قوله** لانه لا بد له من محل وقد انحصر ذلك المحل في زيد وعمرو على الترويد باعتبار اعتقاد الخطاب وقد نفيت ذلك المحل عنها فيلزم نفي الفعل من اصلها باعتبار اعتبار انكارها للتعلق كناية عن انكار اصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا قولنا اقل الذكرين حرم ام الاثنين فان الضرب انكار اصل التحريم لما في بطون الانعام وليس فيما في بطون الانعام محل ومحرم كما عليه الكفرة ١٢ تجريد وغيره **١٥ قوله** والاكثار اما للتوضيح ظاهره ان الاكثار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخله في هذه الاقسام كقوله غير الشرطون فيجوز ان يكون للتوضيح اي لا ينبغي ان يكون ونحو قوله تقتلني الخ للتكذيب في المستقبل اي لا يكون هذا وكذا قوله اما للتوضيح اي التبرير والتقريع على امر قد وقع في الماضي او على امر خفي وقوعه في المستقبل بان كان الخطاب بصدا ان يوقه في القسم على انفس التوضيح بما يقتضيه الوقوع اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان لان العرف انك انما تقول ما كان ينبغي لك هذا فان اذ صدر منه وفي القسم الثاني يفسر بما يقتضيه الوقوع اي لا ينبغي ان يكون هذا الامر الذي انت ايها الخطاب بصدا عمله فالفرق من التوضيح والندم على ما مضى والارتداد عن مستقبل ١٣ وسوقى **١٧ قوله** ما يقال الخ حاصله ان الاكثار التوضيح اذا كان لما وقع في الماضي لتضمنه الوقوع والتقرير يقال في الاستفهام في امثلة انه للتقرير بمعنى التحقيق والتبثيت الى تحقيق ما يعرفه الخطاب من الحكم في هذه الجملة لما سبق من ان التقرير يقال بهذا المعنى ١٢ وسوقى **١٩ قوله** فاعلمكم ربكم الخ اي خصمكم وهذا خطاب لمن اعتقد ان الملكة بنات الله وان المولى اخصنا بالذكر وخص نفسه بالبنات فليس المراد توبيخهم بل تمكينهم فيما قالوه ١٢ من الدسوة **١٥ قوله** انلزمكموها الهمزة للاستفهام ونلزم فعل مضارع مرفوع بالفتحة والكات مفعول به والميم علامة الجمع والواو الاشباع ونعم الميم لاتصالها بضمير متصل ١٣ من دسوقى **١٥ قوله** يعني لا يكون هذا الا لزام اي لا يكون معنى الزام الامة الهداية ولا قبول الحجة الدالة على العمل بالشرع لان هذا لا يكون الا من الله فالذي على اللابلاغ الا الاكراه وهذا الكلام من نوع عليه السلام لقومه الذين اعتقدوا انه يقهر امته على الاسلام ١٢ وسوقى **١٥ قوله** اختلغوا الخ التحقيق من الخلاف انه ان كان العطف بحرف مترتب كتم والفار وحتى فعطف كل واحد على ما قبله وان كان بحرف غير مترتب كالواو او ادم فعطف الجمع على الاول وفائدة الخلاف تظهر في نحو زيد مرتب به وعمرو وخالد فان جعلت خالدا عطفا على ضمير الخفص وجب اعادة الجار عند الجمهور وان جعله عطفا على عمرو لم تجب اعادة الجار اتفقا ١٢ تجريد

قد قال ذلك وقوله والاكثار كذلك دل على ان صورة انكار الفعل

متقول القول ١٢ خبر ١٣

ان يلى الفعل الهمزة فلما كان له صورة اخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة

لج انكار الفعل ١٢

اشار اليها بقوله وانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو زيد اضربت امعرا

من يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت

الى حاله كونه مقولا لمن يردد الهمزة ١٢

تعلقه بما فقد نفيت عنه اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به والاكثار

لج زيد وعمرو ١٢ الى الضرب ١٣

اما للتوضيح اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو

هذا فان التوضيح على امر واقع في الماضي ١٢

اعصيت ربك فان العصيان اقم لكنه منكر به ما يقال انه للتقرير

اي فلا يكون الا انكاره في التكذيب ١٢

فمعناه التحقيق والتبثيت او لا ينبغي ان يكون نحو اعصم ربك او التلذذ

هذا في المستقبل ١٢

في الماضى اي لم يكن نحو افا صفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك

اي خصمكم ١٢

او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انتم مكن تلك الهداية

تفسير للمضموم ١٢

او الحجة بمعنى انلزمكموها على قبولها ونفسركم على الاسلام والحال انكم

القائمة على العمل بالشرع ١٢

اي الخ ١٣

لها كارهون يعني لا يكون هذا الا لزاما والتمكة عطف على الاستنباط

الاستنباط ١٢

او على الانكار وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كشيعة

اي في جواب انه الخ ١٢

علامة الجمع والواو الاشباع ونعم الميم لاتصالها بضمير متصل ١٣ من دسوقى **١٥ قوله** يعني لا يكون هذا الا لزام اي لا يكون معنى الزام الامة الهداية ولا قبول الحجة الدالة على العمل بالشرع لان هذا لا يكون الا من الله فالذي على اللابلاغ الا الاكراه وهذا الكلام من نوع عليه السلام لقومه الذين اعتقدوا انه يقهر امته على الاسلام ١٢ وسوقى **١٥ قوله** اختلغوا الخ التحقيق من الخلاف انه ان كان العطف بحرف مترتب كتم والفار وحتى فعطف كل واحد على ما قبله وان كان بحرف غير مترتب كالواو او ادم فعطف الجمع على الاول وفائدة الخلاف تظهر في نحو زيد مرتب به وعمرو وخالد فان جعلت خالدا عطفا على ضمير الخفص وجب اعادة الجار عند الجمهور وان جعله عطفا على عمرو لم تجب اعادة الجار اتفقا ١٢ تجريد

قوله البزء النحرية ذكاهم لعنة الله عليهم يقولون لا قرية لك توجب اختصاصك يا مراد نهينا هذه الصلوة التي تلامدها وليست هي ولا انت بشئ ١٢ وسورة **قوله** والتحيرة ان الاستفهام يقتضيه الجهل والجهل بالشيء ربما يتسبب عنه تحقيره والتحقيق جعل شيئا حقيره والاستهزاء عدم المبالاة به ان كان كبيرا وما يتجدد محلها وان اختلفا مفهومهما بالما بينهما من الالتباس في الجملة لصحة نشأة احدهما من الآخر ١٢ تحقيره **قوله** والتحويل اسم التقطيع والتفخيم لثان المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الانواع وهو في الآية تأكيد شدة العذاب الذي يخاف منه بنو اسرائيل واستعمال اداة الاستفهام في التحويل مجاز مرسل كعلاقة المسببة لانه اطلق اسم السبب واريد السبب لان الاستفهام عن اشئ مسبب عن الجهل به والجهل بسبب عن كونه ما لا لان الامر بالهالك من شأنه عدم الادراك حقيقة او ادعاه ١٢ وسورة **قوله** على

ان الجميع معطوف على الاول وكل واحد عطف على ما قبله نحو

اصلواتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وذلك ان شعيبا على نبينا

وعليه السلام كان كثير الصلوة وكان قومه اذا راوه يصلي تضحكوا

فقصدوا بقولهم اصلواتك تأمرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام

والتحقير منح من هذا استحقاقا ابشانه مع انك تعرفه والتحويل كقراءة

اسم المشار اليه ١٢

ابن عباس وقد نجيتا بني اسرائيل من العذاب المهيمن من فرعون

بلفظ الاستفهام اي من بقتهم الميم رفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية

والجمله استينافية ١٢

خبره او بالعكس على اختلاف الراي فان لا معنى لحقيقة الاستفهام

وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشد والفظاعة زادهم تحويلا

اسم المولى سبحانه ١٢ حيث قال من العذاب المهيمن ١٢

بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدته الشكيمة

طغيانه ١٢ فلو لم

فما ظنكم بعد اب يكون المعبذب به مثله ولهذا قال انه كان عالما من

بمصر الدال ١٢ اسما للتهويل ١٢

المشرفين زيادة لتعريف حاله وتحويل عذابه والاستبعاد نحو اتي

ل في تعريف حاله ١٢

لهم الذكر اي فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل

اي اسم للتذكيرة ١٢ من قاموس

اختلاف الراي اي في الاسم الواقع بعد من الاستفهامية فلا تخفى يقول ان الاسم متبدل مؤخر ومن الاستفهامية خبر مقدم وسيبويه يقول بعكس ذلك ١٢ وسورة **قوله** وهو ظاهر لان الله تعالى لا يخفى عليه شي حتى يستفهم عنه ١٢ **قوله** اي هل تعرفون من هو الخ اي هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية فخر هو مخزون اي هل تعرفون فرعون الذي هو غاية في عتوه المفرط ١٢ **قوله** فما ظنكم بعذاب الخ اي فهو اخوف واشد من تخيلكم منه فلتشكروني ١٢ **قوله** انه كان عالما اي في ظلمه من المفسرين عتوه فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله ١٢ وسورة **قوله** زيادة الخ تعليل للقول المذكور في تعليقه بقوله ولهذا فالعلة الاولى علمه لمطلقا والعلة الثانية علمه لمعقبا بالعلة الاولى في تحقيره **قوله** والاستبعاد السين التكرار زائدتان وهو عداشي بعيدا والفرق بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلق بغير متوقع والاستبطاء متعلق بمتوقع غير انه بطي في زمن انتظاره واعلم انه لا يخصر المعاني المجازية فيما ذكر المصنف فان منها ما لم يذكره كالامر بخير فبل انتم مسلمون اسم اسلموا والزر جر نحو الفعل هذا الى الزجر والعرض نحو الاتنزل بنا ١٢ من السورة **قوله** وهو ظاهر لا استحالة حقيقة الاستفهام من العلم بنجيات الامور وظواهرها مع منافاة للعلم الحليتي تنافي الحمل على الاستفهام الحقيقي واذا امتنع حمل الاستفهام بهنا على حقيقة طلبه معنى يناسب المقام فحمل عليه ولنا سبب بهنا هو الاستبعاد اي استبعاد تذكيرهم بدليل قوله وقد جازهم رسول مبين ثم تولوا

فعل ولم يلبيها فعل بل هي بمعنى من اين فلو عبره به كان احسن ويجاب ايضا بانه يمكن ان يكون وليها فعل تقدير اي كيف يكون لهم الذكر حتى فلا اعتراض ١٣
دسوقي وتجريد **قوله** من كشف الدخان المراد بالدخان في الآية ما يرى في السمار عند الجوع كهيئة الدخان لانه عليه السلام لما دعا قريشا فذكروه واستعينوا عليه قال اللهم اني عليهم سبع كسب يوسف فاخذتهم سنة حسنت كل شئ اكلوا فيها الجلود والميتة من الجوع وينظر احد هم الى السماء فينظر كهيئة الدخان ١٢ **قوله** الامر لهم ان اذا ارادوا ان يذكروا من الكلام كما هنا جمع على امر واذا ارادوا ان يفعلوا على امر وادارة العمل به قوله تعالى وشارهم في الامر اي في الفعل الذي تعزيم عليه هو حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل وقيل مشترك لفظي فيها وقيل معنوي وانه موضوع للقدر المشترك بينهما والمناسب ان يراود بالامر هنا الامر اللفظي لان الكلام في الانشاء وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الاصوليين ولا ينافي في هذا قول المصنف بعد وصيغته لان الاضافة بيانية ١٣
دسوقي **قوله** وهو طلب فعل المجازي لطلب الفعل في هذا الجواب لطلب الامر النفسي وليس الكلام فيه لان الكلام في انواع الطلب اللفظي فلو قال طلب فعل بالقول كان اوله وقد يقال ان التعريف صالح لكل من الامر من نفسي واللفظي فالمراد بالطلب ما هو علم من اللفظي والنفساني وانه اللفظي فقط وهو المكتسب لان الكلام في انواع الطلب اللفظي فقوله طلب كالمجس في الدخان والنبه والالتماس في خرج عنه الانشاء غير الطلب المجز وخرج بامانة الطلب للفعل النهي بنار على ان طلب ترك قيل هو طلب كف فزاد غير كف لاجل ان يخرج فالتنبي خارج من تعريف على كلا القولين وقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلوسو كان عالميا حقيقة كقول سيد عبده فعل كذا اولاه كقول السيد فعل كذا حال كونه طالبا للعلو مخرج للرداء والالتماس لان الاول من الادنى والثاني من المساوي بخلاف الامر ١٣ من الدسوقي **قوله** غير كف قيل تعريف الامر غير جامع لانه يخرج عنه نحو كف عن الفعل لان هذا امر وهو خارج عن الامر بقوله غير كف لان هذا الطلب ككف اجيب بان المراد غير كف عن الفعل الماخوذ منه الصيغة فدخل نحو كف عن الفعل لانه كف عن غير الفعل الماخوذ منه الصيغة... بالتعريف وهذا صادق بما اذا كان طلب بقول غير كف وطلبا لفعل هو كف عن غير الفعل الماخوذ منه الصيغة فالاول نحو قم والثاني نحو كف عن القيام فانه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل الماخوذ منه الصيغة وادور على هذا الجواب انه يقتضي ان يخرج عن التعريف كف عن الكف عن الفعل بان طلب فعل هو كف عن الفعل الماخوذ منه الصيغة مع ان هذا امر واجيب بان كف ماخوذ من الكف مطلقا وهو انما يتعلق بالكف عن خصوص الفعل والمطلق والمقيد متعايران فمن دسوقي **قوله** اختلا فاكثيرا فاكثيرا وقيل للندب قيل لهما وقيل للقدرة المشتركة بينهما وقيل بالتعريف قيل لكل منهما والاباحة وقيل الاذن المشترك بين الثلاثة والاكثير على انها حقيقة في الوجوب وتجريد **قوله**

المراد استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول

مبين ثم تواتر عنه اي كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه

من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم

وادخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول

الله صلى الله عليه واله وسلم من الايات البينات من الكتاب المعجز

غيره فلم يذكروا واوا عرضوا عنه ومنها اي من انواع الطلب الامر وهو

طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل في معان

كثيرة فاختلوا في حقيقة الموضوع هي لها اختلا فاكثيرا ولها

لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ من ذلك قال المصنف والظاهر

ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيدا وغيرها نحو اكرم

عمر او سويد بكرا فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء

سواء كان اسما او فعلا موضوعا لطلب الفعل استعلاء اي على

طريق طلب العلو وعد الامر نفسه عاليا سواء كان عاليا في نفسه ام لا

من المقترنة قضية كلام المصنف ان الصيغة الدالة على الطلب هي الفعل في قولنا ليحضر زيد مثله وان اللام قرينة على ارادة الطالب به على هذا الاضافة في قولهم

لا امر الامر لا في ملاسته اي اللام المقترنة بصيغة الامر ويحتمل ان يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب ١٣ دسوقي **قوله** استعلاء اي على

الامر لا في ملاسته اي اللام المقترنة بصيغة الامر ويحتمل ان يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب ١٣ دسوقي **قوله** استعلاء اي على

الامر لا في ملاسته اي اللام المقترنة بصيغة الامر ويحتمل ان يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب ١٣ دسوقي **قوله** استعلاء اي على

الامر لا في ملاسته اي اللام المقترنة بصيغة الامر ويحتمل ان يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب ١٣ دسوقي **قوله** استعلاء اي على

الامر لا في ملاسته اي اللام المقترنة بصيغة الامر ويحتمل ان يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب ١٣ دسوقي **قوله** استعلاء اي على

الامر لا في ملاسته اي اللام المقترنة بصيغة الامر ويحتمل ان يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب ١٣ دسوقي **قوله** استعلاء اي على

الامر لا في ملاسته اي اللام المقترنة بصيغة الامر ويحتمل ان يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب ١٣ دسوقي **قوله** استعلاء اي على

٥١ قوله من الماتى به وهو السورة اى عن الاتيان بها مع وجود الماتى منه وهو الشئ ١٢ وسوقى **٥٢ قوله** باعتبار انتفاء الوصف اى ان السورة الموصوفة
 مجزئة عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده فان وصفها هو كونها من مثل القرآن المنزل والمنزل لا مثل له واذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث
 هو موصوف والمحصل انه اذا كان المعنى قالوا من مثل ما نزلنا بسورة اى جبل الطرف متعلقا بقاؤها وكون الضمير اجزاء المنزلة للآدم وجوب المثل للقرآن لوقوع المثل في حيزه
 الماتى منه والعرف قاض بذلك الاستعمال وان كان المعنى قالوا بسورة كناية عن مثل ما نزلنا اى جبل الطرف صفة بسورة ويكون الضمير لما نزلنا قاله يقتضيه وجود المثل للقرآن
 لوقوع المثل في حيز الماتى به المجزئة منه فاذا قلت انتنى من مثل الضمير يحتاج اقتضاه ذلك ثبوت مثلها بخلاف ما لو قلت انتنى يحتاج من مثل الضمير فانه لا يقتضيه مثل ثبوته والذوق
 السليم شاهد صدق بذلك ١٢ وسوقى **٥٣ قوله** فان قلت

الماتى به فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا ان ياتوا منه
 بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا لسورة فان المعجز عنه هو السورة
 الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التجيز باعتبار
 انتفاء الماتى منه قلت احتمال على لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساع
 فى اعتبارات البلغاء واستعمالهم فلا اعتداد به لبعضهم هنا كلام
 طويل لا طائل تحته والتسوية نحو كونوا قردة وخاسئين والاهانة نحو
 كونوا حجارة او حديد اذ ليس لغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
 او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ولكن التسوية يحصل لفعل اعنى
 صيرورتهم قردة وفى الاهانة لا يحصل ذلك المقصود له المبالاة
 بهم والتسوية نحو صبروا ولا تصبروا وفى الاباحة كان المخاطب
 قوهما ان الفعل محذور عليه فاذا تركه فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك
 وفى التسوية كانه توهمان احدا الطرفين من الفعل الترك النفع
 له وادرج بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمس نحو

الصفة فان كونهم قردة اعنى تسويةهم بكمال القدرة واقبح حال ايجاد الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل اصلا لان المقصود فيها تحقير المخاطبين وقلة المبالاة بهم كقولهم
 افضل من الله سوتى **٥٩ قوله** بالتسوية يعنى ان الصيغة للامرتة على التسوية بين اثنين وذلك فى مقام توهم ان اوجهها رجع من الاحتمال كقوله تعالى لا تعجلوا بالقرآن
 فانه رجايتوهم ان الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه **٥٩ قوله** فى الاباحة الا شذوذ فى الفرق بين الاباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا وحاصل الفرق
 بينهما ان الاباحة يخاطب بها من هو تصدق ان توهم المنع من الفعل بالمافق فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك كما فى قوله تعالى واذا قلتم فاصطادوا والتسوية يخاطب بها من هو تصدق
 بتوهم ان احد الطرفين المذكورين فى محلهما من الفعل متعديا رجع من الآخرة فرفع منه فذلك ويسوى بينهما والا فربما كان الصيغة فى التسوية اخبارا دون الاباحة كقولهم لا تعجلوا
 والاخبار فى الاباحة على الجود والعلاقة بين الامر وبينه انما هى المبالاة لان التسوية بين الفعل والترك اباحة لكل منهما فاصطادوا والتسوية فى التسوية

قلت الخ اى فان قلت عند جبل الطرف لغوا متعلقا بقاؤها
 وترجع الضمير لما نزلنا لجعل التجيز باعتبار الماتى به حتى يلزم
 ثبوت المثل للقرآن بل يجعل التجيز باعتبار انتفاء الماتى
 منه وهو الشئ بان يكون لهم قدرة على الاتيان بسورة
 من مثله الا ان مثل منتف فم قادرون على الاتيان بسورة
 الا انه لا مثل له حتى ياتوا منه بسورة وحينئذ فلا يقتضيه ثبوت
 المثل ولا ينتفى عجزهم باعتبار الماتى به ١٢ وسوقى **٥٤**
قوله قلت الاحمال الجواب ان الاستقرار دلت على
 ان مثل هذا التركيب يفهم منه الذوق ان التجيز باعتبار
 الماتى منه وحينئذ يفيد ثبوت المثل ١٢ وسوقى **٥٥**
قوله احتمال على له بخلاف كونه التجيز باعتبار انتفاء الوصف
 فانه سائغ كثر بل القيد مخطط القصد كما سبق ١٢ وتجيز الجاني
٥٦ قوله والتسوية فيها ايضا الهامة لكن ما كان المقصود
 فيه حصول الفعل لا الهامة سمي بالتسوية دون الاهانة وقيل
 التسوية نقل لفظ الشئ من حالة الى حالة اخرى فيها هامة
 ومثله وقد يكون موجودا والتكوين ابراره من عدم الى
 الوجود ويحتمل ان يكون التكوين اعم بان يراد مطلق التبدل
 الى حالة لم يكن ويراد بالتسوية ما تقدم له التبدل من حالة
 الى اخرى فيها هامة ومثله ١٢ وتجيز **٥٧ قوله** الاهانة
 اى اظهار ما فيه تعظيم المهان قلة المبالاة به حاصله ان
 صيغة الامر تدل على الاهانة وذلك اذا استعملت فى مقام عدم
 الاعتدال ببيان الامور على اى وجه كان والعلاقة بين الامر
 والتسوية والاهانة مطلق الالتزام فان الوجوب لزام المأمور
 والتسوية والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيها اى
 فى التسوية والاهانة يحتمل ان تكون النشارة اظهار المعناها
 وهو الذل والحقارة ويحتمل ان تكون اخبارا بالحقارة
 والمثله فكان قيل على هذا هم بحيث يقال فهمهم انهم اذ لا
 قههم من مسوونين وكونها الاخبار فى الاهانة اظهر منه فى التسوية
 قتاله ١٢ وسوقى **٥٨ قوله** ولكن فى التسوية انما افاد
 اشتراك التسوية والاهانة فى عدم القعدة فربما يتوهم عدم
 الفرق بينهما وحينئذ فلا وجه لكون الامر فى المثال الاول
 للتسوية وفى الثانى للاهانة فاستدرك على ذلك بيان الفرق
 وحاصل الفرق ان التسوية يحصل فيه الفعل على اى حال

الصفة فان كونهم قردة اعنى تسويةهم بكمال القدرة واقبح حال ايجاد الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل اصلا لان المقصود فيها تحقير المخاطبين وقلة المبالاة بهم كقولهم
 افضل من الله سوتى **٥٩ قوله** بالتسوية يعنى ان الصيغة للامرتة على التسوية بين اثنين وذلك فى مقام توهم ان اوجهها رجع من الاحتمال كقوله تعالى لا تعجلوا بالقرآن
 فانه رجايتوهم ان الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه **٥٩ قوله** فى الاباحة الا شذوذ فى الفرق بين الاباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا وحاصل الفرق
 بينهما ان الاباحة يخاطب بها من هو تصدق ان توهم المنع من الفعل بالمافق فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك كما فى قوله تعالى واذا قلتم فاصطادوا والتسوية يخاطب بها من هو تصدق
 بتوهم ان احد الطرفين المذكورين فى محلهما من الفعل متعديا رجع من الآخرة فرفع منه فذلك ويسوى بينهما والا فربما كان الصيغة فى التسوية اخبارا دون الاباحة كقولهم لا تعجلوا
 والاخبار فى الاباحة على الجود والعلاقة بين الامر وبينه انما هى المبالاة لان التسوية بين الفعل والترك اباحة لكل منهما فاصطادوا والتسوية فى التسوية

له قوله لا ينبغي الياء فيه ثابتة لا شباع الكسرة لانها من اصل الكلمة وقيل لا يجوز ان يقال الياء ولما هو اصل اذا الضرورة تروا الكلمة الى اصلها
 وليست الا شباع واللام سمت كيارش لانه لا يكتب الياء الحاصلة من الاشباع وقال بعض الافاضل الياء في انجي يار الموث وحيدة فالمراد من الليل
 الليلة ولو كانت لا شباع ما سمت وفي قول الشارح والاستطالة تلك الليلة اشارة اليه ١٢ **قوله** وما الا صبحا في خلاصة الشعر كانه يقول هذا الليل طاعة
 في زواله بطول طول لا يرجي معه الانكشاف فالاصباح لا يكون افضل منه عذري لمقاساتي اليوم والاخران فيه كما افا في الليل فليل قد شارك النهار في مقاساة اليوم...
 لا شترهما في علمتها وهي ذراق الجيب فطلب النهار ليس بخلاف عنها بل لان بعض الشرايون من بعض والغريتي تشبث بكل حيش ١٢ من الدسوقي **قوله** بتأنيخ الجوى الجارية
 الجار المهلة اشارة جمع بترجى بمعنى الشدة
 والجوى بالجيم المحرقة وشدة الوجد من حسرن
 او عشق ١٢ دسوقي **قوله** الاستعلاء
 لا يتلزم العلوي لا يكون لازما للعلول قد
 يوجد العلوي بدون الاستعلاء وقد يوجد العلوي
 بدون الاستعلاء قد يوجد الاستعلاء بدون
 علوي لان الاستعلاء كما مر عند الامر نفسه عاليا
 بان يكون الطلب الصادق مستر على وجه الغلظة
 وهذا المعنى يصح من المساوي ومن الادنى لان
 دماوي النفس لا تحصى فيحتاج نقول بدون
 استعلاء مع قوله من يساويك لا يخرج الامر
 ١٢ دسوقي **قوله** حق الفداي حق ان
 يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب
 رد الامر في اوان اوقات الامكان وجواز
 التراخي مفوض الى القرينة ١٢ من الدسوقي
قوله لا الظاهر من الطلب ان مقتضى
 الطبع في كون الشيء مطلوباً لا يطلب حتى
 يحتاج لوقوعه في الحين كما اذا قلت استقني
 فالمراد طلب الشيء حينئذ ١٢ دسوقي **قوله**
 كما في الاستفهام فانه لا يخفى انه يقتضي نفواي
 فورية الجواب عن استفهامه فكذلك الامر لا شترهما
 في الطلب ١٢ من دسوقي **قوله**
 دون الجمع ارادة التراخي في من غير ان
 يتبادر ان المتكلم اراد الجمع بين الفعلين المأمور
 بهما ومن غير ان يتبادر ان المتكلم اراد جوازا
 التراخي في احد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما
 وبهذا تعلم ان الجمع والتراخي متقاربان لانه
 متى جاز التراخي ما كان الجمع لان احد الامرين
 او كلاهما على التراخي ١٢ دسوقي **قوله**
 حتى المساواة الى المساواة في غاية اذ الفاية
 لا بد لها من مبدء والمناسب هنا ان سبدا عقب
 ورود الصيغة اي اضطلع زمانا طويلا من هذا
 الوقت الى المساواة وانما قيد بذلك ليتحقق
 التراخي فانه اذا تم ثم قال اضطلع وفعل العبد
 كليهما على التعاقب يكون مثالا على الفور بخلاف ما اذا امره بعد الامر
 بالقيام بالاضطلاع زمانا طويلا فانه يفهم منه انه غير الامر الاول بالامر
 الثاني ويلزم من تغيير الاول
 انه على الفور ١٢ من الدسوقي

الا ايها الليل لطويل الا انجي يصبر وما الا صبحا منك بامثل
 الانجيل والاشكيات ١٢ ظهور منور الصبح ١٢ اي انجي ١٢

اذ ليس لغرض طلب الانجيل من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه

يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من بتأنيخ الجوى والاستطالة

تلك الليلة كانه لا طاعة له في انجيلها فلذلك يحمل على التمهيدون
 معلول مؤخر ١٢ المحرم ١٢ اي لعدم الطاعة في الانجيل ١٢

الترجي والدعاء اي الطلب على سبيل التضرع مخرب اغفر لي و
 سواء كان الطالب في اوانه او مساويا ١٢

الا لتمام كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء
 يقال له السؤال ١٢ ولو بزم المتكلم ١٢

والتضرع فان قيل اي حاجة الى قوله بدين الاستعلاء مع قوله

من يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلوي فيوزان
 مع ان المساواة تستلزم عدم الاستعلاء ١٢

يتحقق من المساواة بل من الادنى ايضا ثم قال السكاكي حقه
 لان المنافي للمساواة العلوي الاستعلاء ١٢ في صيغة ١٢

الفور لانه الظاهر من الطلب عند الاطلاق كفاي الا استفهام
 من القرآن ١٢

وليتأدر الفهم عند الامر بشي بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر
 الى يفعل ١٢ الى يفعله ١٢

الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا
 لى تراخي احد الامرين اللازم للجمع ١٢ مع

قال لعبداه قم ثم قال له قبل ان يقوم اضبط حتى المساواة في الفهم

كلية على التعاقب يكون مثالا على الفور بخلاف ما اذا امره بعد الامر
 بالقيام بالاضطلاع زمانا طويلا فانه يفهم منه انه غير الامر الاول بالامر
 الثاني ويلزم من تغيير الاول
 انه على الفور ١٢ من الدسوقي

٥٢ قوله وفيه نظراي في قول السكاكي حقه الغور والنظر فيه راجح الى نظري دليله اذ في كل من دليليه نظر ١٢ تجريد **٥٣** قوله عند خلو المقام عن القرائن اما القرائن المذكورة فبقرينة على الفورية وهو قوله حتى المسار المقصود منه هو عقب درو والصيغة اعني قول السيد ضطج والحاصل ان الفورية والتراخي انما يستفادان من القرائن فان انتفتت تعين ان يكون المراد من الامر طلب الماهية مطلقا ١٢ وسوقى **٥٤** قوله طلب الكف عن الفعل اي من حيث انه كف عن الفعل فيقتضى بكف لانه ليس حيث انه كف عن فعل لانه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث انه فعل لا من حيث انه كف عن فعل آخر وان كان لازما ١٢ اق **٥٥** قوله كلامي الاستعلاء فلما ان صيغة الامر موصوفة لطلب الفعل باستعلاء كذلك صيغة النهي موصوفة لطلب الترك استعلاء ١٢ اق **٥٦** قوله وقد يستعمل اي النهي بمعنى صيغة وحاصل ان صيغة النهي قد تستعمل في غير ما صنعت له على جهة المجاز كالتهديد والتعريض والالتماس واختلاف فيما صنعت له ففعل انها صنعت لطلب كف النفس بالاستعلاء باحد اعداده وقيل انها صنعت لطلب ترك الفعل لانه لطلب عدمه ١٢ وسوقى **٥٧** كالتهديد مثال بغير الطلب الذي تستعمل فيه صيغة النهي مجازا ١٢ وسوقى **٥٨** قوله لا تمتثل امرى اي امرى وانما كان هذا تهديد للعلم الغروري بان السيد لا يامر عبدا بترك امتثال لادومته من وسوقى **٥٩** قوله وكالدعاء ١٢ والالتماس اور وعليه ان التمثيل للاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف او الترك بالدعاء والالتماس لا يصح لان كلامها طلب كف على القول الاول فطلب ترك على القول الثاني لا على سبيل الاستعلاء وقد يجاب بان في كلام المصنف حذقا والمقتضى وقد تستعمل في غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق بغير الطلب اصلا كالتهديد وبالطلب لا على وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس اذ ان اصناف طلب الكف للعهد اي في غير طلب الكف المعهود وهو ما كان على جهة الاستعلاء وحاصل ما ذكره الشارح ان صيغة النهي قد تستعمل في الدعاء مجازا وذلك اذا كانت على وجه التحفيع والتذال كقولنا ربنا لا تؤاخذنا وقد تستعمل الالتماس ذلك اذا كانت للمساوي بدون استعلاء وتحفيع كقولك لتعص وبيك ايها الاخ ١٢ من ق **٥٩** قوله يجوز تقدير الشرط بعد ما فيه بحث لانه ان اريد بجواز تقدير الشرط بعد ما باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء ... والالتماس في قوله ويجوز في غير ما بالقرينة مع انها في سلك الامر لان الحاجة جعلها التقدير في جواب الامر والنهي وهما يشتملانها عند فهم وان اريد ان يجوز تقدير الشرط بعد ما باعتبار جميع معانيها فباطل ١٢ من تجريد **٥٥** ويجوز ان يرفع ما بعد ما على الاستيناف ١٢ تجريد **٥٦** قوله بان المقصود وتبيل الجواب محذور من نفس التمني والاستفهام والامر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط اصلا لان كلامها في معنى الشرط ١٢ من تجريد

الى انه غير لازم بالقيام الى الامر بالا ضطجا ١٢ ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجا مع تراخي احدهما وفيه نظرا لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف ^{اي النهي والتبادر المذكورين} عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وهو كلامي في الاستعلاء ولا في المتبادر الى الفهم وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض وطلب الترك كما هو مذهب البعض كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرى ^{اي كون النهي لطلب الكف في الاشارة ١٢} لا يمتثل امرى ^{كثرة التكرار ١٢} لا يمتثل امرى ^{لغة التجويد ١٢} وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر وهذه الاربعة يعنى التمني والاستفهام ^{لغة على قوله كالتهديد ١٢} والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعد ما واد الجراء عقيبها مجزوماً بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقته اي ان ارزقه انفقته وفي الاستفهام ما بين بيتك ازرك اي ان تعرفني ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم ^{تأويل ابرز كعب} يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك ذلك لان الحال للمتكلم على الكلام

٥٥ قوله ذلك اي بيان تقدير الشرط بعد الاربعة المذكورة ان هذه الاربعة للطلب المتكلم بالكلام المطلبى اما ان يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر واما ان يكون مقصوده المطلوب بغيره بحيث توقف ذلك الغير على المطلوب فاذا ذكر بعد الكلام المطلبى ما يصلح توقفه على المطلوب طعن المخاطب ان المطلوب مقصود لاجل ما ذكره من الطلب لانفسه فيكون معنى الشرط ظاهر في الكلام المطلبى الصاحب لذلك الشئ الذي يصلح توقفه على المطلوب فتناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام ١٢ وسوقى

طلب الكف عن الفعل من امره لان المطلوب من الغير الامتناع

قوله ونقل اي ثم نقل بعد التجريد عن طلب الاقبال الى تخصيص مدلوله بما نسب اليه فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقيد فايها الرجل خبر مستعمل بصورة النداء تجوز كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيده والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرعنن ١٢ وسوقى **قوله** بل ما دل اي المراد باي ووصفه معنى دل عليه اي على ذلك المعنى ضمير المتكلم فقوله ضمير فاعل دل وقوله المتكلم اي الذي هو اناني المثال السابق فردا المتكلم بالرجل نفسه ١٢ وسوقى **قوله** فايها الخ تفرغ على ما تقدم من قوله ثم نقل الخ اي اذا علمت انها نقلت عن معناها الاصل وهو النداء فاعلم انه التزم فيها حكم المنقول عنه من النداء على الضم ١٢ من الدسوقي **قوله** مضموم اي بني على الضم لانه نكرة مقصورة في محل نصب بفعل محذوف وبوباء تقديره اخص ١٢ وسوقى **قوله** والرجل مرفوع اي على انه صفة لاي نظر اللفظ لها والرفع هنا اتفاقا ...

الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس
اي مدلول ايها الرجل وهو المتكلم هنا ... هو الفعل الذي قبل النداء ...
المراد باي ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم
هو الرجل في المثال المذكور بمعنى الكمال المختص ١٢

والرجل مرفوع والمجموع في محل نصب على انه حال لهذا قال اي
متخصصا من بين الرجال قد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة
لأنه على سبيل المجاز المرسل ١٢

نحو يا الله والتعجب نحو يا للعلماء والتعجب والتوجع كما في نداء الاطلال
فانهم اذا نظروا الى ما مضى ...

والمنازل والمطايا وما اشبه ذلك ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء
لانها لا تكون الا في صورة ...
ما للتفاؤل بلفظ الماضي لانه على انه كانه وقع نحو وفقت الله
متعلق بفتح لان التفاؤل لا يكون الا به ١٢

للتقوى او لظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب
عنه يعني دون على تقديره معنى الرغبة ١٢

اذا عظم رغبته في شيء يكثر تصويره اياها فربما يخيل اليه حاصلها

فيورد بلفظ الماضي نحو رزقني الله تعالى لقائك والدعاء بصيغة
بتدأ ١٢

الماضي من البليغ كقوله رحمه الله يحتملها اي التفاؤل واظهار
فانها لا تكون الا في صورة ...

الحرص قاغيرا البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او
فانها لا تكون الا في صورة ...

لاحتراز عن صورة الامر كقول لعبد المولى ينظر المولى الى ساعة
اذا حول عنه وجهه ١٢

بجملات النداء فان بعضهم اجاز نصبها ١٢
قوله والمجموع الخ ظاهره مجموع ايها الرجل وفيه نظر اذ الحال انها موصولة الاختصار
اعني الفعل المقدر اي اخص ايها الرجل كما يشير الى ذلك قوله ولهذا قال الخ فكان الاول ان يقول في محل نصب على انه مفعول بفعل المقدر الذي هو حال واعتذر عنه بان العامل لما كان واجب المحذوف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بانه في محل نصب على الحال تسما ١٢ من ق **قوله** متخصصا الخ اي انما فعل كذا حال كونه في تخصصا بهذا الفعل من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة ١٢ ق **قوله** يا للعلماء الخ اي يا للعلماء قبل علينا لا فاقا ١٢ وسوقى **قوله** يا للعلماء يقال ذلك عند مشاهدة كثرة او كثرة صفة او برودة ١٢ ق **قوله** بالتفاؤل اي او حال السرور على المخاطب كان يقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه فيعدل عنها الى صيغة الماضي الدالة على تحقيق الوقوع تفاؤلا ١٢ ق **قوله** والدعاء اشارة المصنف بذلك الى ان اظهار الحرص والتفاؤل لا تنافي بينهما فليبلغ احضارهما معاني التعبير بصيغة الماضي ولا استحضار احد هما ١٢ ق **قوله** فهو ذاهل الخ لانه انما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشي من الاعتبارات للتأنيب لمقامات ايراد الكلام وعلى هذا ... فالمراد بالبليغ من يراد ما ذكر لكونه له قوة على ذلك ولو لم يكن له قوة في سائر الابواب بنا على تجزئ البليغ فيكفي لاعتبار التكتير معترفهما وقصدهما ولا يلزم ان يكون يقصدهما ملكة يقدر بها على كل كلام بليغ ١٢ وسوقى **قوله** عن هذه الاعتبارات اعترض بان الاول ان يقول عن هذين الاعتبارين واجيب بان غير البليغ لما كان ذا طامع هذين الاعتبارين وغيرهما عبرا شارح بالجمع ١٢ وسوقى **قوله** ولا احتراز اي التحرز والتباعد ولا يكون بلفظ الماضي وكذا ما بعده بل بلفظ المضارع ١٢ وسوقى **قوله** عن صورة الامر الاول ان يعتال عن صورة الاستعلاء ليشتمل الاحتراز عن صورة النهي اي التحريم ١٢

قوله عن صورة الامر الاول ان يعتال عن صورة الاستعلاء ليشتمل الاحتراز عن صورة النهي اي التحريم ١٢

له قوله لانه في صورة الامر المقضي للاستعلاء فيكون فيه اسارة ادب بحسب الصورة وان كان المقصود بالدعاء والشفاعة دون الامر ١٢ تجريد غيره **له**
قوله اذ الشفاعة لم يذكر في الكتب المشهورة من الاصول الشفاعة من معاني الامر ولعلها داخل في الدعاء فان الطلب على سبيل التفرع ان كان لنفسه فهو عد
وان كانت بغيره فهو شفاعة فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة وقال بعض الافاضل في وجه الفرق ان الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء يلاحظ
فيه الخضوع ١٢ وسوقى **له** قوله **له** او يحل الخطاب الخ والمحال ان قد يعبر بالخبر موافق الانشاء لاجل حمل الخطاب وهو السامع على تحصيل المطلوب لكون الخطاب لا يجب
تكميل المتكلم فلا يلقى له الكلام الخوى المقصود من الانشاء رسي ويبادر في تحصيل المطلوب خوفا من نسبة المتكلم للتكذيب والغرض ان الخطاب لا يجب ذلك ١٣ **له**
قوله ان يكذب الطالب بصيغة المبنى للمفعول مع
تشديد الذا ل ورفع الطالب على النيابة كما
يشير الى ذلك قول الشارح ان ينسب الى الكذب
١٣ وسوقى **له** قوله من حيث الظاهر واما من حيث
نفس الامر فلا كذب لان كلامك في المعنى انشاء لا
يصدق ولا كذب ١٢ وسوقى **له** قوله في كثير انما
قال في كثير ولم يقل جميعه لان المسند في الخبر قد يكون
مفروا وقد يكون جملة بخلاف المسند في الانشاء فانه
لا يكون الا مفردا كذا قيل ويرد عليه بل زيد ابوه
تاكم وقيل انما قال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري
في الانشاء لان التاكيد في الانشاء لا يكون للشك
او الالكار من الخطاب ولا ترك التاكيد لمخلوه من
الايقاع والانتزاع بل لكونه بعيدا من الاقبال
او قربا منه وقيل انما قال في كثير لان حذف المسند
لا يكون في الانشاء بخلاف الخبر او يقال ان ما ذكر
من الاحوال في الابواب الخمسة في الخبر لا يتأتى في
كل باب من تلك الابواب الخمسة بالنسبة لكل نوع
من انواع الانشاء وهي الاستفهام والتمني والامر
والنهي والندار وان كان ما ذكر ياتي في بعضها ...
فقال ١٣ وسوقى **له** قوله وغير موكد ولا يجري في
الانشاء التخييل على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة
للتاكيد وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس يتبرر
العالم منزلة الجاهل وبالعكس ١٣ وسوقى **له** قوله
لانه الاصل اي لانه عدم العطف قوله الوصل طار لان
للعطف ومعلوم ان عدم العطف هو لا يقتضي
زيادة شئ على المنفصلين العطف الذي هو الوصل يقتضي
فيه له وجود حرف مزيد يحصل ما يقتضي زيادة حرف
فزع مما لا يقتضي الى شئ اليفع عدم في الحادث سابق
على وجوده ١٣ **له** قوله لكن لما كان الخ هذا الاستدلال
لنفع ما يتوهم من الكلام السابق وهو انه حيث كان
الاصل فلم لم يقدم في التعريف كما قدم في الترجمة ١٤ وسوقى
له قوله بمنزلة الملكة اعلم ان الملكة فردين الاول
من شأنه ان يقوم بالشئ باعتبار جنسه بان يكون جنسه
شأنه ان يقوم به ذلك الامر كما يصرفه الخ والحيوان الثاني

ما من شأنه ان يقوم بالشئ باعتبار شخصه كالعلم لافراد الانسان ولا شك ان الجهليتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بان كان بينهما كمال الانقطاع فنقول
الشارح بمنزلة الملكة انما زاد لفظة منزلة لفظ الفرد الثاني وقوله في المطول فبينهما تقابل لعدم الملكة باسقاط لفظة منزلة ناظر للفرد الاول وقال البعض في توجيه زيادة
منزلة في كلام الشارح بان تقابل عدم الملكة انما يكون في الامور الوجودية الخارجية لان الملكة معنى موجود وتتصف به الذات الموجودة والعدم نفيه عن تلك الذات القابلة بخلاف
الامور الاعتبارية كالفصل والوصل فانها عارضان اعتبارا بان لنوع من الكلام وان كان متعلقا بوجوده فاعلى هذا يحتاج الى تاويل في عبارة المطول بان تجعل على حذف
مضات اي شبه تقابل لعدم الملكة فتدبر ١٢ من الدرر

دون النظر لانه في صورة الامر ان قصد به الدعاء والشفاعة او
لحل الخطاب على المطلوب بان يكون الخطاب ممن لا يجب ان يكذب
 ان السامع ١٤ على تحصيل المطلوب ١٥ الباء سببية ١٦
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب
تكذيبك تاتيني غدا مقام انتني لعله بالطف وجه على الاثني لانه
 له لعلك اياه فالمصدر مضات الى المفعول ١٧
ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر يكون كلامك في
صورة الخبر تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة
السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه المسند متعلقا لفعل والقصر
فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر
بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي ايضا اما
موكد او غير موكد والمسند اليه فيه اما محذوف او مذكور الى غير ذلك
الفصل الوصل بدأ بذكر الفصل لانه اصل والوصل
 هو الباب السابع من الفن الاول ١٨
طار عارض عليه حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل
 له على الجهليتين ١٩
بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدو والعدم انما تعرف بملكاتها في التعريف
 له بعد معرفة ملكاتها ١٢ تجريد

من شأنه ان يقوم بالشئ باعتبار شخصه كالعلم لافراد الانسان ولا شك ان الجهليتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بان كان بينهما كمال الانقطاع فنقول
الشارح بمنزلة الملكة انما زاد لفظة منزلة لفظ الفرد الثاني وقوله في المطول فبينهما تقابل لعدم الملكة باسقاط لفظة منزلة ناظر للفرد الاول وقال البعض في توجيه زيادة
منزلة في كلام الشارح بان تقابل عدم الملكة انما يكون في الامور الوجودية الخارجية لان الملكة معنى موجود وتتصف به الذات الموجودة والعدم نفيه عن تلك الذات القابلة بخلاف
الامور الاعتبارية كالفصل والوصل فانها عارضان اعتبارا بان لنوع من الكلام وان كان متعلقا بوجوده فاعلى هذا يحتاج الى تاويل في عبارة المطول بان تجعل على حذف
مضات اي شبه تقابل لعدم الملكة فتدبر ١٢ من الدرر

فإنه عطف الظاهر تعريف للفصل والوصل يدل على أنها لا يجريان في المفردات وليس كذلك بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل يجريان في المفردات ايضاً ولا يختصان بالجمل كما يوجه كلام المصنف فان كان بين المفردين جامع وصلتهما كما اذا كان بينهما تعاقب نحو قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن وان لم يكن بينهما جامع فصلتهما كما في قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر فان ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل وهو الواقع في الجمل لانه تعريف لحقيقتها مطلقاً من الرسوقى **قوله** بعض الجمل اى جنس الجمل فشيء واقع بين جملتين فقط والواقع بين الجمل المتعددة كعطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تناسب جمل اربع مترتبة بحيث تعطف كل واحدة على ما قبلها بل الاخران فيعطف في كل اثنتين او لا يعطف ا

بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض الجمل على بعض واللفظ
بمعناه ١٢

ترکے اسی ترک عطفہ علیہ فادانت حمله لعل حمله فالاولی اما

لها محل من التعراب اولاً وعلى الاول اى على تقدير ان يكون
 كالمجمل للاستينافه ١٢

كل من الاعراب ان قصيدته تشريك الثانية لها اي لا ولي في

ما شابه العطف في نفسها ودوني محل آخر
ان الحمله الحاليه اليه قابله للعطف في نفسها
الا دني عدم التقيد بهذا القيد

قوله فاذا اتت الخ رتب على التعريف
الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد
التشريع المذكور كلفه دفاؤه اذا قسرت تشريعها

اعرابه من كونه خاعلا او مقعلا او نحو ذلك ووجه غطفه على

ما ان يكون لها محل من الاعراب اى محل
للاعراب وهو المفرد اى اما ان تكون اقعة
اسم مفرد بحيث لو صرف به لكان معربا

يكون بينهما أي بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب ولما

لما بين الكتابة والشعر من القياس لظاهر المعنى والمعنى

الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتفي بمنع او يعطى

وذلك لما يكون الجمع بينهما كما يجمع بين الضمت والنون وقو
له اشتراط الوجهة الجامعة ١١
في عدم التماسك ١٢

عرب تعين الفصل ١٣ وسوئي **قوله** عطف الثانية اي بالواد وغيره لكن ان كان العطف بالياء فشرط قبوله ان توجد جهة جامعة فنقول المصنف
قالا استدرأك على ما قبله ١٢ وسوئي **قوله** بشرط كونه مقبولا بشرط ابتداء قوله ان يكون خبرا وانما واقعة في جواب شرط مقدراى واذا اردت بيان شرط
فنقول لك شرط كونه الخ ١٣ وسوئي **قوله** من التعداد اي المجموع لا الامم شرط الا ان يكون المشارة الى الامم والاشارة الى الامم

وله كالمج بين الفئب والنون في عدم التناسب لان النون هو الحوتة و هو حيوان بحري لا يعيش على الارض والعقب حيوان برى لا يشرب الماء واذا عاشر
مناسبتة بينهما ١٢ وسوقه

وله كالمجمع بين القلب والنون في عدم التناسل
مناسبة بينهما ١٢ وسو ق

قوله وذكره حشوا لا بد الا اعتراض انما جاء من جعل قوله ونحوه عطفا على قوله بالواو وهو غير متعين يجوز ان يكون عطفا على مقبولا فيكون التقدير شرط كونه مقبولا وكونه نحو المقبول والمراد بنحو المقبول على هذا ان لا يبلغ النهاية في القبول بان يكون مستحسنا فقط وفيه نظر لان المقبول ليشمل المستحسن الكامل والاحسن ان يجعل قوله ونحوه عطفا على الضمير في كونه والتقدير وشرط كون نحو مقبولا ويكون الضمير في نحو ما دنا على العطف بين الجملتين ونحو ذلك لعطف هو الدطف بين المفردين فيكون اشارة الى ما قلناه من العطف في المفردات ويجعل عطفا على قوله بالواو ويراد بنحو الواو ما يستعمل مراد فالحا مجازا كاد والفاء واذا انسلخ عن معناهما واستعمل في مجرد الجمع لا ما يدل على التشريك وحينئذ فلا يكون قوله ونحوه مستلزما من قوله **قوله** غير التشريك اذ انما عليه والحاصل ان التشريك في حكم الاعراب موجود في جميع حروف العطف لكن ثم والفاء وحده لها معان اخرى غير التشريك وهو الترتيب مع التقييد في الفاء والترتيب مع الترتيب مع الترتيب في ثم وترتيب الابواب في هذا حتى ١٢ وسوقى وتجريد **قوله** بخلاف الواو فانه لا يحسن العطف بها الا اذا وجدت جهة واحدة بين المسند اليها والمسند اليه ١٣ وسوقى **قوله** والذو الخ اوله زعمت هو ان عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسومه وبعدها ما خلت عن سنن الواو ولا عدت بنفسى على الف سواك تحوم ١٤ وسوقى وتجريد **قوله** زعمت الحميدة ان هو انك يا ابا تمام قد اندرس كما اندرس ثار ديارها التي بهذا الموضع فقلت لها ليس الامر كذلك واقسم بالله الذي هو عالم بان الفراق من المذاق وان الحسنة الممدوح كرم ما بعدت عن المحبة والاعداوت نفسى تلتفت الى غيرك ١٥ من الدرس حتى **قوله** اذ لا مناسبة الخ وتقدرا تنصرف بعض الناس الى تمام فقال الجاهل خيالى تقاربهما في التضاد لان مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم لان كرم الى الحسين علو ويدفع بسبب الم احتياج السائل والصبر ويدفع به بعض الآلام او التماس لان كلا وارفا صبر واد لعليل والكرم ودار الفقير وكل هذه تكلفات باردة وتكلف في الاطول الجواب عن ابى تمام بان مراده ان مرارة النوى وكرم الى الحسين مما لا يعلم الا الله كما يتبادر اليه العرف من حواله علم الشئ الى الله وفيه كمال المباعدة في عظيمة الشئ بحيث لا تدرى العقول فالجاء بينهما انها مما لا يحيط به علم احد ١٦ وسوقى وتجريد **قوله** لان وجودها مع الخ هذا تعليل للتعميم اى بما غاب عيب عليه سوار كان العطف من قبل عطف المفردات والجملة لان وجودها مع شرط في الصورتين ولا جاء مع هاتين المتعاطفتين ١٧ من ق **قوله** البيت السابق متعلق بنفى اى انما كان نفيها ما اودعه بسبب دلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هو انك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسومه فاعل زعمت الحميدة وهو انك مفعول اول الخطاب للذات التى جرد بها من نفسه وجملة عفا مفعول ثان بمعنى اندرس والغداة ظرف لعفا ونها يتبع منها اى من الديار حال من طلال مقدمه عليه والطلال بالكسر جمع طلل كجبل والجبال ما شخص من آثار الدار وهو فاعل عفا الثاني واللوى بالقصر اسم موضع ابا

ونحوه اراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشوا مفسدا

ان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محتملا

غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان

لم توجد جهة جامعة مختلف الواو وهذا اى ولا نه لا بد فى الواو

من جهة جامعة عيب على ابى تمام قوله **قوله** والذى هو عالم ان

النوى صبر وان ابا الحسين كرم اذ لا مناسبة بين كرم ابى

الحسين ومروءة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف

مفرد على مفرد كما هو الظاهر وعطف جملة على جملة باعتبار وقوعه

موقع مفعول عالم لان وجودها مع شرط في الصورتين **قوله** لا نفى

لما ادعت الحميدة عليه من اندراس هواه بدلا لبيت

السابق والاى وان لم يقدح تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها

فصلت الثانية عن التلايل من لعطف التشريك الذى ليس بمقصود

مخو اذ اخذوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ايها

فيمتنع في الرسوم بضم الواو جمع رسم كقوس جمع قوس والتصديق بالارض من آثار الديار وهو عطف على طلال وجواب القسم في البيت الذى ذكره المصنف قوله بعد شعر ما خلت عن سنن الرواد ولا عدت نفسى على الف سواك تحوم ١٢ وسوقى **قوله** واذا غدا الخ ضمن خلوا معنى انقصوا فعدى بالى والا فكان حقه التثنية بالبار وان قوله اى شياطينهم متعلق بمزوف اى واذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا الى شياطينهم ١٣ من الدرس حتى

فقال ابا تمام

له قول الله يستهزئ بهم من باب المشاكلة اي يمازهم بالطر من رحمة في مقابلة استهزائهم بالمؤمنين ١٢ اق ويؤ ٥٢ قوله وانما قال الواو انما
قال المصنف لم يعطف الله يستهزئ بهم على احكامكم ولم يقل ولم يعطف على انما نحن مستهزون وسوق ٥٢ قوله بيان لقوله انما معكم فيه نظر لان عطف البيان
في الجمل لابد فيه من وجود الابهام الواو منع في الجملة الاولى كما سياتي في قول المصنف او بيانها لثقلها ولم يوجد هنا في الجملة الاولى الابهام والفتح ومن ثم ذهب بعضهم
الى ان جملة انما نحن مستهزون تأكيد للجملة الاولى او بدل اشتمال منها او متأنفة استئنافا بيانيا واجيب بان المراد بالبيان في كلام الشارح البيان اللغوي هو
الايضاح لا الاصطلاح ولا شك ان كلام التاكيد وبدل الاشتمال والاستئناف يحصل به البيان المذكور اما التاكيد فلان فيه رفع توهم التجوز او السهو البديل
فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة والاستئناف
فيه بيان المسئول عنه المقدر كذا ذكره ارباب
الحواشي ١٢ من وسوق ٥٢ قوله فكم
حكم اي فاعطف على الثانية كالعطف
على الاولى في لزوم المحذور المذكور لان
كلامها من مقول المنافقين فاستغنى
بالنص على عدم صحة العطف على الاولى
عن النص على عدم صحته على الثانية ولا
يقال حيث كان حكمها واحدا فلهذا عكس
لان قول المتبوع او في بالاتفاق اليه
لان العطف عليه هو الاصل فقول الشارح
وايضا كان الاولى ان يقول لكن العطف
على المتبوع هو الاصل ويحذف ايض
١٢ وسوق ٥٢ قوله وعلى الثاني ان
حصل ما ذكره المصنف انه اذا لم يكن
للاولى محل من الاعراب فان لم يقصد
ربط الثانية بالاولى بان لا يراهما
في الحصول الخارجى فالفصل متعين في
الاحوال الستة الآتية وان قصد ربطها
بها فان كان الربط على معنى عاطف
سوى الواو بان كان معنى ذلك لعاطف
متحققا ومقصودا وجب العطف بذلك
التي في الاحوال الستة وان كان الربط
على معنى عاطف هو الواو فان كان الاولى
اقيد لم يقصد اعطافه للثانية فالفصل
متعين في الاحوال الستة وان لم يكن
للاولى قيدا صلا او لها قيد وقصدا
لثانية فالفصل متعين ان كان بين
الجمليتين كمال الانقطاع بلا ايهام او
كمال الاتصال او شبه احدهما والآخر
بين الكمالين صعوبة هذا الباب ليست
من جهة تعدد هذه الصور بل من جهة
استخراج الجهة الجامعة في الحالتين
الآخرتين المتبين فيهما الوصول على كمال

الانقطاع مع الابهام والتوسط بين الكمالين ١٢ وسوق ٥٢
قوله محصلة الخ وهو التعقيب في الفار والمهمل في ثم وعلى هذا فقرر
فاذا وجد معنى منها كان كافيا لصحة العطف بالحرز الدال عليه ان
لم توجد جهة جامعة ١٢ قوله بخلاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك الجمليتين في حكم الاعراب ان كان لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم تقدر الواو الاشتراك في الحقيقة
ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقيق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى تعجب النفس انما يجبه ويجعلها طالبة له بشرط لا يتيسر معرفتها الا بالادعاء ١٢ تجريد

١٢ وسوق ٥٢ قوله وانما قال الواو انما
١٢ وسوق ٥٢ قوله بيان لقوله انما معكم فيه نظر لان عطف البيان
في الجمل لابد فيه من وجود الابهام الواو منع في الجملة الاولى كما سياتي في قول المصنف او بيانها لثقلها ولم يوجد هنا في الجملة الاولى الابهام والفتح ومن ثم ذهب بعضهم
الى ان جملة انما نحن مستهزون تأكيد للجملة الاولى او بدل اشتمال منها او متأنفة استئنافا بيانيا واجيب بان المراد بالبيان في كلام الشارح البيان اللغوي هو
الايضاح لا الاصطلاح ولا شك ان كلام التاكيد وبدل الاشتمال والاستئناف يحصل به البيان المذكور اما التاكيد فلان فيه رفع توهم التجوز او السهو البديل

مستهزون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انما
لن بالملين ١٢
معكم لانه ليس من مقولتهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له في
بل من مقول الله سبحانه ١٢
كونه مفعول قالوا فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين وليس
مكتوب ١٢
كذلك وانما قال على انما معكم لان قوله انما نحن مستهزون بيان
ولم يقل على انما نحن مستهزون ١٢
لقوله انما معكم فحكمه حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل
وهذا هو مقتضى ١٢
وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد ربطها بها اي ربطا لثانية بالاولى على معنى عاطف
وهو كانه على معنى عاطف
سوى الواو عطف لثانية على الاولى به اي بذلك العاطف
الظاهر ١٢
من غير اشتراط امر اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا
لن بصحة العطف ١٢
قصد التعقيب او المهمل وذلك لان ما سوى الواو من حروف
لن عدم اشتراط امر اخر في العطف بل الواو ١٢ تجريد
العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو
حصولها الواو منع ووضعها بازاها ١٢
فاذا عطف الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفاعلة
١٢
اعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا

١٢ قوله بخلاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك الجمليتين في حكم الاعراب ان كان لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم تقدر الواو الاشتراك في الحقيقة
ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقيق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى تعجب النفس انما يجبه ويجعلها طالبة له بشرط لا يتيسر معرفتها الا بالادعاء ١٢ تجريد

ففيه خفاء واشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل
لما ذكر من الغفلة والاشكال في -

والوصل والآي وأن لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى
 مشروط في جواز الواو وانما ناهى

لِلثَانِيَةِ فَالْفَصْلُ وَاجِبٌ لِّئَلَّا يُلْزَمَ مِنَ الْوَصْلِ التَّشْرِيكَ فِي
ثَلَاثَةِ آيَاتٍ ١٢

٤٥
 على قالوا لا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من أن
 عادة التثنية أي نفوا أعطفت ٣

فیلما ان یكون استهزاء الله تعالی بهم مختصا بحال خلوهم الی

الشرطية هي الظرفية أستعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي
لأنه فيكون تقديرها لا يختص ص ١٢
جواب ثان بعد التعليل

ذكرناه لانه اسم معناه الوقت لا يدل له من عامل فهو قالوا انما مع
من ان التقديم بقيد الاختصاص ١٢ في له مع كونه شرطاً ١٣ في
له الذي هو المحذور ١٤

في الاختصاص به فيكون المعنى لا يستهزئ الله بهم الا اذا خلوا كما انهم لا يقولون الا اذا خلوا فانما تنقضي العطفت لاجل انقضاء
وليس كذلك لان المراد باستهزاء الله تعالى بهم مجازاته لهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يعلمون ولا شك
قيل هذا اعتراض على قول المصنف لئلا يشارك في الاختصاص بالنظر وحاصل هذا السؤال ان يقال انما يكون
على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعولات واما اذا كانت شرطية فتقدمها لاقتضاها صدارة الكلام قلنا
في الاول في ١٢ وسوق في **قوله** قلنا الخ اجاب الشارح عن الاعتراض السابق بجوابين حاصل الجواب
نظر الاصلها لان اذا الشرطية هي النظرية في الاصل انما توسع فيها باستعمالها شرطية ولما كان في الاصل ظرفية افا
قوله ولو سلم الخ اي ولو سلمنا شرطتها وعدم كون النظرية اصلا بالنقل انما ولي كانت شرطية هي اسم ظرفية نحو

قوله بدلالة المعنى وهو ان قولهم مقيد بوقت الخلوة لانهم منافقون وليس العامل خلوا لعدم صحة المعنى لانه ليس المراد ان لهم وقتا يتخلون فيه واذا وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك قولهم في غير الخلوة اي في غير ١٢ تجريد وغيره ١٢ **قوله** بدلالة المعنى ان ذلك لانه ليس طلب احد جماله بالاولة من الآخر بخلاف ما اذا اخرا المتعلق عن احدهما وقدم على الآخر فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له فلا دليل ولا قرينة على طلب المتأخر من الدسوقي **قوله** حكم زائد على مفهومهما يمكن اعطائه للثانية فلا يرد ان كل جملة تقع في كلام البليغا بها حكم زائد على اصل المراد ١٢ وسو **قوله** اي بدون الخ بمعنى ان الجملتين اذا فصلتا لم يحصل فيها ايهاام خلاف المراد بل يظهر المراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل ١٢ وسو **قوله** كمال الاتصال او شبه احد جمالتيه ان يوجد الايهام في كل من كمال الاتصال والشبه كما يوجد مع كمال الانقطاع فلم تخرج لهما واجاب بعضهم توضح مع كمال الانقطاع لكثرة فيه عن كمال الاتصال والشبه ١٢ كذلك في التجريد **قوله** يتعين الفصل يعني في هذه الحالة الاربع اما في الحالة الاولى هي ان يكون بين الجملتين كمال الانقطاع فلان العطف بالواو يقتضي كمال المناسبة بينهما والمناسبة تماثل في كمال الانقطاع واما في الحالة الثانية وهي ما اذا كان بينهما كمال الاتصال فلان العطف فيهما شبه المناسبة بين الجملتين بمزلة عطف الشيء على نفسه ولا يحتاج ضرورة واما في الحالة الثانية والاربعة وهي شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر كما ذكرنا في الاولى والثانية لان شبه الشيء حكم ذلك الشيء ١٢ وسو **قوله** اي وان لم يكن الخ بان يكون بينهما كمال الانقطاع مع الايهام او التوسط بين الكمالين ١٢ وتجريد **قوله** لوجود الداعي الى الفصل وهو رفع الايهام في كمال الانقطاع مع الايهام وقصد التشريك في التوسط **قوله** عدم المانع المراد بالمانع احدا الاربعه انما يتبع وهي وجود احد الكمالين مع عدم الايهام في كمال الانقطاع

في كمال الانقطاع

بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل اخر عليه يفهم

هذا اذا هنا ١٢

اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت حضرت زيدا بدلالة

لا حد بها ١٢

الفحوى والذوق والاعطف على قوله فان كان لا ولي حكم اي وان

لله الاستعمال ١٢

لم يكن لا ولي حكم لم يقصد عطاة الثانية وذلك بان لا يكون لهما حكم

للاولى مع

زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد عطاة الثانية ايضا فان

لله الاستعمال

للمزلة الاولى حكم ١٢

كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهاام اي بان ان يكون

في الفصل لهما خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احد جمالتيه اي احد

الكمالين فذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة و

هنا جوازا بشرط قبله والشرط وجوب جواب الشرط الاول ١٢

مناسبة ولا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهاام ولا كمال الاتصال

لله من جهة فلا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه ١٢

ولا شبه احد جمالتيه او فصل متعين لوجود الداعي وعدم المانع فالواصل

من الوصل ١٢

لله الوصل ١٢

لله فالعطف بالواو متعين ١٢

ان الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن لا ولي حكم لم يقصد

اعطاة الثانية ستة احوال الاول كمال الانقطاع بلا ايهاام الثاني كمال الاتصال بلا

شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع ايهاام

اد وجود شبه احد جمالتيه ١٢ وسو **قوله** ولم يكن لا ولى حكم الخ اي بان لم يكن لا ولى حكم اصلا او كان حكم وقصد اعطاه للثانية ١٢ وسو في ح ٢ ٢

١٤ قوله فحكم الأخيرين أي كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين ١٢ وسو في **١٥ قوله** وحكم الأربعة السابقة أي كمال الانقطاع بلا إيهام وكمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع وشبه كمال الانقصال ١٢ وسو في **١٦ قوله** فلا خلافا فيها علم أن كمال الانقطاع أمر كلي والاختلاف المذكور أي اختلاف الجملتين في الخبرية والانشائية جزئي له فاندفع بإيقال أن كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور لا غير ١٢ من وسو في **١٧ قوله** بأن تكون أحدهما الخبرية قطعا والآخر كلام المصنف على صورتين وهما ما إذا كانت الأولى خبرية لفظا ومعنى وبالعكس وهذا القصر إنما جاز من جعل قوله لفظا ومعنى راجعا لكل من قوله خبر وإنشاء مع أن المدلول هو الجارية التي ذكرها المصنف يشمل أربع صور للصورتين المذكورتين وثالثها إذا كانت الأولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى ورابعها عكسها وحيث أن خلافا معنى يتحقق

بأثنين منها ١٢ أضافي الدسوقي **١٨ قوله** قال رآهم الخ نسيبويه للأختل وقال في شرح الشواهد لم أره في ديوانه ١٢ وسو في **١٩ قوله** بالمرساة أي بكسر الميم جديدة تعلق في المارة متصل بالسفينة فقلت أمان يفتح الميم في البقرة التي ترسى فيها السفينة ويؤخذ من قوله جستها أن تفسير الأرساء بالأقامة تفسير باللام لأن الأقامة لا دمة للمجلس ويؤخذ من أرسيت أن الهجرة في أرسوا مفتوحة وهي همزة قطع ١٢ من وسو في **٢٠ قوله** نزاوها بالرفع لا بالجر لأنهم يقصدون الجزايل بالرفع تعليل الأمر بالأرساء بالمرادولة فكانه قيل لماذا أمرت بالأرساء فقال نزاوها أي لنزاول أمر الحرب ١٢ وسو في **٢١ قوله** أقيموا نقاتل أي قال رآهم القوم ومقدمهم أقيموا القتال لا يمنعكم من محادثة الحرب خوف المحقق وهو الموت لأن موت كل نفس ١٢ وسو في **٢٢ قوله** فان موت الخ أشار به إلى أن في البيت قلبا وكل داخل على أمر لا على المحقق لأنها الانضاف الالتمتدود والمحقق أي الموت شيء واحد المتعدد هو أمر فينا سب ودخل كل على أمر لا على محقق ويمكن جعل الموت متعديا باعتبار المتعلق أو سبب فلا حاجة إلى انقلاب بل اعتبار الأسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه سباب مختلفة للموت من السيف والرمح أو نحوهما ١٢ وسو في **٢٣ قوله** يردية بفتح الراء وتشديد الدال أي يوقد في الروي والهلاك ويصح سكون الراء وكسر الدال أي يهلك ١٢ وسو في **٢٤ قوله** وهذا مثال الخ هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف أن الكلام في المحل التي لا محل لها من الأعراب والجملتان في البيت الذي مثل بهما محل من الأعراب لأنها معمولتان فقال وحاصل الجواب أن هذا مثال لكما الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر عن كونها محالا محل لها من الأعراب وحيث أنه مثال لمطلق كمال الانقطاع لا الذي كلاما فيه ١٢ من وسو في **٢٥ قوله** بأن تكون أحدهما الخبرية الأولى والثانية فهاتان صورتان تضربان في الصورتين المفهومتين من قوله وان كانا الخ فالصور بالرفع ١٢ وسو في

السادس التوسط بين الكمالين فحكم الأخيرين الوصل وحكم الأربعة

السابقة الفصل فاخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستة قال كمال

المذكورة ١٢

أي إذا أردت تحقيقها فنقول اخذ الخ ١٢

الانقطاع بين الجملتين فلا خلافا فيها خبرا وإنشاء لفظا ومعنى بأن

أي الذي

يقتضيه ترك العطف بالواو ١٢

منصوبات على التخيير والأخير أن ينزع العطف ١٢ وسو في

تكون أحدهما خبر لفظا ومعنى والآخرى إنشاء لفظا ومعنى

وقال رآهم هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء أرسوا

لأنه للشرول عليه ١٢

الردو العطف والذباب فالحق ١٢ قالوس

أي أقيموا من أرسيت السفينة جستها بالمرساة نزاوها أي

لأنه في البحر ١٢

لأنه في البحر ١٢

محاول تلك الحرب نعالجها فكل حثف أمرى محرى بمقدار أي أقيموا

لأنه محذوف أي ولا تخافوا من الحثف لأن كل حثف الخ ١٢

نقاتل فان موت كل نفس مجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينحدر لا

لأنه بقتل ١٢

لأنه بقتل ١٢

الأقدام يردية لم يعطف نزاوها على أرسوا لأنه خبر لفظا ومعنى أرسوا

هذا بيان لكما الانقطاع وعدم الوصل ١٢ في له نزاوها ١٢

لأنه بقتل ١٢

إنشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكما الانقطاع بين الجملتين

لأنه امر ١٢

باختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون

الإنشائية ١٢

الجملتين مما ليس له محل من الأعراب إلا فالجملتان في محل نصب كونهما

مفعول قال ولا خلافا فيها خبرا وإنشاء معنى فقط بأن تكون أحدهما

قوله وان كانتا خبريتين الخ دخل تحت هذا راجع صور الاول خبرية معنى والثانية انشائية معنى وهما خبريتان لفظا وانشائيتان لفظا والاولى انشائية معنى والثانية خبرية معنى وهما خبريتان لفظا وانشائيتان لفظا المختلفتين معنى نقله وهو ذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتدح به من النار قل لا ايها الصاحب فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى ولفظها انشائية بكان عبده اتق الشياها بعد فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى ولفظها انشائية بكان عبده اتق الشياها بعد فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى والجامع انما لا يتفاد عن المسند اليها فقط كقولك زيد طويل وعمر قصير حيث لا جامع بين زيد وعمر من صداقة وغيره وان كان بين الطول والقصير جامع التفاد وانما عن المسندين فقط كمثل الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمر وادعيتها معا نحو زيد قائم والعلم حسن وكمثل الشارح اذا لم يكن بين زيد وعمر جامع مثل الصداقة وغيره ١٢ وسوقى **قوله** فلكون الثانية اى فيتحقق ذلك الكمال بين الجملتين لا اجل كون الثانية مؤكدة للاولى او بدلائلها ١٢ وسوقى **قوله** كيدا معنويا اى بان يختلف معنويهما ولكن يلزم من تقرير معنى احدهما تقرير معنى الاخرى والمراد تأكيد معنويها لغة والا فالتأكيد المعنوي في الاصطلاح انما يكون باللفظ معنويها معنويها وليس ما ياتي منها وسياتي مقابلة وهو التأكيد اللفظي والمراد منه ايضا التأكيد اللفظي لغة لا اصطلاح لان التأكيد اللفظي في الاصطلاح انما يكون بتكرار اللفظ وليس فيما ياتي تكرار اللفظ ١٢ وسوقى وغيره **قوله** غلط اعترافه العلامة السيد بان التأكيد المعنوي في المفردات كما في جاز زيد نفسه لا يكون لدفع النفيان والغلط بل لدفع التجوز فقط وكذا ما هو بمنزلة وهو المغنوي في الجمل نحو لا ريب فيه واجاب العلامة للامهورى بان التأكيد المعنوي يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة للاختلاف افراد وغيره وان لم يفيد بالنسبة للأفراد جاز زيد نفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم انه عمر ١٢ وسوقى وتجريد **قوله** انا جعلت الم الخ وانما ان جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا بنا على انه اسم للقرآن او طائفة من الحروف او جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن ١٢ وتجريد **قوله** طائفة من الحروف واقعة في ادراك السور اشارة الى ان الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف وعلى هذا فلا يكون لها محل من الاعراب لان المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف فلا يكون مسندة ولا مسند اليها ١٢ وسوقى **قوله** او جملة مستقلة اى او جعلت الم جملة مستقلة مع حذف احد جزئيهما لا المبتدأ والخبر

جعلت اسمية بان يكون التقدير الم هذا وهذا الم ١٢ من سورة **قوله** قوله بوجه الجمع الجعل في التعريف لكن مظهرها بالتعريف لان جعل المبتدأ وذلك انما يفيد بلوغ الدرجة القصوى في الكمال وهذا لا ينافي ان غيره كذلك ١٢ وسوقى **قوله** الدال على الاختصار اى لان تعريف الخبرين في الجملة الخبرية يدل على الاختصار اما حقيقة نحو قولك الشارح الى الواجب الوجود او مبالغة مثل قوله حاتم الجولوى لاجواد الاحاتم اذ جوده غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ١٢ وسوقى

ان الجاهل بالبيان لا يدرى من لوم

خبراً معنى والآخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين اوانشائيتين
 الهاء والهمزة وان وصلية ١٢

لفظاً نحو مات فلان رحمة الله فلم يعط رحمة الله على مات لانه

انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعاً خبريتين لفظاً و

لانه عطف على لا خلافاً فيهما والضمير للشان لاجامع بينهما كما سياتي

بيان الجامع فلا يحتم العطف في مثل زيد طويل وعمرنا ثمر اكمال

الاتصال بين الجملتين فلكون الثانية مؤكدة للاولى تأكيداً معنوياً

لما وقع توهم تجوزاً وغلط نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب اذ جعلت

المطائفة من الحروف او جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية

ولا ريب فيه جملة ثالثة فانه لا بد لغيره في وصفه اى في وصف الكتاب

ببلوغه متعلق بوصفه اى في ان وصفه بانه بلغ الدرجة القصوى

في الكمال ويقول بولغ يتعلق الباء في قوله يجعل المبتدأ ذلك الدال

على كمال العناية بتميزه والتوسل بعبارة الى التعظيم وعلو الدرجة و

تعريف الخبر باللام الدال على الاختصار مثل حاتم الجواد فمعنى

قوله قوله بوجه الجمع الجعل في التعريف لكن مظهرها بالتعريف لان جعل المبتدأ وذلك انما يفيد بلوغ الدرجة القصوى في الكمال وهذا لا ينافي ان غيره كذلك ١٢ وسوقى **قوله** الدال على الاختصار اى لان تعريف الخبرين في الجملة الخبرية يدل على الاختصار اما حقيقة نحو قولك الشارح الى الواجب الوجود او مبالغة مثل قوله حاتم الجولوى لاجواد الاحاتم اذ جوده غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ١٢ وسوقى

له قوله بل ليس بكتاب اي ولو كان ذلك الغير كتابا كما ملاني نفسه وهذا المعنى ان لو حظ ان المحصول من الكتاب وقد يقال ان المناسب لملاحظة كون المحصول الكتاب الكامل عذت الكائنة ويقولون وان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص واجب بانه اتي بها اشارة الى ان المقصود من جعل الجمل لاداله على كماله في لا تعرض بقصان غيره لما ذكره من ان المحصر في قوله زيد الشجاع قصد به مجر وكما ل شجاعة وقد تيسر بذلك الى التعريف بقصان شجاعة غيره فمن يدعي مساواة لزيد في الشجاعة **ق** ١٢ **ق** ١٣ ما يري برأي من المدح الذي يتكلم به مجازفة والمجازفة في الشيء عدم الاعطاة باحوال ونصيه في كلام المصنف على مصدرية اي يري به على جزاف له رميا بطريق الجزاف **ق** ١٢ **ق** ١٣ **ق** ١٤ من غير صدور الخ في شيء لان توهم كون الكلام مما يري به جزافا غير متصور مع العلم بان كلام الله يمكن ان يجاب بان المراد ان هذا الكلام لو كان من غير التوهم ماذكر فاتباع بلاريب فيه دفعا لذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاة في البلاغة ان الجزافية من الخلق لان القرآن ولو كان كلام الله تعالى جار على قاعدة معرفية من الخلق **ق** ١٣ من تجريد **ق** ١٤ **ق** ١٥ قوله لذلك التوهم فتوهم الجزاف في ذلك الكتاب بمنزلة توهم التجوز في جاري زيد لا شتر كما في المسألة ودفع هذا التوهم على تقدير كون التصحيح في لاريب فيه واجعا الى الكلام السابق اعني ذلك الكتاب ظاهر كانه قيل لا ريب فيه لا مجازفة وان كان الضمير بالكتاب كما هو الظاهر فيمنى على انه اذا لم يكن ريبا كونه كاملا غاية الكلام لم يكن قولك ذلك الكتاب بانجازفة **ق** ١٢ **ق** ١٣ **ق** ١٤ **ق** ١٥ **ق** ١٦ **ق** ١٧ **ق** ١٨ **ق** ١٩ **ق** ٢٠ **ق** ٢١ **ق** ٢٢ **ق** ٢٣ **ق** ٢٤ **ق** ٢٥ **ق** ٢٦ **ق** ٢٧ **ق** ٢٨ **ق** ٢٩ **ق** ٣٠ **ق** ٣١ **ق** ٣٢ **ق** ٣٣ **ق** ٣٤ **ق** ٣٥ **ق** ٣٦ **ق** ٣٧ **ق** ٣٨ **ق** ٣٩ **ق** ٤٠ **ق** ٤١ **ق** ٤٢ **ق** ٤٣ **ق** ٤٤ **ق** ٤٥ **ق** ٤٦ **ق** ٤٧ **ق** ٤٨ **ق** ٤٩ **ق** ٥٠ **ق** ٥١ **ق** ٥٢ **ق** ٥٣ **ق** ٥٤ **ق** ٥٥ **ق** ٥٦ **ق** ٥٧ **ق** ٥٨ **ق** ٥٩ **ق** ٦٠ **ق** ٦١ **ق** ٦٢ **ق** ٦٣ **ق** ٦٤ **ق** ٦٥ **ق** ٦٦ **ق** ٦٧ **ق** ٦٨ **ق** ٦٩ **ق** ٧٠ **ق** ٧١ **ق** ٧٢ **ق** ٧٣ **ق** ٧٤ **ق** ٧٥ **ق** ٧٦ **ق** ٧٧ **ق** ٧٨ **ق** ٧٩ **ق** ٨٠ **ق** ٨١ **ق** ٨٢ **ق** ٨٣ **ق** ٨٤ **ق** ٨٥ **ق** ٨٦ **ق** ٨٧ **ق** ٨٨ **ق** ٨٩ **ق** ٩٠ **ق** ٩١ **ق** ٩٢ **ق** ٩٣ **ق** ٩٤ **ق** ٩٥ **ق** ٩٦ **ق** ٩٧ **ق** ٩٨ **ق** ٩٩ **ق** ١٠٠

ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذي يستاهل ان يسمى كتابا
 كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز
 جواب لما اي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع
 قبل التأمل انه اعني قوله ذلك الكتاب مما يري به جزافا من غير قصد
 عن مرتبة وبصورة فاتباعه على لفظ المبنى للمفعول المرفوع المستتر
 عائد الى لاريب فيه والمنصوب لبارز الى ذلك الكتاب اي جعل لا ريب فيه
 قال لعل ذلك الكتاب نفي لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه مع
 ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد في جاء في زيد نفسه فظهر ان لفظ
 وزان في قوله وزان نفسه ليس بزان كما توهم او تالك لفظا كما اشار
 اليه بقوله وتوهم اي توهم للمحققين اي الضالين الصاعثرين
 اني التقوى فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالدرجة لا يدلك
 كفها اي غايتها الماني تنكيرها من الايهام والتفخيم حتى كان
 هداية شخصية حيث قيل هداية ولم يقل هداية معناه ذلك
 باجوبة اخرى **ق** ١٢ **ق** ١٣ **ق** ١٤ **ق** ١٥ **ق** ١٦ **ق** ١٧ **ق** ١٨ **ق** ١٩ **ق** ٢٠ **ق** ٢١ **ق** ٢٢ **ق** ٢٣ **ق** ٢٤ **ق** ٢٥ **ق** ٢٦ **ق** ٢٧ **ق** ٢٨ **ق** ٢٩ **ق** ٣٠ **ق** ٣١ **ق** ٣٢ **ق** ٣٣ **ق** ٣٤ **ق** ٣٥ **ق** ٣٦ **ق** ٣٧ **ق** ٣٨ **ق** ٣٩ **ق** ٤٠ **ق** ٤١ **ق** ٤٢ **ق** ٤٣ **ق** ٤٤ **ق** ٤٥ **ق** ٤٦ **ق** ٤٧ **ق** ٤٨ **ق** ٤٩ **ق** ٥٠ **ق** ٥١ **ق** ٥٢ **ق** ٥٣ **ق** ٥٤ **ق** ٥٥ **ق** ٥٦ **ق** ٥٧ **ق** ٥٨ **ق** ٥٩ **ق** ٦٠ **ق** ٦١ **ق** ٦٢ **ق** ٦٣ **ق** ٦٤ **ق** ٦٥ **ق** ٦٦ **ق** ٦٧ **ق** ٦٨ **ق** ٦٩ **ق** ٧٠ **ق** ٧١ **ق** ٧٢ **ق** ٧٣ **ق** ٧٤ **ق** ٧٥ **ق** ٧٦ **ق** ٧٧ **ق** ٧٨ **ق** ٧٩ **ق** ٨٠ **ق** ٨١ **ق** ٨٢ **ق** ٨٣ **ق** ٨٤ **ق** ٨٥ **ق** ٨٦ **ق** ٨٧ **ق** ٨٨ **ق** ٨٩ **ق** ٩٠ **ق** ٩١ **ق** ٩٢ **ق** ٩٣ **ق** ٩٤ **ق** ٩٥ **ق** ٩٦ **ق** ٩٧ **ق** ٩٨ **ق** ٩٩ **ق** ١٠٠

ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذي يستاهل ان يسمى كتابا
 كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز
 جواب لما اي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع
 قبل التأمل انه اعني قوله ذلك الكتاب مما يري به جزافا من غير قصد
 عن مرتبة وبصورة فاتباعه على لفظ المبنى للمفعول المرفوع المستتر
 عائد الى لاريب فيه والمنصوب لبارز الى ذلك الكتاب اي جعل لا ريب فيه
 قال لعل ذلك الكتاب نفي لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه مع
 ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد في جاء في زيد نفسه فظهر ان لفظ
 وزان في قوله وزان نفسه ليس بزان كما توهم او تالك لفظا كما اشار
 اليه بقوله وتوهم اي توهم للمحققين اي الضالين الصاعثرين
 اني التقوى فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالدرجة لا يدلك
 كفها اي غايتها الماني تنكيرها من الايهام والتفخيم حتى كان
 هداية شخصية حيث قيل هداية ولم يقل هداية معناه ذلك
 باجوبة اخرى **ق** ١٢ **ق** ١٣ **ق** ١٤ **ق** ١٥ **ق** ١٦ **ق** ١٧ **ق** ١٨ **ق** ١٩ **ق** ٢٠ **ق** ٢١ **ق** ٢٢ **ق** ٢٣ **ق** ٢٤ **ق** ٢٥ **ق** ٢٦ **ق** ٢٧ **ق** ٢٨ **ق** ٢٩ **ق** ٣٠ **ق** ٣١ **ق** ٣٢ **ق** ٣٣ **ق** ٣٤ **ق** ٣٥ **ق** ٣٦ **ق** ٣٧ **ق** ٣٨ **ق** ٣٩ **ق** ٤٠ **ق** ٤١ **ق** ٤٢ **ق** ٤٣ **ق** ٤٤ **ق** ٤٥ **ق** ٤٦ **ق** ٤٧ **ق** ٤٨ **ق** ٤٩ **ق** ٥٠ **ق** ٥١ **ق** ٥٢ **ق** ٥٣ **ق** ٥٤ **ق** ٥٥ **ق** ٥٦ **ق** ٥٧ **ق** ٥٨ **ق** ٥٩ **ق** ٦٠ **ق** ٦١ **ق** ٦٢ **ق** ٦٣ **ق** ٦٤ **ق** ٦٥ **ق** ٦٦ **ق** ٦٧ **ق** ٦٨ **ق** ٦٩ **ق** ٧٠ **ق** ٧١ **ق** ٧٢ **ق** ٧٣ **ق** ٧٤ **ق** ٧٥ **ق** ٧٦ **ق** ٧٧ **ق** ٧٨ **ق** ٧٩ **ق** ٨٠ **ق** ٨١ **ق** ٨٢ **ق** ٨٣ **ق** ٨٤ **ق** ٨٥ **ق** ٨٦ **ق** ٨٧ **ق** ٨٨ **ق** ٨٩ **ق** ٩٠ **ق** ٩١ **ق** ٩٢ **ق** ٩٣ **ق** ٩٤ **ق** ٩٥ **ق** ٩٦ **ق** ٩٧ **ق** ٩٨ **ق** ٩٩ **ق** ١٠٠

له قوله بدلها من اي بدل بعض او اشتغال فكوتها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البديل الذي يتحقق به كمال الاتصال ثمانية اقسام القسم الاول ان
الكل من الكل ولم يغيره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التاكيدية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الثانية في البديلية دون التاكيد
وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا نسبة بين الاول منها وبين شئ آخر حتى ينتقل الى الثانية ويجعل بدلا من الاول وبعضهم اعتبره ونزل قصد
استيناف اثباتها منزلة نقل النسبة فادخله في كمال الاتصال ومثل له بقول النفاك قنعا بالاسودين قنعا بالقر والماء القسم الثاني بدل البعض من الكل القسم الثالث
بدل الاشتغال واما بدل الغلط فليس فيه كمال الاتصال ولا يقع في فصيح الكلام تجريده وغيره له قوله لانها لا على المحذوف اي وتبدل الثانية من الاول لانها لا في
وسوتى له قوله غير وافية تمام المراد كما في

الكتاب لان معناه كمال الكتاب لكامل المراد بكماله في الهداية
اي المقصود منه ١٢ اي الكتاب ١٢

لان الكتب السماوية بحسبها اي بقدر الهداية واعتبارها متغاوتة
اشارة الى ان الحسب بمعنى القدر ١٢

في درجات الكمال بحسب غيرها لانها المقصودة الاصلية من
هذا المعنى بقا من تميم القبح كمالا ١٢ ج ١٢ اي وان تفاوتت الكتب في درجاتها واهميتها والاهل

الانزال فوزانه اي وزان هدى للمتقين زان زيد الثاني في جاء في
اي نسبة ومرتبته

زيد زيد لكونه مقدر لذلك الكتاب مع اتفاهما في المعنى بخلاف
المراد منها

لا ريب فيه فانه يخالفه معنى اولكون الجملة الثانية بدل
في كماله ١٢ في كماله ١٢ في كماله ١٢

منها اي من الاولى لانها اي الاولى غير وافية تمام المراد او غير

الوافية حيث يكون في الوفاء قصورا ما وخفاء بخلاف الثانية

فانها وافية كمال الوفاء والمقام يقتضيه اعتناء بشانه اي شان المراد
جملة بالية ١٢ للاعتناء به ولا تمام ١٢

لنكتة كونه اي المراد مطلوبيا في نفسه او فطريا او عجبيا او لطبيا
اي شانهما ١٢ كماله ١٢

فترلت الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال فاولا
في كماله ١٢ في كماله ١٢

نحو امداكم بما تعلمون امداكم با نعام وبنين وجنات وعيون

فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضيه اعتناء بشانه لكونه
من خطب ١٢

بدل البعض والاشتمال فان المراد بجل
الاخبار ببعض او بالمشتمل عليه والاحمال
والعموم الاول لا يعني بالمراد ١٢ تجريد
قوله حيث يكون الخ اي حيث يكون في قوله
الاولى بالمراد قصور كونها جملة كما في الآية الثانية
وقوله او خفاء اى او يكون في الاول في قوله
الاولى على المراد كما في البيت الآتي وهذا راجع
لقوله او غير وافية ١٢ من وسوتى له قوله
والمقام ١٢ ولما كان هنا مظنة سوال وهو ان
يقال هب ان الاول في غير وافية كل الوفاء بالمراد
م فلم لم يقتصر عليها اشار الى ان البديل انما ياتي
به في مقام يقتضيه الاعتناء بشانه فتقتضيه
مرتين في الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة
مرتين في المفردات ١٢ تجريد
مسئولا لنفسه اى وشان المطلوب ان يعنى
ببين وذلك كما في الآية ١٢ في قوله
فقطيعة مثالا قوله لامرأة تزني وتصدق
لا تجتمع بين الامرين لان الزني وتصدق قد لا يخفى
قطاعة ولكن هذا المثال بنار على درود في
الجمل في بدل الكل ١٢ في قوله وبها
مثالا قال زيد قولا قال انا انهمزم الجند وحدي
وهو مثال لبديل الكل بنار على ما تقدم ١٢
تجريد له قوله اول طيعة كما انما ريت زيدا
رقيق القلب حسن السيرة فقول زيد مع بين
امر من مع بين رقة القلب حسن السيرة ١٢ في
له قوله بدل البعض اي في المفرد والآتي
بدل حقيقة وكذا قوله والاشتمال ١٢ في قوله
قوله نوايدكم اي نحو قول الله تعالى يحاية مني
قول بنية هو وعليه السلام لقومه ولا يقال الكلام
فيما لا محل له وادكم بما تعلمون محلهما المنسوب لهما
مفعول اتقوا قبله لانا نقول هذه الجملة صلة
الموصول وصدق ابن هشام بان المحل الموصول
دون الصلة وصرح العلامة السيبان المحل
مجموع الصلة والموصول فمجرد الصلة لا محل لها

والمراد منها

في كماله ١٢ في كماله ١٢

١٢ وسوتى له قوله والمقام يقتضيه اعتناء الخ الجملة حاله اي
والحال ان المقام يقتضيه الاعتناء بشانه لكونه مطلوبيا
في نفسه لان ايقاظهم من سباتهم يقتضيه اسم الله تعالى مطلوب في
نفسه لانه في نفسه مقتضى اسم الله تعالى في قوله

له قول من غير حالة اي من غير ان يقال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين كما ارجل في الاول اذ رجا نسبوا تلك المنعم الى قدرتهم جهلا منهم وينسبون نعمنا
 اخرى الى الله سبحانه كالاجابة والتصوير مثلا ١٢ وسوقى **له قول** فزانة اي فرتبة قوله امدكم بانعام وبنين الخ بالنسبة لقوله امدكم بما تعلقون وزان وجه اي
 مرتبة قوله وجه بالنسبة لزيد في قوله اعجبني زيد وجهه ١٣ وسوقى **له قول** يشمل الانعام وغير ما بهناشي لا بد من التنبيه عليه وهو ان قوله امدكم بانعام وبنين وجبات وبنون
 ان كان هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يغوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم وان اريد ما سوا علم لم يكن الثانية بدل بعض بل من ذكر النعم
 بعد العام فلا يكون اولى لان الاول في من جهة افارة العموم والثانية اولى من جهة التفصيل ١٤ تجريد البنيان **له قول** منزلة بدل الاشتغال اي في المفردات فلا يقال
 ان جملة لا تقمين عندنا بدل اشتغال فمعنى

مطلوب في نفسه وذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام

وبنين الى اخره اوفي بتاديتيه اي بتأدية المراد الذي هو التنبيه
 من الادنى وهو امدكم بما تعلقون ١٥

لدلالة اي الثاني عليهما اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير
 دليل ١٦

احالة على علم المخاطبين المعاندين فزانة وجهه في عجبنا
 كما دل ١٧

زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام و
 له مضمون امدكم بانعام الخ

غيرها والثاني اعني المنزل منزلة بدل الاشتغال نحو شعر اقول له
 من السمع والبصر والعرف والارادة

ارحل لا تقمين عندنا ولا فكن في السر والجمهور مسلما فان المراد

بها اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لا قامته اي المخاطب وقوله

لا تقمين عندنا اوفي بتاديتيه اي دلالة لا تقمين عليه

اي على كمال اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من لنون

وكونها مطابقة باعتبار الوضع العربي حيث يقال لا تقم عندي و
 لا اؤذي ١٨

لا يقصد كفه عن الإقامة بل هي اظهار كراهة حضوره فزانة
 من قوله

اي وزان لا تقمين عندنا وزان حسنهما في احسنها الدار حسنهما
 ١٩ مع قوله ارحل ٢٠ ٢١ مع الدار في المثال المذكور ٢٢

هو المدلول اللغوي بل مجرد اظهار كراهة حضوره واقامة عنده سوار وجرد معهما ارجل اول ٢٣ وسوقى **له قول** دزان حسنهما الخ يريدانه في حكم بدل الاشتغال وهذا ظاهر على توجيه
 المصنف واما على قول من يقول الامر بالشئ فيمنع النهي عن منكره المعنى المتبادر فيمنع في حكم بدل البعض عن الكل ٢٤

التنزيل ٢٥ قوله اقول لا ارحل
 الخ قال في شرح الشواهد لا يعلم قائمه ومعنى
 البيت اقول له بحيث لم يكن يا طاهر غافرا
 سلما من ملاسته الا ينبغي في شأننا فارحل
 ولا تقم في حضرة تالاسكن الخ اي وان
 لم تر حل فكن على ما يكون المسلم عليه من استئذان
 الخ اليقين في السر والجمهور اي الظاهر والباطن
 ٢٦ وسوقى **له قول** كمال اظهار الكراهة ليعرف
 المراد ان ارحل موضوع كمال اظهار الكراهة
 لانه اغا وضغ لطلب الرجل لكن لما كان
 طلب الشئ عرفا يقتضيه غالبا محبة ومحبة
 الشئ تستلزم كراهة عنده وهو الاقامة هنا
 فهم منه كراهة الاقامة والدليل على ان الامر
 اجري على هذا الغالب ولم ير دية مجرد الطلب
 الصادق لعدم الكراهة للمضد قوله والا فكن
 في السر الخ فظهر من هذا ان لفظ ارحل وال
 على كراهة الاقامة لزوما ٢٧ وسوقى **له**
قوله لدلالة عليه الخ لان دلالة لفظ لا تقمين
 على كراهة الاقامة ودلالة عرفية وضعية يدل
 عليه بالمطابقة العرفية وذكر هذا اللفظ مفيد
 لاظهار كراهتها ونون التاكيد دالة على كمال
 هذا الاظهار ٢٨ من وسوقى **له قول** وكذا
 مرطابقة الخ هذا جواب عما يقال ان قوله لا تقمين
 عندنا اغايدل بالمطابقة على طلب الكف
 عن الإقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار
 الكراهة بالنسبة الى النهي عنده وهو الاقامة
 فمن لوازمه ومقتضياته وحينئذ فلا لنة
 عليه تكون بالالتزام دون المطابقة وحاصل
 الجواب اننا نسلم ان دلالة على اظهار كراهة
 الاقامة بالالتزام لكن هذا بالنظر للوضع
 اللغوي ودعوى المصنف ان دلالة عليه
 بالمطابقة بالنظر للوضع العربي لا لا تقم
 لان لا تقم عندي صراحة حقيقة عرفية في اظهار
 كراهة واقامة حجة اذ كثيرا ما يقال لا تقم عندنا
 ولا يقصد بحسب العرف كفر عن الإقامة الذي

هو المدلول اللغوي بل مجرد اظهار كراهة حضوره واقامة عنده سوار وجرد معهما ارجل اول ٢٣ وسوقى **له قول** دزان حسنهما الخ يريدانه في حكم بدل الاشتغال وهذا ظاهر على توجيه
 المصنف واما على قول من يقول الامر بالشئ فيمنع النهي عن منكره المعنى المتبادر فيمنع في حكم بدل البعض عن الكل ٢٤

قوله وظاهر ان ليس له هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف لم يجوز ان يكون البيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل فيكون البيان في المفردات لانه انما يحل وحقيقته فلا يصح التمثيل بالآية المذكورة ووجه ما ذكره الشارح من الظهور انه اذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسة اولا ايها في مفهوم الوسوسة فانه القول انما يقصد الاغلال ولا في مفهوم القول ايضا بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون المراد منها فردا صادرا من الشيطان فينبغي ان يرام في قوله مخصوص صادرة منه **قوله** مجموع الجملة واما كونها بالمنقطعة عنها فيجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كالمقالي الانقطاع وهذا شروعا في شبه كمال الانقطاع وحينئذ وكان المناسب لما تقدم ان يقول واما شبه كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها **قوله** وسوقى **قوله** على مانع انما قلنا ان كمال الاتصال فيسب

بيانا وتوضيحا الاول وظاهرا ان ليس لفظ قال بيانا وتفسير للفظ
 ليس في سوس الخ والوجه في ١٢
 اذ ان القول ثم من الوسوسة ١٣

وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين
 فقه ١٢

هو مجموع الجملة واما كونها في الجملة الثانية بالمنقطعة عنها اي
 وكذا مبين ١٢
 شروعا في شبه كمال الانقطاع ١٣

عن الاولى فلكون عطفها عليها اي الثانية على الاولى هو العطفها
 ١٢
 ١٣

على غيرها ليس بمقصود وشبه هذا كمال الانقطاع باعتبار اشتماله
 بيان في خبر ١٣
 على المصنف ١٢

على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة
 هو ايها مخرجات المقصود ١٢
 له ذلك المانع ١٣

لم يحل هذا من كمال الانقطاع ويشع الفصل كذلك قطعا مثاله
 له ترك المانع ١٢
 ١٣

شعر وتظن سلمى اني ابغى بها بدلا اراها في الضلال تهيم فبين
 الباء لفظا ١٣
 على صيغة المجهول شعر في الظن وتظنها ١٢

الجلتين مناسبة ظاهرة لاحتمال المسندين لان معناه اراها اظنها
 فظهر الاحتمال بين المسندين ١٣
 له تظن واراها ١٢

وكون المسند اليه في الاولى محبوا وفي الثانية محبا لكن ترك العطف
 فيها تعاليف او تركه في الخيال ١٢
 ١٣

لئلا يتوهما انه عطف على ابغى فيكون من مظهرات سلمى ويحتمل
 ١٢
 ١٣

الا ستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتغير في
 كالتحليل ١٢
 جميع ادوية ١٣

ادوية الضلال واما كونها في الثانية كالمتمصلة بها اي بالاولى
 في اللغز ١٢
 في الاشارة الى الادوية من اضافة المشبه الى المشبه به ١٣

بيان الفعل بالفعل فيكون البيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل فيكون البيان في المفردات لانه انما يحل وحقيقته فلا يصح التمثيل بالآية المذكورة ووجه ما ذكره الشارح من الظهور انه اذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسة اولا ايها في مفهوم الوسوسة فانه القول انما يقصد الاغلال ولا في مفهوم القول ايضا بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون المراد منها فردا صادرا من الشيطان فينبغي ان يرام في قوله مخصوص صادرة منه **قوله** مجموع الجملة واما كونها بالمنقطعة عنها فيجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كالمقالي الانقطاع وهذا شروعا في شبه كمال الانقطاع وحينئذ وكان المناسب لما تقدم ان يقول واما شبه كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها **قوله** وسوقى **قوله** على مانع انما قلنا ان كمال الاتصال فيسب

مانع من العطف ايضا فمقتضاها ان يسمى شبه كمال الانقطاع قلت المراد ان العطف مع الابهام مشتمل على مانع من العطف مع وجودا مع له وهو

التفريق الكلي بخلاف كمال الاتصال فان اخرج فيه فقط **قوله** لما كان خارجيا اي عن ذات الجملتين

بخلاف المانع في كمال الانقطاع فهو امر فاني لا يمكن دفعه اصلا وهو يكون احدهما خبرية والاخرى انشائية ولا جامع بينهما **قوله** وسوقى **قوله** قطعا وجه

تسميته بالقطع اما القطع بتوهم خلاف المراد واما لان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد بالمطلق **قوله** مثال اي مثال الفصل

لرفع الابهام المسمى بالقطع وهو بالمثل دون الانشائية اجل قوله الثاني ويحتمل الاستيناف لان الاحتمال لا يضر في المثال ويضرب في الشاهد **قوله** وسوقى **قوله** فبين الجملتين اي الخبريتين المعنى قوله وتظن سلمى

قوله و قوله اراها في الضلال تهيم وحاصل كلامه ان بايتين الجملتين بينهما مناسبة بوجود الوجهة الجامعة وهي الاتحاد بين مسنديهما وهو تظن واري لان حتى اري اظن وشبه التضائيف بين المسند اليه فيها وهو تخيير

تظن اراها المستتر فان الاول عائد على سلمى وهي المحبوبة والثاني عائد على الشاعر وهو المحب وكل من المحب والمحبوب يشبه ان يتوقف تعقله على تعقل الآخر الا انه ترك العطف ولما نفع **قوله** وسوقى **قوله** لكن ترك الخ حاصله انه عطف جملة اراها على جملة تظن سلمى وكان صحيحا فلما مانع من العطف عليه

او المعنى حينئذ ان سلمى تظن كذا و اظنها كذا وهذا صحيح ومراد الشاعر الا انه قطعها ولم يقل و اراها لملا يتوهم السامع انها عطف على ابغى فيفسد المعنى المراد اذ المعنى حينئذ ان سلمى تظن اني ابغى بها بدلا

وتظن اني اظنها تهيم في الضلال وليس هذا مراد الشاعر بل مراد اني احكم على سلمى بانها اخطأت في ظنها اني ابغى بها بدلا **قوله** وسوقى **قوله** ويحتمل الخ وحاصل ان جملة اراها في الضلال

يحتمل ان تكون غير مستيناف بان يفهم الاخبار بها كالتقريب قبلها من غير تقدير سوال تكون جوابا عنه فيكون مانعا من العطف هو الابهام السابق ويحتمل ان تكون مستانفة بان يفهم السؤال قبلها وتكون هي جوابا عنه فيكون مانع من العطف كون الجملة كالمتمصلة

بما قبلها لا اعتبارا بما قبلها السؤال او تنزيها عن السؤال كما يفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال **قوله**

يتمثل ان تكون غير مستيناف بان يفهم الاخبار بها كالتقريب قبلها من غير تقدير سوال تكون جوابا عنه فيكون مانعا من العطف هو الابهام السابق ويحتمل ان تكون مستانفة بان يفهم السؤال قبلها وتكون هي جوابا عنه فيكون مانع من العطف كون الجملة كالمتمصلة

بما قبلها لا اعتبارا بما قبلها السؤال او تنزيها عن السؤال كما يفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال **قوله**

يتمثل ان تكون غير مستيناف بان يفهم الاخبار بها كالتقريب قبلها من غير تقدير سوال تكون جوابا عنه فيكون مانعا من العطف هو الابهام السابق ويحتمل ان تكون مستانفة بان يفهم السؤال قبلها وتكون هي جوابا عنه فيكون مانع من العطف كون الجملة كالمتمصلة

تقدم التفريق الكلي بخلاف كمال الاتصال فان اخرج فيه فقط

قوله فلو كانها اي الثانية جواب السؤال اقتضته الادلة موجب للفصل وهو كذلك لان السؤال والجواب ان نظر الى معنيهما فينبغي شبهة ٢٢٤
 كمال الاتصال كما ياتي بيانه وان نظرا في تقطيعها فينبغي كمال الانقطاع كون السؤال انشا والجواب خبر وان نظرا في تأويلها فكل منهما كلام متمم ولا يعطف كلام متمم على كلام متمم آخر فلي جميع التقادير الفصل متعين لكنه مخالف لما ذكره في المطول في آخر بحث الالتفات ١٢ وسو في **قوله** اقتضته الادلة كونها جملة في نفسها باعتبار الصحة وعددها ومجمل السبب او غير ذلك مما يقتضيه السؤال ١٢ تجريد **قوله** من الاتصال اي من الاتصال الشبيه اي من شبه كمال الاتصال فكما ان الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتعة للثانية ولا توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال ١٢ من وسو في **قوله** قال السكاكي الخ اعلم ان الفرق بين قول المصنف والسكاكي ان مذهب المصنف ان المحجب لترك العطف بين الجملتين تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال في منع العطف وعلى هذا لا بد من السؤال وان كان هو الاصل في منع مذهب السكاكي ان السؤال الذي اقتضته الجملة الاولى ويضم عنها بقوى اي بقوة الكلام باعتبار القرائن ينزل منزلة السؤال الواقع بالفعل وتعمل الجملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال فتقطع الجملة الثانية عن الاولى ولا يعطف جواب سوال على كلام آخر وعلى هذا فالقضية لمنع العطف كون الكلام جوابا لسؤال لا تنزل الجملة الاولى منزلة السؤال كما هو مذهب المصنف في الحال انه على مذهب المصنف الجملة الاولى منزلة منزل السؤال المقدور وانما على مذهب السكاكي الذي تعلق به التنزيل انما هو السؤال المقدر الذي اقتضته الجملة الاولى في منزل السؤال الواقع فالجملة الثانية جواب للجملة الاولى على مذهب المصنف وللسؤال المقدر على كلام السكاكي ١٢ من وسو في **قوله** وتنزيله منزلة الواقع اي وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع لاجل ان يكون الكلام الثاني جوابا لما يكون الخ وقضية الكلام الشارح ان النكتة فاصلة بالتنزيل على كلام السكاكي مع ان التنزيل ايضا على مذهب المصنف انما يكون لنكتة فكان الاولى لشارح ان يعجم في كلامه بان يقول بالتنزيل انما يكون لنكتة ليشكل التنزيلين اعني تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع ١٢ ق **قوله** او مثل قدر الشارح لفظ مثل اشارة الى ان قول الماتن او ان لا يسمع الخ عطف على قول اغنار لا على ان يسئل وانما قدر كلمة مثل لا الكاف لانها حرف واحد يشكره مرجعها من الشارح بالمعنى ١٢ وسو في **قوله** او غير ذلك عطف على اغنار او على القصد وذلك مثل التنبيه على فطانة السامع بان المقدر عنده كالمذكور ١٢ ق **قوله** وليس في كلام السكاكي الخ هذا شروع في اعتراض واراد على قول المصنف فتنزل الجملة الاولى منزلة السؤال المقدر واصل ان المصنف مخقر لكلام السكاكي وتابع له وهو لم يقل بما قاله المصنف حيث قد المصنف مخقر في كلامه واصل ما اجاب به الشارح ان المصنف مخقر لكلام السكاكي لكن لا نسلم ظاهرا اذ هو مجتهد في هذا الفن فتارة ينما لعن اجتهاده اجتهاد السكاكي وتارة يوافق ١٢ وسو في **قوله** انما يكون الخ اي انه نظرا في ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون في تلك الحالة لا في حالة تنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع كما قال السكاكي ١٢ من وسو

فلو كانها اي الثانية جواب السؤال اقتضته الادلة موجب للفصل وهو كذلك لان السؤال والجواب ان نظر الى معنيهما فينبغي شبهة ٢٢٤
 اي بسبب الاقتضاء ١٢

منزلة اي السؤال كونها مشتملة عليه ومقتضيته له فتفصل عطف تفسير ١٢

الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال قال السكاكي فتزل ذلك السؤال الذي تقتضيه

الاولى وتدل عليه بالبحر منزلة السؤال لواقع ويطلب بالكلام الثاني بقول من الكلام ١٢ اي لتحقيق المصراع ١٢ ق هو كلمة الثانية ١٢

وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة

السؤال الواقع انما يكون لنكتة كاعطاء السامع عن ان يسأل او

مثل ان لا يسمع منه اي من السامع شئ تحقير له او كراهة لكلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى ولا ينفك عن القصد ونظامه ١٢

بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك وليس

في كلام السكاكي دلالة على ان الاولى تنزل منزلة السؤال

فكان المصنف نظرا الى ان قطع الثانية من الاولى مثل قطع الجواب

عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال

المصنف فتنزل الجملة الاولى منزلة السؤال المقدر واصل ان المصنف مخقر لكلام السكاكي وتابع له وهو لم يقل بما قاله المصنف حيث قد المصنف مخقر في كلامه واصل ما اجاب به الشارح ان المصنف مخقر لكلام السكاكي لكن لا نسلم ظاهرا اذ هو مجتهد في هذا الفن فتارة ينما لعن اجتهاده اجتهاد السكاكي وتارة يوافق ١٢ وسو في **قوله** انما يكون الخ اي انه نظرا في ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون في تلك الحالة لا في حالة تنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع كما قال السكاكي ١٢ من وسو

قوله لان السؤال الخواي لان الميهم على السامع اما سبب الحكم ان كان في الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى انه جمل السبب من اصله واما سبب خاص
بمعنى انه تصويفي لجميع الاسباب الاسباب خاص ترد في حصوله ونفيه واما غير السبب بان يهيم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى **قوله** لا تجريده
مطلقا حال من السبب اي حال كون السبب مطلقا عن النظر الى سبب خاص بل يتنظر الى سبب مطلق وذلك لكون السامع يجمل السبب من اصله وخالفاً لما
يكون التصديق بوجود السبب حاصل للسائل والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما قاله في البيت المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب
الا انه جمل حقيقة فيطلب بما شرع ما هيته ولذا يسأل بما والتصديق الجمل بسبب معين فمعنى ليس مقصود للسائل ١٢ وسو **قوله** عليل اي انا عليل ولا تشا بد فية لانه جواب
سؤال موقوف بل في قوله سهر ارج ١٢ من تجريد

قوله سهر ارج ١٢ من تجريد
علني سهر ارج ١٢ وهذا محل الشاهد حيث ترك العاطف لما
بين الجملتين من شبهة كمال الاتصال والمغايرة
التي يقتضيها العطف لا تناسبه ١٢ وسو **قوله** عليل
قوله او ما سبب ملكك هذا توزيع في التعبير والمعنى
واحد لان كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب
العله وان كانت العبارة الاولى تفيد ذلك بالتوزيع
والثانية تفيد بالتصريح ١٢ وسو **قوله** عليل
بقريته الخ مرتبط بمحذوف اي وانما كان السؤال
عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقريته
العرف واضافة القرينة لما بعده بياية ١٢ وسو **قوله** عليل
مرصه فقول وسبب تفسير المراد من المعطوف عليه لو
اتمصر على قوله عن سبب مرصه كان او مع كذا قيل
١٢ من التجريد **قوله** لا سيما السهر والجزن اي
خصوصا السهر والجزن فهما اولى بعدم القول لانه
يعد كونهما سببين من الاسباب المحدثة للمرض
وحينه فلا يقال في السؤال بل سبب ملكك السهر
او الجزن اذ لا يتوهم سببتهما للمرض حتى يسأل عنهما
١٢ من **قوله** عليل واما عن سبب الخواي فيكون
المقام مقام ان يتردد في ثبوت ولها اوتى بالجو اب
موكدا ١٢ تجريد **قوله** عليل واما برئ نفس بذه الجملة
متنار السؤال وقول ان النفس اماراة بالسهر هذا هو
الاستينات والمعنى ما برئ نفسي من الزلل ولم
اشهد بها بالبرارة الكلية ولا اذكرها ١٢ من وسو **قوله** عليل
قوله كانه قيل الخواي لان الحكم ينفي تير
النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه ان ذلك
لا يطبا عنها من اصلها على طلب لا ينبغي فكان مقام
مقام ان يتردد في ثبوت امرها بالسوال بعد تصوره فكان
قيل لم نقيت البرارة عن نفسك بل لان النفس اماراة
بالسهر اي انها منطبقه على ذلك فالسائل يتردد
طالب للتعيين من وسو **قوله** عليل بقريته
التاكيد هذا مرتبط بمحذوف اي فالسؤال عن سبب
خاص بقريته التاكيد لا يدل على ان السائل سأل عن سبب
خاص مع التردد فيه فاجيب بالتاكيد لان السؤال عن مطلق سبب
لا كره جوابه ١٢ من وسو **قوله** عليل من ان المخاطب الخواي
ان يقل من ان المخاطب قد نزل من منزلة المتردد الطالب او قدم اليه بالروح بالخبر فيستشرف بمقتضى
المتردد الطالب فيجئ من تقوية الحكم بموكدا ١٢ من وسو

تشبيهها به والظاهر انه لا حاجة الى ذلك بل مجر دكون الاول
التنزيل ١٢
منشأ السؤال كاف في ذلك واليه اشير في الكشف ويسمى الفصل
القطيع كالبينة الشارح في المجلد ١٢
لذلك اي لكونه جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة
الاستيناف
الثانية نفسها تسمى استينافا ومتانقة وهما اي الاستينات ثلاثة
القطيع
اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم
طرح المحرر الاستينات في المتن ١٢
مطلقا نحو شاعر قال لي كيف انت قلت عليل سهر ارج ١٢ وحن طويل
قال من السبب
اي ما بالك عليل او ما سبب علك بقريته العرف والعادة لانه
له ما كلك حال كونك عليل ١٢
اذا قيل فلان مريض فاما يسأل عن مرضه وسببه لان يقال
هل سبب علكه كذا وكذا لا سيما السهر والجزن حتى يكون السؤال
لانه على وجه التردد في ثبوت سبب خاص
لانه على وجه التردد في ثبوت سبب خاص
عن السبب الخاص واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ
الكان في الجملة الاولى ١٢
نفسه ان النفس اماراة بالسهر كأنه قيل هل النفس اماراة بالسهر
لان الفرقان ان السؤال عن سببها قد مر ١٢
بقريته التاكيد وهذا الضرب يتقضى تاكيد الحكم كما مر في احوال
الاستيناف
الاسناد من ان المخاطب اذا كان طالبا مترد احسن تقوية الحكم
الاستيناف
سهر ارج ١٢ من وسو
الاستيناف
سهر ارج ١٢ من وسو

له قوله واما عن غير ما اس من غير السبب الخاص وغير السبب المطلق وهو شئ آخر له تعلق بالجملة الاولى ليقتضيه المقام السؤال عما دام كافي الآية
 واما خاص كما في البيت لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب والسؤال عن تعيينه ١٢ وسوتى **له قوله** ثم ادعى الرسل اننى الملائكة المرسلين قوم
 نوط وقوله سلما مقبول لمحمد وادعى سلم عليك يا ابراهيم سلما ١٢ وسوتى **له قوله** قال سلام اى قال فى جواب سلام الملكة سلام اى عليكم فهو مبتدأ وحذف خبره ١٣
 وسوتى **له قوله** زعم قال فى الشواهد اعرف قائله والزعم اكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل وقد يستعمل فى الحق الى ما فى القاموس ومن ذلك ما هنا بدليل قوله صدقا
 ١٣ وسوتى **له قوله** بمعنى جماعة ما ذلة ولم يحمله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقا بغير الزكور ولم يحمله جمع عاذل لان تخطا لا يطر وجوه على فاعل الا اذا كان هتفه
 مؤنث او مالا ولا يعقل كالفن وصايل

١٢ من تجريد **له قوله** ولكن غرقى الخ
 لما كان قوله صدقا مظنة ان يتوهم ان
 غمرته ما تنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات
 فاشد انه استدرك على ذلك بقوله
 ولكن غرقى لا تجلى والمبني انى كما قالوا
 لكن لا مطيع فى فلاحى ١٢ وسوتى **له**
 قوله كانه قيل انى هذا تقرير لسؤال الناقى
 من الجملة الاولى فانه لما اظهر الشكاية
 من جماعة الغدال على اتمام الشدائد كان
 ذلك مما يحرك السائل ليشال بل صدقا
 فى ذلك الزعم ام لا فاسائل متصور
 صدق والكذب فانا يسئل عن تعيين
 احدهما ١٢ وسوتى **له قوله** وحصل
 الكلام اى اصل قوله استوفى عنده اى
 اصله بعد بناء الجهرى فهو بيان لما اصل
 الثانى والا فلا اصل الاصيل باعادة
 اسم ما استأنف اشتمل الحديث اى
 الكلام عن فبنى الفعل للجهرى بعد
 حذف الفاعل واقامة المفعول بمقام
 فصار باعادة اسم الاستوفى عنه
 الحديث ثم حرف المفعول الذى له
 الاصل بالفتية وهو الحديث اختفاء
 نظيره فلك الماد وما حذف ذلك
 المفعول لئلا يخل بمنزلة اللزوم
 فانية الجهرى او المصدر المفهوم من
 استوفى بتاويل استوفى باوقع
 كما قال الشاعر ١٢ وسوتى **له قوله**
 وتولى الفعل الخ اى بالنسبة للمفعول
 الذى حيث قطع النظر من ذلك المفعول
 وانه تصرف المفعول بالواسطة وهو قوله
 عنه ١٢ وسوتى **له قوله** ثم احسنت
 انى اشار الشارح بانى انى انى
 انى احسنت انى انى انى انى

بمؤكد ولا يخفى ان المراد بالاختصاص استحضارنا لا وجوباً

لان المذكور فيها تراخي ١٢ لا الوجوه ١٢ ج

والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب واما عن غيرهما اى

بمؤكد

غير السبب المطلق والخاص نحو قوله اسلاما قال سلام اى فما اذا قال

اى الملائكة ١٢ ١٢ ابراهيم عليه السلام ١٢ ج

ابراهيم فى جواب سلامهم فقبل قال سلام اى حياهم بحجة احسن

قوله ابراهيم يس سبب سلام الملكة لا ما ولا خاصا ١٢ ج

من تحيتهم لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وقوله شعر

انى انى انى انى

زعم العواذل جمع عاذلة بضم جامة عاذلة اتى فى غمرة ويشتد صدقا قوا

عاطف تفسير ١٢

الفعل اللامه قاموس

اى جماعات العواذل التى فى زعمهم اتى فى غمرة ولكن غمرتى لا يتجلى

اى لا تنكشف بخلاف اكثر الغمرات والشدائد كانه قيل اصدقا قوا ام

اى موقول ١٢

اشارة الى توجيه الاستدراك ١٢ ج

كذب فقبل صدقا وايضا منه اى من الاستيناف وهذا اشارته

تقسيم خبر الاستيناف ١٢ ج

الى تقسيم اخر له اياى باعادة اسما استوفى عنه اى اوقع عنه

البيان

الباء للملابسة او بمعنى مع ١٢ ج

الاستيناف واصل الكلام استوفى عنه الحديث فحذف المفعول

بلفظ الحديث

الادل ١٢ ج

اى بعد بناء للمفعول ١٢ ج

ونزل الفعل منزلة اللزوم نحو احسنت انى انى انى

بالاحسان باعادة اسما يزيد منه ما يقع على صفة اى صفة الاستوفى

لفظ

اى استوفى الحديث لاجل ١٢ ج

بطل الشارح انما للمفهوم انى انى انى انى
 احسنت فى المثال الاتى لانه يشي ان يكون الثانية المطلب
 والاولى غير انى انى انى وسوتى **له قوله** ما بينى اى
 الاستيناف حتى ولم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر او لاجل نقاد
 ١٢ وسوتى

له قوله صدقك القديم اي هذا استيناف مركب من صفة ما استوفى الحديث لاجل هذه الصفة هي الصداقة تصلح لترتب الحديث عليها وسوقى له

قوله فيها اي فيما بني على الاسم وفيما بني على الصفة اي قوله لما اذا احسن اليه بصيغة الماضي وبهذا راجع الى المثال الاول ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبط بصيغة الماضي لعدم اشتغال الجواب فيه على خطاب ١٢ تجريد له قوله او هل هو راجع الى المثال الثاني وتقدير السؤال فيه من المخاطب لا اشتغال الجواب فيه على الخطاب ١٢ من التجريد له قوله وهما بحث اي في الابليغة المعللة بما ذكر فهو ايراد على قوله وهذا يبلغ لا اشتغال على بيان السبب الموجب للمحل الا يراون السؤال ان كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتغال الجواب عليه في اي استيناف كان اي سوار كان مبينا على الاسم او مبينا على الصفة وان لم يكن سوا الاعنة فالجواب غير مشتغل على السبب في لى استيناف كان اذا لا

معنى لا اشتغال على بيانه وحينه فلا فرق بين استيناف فحصل المبني على الصفة يبلغ من المبني على الاسم وتعليله بما ذكر لا يتم ١٣ اي قوله عن السبب اسما في المثالين المذكورين ١٣ اي قوله لا اي وان لم يكن السؤال عن السبب فلا بد من اشتغال عليه وصفا او اسما ١٢ تجريد له قوله مذكور في الشرح قال فيه وجبه انه اذا ثبت شئ حكم ثم قدر السؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقيا وتارة باعادة صفة فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يحري هذا في سائر صور الاستيناف ولهذا قال منه ومنه وحصل لتفصيل ان في الاول بين سبب الحكم فقط وفي الثاني بين سبب الحكم فهو متضمن لسبب الحكم وبين فيه سبب ذلك السبب فكان يبلغ من الاول كما يظهر من الثاني المذكورين ففي المثال الاول كون زيد حقيقيا بالاحسان سبب للحكم الذي هو ثبوت استحقاقه للاحسان وفي الثاني اعني ما بني على الصفة الصداقة القديمة سبب لاستحقاق الاحسان ومن الاول ايضا ما اذا قيل ما بال زيد يركب الخيل فقلت هو حقيق يركوبها ومن الثاني ما لو قلت في الجواب هو حقيق يركوبها لانه من ابناء الملوك ١٣ من التجريد والدسوقي له قوله صدر الاستيناف لا مفهوم المصدر بل العجز كذلك كما في نعم الرجل زيد على قول من يجعل المخصوص بمتدر والنجرحذفنا فلو قال وقد يحذف بعض الاستيناف لكان احسن ولعله انما تركه لقلته في كلامهم او لضعف القول المذكور ١٣ وسوقى له قوله اي يسجد رجال حدث الفعل اعتمادا على يسجد الاول لا على المذكور في السؤال المقدر لانه لا يجوز كما في دلائل الامحاز فلا مخالفة بينه وبين الشارح ١٢ تجريد له قوله بل اي يحري عليه اي على حذف صدر الاستيناف تبه على التفات بين المثالين وهو كون المحذوف في احدهما المسند في الآخر المسند اليه وكون المحذف في الاول جائزا وفي الثاني واجبا ١٢ تجريد له قوله اسه على قول الخاى لا على قول من يقول ان المخصوص بمتدر محذوف الخبر والا فيكون المحذوف العجز ولا على قول من يقول ان المخصوص بمتدر خبره الجملة قبله او انه بدل عطفت بيان وانما حذف اسما ولا يكون في الكلام استيناف ١٢ سق

عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليها نحو احسنت الى اي الحكم

زيد صدقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لما ذا احسن

اليه اهل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على

الصفة ابلغ لا شتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصد افة

القديمة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على

الوصف الصالح للعلية انه علة له وهم هنا بحث هو ان السؤال ان

كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة والا فلا وجه

لا شتماله عليه كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم

العواذل ووجه التفصي عن ذلك مذكور في الشرح وقد يحذف صدر

الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسجد له فيها بالغدو والاصال

رجال فمن قراها مفتوحة الباء كانه قيل من يسجد فقليل

رجال اي يسجد رجال وعليه نعم الرجل ونعم رجلا زيد على قول

اي على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف

اي على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف

اي على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف

اي على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف

له قول وقد يحذف الجواب قد يحذف الجملة المتناقضة بما فيها فلا يبقى منها صدر ولا مجزؤ حينئذ فيكون الفصل الذي هو ترك العطف بين المحذوف وما قبلها تقديره **الفصل** انما يكون بين الملفوظين ١٣ **قوله** شعر هو قول سائر بن هند بن قيس بن زهير وبعد البيت المذكور شعرا ولك او منيا جوعا وخوفا قد جاءت بنوا سدة وخوفا و مراده بجو بنى اسد وتكذيبهم في انتسابهم قريش ادعائهم انهم اخوتهم ونظائرهم بان لهم ايلافا في الرحلتين وليس لهم شئ منها وايضا قد آمنهم الله من الخوع والخوف كما هو نص القرآن وانتم جالسون فالتقون ١٢ وسورة **قوله** قريش هم اولاد النضرين كنانة وهو خبر ان داما قولهم انف فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستينات والالون مصدر الشاقي وهو انف يقال انف يقال فلان المكان يالف الفاه الايلات مصدر الرباعي وهو انف وكلاهما بمعنى واحد وهو الموالفة والرغبة ١٣ **قوله** ليس لكم الاف اية رغبة في الرحلتين المعروفتين في فقد افرتم في رغبة الاخوة لعدم التساوي في المزايا والترتب ادلو صدقتم في ادعاء الاخوة لهم لا ستوتيم مع قريش في موافقة الرحلتين ١٢ وسورة **قوله** واقم الخ اعلم ان ذكره اثار من ان قوله لهم انف الخ قائم مقام الاستينات لدلالة الله عليه غير متعين لجواز ان يكون جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف فكان لما قال انكم كذبتيم قالوا لم كذبنا فقال لا انكم لهم انف فيكون في البيت استينافان احدهما محذوف والاخر مذكور وكل منهما جواب لسؤال مقدر ١٣ **قوله** اي من يحيل الجواب انما يكون لما حذف فيه المجموع على قول من يحيل المخصوص بالمدح خير مبتدأ محذوف فيكون التقدير هم نحن واما على قول من يحيله مبتدأ وما قبله خبرا فليس من الباطل ١٣ **قوله** واما الوصل اي الذي يجب مع كمال الانقطاع **قوله** لدفع الابهام اي لاجل دفع الابهام السامع خلاف مراد المتكلم لولم يعطف هذا وكان المناسب لكلما سابقا ان يقول واما كمال الانقطاع مع الابهام الذي يجب فيه الوصل لدفع الابهام هذا كقولهم الخ ١٢ وسورة **قوله** لا وايديك الله ذكر صاحب المغرب ان الابهام الصدقي رضى الله تعالى عنه مرربل في يده ثوب فقال له الصدقي اتبع هذا فقال لا يرحمك الله فقال له الصدقي لا تعقل هكذا قل لا ويرحمك الله واعلم ان دفع الابهام لا يتوقف على خصوص العطف بل يسكت بعد قوله لا وانكم بما يدفع الاتصال ثم قال رحمك الله وليك بعد من غير عطف فكان الكلام خاليا عن الابهام ١٢ وسورة **قوله** بل الامر كنكناي بل اسأت اية فلان اول الامر كذا ثم فلان ١٢ وسورة **قوله** فهذه

اي جملة ليس الامر كذلك التي تضمنها ١٢ وسورة

هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوبا للسؤال عن تفسير الفا على المجمع عطف لازم على لزوم ١٣

قوله شعر هو قول سائر بن هند بن قيس بن زهير وبعد البيت المذكور شعرا ولك او منيا جوعا وخوفا قد جاءت بنوا سدة وخوفا و مراده بجو بنى اسد وتكذيبهم في انتسابهم قريش ادعائهم انهم اخوتهم ونظائرهم بان لهم ايلافا في الرحلتين وليس لهم شئ منها وايضا قد آمنهم الله من الخوع والخوف كما هو نص القرآن وانتم جالسون فالتقون ١٢ وسورة **قوله** قريش هم اولاد النضرين كنانة وهو خبر ان داما قولهم انف فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستينات والالون مصدر الشاقي وهو انف يقال انف يقال فلان المكان يالف الفاه الايلات مصدر الرباعي وهو انف وكلاهما بمعنى واحد وهو الموالفة والرغبة ١٣ **قوله** ليس لكم الاف اية رغبة في الرحلتين المعروفتين في فقد افرتم في رغبة الاخوة لعدم التساوي في المزايا والترتب ادلو صدقتم في ادعاء الاخوة لهم لا ستوتيم مع قريش في موافقة الرحلتين ١٢ وسورة **قوله** واقم الخ اعلم ان ذكره اثار من ان قوله لهم انف الخ قائم مقام الاستينات لدلالة الله عليه غير متعين لجواز ان يكون جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف فكان لما قال انكم كذبتيم قالوا لم كذبنا فقال لا انكم لهم انف فيكون في البيت استينافان احدهما محذوف والاخر مذكور وكل منهما جواب لسؤال مقدر ١٣ **قوله** اي من يحيل الجواب انما يكون لما حذف فيه المجموع على قول من يحيل المخصوص بالمدح خير مبتدأ محذوف فيكون التقدير هم نحن واما على قول من يحيله مبتدأ وما قبله خبرا فليس من الباطل ١٣ **قوله** واما الوصل اي الذي يجب مع كمال الانقطاع **قوله** لدفع الابهام اي لاجل دفع الابهام السامع خلاف مراد المتكلم لولم يعطف هذا وكان المناسب لكلما سابقا ان يقول واما كمال الانقطاع مع الابهام الذي يجب فيه الوصل لدفع الابهام هذا كقولهم الخ ١٢ وسورة **قوله** لا وايديك الله ذكر صاحب المغرب ان الابهام الصدقي رضى الله تعالى عنه مرربل في يده ثوب فقال له الصدقي اتبع هذا فقال لا يرحمك الله فقال له الصدقي لا تعقل هكذا قل لا ويرحمك الله واعلم ان دفع الابهام لا يتوقف على خصوص العطف بل يسكت بعد قوله لا وانكم بما يدفع الاتصال ثم قال رحمك الله وليك بعد من غير عطف فكان الكلام خاليا عن الابهام ١٢ وسورة **قوله** بل الامر كنكناي بل اسأت اية فلان اول الامر كذا ثم فلان ١٢ وسورة **قوله** فهذه

زعمتم ان اخوتكم قريش لهم انف اي ايلات في الرحلتين المعروفتين

لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام و

ليس لكم الاف اي موافقة في الرحلتين المعروفتين كانه قيل اصدقنا

ام كذبنا فقيل كذبتيم فحذف هذا الاستيناف كله واقم قوله لهم

انف وليس لكم الاف مقامه لدلالة عليه او بدون ذلك اي قيام

شئ مقامه اكتفاء بحرف القرينة نحو قوله تعالى فنعما لما هدون

اي نحن على قول اي من يحيل المخصوص خبرا لمبتدأ اي هم نحن و

لما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في بيان

الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الابهام

فكقولهم لا وايديك الله فقولهم لا رد لكلام سائق كما اذا قيل هل

الامر كذلك فقالوا لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية

له قول والمتفتقان معنى فقط ستة اقسام فيه ان القسم الاول والرابع متفتقان معنى ولفظا فيكون التقسيم من باب تقسيم شئ الى اقسامه والى ما هو خارج عنه والجواب ان في العبارة هذا لانه ما قبله عليه والاصل والمتفتقان خبر او انشاء معنى فقط فقول معنى فقط مرتبط بالمحذوف لا بقوله المتفتقان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون ١٢ **قوله** اما انشاء خبر ان خبر الم اقل اك كذا وكذا ولم اعطك الة قلت لك واعطيتك ١٢ وسوقى **قوله** للمفسرين الاولين معنى الجملتين المتفتقتين خبر لفظا ومعنى الجملتين المتفتقتين انشاء لفظا ومعنى ١٢ وسوقى **قوله** يخادعون الله اى باظهار خلاف ما يبطنون وقوله وهو خادعهم اى مجازيهم على خادعهم فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى والجا مع بينهما اتحاد المسندين لانهما معا من المخادعة وكون المسند اليهما مخادعا والآخر مخادعا فبينهما شبهة التفضيل او شبهة التضاد ولا تشعر به المخادعة من العداوة داود

خبر او انشاء لفظا ومعنى قسمان لانها اما خبريتان او انشائيتان و

المتفتقان معنى فقط ستة اقسام لانها ان كانتا انشائيتين معنى

فاللفظان اما خبران او الاول خبر والثاني انشاء او بالعكس وان
نحو ذهب الة فلان وتكرمه ١٢ ق

كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشاءان او الاول انشاء والثاني

خبر او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام والمصنف اورد للتقسيم
وكما من باب التوسط ١٢ ق

الاولين مثالهما قوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى

ان الابرار في نعيم وان الفجار في حميم في الخبريتين لفظا ومعنى

الا اهما في المثال الثاني متناسبان في الاسمية بخلاف الاول وقوله
بيان لكثرة تعدد المثال ١٢ ق

تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى واورد

للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا الشكر الة انه يمكن تطبيقه
بين الجملتين ١٢

على قسمين من اقسام الستة واعاد فيه لفظ الكان تنبيها

على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذا خذنا
اذ اختلفا الة

ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبوالدين احسانا وذى
اى قائلين هم لا تعبدون ١٢ ق

على المصنف ان هذه الآية في سورة النساء فالجملتان هما محل من الاعراب لانها خبران من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله وليست آية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن في مالا محل من الاعراب والجيب بان المقصود بالتوسط بين الكمالين بقطع النظر عن كون الجملة لها محل من الاعراب او لا ١٢ **قوله** ان الابرار في نعيم والخبريتان خبريتان لفظا ومعنى والجا مع بينهما التضاد بين المسندين والمسند اليهما الابرار في النعم والكون في النعيم هذا الكون في الجمع ١٢ وسوقى **قوله** كذا وكذا الجا مع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها في المستر اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة ١٢ **قوله** على قسمين المراد بالتقسيم اللذين يمكن تطبيق المثال عليهما ان تكون الجملتان خبريتين لفظا انشائيتين معنى او تكونان انشائيتين معنى الاول خبرية في اللفظ والثانية انشائية فيه وبقي على المصنف اثبتة الاربع تمام الستة فمثاله ما اذا كانتا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية ثم لليل دانت تصوم النهار ومثال الخبريتين معنى مع كونها مع الانشائيتين لفظا الم امرك بالتقوى ولم امرك بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون الاول خبرية لفظا والثانية انشائية لفظا امرتك بالتقوى ولم امرك بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه فان درسوا عطف على قوله الم يؤخذ وهو وان كان انشاء بوجود الاستفهام الا انه في تاويل الخبر وهو اخذه عليهم ميثاق الكتاب لان الاستفهام لا يكره تاويل ١٢ وسوقى **قوله** الله **قوله** معنى فقط فيه نظر لانه يصح كونه مثالا للمتفتقتين لفظا ومعنى بان يكونا خبريتين لفظا انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد سياقي في المتن ويمكن ان يجاب بان المراد الاتفاق الحقيقي لا الاحتمالي والحقيقة هو الاتفاق معنى فقط ١٢ من التجريد **قوله** وبوالدين متعلق بالفعل المقدر العامل في المصدر ومحل الشاهد من نقل الآية قوله وبوالدين احسانا لانه المحتمل للقسمين واما قوله وقولوا فليس محتملا الا لوجه واحد واصل ان جملة وقولوا عطف على جملة لا تعبدون لاتحادهما في الانشائية معنى وان اختلفا لفظا لان الاولى خبرية والثانية انشائية واما جملة وبوالدين فان قدر الفعل العامل في المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك الجملة عطف على جملة لا تعبدون والجملتان انشائيتان معنى خبريتان لفظا وان قدر الفعل العامل طلبا كانت الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا ومعنى ١٢ من الدرية في محامد

الاتفاق الحقيقي لا الاحتمالي والحقيقة هو الاتفاق معنى فقط ١٢ من التجريد **قوله** وبوالدين متعلق بالفعل المقدر العامل في المصدر ومحل الشاهد من نقل الآية قوله وبوالدين احسانا لانه المحتمل للقسمين واما قوله وقولوا فليس محتملا الا لوجه واحد واصل ان جملة وقولوا عطف على جملة لا تعبدون لاتحادهما في الانشائية معنى وان اختلفا لفظا لان الاولى خبرية والثانية انشائية واما جملة وبوالدين فان قدر الفعل العامل في المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك الجملة عطف على جملة لا تعبدون والجملتان انشائيتان معنى خبريتان لفظا وان قدر الفعل العامل طلبا كانت الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا ومعنى ١٢ من الدرية في محامد

[illegible]

ان للمعقوب تخمیل وافتاء وبيع ودفن
ذلك من المبالغة في طلب وقوع الذم
ما ليس في قولك اذهب الى فلان ١٣
تجريد **قوله** او يقدر عطفت على يقدر
في قوله سابقا فاما ان يقدر خبر ١٤ من قوله
قوله على هو الظاهر لان الاصل
في الطلب ان يكون بصيغة الصيغة ...
لا يقال وبقرينة وقولوا لانا نقول يعارضها
قرينة لا تعبدون ١٥ تجريد **قوله**
فتكونان العنواب فتكونان لا منصوب
عظما على يقدر المنصوب عظما على يقدر
السابق ونصب ما هو من الافعال الخمسة
بمخف النون ويمكن جعله متانفا اي
اذا تقر ذلك فتكونان الخ وان كان
فيه تكلف فتدبر ١٦ تجريد **قوله**
بين الجملتين قيل ظاهره عدم اشتراط
الجامع بين المفرد والجمله مثلا اذا قلت
زيد كاتب ابوه والشاعر عمرو في داره
يصم وان لم يكن بين الاب وعمرو مناسبة
وتخو زيد شاعر اخوه وعمرو جالس في
داره كذلك والظاهر انهم لا يسمون بذلك
١٧ **قوله** يجب ان يكون الخ
ظاهره انه لا يجب الجامع بين المتعلقا
ولعله كذلك ان لم يكن المقيد مقصودا
بالذات في الجملتين وفي الاطول لا يخفى
ان رعاية المناسبة بين الفضائل العظيمة
مما لا بد منها ١٨ تجريد **قوله** اليها
راجع الى المالك واللام الموصولة باعتبار
المعنى اي بالذين استند اليها في الجملة
١٩ تجريد **قوله** جميعا راجع للمسندين
اليها فلا بد من المناسبة بين الامرين
او الاتحاد فيهما فلما وجدت مناسبة بين
المسندين فقط او المسند اليهما فقط او

القرني واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسناً فغطف قولوا على

ای تو لاحسنه وصف به میالغه ۱۲

الفترة ١٢

تعبدون مع اختلاف في اللفظ الكونهما انشائيين معناه لان قوله لا

تعبدون اخباري معني الانشاء اي لا تعبدوا وقوله وبالوالدين احسانا

بدله من فعل فاما ان يقدّر خبرا في معنى الطلب أي وتحسنون بمعنة
لقرينة المعطوف عليه وهو لا تعبدون ١٣ ا ق

لقرينة المعطوف عليه وهو لا تعبدون عاق

احسنوا فتكون الجملتان خبر اللفظ انشاء معنه وفائدة تقدير الخبر ثم

سَمَانِ جَبْرًا لَطِيفًا أَلَمَّا عَرَفَ رَدِّي

جعلہ بمعنی الانشاء أما لفظا فالملایمة مع قوله لا تعبدون وأما معنی

۱۲ ای المناشیة

فالمبالغة باعتبار ان المخاطب كأنه سارع الى الامتنان فهو يخبر عنه

لے اے

كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا وكذا تريد الامر او يقدر من

یہاں سے مراد
آپ کی طرف سے

اول الامر في الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين

انما لك: ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥</}

ثم ان لفظ الروى اخبا

۱۲۱۔ لے لاتے ہیں دن و اسنو ۱۲۱

۱۔ اے لا تعبدون وامنوا ۱۲
۱۔ اے والحال ان لفظ الا دے ۱۲

مع بنه ای بدن

وی دامت برکاتہا

وہی دامتدا ۱۳ اسے الوصفہ ۱۳

باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة

الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا المسند في الاو

الاتحاد بين المنسدين او المنديلين فقط فلا يكفي ١٣ وسواء
قوله لے باعتبار الخای لا باعتبار المنديلين فقط ولا
 باعتبار المنسدين فقط ولا باعتبار المنديلين الاصل والمنديل
 اليه في الثانية ولا باعتبار العكس المنديل
 فالاول والمنديل في الثانية ١٤ وسواء

قوله المناسبة بينهما من جهة ان كلامها تاليف كلام على وجه مخصوص وذلك لان الشعر تاليف كلام موزون والكتابة تاليف كلام نثرى **قوله** وهو الاتحاد والما بين المسندين فيها فيصح ان يعتبرانه التماثل فيكون عقليا ويصح ان يعتبرانه التقارن في خيال اصحابها فيكون خياليا فتأمل ١٢ وسوقى **قوله** لتضاد الاعطاء والمنع فيه نظر لان التقابل في الاعطاء والمنع تقابل العدم والملكية لا تقابل التضاد لان المنع عدم الاعطاء اللهم الا ان يكون مراده التضاد اللغوي اعني مطلق التنافي او يقال ان المنع كلف النفس عن الاعطاء فهو امر شيقى وحيد فالتضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض ١٢ من قى **قوله** فلا بد من مناسبة بينهما اي ان يكون بينهما مناسبة

وعلاقة خاصة فلا يكفي كونها اشائين او قائمين او قاعدين مثلا على ما ياتي والحاصل انه اذا اتحد المسند اليه فيهما كما في المثالين السابقين لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد بل ذلك الاتحاد هو الجامع وان لم يتحد فلا بد من مناسبة خاصة بينهما ولا يكفي المناسبة العامة ١٢ وسوقى **قوله** مناسبة بينهما متعلق بمحذوف اي فالعطف فيها مع جمع مناسبة ولم يثبت على المناسبة بين المسندين في هذين المثالين للعلم بهما تقدم ١٣ من وسوقى **قوله** لانه لا مناسبة خاصة بين الخف والخاتم ولا برة بينهما كونهما معا ليسين لبعدهما بالمال لوجود بينهما تقارن في الخيال وفي عبد الحكيم ان محل مع العطف في خفي ضيق وخافى طينق اذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الخاتم اما اذا كان المقام بيان احوال الخاتم التي تتعلق بالشخص فانه فيصح العطف بان تقول كى واسع ووايه شقة وخافى طينق وخفى طينق وعلاى آتق زامن وسوقى **قوله** لعدم تناسب الشعر الخ علته لعدم صحة العطف مطلقا وحاصله لا بد من وجود المناسبة بين زيد وعمر وقضى تقارن بين المسندين اعني الشعر وطول تقارن فالمناسبة محبة ومنه انما راجعة واحدة او من اثنين ١٢ وسوقى **قوله** انه كما في ذكره ان السكاكى قسم اليها مع الى عقلى وذهنى وخيالى ونقل المصنف كلامه من غير العبارة قصص الاغلاصها فلزم المصنف من الفضا على ذلك التعبير الذى عبر به سيد ظررك في الشرح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف ١٢ **قوله** ان يكون بين الجمليتين

اي من حيث اجزاها لا من حيث ذاتها كما هو ظاهر ١٢ **قوله** ما يجمعها اي جامع يجمعها كالاتحاد والتماثل والتضاد ١٢ وسوقى

والمسند في الثانية نحو شعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة مع اتحاد السند اليها ١٣

بين الشعر والكتابة وتعارفهما في خيال اصحابها ويعطى زيد وهنعم الذين هما مسندان ١٣ اي لا مطلقا ١٢

لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليها واما عند اي العطف فيم تضادها فالجامع ١٢ ماسبق من المثالين ١٣

تغايرها فلا بد من مناسبة كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر

وعمر وكاتب وزيد طويل وعمر قصير لمناسبة بينهما اي بين زيد وعمر

كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك بالحبس ١٢ اي ونقول قولا

ان يكون احدهما مناسبا للآخر وملا بساله ملا بست لهانوع اي احد المسند اليها ١٢ عطف تفسير ١٣

اختصاص بخلاف زيد كاتب وعمر وشاعر يدونها اي بدو المناسبة

بين زيد وعمر وفانه لا يرضى وان كان المسند ان متناسبين بل وان اي هذا الترتيب نحو ١٢

اتحاد المسندان ولهذا احكموا بامتناع نحو خفى ضيق وخافى ضيق اي لعدم المناسبة بين السند اليها ١٢

وبخلاف زيد شاعر وعمر طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمر

مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم تناسب الشعر وطول القامة كعداوة وصداقة ١٣

السكاكى ذكر انه يجب ان يكون بين الجمليتين ما يجمعهما عند

١٤ قوله من جهة العقل اي جمعا ناشئا من جهة وذلك بان تخيل العقل بسبب ذلك الجامع اجتماعهما في المفكرة ١٢ وسوق **١٥ قوله** وهو اي ذلك الجامع الذي يجمع العقل بين الجملتين بسببه في القوة المفكرة الجامع العقل وليس المراد به ما يدركه العقل من المعاني الكلية ١٢ **١٦ قوله** او من جهة الوهم الجامع الوهمي عبارة عن امر يجمع بين الشئيين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الوهم كشيء التماثل والتضاد على ما يأتي وليس المراد بالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات على ما يأتي ١٢ وسوق **١٧ قوله** او من جهة الخيال فالجامع الخيالي عبارة عن امر يجمع بين الشئيين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الخيال كالاعتزان فيه على الجمع بينهما في القوة المفكرة وليس المراد بالجامع الخيالي ما يجمع في الخيال من صور المحسوسات على ما يأتي ١٢ وسوق **١٨ قوله** والمراد بالعقل قال السيد

في حاشية المطول المفهوم اما كلي واما جزئي فالجزئي اما صور واما المحسوسات باحدى الحواس الخمس الظاهرة واما معان وبي الامور الخفية المنتزعة من الصور المحسوسة وكل واحد من الاقسام الثلاثة تدرك وحافظ فمدرک الكل واما في حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية فهو العقل وحافظ على ما عموما هو العقل الفاعل ومدرک الصور المحسوسة المشتركة وحافظها الخيال ومدرک المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة ولا بد من قوة اخرى متصرفه وتسمى مفكرة وتخيل وبهذه الامور السبعة منتظم احوال الادراكات كلها ١٢ من التجربة **١٩ قوله** المدركة للكلية اي بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف القوى المذكورة بعد وانما قلنا بالذات في التعاريف لان كل من القوى المذكورة يدرك غير ماله بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئي بالواسطة بخبره عن العوارض الجسمانية والذاتية فانها تدرك صور المحسوسات بالواسطة المحسوسة المشتركة ١٢ وسوق **٢٠ قوله** من غير الخيال من غير ان تفصل اليها من طرق الحواس وهذه زيادة توضيح لان المعاني عبارة عما يقابل الصور والمتادى بالحواس هو الصور المجمعة والمسمومة والمذوقات والملموسة واخذت معنى الصور لان المعاني وليس المراد بالصور خصوص المبصرات واما المعاني فاعدا ما حتى يدخل فيها ما ذكر ١٢ وسوق **٢١ قوله** كادراك الشاة

القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقل او من جهة ^{هي الاخذة من غير ما تصرف فيه بالعقل والتركيب ١٢ ذلك الجامع ١٢}

الوهم وهو الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد ^{وهو الخزانة التي فيها المشترك ١٢}

بالعقل القوة العاقلة المدركة للكلية وبالوهم القوة المدركة للمعاني

الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق ^{١٢}

الحواس كادراك الشاة معنى الذئب وبالخيال القوة التي تجتمع ^{في هذه القوة خمسة مركبات هي: ١- تصور ٢- تركيب ٣- تخيل ٤- وهم ٥- خيال ١٢}

فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك ^{١٢}

وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس

الظاهرة وبالمفكرة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور ^{اي العقل ١٢ اي بعضها من بعض ١٢}

الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض

ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة والمعاني ^{اي المدركة بالحس المشترك ١٢}

مالا يمكن فقال السكاكي الجامع بين الجملتين اما عقله وهو ان ^{عطف على قوله سابقا ذكر ١٢}

يكون بين الجملتين اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد في الشئ واحد والخبر ^{اي متصورا ١٢ تخويز قائم وزيد قائم ١٢}

او في قيد من قيودهما وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور الامور المتصورة ^{اي قول سكاكي مثل الاتحاد ١٢}

التي كالقوة التي تدرك بها الشاة معنى في الذئب وهو الايقار والعداة فالعداة التي في الذئب معنى جزئي تدركه الشاة بالواحدة ولم يتأد اليها من حاسة ظاهرة ١٢ وسوق **٢٢ قوله** تتأدى الى اي تفصل اليها صور المحسوسات من طرق الحواس لظاهرة فهو كقول من يصيب فيه من انا بيب خمسة وهي الحواس الخمس والسمع والبصر والشم والذوق واللمس ١٢ وسوق -

قوله لا يكتفى لا ايه بل لابد من جامع بين جميع الاجزاء الاربع على الوجه السابق ١٢ وسوقى **قوله** غير المصنف الخ حيث ابدل الجملة بالشئين
 الشاملين للركنين يجعل الالف واللام في الشئين للمعوم بمعنى ان كل شئين من الجملتين يجب الجامع بينهما فيقتضى ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنين
 فابدل تصور المنكر بالتصور المعرف مراد به الادراك لا التصور لان التصور المنكر مذكور في سياق الاثبات فلا يصدق الالف فرد فيقتضى كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل
 عند الى المعرف ليغيث ان الجامع الاتحاد في جنس المتصور فيصدق بتصور المسندين والمسند اليهما ولا يكتفى بتصور واحد والاصل ان المصنف اثناعده عن الجملتين الى
 الشئين لان الجامع يجب في المفردات ايضا فنبه على ان ما ذكره لا يخص الجملتين وعدل عن تصور في التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل
 الى المعرف ليغيث ان الجامع الاتحاد في جنس المتصور ولا يكتفى الاتحاد في متصور واحد ١٣

ولما كان مقتررا انه لا يكتفى في عطف الجملتين جوا للجامع بين المفردين
 خبر مقدم كان ١٢

من مفردها باعتراف السكاكي ايضا غير المصنف عبارة السكاكي و
 وبارت السابقة لقول بالكتابة ١٣ ق جواب لا ١٢

قال الجامع بين الشئين امل عقله وهو امر بسببه يقتضيه العقل

اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بينهما اتحاد في التصور او تماثل
 اي تحقق ١٢ اي في الحقيقة ١٣

فان العقل يجزئها امثلهن عن الشخص في الخارج يرفع التعدد
 مقتضى مفاد لقطة ١٢ ق

بينهما فيصيران متحدان وذلك لان العقل مجرد الجزئي عن عوارضه
 اي شيئا واحدا متحد للمفكرة ١٣ ق

المشخصة الخارجية وينتزع منه معنى الكلي فيدركه على ما تقر
 كالوان والاشكال الخاصة ١٣ اي الماهية الكلية ١٢

في موضعها وانما قال في الخارج لانه لا يجرد عن الشخصيات العقلية
 اي كتب الحكمة ١٣ اي ولم يخلق الشخص ١٢ كالتأطية والتأطية ١٢

لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من شخص فيه به يتميز
 كالمادة ١٣

سائر المعقولات وهما بحث وهوان التماثل هو الا اتحاد في النوع مثل
 كما به الفرس ١٣ اي في جبل التماثل جهة جامعة ١٢

اتحاد زيد وعمر ومثلي في الانسانية واذا كان التماثل جامعاً لم يتوقف
 تأكيد لقوله مثل ١٢

صحته قولنا زيد كاتب وعمر وشاعر على اخوة زيد وعمر واد
 كالمادة ١٣

صد اقتهما ونحو ذلك لانها تماثلان لكونهما من افراد الانسان
 كالمادة ١٣

المتصور ولا يكتفى الاتحاد في متصور واحد ١٣
 وسوقى **قوله** الجامع بين الشئين
 اي بين كل شئين من الجملتين فاللام
 للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود
 الجامع بين كل ركنين من اركانها ١٣
قوله اتحاد في التصور اي عند تصور
 العقل لهما وذلك اذا كان الثاني هو
 الاول ونحو زيد كاتب وهو شاعر وسوقى
قوله او تماثل اي او يكون بينهما
 تماثل وذلك بان يتفقا في الحقيقة
 ويختلفا في العوارض فتأمل ما اذا كان
 بينهما تماثل في المسند اليه كان يقال
 زيد كاتب وعمر شاعر فبين زيد وعمر تماثل
 في الحقيقة الانسانية ذكانه قبل الانسان
 كاتب والانسان شاعر ومثال التماثل
 في المسند نحو زيد كاتب وعمر وادب خالد
 فالوة زيد والوبة عمر وحقيقتها واحد وان
 اختلفا بالشخص فاذا جردتا عن الاضافة
 المشخصة صارتا شيئا واحدا ١٢ وسوقى
قوله فان العقل الخ هذا بيان
 لوجوه كون التماثل جامعاً عقلياً وهو في
 الحقيقة حجاب عما يقال ان التماثلين قد
 يكونان جزئيين جسمانيين والعقل لا
 يدرك الجزئيات الجسمانية لان العقل
 مجرد عن المادة ولواحقها والجزئيات
 الجسمانية ليست مجردة عنها فلا تناسب
 العقل المجرد والذي يناسبها هو الكلي
 والجزئي المجرد وحيث كان الجزئي الجسماني
 لا يدرك العقل فكيف يجتمع بينهما في المفكرة
 وحاصل ما اجاب به المصنف ان العقل
 يدركها بعد تجزئتها عن الشخصيات ١٢
 من وسوقى **قوله** لان العقل مجرد
 الجزئي المراد به الجزئي الجسماني وهو يمنع
 نفس متصوره عن قوع الشركة فيه اعترض بان التجزئة العقل للجزئي
 المذكور لا يكون الا بعد ادراكه والعقل بلا يدركه لانه انما يدرك الكلي
 او الجزئي المجرد وحيث فلا يمكن ان يجرد الجزئي اذ فيه تجزئة الشئ
 قبل ادراكه والجواب ان المنع عن العقل ادراكه للجزئي المذكور بالذات وهذا لا ينال في استشارة له بالوسائط فالجزئيات الجسمانية تدرك اولاً بالاحس فاذا ادركها بالاحس
 العقل ثم يجرد ما بعد ذلك عن الشخصيات بواسطة المفكرة ثم يدركها بالذات ١٢ وسوقى جهالة

نفس متصوره عن قوع الشركة فيه اعترض بان التجزئة العقل للجزئي المذكور لا يكون الا بعد ادراكه والعقل بلا يدركه لانه انما يدرك الكلي او الجزئي المجرد وحيث فلا يمكن ان يجرد الجزئي اذ فيه تجزئة الشئ قبل ادراكه والجواب ان المنع عن العقل ادراكه للجزئي المذكور بالذات وهذا لا ينال في استشارة له بالوسائط فالجزئيات الجسمانية تدرك اولاً بالاحس فاذا ادركها بالاحس العقل ثم يجرد ما بعد ذلك عن الشخصيات بواسطة المفكرة ثم يدركها بالذات ١٢ وسوقى جهالة

له قوله ان المراد بالمتماثل هنا التماثل في المصطلح عليه عند الحكماء وهو الاتحاد في الحقيقة وجوابها منع ان المراد بالمتماثل هنا التماثل بالمعنى المذكور بل بالمعنى المصطلح عليه عند علماء البيان وهو الاشتراك في وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشئين بحيث يوجب اجتماعهما في المفكرة مع اشتراكهما في الحقيقة ١٢ وسوقى **له قوله** وتضائيف كان يقال البوزيد يكتب دأبه يشعر فالجاء مع بين الاب والابن المستند اليهما عقلي وهو التضائيف ١٣ من ق **له قوله** والاقل او الاكثر اي وكالتضائيف الذي بين مفهومي الاشتراك والاكثر كان يقال هذا العدد والاقل لزيد وذلك العدد والاكثر لصاحبه وانما كان الاقل والاكثر من المتضائيفين لان كلاهما لا يفهم الا باعتبار الآخر كما يفسر الشارح ١٤ من وسوقى **له قوله** عند العدائ اذا عد بشئ واحد كما اذا عد بالواحد او بالاثنتين او غيرهما ١٥ سيد السندرج **له قوله** او هو بان يكون بين تصورهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد قال الفاضل في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصعوبة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل ... والتضائيف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجميع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتهيه عليه الامر ما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب الحقيقية في نفسها للاجتماع نسب الجميع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلل لتقارن صور المحسوسات التي منها تفرع صور الموهومات والمعقولات نسب الجميع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية موهومة او محسوسة الى الخيال والضابط في الجماع ان الجميع اما بسبب التقارن في خزانة الصور او لا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الخيال ويقضي به بحسب نفس الامر فهو عقلي والا فهو الوهمي ١٦ چلي من تحبير يد **له قوله** يقال وذلك الامر بعدرة تصير سببا لاجتماعها وليس في الواقع سببا له سواء كان ذلك الامر يدركه الوهم كشبه التماثل والتضاد والتضاد الجزئيات او كان لا يدركه الوهم ككلياتها والحاصل ان الجماع الوهمي ليس امر جامع الواقع بل باعتبار

والجواب ان المراد بالمتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاصا في كلام المصنف ١٦

بهما على ما سيظهر في باب التشبيه او تضائيف وهو كون الشئيين ^{عطف على قوله او تماثل ١٢}

بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر كما بين العلة اي يكون تصورا واحدا لهما لانهما لا يتصور الا آخر ١٣

والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة دليل لكون العلة والمعلول متضايفين ١٣ كما في العلة التامة ١٢

انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول او اقل او اكثر فان كل ^{جزرا وشرا ١٤}

عدد يصير عند العدد فانما قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والاخر ^{اي الشئيين ١٢}

اكثر منه او وهمي وهو امر بسببه يختال الوهم في اجتماعهما عند ^{عطف على قوله عقلي ١٢}

المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحل بذلك وذلك ^{اي مع نفسه بلا اعتبار الوهم}

بان يكون بين تصورهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان ^{الباء للتصوير ١٢}

الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما ^{اي يظهر اللونين المذكورين ١٣}

نوع واحد زيدا في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما ^{هو الكدرة او الصفا ١٣}

نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون ولذلك اي ^{فلا يفتقر العطف بينهما ١٣}

ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين حسن الجماع بين الثلاثة ^{الجماع}

ان الوهم جعله جامعاً ١٢ وسوقى **له قوله** كلوني بياض الخ الاضافة بيانية اي كلونين هما بياض وصفرة فيصح العطف في نحو بياض الغضفة تدبب العشم وصفرة الذهب تذهب الذهب ١٣ وسوقى **له قوله** في معرض المثلين اي فها ليسا متماثلين لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما وهو الاتحاد في النوع لان البياض والصفرة مختلفان نوعاً ولا متضادين لان المتضادين هما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف وليس بين البياض والصفرة غاية الخلاف بل بين اسواهما والبياض ١٤ وسوقى يتوضح

له قوله في قوله وكما حسن الجمع بين الثلاثة في هذا الشعر لجامع الوهمي حسن الجمع بين الثلاثة في قول الشاعر اذا لم يكن للمر في الخلق ٢٥٨
 مطع + فزو التاج والسقار والذرد واحد فالوهم هو الذي حسن الجمع بين الملك والسقار وفنار النمل لا شتر الكها في عدم التوقع منهم
 مع كونها متباعدة غاية التباعد ١٢ وسوق **له قوله** ثلاثة ان يجمع ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو قوله سمش الضحى وما عطف عليه ويصح ان يكون
 ثلاثة مبتدأ مخذوف الخبر اننا ادنى الوجود ثلاثة تشرق الدنيا بجتهاد مش الضحى يدل اعطف بيان او خبر مبتدأ مخذوف ١٢ **له قوله**
 بالعوارض وهي كون الشمس كوكبا معينا بهار ياد كون القمر كوكبا شخضا يليا وكون ابى سمى انسانا فالجاء ان هذه الثلاثة عند العقل والحسن

متباعدة الا انه يسبق الى الوهم بسببه
 تماثل هذه الثلاثة في الاشراق
 انها نوع واحد وانما تمايزت ...
 بالعوارض وان كان الاشراق
 في اثنين حيا وفي الثالث عقليا
 باقامة العدل والاحسان لكون
 ينزل ذلك المعقول منزلة ...
 المحسوس كمال ظهوره ١٢ وسوق
له قوله وجودين خرج به
 تقابل الايجاب والسلب تقابل
 النعم والملك من تعريف التقابل
 ١٢ من وسوق **له قوله**
 يتعاقبان على محل واحد دخل بهذا
 لقيد التضاد بين الجواهر اعني
 الصور النوعية كالابريق والريز من
 اراد ان يخرج من التعريف
 الانواع ملتصقة من الجواهر بقصر
 التضاد على المعاني كالسواد والبياض
 او على المتصف بها باعتبارها كالاتحاد
 والابيض جعل مكان محل الموضوع
 فقال يتعاقبان على موضوع
 واحد وذلك لان الموضوع واحد
 بلا عرض ففى هذا لا يتقابل الا
 الاعراض فتخرج الانواع وتبقى
 المعاني ١٢ من وسوق **له قوله**
 ومنها غاية الخلاف يخرج بهذا
 القيد التعاند كالتقابل بين السواد
 والحمرة والبياض والصفرة فيكون
 التعريف للتضاد الحقيقي لا للتعاند
 المشهور اي الذي يشمل التعاند مما
له قوله الكفر انكار الخ اورده
 هذا القول انه يقتضيه ثبوت الواسطة
 بين الايمان والكفر فالشاك الجاهل
 الذي لم يعهد في دلم ينكر ليس بمؤمن

التي في قوله **ثلاثة تشرق الدنيا بجتهاد** شمس الضحى وابو
 اي قول محمد بن وهيب يدرج الكفر في قوله ان

اسحاق والقهر فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد وانما
 وهو المشرق او النور للدنيا ١٢

اختلفت بالعوارض والعقل يعرف انها امور متباعدة او يكون بين
 ما في بين تصورهما بين
 تصويرها تضاد وهو التقابل بين امرين جويين يتعاقبان على
 اي التعاند ١٢

محل واحد وبينها غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
 فيقال السواد متضاد للبياض محبوب ١٢

والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة
 فيقال الايمان محبوب والكفر قبيح ١٢

لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه واله وسلم في جميع
 اي فهو وجودي وملكة ١٢

ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذاتك والاذعان
 كالمصانعة والرسالة والبعث

له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الاقرار
 كالقطب الشيرازي في
 به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه ان يؤمن وقد يقال
 فهو عدم الملكة ١٢

الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين
 اي لما علم تحقيق النبي به ١٢

وما يتصف بها اي بالذكورات كالابيض والسود والمؤمن
 اي السواد والبياض والايمان والكفر ١٢

والكافر فامثال ذلك يعد من المتضادين باعتبار الاشتغال

ولا كافر مع انه لا واسطة بينهما واجيب بان الجاهل انى من لم تبلغ الدعوة ليس كلاما فيد من بلغته ودعى الى التصديق فان محمد فلا شك وان شك
 فهو جاهل للجزم والتصديق فلا واسطة وعلى المذهب الحق اعني كون التقابل بين الايمان والكفر تقابل العدم والملكة عدم الواسطة بينهما ظاهر لان الشاك
 والجاهل واغفلان في الكفر لا يستغفار للتصديق بينهما ١٢ من الدسوسة والتجريد **له قوله** باعتبار الاشتغال انما اي اشتغالا على وجه الدخول في المفهوم
 فا باعتبار ذاتها لعدم تواردهما على محل لكونهما من الاجسام لا الاعراض وعدم التعاند بينهما بقطع النظر عن وصفيهما ١٢ من التجريد

أشبه تضاد بان لا يكون احدهما شئيين عند الآخر ولا هو موصوفا بصفة ما وصف به الآخر ولكن يستلزم كل منهما معنى تباين ما يستلزمه الآخر وهو قسمان ما يكون في المحسوسات كالسماء والارض وما يعبر المحسوسات والمعقولات كالاول والثاني في وسوقى جملته

له قول دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التباين على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول وسوقى **له قول** ولا من قبيل الخواص انما هي في باب سوال نشر ما سبق ان الابيض والاسود يجعلان قبيل المتضادين باعتبار اشتغالها على الوصفين المتضادين فلم لم يجعل السماء والارض من هذا القبيل بهذا الاعتبار وحل الجواب انهما لم يجعلان من قبيل الاسود والابيض لان

على الوصفين المتضادين او شبه تضاد كالسما والارض في المحسوسات
نقل سمار فلو كانت الارض موصوفة بصفة ما

فانما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانخفاض
اي شدة

وهذا معنى شبه التضاد وليس تضادين لعدم تواردهما على
اي كون احدهما في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانخفاض

المحل لكونهما من قبيل الاحسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود
فباخر جاب من تعريف التضاد

والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بـ داخلين في
اي ارتفاع والانخفاض

مفهومى السماء والارض والاول والثاني فيما يعبر المحسوسات
مفهومين للتضاد بين مفهوم الاول ومفهوم الثاني

والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون
كل علم الاول و علم الثاني

مسوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
محسوسا كان او معقولا

فأشبهها بالتضادين باعتبار اشتغالها على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم
لا يبيض والاسود

يجعل متضادين كالا سود والابيض لانه قد يشترط في المتضادين
وهو احد القولين كما مر

ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع
وهو ان يكون بينهما غاية الخلاف

وغيرهما لاول اكثر من مخالفة الثاني مع ان عدم معتبر في مفهوم
رومان

الاول فلا يكون وجوديا فانه اي انما جعل التضاد وشبهه جامعا
اي التوهم

جزران من مفهومهما لان الاسود شئ ثبت له السوداء والابيض شئ ثبت له البياض بخلاف السماء والارض فان الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانخفاض لان لهما وليسا داخلين في مفهوميهما من قبيل **له قول** فقط اي لا غير فبهذا الاعتبار صار مفهوم الثاني محتويا على قيدين احدهما وجودي والاخر مدعي كما ان مفهوم الاول كذلك ١٢ ق

له قول ولا يخفى على من لم يفتقد اي وهذا الشرط غير موجود هنا لانه لا يخفى ان ١٢ وسوقى -

له قول لا يكون وجوديا اي وجوبه فلا يكونان عند من لانها الامران الوجوديان ظاهران انهما متقابل بينهما تقابل السلب والاحتجاب لعدم المالكة وحاصل ما ذكره الشارح ان الاول والثاني لا يكونان متضادين عند من يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا عند من يشترط ذلك اما عند من يشترط فظاهر ان مخالفة الثالث والرابع فما فوقها لاول اكثر من مخالفة الثاني لاما عند من لم يشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف فيمتنع ايضا جعلهما من المتضادين لكن لا من هذه الحيثية بل من حيثية اخرى وهو كون الاول معتبرا الى مفهومه عدم فلا يكون وجوديا فلا يكون عند الغير لما علم ان الضدين هما الامران الوجوديان من وسوقى رحمه الله

قوله ينزلها منزلة المتضايف يعني ان المتضاد عند الوهم كالتضاييف عند العقل كذلك لا ينفك احد المتضادين عن الآخر عند الوهم ٢٢٠

ليس المراد ان الوهم يعتبر المتضاد واخلًا في المتضاييف حتى يرد انه اذا كان احدا ينفك عن الآخر عنده يكون المتضاد جامعا عنده
من غير حاجة الى تنزيه منزلة المتضاييف فلا معنى للتنزيل ١٢ وسوقى **قوله** الا ويحضره الخ كما ان العقل لا يخطر عنده احد المتضاييفين الا وخطر
الآخر ١٢ تجريد **قوله** من المغايرات الخ فاذا حضر السواد في الوهم كان ذلك اقرب لخطر البياض فيه من خطر القيام والقعود والاكل والشرب
في وجود النجا مع الوهم في الاول دون الثاني ١٢ من وسوقى **قوله** سابق على العطف اي سابق ذلك التقارن في خيال المخاطب على العطف

وهي لان الوهم ينزلها منزلة المتضاييف في انه لا يحضره احد

اي المتضاد وشبهه ١٢ اي عند العقل ١٢ ج

المتضادين او الشبهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد

اي غالبها ١٢ الارتباط الوهمي ١٢

اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير المتضادة يعني

اي الوهم بدليل البعد ١٢ ج متعلق باقرب ١٢

ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما

اي كون المتضاد وشبهه جامعا ١٢

ذاهلا عن الآخر وخيالي وهو امر بسببه يقتضيه الخيال اجتماعهما

اي الجامع الخيالي ١٢

في المفكرة وذلك بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق

القول المطبق ١٢

على العطف لا سبب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب

متعلق بتقارن ١٢ ج

التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثانية في

اي لاجل اختلاف اسباب التقارن ١٢

الخيالات ترتيبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها في

راجع لاختلاف الصور ترتيبا ١٢ ق

خيال وهي في خيال اخر مما لا يحتمل اصلا وكم من صور لا تقيب

راجع لاختلافها وضوحا ١٢

عن خيال وهي في خيال اخر مما لا تقع قط ولصاحب علم المعاني

كخيال الكاتب ١٢ كخيال النجار ١٢

فضل احتياجه الى معرفة الجا مع لان معظم ابوابه الفصل

اي زيادة احتياجه من اضافة الصلقة للموصوف

والوصل وهو مبني على الجا مع لا سيما الجا مع الخيالي فان جمعه

ق ١٢ اي لا ينفك

قوله لان معظم ابوابه الفصل والوصل بمعنى ان من ادركه كما ينبغي لم يصعب عليه شئ

ق ١٢ اي لا ينفك

من سائر الابواب بخلاف العكس او المراد بالمعظم الا صعب ١٢ كذا في اليسوقى والتجريد **قوله** وهو مبني على الجا مع اي وجود واحد ما فاذا

كانت ابواب الفصل والوصل بمنزلة كل ابواب علم المعاني وهذا الباب مبني على الجا مع تاكدت حاجته صاحب هذا العلم الى معرفة الجا مع ١٢ ق **قوله**

قوله لا سيما الجا مع الخيالي موجود في التاكيد بمعنى انه وكذا

نوارع الجا مع الشكلا ١٢ وسوقى رحمه الله عليه

اذ لا يكفي مطلق التقارن لانا العطف

لا ينفك عن التقارن وليس لتقارن

بان يكون ثابتين في الجا مع الصورة

المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة في

الخيال معا والخيال خزانة لاهل المراد

وتقارنهما عند التذكر والاضمار ١٢

ج ق **قوله** واسبابه مختلفة

اي لان تلك الاسباب وان كان

جميعها الى مخالفة ذرات تلك الصور

الحسية المقترنة في الخيال بحيث ان

تلك المخالطة مال تلك الاسباب

ومشارها الا ان اسباب تلك المخالطة

مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون

آخر مثلا اذا كان المخاطب صنفه

الكتابة فانها تقتضيه مخالطة لا آتيا

من قلم ودواة وداد وقرطاس فتقتضين

صورا مذكورات خيالية فيصح ان يعطف

احدهما على بعض فيقول انقلم عندى

الدواة عند فظهر من هذا ان

اسباب المخالطة توجد لشخص دون

غيره ١٢ **قوله** وكم من صور لا تقيب

او كقولهم محبوب زيد فانها لا تقيب

عن خيال زيد ولا تقع في خيال عمر

والذي هو غير محب ١٢ وسوقى **قوله**

قوله واصحاب الخ فصل المصنف

بهذا حيث صاحب هذا العلم على معرفة

جزئيات الجا مع الواقعة في التركيب

في مقام الفصل والوصل وبهذا

الرفع ما يقال ان صاحب هذا العلم

يعرف ان الجا مع العقلي امور ثلثة

والوهمي ثلثة والخيالي واحد فلا معنى

لحمله على معرفتها وانما الذي يحتج على

معرفة طالب هذا العلم فكان الا الى

المصنف ان يقول ولطالب علم المعاني

ق ١٢ لان معظم ابوابه الفصل

والمراد بالمعظم الا صعب ١٢ كذا في اليسوقى والتجريد

قوله وهو مبني على الجا مع اي وجود واحد ما فاذا

كانت ابواب الفصل والوصل بمنزلة كل ابواب علم المعاني وهذا الباب مبني على الجا مع تاكدت حاجته صاحب هذا العلم الى معرفة الجا مع ١٢ ق **قوله**

قوله لا سيما الجا مع الخيالي موجود في التاكيد بمعنى انه وكذا

نوارع الجا مع الشكلا ١٢ وسوقى رحمه الله عليه

قوله على مجرى الالف والعادة اي على جريان الشئ المألوف والمتعارف ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور المتعارف منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجا مع وقد تقدم ان ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة وان لها اسبابا وان الاسباب تختلف باختلاف الاشخاص والاعراض والازمنة والامكنة فلا تنضب ولا تنحصر تلك الاسباب ١٢ **قوله** وتبين الاسباب من اضافة الصفة للموصوف اي والاسباب المتبانية ١٣ **قوله** ما يفوت الحصر اي الضبط لكون تلك الاسباب تنحصر كان الجا مع الخيال اكثر الجوا مع وقوعا والاحتياج اليه اشد واما علم ان تلك الاسباب المقفنية لاثبات الصور في الخيال تختلف باختلاف الاشخاص والاعراض والازمنة والامكنة

لما سبق لك ان منشأ تلك الاسباب المخالطة واسباب المخالطة مختلفة فيمكن وجود ما عند شخص دون آخر وحيث كانت تلك الاسباب لا تنحصر فاختلاف الصور باعتبار الحضور في الخيالات لا ينحصر ايضا ولهذا تجد الشئ الواحد يشبه بصور من لصور الحسية المخزونة في الخيال فيشبه كل شخص بصورة مخالفة لما يشبه بها الآخر لكون تلك الصورة التي تشبه بها كل واحد في الحاضرة في جباله كماروي ان سلاحيها صانعا ونقارا وموؤب اطفال طلع عليهم البدر بعد التشوف اليه فاراد كل واحد ان يشبهه بالفضل ما في خزانه خياله فشبّه الاول بالترس المذهب الثاني بالسبيكة المدورة من الابرزة والثالث بالجبين الابيض يخرج من ثالبه والرايع برعيف احمر يصل اليه من بيت ذي تروقة فكل شخص مشبه بما هو ملائم لما هو مخالطة فان مخالطة شديدا فلا بد ان يكثر من بجره ١٢ من رسوق **قوله** يدرك بالعقل الخيال المراد بالجوا مع في هذه القوى ما يتوصل به كل قوة الى جميع عند المفكر لا يدرك بتلك الخصو فامراد بالعقل امر بسببه يقتضيه العقل الاجماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه اولاد بالوهمي بسببه يقتضيه الاجماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه ولا وكذلك الخيال ١٣ من ق د ج **قوله** لان التضاد الخلف يلتفت في التعليل

على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات ^{مصدق بغير اسم فاعل ١٢} ^{اي المتعارف ١٣} ^{اي وجوبه ١٤} ^{متعلق باسباب ١٥}
الصور في خزانه الخيال وتبين الاسباب ^{متعلق باثبات ١٦} ^{الاضافة بيانية ١٧} ^{جدا ١٨} ^{خبر ١٩} ^{اي بخلافه ٢٠} ^{ق د ج ٢١} ^{ق د ج ٢٢}
ما يدرك بالوهم اي ما يدرك بالعقل ما يدرك بالعقل وبالوهم
ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال
ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان ^{بل هو وصف المصور ٢٣}
معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان ^{اي يدركه بالعقل ٢٤} ^{اي قونا ليس للارد الخ ٢٥}
السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات
واجابوا بان الجا مع كون كل منهما مضافا للآخر وهذا معجزتي ^{عطف على اعترضوا ٢٦}
لا يدركه الا الوهم وفيه نظرا انه ممنوع وان ارادوا ان تضاد ^{لما في هذا الجواب ٢٧}
هذا السواد لهذا البياض معجزتي فماتل هذا مع ذلك ^{الخصوص ٢٨} ^{اي فنقول تماثل ٢٩} ^{كزيد ٣٠} ^{كسر ٣١}
وتضايفه معه ايضا معجزتي فلا تفاوت بين التماثل ^{في التماثل والتضاد ٣٢}
التضاييف والتضاد وشبهها في انها ان اضيف الى الكليات

الى الجا مع العقل لعمدة ادراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضاييف وان كان الجا مع العقل قد يكون مدركا بالوهم ١٢ **قوله** معان معقولة اي يدركها العقل لكونها معاني كلية ان لم تضف الى شئ اذا اضيفت الى كلي فان اضيفت الى جزئي كانت من مدركات الوهم فماتل مثلا ان اعتبر غير مضاف او مضافا الى كلي كان من مدركات العقل وان اعتبر مضافا الى جزئي كان من مدركات الوهم كذا في الرسوق وقال حفيدنا حكيم كون التماثل جامعا عقليا والتضاد واهميا مع كونها معقولتين لان التماثل في نفسه صانع للجمع بلا احتيال فاذا التقنت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد في نفسه غير صانع لذلك بل يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي من شأنه الخيلة ١٣ **قوله** على كثير فظنوا ان الجا مع العقل هو ما يدرك بالعقل والجا مع الوهم هو ما يدرك بالوهم والجا مع الخيال فاعترضوا الخ ١٤ رسوق

له قوله ثم ان الجامع الخيالي الخ هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل ان الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل والمراد بالجامع الخيالي ٢٤٢ ما يدرك بالخيال وتوضيحه ان ذلك البعض لما فسره الجوامع المذكورة بما يدرك بهذه القوى واعتراضه على التفسير المذكور بما هو في قوله الشارح اعلم ان الاعتراض بالجامع الوهمي فيه قصورا اذ حيث كان المراد بالجوامع المذكورة ما يدرك بهذه القوى فلا يصح هذا التفسير في الجامع الخيالي ايضا وسواء **له قوله** فان قلت لعل معترضنا على السكاكي بوقوع التناقض في كلامه والغرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه التوطية والتمهيد للاعتراض على المصنف حيث وقع التخلل في كلامه ١٢ **له قوله** مشعر الخ لانه قال الجامع بين المجتبتين اما عقلي وهو ان يكون بين المجتبتين اتحاد في تصور ما الا ومن

المعوم ان الكلام في الجامع المصحح للعطف اذا لا يصح العطف لا يتعلق الغرض ببيان تصور معين متصور وتوضيحه يدل على الاقرار ١٢ **له قوله** حيث منع الخ اي لعدم الجامع بين المسند اليها وان كان الجامع بين المجتبتين موجودا ١٢ وسواء **له قوله** محتمل فمفهوم من الاولين لدلالة الاخير عليه فهو من عطف الجمل ١٢ **له قوله** واما ان الخ جمل هذا الجواب انا لا نسلم ان كلام السكاكي هنا اعني قوله والجامع بين المجتبتين الخ في بيان الجامع المصحح للعطف حتى يلزم التناقض في كلامه بل كلامه ينافي بيان حقيقة الجامع واما كونه كائنا ولا فشي آخر وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس والحق باوجهاته وصرامة الارنب محدثة ومن لاقى كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق وحقى ضيق مع اتحاد المسندين في المتأخرين ان السكاكي في صحة العطف وجود الجامع في كلا المجتبتين فكلا السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه هنا وقال بعض الافاضل والاولى ان يحجب كما تقدم بان الاتحاد فيما ذكر مثالا يفي في الجمع ان تعلق الغرض والتقصير الثاني بالاتحاد قلت خفي ضيق وخاتمي ضيق وكان المنصود ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي اشياء غريبة كلف الاتحاد المذكور اذ جمل المصنف هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان واما ان كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عطف الاخرى عليها مثلا بد من الجامع بين المجتبتين ١٢ من قوله **له قوله** لما اعتقد الخ حيث قال المصنف الا ايضا واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المجزئة او الجزر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحوه لم لا يبرهن بحدوث الجمع وخطا زيدا ثانيا في فيه من القطع بامتناعه ونعم هو منقوض في موضع آخر منه بامتناع قول القائل خفي ضيق وخاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر انتهى فانت تراهم قد حكم على السكاكي بالسهو في كلامه ولم يصحح بغيره بالسابق واللاحق كما ذكره سابقا ١٢ وسواء رحمه الله

كانت كلمات وان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف ^{اي فتكون من مدركات العقل ١٢} ^{اي فتكون من مدركات الوهم ١٣} ^{سواء اضيف الى كلي او جزئي ١٢} **يصح جعل بعضها على الاطلاق عقلية وبعضها وهمية ثم ان** ^{وهو الاتحاد والتماثل والتضاد ١٢} ^{وهو التضاد وشبه التضاد وشبه التماثل ١٣} **الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس بصورة** ^{بل وصف لها ١٢} **ترسم في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام صاحب المفتاح** ^{المدركة بالعقل او بالوهم ١٢} **مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين المجتبتين باعتبار** **مفرد من مفرداتها وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع** ^{اي السكاكي ١٢} ^{نفي كلامه مناقاة ١٢} **صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومراره الارنب** ^{اي الجامع بين المجتبتين ١٢} **والف باذبحاته محدثة قلنا كلامه ههنا ليس الا في بيان الجامع** ^{جوابا عن جانب السكاكي ١٢} ^{اللفظ اذ كان في قوله الخ في قوله} **بين المجتبتين وامانات اتي قدر من الجامع مع يجب لصحة العطف** ^{باعتبار ١٢} **فمفروض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبتين** ^{اي كلامه مناقاة في كلامه ١٢} **المسندين والمسند اليهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه** ^{اي من السكاكي ١٢} **في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غير الى ما ترى فذاكر** ^{خبران ١٢} ^{الجواب ١٢} ^{الاجابة ١٢} **مكان المجتبتين الشيليين ومكان قوله اتحاد في تصور ما اتحاد** ^{اي السكاكي ١٢}

منه بامتناع قول القائل خفي ضيق وخاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر انتهى فانت تراهم قد حكم على السكاكي بالسهو في كلامه ولم يصحح بغيره بالسابق واللاحق كما ذكره سابقا ١٢ وسواء رحمه الله

١٥ قوله في الخلل ان المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشئيين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عندنا
 او قديم من قيودها ظهر انه اراد بالتصور المعنى المتعارف وهو العلم فليزيم الفساد في القولين المذكورين كما بين استباح هذا الفساد وانما لم من تغييره ولا يرد
 ذلك على مجازة السكاكي لانه مثل الاتحاد تصور بالاتحاد في الخبر عندنا في قيودها قلنا قلنا ان مراده بتصورها والخيال ان يكون بين تصورهما
 متصورهما لا المعنى المتعارف على قياس ما سبق ١٢ من سوتى **١٥ قوله** بين نفس الصور والمفاهيم لا بين التصورات وهذا انما يظهر على التعارض بين العلم والمعلوم
 والتحقيق انها متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرى الاعتبار كما تقرر في محله ١٣ تجريد **١٥ قوله** وحده الخ عطف على تاويل يعنى يقال جوابا عن المصنف انه اراد بالشيئين
 الجملتين وانما غاية الاختصار والتفصيل ان اراد بالتصور مفردا

من مفردات الجملة اطلاقا للتصور على المتصور مما لا لاف
 واللام على الجملتين لا على العهد فيرجع كلامه بهذا الاعتبار الى
 ما قاله السكاكي ١٢ من سوتى **١٥ قوله** يابى من ذلك
 وليس فيها ما يدل عليها والمقابلة من الشئيين اي الشئيين
 من اجزاء الجملتين لان نفس الجملتين يكون المراد بالتصور مفردا
 مفردا من مفردات الجملة بعيد جدا والمقابلة من ذلك
 فتبين المصنف بالتصور مفردا عما يابى هذا المحل مع ان المصنف
 قد رد كلام السكاكي هذا في الايضاح وحمله على انه سهو منه
 وقصد بهذا التغيير اصلاحا فكيف يحل كلام المصنف على
 كلامه ١٣ من ق **١٥ قوله** بعد وجود المصنف اي للعطف كقولها
 انشائيتين لفظا ومعنى فقط وخبريتين كذلك لكن مع جامع
 عقل ادومى او خيالى ١٣ ت **١٥ قوله** تناسب الجملتين
 الخ ذكر ارباب الحاشي ان النسبة الواقعة في الجملتين على
 ثلثة اقسام احدها ان يكون المقصود وتجهيد بها من خصوصية
 بان يراد بمقتضى الحصول ما دللوا فيهما والتجديد كذلك
 والثاني ان يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت
 او خصوص التجديد بان يراد الدوام في احدهما والتجديد في
 الاخرى والثالث ان يكون المقصود نفس النسبة في ضمن
 خصوصية فتيقن في الاول الاسمية في الجملتين فيقال
 زيد قائم وصديقه جالس لان الاسمية لا تدل على مطلق
 الحصول بئنا على انها لا تفيد الدوام الا بالقرائن وتبين
 الفعلية فيهما بئنا على ان الفعلية لا تدل على اكثر من مطلق
 الثبوت فيقال تمام زيد وقد صرحا به فهذا الوجه لا محل
 للاستحسان فيه لانه يجب فيها التوافق والثاني في افق
 التجدد في الاول والدوام في الثاني او العكس تعين
 الفعلية في الاول والاسمية في الثانية او العكس فلا محل
 لاستحسان التناسب فيه بل يمتنع التناسب فيه هذا
 القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن بل يجب
 التوافق في الاول والتخالف في الثاني كما مر فلا استحسان
 واما الثالث وهو الذي يقصد فيه النسبة في ضمن اي
 خصوصية فهو محل الاستحسان لانه يجوز كل من التناسب
 وترك الحصول المقصود بكل لكن التناسب ادنى فيكون من
 المحسنات فتقول زيد قائم وصاحبه قائم وقام زيد وقد

في التصور فوق الخلل في قوله الوهم ان يكون بين تصورهما شبه
 اي قول المصنف ١٢

تماثل او تضاد او شبه تضاد والخيالى ان يكون بين تصورهما تقارن

لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين
 اي الذين هما تصوران ١٣

تصوريهما اعنى العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو بين نفس
 اي تصوريهما العلم بهما ١٣ ق

الصور فلا بد من تاويل كلام المصنف وحمله على ما ذكره السكاكي بان

يراد بالشئيين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة و مع

ان ظاهر عبارته يابى عن ذلك ولبحث الجامع زيادة تفصيل و
 اي المحل على كلام السكاكي ١٣

تحقيق اوردناها في الشرح فانه من المباحث التي ما وجدنا
 اي ما ذكر من زيادة التفصيل ١٣ ق

احد احوال حول تحقيقها ومن محسنات الوصل بعد وجود المصنف
 اي العطف ١٣

تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وتناسب الفعليتين
 اي في كونها اسميتين او فعليتين ١٣ مطلق

في المعنى والمضاربة فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض
 بان يكون فعل كل منهما ماضيا ١٣ ق

للتجديد في احديهما والثبوت في الاخرى قلت قام زيدا وقعد

عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد الا لما نفع مثل ان يراد في احدهما

صاحبه من التجريد والدوتى **١٥ قوله** من غير تعرض الخ هذا التقييد لقوله والاخبار فالمراد منه ان لا يكون المقصود واختلا في التجدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون المقصود من
 الجملتين التجدد او الثبوت او لم يكن شئ منهما مقصودا فيهما ولم يكن مقصودا في احدهما دون الاخرى ففى جميع هذه الصور غاية التناسب بينهما من محسنات العطف كما مر توجيهه ١٣
١٥ قوله قلت الخ اعترض عليه بان قام زيد وقعد عمرو يدلان على التجدد والمضى في زيد قائم وعمرو قاعد يدلان على الثبوت فكيف يصح التقييد بها لمجرد الاخبار راجب بان المراد
 بالتعرض الملقى التعرض بحسب القصد لا بحسب دلالة اللفظ فقد يكون قصد المتكلم افادة مجردة الى المسند اليه في الجملة واسمية كانت او فعلية فيفيد الكلام مجرد تلك
 النسبة وان كانت الجملة قاله بحسب الاصل على التجدد والثبوت ١٣ من سوتى **١٥ قوله** الاما نفع استثناء من محذوف اي فلا يترك هذا التناسب اللفظي الا لما نفع يمنع فيه الاما نفع
 هو اختلاف القصد بالعطوفت بالمعطوفت عليه ١٣ وسوتى وغيره ١٣

نوکرۃ لظہور رتبہ اہل مؤکدہ لایحتاج میہا کے ربط باخوانہ و فلا یجب نہا فی ہذا البیان علیہ السرا

١٢ تجريد سوتى **قوله** فاذا جارا جملهم اذ اى ...
لا يتاخر ون ساعه اذا جارا جملهم ولا يستقدمون فقوله لا يستقدمون
عطفت على مجموع الجملة قبله شرطها وجزاها فالمعطوف
مطلق المعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة
١٣ سوتى **قوله** لا على الجزاء اى وجده من حيث انه
جزاء والاركان هو ايضا جوابا لا اذا اذا المعطوف على الجواب
جواب فيرو عليه انه لا يتصور التقدم بعد مجئ الاجل لان الوقف
الذى جارا الاجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله وحينئذ فلا
فائدة في نفيه لانه لقي لما هو معلوم الاستحالة فقوله اذا لاسعى
صح معقوبه في اللغة وان كان صادقا وجوز بعضهم جعل قوله
ولا يستقدمون استئنافا اخباريا و انجرك انهم لا يستقدمون
اى لا يموتون قبل مجئ اجلهم اى الوقت هو آخر عمرهم وفي
بعض حواشى البيضاوى يصح ان يكون قوله ولا يستقدمون
عطفا على قوله لا يتاخر ون وفائدة العطف البانغة في التيقن
التاخير وذلك لانه لما قرز به ونظمه في سلمه اشعر انه بلغ في
الاستحالة الى مرتبة التقدم فكما انه يستحيل التقدم يستحيل
التاخر ١٤ من ق **قوله** تذييل قبل الفرق بين التذنيب
والتبني مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة
ان ما ذكره في حيز التبني بحيث يتوالت المتامل في المباحث
المتقدمة لفهمها بخلاف التذنيب ١٥ **قوله**
شبهه الضمير في الجمل المذكور وحاصل ما ذكره ان المصنف شبه
ذكر بحث جملة الحالية عقب بحث فصل والوصل بجمل الشئ
ذنا به للشئ مع التكميل والتبني في كل او سجا مع ايجاد
اشئ متصلا بالآخر اشئ اتصالا يقتضيه عدده من اجزائه وكونه
من ادناه بقصد التكميل ١٦ من سوتى **قوله** لكان
التناسب الخ المكان مصدريه بمعنى الكون والوجود من
كون القامة وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث
والفصل والوصل لمكان التناسب اذا قران الحالية بالواو
شبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفعل وحاصل ما ذكره في
هذا التذنيب تقسيم الجملة الحالية الى اقسام خمسة ما يتعلق فيه
الواد وما يتعلق فيه الضمير وما يجوز فيه الامران على السواء
وما يترجى فيه الضمير ما يترجى فيه الواد ١٧ سوتى وتجريد **قوله**
اي الكثير الراجح اشار الشارح الى ان مراد المصنف
بالاصل الكثير الراجح ولم يرد بالاصل القاعدة ولا الدليل
فكذلك ما بينا في غير هذا الموضع ١٨ سوتى **قوله** عن الموكدة
بالمضمون ما تضمنته واستأنزمت الجملة قبلها كما في قوله
اى وصيرورتها كالشئ الواحد والحاصل ان الحاصل
بالمقتضى ١٩ سوتى
مع التعليل

له قوله في المعنى حكم الخواي امر محكوم به على صاحبها ان لا يركبها فادرك ان زيد ثبت له في حال وصفه بالركوب
 وفي ضمن ذلك ان الركوب ثابت له فالركوب محكوم به على زيد بثبوت له وانما قال في المعنى لان الحال في اللفظ غير محكوم بهاء فيها فضلة
 ثم الكلام بدونها ١٢ وسو في **له قوله** فان قول الخواي ما ذكره الاشارة ان كلاما من الحال والخبر تقتضيه الكلام كونه عارضا تابعا للمعروف في
 متساويان في ذلك ومختلفان في ان المقصود الاصل من التركيب بالنسبة للخبر بثبوت له لئلا يتبدل بخلاف الحال فليس بثبوت له صاحب مقصودا من التركيب
 بل المقصود وثبوت امر آخر له كالمجي في المثال وحسب الحال قيد اليهون ذلك الامر هو المجي فيستغفار ثبوت الحال بطريق اللزوم المعنى كما مر
 ١٣ **له قوله** الى انه في

الحال الخبرية مخالفة لما تقران
 الكلام اذا قيل على قيد زائد
 على مجرد الاثبات او النفي كان
 ذلك القيد هو النقص لا الصلة
 والمقصود بالذات من الكلام
 والحال من جملة القيود ويمكن
 ان يقال الحكم عليه بها بان على
 سبيل التبعية وانه غير مقصود
 بالذات من حيث انه فضلة
 يستقيم الكلام بدونه والمسند
 هو المقصود بالذات من حيث
 انه مسند وكن لا يستقيم الكلام
 بدونه وذلك لا ينافي ان المقصود
 بالذات من التركيب لليلج
 هو القيد تدبر ١٢ ان في الخبر
له قوله في المعنى وصف
 في الحال ذات جيتين لها شبه
 بالخبر في انها تقيدها كما ربحا
 بعد المضاف قبل ما عاها ولها
 شبه بالنعت في دلالتها على
 معنى في صاحب وكونها
 بحيث لو سقطت لم يخل
 كلام ١٢ تجريد **له قوله**
 كما خبر الخواي في بيت الحماسة
 من قول سهيل بن شيان شعر
 قلاد من الشمر فامسى وهو
 داخل بالكانات الخواي واقع
 بعد الاثنا واحد الاول نفس
 اشارة ١٢ وسو في رحمه الله
له قوله والجملة الوصفية
 اي الواحدة صفة للنكرة كقوله
 تعالى وما اهلكنا من قرية الا بال
 كتاب معلوم وكقوله تعالى اولئك

وانما كان الاصل في المتقلبة الخلو عن الوا ولا نهائي المعنى حكم على
 صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ فان في قولك جاء زيد سراكبا
^{وان كان الخبر محكوما به ايضا في اللفظ}
 اثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب الا انه في الحال على سبيل التبعية
^{اي اثبات الركوب ١٢}
 وانما المقصود اثبات المجي وجئت بالحال لتزيد في الاخبار عن المجي
^{اي بالاخبار ١٢}
 هذا المعنى ووصف له اي ولا نهائي المعنى وصف لصاحبها كالنعت
^{مفعول تزييد ١٢}
 بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا
^{اي منها ١٢}
 الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه
^{اي في الحال ١٢}
 بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به
^{من غير ان يكون له صفة في الخبر فلهذا لم يشرط المذكورة وغيره ١٢}
 واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما انها يكونان بدون الواو
^{اشارة الى المعنى ١٢}
 فكذلك الحال واما ما اورد بعض النحويين من الاخبار والنعوت
^{اي على كبرى وهي انها يكونان بدون الواو ١٢}
 المصدرة بالواو كالخبر في باب كان والجملة الوصفية المصدرة
^{صفة للخبر والنعوت ١٢}
 بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل
^{على سبيل الامثلة فلم يخبر عن الاصل ١٢}
 التشبيه والالتحاق بالحال لكن خالف هذا الاصل اذا كانت الحال
^{اي كون قولك بالواو ١٢}
 لا ينافي بالواو احيانا ١٢

مر على قرية وهي غادية على عرشها فان الجملة في الآيتين عند صاحب الكشاف صفة للنكرة والواو ايدة دخولها وخروجها سواء وقائدها تأكيد وصل
 الصفة بالموصوف اذا الاصل في الصفة مقاربة الموصوف فلهذا الواو اكدت اللصوق ١٢ **له قوله** على سبيل التشبيه والخواي ان كون الحال
 اصلا عدم الاقتران بالواو وكتسب من مشابهتها للخبر والنعت فلما خالف هذا الاصل المكتسب فيها اقرنت بالواو على الخبر والنعت عليها لورودها بعد
 ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ١٢
 وصو في رحمه الله عليه

قوله فانها في الغار لتعليق اي انما خولف ذلك الاصل في الحال التي هي جملة لانها في ١٣ وسوق **قوله** مستقلة يعني ان الجملة واقعة حال مستقلة بالافادة من حيث كونها جملة ومقتضى ذلك الاستقلال انها تحتاج الى رابط يربطها بما قبلها والاصل في الجملة الحالية وجد فيها جهران جهة كونها حالا هي عارضة والاولى توجب احياها بما يربطها بما قبلها دون الثانية ١٢ **قوله** صالح للربط اما الضمير فلكونه عبارة عن المزمع والاولا فلكونها موضوع للربط والجمعية واختلف في ايها اقوى في الربط فيقول الواو لانها موضوع لذكر اذ هي في اصلها للجمع كما قيل ان اصل هذا الواو الحالية هي العاطفة وقيل الضمير لانه على الربط طائفة شار بقوله والاصل في ١٤ **قوله** ما لم تس حاجته الخ يعني فان مست حاجة الى زيادة الربط

جملة لانها في الغار لتعليق اي انما خولف ذلك الاصل في الحال التي هي جملة لانها في ١٣ وسوق قوله مستقلة يعني ان الجملة واقعة حال مستقلة بالافادة من حيث كونها جملة ومقتضى ذلك الاستقلال انها تحتاج الى رابط يربطها بما قبلها والاصل في الجملة الحالية وجد فيها جهران جهة كونها حالا هي عارضة والاولى توجب احياها بما يربطها بما قبلها دون الثانية ١٢ قوله صالح للربط اما الضمير فلكونه عبارة عن المزمع والاولا فلكونها موضوع للربط والجمعية واختلف في ايها اقوى في الربط فيقول الواو لانها موضوع لذكر اذ هي في اصلها للجمع كما قيل ان اصل هذا الواو الحالية هي العاطفة وقيل الضمير لانه على الربط طائفة شار بقوله والاصل في ١٤ قوله ما لم تس حاجته الخ يعني فان مست حاجة الى زيادة الربط

جملة فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة
 اسمة او فعلية ١٣
 تقييدية ١٢
 خبران ١٢

بالافادة من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال
 تفسير الاستقلال ١٢
 اي الارتباط ١٣

من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير مستقلة بل

متوقفة على التعليق بلام سابق قصد تقييدها بها فتحتاج
 اي جملة الحالية ١٣
 اي جهران كونها في ١٤

الجملة الواقعة حالا الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالته و

كل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الذي لا يعدل عنه مالم
 اي ضمير ذي الحال ١٢
 اي المراجع الكثير ١٢
 اي البلفا ١٣

تمس حاجة الى زيادة ارتباطها بالضمير دليل الاقتصار عليه في

الحال المفردة والخبر والنعت فالجملة التي تقع حالا ان خلت
 يشار في تفصيل محل افراد الواو والضمير محل اجتماعها ١٣ ق

عن ضمير صاحبها الذي تقع هي حالته وجب فيها الواو ليحصل

الارتباط فلا يجوز خرجت زيدا قائما وماذا كان كل جملة خلت عن
 اي بدون الواو ١٢

الضمير وجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ذلك فيها

واي جملة لا يجوز فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي
 اي الاسم المذكور ١٢
 اي الاسم المذكور ١٢
 اي الاسم المذكور ١٢

يجوز ان يتصب عند حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا
 اي هذا الجوز المذكور ١٢
 اي الاسم المذكور ١٢
 اي الاسم المذكور ١٢

يجوز ان يتصب عند حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا

يجوز ان يتصب عند حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا

يجوز ان يتصب عند حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا

اي بالواو لان الربط بها اقوى لما مر من انها موضوع للربط ويحتمل ان المراد فان مست الحاجة لزيادة الربط اي بها ١٣ وسوق **قوله** في الحال المفردة فيه ان الضمير فيها ليس للربط لان الحال المفردة لا تحتاج لربط بل لفردرة الاشتقاق لان كل مشتق يحتمل الضمير فالدليل لم ينتج المطلوب وفي غير الحكيم ان المراد بالحال المفردة في كلام المصنف المستدلى متعلق ذي الحال نحو ضربت زيدا قائما ابو دكذ يقال في الخبر والنعت حيث فلاية وان الضمير في التثنية كونهما صفة محتاجة للفاعل لانه للربط ١٢ من الدرس في ١٤ والخبر والنعت اي اعم ان يكونا مفردين او جمليتين نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم ونحو رجل كريم مررت به ١٣ وسوق **قوله** يجب فيها الواو اي لفظا او تقديرا كما في قول الشاعر يصيف غارضا لطلب اللؤلؤ وان تصيف النهار فغارضا وصاحبه لا يدري ما حاله شغل تصيف النهار المار غارضا ورفيقه بالغيث ما يدري قالوا ومقدره اي والمما قامه لكن قال الذي هين الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لا واو ولا ضمير فقيدها فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو ادنى لانه الاصل في الربط فيقال تقديره المار غارضا فيه ١٢ بتجريد **قوله** لما ذكر الخ والاصل انه قد بين ان الجملة الواقعة حالا اذا كانت خالية عن الضمير وجب فيها الواو فاراد ان يبين ان اي جملة تصلح لهذا الوصف اعني وقومها حالا حاوية عن ضمير صاحبها مقارنة للواو وجوبا ١٢ سيد السند **قوله** وكل جملة تلابن وجوب الواو في الحالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجملة الحالية عن الضمير ما يقع ان تقع حالا ومنها ما يقع ان يشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ ١٢ بتجريد **قوله** فاعلا كقولك جاز زيدا فزيد اسم يقع ان تجي منه الحال فاذا آتيت بجملة خلت عن ضمير كقولك مرويتكلم جازان تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيدا جاز حال كون عمرو يتكلم ١٢ بتجريد

جملة لانها في الغار لتعليق اي انما خولف ذلك الاصل في الحال التي هي جملة لانها في ١٣ وسوق قوله مستقلة يعني ان الجملة واقعة حال مستقلة بالافادة من حيث كونها جملة ومقتضى ذلك الاستقلال انها تحتاج الى رابط يربطها بما قبلها والاصل في الجملة الحالية وجد فيها جهران جهة كونها حالا هي عارضة والاولى توجب احياها بما يربطها بما قبلها دون الثانية ١٢ قوله صالح للربط اما الضمير فلكونه عبارة عن المزمع والاولا فلكونها موضوع للربط والجمعية واختلف في ايها اقوى في الربط فيقول الواو لانها موضوع لذكر اذ هي في اصلها للجمع كما قيل ان اصل هذا الواو الحالية هي العاطفة وقيل الضمير لانه على الربط طائفة شار بقوله والاصل في ١٤ قوله ما لم تس حاجته الخ يعني فان مست حاجة الى زيادة الربط

قوله لاكرة الم هذا محترز قوله يجوز ان ينتصب عنه الحال ١٢ وسوقى **قوله** وانما لم يقل الم حاصله لو كان من ضمير صاحب الحال
لزم جعله صاحب الحال قبل تحقق الحال وهو محراز والحقيقة اولى لا صحتها ١٢ وسوقى **قوله** اعني انما كان المتبادر عند الاشارة الى صحة وقوعها
حالا مع انه ليس مراد اقال اعني الم ١٢ **قوله** ليدخل فيه اي في ذلك القول اعني قوله وكل جملة خالية عن ضمير يجوز ان ينتصب عنه حال بخلاف ما لو
قال يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا ١٢ **قوله** الجملة الخالية الخ اي ودورها مطاوب لاجل اخراجها بعد
ذلك بالاستثناء ووجه دخول الجملة المذكورة في كلامه انه يصدق عليها انها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال بخلاف ما لو قال يجوز ان تقع تلك
الجملة حالا عنه فانه لا يدخل فيه اذ لا يصدق عليها

او منكر او مخصوصا لاكرة محضة او مبتدأ او خبرا فانه لا يجوز
بنت او اضافته او غيرهما ١٢ خالية عن التخصيص ١٢
ان ينتصب عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
مع انه انحر ١٢
لان قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه
وما بينها قيود للمبتدأ ١٢
اي عما يجوز ان ينتصب عنه بالواو وما لم يثبت له هذا الحكم اعني
بمعنى مع ١٢ من تنمة العلة ١٢ ج
وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه انما جاز
انما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان تقع تلك الجملة
اي بديل قوله يجوز ان ينتصب عنه حال ١٢ ق
حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدر
في ذلك القول ١٢
بالمضارع المثبت فيصح استثناءها بقوله الا المصدرية بالمضارع
اي متصلا ١٢ اي جملة المصدرية ١٢
المثبت نحو جاء زيدا ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو
اي في كونها مضارعة مشتبهة ١٢
حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير
في قوله لان الاصل الخ ١٢ ق
فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة
وهي الخبرية ١٢ في بعض النسخ
بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا التبتة لا مع الواو ولا بدونها
الا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تدخل الجملة الحالية عن ضمير صاحب
الحال

يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيها الواو كالاسمية في بعض الاحوال وبقية يجب الضمير كالمضارعة المثبتة وبقية يستوي فيها الامر ان وهي المضارعة
المنفية والماضوية لفظا وبقية يترجح فيها احد هما
كالاسمية في بعض الاحوال وقد اشار المصنف
لتفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت
فعلية الخ ١٢ وسوقى رحمه الله تعالى -

الحال
لزم جعله صاحب الحال قبل تحقق الحال وهو محراز والحقيقة اولى لا صحتها ١٢ وسوقى
اعني انما كان المتبادر عند الاشارة الى صحة وقوعها
حالا مع انه ليس مراد اقال اعني الم ١٢
قوله ليدخل فيه اي في ذلك القول اعني قوله وكل جملة خالية عن ضمير يجوز ان ينتصب عنه حال بخلاف ما لو
قال يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا ١٢
قوله الجملة الخالية الخ اي ودورها مطاوب لاجل اخراجها بعد
ذلك بالاستثناء ووجه دخول الجملة المذكورة في كلامه انه يصدق عليها انها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال بخلاف ما لو قال يجوز ان تقع تلك
الجملة حالا عنه فانه لا يدخل فيه اذ لا يصدق عليها
انه خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز ان تقع
حالا عنه جواز وقوعها حالا مع ان دخولها مطاوب
لاجل ان يخرج بديل ذلك بالاستثناء ١٢ وسوقى
قوله الا المصدرية بالمضارع الخ قال في
الاطول يجب ان يستثنى المصدرية بالمضارع الخالي
عن قد فقط لا تقدير ايضا قول سياقي في جملة
اقتران الماضية بقدر جواز انفراد الواو فيما ذكر على
قوله ١٢ تجريد **قوله** فانه لا يجوز الخ ١٢ و
يجوز ان تجعل تلك الجملة عطف على جملة جاز زيد
عند وجودها مع بينهما ١٢ وسوقى **قوله**
بالضمير فقط اي وليس في تكلم عمرو ضمير فلو قيل
معصم جعلها حالا ١٢ وسوقى **قوله** في الجملة
زادها لادخال الجملة المصدرية بالمضارع المثبت
فانها تصح الحالية في حال اشتغالها على ضمير في
الحال ١٢ تجريد **قوله** فانها لا تقع
حالا اي لا تقدر انقول فاذا قلت جاز زيد
ان ترى فارسا يشبهه لم يصح ان يكون جملة بل
ترى الخ حالا لا تقدر بقولا فيه بل ترى الخ لان
الحال كالنعت وهو لا يكون انشأ وتوضيحه على
ما قيل انه يمنع وقوع الانشائية حالا لان الخبرين
من الحال تخصيص ووقوع مضمون ما قبلها بوقت
حصول مضمونها فيجب ان يكون مضمونها حاصلا
وهذا انما يظهر في الخبرية دون الانشائية لان
الانشائية اما ظلية كاهرب او ايقاعية نحو ثبت
واشتهرت بالاستقرار والمقصود من الاول
محو الطلب سوار وقع مضمونها ولا من الثانية
الايقاع دايا ما كان فاصح ان يقيده مضمون
العامل الجملي بالفعل بطلب شئ لم يقع او
بايقاع شئ لم يقع اذ لا معنى لتقيده ان يكون
واقعا كالمقيد ١٢ كذا في السوقة **قوله**
ان لم تحل الخ اي بان اشتملت على الضمير في
حينئذ اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان
تكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان
يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيها الواو كالاسمية في بعض الاحوال وبقية يجب الضمير كالمضارعة المثبتة وبقية يستوي فيها الامر ان وهي المضارعة
المنفية والماضوية لفظا وبقية يترجح فيها احد هما
كالاسمية في بعض الاحوال وقد اشار المصنف
لتفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت
فعلية الخ ١٢ وسوقى رحمه الله تعالى -

قوله تشكراى على قرأة الرفع دهي المتواتر واما على قرأة بالهزم على انه بدل فمثل من قمن فليس مما نحن فيه لا يصح ٢٤٨
 ان يهزم لكونه جوابا للنهي لان شرط الهزم في جوابه صحة تقديره ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا ١٢ تجريد **قوله** تشكراى
 ان فاسمين والتا للعد وجعلها بعضهم للطلب كثيرا ١٣ **قوله** لان الاصل المفردة وقيل احواله المفردة اما بفتح كثره وروادون
 الجملة واما بمعنى ان الحال فضلة وكونها فضلة يقتضي اعرابا بالنسب والاعراب يقتضي الافراد لغزاة المفردة ما صلة في الاعراب ١٢ تجريد
قوله لمرقة المفرد
 اي تاصلة في الاعراب انما
 تعرب الجملة محلا لتعلقها على
 المفرد ويوقعا موقعا ١٢
 تجريد **قوله** تدل على
 حصول صفة له مرقة او
 بطريق اللزوم كما في قوله
 جاز زيد غير مباشر فان
 عدم المشي يستلزم الركوب
 او يقال ان الكثير فيها ذلك
 اي الدلالة على حصول صفة
 فاذن ما يقال ان قوله
 جاز زيد غير مباشر لا يدل على
 حصول صفة بل انما يدل على
 عدم الصفة ١٢ وسوقى -

قوله تشكراى على قرأة الرفع دهي المتواتر واما على قرأة بالهزم على انه بدل فمثل من قمن فليس مما نحن فيه لا يصح ٢٤٨
 ان يهزم لكونه جوابا للنهي لان شرط الهزم في جوابه صحة تقديره ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا ١٢ تجريد **قوله** تشكراى
 ان فاسمين والتا للعد وجعلها بعضهم للطلب كثيرا ١٣ **قوله** لان الاصل المفردة وقيل احواله المفردة اما بفتح كثره وروادون
 الجملة واما بمعنى ان الحال فضلة وكونها فضلة يقتضي اعرابا بالنسب والاعراب يقتضي الافراد لغزاة المفردة ما صلة في الاعراب ١٢ تجريد
قوله لمرقة المفرد
 اي تاصلة في الاعراب انما
 تعرب الجملة محلا لتعلقها على
 المفرد ويوقعا موقعا ١٢
 تجريد **قوله** تدل على
 حصول صفة له مرقة او
 بطريق اللزوم كما في قوله
 جاز زيد غير مباشر فان
 عدم المشي يستلزم الركوب
 او يقال ان الكثير فيها ذلك
 اي الدلالة على حصول صفة
 فاذن ما يقال ان قوله
 جاز زيد غير مباشر لا يدل على
 حصول صفة بل انما يدل على
 عدم الصفة ١٢ وسوقى -

من جهة كونه فعلا لان التجرد والذى يدل عليه الفعل وفعلا انما هو الوجود
 بعد العدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك
 وقد يجاب بان يدل على ذلك بمثولة ان شأن المتجرد وانما لا
 عليه عدم الثبوت فتمت الامر
 على ذلك ١٢ ق -

فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي الواو نحو
 نقلا عن ٥٥
 لى وجب الانتفاء بالضمير ١٢
قوله تعالى ولا تمن تسكراى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا
 لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقه المفردة في الاعراب
 و لا تمنع الواو والانتفاء بالضمير ١٢
 اي احواله ١٢
 وتطفل الجملة عليه لوقوعها موقعا وهي اي المفردة تدل على حصول
 اي في اصل وضعها ١٢
 صفة اي معنى قائم بالغير لا نهالسان الهيئة التي عليها الفنا عل
 اي حال التلبس بالفعل ١٢
 او المفعول والهيئة معنى قائم بالغير غير ثابتة لان الكلا مرف
 ولو بواسطة حرف الجر فدخل الجور وحيث
 بان تنقل من صاحبها ١٢
 الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدها له
 فمقارن صفة للحصول ١٢
 يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
 اي سنا لا يذنى
 وقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقاررنة وهو اى
 اي التخصيص لمذكور ١٢
 المضارع المثبت كذلك اي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن
 لما جعلت قيدها له كالمفردة فيمتنع الواو فيه كما في المفردة اما
 اي الحال المفردة ١٢
 الحصول اي دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة
 فلكونه فعلا فيدل على التجرد وعدم الثبوت مثبتا فيدل على
 اي عدم المقام ١٢

من جهة كونه فعلا لان التجرد والذى يدل عليه الفعل وفعلا انما هو الوجود
 بعد العدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك
 وقد يجاب بان يدل على ذلك بمثولة ان شأن المتجرد وانما لا
 عليه عدم الثبوت فتمت الامر
 على ذلك ١٢ ق -

له قوله واما المقارنة عطف على قوله بالحصول اي واما دلالة المضارع على مقارنته الحصول لما جعلت الحال قيد له **قوله** فيصح
 الحال فحينئذ يكون مضمونه مقارنته للعامل اذا وقع حالا لان الحال يجب بمقارنتها للعامل وانت خبير بان قوله فيصح للحال كما يصح في المستقبل
 لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتمل التأخر فلو قال اشارة بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة في الحال كان اولى **قوله** وسوقه **قوله**
 وفيه نظر اي في قوله واما المقارنة فلكونه مضارعا نظره على ذلك النظر ان الحال الذي يدل عليه المضارع زمان التكلم وحقيقة عرفا اجزا متعاقبة من
 اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال النحوية التي نحن بصدد بيانها ينبغي ان يكون مضمونها مقارنتا لزمان مضمون ما عليها ماضيا كان او حالا او مستقبلا...
 فالمضارع انما يدل على مقارنته مضمونه
 لزمان التكلم وليس هذا مرادنا هنا لان المراد
 مقارنته مضمونها بالحال لزمان مضمون ما عليها
 فبهذه المقارنة المراد في هذا الموضع المقارنة
 وسوقه **قوله** ماضيا كان او حالا او مستقبلا
 كان زمان العامل في الحال تارة يكون ماضيا
 وتارة يكون حالا وتارة يكون استقبالا كان
 اعم من زمان التكلم الذي يدل عليه المضارع
 الواقع حالا وحينئذ فلا يكون للمضارع دخول
 في افادة المقارنة المرادة هنا وهي مقارنته
 مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه
 اي زمان كان وان كانت تدل على المقارنة
 في بعض الاحوال وذلك اذا كان زمان
 العامل حاليا وسوقه **قوله** اولى
 واجاب البعض عن النظر المذكور بان الحال
 في الجملة يستروح منه معنى المقارنة واعتراض
 عليه بانه لا يفيد لان التعلييل يصير دهميا لا...
 حقيقيا فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت
 للحال الذي علمنا بهما التماس الواد فيه كذا
 التبريد **قوله** وتبديره معنى لان المضارع
 اذا وقع حالا يؤكل باسم الفاعل لا بشره كما
 في الحال والا استقبال فقولك جازم زيد تكلم
 في معنى جازم كذا اي ولما كان اسم الفاعل
 اذا وقع حالا تمتنع فيه الواد كان المضارع
 مثله ولا يقال ان ما ذكره الشارح من التعلييل
 موجود في المضارع المنفي مع انه يجوز ارتباط
 بالواد لا نقول فيه حكمة تلتبس بعد الوقوع
 فلا يلزم اطرا د... من الدسوقي **قوله**
 فما خشيت اذ قال معنى البيت لما خشيت
 منهم هربت وخلصت وجعلت ما كان مريونا
 عندهم ومقيما لديهم **قوله** في قوله
 تعالى الخوفي في التيسل ان المضارع المثبت
 اذا كان معه قد تحبب فيه الواد ولا يرتبط بالضمير
 فلا يحتاج الى جعل اسميته بتقدير المبتدأ فالكلما

الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا فيصح للحال كما يصح
 اي حصول معناه لما اثبت له ١٢ ق

لاستقبال وفيه نظر لان الحال الذي يدل عليه المضارع هو
 اي في هذا التعلييل ١٢ ق

زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل
 اي حقيقة الحال الزمانية ١٢ ق

المستقبل والحال التي نحن بصدد بيانها يجب ان تكون مقارنتا لزمان

وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا او مستقبلا
 اي زمان وقوع مضمون الفعل لعامل ١٢ ق

فلا دخل للمضارعة في المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع الواو في
 سلامة هذا التعلييل من الخوض مع كونه احضر ١٢ ق

المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديرة
 لتوافقهما في عدد الحروف والحركات والكنات ١٢ ق

واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصبك وجهه وقوله
 جواب عن وقوع الواو مع المضارع المثبت ١٢ ق
 اي اضرب ١٢ ق

تشعر فلما خشيت اظا فيرهم اي اسلحتهم بنحوت وارهتهم ما لكا
 جمع اظفار جمع ظفر ١٢ ق
 في اواخر

ف قيل انما جاز الواو في المضارع المثبت الواقع حال على اعتبار حذف
 وهو واصبك وارهتهم في المثالين ١٢ ق

المبتدأ لتكون الجملة اسمية اي انا واصبك وانا ارهتهم كما في قوله تعالى
 اي ويجوز ارتباطها بالواد فيندفع الاعتراض ١٢ ق

تُؤذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ اِنِّي رَسُولُ اللَّهِ اِي وَاَنْتُمْ قَدْ تَعْلَمُونَ وَقِيلَ
 في ذلك في اواخر

الاول اي قمت واصبك وجهه شاذ والثاني اي بنحوت وارهتهم

في غير المقرون بقدر التنظير بالآية لا يتم ١٢ من الدسوقي **قوله** شاذ لانه واقع على خلاف القياس النحوي فلا يينا في الفصاحة ولا الوقوع في
 كلام الله تعالى كما مر في تعريف
 الفصاحة ١٢ مولي
 عبد الحكيم رحمه الله تعالى
 * * *

قوله حكاية الحال التي هي مانعة من رعاية التناوب بين المعطوفين لما علمت من ان رعاية المعنى اوجب من رعاية اللفظ **قوله** وسوقى **قوله** ومعنا اي معنى حكاية الحال في المثال الذي كلامه فيه ان يفرض الواو دائما تكب هذا
 الفرض في الماضي المستغرب كان يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول ما انت الاسد فاخذ السيف فاقتله **قوله** وسوقى **قوله** وان كان منقيا عطفت على معنى قوله والفعل مضارع مثبت لانه في معنى قولنا فان كان الفعل مضارعا مشتقا **قوله** **قوله** منقيا اي بما او بلا بلين لانها تخص الفعل للاستقبال للتنافي بحسب الظاهر **قوله** فيكون الخ فيه ان ولا تتبعان على تقدير كونه حاليا يكون مؤكدة لان الاستقامة يتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون وكلامنا في الحال المنتقلة لاني المؤكدة كما سبق **قوله** **قوله** لان من حال من الضمير والعامل ما في اللام من معنى الفعل اي شئ حصل لنا غير مؤمنين فهو ان كان المحصول شئ في هذه الحال مستلزم لانكارها على سبيل المبالغة او حصول شئ ما لازم في هذه الحالة فاذا كان منكرا كانت تلك الحالة منكورة **قوله** على المقارنة الخ

ضروكة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيها للعطف لا للحال وليس
 المعنى قمت صاكا وجه ونجوت رهنما لك ابل المضارع **قوله**

الماضي والاصل قمت وصلكت ونجوت ورهنت عدل عن
 لفظ الماضى الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض
 ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ

المضارع وان كان الفعل مضارعا منقيا فالمراد جائزان الواو
 وتركه كقراءة ابن ذكوان فاستيقما ولا يتبعان بالتخفيف اي بتخفيف
 النون فيكون لا للنفى دون النهى لثبوت النون التي هي علامة

الرفع فلا يصح عطف على امر قبله فيكون الواو والحال بخلاف قراءة
 العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي مؤكدا معطوف على الامر الذي

قبله ونحو قوله تعالى ومالنا اي شئ ثبت لنا لا نؤمن بالله
 اي حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدن الواو وانما جاء

فيه الامر ان دلالة على المقارنة لكونه مضارعا والحصول لكونه منقيا

تقدير كونه حاليا يكون مؤكدة لان الاستقامة يتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون وكلامنا في الحال المنتقلة لاني المؤكدة كما سبق **قوله** **قوله** لان من حال من الضمير والعامل ما في اللام من معنى الفعل اي شئ حصل لنا غير مؤمنين فهو ان كان المحصول شئ في هذه الحال مستلزم لانكارها على سبيل المبالغة او حصول شئ ما لازم في هذه الحالة فاذا كان منكرا كانت تلك الحالة منكورة **قوله** على المقارنة الخ حاصلا ان المضارع المنفي اشبه المفرد في شئ دون شئ فلذا جاز فيه الامر ان لو اشبه في اثنين لا تمنع دخول الواو عليه كما تمنع دخولها على الحال المفرد فجاز الترك وعدم دلالة على الحصول يكون فيه عدها فجاء الايتان **قوله** **قوله** لكونه مضارعا انظر لم جعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعا وفيما ياتي في الماضي المنفي استمرار المنفي مع ان الفعل في المؤن منفي ومع ان المقارنة في الحقيقة المنفي لا الفعل في الموضوعين ويمكن ان يجاب عنه بان لم ولما كانا كالخبر من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض **قوله**

الشدة واو حذف المبتدأ كما سبق

اي الثانيين

جواب ثالث

المضارع على الماضي

الدال على المحذور

اي في التخيلا

عدم صيغة عطفا الخبر على انذار

بنون الثقيلة

اي وكل منها انذار

استفهام انكار

فكان ما قالنا من الايمان

اي لا نؤمن

صاحب الحال الضمير المحذور

اي لا نؤمن

اي المقارنة

اي دخول الواو بتأخير عدم حصول العطف

قوله انما يدل مطابقة الخاى وان دل التزاما على حصول ما يقال الصفة المنقبة لانه متى نفى شئ يثبت نقيضه لان النقيضين لا يرتفعان لكن الاصل المعبر دلالة المطابقة ١٢ **قوله** انى يكون اى يوجد والسؤال ليس على وجه الشك في المقدور بل سؤال فرج وتجب ١٢ تجريد **قوله** وقد بلغنى الكبر جملة حالته ماضوية مرتبطة بالواو فالحال بلوغ الكبر وهو قد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما فصحة كونه منتقلا فلا يرد ان الكلام في الحال المنتقلة والكبر بعد بلوغه غير منتقل على ان الكبر يمكن عقلا زواله بحدوث الشباب بل قد يقع كونهما ١٢ اق وج **قوله** حصرت صدورهم اى حال كونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم اى جاءكم في هذه الحالة ١٢ وسوقى رحمه الله تعالى **قوله** المنفيم

اولما دام المنفيم يغيرها فان كان ذلك النافي يخلص المضارع للاستقبال كان لم تقع الجملة حالا وان كان اولما يجوز الامر ان كما تقدم عند ابن هشام يجب ترك الواو ١٢ تجريد **قوله** فكانه لم يطلع على المثال الخاى مما يستشهد به فلا يقال المثال لا يشترط صحة وقد مثل له في التسهيل بقول الشاعر شعير فقلت له العيزان سمعا وطا وحدرتا كالدرد لما يشق بدي وحدرتا وما شبيها بالدردى حال كونه غير مشق ١٢ وسوقى **قوله** حصول صفة غير ثابتة قد تضمن الكلام اى قوله لدلالة على حصول صفة غير ثابتة شيئين اى كون الحاصل صفة وكون تلك الصفة غير ثابتة اى غير دائمة وقوله لكونه فعلا متبعا على لا فادته هذين الشيئين على سبيل اللف والنشر الغير المرتب وذلك لانه من حيث كونه ثابتا في الحصول لصفته ومن حيث كونه فعلا والفعل يقتضيه التجدد والمتلزم للعهد يفيد عدم الثبوت

والمنفى انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه
 اى يجوز الامرين في المضارع المنفى ١٢

ان كان الفعل ماضيا لفظا ومعنى كقوله تعالى اخبارا عن زكريا
 مبتدأ كان او متفيا ١٢

اَنى يَكُونُ لى غَلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِى الْكِبَرُ بِالْوَائِى وَقَوْلُهُ تَعَالَى اَوْجَاءُ وَكَمْ
 تامة ١٢ جملة حالته ١٢

حَصَرَتْ صُدُورَهُمْ بِدُونِ الْوَائِى وَهَذَا فِى الْمَاضِى لَفْظًا وَمَا الْمَاضِى
 جملة حالته بدون الواو ١٢ اى المذكور من المثالين ١٢ د معنى ١٢

مَعْنَى فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَضَارِعُ الْمُنْفَى بَلَمَّا لَوْ مَا فَاِنْهَا يَقْلِبَانِ مَعْنَى الْمَضَارِعُ
 اى فقط ١٢

اِلَى الْمَضَى وَادْرُجَ لِلْمُنْفَى بَلَمَّا مِثَالَيْنِ اِحْدَاهُمَا مَعَ الْوَائِى وَادْرُجَ الْخَرِيدُ وَنَهَوُ

اِقْتَصَرَ فِى الْمُنْفَى بِلَهَا عَلَى مَا هُوَ بِالْوَائِى فَكَانَتْ لَمْ لِيُطْلَعِ عَلَى مِثَالِ تَرَكَ

الْوَائِى فِيهِ اِلَّا اَنَّهُ مَقْتَضِ الْقِيَاسِ فَقَالَ قَوْلُهُ تَعَالَى اَنى يَكُونُ لى
 عطف على ادورد ١٢ مثال للمنفى بلم مع الواو ١٢ اى ترك الواو ١٢

غَلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ اِلَى

فَضْلِ لَمْ يَمْسَسْنِي سَوْءُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى اَمْ حَسِبْتُمْ اَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمْ
 مثال بدون الواو ١٢ مثال للمنفى بلم مع الواو ١٢

يَا تَكُمُ مِثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ اَمَّا الْمَثْبُتُ اى اَمَّا جَوَازُ الْاَمْرِ فِى
 نكرة للمعبر ١٢ اى الواو وتركه ١٢

الْمَاضِى الْمَثْبُتُ فَلَدَلَا لَتَهُ عَلَى الْحَصُولِ يَعْنِى حَصُولُ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ لَكُونَهُ
 اراد به الماضى لفظا ومعنى ١٢ ق فثبت الحال المفردة بجواز ترك الواو ١٢ ج

فَعَلًا مِثْلًا دُونَ الْمَقَارِنَةِ لَكُونَهُ مَاضِيًا فَلَا يَقَارَنُ الْحَالُ وَهَذَا اى لَعَدَمِ
 علم يشبه الحال المفردة فجاء الواو ١٢ ج اى الماضى ١٢

١٢
ق
• • •

قوله شرط في الماضي المثبت الواقع حالاً ان يكون مع قد وهذا الكلام مشعر بأنه عام لكن ذهب البصريين ان
تدنا يجب في الماضي المثبت الواقع حالاً ان يكون بعد الا من هذا الحكم **قوله** ادمقرة قال ابن مالك هذه دعوى
لا تقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير لان وجود قد مع الفعل المشار اليه لا يده معنى على ما يفهم به اذا لم توجد حق المحذوفات المقدران
يدل على معنى لا يفهم به وانه فان قلت قد تدل على التقريب قلنا ولا تنها على التقريب مستغنى عنها بلالة سياق الكلام من عبد الحكيم
قوله لان قد تقرب اعترض على هذا التعليل بان قد تعيد المقاربة بالها ولا المقارنة بالنون والمطلوب في الحال هو ان لا ياتي الا الاصل ولا ياتي

دلالة على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة كما في قوله تعالى

اي الماضي ١٢ اي مقارنة الحال ١٣

وقد بلغن الكبر ومقدرة كما في قوله تعالى حصرت صمد وصرهم

اي صاقت ١٢

لان قد تقرب الماضي من الحال والشكال المذكور وارده ههنا

فيما مضى ١٣ قد تقرب اي في قوله لان

وهو ان الحال التي نحن بصدها غير الحال التي تقابل ماضى يقرب

وهي زمان التكلم ١٢

وهي الحال النحوية ١٣

قد الماضي منها فيجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين

تفرع على مقارنة الحالين ١٣

ونقطة قد انما تقرب الماضي من الحال التي زمان التكلم وربما

واسناب صدد ما ١٢

تبعده عن الحال التي نحن بصدها كما في قولنا جاء زيد في

اي تبعد الماضي ١٣

السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك المذكور في الشرح

اي المثل ١٢

واما المنفي اي جواز الامر في الماضي المنفي فدلالة على المقارنة

لفظاً ومعنى ١٢

فيجوز ترك الواو لمشابهة بالحال المفردة ١٣

اي الايمان بالواو

دون الحصول اما الاول اي دلالة على المقارنة فلان لما

فيجوز الايمان بالواو لعدم مشابهة بالحال المفردة ١٢

لاستغراق اي لا امتداد للنفي من حين الانتفاء الى زمان التكلم وغيرها

اي موضوع انتفاء ١٣

اي غير ما مثل لم وما لا انتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل

بالاضافة والتثنية ١٣

استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء الى ما سمع حتى تظهر قرينة على

اي وقت التكلم ١٣

اي في التحقيق الا انه ١٢

دعوى من حيث اللفظ فذكرت قد تقرب الماضي من الحال في الجملة ورفع تلك البشارة اللفظية فتصوير لما في المثبت بعد الجور والاستحسان وقيل
الاولى في الجواب ان المعنى باعتبار المعامل في الحال والتقريب بقدر اعتباره فاذا قلت جاء في زيد ركب بما يفهم منها ان الركوب ماض بالنية للمعنى
فيكون قد تقرب منه تامل ما من السوطة والتجريد **قوله** لا استغراق يعني لفظاً غير فانه وان كان لا استغراق لكنه ليس تقابل بمعونة
لأن الاصل استمرار الالة فانه لا يجوز ان يقال لما يقدم زيد بالامس وقدم الآن ١٢ ق د **قوله** حتى تظهر قرينة على
اي فاذا ظهرت قرينة على الانتفاء فلا يقال الاصل بقا ١٣

فلا يكون كلمة قد المقربة للحال كقوة
في ذلك المقام واجب بان مقاربة
بمنزلة المقارنة فان التقريب من
اشق في حكمه ولذا اطلق الآن
على الزمان القريب من الحال
بقول اشارة لان قد تقرب
الماضي من الحال اي والمقاربة
في علم المقارنة فلا اشكال في سوقي
قوله وارده على ما ذكره من
لاشكال ان الحال التي اتفقت
من الماضي ويدل عليه المقارعة
تقريب قد اليها اي زمان التكلم
وهي حالات الحال التي نحن بصدها
وربما بعدت قد عنها كما اذا قلت
جاء زيد في السنة الماضية و
تدرك بان محليته في السنة
الماضية في حال الركوب نيا فيه
قرب الركوب من زمان التكلم الذي
هو مفاد قد ١٢ وسوق **قوله**
اذا كان المعنى فقولكم فلا يقارن
الحال غير مناسب ١٢ وتجريد
قوله وقد ركب فان محليته في السنة
الماضية في حال الركوب نيا فيه
قرب الركوب من زمان التكلم الذي
مفاد قد ١٢ وسوق **قوله**
والاعتذار عن الخصال ما ذكره في
الشرح من الاعتذار ان قد ولان
قربت الماضي من الحال بمعنى من
التكلم والحال التي نحن بصدها
السنة التي يقارن معنيتها
العامل بان يكون زمانها واحدا
وهما قبايان لكنها متشاكلان
في اطلاق اسم الحال عليهما وفي
الجمع بين الماضي والحال بشارة

قوله لكنه ضرب اليوم اي فيه اقرنية على ان انتفاء الضرب لم يستمر من الامس الى وقت التكلم فهو مخصص بالامس
قوله بخلاف المثبت فانه لا يفيد الاستمرار المتقضي للمقارنة لا دلتها ولا استصحابا
قوله في طريقه نقض المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتعدد والمراد طرفان هما نقيضان
قوله ان استمرار العدم اي الذي من جملة تدفأ
قوله لا يفتقر الى سبب اي الى سبب موجود مؤثر بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود لما كان لا يفتقر الى
 وجود سبب بل فيه
 استصحاب الاستمرار
 المؤدى للمقارنة ١٢ دسوق
 رحمه الله **قوله**
 الى وجود سبب اي الى
 سبب موجود مؤثر بل
 يكفي في الا وهو امراد من
 قال ان العدم لا يعمل
 اي لا يفتقر الى سبب
 موجود بل ياتي في انه
 يفتقر الى انتفاء سبب
 الوجود ومن هذا تعلم
 ان العدم انه يمكن
 من الوجود بمعنى ان
 العدم اصل فيكون
 الوجود لان العدم
 لا يتوقف على سبب موجود
 بخلاف الوجود ١٢ دسوق
 رحمه الله **قوله** والاصل
 في الحوادث اي الموجودات
 الحادثة العدم لكون
 الانتفاء في سبب الوجود
 اصلا ولا
 يحتاج العدم
 الى انتفاء
 سبب
 الوجود ١٢
 علامه
 دسوق
 رحمه الله
 عليه

الا نقطاع كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل
 اي كاقربية التي في قولنا ١٢ ق

به اي بالنفي اوبان الاصل فيه الاستمرار الدلالة على اي على المقارنة
 اي الانتفاء ١٢

عند الاطلاق وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء
 اي قبل زمن التكلم ١٢ ق
 عطف تفسير

بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
 هو مطلق البشيرة بعد الانتفاء ١٢ ق

الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفي في صدقه وقوع الضرب

في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ماضرب افاد استعراق النفي لجميع
 رد المن قال ضرب ١٢ ق

اجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعا بخلاف لما وذا لا فيهم قصدوا
 اي كونه في سبب الانتفاء الاستمرار بالاثبات
 ان ذلك قولهم فيمنع
 لا يفيد ١٢ ح

ان يكون الاثبات والنفي في طريقه نقض ولا يخفى ان الاثبات في الجملة

انما ينافيه النفي دائما وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام ان استمرار
 بترتيب استمراره في تحقيق ان اصل

العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان نفاذ الحادث
 فانه يفتقر الى وجود سبب مؤثر ١٢

وهو استمرار وجوده لا يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
 اي بقرار الحادث ١٢

ولا بد لوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم

فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل

قوله لكنه ضرب اليوم اي فيه اقرنية على ان انتفاء الضرب لم يستمر من الامس الى وقت التكلم فهو مخصص بالامس
 قوله بخلاف المثبت فانه لا يفيد الاستمرار المتقضي للمقارنة لا دلتها ولا استصحابا
 قوله في طريقه نقض المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتعدد والمراد طرفان هما نقيضان
 قوله ان استمرار العدم اي الذي من جملة تدفأ
 قوله لا يفتقر الى سبب اي الى سبب موجود مؤثر بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود لما كان لا يفتقر الى
 وجود سبب بل فيه
 استصحاب الاستمرار
 المؤدى للمقارنة ١٢ دسوق
 رحمه الله
 الى وجود سبب اي الى
 سبب موجود مؤثر بل
 يكفي في الا وهو امراد من
 قال ان العدم لا يعمل
 اي لا يفتقر الى سبب
 موجود بل ياتي في انه
 يفتقر الى انتفاء سبب
 الوجود ومن هذا تعلم
 ان العدم انه يمكن
 من الوجود بمعنى ان
 العدم اصل فيكون
 الوجود لان العدم
 لا يتوقف على سبب موجود
 بخلاف الوجود ١٢ دسوق
 رحمه الله
 قوله والاصل
 في الحوادث اي الموجودات
 الحادثة العدم لكون
 الانتفاء في سبب الوجود
 اصلا ولا
 يحتاج العدم
 الى انتفاء
 سبب
 الوجود ١٢
 علامه
 دسوق
 رحمه الله
 عليه
 * * * * *
 * * * * *
 * * * * *
 * * * * *

له قوله في الجملة اي واقل من اقله اي ما جاز ١٢ من الدسوقي **قوله** من اطلاقه اي من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع
٢٤٣

فلك الانشراح ١٢ **قوله** الدلالة على مقارنة قال في المطول وقد عرفت ما فيه اي من ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها
لحصول مضمونها العادل ولو كان في الاستقبال لا زمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فحين هذا من فاك ١٢ **قوله**
فلكونه متفيا والمنعني انما يدل المنعني فيها المطابقة على نفي صفة لا على اثباتها فمقتضى هذا ان الماضي المنعني يشبه الحال المفردة في افادة المقارنة فاستحق بذلك
سقوط الواو ولا يشبهها في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة فاستحق بذلك الاثبات بها فجاز الامر ان فيه كما جاز في المثبت ١٢ **قوله** جاز تركها في الاثبات

في الحوادث العدم حتى يوجد عليها ففي الجملة لما كان الاصل في

المنعني الا استمرار حصول من اطلاقه الدلالة على المقارنة واما الثاني

اي عدم دلالة على الحصول فلكونه متفيا هذا اذا كانت الجملة
منه علم بالعبارة ١٢ اي ما ذكر من التفصيل ١٢

فعلية وان كانت اسمية فالمتشهور وجوز تركها اي الواو لعكس ما
اي الجملة الواقعة بمالا ١٢

مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارسة لكونها

مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالة على الدوام والثبات
في تدل على حصول صفة ثابتة ١٢

نحو كلمته فوه الى في اي مشافها وايضا المشهور ان دخولها

اي الواو اولي من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم

الثبوت مع ظهور الاستئناف ههنا فحسن من زيادة رابطة نحو ولا
اي دلالتها على الثبوت لان نفي النفي اثبات ١٢

تجعلوا لله ائدا او انتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم
منه العلم ١٢

والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينهم من التفاديت قال عبد القاهر
فيكون مقسولة مقدرا ١٢

ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية الحالية ضمير ذي الحال فثبت الواو وسو

كان خبره فعلا نحو جاءني زيد وهو يسير او اسما نحو جاءني زيد وهو
ماضيا وخبره ١٢

بها وانما نص على جواز الترك لانه يختلف
فيه واما الاثبات فلم يقل احد باعتناء
تجريد **قوله** لعكس الواو انما جاز
الترك لما جاز له تحقيق فيها عكس ما مر في
الماضي المثبت والذي مر في الماضي المثبت
هو دلالة على حصول صفة غير ثابتة دون
المقارنة وعكس الموجود في الجملة الاسمية
هو دلالة على المقارنة من جهة افادتها
الدوام والاثبات المقتضى الاستمرار حتى في
زمن التكلم وعدم دلالتها على حصول صفة
غير ثابتة لان الغرض رواها فلا يمكن عدم
الثبوت فاشبهت المفردة من جهة افادة
المقارنة وذلك يستدعي سقوط الواو ولم
تشبهها في جهة عدم دلالتها على حصول صفة
غير ثابتة وذلك يستدعي وصلها بالواو فلما
وجد فيها الداعي لكل منها جاز فيها الامر ان كما
في غير ١٢ وسوقى رحمه الله **قوله**
كلمته فوه الى في اي ويجوز ان يقال وفوه الى
في بالواو ١٢ **قوله** اي مشافها
اشار بذلك الى ان الجملة حال من التارخي
كلمته في حال كوني مشافها له يصح ان تكون
حالا من التارخي اي حال كونه مشافها في
التارخي والتارخي معا اي حال كوننا مشافهين
من الدسوقي **قوله** وان خولها
اولي اي لان الدخول وعدمه على حد سواء
لما يفهم من قوله جاز تركها واشار اشارة
بتقديم المشهور الى ان قول المص وان
دخولها او لا عطف على قوله جاز تركها لا على
المشهور ١٢ وسوقى **قوله** مع ظهور الاستئناف
فيها اي دون الفعلية والحاصل ان الاسمية
بعدت عن المفردة من حيث دلالتها على
الثبوت ومن ظهور الاستئناف فيها فلذا
ترجم فيها الواو ١٢ **قوله** فمن الخ
لظهور انفصالها عن القافل في صاحب
الحال والانفصال يحتاج الى مزيد لفظ ١٢
من ق **قوله** ضمير ذي الحال لعل
الاولى عين ذي الحال ليشمل ما اذا كان المبتدأ
ضميرا واسما ظاهرا كما هو خذ من كلامه ١٢ وسوقى